

سلسلة الكتب (٥)

التعديات الصهيونية على الأوقاف
والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين
(١٩٤٨ - ٢٠١١م)

إبراهيم عبد الكريم

سلسلة الكتب (0)



التحديات الصهيونية على الأوقاف
والمقدسات الإسلامية و المسيحية
في فلسطين
١٩٤٨ - ٢٠١١ م

إبراهيم عبدالكريم

إدارة الدراسات و العلاقات الخارجية
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية، لذلك فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

سلسلة الكتب (0)

التعديات الصهيونية على الأوقاف و المقدمات الإسلامية و المسيحية في فلسطين

١٩٤٨ - ٢٠١١ م

إبراهيم عبدالكريم

إدارة الدراسات و العلاقات الخارجية
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

جميع الحقوق محفوظة
(ح) الأمانة العامة للأوقاف ٢٠١٢ م
دولة الكويت
ص.ب.٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥
هاتف ١٨٠٤٧٧٧- فاكس ٢٢٥٤٢٥٢٦

www.awqaf.org
E-mail: amana@awqaf.org.kw
E-mail: serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

الآراء في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تبتناها الأمانة العامة للأوقاف

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

253.9029569 عبد الكريم ، إبراهيم.

التعدبات الصهيونية على الأوقاف والمقنسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (1948 - 2011م)

/ إبراهيم عبد الكريم . - ط1. - الكويت : الأمانة العامة للأوقاف، 2012

396 ص : صور ؛ 24 سم. - (سلسلة الكتب ؛ 54)

1- الوقف 2- فلسطين - أوقاف

3- فلسطين - الاحتلال الإسرائيلي

أ- العنوان ب- السلسلة

رقم الإبداع : 145 / 2012

رمك : 2 - 15 - 38 - 99966 - 978

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	تصدير.....
٩	مدخل.....
	الفصل الأول: الأوقاف الإسلامية في فلسطين (المحددات العامة والأصول التاريخية)
١٤	أولا: العهود الإسلامية الأولى.....
١٤	ثانيا: العهد الأيوبي.....
١٨	ثالثا: العهد المملوكي.....
١٩	رابعا: العهد العثماني.....
٢٣	خامسا: العهد البريطاني.....
٣٥	سادسا: أملاك الأوقاف في فلسطين.....
٤٠	سابعا: الجوامع والمساجد.....
٤٣	ثامنا: الخوانق والرُّبُط والزوايا.....
٤٥	تاسعا: المقامات والمزارات.....
٤٥	عاشرا: النقوش والسجلات.....
٤٦	
	الفصل الثاني: الاستهداف الصهيوني للأوقاف الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م
٥٠	أولا: تدمير جماعي للقرى العربية.....
٥٠	ثانيا: السياسة الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية.....
٥٢	ثالثا: ترسانة من القوانين العنصرية.....
٥٥	رابعا: افتضاح الممارسات الصهيونية.....
٥٨	خامسا: حالة الأوقاف في المدن المختلطة.....
٦٣	
	الفصل الثالث:التعدييات الصهيونية على مساجد المدن والقرى المهجرة في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م
٦٦	

- أولاً: معطيات إجمالية عن التدمير الصهيوني للمساجد والمباني

- الوقفية الأخرى ٦٦
- ثانياً: استيلاء وانتهاكات ٧١
- ثالثاً: حالات هدم وتخريب وتهويد أخرى بالعشرات ١٢٢
- رابعاً: سرقة النقوش الحجرية من المساجد ١٢٧

. الفصل الرابع: الانتهاكات الصهيونية لحرمة المقابر والمقامات

- الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ م ١٣٠
- أولاً: استيلاء وانتهاكات ١٣٠
- ثانياً: أبرز التعديات الصهيونية على المقامات ١٥٧

. الفصل الخامس: التعديات الصهيونية على المساجد والمقابر والمقامات

- في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م ١٦٤
- أولاً: الممارسات والمخططات الصهيونية ضد المسجد الأقصى ١٦٤
- أ- عينات من الاعتداءات على الحرم القدسي ١٦٤
- ب- الحفريات الصهيونية في منطقة الحرم القدسي ١٨٧
- ج- إنشاء جسر مكان تلة المغاربة ٢٠٤
- د- مواصلة التحضيرات لتهويد الحرم القدسي ٢١٤
- هـ- تزايد التقديرات الصهيونية عن إمكانية قيام المتطرفين اليهود بتدمير الأقصى ..

٢٢٤.....

و- احتمال تطبيق عملية تقسيم الحرم الإبراهيمي على الحرم القدسي ٢٣٠

- ثانياً: اعتداءات على مساجد ومواقع تاريخية أخرى في القدس ٣٣٢

- ثالثاً: التعديات على الحرم الإبراهيمي والمناطق الأثرية في مدينة الخليل ٢٤٠

- رابعاً: في مناطق أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م ٢٤٧

- خامساً: التعديات على المقابر والمقامات وسواها في القدس وبقية المناطق

المحتلة عام ١٩٦٧ م ٢٥٤

. الفصل السادس: التعديات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم

في فلسطين ٢٦٧

- أولاً: الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في فلسطين المحتلة منذ	
عام ١٩٤٨ م	٢٦٧
١- مذكرات مسيحية متعددة تفضح التعديات الصهيونية على المسيحيين	
ومقدساتهم عام ١٩٤٨ م	٢٦٨
٢- عينات أخرى من التعديات الصهيونية على المسيحيين	
ومقدساتهم	٢٧٦
٣- تفجير في كنيسة البشارة (٢٠٠٦ م)	
٢٧٨	٢٧٨
٤- صورة السيدة العذراء تززع الجنود الصهاينة	
٢٨٠	٢٨٠
٥- تدمير مقابر مسيحية	
٢٨٠	٢٨٠
- ثانياً: عينات من الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في القدس.....	
٢٨١	٢٨١
- ثالثاً: عينات من الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في بقية	
الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م	٢٨٧
٢٨٧	٢٨٧
- رابعاً: عينات من الاعتداءات الصهيونية على رجال دين مسيحيين	
٢٩٠	٢٩٠
- خامساً: بعض ملامح السياسة الصهيونية إزاء الكنائس المسيحية	
٢٩٠	٢٩٠
الفصل السابع: المواجهة الشعبية الفلسطينية للسياسة الصهيونية	
إزاء الأوقاف والمقدسات	
٢٩٣	٢٩٣
- أولاً: التزام على خلفية دينية	
٢٩٣	٢٩٣
- ثانياً: المجالات الرئيسة والعمل الجماعي	
٢٩٦	٢٩٦
- ثالثاً: أبرز الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن	
المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ م	٢٩٨
٢٩٨	٢٩٨
- رابعاً: المسح الشامل لمواقع المقدسات	
٣٠٩	٣٠٩
- خامساً: إحياء وإعمار المسجد الأقصى المبارك	
٣١٤	٣١٤
- سادساً: أعمال الترميم	
٣١٥	٣١٥
- سابعاً: التماسات ضد التمييز العنصري	
٣٢٣	٣٢٣
- ثامناً: أنشطة أخرى	
٣٢٧	٣٢٧

- تاسعا: عينات من الإرغامات ٣٢٨
- عاشرا: مطالب ومهام مستمرة ٣٣١
- الخاتمة ٣٣٩
- قائمة مصادر البحث ٣٥٥
- ملحق الصور والوثائق الوقفية ٣٦٤
- قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في
مجال الوقف والعمل الخيري ٣٨٨

تصدير

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز " مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية " المدرج بدوره ضمن مشاريع «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، حيث اختيرت دولة الكويت لتكون «الدولة المنسقة» بموجب قرار مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الاندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧م.

وهذه المشاريع هي:

- ١ - مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية.
- ٢ - مشروع تدريب العاملين في مجال الوقف.
- ٣ - مشروع نقل وتبادل التجارب الوقفية.
- ٤ - مشروع إصدار دورية دولية للوقف «مجلة أوقاف».
- ٥ - مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.
- ٦ - مشروع القانون الاسترشادي للوقف.
- ٧ - مشروع بنك المعلومات الوقفية.
- ٨ - مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.
- ٩ - مشروع مكتز علوم الوقف.
- ١٠ - مشروع قاموس مصطلحات الوقف.
- ١١ - مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.
- ١٢ - مشروع أطلس الأوقاف في العالم الإسلامي.

وتتسق الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذه المشاريع مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرياض، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

وتندرج " سلسلة الكتب " ضمن " مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية " الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع. وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الكتب في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال

الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف، أن تقوم بنشر هذه السلسلة وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفراداً ومؤسسات وهيئات.

ونوه إلى أنه تم تحكيم هذا الكتاب مرة أخرى، حيث عرض على التحكيم العلمي بغرض النشر، وفق اللوائح المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف، وقد تمت إجازته للنشر بعد قيام الباحث بالتعدّيات المطلوبة، وتحريره علمياً.

وهذا الكتاب - الذي بين أيدينا - هو عبارة عن دراسة علمية متخصصة، تتضمّن معطيات موثّقة حول واقع الأوقاف والمقدّسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين المحتلة. فتتناول المحدّدات العامة والأصول التاريخية للأوقاف الإسلامية هناك، والاستهداف الصهيوني للأوقاف الإسلامية، والتعدّيات الصهيونية على مساجد المدن والقرى المهجّرة وعلى المقابر والمقامات في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ م، وفي القدس، وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م. كما تتناول التعدّيات الصهيونية على المسيحيين، ومقدّساتهم في فلسطين. وترصد الدراسة مسيرة المواجهة الشعبية للسياسة الصهيونية العدوانية إزاء الأوقاف والمقدّسات. وتبيّن الصور الخاصة في الملحق بعض ملامح الصراع المحتدم مع الاحتلال الصهيوني.

سائلين المولى - عز وجل - أن يبارك في هذا العمل، ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العجيبة.

الأمانة العامة للأوقاف

مدخل

تسهم الأوقاف والمواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في فلسطين بالتعبير عن هوية البلاد وتجسّد جانباً من تاريخها وحضارتها، فضلاً عن أنها شواهد ماثلة على الارتباط بين فلسطين ومواطنيها الأصليين، الذين شرّد المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي معظمهم، فيما لا يزال هذا المشروع يجثم على صدر البقية الصامدة من أولئك المواطنين على أرض الوطن.

وتوفّر دراسة موضوع التعديلات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين أداة لمعرفة موضوع مركزي في الصراع العربي - الصهيوني، وتُعدّ ضرورة يملئها واجب الاهتمام بهذه المقدسات والدفاع عنها.

- أهمية الدراسة؛ تأتي من أنها تتناول محوراً رئيساً في المواجهة مع المشروع الصهيوني، وتتيح امتلاك أحد المفاتيح الرئيسة اللازمة لتحديد بعض جوانب هذه المواجهة.

- سبب اختيار الدراسة وهدفها؛ تكوين صورة تفصيلية عن التحديات التي تتعرض لها المقدسات في فلسطين، والرغبة في فضح المضامين العنصرية للسياسة الصهيونية إزاء هذه المقدسات، ومعرفة المزيد من الوقائع العدوانية الصهيونية.

- فرضيات الدراسة؛ تتركز على وجود ترابط بين الأيديولوجيا والأفكار الصهيونية العنصرية المسبقة حول العرب في البلاد، ومختلف الممارسات العدوانية التي تتعرض لها المقدسات في فلسطين.

- نوعية الدراسة؛ تأتي في سياق الأبحاث المتعلقة بالصراع العربي - الصهيوني وسبل مواجهته، وتتركز على جزء مهم من مكوناته.

- المنهج البحثي المستخدم؛ يقوم على الدمج التكاملي بين الوصف والتحليل والاستنتاج، في إطار منهج العلوم الإنسانية.

- المساهمات السابقة؛ نشرت مقالات وتقارير متعددة حول الموضوع المدروس، ولكن لم يظهر أي كتاب شامل ومتخصص في هذا الشأن (حسب متابعة الباحث).

- صعوبات الدراسة؛ كانت قليلة نسبياً، وأمكن تجاوز العقبات بفعل الكمية الكبيرة والنوعية الخاصة للمادة الأولية المستخدمة في البحث، والمتابعة والخبرة التراكمية للباحث.

- مشتملات الدراسة؛ بين المقدمة والخاتمة، يرد متن البحث ضمن سبعة فصول، كما يلي:

- الفصل الأول: يُعنى بتكوين صورة عن المحددات العامة والأصول التاريخية للأوقاف الإسلامية في فلسطين، وينتهي زمنيا عند نكبة ١٩٤٨ م. ويتناول في العرض والتحليل اللذين يردان فيه السياق التاريخي لظهور الأوقاف في البلاد، منذ البشارة النبوية بفتحها عبر إعطاء كتاب للداريين، وصولاً إلى العصر الحديث. ونظراً لما جرى في العهد العثماني من تبلور للأوقاف في النواحي التنظيمية والإدارية، يتطرق الفصل ببعض التفصيلات الضرورية إلى أنواع الأراضي وأقسام الأوقاف في ذلك العهد، وإلى السياسة التي اتبعت بشأنها وآخر صيغة عثمانية للأوقاف. ويمر بسرعة على وضع الأوقاف الفلسطينية إبان الانتداب البريطاني، ثم يتضمن تحديد مقادير أملاك الأوقاف في البلاد، ويتطرق إلى عينات من الأماكن الموقوفة (الجوامع والمساجد - الخوانق والرُّبُط والزوايا - المقامات والمزارات) التي تعبر عن الهوية العربية الإسلامية والبنية الحضارية والغنى الروحي والثقافي للمجتمع الفلسطيني، كما يتطرق إلى النقوش والسجلات المتعلقة ببعض الأوقاف والمقدسات التي تحتفظ بمعلومات عن العديد من تلك الأماكن.

- الفصل الثاني: يتناول الإطار العام للتعديات الصهيونية التي طالت الأوقاف في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م، فيعرض عمليات التدمير الجماعي للقرى العربية التي جرى تهجير سكانها منها ووقوع غالبية الأملاك الفلسطينية، وضمنا الأوقاف الإسلامية، في قبضة سلطات الاحتلال. ويقدم شرحاً عن السياسة الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية التي تجسدت بمصادرة أملاك هذه الأوقاف، والتضييق على ما تبقى منها في حوزة المسلمين. ويتضمن بعض الأمثلة من ترسانة القوانين العنصرية التي سنتها السلطات الصهيونية بهدف تقديم «مبررات قانونية» للسيطرة على أملاك الأوقاف والتحكم بواقعها ومستقبلها. ويورد الفصل جوانب من الممارسات الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية في البلاد، ويتوقف عند حالة الأوقاف في المدن المختلطة (أي التي يسكنها العرب واليهود).

- الفصل الثالث: يتدئ بتقديم معطيات إجمالية عن عمليات التدمير والاعتداءات الصهيونية التي تعرضت لها المساجد في فلسطين خلال حرب ١٩٤٨ م وما بعدها، ثم يتناول استيلاء السلطات الصهيونية على العديد من مباني المساجد والعقارات الوقفية الأخرى لاستخدامها من قبل المؤسسات والمستعمرات الصهيونية على نحو يتم فيه انتهاك حرمة المكان، وبعد ذلك يتم التوسع في عرض عينات من المعلومات الموثقة المتعلقة بالتعديات والتجاوزات الصهيونية التي طالت المساجد في المدن الفلسطينية وأقضيتها ضمن المناطق التي أقيم عليها الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ م ولا اعتبارات فنية

ويحتية، جرى ترتيب هذه المدن من الشمال والساحل فالوسط وصولاً إلى منطقة النقب جنوبي البلاد. وتعمد المؤلف التوسع في بعض حالات المساجد المدروسة، لما لهذه الحالات من رموز وتفاعلات تعبّر عن واقع الصراع المرير الذي يخوضه عرب الداخل في معركة الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية لفلسطين، وهي معركة يشكل فيها تحرير أملاك الأوقاف الإسلامية مدخلا مهما للتعبير عن الوجود والانتماء.

- الفصل الرابع: يقدّم عرضاً إجمالياً للممارسات الصهيونية الخاصة بالاستيلاء على مواقع المقابر وانتهاك حرمة الأموات. ويعرض عينات متعددة من أبرز التعديات الصهيونية على المقابر، في مختلف أنحاء البلاد بمدنها وقراها، كما يعرض عينات من أبرز التعديات الصهيونية على المقامات والمصليات، وضمننا عمليات التدمير ومنع الترميم، وتحويل قسم منها إلى كنس ومزارات لليهود.

- الفصل الخامس: يتضمن الممارسات والمخططات الصهيونية ضد المسجد الأقصى، فيرصد وقائع كثيرة من الاعتداءات على الحرم القدسي، ويلخص مجريات الحفريات الصهيونية في منطقة الحرم القدسي ونتائجها وآثارها على سلامة منشآت الحرم، ويورد مؤشرات على مواصلة التحضيرات لتهويد الحرم القدسي، مع تزايد التقديرات الصهيونية عن إمكانية قيام المتطرفين اليهود بتدمير الأقصى، واحتمال تطبيق سابقة تقسيم الحرم الإبراهيمي على الحرم القدسي. كما يتضمن الفصل التعديات على الحرم الإبراهيمي والمناطق الأثرية في مدينة الخليل، وخاصة اقتطاع جزء من الحرم وتحويله إلى كنيس، ومجزرة الحرم عام ١٩٩٤م، والقيود الإضافية على الحرم الإبراهيمي خلال الانتفاضة، وما عاتته مساجد مدينة الخليل ومبانيها الأثرية وهي تثن تحت وطأة الاحتلال. ويتطرق الفصل إلى التعديات الصهيونية على العديد من المساجد والمقابر والمقامات في القدس وبعض المناطق الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، وخاصة مقبرة مأمّن الله التاريخية.

- الفصل السادس: يخصّص لدراسة التعديات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨م، ويعرض مذكرات مسيحية متعددة تفصح هذه التعديات خلال مرحلة إقامة الكيان الصهيوني، واختيرت عينات من التعديات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم، والتطرق إلى تفجير كنيسة البشارة في الناصرة، وتدمير بعض المقابر المسيحية، وعينات أخرى من الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في القدس وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وعلى رجال دين مسيحيين، ويتحرّى بعض ملامح السياسة الصهيونية إزاء الكنائس المسيحية.

ومقدساتهم، والتطرق إلى تفجير كنيسة البشارة في الناصرة، وتدمير بعض المقابر المسيحية، وعيّنات أخرى من الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في القدس وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وعلى رجال دين مسيحيين، ويتحرّى بعض ملامح السياسة الصهيونية إزاء الكنائس المسيحية.

- الفصل السابع: يشمل بعض المحاور الرئيسة في عملية تصدي عرب الداخل للسياسة الصهيونية إزاء الأوقاف والمقدسات، ومنها توظيف المنطلقات الدينية، والتركيز على شمولية مجالات العمل في الأداء الجماعي ضد الهجمة الصهيونية. ويعطي فكرة عن أبرز الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨م، وموضوع المسح الشامل لمواقع المقدسات، وإحياء وإعمار المسجد الأقصى المبارك، وغماذج من أعمال الترميم، والالتماسات ضد التمييز العنصري ومختلف أنواع الأنشطة الأخرى، وفاعلية العمل الجماهيري في إرغام السلطات الصهيونية على الاستجابة لمطالب هذه الجماهير، وأخيرا يُلخّص بعض المطالب والتوصيات والمهام المستمرة في معركة الدفاع عن المقدسات.

وقد اعتمد الباحث مراجع ومصادر متعددة، وعُني بالمواد التوثيقية التي تتقاطع مضامينها مع موضوع الكتاب، وغُطيت جوانب الدراسة استنادا إلى مصادر معلومات أصلية فلسطينية وصهيونية وسواها من كتب ومجلات ومذكرات وصحف ومواقع أترنت. ونظرا لأن المحور الرئيس للكتاب هو «التعديات الصهيونية على الأوقاف»، فقد جرى تخصيص خمسة فصول لتناول هذه التعديات، وفصل لمواجهتها، باستخدام مراجع ومصادر غلب عليها الطابع الإخباري، واقتصر التحليل على توضيح الأبعاد. بينما جاء الفصل الأول، الذي يشمل المحددات العامة والأصول التاريخية للأوقاف الإسلامية في فلسطين، مستندا إلى معلومات موظفة من مراجع ومصادر متخصصة بموضوع هذا الفصل الذي يعدّ عمليا بمنزلة فصل تمهيدي.

وانسجاما مع مضامين هذا البحث، تم إيراد ملحق خاص يتضمّن صوراً لوثائق ووقفية مختارة، وللعديد من التعديات الصهيونية على مواقع الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وللجهود العربية المبذولة في صيانة هذه المواقع وترميمها والحفاظ على وجودها.

.. ويأمل الباحث أن يوفق في تقديم مادة علمية تضيف جديدا وتوفر معطى مفيدا.

﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾ (الرعد: ١٧).

صدق الله العظيم

الفصل الأول الأوقاف الإسلامية في فلسطين (المحددات العامة والأصول التاريخية)

تعدُّ الأوقاف «مؤسسة» عريقة في المجتمعات العربية الإسلامية، وذات دور مهم في الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات الفقهية حول القواعد التي تحدد طبيعة الأوقاف وكيفية إقامتها وأهدافها، فإن جميع الاجتهادات تعنى بحفظ الأوقاف وإعطائها طابع «القدسية» وتأكيد النيات الصالحة الكامنة وراء وجودها.

في الحالة الفلسطينية، لا تختلف الأوقاف، من حيث تعريفها وأحكامها الشرعية وشروطها وقواعدها وأنواعها، عما هو الحال في الواقع الإسلامي الشامل، ولكن تلك الحالة تمتاز عما سواها، بالمصير الذي آلت إليه، منذ عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٨-١٩٤٨م)، وصولاً إلى تعرضها للاغتصاب والممارسات القهرية لدى إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية.

- أولاً: العهود الإسلامية الأولى:

يتعين في أي دراسة للأوقاف الإسلامية في فلسطين، التأكيد على أن ارتباط المسلمين بهذه البلاد ينبثق من مكانتها المقدسة والمباركة، ومن الخصائص التعبدية والعقيدية التي تنتمي إلى العقيدة الإسلامية، كونها أرض الإسراء والمعراج اللذين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من هذه العقيدة، وكونها تشمل بيت المقدس الذي تجسدت مكانته في نصوص قرآنية وأحاديث نبوية وردت بشأنه، كما تجسدت في وقائع مادية وأحداث تاريخية، تثبت أن البلاد بجميع مناطقها أرض عربية وإسلامية خالدة، مهما طال احتلالها.

وإنه لما يغدّي قدسية هذه البلاد، أن يأتي النص صريحاً في الوقف الإسلامي الأول في فلسطين، الذي وقفه الرسول (ﷺ) في مدينة الخليل (حبرون) على تميم الداري وإخوته (وهم من لحم)، مرتين (تباينت المصادر في تحديد تاريخهما الدقيق)؛ مرة قبل الهجرة، ومرة بعدها، وذلك كبشارة نبوية إعجازية تؤكد على هوية فلسطين الإسلامية، قبل فتحها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. ففي المرة الأولى التي وفد فيها الداريون، سألوا رسول الله (ﷺ) أرضاً، فدعا بقطعة آدم، وكتب لهم كتاباً نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم.. هذا كتاب ذكر فيه ما وهب رسول الله للداريين، إذا أعطاه الله الأرض، وهب لهم بيت عيون وحبرون

والمرطوم وبيت إبراهيم، ومن فيهم إلى الأبد.. شهد عباس بن عبد المطلب وخزيمة بن قيس وشرجيل بن حسنة وكتب». ولما هاجر الرسول (ﷺ) إلى المدينة قدم عليه الداريون، وسألوه أن يجدد لهم الكتاب فكتب ما نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم.. هذا كتاب من محمد رسول الله لتميم بن أوس الداري: إن له قرية حبرون وبيت عينون، قريتهما كليهما وسهلها وجبلها وماءهما وحرثهما وأنباطهما وبقريهما، ولعقبه من بعده، لا يحاقه فيهما أحد، ولا يلجها عليهما أحد بظلم. فمن ظلم وأخذ منهم شيئاً فإن عليه لعنة الله ﷻ والملائكة والناس أجمعين. وكتب علي رضي الله عنه. وفي رواية أخرى عن النص السابق: «بسم الله الرحمن الرحيم.. هذا ما أنطى محمد رسول الله لتميم الداري وإخوته: حبرون ومرطوم وبيت إبراهيم، وما فيهن نظية بت بدمتهم، ونفدت وسلمت ذلك لهم ولأعقابهم. فمن آذاهم آذاه الله، ومن آذاهم لعنه الله.. شهد عتيق بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وكتب علي ابن أبي طالب وشهد». وفي عهد الخليفة الأول، كتب للداريين ما نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم.. هذا كتاب من أبي بكر أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي استخلف في الأرض بعده كتبه للداريين ألا يفسد عليهم سبدهم ولبدهم من قرية حبرون وعينون، فمن كان يسمع ويطيع الله، فلا يفسد منها شيئاً، وليقم عمودي الناس عليهما، وليمنعهما من المفسدين». وكتب الخليفة أبو بكر إلى أمير العسكر في الشام في أمر الدارين: «بسم الله الرحمن الرحيم.. من أبي بكر إلى عبيدة بن الجراح.. سلام عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو. أما بعد: فامنع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من الفساد في قرى الدارين. وإن كان أهلها قد جلوا عنها وأراد الداريون يزرعونها فليزرعوها، وإذا رجع إليه أهلها فهي لهم وأحق بهم.. والسلام عليك»^(١).

وتبين الدراسات التاريخية في موضوع الأوقاف الإسلامية الفلسطينية، أن الغالبية العظمى من أراضي فلسطين ظلت منذ الفتح الإسلامي لها تعدد أراضي وقفية تخدم مصالح الأمة الإسلامية، سواء كانت هذه الأراضي خيرية أم ذرية. ومعروف أن الوقف الخيري هو ما خصص ريعه ابتداءً لصفه على جهة من جهات البر، كالوقف على المساجد والمدارس والمشافي والملاجئ.. إلخ، وأن الوقف الذري هو ما جعل استحقاق الريع فيه ابتداءً للواقف نفسه أو لغيره من الأشخاص الذين يعينهم بالاسم أو بالوصف سواء أكانوا من أقاربه أم من غيرهم^(٢). وكانت الدوائر المسؤولة عن الأوقاف تقوم بتنفيذ مهام ما يسمى اليوم وزارات الصحة والإسكان والشؤون الاجتماعية والدينية والعمل.. إلخ. وتم في العهد العثماني

(١) انظر النصوص بصيغها المختلفة ورواياتها وتحقيقاتها في: محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (بيروت: دار النفاثس) ١٩٨٧ / ط ٦، ص ١٢٩-١٣٣.

(٢) للتوسع، انظر مثلاً: محمد أسعد الإمام الحسيني، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر) ١٩٨٢، ص ١٥-٥٧.

استحداث ما صار يعرف باسم «وزارة الأوقاف»، التي لا تزال دول عربية عدة على اعتماد صيغتها وأنظمتها.

ومع أن المسؤول عن فلسطين، خلال العهود الإسلامية الأولى، كان يقيم في مناطق خارج البلاد، ولم يسبق للمدن الفلسطينية، بما فيها القدس، أن شكلت مقرات للحكم المركزي، إلا أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية القدس الدينية والتاريخية، فمركزية القدس بالنسبة للإسلام لم يعبر عنها المسلمون بمنصب سياسي يناط بأهلها هنا أو هناك، بل إن مركزية القدس عبر عنها بتقديم آلاف الشهداء من خيرة شباب المسلمين الذين سعوا لتحريرها وفك قيدها من أيدي الغزاة والمعتدين. وفلسطين كلها أكناف لبيت المقدس، التي هي أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله (ﷺ). وإذا كان بيت المقدس كله وقفا إسلاميا، فإن ما يسري عليه من قدسية وهالة يسري على جميع أكنافه، فتكون بذلك كل أرض الشام وقفا إسلاميا تأييديا خاصا بالمسلمين وحدهم إلى قيام الساعة. وهذا ما ذهب إليه الخليفة عمر بن الخطاب والخليفة علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل رضوان الله عليهم، على أنها وقف على المسلمين، لا تقسم بين من غلب عليها من الغائمين، وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة وسفيان الثوري، فقالوا إن للإمام في ذلك الخيار، إن شاء وقفها. وكذلك فعل عمر، وقال مالك إنها تصير وقفا بنفس الاغتنام، ولا يكون فيها اختيار للإمام. وذهب الشافعي إلى أنه ليس للإمام أن يقفها بل يلزمه أن يقسمها، إلا أن يتفق على وقفها المسلمون، وهذا ما أجمع عليه المسلمون بعد بلال بن رباح والزبير بن العوام. وكان وقف فلسطين على يد الخليفة عمر بن الخطاب لحكمة ألهمه الله إياها، وقد روي أنه أصاب الناس فتح الشام، وفيهم بلال ومعاذ بن جبل، فكتبوا إلى عمر بن الخطاب: «إن هذا الفيء الذي أصبنا، لك خمسه، ولنا ما بقي، ليس لأحد منه شيء، كما صنع النبي (ﷺ) بخيبر»، فكتب عمر: «ليس علي ما قلت، ولكني أقفها للمسلمين»، فراجعوه الكتاب وراجعهم، يأبون ويأبى، فلما أبوا قام عمر فدعا عليهم فقال: «اللهم اكفني بلالا، وأصحاب بلال». .. فقد رأى الخليفة عمر أن المصلحة في أن يقفها للمسلمين، وقد وقفها، وتم إجماع المسلمين على ذلك بعد وفاة بلال وصحبه، ولم يراجع عمر في شأنها أحد من المسلمين بعد ذلك مما يدل على انعقاد الإجماع على وقفها. وهذا ما سار عليه السلف الصالح من المسلمين، وما أكد عليه الخليفة عمر بن عبد العزيز، فعن إسحق بن مسلم، إنه كان عاملا لعمر بن عبد العزيز على خراج الأردن وهي من الشام، وأكناف بيت المقدس، فكتب إلى عمر: «أما بعد فأني وجدت أرضا من أهل الذمة (أي دفعت إلى أهل الذمة على أن يأكلوا منها ويؤدوا خراجها، وليس لهم ملكها أو بيعها)، بأيدي أناس من

المسلمين فما يرى أمير المؤمنين فيها؟ فكتب إليه: «إن تلك أرض أوقفها أول المسلمين على آخرهم، فامنع ذلك البيع إن شاء الله والسلام»^(١).

وعلى هذا الأساس تعامل حكام المسلمين مع فلسطين ومديتها المقدسة، فقد قاموا على رعايتها ورعاية مقدساتها وإعمارها، فقد ورد أن خامس الخلفاء الأمويين عبد الملك ابن مروان (٢٦هـ - ٨٦هـ / ٦٤٦-٧٠٥م)، أوقف الخراج كله ولمدة سبع سنوات لبناء مسجد الصخرة في القدس الشريف. وبادر حكام دمشق إلى إقامة المباني الوقفية العامة كالأسواق والخوانيت والأبواب، كما اهتموا بتزويد المدينة المقدسة بالمياه بشكل منتظم، وعينوا من بين رجال الدين علماء لإدارة الأوقاف^(٢).

ومما يذكر هنا أن فلسطين شهدت تسابقاً في إقامة الأوقاف بين الخلفاء والسلطين والأمرء ورجال الدولة الإسلامية الآخرين، منذ العهد الإسلامية الأولى وحتى سقوط الدولة العثمانية (١٩١٨م). إذ لم يمر في التاريخ الإسلامي دولة إلا ولها حظ ونصيب في إيجاد وإنشاء وترميم أوقاف في فلسطين. وتشهد الإدارات الوقفية مدى تأثير الأوقاف الإسلامية في البلاد على مدار تاريخها بالأوضاع السياسية، حيث تطورت النهضة العمرانية والاجتماعية في فلسطين تبعاً لاستقرار الوضع السياسي، وتطورت الأوقاف التي تصب مدخولاتها في الصالح العام. وتكشف دفاتر الدولة العثمانية التي قيدت أملاك الوقف الإسلامي في فلسطين، مدى الاهتمام بالوقف وانعكاس مصالحه على العامة^(٣).

ومن المعروف أن شأن الوقف تعاضم في الإسلام، وازداد عدد الواقفين والوقفات عبر التاريخ الإسلامي. وحسب تقدير لأحد المتخصصين، لم يرد أو ثبت على مدى التاريخ الإسلامي الطويل أنه تم تدوين الأوقاف وتسجيلها إلا في أواخر العهد العثماني، وربما يعود ذلك إلى أنه لم يخطر ببال أحد ممن كانوا يعيشون في كنف الدولة الإسلامية التي لا تغيب عنها الشمس، والتي كان يتعاضم شأنها يوماً بعد يوم، أن تدور الدوائر فتتفكك أو صالها ويعتريها الضعف من كل جانب. كما أن مقاصد البر والخير من وراء هذه الأوقاف كانت تجعل الواقفين يتباطؤون في تسجيلها، أو لربما هذا ما جرت عليه العادة والعرف، الأمر الذي ساهم في ضياع العديد من الأوقاف في معظم أجزاء الدولة الإسلامية، وخصوصاً في

(١) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١/ ذكر الأرضين وما جاء فيه، (دمشق: دار الفكر) ١٩٨٤، ص ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٦.

(٢) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، مجلة شؤون دولية (ع ٨/٩) ٢٠٠٤، مركز الدراسات المعاصرة (أم الفحم - فلسطين)، ص ٩١.

(٣) ورقة حول الأوقاف والمقدسات، وثيقة في «ملخصات المؤتمر العام للجماهير العربية» (الناصرة / فلسطين المحتلة) ١٩٩٦، ص ١٦.

فلسطين^(١). ولكن هناك دلائل - سترد في الفقرة اللاحقة - تبين أن تسجيل الأوقاف حدث قبل قرون من العهد العثماني.

- ثانياً: العهد الأيوبي:

أخذت صورة الأوقاف الفلسطينية من النواحي العينية والإدارية والوظيفية، تتبلور على النحو القائم حالياً منذ أوائل العهد الأيوبي، إثر الفتح الصلاحي لفلسطين (٥٨٣هـ / ١١٨٧م). ففي القدس، مثلاً، التي عرفت نظام الوقف الإسلامي منذ أن دخلت في رحاب الإسلام، مسح الاحتلال الفرنجي للقدس خلال الفترة الزمنية الطويلة التي تمكّن فيها من هذه المدينة (٤٩٢هـ / ١٠٩٩م - ٥٨٣هـ / ١١٨٧م) كل ما كان فيها من تراثٍ عربي وإسلامي مخطوط^(٢).

وبعد تحرير القدس، اعتنى السلطان صلاح الدين الأيوبي بتحسين أوضاع المدينة المقدسة وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل احتلالها من الفرنجة، فقام بتدشين المؤسسات العلمية والدينية والصوفية، فضلاً عن اهتمامه بعمارة القدس وتحصين سورها ودفاعاتها. كما اعتنى سلاطين وملوك وأمراء الدولة الأيوبية بتطوير الأوقاف الإسلامية في القدس حفاظاً على إسلامية المدينة. ومن المنشآت الصلاحية التي أقيمت، بني في القدس مشفى كبير تم وقفه، وفي الجهة الشرقية منه عند تقاطع الطريقين المركزيين أقيمت الأسواق، كسوق العطارين، وسوق الخضّر وسوق القماش، وبنيت سقوف هذه الأسواق بالقبب الحجرية تعلوها شبابيك كثيرة أثبتت فوقها لكي يتسلل الضوء عبرها. وقد تم وقف جميع هذه الأسواق. وأقام صلاح الدين ما سمي لاحقاً «الخانقاه الصلاحية»، كما أعاد المكان الذي حول لكنيسة ساننا أنا إلى «المدرسة الصلاحية» لأنها وقف إسلامي، كما تمت إقامة المدرسة المعظمية والقبة النحوية في منطقة الحرم بمبادرة من الملك عيسى ابن أخت صلاح الدين وذلك في مستهل القرن الثالث عشر الميلادي^(٣).

وبعد وفاته، دخل حائط البراق والرصيف المجاور له في نطاق وقفية حارة المغاربة بالقدس، من طرف الملك الأفضل نور الدين علي بن السلطان صلاح الدين الأيوبي، لصالح المغاربة المقيمين في تلك الحارة التي حملت اسمهم. والمعروف أن بعض المغاربة تطوعوا في

(١) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، م. س. ذ.، ص ٨٩... (وانظر: د. حسان حلاق، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧).

(٢) مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج ١ (عمّان) ١٩٧٣م، ص ٢٨٩-٢٩٩.

(٣) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، م. س. ذ.، ص ٩٦.

جيش نور الدين الشهيد وأبلوا في القتال ضد الصليبيين بلاءً حسناً. وبعد نحو خمس سنوات من الفتح الصلاحي للقدس، خلف الملك الأفضل والده صلاح الدين على مملك دمشق والقدس. وفي عام ٥٨٩هـ / ١١٩٣ م، وقف الملك الأفضل للمغاربة البقعة التي اعتادوا أن يجاوروا عندها بيت المقدس بالقرب من الزاوية الجنوبية الغربية لحائط الحرم وفي أقرب مكان للمسجد الأقصى، وقفها عليهم ليسكنوا في مساكنها ويتفعلوا بمنافعها، وأنشأ لهم في الحارة ذاتها مدرسة عرفت بالأفضلية. وأعيد تقييد الوقف بأمر القاضي الشرعي بكتاب «متصل الثبوت بحكم الشريعة» في سنتي ٦٦٦ هـ / ١٢٦٨ م و١٠٠٤ هـ / ١٥٩٦ م^(١). وقد ورد نص وثيقة الوقف وصورتها في العديد من المصادر التاريخية، ويتضمن هذا النص حدود حارة المغاربة. كما وقف الشيخ أبو مدين شعيب المغربي (توفي ٥٩٤ هـ / ١١٩٨ م) منطقتين كانتا تحت ملكه وتصرفه في القدس لصالح المغاربة المقيمين فيها للانتفاع بها بالسكن والإيجار والمقاسمة والمزارعة. ومن المهم أن نعرف أن الحد الشرقي لإحدى هاتين المنطقتين هو حائط البراق، وأنه أعيد تقييد هذا الوقف شرعياً في زمن حفيده (سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٠ م)^(٢).

كان النص صريحاً على كل من الوقفتين السابقتين الخاصتين بحائط البراق والرصيف المجاور له، وحدد مساحته بدقة، وحقق جميع الشروط الشرعية اللازمة للوقف، بصورة تامة، وذلك على نحو مطابق لتحديد الفقه الإسلامي للأصول الشرعية للوقف بأركانه الأربعة (الواقف - الموقوف - الموقوف عليه - الصيغة)، ومطابق أيضاً لبيانه الشروط الخاصة به، ومنها؛ إنه لا يجوز بيع الوقف عقاراً أو منقولاً إلا بصوغ شرعي، وإن المتولي الشرعي لوقف مطالب بالمحافظة على أعيان الوقف محافظة تامة ومنع التعدي عليها والعمل على رفع ذلك إذا حصل، وإعمار ما يحتاج منه إلى عمارة أو ترميمه، وغير ذلك من الواجبات التي تكفل استمرار الوقف وتأديته وظيفته^(٣).

- ثالثاً: العهد المملوكي:

أولى السلاطين والأمراء المماليك اهتماماً كبيراً لبناء الوقفيات في فلسطين، كالمدارس والمقابر، وكان من بينها، على سبيل المثال، المدرسة التي بادر في إقامتها أرغون الكاملي، الذي كان حاكماً في ولايتي حلب ودمشق، وكان الفراغ من بنائها بعد موته (عام ٧٥٩ هـ / ١٣٥٨ م)،

(١) د. عبد الهادي النازي، أوقاف المغاربة في القدس، بحث مقدم إلى «الندوة العالمية الأولى للأثار الفلسطينية» جامعة حلب ١٩٢٤ / ٩ / ١٩٨١ م (مادة مستنسخة، ص ١٠).

(٢) محمد أسعد الإمام الحسيني، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر) ١٩٨٢، ص ٧٠.

(٣) المصدر السابق ذاته، ص ١٥.

والمدرسة التي بناها الأمير طاز (عام ٧٦٣هـ / ١٣٦٢م)، والقرية التي بناها طشتمر أمير الرسائل البريرية، الذي عين نائبا لدمشق لاحقاً. وقد أقام المماليك مباني وقفية عديدة في المدينة المقدسة، وحافظوا عليها وقاموا برعايتها بشكل منتظم، فعلى سبيل المثال قاموا بترميم المباني القديمة في القدس، فالظاهر بيبرس (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م - ٦٧٥هـ / ١٢٧٧م) مثلاً، قام بتجديد الفسيفساء الخارجية حول الأضلاع الثمانية لقبة الصخرة، كما قام ببناء محراب السلسلة، وأصلح قلاوون (٦٧٧هـ / ١٢٧٩م - ٦٨٨هـ / ١٢٩٠م) سقف المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية الغربية، ورمم ابنه الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٨هـ / ١٣٠٩ - ٧٤٠هـ / ١٣٤٠م) السور الجنوبي للحرم على مقربة من محراب داوود. كما غطى حائط قبة المسجد الأقصى بالرخام، وسبك الذهب من جديد في قبة المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وبنى القناطر في الجزء المرتفع من الدرج الشمالي الذي يوصل من المنطقة السفلى للحرم إلى المنطقة المرتفعة، والتي تقوم عليها قبة الصخرة، وبنى الأشرف شعبان (٧٦٤هـ / ١٣٦٣م - ٧٧٨هـ / ١٣٧٧م) مئذنة باب الأسباط، وقام قايتباي (٨٧٢هـ / ١٤٦٨ - ١٤٩٥م) بإيصال مياه الشرب إلى مبنى بارز الجمال أقيم إلى الشرق من رواق الأعمدة الغربي، أطلق عليه اسم سبيل قايتباي، ويقع في طرف مصطبة قايتباي الشمالي، وهما واقعان ما بين باب الصخرة المطهرة وطرف صحن الصخرة. كما بادر قايتباي إلى بناء المدرسة المملوكية الوقفية في القدس، وهي المدرسة الأشرفية، وقام آخر السلاطين قانصوه الغوري (٩٠٥هـ / ١٥٠٠م - ٩٢١هـ / ١٥١٦م) بتغطية قبة المسجد الأقصى وقاعدة قبة الصخرة مرة ثانية بالرصاص، كما سمح بمسح الحيطان ودهن أبواب المسجد الأقصى بالألوان الزيتية. وتميزت الفترة التي تمتد بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر بشد الرحال إلى مدينة القدس من قبل العلماء والزهاد من جميع أرجاء العالم الإسلامي من شرقه وغربه، فقد قدموا من إسبانيا والمغرب وشمالي أفريقيا، وأقاموا في المدينة حي المغاربة وأصبح وفقاً عليهم وعلى ذرايهم، وأقاموا مسجداً هناك، ومن مصر وصل علماء الدين الذين عينوا في مناصب حكومية كالإشراف على الأوقاف وقراءة القرآن في المساجد والتدريس، كما جاء رهط من المناطق الشرقية والبعيدة، من هراة في أفغانستان، وأردبيل وخوي في أذربيجان، ومن شبه جزيرة القرم وكرمان في الأناضول، ومن رأس العين في الجزيرة، ومن الموصل وبغداد في العراق، وحتى أماكن قريبة من الكرك وعجلون. وقد وفد إلى المدينة زمن المماليك عدد كبير من رجال الدين الصوفيين الذين نسبت إليهم الكرامات، وعمل قسم كبير من هؤلاء في حقل تدريس

الشريعة الإسلامية في المدرسة الصلاحية، وقد اجتمعوا في الخانقاه الصلاحية، وشاع في ذلك الزمان اقتناء قطع الأراضي ووقفها للأهداف والمصالح الخيرية الإسلامية^(١).

كما قام السلاطين ببناء الرباطات للمحتاجين، كما هو الحال في رباط البصيري الذي بادر بينائه ناظم الحرم والقدس عام ٦٦٤هـ / ١٢٦٦م، ومقابلته في الجهة الجنوبية للشارع يقع الرباط المنصوري، الذي تمت إقامته بمبادرة من السلطان المنصور قلاوون، وإلى الشمال من الحرم تقع الخانقاه الدوادارية التي أنشئت في عهد المماليك (٦٤٢هـ / ١٢٤٥م). وعلى مقربة من بوابة الحديد، ومنذ نهاية القرن الثالث عشر، تم وقف مبنى عام ليكون رباطا للحجاج وهو رباط الكردي. وشاعت إقامة المدارس الوقفية في القدس أيام المماليك، لعلو شأنها من الناحية الدينية، وتم صرف الأموال لإقامة هذا النوع من المباني، وقد صرفت رواتب للمدرسين، وأعطيت منح لطلابها، فالمدرسة العثمانية بنيت عام ٨٤٣هـ / ١٤٤٠م بتمويل من إحدى المسلمات من أصل أناضولي تدعى أصفهان شاه خاتون، حيث تم وقف المدرسة. والمدرسة الخاتونية بنتها امرأة مسلمة اسمها أغل خاتون ابنة شمس الدين البغدادى، وقد بنيت الإسعردية في السور الشمالي من الحرم الشريف على يد مجد الدين عبد الغني الأسعردى عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م وتم بناء المدرسة السلامية على يد مجد الدين إسماعيل السلامي، وقد كان هذا التقليد في بناء هذه الأبنية متبعا عند الأيوبيين الذين سبقوا المماليك. كما بنى قايتباي المدرسة الأشرفية في سنوات الثمانينات من القرن الخامس عشر، وفي ٧٢٩هـ / ١٣٢٩م قام نائب الشام ببناء المدرسة التنكزية والصليبية، التي أقامها علاء الدين علي بن محمد نائب قلعة النمروود في أواخر القرن الرابع عشر، وكذلك المدرسة الحنبلية والتي بناها بيدمر نائب الشام عام ٧٨١هـ / ١٣٨٠م، وجميع هذه الأماكن تعدُّ وقفا على واقفيها وذريتهم. وفي أواخر القرن الثالث عشر أقيمت مبانٍ ريفية كثيرة فوق الرواق من الجهة الشمالية الغربية بمحاذاة سور الحرم، (كالمدارس، والزوايا، والخوانق، والخلوات التي سكنها البوابون في الحرم، ورباط يخدم الزوار) وأوصلت إليه تسعة أبواب، أربعة منها في الجهة الشمالية، وخمسة في الجهة الغربية، وخزنت المياه في آبار وبرك، كانت تصلها المياه من خلال القناة التي تتبدى من برك سليمان، كما وقفت بعض القطع من الأرض لزراعة الخضراوات وتدعى «الحواكير». وأقيم زمن المماليك طريقان مركزيان شقا مدينة القدس القديمة، الأول من الغرب ويتجه شرقا وأطلق عليه اسم شارع باب السلسلة، وما زال يعرف بهذا الاسم إلى يومنا هذا، ويبدأ من الساحة القريبة من القلعة التي كان يقطنها نائب القدس آنذاك (وهو ما يرمز إلى

(١) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، م. س. ذ. ص ٩١.

سمو مكانة القدس لدى المماليك)، ويصل إلى الأسواق ومن ثم يلتوي إلى الجنوب ويمضي شرقاً. وأقيمت هناك بعض الأسواق الوقفية الصغيرة كسوق الحريرية، وسوق الطباخين، وسوق المبيضين، وعلى مقربة من درج العين تقع سوق الصاغة. والطريق المركزي الآخر الذي أقيم، وربط بين باب العامود، شمالاً حتى باب النبي في الجنوب، أما الطريق الذي يعرف اليوم بطريق الواد، ويخرج من باب العامود حتى درج العين فقد أطلق عليه اسم خط وادي الطواحين، ويقع في آخر الوادي بئر تدعى بئر أيوب. وقام المماليك بتزويد القدس بالمياه من مصادر عدة، فقد تم تخزين مياه المطر في الآبار التي كانت موجودة بساحة كل منزل، وأقيمت برك في الجهة الشمالية الشرقية للحرم الشريف، وحمام علاء الدين في وسط المدينة، كما أقيمت برك في حارة النصارى لتخزين المياه، وجلبت المياه من عين سلوان، وبئر أيوب، وفي عهد صلاح الدين أنشئت القنوات تحت الأرض لتزويد المدينة بالمياه، ثم رفع مستوى المدينة إلى مستوى الحرم، بواسطة ممرات مقنطرة استخدمت ممرات سرية ربطت بين الحرم والمدينة، كما أنشئت داخل هذه الممرات قنوات مياه كانت تصب في برك وأحواض تم إعدادها لتزويد المدينة ومنطقة الحرم بالمياه. وتبرز للعيان الترميمات لهذه القنوات التي جرت إبان حكم الناصر محمد بن قلاوون، وأيام خشقدم وقايتباي، حيث تم ترميم القنوات القديمة التي بنيت في عهد صلاح الدين، وبناء أحواض كثيرة لتخزين المياه^(١).

وفي مجال المقابر، كمثال، دفن المسلمون موتاهم في ثلاث مقابر، على تخوم مدينة القدس، قبل تسويرها، تتبع الوقف الإسلامي؛ الأولى في الجهة الشمالية تقع فوق الزاوية الأدهمية، وفي الشرق مقبرة باب الرحمة، وفي الغرب تقع أكبر مقبرة وهي مقبرة مأمّن الله (ماميلا). وقد حوت القدس العديد من البساتين الوقفية التي امتلأت بالأشجار المثمرة وكروم العنب والتين والتفاح، كما أقيمت على أراضي وقف الخانقاه الصلاحية عشرة مبانٍ حجرية، كما حددت بعض قطع الأراضي أطلق عليها «الأحواش»، لجماعات صوفية معينة كالقلندرية، حيث تم وقف هذه الأحواش على مثل تلك الفئات. واشتهر المماليك وعلى وجه الخصوص في عهد النائب تنكز حاكم سوريا (٧١١هـ/١٣١٢م - ٧٤٠هـ/١٣٤٠م) بالعمل الدؤوب على تطوير النظام الذي يزود القدس بمقومات الحياة. كما اشتهر العصر المملوكي بأسلوب الزخرفة على الأحجار المطلية بالجص داخل المباني وخارجها، وهذا يدحض ما يدعيه اليهود من أن الحجارة أسفل الحائط الغربي (البراق) تعود إلى زمن الهيكل، وهي جزء لا يتجزأ منه، ويستدل هؤلاء بأن هذه النقوش الجصية تعود إلى زمن هيرودس،

(١) المصدر السابق، ص ٩٣.

وهذا كلام لا يقوم عليه دليل علمي ولا تاريخي، فقد ثبت تاريخياً أن هذه النقوش تعود إلى الفترة المملوكية. وقد قام تكنز ببناء مجموعة الأوقاف في الجهة الشمالية على الدرج المؤدي إلى الجزء العلوي من ساحة الحرم، حيث توجد كتابة مؤرخة من عام ٧٢٠هـ / ١٣٢١م، وبوابة تجار القطن التي تتجه من باحة الحرم، وتقع في مركز الضلع الغربي لسوق القطن، والتي يعود تاريخها إلى عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٨م^(١).

- رابعاً: العهد العثماني:

تبين المصادر التاريخية أن السلطان سليمان القانوني (٩٠١هـ / ١٤٩٤م - ٩٧٣هـ / ١٥٦٦م) أولى فلسطين ودرّتها الأبدية القدس الشريف اهتماماً واضحاً، فقد جدد أسوار القدس، وقام ببناء بركة السلطان بسبيلها المشهور خارج الأسوار في الجهة الجنوبية الشرقية من باب الخليل، وحفر القنوات المائية لتصريف المياه التي تم جلبها للمدينة، واتجهت نحو الحرم القدسي والمنطقة المحاذية له، وقد وجهت المياه في ثلاثة سبل داخل الحرم وخمسة خارجه (اثنين شمالاً، وثلاثة غرباً)، وقد كان الفراغ من مشروع المياه عام ٩٤٦هـ / ١٥٤١. وزرعت قطع من الأرض داخل الأسوار وخارجها بالخضراوات، كما كانت هناك كروم وبساتين متعددة تابعة للوقف الإسلامي. وأنشأ العثمانيون العديد من الأسواق، كسوق التجار والخطارين وسوق الخضرة والباشورة، والسوق الكبير وسوق الصياغ، وخان القاطنين، وبعض هذه الأسواق أسست أصلاً في زمن المماليك، ثم توسعها وترميمها على أيدي العثمانيين، هذا بالإضافة إلى العديد من الحوانيت والمخازن، التي كانت وقفا لقبه الصخرة. كما توجد إشارات إلى النتائج الإيجابية والتقدم الذي طرأ نتيجة إجراء مشاريع تطويرية لهذا الوقف، فازداد عدد الحوانيت خارج مدخل السوق من ٢٨ في آب/ أغسطس ١٥٦٤م إلى ٣٢ حانوتا في شباط/ فبراير ١٥٦٩م، وقد قام السلاطين العثمانيون ببناء قطعة الأرض التي كانت وقفا لقبه الصخرة وأعلنت وقفا عائلياً، وكان يدفع لخزينة وقف قبة الصخرة ٢٠ باره (حكر أراضي) للحصول على حقوق استخدام الأراضي، وقد وصل مجموع مدخول وقف قبة الصخرة السنوي من الرسوم التي فرضت على مستأجري الحوانيت في خان القاطنين فقط إلى حوالي ٨٠٠ باره، وهذا دليل على أن القائمين على الوقف بادروا إلى إجراء إصلاحات اقتصادية خاصة بالوقف لزيادة ريعه، وقد ذكرت نشاطات مشابهة في السوقين الجديدين اللذين تم إنشاؤهما على يد العثمانيين وكانتا تحت تصرف وقف قبة الصخرة، وأصبح تأجير الحوانيت لمدة تسع سنوات متواصلة أو ثلاث سنوات فقط، وكان الهدف من وراء ذلك،

(١) المصدر السابق، ص ٩٥.

تشجيع التجار على بذل جهود لتوظيف الأموال من أجل زيادة الفعاليات الاقتصادية^(١).

وقد استتب الأمن بفلسطين في مستهل الحكم العثماني، مما أدى إلى تعاظم واضح في الفعاليات الاقتصادية داخلها، وتطوير طرق المواصلات والتجارة، ويدل على ذلك قوائم التحرير لكل لواء من ألوية البلاد، وسجل المحكمة الشرعية الذي تميزت به مدينة القدس وضواحيها عن باقي قوائم وسجلات القضاة المحليين داخل مناطق فلسطين، فقد أولى العثمانيون القدس اهتماما بالغا لأنها احتوت أكبر عدد من الأماكن الدينية المقدسة ولقدسيتهما في الإسلام، وساروا على نهج من سبقهم من المالك، فأقاموا الأوقاف ورعواها. وقد انضمت فلسطين إلى أراضي الدولة العثمانية في عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م في عهد السلطان سليم الأول (٨٧٠هـ/ ١٤٦٥م - ٩٢٦هـ/ ١٥٢١م) وألحقت أليوتها بإدارة الشام. وحسب أحد دفاتر التحرير المدونة عام ٩٣٢هـ/ ١٥٢٧م أي بعد عشر سنوات من ضم فلسطين إلى الدولة العثمانية، نجد أن فلسطين مقسمة إلى ثلاثة ألوية؛ لواء القدس وغزة، ولواء نابلس وصفد، ولواء السلط وعجلون. وقد كان يتم تدوين المعلومات الخاصة بكل ولاية في سجلات عن طريق كتاب أطلق عليهم اسم (محرري ممالك). وفي عهد السلطان مراد الثالث، نظمت الأوقاف في سجل خاص، ذكر فيه اسم الواقف وتاريخ الوقف والجهة الموقوف عليها، وهذه السجلات محفوظة اليوم في أرشيف استانبول، ويبلغ عدد الدفاتر الطابو المحفوظة والخاصة بالشام ١٩ دفترا، ويعود أقدمها إلى عهد السلطان سليمان القانوني، وأحدثها إلى سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م^(٢).

واعتبارا من أواخر القرن الثامن عشر، بدأ حال الأوقاف في فلسطين يزداد تدهورا، نتيجة الفساد والظلم الذي طغى على نظام الأوقاف وجهازه الإداري. وكانت الدولة العثمانية في الشام هي صاحبة جميع الأراضي الأميرية، وصاحبة الحق في الأعشار والضرائب والرسوم المفروضة على جميع الأراضي الخاصة بالدولة، وقد لجأت إلى اتباع أسلوب إقطاع الأراضي الزراعية إلى عدد من الموظفين والجنود مقابل خدماتهم، ومنح هذه الإقطاعات لم يعن حق التملك وإنما جباية الأعشار وسائر الضرائب المترتبة على الأراضي مع بقائها تحت تصرف مالكيها من الفلاحين. وبقي نظام الإقطاع في الدولة يتخلله الظلم والفساد حتى أوائل القرن التاسع عشر، عندما طغى استبداد الإقطاعيين بالأراضي، ولم يعد هؤلاء يقدمون المستحقات المترتبة عليهم، بالإضافة إلى انتقال كثير من أراضي الإقطاعات إلى حكم التملك والشخص

(١) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٦.

نتيجة الفساد الإداري، فلجأ السلطان سليم الثالث (١١٧٥هـ / ١٧٦١م - ١٢٢٢هـ / ١٨٠٨م) إلى تحويل هذه الإقطاعات إلى أوقاف، حيث تم إدخال إيراداتها في الأوقاف العامة لتتنفق على إصلاح الجيش، وكان لوقف هذه الإقطاعات المنحلة والذي استمر على عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢١هـ / ١٨٠٧م - ١٢٥٤هـ / ١٨٣٩م)، أثر مهم في إلغاء النظام الإقطاعي، وفي السنوات بين ١٨٣٣-١٨٣٥، تم العمل على إنهاء الإقطاع كنظام أرض، وحلّت الجيوش العسكرية الإقطاعية في ولاية سورية التي كانت فلسطين من ضمنها، وألغت الإدارة الأصول الإقطاعية رسمياً في خط كلخانة سنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٩م، وهذا يعني أن عددا كبيرا من الأراضي الأميرية دخلت نظام الوقف. غير أن الدولة لم تداوم طويلا على اتباع ذلك النهج، وذلك لعدم وجود مأمورين للوقف قادرين على تحصيل الإيرادات الوقفية بأهلية وأمانة، فأدى ذلك إلى إعادة النظام إلى سابق عهده بعد الحد من أضراره^(١).

وطبقا لما ورد في العديد من المصادر التاريخية، شهدت الأوقاف في فلسطين اتساعا ملحوظا، إبان العهد العثماني، ونتيجة لذلك، دأبت السلطات العليا على متابعتها كل ثلاثين عاما وإحصاء موجوداتها. وتعد أراضي الأوقاف في فلسطين أحد الأشكال الخمسة للأراضي التي حددها القانون العثماني الصادر عام ١٨٥٨م، والذي ظل ساري المفعول نحو قرن من الزمن، وهذه الأشكال هي:^(٢)

١- أراضي الملك (أو المملوكة) وتقسم على: أ) العرصات الموجودة داخل المدن أو القرى، أي المحيطة بالسكن والمكملة له، بالإضافة إلى بيوت السكن. ب) الأراضي الأميرية^(٣) التي أفرزت وامتلكت وفق عملية فرز وتسجيل صحيحين. ج) الأراضي العشرية، وهي التي وزعت وتملكت حين الفتح الإسلامي. د) الأراضي الخراجية، وهي التي تقرر إبقاؤها في يد أهلها الأصليين على أن يدفعوا عنها الخراج.

٢- الأراضي الأميرية، وتعود رقبته إلى بيت المال، وتجري إحالتها وتفويضها بموافقة الدولة، ويعطى المتصرفون فيها سندات تملك (طابو)^(٤).

(١) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) عماد الجواهري، الإقطاع في فلسطين منذ عهد التنظيمات العثمانية، مجلة الدراسات الفلسطينية (بغداد) ع ٣٦، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ١٠٤ + محمد سليمان، ملكية الأراضي في العهد التركي، مجلة صامد الاقتصادي (بيروت) ع ٣١، آب/أغسطس ١٩٨١، ص ٤٢ - ٤٥.

(٣) الأرض الأميرية، هي التي تعود ملكيتها لأمير المؤمنين أو السلطان أي للدولة اصطلاحا. أما الأرض الميري، كانت ترد في الوثائق العثمانية، فترتبط بـ «الميرة» أي السنة ومؤونة الجيش، ويقصد بها الأرض المغلة التي كانت ضريبتها عينا من غلتها السنوية، وهذه الأرض ملكية خاصة للأفراد (انظر: أنطون جاسر، صحيفة القدس المقدسية، ع ٣٦١٢، ٣/٦/١٩٧٩).

(٤) للاطلاع على المصطلحات العثمانية، انظر: د. حسان حلاق، د. عباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ط ٢.

٣- الأراضي المتروكة، وقد قسمها القانون إلى أماكن تركت للناس كافة كالطريق العام وما شابه ذلك، وأماكن مخصصة لأهل قرية أو عدة قرى كالمراعي.

٤- الأراضي الموات، وهي الأراضي الخالية التي لم يتصرف أحد فيها من الأهالي ولم تترك لهم، وكانت بعيدة عن القرى والمساكن.

٥- أراضي الأوقاف، وهي الأراضي التي تبرع بها أصحابها إلى المساجد وغايات الصدقة أو لأهداف دينية، منذ القرن السادس عشر أثناء عهد السلطان سليمان القانوني (١٤٩٤ - ١٥٦٦ م) حيث صدرت مجموعة أنظمة تتعلق بالأراضي، وقد نص أحدها على أن من يستخدم الأرض ويأكل ثمارها لا يحق له بيع حقه بالوراثة أو بالإهداء حتى ولو إلى أحد من ورثته، أي أن القانون يأمر بالمحافظة الشديدة على ملكية الدولة. ومن المعروف تاريخياً أن غالبية أراضي الوقف في فلسطين تكونت في العصر العثماني في القرن السادس عشر إبان عهد السلطان سليمان القانوني، وكانت محكومة بقانون يستند إلى الشريعة الإسلامية يعرف بـ «قانون الإجارين» ويشمل الأراضي الأميرية التي حولها السلطان سليمان إلى أراضي وقف، والأراضي التي وقفها السلاطين الآخرون من بعده، أو وقفها بعض الأغنياء من وقت لآخر، والأراضي التي وقفها الفلاحون بعد صدور قانون التنظيمات (عام ١٨٥٨ م) لجوء إلى الحماية وهرباً من دفع الضرائب والرسوم. وقد عانت أراضي الأوقاف، بمختلف تقسيماتها، تعديت كبيرة واختلاسات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل باقي الأراضي في الولايات العثمانية. فقد تسلم إدارة الأوقاف أشخاص غير مؤهلين ومختلسون. ولمعالجة ذلك وبغية حفظ أراضي الأوقاف، عملت الدولة العثمانية على منع ملكية الأوقاف إلا بموافقة السلطان أو من ينوب عنه، وأصبحت هي المخول الوحيد بالإشراف المباشر على الأراضي الوقفية. ولكن الفساد حال دون تطبيق مثل هذا الإصلاح.

وكانت السلطات العثمانية ترمي -عبر قانون الأراضي- إلى تحقيق عدة أهداف: تعميق جباية الضرائب عن طريق تحديد الضريبة على كل قطعة أرض، الأمر الذي يستوجب تسجيلاً دقيقاً، وكذلك غايات سياسية تتعلق بمركزية الإدارة العثمانية التي أرادت توسيع صلاحياتها على حساب صلاحيات شيوخ العشائر الذين كانت طموحاتهم الانفصالية تشكل تهديداً حقيقياً على نظام الحكم. لكن التسجيل الدقيق للأراضي بالذات هو الذي أفسد كل الموضوع، وذلك بسبب الفساد الذي كان مستشرياً في السلطة العثمانية. وفي

حالات كثيرة تم نقل أراض خاصة إلى «الوقف» لعدة أسباب أبرزها:^(١)

- تحويل الأراضي إلى وقف كان يعني واضع اليد على الأرض من دفع الضرائب.
- ضمان عدم الاستيلاء على هذه الأراضي، وقدرة صاحبها على مواصلة استغلالها والعيش منها.
- أسباب دينية، فالمسلم الذي ينقل عقاره إلى سلطة المسجد، يكون فعله هذا انطلاقا من شعور ديني عميق.

- في فترة لاحقة (إبان الانتداب البريطاني) أضيف سبب آخر، هو تحويل أراض خاصة إلى وقف للحيلولة دون نقلها إلى أيدي اليهود.

وقد أسهمت التطورات العملية في دفع الدولة العثمانية إلى إعادة النظر في وضع الأراضي الوقفية، فجاء القانون الجديد (عام ١٨٥٨م) الذي يمكن استنادا إليه، كما هو الحال في بلاد أخرى، تصنيف الأوقاف في فلسطين حسب نوع ملكية الأراضي والممتلكات الموقوفة ضمن نوعين هما:^(٢)

١- الأوقاف الصحيحة، ويقصد بها التي كانت من أراضي الملك ووقفت وفقا للشرع، وعندئذ تكون رقبته وجميع حقوق التصرف فيها عائدة إلى جانب الوقف، وتعامل بموجب شروط الوقف، ومهما كانت هذه الشروط فلا رجعة في الوقف. وقد اختلفت الأغراض التي وُقت من أجلها العقارات والأموال المنقولة بشقيها: المسقفات/ أي المباني المسقوفة التي تدر دخلا، والمستغلات/ وهي الأقطان الزراعية المنتجة. وذلك على النحو التالي:

أ - كان الغرض الأول لهذا الوقف، توخي الواقف صالح أفراد عائلته والأجيال المتعاقبة من سلالته، فإذا لم يوجد وريث للمنفعة، عندئذ يتم تحويل الوقف بناء على الوصية للأغراض الخيرية أو الدينية، فإن لم يوص بذلك صار العقار محلولا. وكان الدافع إلى هذا النوع من الأوقاف خوف الملاك من ضياع ممتلكاتهم لسوء تصرف ورثتهم، أو لجور السلطات وإمكانية نزع الملكية.

(١) جاك كنو، مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود منذ وعد بلفور - ترجمة محمد الدويري (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية) ١٩٩٧، ص ١١-١٢.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، الجزء الأول (دمشق) ١٩٨٤، ص ١٧٧-١٧٨.

ب - وكان الغرض الثاني الذي وقف بعض الناس من أجله العقار دينيا، كأوقاف المساجد والأضرحة أو المعاهد التعليمية ذات الصبغة الإسلامية والمكتبات. وقد قصد المتبرعون في جميع هذه الحالات أن يكون مردود إيجار العقارات الموقوفة - وتدعى تكايا - يكفي للقيام بمختلف نفقات إدارة هذه المؤسسات.

ج - أما الغرض الثالث للوقف فكان خيريا، يخصص دخله لمصلحة الناس جميعا، بإنشاء المساجد أو الحمامات العامة والمغاسل ومنازل الضيافة والاستراحة لبناء السبيل (أي الخانات) والمخابز لتوزيع الخبز على المحتاجين، والمستشفيات ومصحات الأمراض العقلية وملاجئ العجزة والأيتام... الخ.

وطبقا للقوانين المعمول بها في البلاد، تصبح أية أرض وقفا إذا بني عليها مسجد و الصلاة فيها، كذلك إذا وهب شخص مساحة لبناء مقبرة وصرح بالدفن فيها وتم ذلك فعلا. لهذا تحرم الدولة دفن الموتى في أراضي « الميري » حتى لا تتحول إلى أوقاف. وقد كانت لهذه الفئة من أراضي الأوقاف الأهلية آثار اقتصادية سيئة تراكمت بمرور الزمن. فمع تعاقب الأجيال تضاعفت أعداد الورثة والمتفعين منها، فتوزعت العائدات وتفتت المردود بشكل قليل كثيرا من قيمتها، ونشأت لذلك خلافات مزمنة، واحتدمت المنازعات القضائية بين المستحقين، وازدادت الأمور تعقيدا، إذ كان من المتعذر التصرف في العقارات الموقوفة بالبيع أو الاستبدال في حال الوفاء بالديون. وكانت أراضي الوقف تشغل مساحات كبيرة من فلسطين، لكن الحكومة العثمانية، ومن بعدها سلطات الانتداب البريطاني، لم تتوان في كل مناسبة عن مصادرة العقارات الموقوفة وإعادتها إلى خزينة الدولة، مستغلة أي ثغرة يمكن أن تبطل حجج الأوقاف القائمة. ولهذا تقلصت مساحة الأوقاف الصحيحة في فلسطين أيام الانتداب إلى أقل من مائة ألف دونم.

٢ - النوع الثاني من الأوقاف في فلسطين، هو ما يدعى بالأوقاف غير الصحيحة أو أوقاف التخصيصات. وهي مساحات مفرزة من الأراضي الأميرية وقفها سلاطين آل عثمان وغيرهم بإذن سلطاني، فظل حق الرقبة تابعا لخزينة الدولة كأراضي الميري^(١) الصرف، في حين خصصت منافعتها فقط (من أعشار ورسوم) لجهة ما. وتنقسم هذه الفئة من الأوقاف إلى ثلاثة أقسام:

(١) سبق تعريف الأرض الميري، ويقصد بها الأرض المغلة التي كانت ضريبتها عينا من غلتها السنوية.

- القسم الأول: عقارات تخص الدولة، ولكن ينتفع باستعمالها أو بعائداتها المزارعون الذين يقيمون عليها. وكان وقف هذا النوع من الأراضي بيد السلطان أو الدولة فقط، وكان يحق للمتفعين به نقل حق الانتفاع إلى غيرهم بشرط موافقة الجهة الواقفة. وكان معظم أراضي الوقف في فلسطين من هذا النوع.

- القسم الثاني: هو ما كان يدفع للخزينة ضرائب الأعشار، ويؤجر كأحكار للفلاحين بعقود طويلة الأجل. وقد اقتصرت هذه الأحكار على بعض مناطق القدس والخليل ونابلس.

- أما القسم الثالث من هذه الأوقاف فكان كالسابق، إلا أنه معفى تماما من دفع الأعشار أو أي ضريبة أخرى للخزينة.

وتجدر ملاحظة أن الوقف لم يقتصر على مؤسسات المجتمع الإسلامي في البلاد فحسب، بل شمل أيضا مؤسسات الأديان الأخرى من مسيحية ويهودية، ويسمى الوقف في هذه الحالات «المستثنى» أي الذي لا تخضع إدارته للأوقاف الإسلامية.

وتختلف أوقاف النوع الثاني (أي الأوقاف غير الصحيحة) عن غيرها من الممتلكات، ليس بسبب مقاصدها الخيرية وحسب، وإنما لاعتبارات أخرى. حيث وضعت ثلاثة شروط رئيسة تتعلق بالأراضي الموقوفة، أضفت شرعية «مقدسة» عليها وهي:^(١)

١- إن الأراضي الموقوفة غير قابلة للتصرف فيها، فهي لا تباع ولا ترهن ولا تورث ولا تحوّل على أي نحو كان.

٢- كانت أراضي الأوقاف وأملاكها محبوسة إلى الأبد، والمراد من ذلك، التشديد على أن المقاصد الخيرية التي تصرف المداخيل عليها (كالمساجد ودور الأيتام) قد ضمنت مدخولا ثابتا دائما.

٣- كان إنشاء الأوقاف عملا دائما (أبديا)، حيث لم يكن باستطاعة الواقف أو أحفاده بعده الرجوع فيه.

وفي سنة ١٨٦١م صدر قانون الأراضي العثماني «الطابو» (صكوك تملك للأراضي داخل فلسطين، وهي غير جائزة شرعا)، حيث لم يكن قبل هذا التاريخ عناية بتسجيل

(١) مايكل دمير، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٢، ص ١٨ - ١٩.

الأراضي وإعطاء صكوك رسمية بها، بل كانت تتم المبايعة عن طريق أوراق غير رسمية، تشهد بانتقال أرض معينة من يد إلى يد، وفيها تعيين للحدود بشكل غير دقيق، غالباً ما كانت تفضي الخلافات والنزاعات حول الأراضي بشهادة شهود، كما أن الأوقاف لم تدون إلا في وقت متأخر من تاريخ الدولة العثمانية، حيث أن عملية تسجيل وتدوين الأوقاف لم تكتمل، مما أدى إلى ضياع العديد من أوقاف فلسطين. وخول هذا النظام موظفي المالية ومديري الأفضية، إلى إحالة الأراضي الأميرية إلى طاليها. وأكمل قانون «الطابو» بإصدار نظام تملك الأجانب في الدولة العثمانية بعد أن كانت ممنوعة عنهم (في سنة ١٨٦٩ م) وقد سرى مفعول هذا القانون في فلسطين أيضاً، وفي ذلك مخالفة واضحة للشرع الإسلامي، لما أقره السلف من عدم بيع أراضي فلسطين وتمليكها لغير المسلمين (إذ سمح الخليفة عمر بن الخطاب لغير المسلمين بالانتفاع بالأراضي الفلسطينية وأقرهم عليها ولكنه منعهم من بيعها أو امتلاك رقبها). وقد منحت الدولة العثمانية بموجب هذا القانون، الأجانب حق التملك في جميع أنحاء الدولة باستثناء الحجاز، ومن الدول التي استفادت من هذا القانون، إنجلترا وفرنسا والنمسا وبلجيكا والسويد والنرويج، أما دائرة تسجيل الأراضي فقد أطلق عليها «الدفترا الخاقاني». وقد بدأ تسجيل الأراضي في ألوية الشام اعتباراً من سنة ١٨٦٠ م (قبل صدور القانون بسنة)، واستمرت العملية إلى أواخر العهد العثماني ولم تنته. ويعود ذلك إلى عدم كفاءة الجهاز الذي تولى عملية تحرير الأراضي وتسجيلها، وبما يؤخذ على تطبيق نظام تسجيل الأراضي عدم الضبط في مسحها، والخلل في تسجيلها وذلك لأمرين، أولهما: أن قانون الأراضي لم يحفل بتعيين مساحة الأرض قدر اهتمامه بتعيين الحدود غير الدقيق أصلاً، وثانيهما: أن الحكومة أوكلت إلى المتصرفين مهمة القيام بعملية مسح الأراضي، فكانت اللجان تطلب من المخاتير في القرى لوائح أسماء أصحاب أملاك قراهم، مما أدى إلى التلاعب بالحدود وتغيير العلامات وتعيين الحدود كما يريد هؤلاء المخاتير، وهذا ما يفسر امتلاك عدد من العائلات المتنفذة لمساحات شاسعة من الأراضي في ألوية الشام (عدد غير قليل منهم من غير الفلسطينيين ومن غير المسلمين). وقد بقي قسم غير يسير من الأراضي دون تسجيل نتيجة تخلي بعض الفلاحين الفقراء عن أراضيهم تهرباً من دفع الضرائب، والتجنيد الإلزامي الذي بات ملازماً لملكية الأراضي في بعض الفترات، وقد رافق ذلك شراء أراض زراعية على نطاق واسع من قبل الدولة دون التدقيق في نوعها، وبشمن بخس، إلحاقها بالأملاك الهمايونية، ومثال على ذلك شراء الأراضي الواقعة إلى الشرق من البحر الميت والبالغة ٤٥٥٠ دونماً بـ ١٠٠٠٠ قرش فقط، أي أقل من قرشين للدونم الواحد، ولما

تقدم فإن هذا البيع باطل شرعا. وكانت للسلطان مزارع خاصة به في بيسان يشرف عليها ضباط عسكريون، ابتعت على ما يبدو بالطريقة ذاتها^(١).

وكان المتولي هو المشرف على إدارة الأوقاف في العهد العثماني، وغالبا ما كان متولي الوقف الأهلي هو الواقف نفسه أو أبنائه من بعده. واعتاد كبار موظفي الدولة أن يعينوا نظارا للإشراف على أوقافهم، ولما بدأ الفساد يتسرب إلى الأوقاف العامة بسبب تلاعب النظار والمتولين ولاسيما في القرنين السابع والثامن عشر، حيث تولى الإشراف على الأوقاف أشخاص غير أكفاء من العسكريين، قامت الدولة بإجراءين هدفت من خلالهما إلى وضع حد لفساد إدارة الأوقاف، فتحدد الأول بمنح نقل ملكية أراضي الأوقاف إلا بموافقة السلطان أو من يمثله (ملكية أراضي الوقف لا تنقل، فهي على التأييد)، والثاني بمحاولة الدولة الإشراف المباشر على الأوقاف، وذلك بفحص حساباتها رسميا في كل سنة. وكانت في ولاية الشام إدارة مركزية للأوقاف مهمتها تعيين مفتش للأوقاف، وتوزيع ريعها على المتفعين. لكن الفساد المستشري في إدارة الأوقاف حال دون تطبيق هذا النظام، مما أبقى الوضع على حاله، وساهم في إضاعة العديد من الأوقاف في فلسطين، فقد كانت الأسر الغنية سواء تلك التي تمت إلى أصل عسكري أم ديني أم مدني تتولى الإشراف على الأوقاف العثمانية، وكان التنافس شديدا فيما بينها على الإشراف على الأوقاف الكبرى، واستعملت من أجل ذلك الرشوة والوئانا أخرى من الفساد، وذلك بلجوء أعضاء تلك الأسر إلى استانبول لنيل الإشراف على وقف ما، لذلك كان من الشائع أن يطرد المشرفون على الأوقاف وإخلاء مناصبهم لمصلحة مرشحين أكثر نفوذا. ومما زاد من تفشي الفوضى في إدارة الأوقاف في نهاية القرن الثامن عشر هو إهمال النظار في مباشرة سلطتهم، فانصرف مديرو الأوقاف إلى اختلاس أموالها في غياب الوازع الديني، ولم يكن مفتشو الأوقاف الذين كانوا يشغلون مناصبهم بالوراثة بأحسن حال من متولي الأوقاف، إذ كانوا يميلون إلى تحويل أملاك الوقف إلى أملاك خاصة عن طريق الرشوة والخبديعة. وإزاء هذا التفلت والفساد المستشري أصدرت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قوانين هدفت إلى تنظيم إدارة الوقف وإصلاحها فأصدرت الأنظمة التالية:^(٢)

- نظام توزيع الوظائف وصورة إدارة العمائر: كان الهدف من هذا النظام توزيع مرتبات العاملين في الأوقاف وبيان كيفية إدارة العمائر (التكايا). وحول نظام إدارة الأوقاف في

(١) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، م.س.ذ، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠١. (وللتوسع راجع: د. حسان حلاق، الأوضاع الشرعية والقانونية لأوقاف المسلمين والمسيحيين في العهد العثماني، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨).

الولايات، أصدر السلطان عبد العزيز (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م - ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٦م) خطا همايونيا سنة ١٨٦٣م يتعلق بإدارة الوقف في الولايات ويتضمن تسعة فصول صيغت في ستة وخمسين بندا، اختص الفصل الأول من النظام بضرورة المحافظة على سلامة أموال الوقف، وذلك عن طريق منع مدير الأوقاف من الاحتفاظ بأموال الوقف، ومطالبته أن يسلمها إلى أمين صندوق الوقف فورا، كي تجري المحاسبة، وذلك مرة كل ثلاثة أشهر، وبموجبه كانت تقيد أنواع الإيرادات والمصروفات لكل وقف وأسماء المنتفعين منه في دفاتر خاصة. أما الفصل الرابع فقد اختص بتعميرات ومبايعات الأوقاف، وبه يجب أن تتم التعميرات والمناقصات بواسطة لجنة مؤلفة من مدير الوقف وأعضاء المجلس بعد استشارة حكومة الولاية. وأوضح النظام طريقة إنشاء الأوقاف الجديدة، إذ ينبغي التأكد أولا من فوائد ذلك الوقف بالنسبة إلى أهالي المكان، وأن يكون الواقف من أصحاب الثروة، وأن يكون إيراد الوقف كافيا لسد رواتب القائمين عليه وكافيا كذلك لنفقات الصيانة، ويبدو أن هذه الخطوة جاءت بهذا التشدد بشروط الوقف للحد من الزيادة المستمرة في الوقف. وفي هذا إشارة إلى أن نسبة الوقف في الولايات التابعة للدولة العثمانية، بما فيها فلسطين، كانت عالية وتهدد بانتلاع وتحويل أملاك وأراضي الرعايا إلى أوقاف. وهذا دليل على أن جميع النسب التي أعطيت للوقف في فلسطين من قبل بعض الباحثين، تفتقر إلى الموضوعية وطريقة البحث العلمي، وذلك لعدم توافر المعلومات الكافية حول نسبة الأوقاف في فلسطين. كما منع النظام الجديد للأوقاف منعا باتا استبدال أحد الأوقاف بآخر دون أن يكون في ذلك فائدة للوقف. كما أن النظام وضع حدا لتلاعب ناظري الوقف في تحويل أملاك الوقف إلى أملاك خاصة، عن طريق التواطؤ مع القاضي، سواء أكان ذلك بإطالة مدة الإيجار أم استبدال أملاك الوقف بأخرى ذات قيمة، وقد ضيعت العديد من الأوقاف باستخدام تلك الوسائل الملتوية. ونص النظام الجديد على إمكانية انتقال الأوقاف إلى صورة الملك، عن طريق إعطاء حجج من المحاكم الشرعية أو سندات من طرف الملتزمين، وذلك بعد التحقيق في الكيفية التي جرى بموجبها إعطاء السندات بمعرفة النائب الشرعي والمجلس المحلي وحضور مدير الأوقاف ومأموري الأراضي، وأن تأخذ الحجج وسندات الطابو التي أعطيت من طرف المحاكم والملتزمين ومأموري الأوقاف بالمحلات المرقمة قديما وتعطى أخرى بدلا منه، من قبل دائرة الأوقاف، ولم يطبق هذا القانون وبقي حبرا على ورق، واستمر تحويل أملاك الوقف إلى أملاك خاصة عن طريق التزوير والخداع.

- نظام توجيه الأوقاف: صدر في ١٨٧٠م، وعين الأشخاص الذين يحق لهم الإشراف على الأوقاف. وبموجبه قسمت الأوقاف إلى قسمين، هما: المضبوطة؛ وهي الأوقاف التي تكون إدارتها مضبوطة وتدار مصالحها من قبل خزانة الأوقاف الهمايونية مباشرة، وغير المضبوطة (الملحقة)؛ وهي الأوقاف التي تدار من قبل متوليها مع احتفاظ ديوان الأوقاف

بالنظارة عليها. ونص النظام على تعيين متصرفين ذوي دراية في جباية وكتابة الأوقاف المضبوطة وغير المضبوطة، على ألا تنتقل بالوراثة إلى أبنائهم.

وعلى الرغم من حرص الدولة العثمانية على أوقاف فلسطين، إلا أنه لم يجر تطبيق مجمل الأنظمة التي استهدفت الإصلاح وتنظيم إدارة الوقف، ويعود ذلك - كما ذكرنا - إلى عدم كفاءة ونزاهة جهاز الأوقاف، ولتفشي الفساد فيه. فقد اتبعت وسائل ماکرة لاختلاس أموال الأوقاف، فبينما كانت معظم المساجد والزوايا والمستشفيات وغيرها من الأوقاف المضبوطة مهجورة ومغلقة، كان ديوان الأوقاف يحسب عليها جميع ما تحتاج إليه من النفقات أضعافا، كما لو كانت عامرة، أضف إلى ذلك التواطؤ بين موظفي دائرة الأوقاف ونظارة الأوقاف على تحويل الأوقاف إلى أملاك خاصة، فانتقلت بعض الأوقاف في ولاية الشام والتي تضم فلسطين إلى حوانيت ودور للسكن، وسجلت في سجلات التملك ملكا خاصا لنظار الأوقاف، ونقلت ملكيتها من بعدهم إلى ورثتهم. وفي أواخر القرن التاسع عشر حاولت الدولة أن تنظم أوقاف ألوية الشام فأرسلت لجنة سنة ١٨٦٩م إلى لواء الكرك، لتنظيم جداول الأوقاف وألحقت نظارة أوقاف نابلس بأوقاف متصرفية القدس، وذلك في سنة ١٨٧٧م، بعد أن كانت تتبع أوقاف صيدا.. لقد تجاهل العثمانيون حقيقة أن أرض فلسطين كلها وقف إسلامي لجميع المسلمين، فتفاسمها الإقطاعيون والسماصرة وأصحاب النفوذ من الفاسدين. بيد أن اليهود لم يجهلوا تلك الحقيقة، فكان لا بد من إيجاد نظام يهودي وقفي ناسخ للنظام العمري الذي أغفله العثمانيون، لذلك ولدت الكيرن هكيمات (= الصندوق القومي) للدولة الصهيونية، فتم شراء الأراضي والسيطرة عليها، وقامت هذه المؤسسة بوقف جميع الأراضي التابعة لها على جميع اليهود في العالم على التأييد، بمعنى أن جميع الأراضي التي أقيمت عليها «الدولة الصهيونية» أصبحت ملكا لمؤسسة الوقف اليهودي، إن صح التعبير، بحيث يجوز لأي يهودي أن ينتفع بها ويستغلها، ولا يحق له بيعها لغير اليهود، أو أن يملك رقبته، فأرض فلسطين بالنسبة لليهود كلها وقف يهودي (كذا) على التأييد^(١).

والمفارقة، أن هذه الحالة تتناقض مع حالات كثيرة تسجل للعهد العثماني بتشدده إزاء المحاولات اليهودية لإيجاد موطئ قدم في فلسطين. ويبدو هذا التناقض، على سبيل المثال،

(١) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، م.س.ذ، ص ٩٦ - ١٠٢. (وحول اليهود والأراضي في فلسطين في بدايات العمل الصهيوني، راجع: د. حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣؛ أو بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط ٢ - ١٩٨٠، ط ٣ - ١٩٨٦).

عبر موضوع يتعلق بحائط البراق. ففي عام ١٨٤٠م انتهز اليهود فرصة ثورة والي مصر محمد علي (١٧٦٩-١٨٤٩م) ضد عهد السلطان العثماني محمود، وتقدّم يهودي يتمتع بالحماية البريطانية (أي يحمل الجنسية البريطانية) وعن طريق قنصل بريطانيا بطلب للسماح له بتبليط الرصيف الواقع أمام الحائط أو الزقاق المجاور له. إذن، لم يكن الطالب عثمانيا، ولم يُقدّم الطلب عن طريق رئيس الحاخامين اليهود المعترف به رسميا من قبل الحكومة العثمانية، بل كان هذا الطلب تدخلا واضحا من قبل بريطانيا لصالح اليهود. وحين عُرض الطلب على المجلس الاستشاري (الذي أنشأه محمد علي) رفضه، بعد سماع شهادة ناظر الوقف وغيره. وأرسلت أوراق القضية إلى محمد علي فأرسلها إلى ابنه إبراهيم باشا (١٧٨٩-١٨٤٨م) للالتزام بالرفض، فأرسلها الأخير إلى والي الشام ثم محافظ القدس. ويحمل القرار تاريخ ١٢٥٦/١/١١ هـ (١٨٤٠م) وتوقيع رئيس المجلس الاستشاري محمد شريف^(١). وفيما يلي النص الحرفي للوثيقة التي عرفت باسم «وثيقة الدزدار»: «افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام أختينا السيد أحمد آغا الدزدار متسلم القدس الشريف حالا أنه ورد لنا أمر سامي سر عسكري مضمينه صورة إرادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي أنه حيث قد اتضح من صورة مذاكرة مجلس شورى القدس الشريف بأن المحل المستدعين تبليطه اليهود هو ملاصق إلى حائط الحرم الشريف وإلى محل ربط البراق وهو كايّن داخل وبقية حضرة أبو مدين (قدس سره) وما سبق لليهود تعمير هكذا اشيا بالمحل المرقوم ووجد أنه غير جايّز شرعاً فمن ثم لا تحصل المساعدة لليهود بتبليطه وأن يتخذوا اليهود من رفع الأصوات وإظهار المقالات ويمنعوا عنها فقط يعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم وصادر لنا الأمر السامي السر عسكري بإجراء العمل بمقتضى الإرادة المشار إليها فبحسب ذلك اقتضى أفادتكم بمنطوقها السامي لكي بوصوله تبادروا لإجراء العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم»^(٢).

ومما يذكر أن هذه الوثيقة كانت ضمن الوثائق التي قدمها الحاج أمين الحسيني إلى اللجنة الدولية (عام ١٩٣٠م)، وقد شكك بعض اليهود في صحتها، بيد أن أحد الباحثين - الأرجح أن يكون د. أسد جبرائيل رستم أستاذ التاريخ الشرقي في جامعة بيروت الأمريكية وعضو المجمع العلمي اللبناني - درس هذه الوثيقة مستخدما خبرة غنية ومنهجية بحثية أصيلة، وأرسل نتيجة دراسته مزودة بالوثائق المقارنة إلى الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين

(١) د. السيد فهمي الشناوي، مؤامرة صهيونية على حائط البراق، مجلة «الدوحة» القطرية، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص ٧.
(٢) أحد الباحثين، وثيقة الدزدار وقضية البراق (بيروت) ١٩٣٠م، ص ٤ (ويرجّح أن معد الدراسة هو د. أسد جبرائيل رستم).

أكد له في نهايتها ما نصه: « بناء على ما نعرفه من نوع ورقها وقاعدة خطها وأسلوب إنشائها وطريقة تنميرها وتاريخها، وبناء على موافقة النصوص التاريخية لها ولاهتمام اليهود بأخرية الهيكل، نرانا مضطرين أن نرجح أصليتها ترجيحاً علمياً تاماً »^(١).

- خامساً: العهد البريطاني:

كانت المحددات السابقة للأوقاف قائمة خلال العهد العثماني، ومع وقوع فلسطين تحت الاحتلال (الانتداب) البريطاني، باشرت الإدارة العسكرية بإدارة الأوقاف الإسلامية، وقامت بهدم بنايات وقفية.

وفي المقابل كانت مؤسسة الأوقاف الإسلامية تلعب دوراً طليعياً قبل الاحتلال وبعده، ونجحت في تحجيم الأطماع الصهيونية، لدرجة أن الباحث الصهيوني عوديد بييري اعتبر مؤسسة الأوقاف آنذاك دولة بكل معنى الكلمة، مما حدا بالمندوب السامي البريطاني منح المجلس الإسلامي الأعلى استقلالاً ذاتياً في إدارة شؤون الأوقاف، وعاش هذا المجلس سبعة عشر عاماً كجسم مستقل يدير الأوقاف، إلى أن سنت بريطانيا قانوناً انتدابياً يحمل رقم ٢٨ لعام ١٩٣٦م، وقانوناً آخر لمصادرة الأراضي للحاجات العسكرية يفوض المندوب السامي بالمصادرة الفورية للأرض^(٢). وبعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م، استمر العمل بهذا القانون وغيره من القوانين والممارسات القمعية ضد كل ما يخص الأوقاف الفلسطينية.

ويمكن تتبع موضوع الأوقاف وقوانين الأراضي البريطانية، اعتباراً من البدايات الأولى للانتداب البريطاني على فلسطين. فقد سارعت إدارة الاحتلال - منذ الأيام الأولى لوجودها على الأرض الفلسطينية - إلى سن التشريعات والقوانين الجديدة للأراضي حتى تتمكن من ضبطها والسيطرة عليها ومن ثم مصادرتها، لتطبيق «وعد بلفور» (الصادر عام ١٩١٧م) القاضي بتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود. وفرضت الإدارة العسكرية البريطانية على المناطق الجنوبية من فلسطين - التي كانت تعرف بـ «سنجق القدس»، في حين كانت قواتها لا تزال تحارب في شمال فلسطين - وأصدرت تلك الإدارة في الحال أوامرها بإغلاق كافة دوائر تسجيل الأراضي (دوائر الطابو) في تلك المناطق، وأوقفت جميع معاملات بيع الأراضي وشرائها، وفي ٢٤/٦/١٩١٨م أصدرت منشوراً عسكرياً يمنع المحاكم من إصدار أي قرارات حول تملك الأراضي أو تنفيذ الأحكام لإتمام عمليات البيع أو الرهن للأموال

(١) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) ورقة حول الأوقاف والمقدسات... وثيقة، م.س.ذ، ص ١٧.

غير المنقولة (الأراضي بجميع أشكالها) حيث تعد لاغية. وفي شهر حزيران/يونيو من عام ١٩١٩م رفع الحاكم العسكري العام لفلسطين الجنرال كلايتون تقريره عن الأوضاع في فلسطين ضمنه توصياته بضرورة إعادة فتح دوائر الطابو أمام المواطنين لكن ضمن حدود معينة، ووافق وزير الخارجية البريطاني بلفور على تلك التوصية، لكنه اشترط وجوب مراعاة المصالح اليهودية في ذلك. وفي أوائل شهر تموز/يوليو من العام ذاته، انتهت القيادة العامة لبعثة القوات البريطانية في مصر من صياغة قانون الأراضي الجديدة لفلسطين، والمعدل لقانون الأراضي العثماني الصادر بتاريخ ٧ رمضان ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٨ م، وأطلقت عليه اسم (قانون ١٩١٩م حول انتقال الأراضي) وعملت على إرسال نسخ منه إلى كافة المناطق المحتلة، لكن سرعان ما تلقى الرؤساء الإداريون في فلسطين تعليمات بتعليق العمل بهذا القانون إلى إشعار آخر. كما أرسلت برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى القيادة العامة في مصر تحمل الرقم ٢١٨، تاريخها ٩/٧/١٩١٩م، تطلب من الكولونيل فرنش تعليق القانون، ورفع تقرير كامل عنه^(١).

ولما كانت الحكومة البريطانية عازمة على السير بالبلاد نحو تحقيق المخططات الموضوعة لصالح اليهود في فلسطين، فقد شرعت منذ السنوات الأولى للاحتلال في التعاون الكامل مع اليهود في تقرير بنود التشريعات والقوانين التي سيعمل بها في فلسطين تحت إدارتهم. وحرص رئيس وزراء الحكومة البريطانية اللورد كرزون، قبل إعادة فتح دوائر الطابو في فلسطين والسماح للمواطنين بإجراء انتقال للأراضي، على توجيه رسالة في ١٨/٨/١٩١٩م إلى رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن طالبا التعرف على وجهة نظره حول القانون المقترح للأراضي في فلسطين. وجاء رد وايزمن عليه معترضا بشدة وبشكل أساسي على مسألة الأوقاف بقوله: «إن حالة البلاد الاقتصادية في الوقت الحاضر لا تسمح بإنشاء الأوقاف أو نقل الأملاك عن طريق الهبة، وإن الحالة الاقتصادية للبلاد لا تتطلب فتح دوائر المساحة لتقديم الهبات والأوقاف، فإذا ما أزيلت القيود المتعلقة بإنشاء أوقاف جديدة، فإن قسما كبيرا من أراضي البلاد سوف يحول إلى أوقاف وليس ذلك لأهداف خيرية أو دينية، وإنما لانتزاع تلك الأرض من السيطرة الفعالة للحكومة، وإحباط محاولات إعادة تشكيلها، وأنتم على إدراك تام أن وقف الأملاك لا يعني بالضرورة حرمان الواقف وعائلته على الفوائد العظيمة الناجمة عنها، ومهما تكن سياسة الأراضي المعتمدة في

(١) عباس نمر، الأوقاف وقوانين الأراضي البريطانية (مع الباحثة الأستاذة عبلة المهدي ومؤلفها «أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني»)، القدس المقدسية ٩/٩/٢٠٠٥، ص ٢٠.

المستقبل، فليس بالضرورة أن تفرض قبل إعلان الانتداب، وأن القانون الذي سيعتمد يجب أن يكيف بالشكل الذي يؤكد استثناء الأوقاف وانتقال الأراضي عن طريق الهبات». وتابع وايزمن: «أخمن أنه لن تكون هناك اعتراضات حول القانون المقترح لعمليات شراء الأراضي لغايات توطين الأفراد من اليهود، أو منظم المستعمرات اليهودية، أو شركة تطوير الأراضي الفلسطينية أو أية جهات مدعومة من قبل المنظمة الصهيونية. وبالنظر إلى إعلان الانتداب سوف يصدر خلال أشهر قليلة، وتفاديا لأية اعتراضات أو تساؤلات من قبل أي طرف من المجتمع، يقترح ألا يصبح القانون نافذ المفعول قبل الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠م». .. وبتاريخ ١٣/٩/١٩١٩م خرج تقرير الكولونيل فرنش مسلما بما أشار إليه وايزمن من اعتراضات وبشكل أساس على المواد المتعلقة بالأوقاف. وحول رغبة الأفراد من اليهود بشراء الأراضي، بين أنه قد تم تعليق الموضوع بشكل مؤكد على أمل أن يستقر الوضع في فلسطين بأقرب وقت ممكن. وفي ١/١٠/١٩١٩م وضعت بعض الملاحظات حول مسودة قانون الأراضي من قبل أحد مسؤولي الحكومة البريطانية س. غاريت الذي أثنى على مقترحات وايزمن حول الأوقاف بالقول: إن المنشور يجب ألا يتضمن ترتيبات لأراضي الأوقاف، وهي المسألة التي قد تؤخر إنشاء حكومة فلسطين المستقبلية دون عناء. وبعد عودة وايزمن إلى فلسطين واطلاعه على سوء الأوضاع في البلاد، رفع توصياته إلى الحكومة البريطانية بإعادة فتح دوائر الطابو، وعلى ضوء هذه التوصيات وجهت القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر كتابا سريريا إلى مكتب الحرب في ١/١٢/١٩١٩م، جاء فيه: «وافق وايزمن على إعادة الفتح الفوري لتحويلات صغيرة للأراضي بموجب مسودة قانون انتقال الأراضي للسكان الدائمين في فلسطين بحدود ١٠٠٠ جنية مصري في المناطق الريفية و٣٠٠٠ جنية في المناطق المدنية.. وتلغى الفقرة ٨ المتعلقة بأوضاع غير المقيمين وعدم السماح بتحويلات أكبر حتى تصلكم تعليمات سرية مباشرة من المدير العام على الخطوط الموافق عليها من قبله. ونوصي المدير الإداري بتلقي الأمر واستشارة دائرة اللجنة الصهيونية في تحويلات كهذه والأخذ بالاعتبار لمسودة الانتداب». ولكن على الرغم من التوصيات العديدة المرغوبة بضرورة فتح دوائر الطابو للتغلب على حالة الركود الاقتصادي التي كانت تعم فلسطين، إلا أن القيادة البريطانية العليا ارتأت أن تؤجل نشر القانون في البلاد حتى يتم توقيع معاهدة الصلح في عصبة الأمم ويفرض الانتداب البريطاني رسميا على فلسطين^(١).

وفي خطوة خطيرة أخرى، صدر قانون الأراضي الجديد لفلسطين بعد أشهر قليلة من تحول إدارة البلاد من عسكرية إلى مدنية، وكان ذلك في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٢٠م،

(١) المصدر السابق.

ولكن الإعلان عنه رسمياً تم في الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، في العدد ٢٨ من الجريدة الرسمية الفلسطينية، وبإصدار هذا القانون أصبحت المنشورات والقرارات الصادرة سابقاً حول منع التداول في الأمور غير المنقولة «الأراضي» ملغاة، لكنه سمح بإجراء بعض التعاملات مع فرض شروط للموافقة عليها وإتمامها. صدر قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠م تحت رقم ٣٩ بعد إدخال بعض التعديلات على مسودة قانون ١٩١٩، ليسري على جميع الأموال غير المنقولة والمشمولة بأحكام قانون الأراضي العثماني المؤرخ في ٧ رمضان سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م، ليشمل بذلك أراضي الوقف على اختلاف أنواعها، وعلى سائر أشكال التحويلات للأموال غير المنقولة سواء بالبيع أو الرهن أو الهبة أو إنشاء الوقف على اختلاف أنواعه، وأي تصرف آخر في الأموال غير المنقولة. ويشمل أيضاً الانتقال بالرهن أو الإجارة لمدة تزيد على ثلاث سنوات، ومن أبرز الشروط التي تضمنها هذا القانون:

- شمل أراضي الوقف على اختلاف أنواعها، وقيد عمليات إنشاء الأوقاف بموافقة المندوب السامي.

- تحديد النطاق الذي سيتم من خلاله الموافقة على التعاملات بالأراضي وهو شرط الإقامة الدائمة في فلسطين، وألا تزيد مساحة تلك الأرض إن كانت زراعية على ٣٠٠ دونم وألا تزيد قيمتها على ٣٠٠٠ جنيه مصري، أما إن كانت داخل المدن فيجب ألا تزيد مساحتها على ٣٠ دونماً على أن تكون نية المشتري زراعتها أو إعمارها بنفسه حالاً (المادة ٦).

- للمندوب السامي موافقته أو منعها في التعاملات التي لا تستوفي الشروط الأساسية الموضوعة في البند ٦ (المادة ٨).

- أجاز للمندوب السامي أن يأذن لأي شركة تشتغل بالصرافة أن ترتهن أي أراضٍ، ويسمح لأي شركة تجارية مسجلة في فلسطين أن تمتلك من الأراضي ما يلزمها للقيام بمشروعها، وأن يأذن بانتقال الأراضي إلى أية شركة (المادة ٨).

- شدد القانون على ضرورة الحصول على موافقة المندوب السامي الخطية لكل عملية انتقال للأراضي، وبدون ذلك تعتبر باطلة ولاغية (المادة ١١)^(١).

وهكذا نتيجة لإدراك اليهود مدى خطورة الأوقاف على مخططاتهم الاستعمارية في فلسطين، وكيف أنها ستؤدي بالضرورة إلى حصر الأراضي بأيدي المواطنين العرب، فقد تمكنوا بالتعاون مع إدارة الاحتلال من فرض قانون انتقال الأراضي بالشكل الذي أدى إلى

(١) المصدر السابق.

تقييد إنشاء الأوقاف في فلسطين ومن ثم توقفهم تماما، وذلك باشتراطهم ضرورة الحصول على موافقة إدارة الاحتلال، وهو الأمر الذي كانوا قد اتفقوا على ألا تتم الموافقة عليه أبدا. أضف إلى ذلك، منح المندوب السامي السلطة المطلقة في منح الموافقات للتعاملات التي يراها مناسبة والتي ستتناسب بالتأكيد والسياسة الموضوعية للبلاد في جعلها وطنا قوميا لليهود، مما يعني التشدد في عمليات انتقال الأراضي إلى أيدي العرب والتساهل وفتح المجال أمام الشركات والأفراد من اليهود لامتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية. كما أوجدت المادة ٢٢ منه تطبيق القانون على أراضي الأوقاف أيضا، وذلك بالنص التالي: «لدى تطبيق هذا القانون على أرض الوقف يكون لمتولي الوقف، أو لدائرة الأوقاف، إن لم يكن ثمة متول جميع السلطات وتترتب جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على صاحب الأراضي أو المتصرف بها ويدفع ثمن الأرض إلى صندوق الأوقاف باسم الوقف المختص». وفي الأول من آب/ أغسطس سنة ١٩٢٦م أصدرت حكومة فلسطين البريطانية قانونا جديدا آخر يحمل الرقم ٢٧ يقضي بما يلي: المادة ١/٣ «يحق لمنشئي أي مشروع أن يتفاوضوا مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها لمشروعهم ومع جميع الأشخاص الذين لهم حقوق في تلك الأرض، إما من أجل شرائها شراء باتا أو للتصرف فيها أو استعمالها لمدة معينة أو لاستملاك أي حق ارتفاق فيها ضروري للمشروع». وقد فسرت المادة ٢ «لفظة «المنشئين» بأنها تعني الحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو سلطة أخرى محلية أو شخص يقوم، أو على وشك القيام بمشروع. وإن كلمة «مشروع» تعني أي مشروع يشهد المندوب السامي أن المراد به المنفعة العامة، وكل مشروع آخر منح به المندوب السامي امتياز تسوغ شروطه نزع ملكية الأرض المعرفة في هذا القانون من أجل مقاصد الامتياز^(١).

ومن الواضح أن إصدار قوانين الاستملاك ونزع الملكية تؤكد السياسة البريطانية في عزمها على انتزاع أراضي الأوقاف من أيدي أصحابها الشرعيين لإعادة نقلها وتحويلها إلى من تشاء وكيفما تشاء، حيث لم تقتصر تلك القوانين على استملاك أراضي الأوقاف في حال الضرورة لها للنواحي الأمنية ولقوات الجيش والحكومة، وإنما أضافت قانونا جديدا ليسهل استملاكها وانتزاعها للهيئات والمؤسسات الخاصة وحتى الأفراد في حال إقامتهم للمشاريع. وكمثال، كان اليهود هم الأوفر حظا بالحصول على الامتيازات وإقامة المشاريع في فترة الانتداب من قبل الحكومة لانتزاع أراضٍ وبقية لعائلة الخطيب المقدسية في جبل الزيتون لإقامة فندق للجامعة العبرية، وهذا دليل على ما كانت تهدف إليه الحكومة من إصدار ذلك القانون. فقد رفع متولي الوقف كتابا مفتوحا إلى كل من المندوب السامي والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى احتجاجا على ذلك بقوله: لم يكف اليهود أن ينتزعوا ملكية قسم من أرض تخص بعض أفراد عائلة الخطيب الواقعة على جبل الزيتون ليدخلوه في حوزتهم وبينوا

(١) المصدر السابق.

عليه مكتبة للجامعة العبرية، فقاموا الآن يحاربون لنزع ملكية القسم الثاني في هذه الأرض ونزع ملكية أرض أخرى بجانبها هي وقف خاص لهذه العائلة لجعلها فندقا للجامعة. ولقد احتج العرب مرارا على هذا القانون، لشموله بندا ينص على حق انتزاع أراضي الأوقاف كأراضي الملك الخاصة، وهي المصونة بموجب الشرع الإسلامي، فلا يمكن التعرض لها بأي شكل من الأشكال. ومن تلك الاحتجاجات، الكتاب الذي رفعه (في ١١/٢/١٩٢٨ م) كل من السادة شكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح حول هذا القانون إلى رئيس عصبة الأمم بالنياحة عن المؤتمر الإسلامي الأول، وصفوا فيه القانون أنه «سلاح وضع بقصد وغاية ليكون في المستقبل وسيلة للاستيلاء على الأوقاف الإسلامية». وهكذا تبدو السياسة البريطانية واضحة جلية نحو أوقاف فلسطين، حيث لم تقف تلك الإدارة عند حد إصدار قانون ١٩٢٠ م لتقييد إنشاء الأوقاف في فلسطين، وإنما إصدار قانوني عام ١٩٢٥ و ١٩٢٦ م ليسهل عليها انتزاع ومصادرة ما تشاء من أراضي الأوقاف، بالإضافة إلى أراضي المواطنين باسم القانون لأنها كانت تدرك تماما أنها لن تتمكن من انتزاع ما تشاء من أعيان الأوقاف إلا باسم القانون ولا شيء غيره، لأن الأوقاف لا تباع ولا تشتري مهما غلا الثمن^(١).

- سادسا: أملاك الأوقاف في فلسطين:

نتيجة الفساد الإداري في العهد العثماني، سيطر أصحاب النفوذ على قطاعات واسعة من الوقف الإسلامي وأراضي الدولة الأميرية التي كان يرصد ربعها لصالح الوقف، فتكونت طبقة الملاك الكبار، فقد ملك هؤلاء ما مجموعه ١٤٣, ٤ ملايين دونم، وكان بين هؤلاء الملاك من يملك قرية كاملة أو قرى عدة. ومن هذه الأسر عائلة عبد الغني في نابلس وجنين، قدرت أملاكها بحوالي ٦٠ ألف دونم، وعائلة الحسيني، قدرت أملاكها بحوالي ٥٠ ألف دونم، وعائلة التاجي بالرملة، قدرت أملاكها بحوالي ٥٠ ألف دونم، وعائلة الشوا في غزة بحوالي ١٠٠ ألف دونم ويزيد، وهناك عائلات أخرى ذات أملاك واسعة كعائلة الغصين وأبو خضرا والفاهوم والطبري، وغيرها^(٢).

ليس هناك إحصاءات دقيقة للأوقاف في فلسطين، والأرقام التي يوردها الباحثون هي استنتاجات تستند إلى معلومات غير كافية، كما أن المعلومات تتفاوت لأنها تنتمي إلى فترات مختلفة من العهد العثماني، ما قبله وما بعده. فالجهاز الإداري العثماني، خاصة في مجال الأوقاف، لم يكن متطورا بما يكفي لتدوين سجلات دقيقة وشاملة لجميع الأراضي الوقفية

(١) المصدر السابق. (وللاستزادة، انظر: د. حسان حلاق، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية/ وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى، بيروت: منشورات روائع مجدلأوي، ١٩٩٨).

(٢) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، م.س.ذ، ص ١٠٠.

وغيرها، وقد فقد العديد من هذه السجلات المدونة، وقد تكون أملاك الأوقاف مسجلة في سجلات المحاكم الشرعية ولكن بطريقة عشوائية غير منظمة، وتفتقر إلى الضوابط العلمية والقياسية الحديثة، مما يجعل من الصعوبة بمكان عملية تحديد هذه الأوقاف. ويمكن القول إنه بالإمكان القيام بعملية حصر نسبي لما تبقى من أوقاف في فلسطين، لكن هذا العمل يتطلب جهداً ووقاً كبيرين، أما الوصول إلى حقيقة الأوقاف في فلسطين فهو أمر متعذر طالما لا توجد سجلات توحى بحجم أراضي الأوقاف.

ومع ذلك فإن عددا من الباحثين أعطى تقديرات لمجموع مساحة أراضي الأوقاف في فلسطين، ومن هؤلاء الباحثين اليهود غرانوت وشمعوني وباير وأبراهاموفتش وشميت. وعلى سبيل المثال يستنتج شمعوني أن ١٠٪ من مجموع أراضي القرى العربية أو ما بين ٥٪ إلى ٧٪ من مساحة الأراضي الإجمالية في فلسطين باستثناء النقب (كله أراضي وقف)، هي أراضي وقف. وهذا كلام لا يقوم عليه دليل، كما أنه لا يمكن التعميم في حصر الأوقاف لجميع القرى، فمن المعروف أن النسب تتفاوت من قرية إلى أخرى، فقد كانت بعض القرى بجلها تخضع لأحكام الوقف الإسلامي، مثال على ذلك وقفية تميم بن أوس الداري في الخليل، ويذكر شمعوني أن النقب برتمته كان وقفا إسلاميا وهو وقف أميري. أما الباحث والمؤرخ الإسرائيلي باير، فيصل إلى نسبة مشابهة وهي ٧٪ من فلسطين وقف إسلامي، ويقدم أبراهاموفتش رقما تقديريا هو ١٠٪ من مجموع مساحة الريف العربي و٧٪ من البلد باستثناء بئر السبع التي كانت جلها تخضع للأوقاف. والصحيح هنا أن جل النقب كان خاضعا للأوقاف الإسلامية الأميرية وليس بئر السبع فقط، أما شميت فيقول إن النسبة ٧،٢٪ من مجمّع الأراضي فقط وقف إسلامي، والغريب أن معظم هذه التقديرات لا تستند إلى دليل موضوعي. والمعروف أنه كان في فلسطين أكثر من مائة قرية على الأقل تدفع العُشر للوقف، هذا بالإضافة إلى القرى التي كانت تدفع بعض أعشارها. ومن أكبر الأوقاف في فلسطين وقف كشك السلطان، وقفته أم السلطان سليمان سنة ١٥٤٧م، ووقف إبراهيم الخليل وأوقاف النبي روين، وتبلغ ٣٢ ألف دونم، وأوقاف علي بن عليم وتبلغ أكثر من ٢٨ ألف دونم. ويذهب الباحث البريطاني مايكل دمير إلى أن معظم الأوقاف الصحيحة كانت في المدن (وهذا كلام يفتقر إلى الدليل)، مما يوحي أن نسبة الأوقاف الصحيحة غير ذات شأن فيما يختص بالأراضي الزراعية في فلسطين، والتي كانت مساحتها ٠٠٠،٠٤٤،٨ دونم، واستنادا إلى تقرير سمبسون، يخلص دمير إلى أن مساحة الأراضي الزراعية التي كانت وقفا

صحيحا في فلسطين، تقدر بـ ١٠٠ ألف دونم أي ما يعادل ٢٥, ١٪ من مجموع الأراضي. والراجح أنه لا يمكن الوثوق بهذا التقدير لضعف القرائن التي يستند إليها في تقديره. وتقدير سمبسون حول الأوقاف والأراضي في فلسطين تعوزه الدقة والموضوعية، فقد بنى استنتاجاته على ما تبقى من مخلفات الأرشيف العثماني، فمن البديهي بعد انكسار العثمانيين أن يقوم هؤلاء بنقل أرشيفهم إلى تركيا لأنه يتضمن ملفات وأسرارا تتعلق بالدولة، (ومع ذلك، بقيت وثائق كثيرة لم تُنقل، وفي الدول العربية محفوظات أو أرشيف عثمانية، بما فيها أرشيف المحاكم الشرعية في العهد العثماني). كما أن النية المبيتة لدى الإنجليز بإنشاء وطن قومي لليهود على الأرض الفلسطينية، تفقد أي تقرير صادر عن الانتداب نزاهته، ومن الطبيعي أن يقوم الانتداب بإخفاء بعض الملفات المتعلقة بالأراضي والأوقاف، لتسهيل نقلها إلى اليهود. ويذهب غرانوت (مدير الصندوق القومي اليهودي سابقا) إلى أن الأوقاف الأميرية (غير الصحيحة) تقدر بـ ٦٠٠ ألف دونم استنادا إلى الأعراس التي جبتها الحكومة البريطانية. ولكن مثل هذه المقارنة لا يعول عليها، لأنه لا يمكن تحديد مساحة الأراضي عن طريق حساب مداخيلها وذلك لسببين رئيسيين؛ الأول/ لأن مداخيل الأوقاف كانت قليلة، والثاني/ لأن هذه المداخيل كانت تتفاوت بين منطقة وأخرى، وحتى داخل المنطقة نفسها. ويذكر الباحث شمعموني أن الأوقاف غير الصحيحة (الأميرية) تتراوح بين ٧٢٠ ألف إلى مليون دونم أيضا. ولا يوجد ذكر لأي مصادر يعتمد عليها هذا الباحث في استدلاله. وإن ترجمة الأعراس الوقفية إلى مساحات عملية غير دقيقة، قد تصيب وقد تخطئ، ولا يمكن اعتبارها مرجعا في التعرف على مساحة الأوقاف في فلسطين، وهذا ما يفسر التفاوت في النسب المساحية التي أعطاها العديد من الباحثين، فعلى سبيل المثال توصل الباحث دمير من خلال محاولته لترجمة الأعراس الوقفية إلى مساحات، استنادا إلى ما قام به غرانوت، فتوصل إلى أن مساحة الوقف غير الصحيح في فلسطين يصل إلى ٦١٠, ١٧٥, ١ دوغمت، إضافة إلى ١٠٠ ألف دونم من الأوقاف الصحيحة. وتبقى غالبية هذه الأرقام والحسابات غير دقيقة وتحتاج إلى توثيق^(١).

عموما، تتباين التقديرات حول أراضي الأوقاف ضمن ما يسمى «الخط الأخضر» أي فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م، فقال بعضهم - كما مر سابقا - إن نحو ١٠٪ من مجموع أراضي القرى العربية في البلاد أو نحو ٧٪ من مساحة الأراضي الإجمالية لفلسطين - باستثناء النقب - كانت أراضي أميرية موقوفة وقفا غير صحيح. بينما قدر آخرون أن ١٥٪

(١) المصدر السابق، ص ١٠٠ - ١٠٥.

من مجموع مساحة الريف العربي كانت أراضي أوقاف^(١).

أما الورقة الخاصة بالأوقاف والمقدسات التي قدمت إلى مؤتمر الجماهير العربية في فلسطين المحتلة (الناصره ١٣/١٢/١٩٩٦م) فأوردت معطيات من مصادر غير إسلامية، كما يلي:^(٢)

- مساحة الوقف الصحيح في المدن ١٠٠ ألف دونم.

- مساحة الوقف الميري تقدر بنحو ١٢-١٨٪ من كامل الأراضي الزراعية البالغة ٢, مليون دونم ميري وقي.

- نحو ٩٠٪ من أراضي عكا و٣٣٪ من أراضي الرملة هي أراض وقيية، ونحو ٧٠٪ من حوانيت يافا أملاك وقيية.

- بين ١٥-٢٥ ألف دونم من الأراضي المزروعة بالحمضيات هي أراض وقيية.

- ومن الأوقاف: وقف مسجد النبي رويين قرب نتانيا (نحو ٢٣ ألف دونم) ووقف مسجد حرم سيدنا علي (نحو ألف دونم) وعليه أقيمت مستعمرة هرتسليا الصهيونية.

وتختلف المصادر اليهودية في تحديد المساحة الحقيقية للأراضي الموقوفة، فيقدرها ي. شمعون بنحو ١٠٠ ألف دونم، بينما يقدرها جرنوفسكي بنحو ٧٠٠ ألف دونم^(٣).

ويمكن القول بصرف النظر عن التباين في الأرقام، إن نظام الأوقاف في فلسطين تطور على مدى العقود المتتالية بشكل يعكس تطورات الأوضاع الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية في البلاد، وتحول هذا النظام إلى مؤسسة مهمة تسيطر على قدر كبير من الأراضي والمباني والأملاك الأخرى، وترافق ذلك مع النمو المتزايد لهذه المؤسسة على مختلف الصعد، وتجلت تأثيراتها بصورة واضحة في أماكن العبادة التي أدت مهمات متعددة.

- سابعاً: الجوامع والمساجد:

على غرار حالات أخرى مماثلة، بدأ بناء المساجد في فلسطين عقب الفتح الإسلامي للبلاد ومباشرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. وكان يقام مسجد في كل مدينة يتم فتحها، لهذا بنيت المساجد الأولى في المواقع التي فتحت أولاً، مثل قيسارية و نابلس واللد ويافا

(١) مايكل دمير، سياسة إسرائيل...م.س.ذ، ص ٢٥.

(٢) ورقة حول الأوقاف والمقدسات...وثيقة، م.س.ذ، ص ١٨.

(٣) جاك كنو، مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود...م.س.ذ، ص ١٣.

وأجنادين وبيسان، وقد دعيت المساجد التي بنيت بعد الفتح مباشرة بالمساجد العمرية. ومن المساجد الأولى، مسجد عمر في الحرم القدسي الشريف الذي زالت معالمه (منذ القرن الأول للهجرة) وكان مقابل كنيسة القيامة، ومسجد عمر بالطور (طور زيتا) ومسجد طلسم الحيات قرب كنيسة القيامة، وقد زال الآن.

كانت المساجد الأولى بسيطة تماما، وقد بنى قادة المسلمين الأوائل المساجد في وسط المدن، وكانت تبني قرب المسجد دار الإمارة. وفي حالات كثيرة تم تحويل الكنائس إلى مساجد، حيث كان الفاتحون يصالحون أهل البلاد، إما على النصف من كنائسهم أو على بعضها أو يكتفون بواحدة أو أقل. وقد تطور بناء المساجد مع الوقت، وأصبحت منذ العهد الأموي تبني مساجد ذات جلال وجمال، وفي مقدمتها قبة الصخرة (الأثر الإسلامي النادر) ثم المسجد الأقصى، ومسجد خان المنية غربي بحيرة طبرية (الذي اكتشفت آثاره في سنوات الثلاثينيات) ومسجد الرملة المسمى الجامع الأبيض ومسجد قيسارية... إلخ. وفي العهود التالية، استمر بناء المساجد الكبيرة. وغالبا ما كان المسجد يحمل طابع العهد الذي بني فيه. وإذا كانت فلسطين تحتفظ حتى الآن بآثار العديد من المساجد القديمة، غير أن عددا كبيرا من المساجد الأثرية الباقية حتى الآن، يرجع إلى العصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية، وكان للسلطان صلاح الدين الأيوبي وللملك شرف الدين بن أيوب فضل كبير في تجديد المساجد أو بنائها.

استمر بناء المساجد في فلسطين خلال العصر العثماني، كما أنشئت عدة مساجد في فترة الانتداب البريطاني، وبذل المجلس الإسلامي الأعلى جهودا طيبة في إعمار المساجد القديمة وترميمها. ونال الحرم القدسي الشريف عناية كبيرة في مجال الإعمار. وقد أدت المساجد خدمات جليلة في حفظ اللغة العربية والثقافة الإسلامية في فلسطين. وكانت مركز الحياة الاجتماعية والسياسية، ولا سيما في العصور الإسلامية الأولى، وفي عصر المماليك. فقد كان المسجد مدرسة دينية، وفيه كان يحكم الأمير، ويحفظ بيت المال ويستقبل رؤساء القبائل. وكانت المساجد مراكز للاحتفالات الدينية والقومية، الأمر الذي جعلها هدفا للغزاة والمحتلين^(١).

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٨٨ / ٨٩.

- ثامنا: الخوانق والرُّبُط والزوايا:

بعد الفتح الإسلامي لفلسطين قدم إلى البلاد عدد غفير من الصحابة والتابعين والزهاد والمتعبدين والصالحين للاعتكاف في المسجد الأقصى وما حوله. وفي القرن الثاني للهجرة، قدم عدد كبير من الصوفية إلى الديار الفلسطينية المقدسة على شكل أفراد، ثم انتظموا في مجموعات منذ القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). وراجت الفرق الصوفية في القرن السادس الهجري، وأخذت زوايا الصوفية تظهر بكثرة، وخاصة في القدس والخليل ونابلس. وانتعشت الصوفية بشكل خاص إبان الحكم المملوكي لفلسطين ابتداءً من القرن السابع الهجري، الذي أسست فيه أكثر من نصف الخوانق والرُّبُط والزوايا في فلسطين.

ومما يذكر أن الخوانق هي جمع «خانقاه» كلمة فارسية تطلق على المباني التي تقام لإيواء الصوفية الذين يحلون فيها للعبادة، وسميت في العهد العثماني «تكايا». ومعظم الخوانق المعروفة في فلسطين تقع في مدينة القدس، وكان كثير منها خوانق ومدارس في الوقت ذاته. أما الرُّبُط فهي جمع رباط / وهو بالأصل بيت المجاهدين، لكن الصوفية استعملوا الكلمة فيما بعد بمعنى الخانقاه، على أساس أنهم كانوا يخوضون جهادا روحيا. وقد أسست أول الربط العسكرية في سورية وفلسطين في القرن الثاني للهجرة، ولكن أهميتها تراجعت بعد ذلك، ثم ما لبثت هذه الأهمية أن عادت إليها مع الحروب الصليبية، وتحول عدد كبير منها في العهود اللاحقة إلى أمكنة لإقامة الزوار والحجاج، وإلى ملاجئ للأيتام والمعوزين، واستخدم بعضها مراكز للتعليم الديني ولممارسة الطرق الصوفية.. إلخ. وبالنسبة للزوايا، فقد كانت تابعة غالبا لمؤسسات أهلية أو شخصية أو غير مرتبطة بالطرق الصوفية، وانتشرت في مختلف المدن والقرى. وكانت الزاوية غالبا مقر رجل من الأتقياء أو الصالحين، يجمع فيها حوله جماعة من التلاميذ، وفيها مصلى ومكتبة وأمكنة لإقامة الزهاد أو العابدين المعتكفين^(١).

تضاءلت مكانة الخوانق والرُّبُط والزوايا في «مؤسسة الأوقاف» الإسلامية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، بعد أن كانت في العهود السابقة تشكل أحد مصادر المعرفة الدينية والثقافية والاجتماعية. وظلت مباني الكثير منها قائمة في عداد الأماكن والمواقع الأثرية في البلاد.

- تاسعا: المقامات والمزارات:

انتشرت في فلسطين مبان شيدت بوصفها مقامات أو مزارات للعديد من الشخصيات

(١) المصدر السابق، ص ٣٧٤-٣٧٧.

الإسلامية الدينية أو التاريخية التي عاشت في البلاد. ويندر أن تجد قرية ليس فيها مقام لأحد الأنبياء أو الأولياء الصالحين. ويقسم أصحاب المقامات إلى قسمين، الأول ينتمي إليه أنبياء اعترف الإسلام بنبوتهم (مثل: نوح ولوط وإبراهيم وإسحق ويعقوب ويوسف وزكريا، وسواهم) والقسم الثاني ينتمي إليه الأولياء والصالحون المسلمون (مثل أقارب الرسول ﷺ) وصحابته والتابعين وأقطاب الصوفية والخلفاء والنسك والمجاهدين وغيرهم^(١).

كانت المقامات والمزارات تحظى بعناية مستمرة من قبل عامة الناس، ومن المسؤولين والحكام على السواء. وعلى سبيل المثال، أبدى الأيوبيون والمماليك اهتماما بتعمير مقامات الأولياء، كما اهتموا بإصلاح المزارات الإسلامية. ولكن معظمها أخذ يعاني الإهمال في العهود اللاحقة، إلى أن أصبحت أوضاعها غاية في التردّي، مع نشوء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية الإسلامية.

وتختلف أعداد المقامات والمزارات من مصدر أصلي إلى آخر، فحسب المسح الذي أجراه صندوق استكشاف فلسطين في الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، يذكر كوندر وكتشنر ما لا يقل عن ٣٠٠ مقام^(٢). أما الباحث الفلسطيني توفيق كنعان الذي كان من أوائل الرواد في دراسة المقامات، فذكر أن عددها بلغ ٣٤٨ مقاما، زار بنفسه منها ٢٣٥ مقاما^(٣).

- عاشرًا: النقوش والسجلات:

تحتفظ منشآت موقوفة عدة في فلسطين بنقوش على أبوابها أو جدرانها تتضمن تفصيلات عن الوقفيات وواقفيها وتواريخها. وعلى سبيل المثال، في مدينة القدس عددٌ كبيرٌ من النقوش التاريخية تتوزع في مختلف حاراتها العتيقة، وتتوزع مضامين هذه النقوش تبعًا لسبب تثبيت كلٍّ منها، وأغلب هذه النقوش تتعلق بحوادث البناء والترميم والدفن والمراسيم السلطانية والذكريات والوقف، ومن نماذج النقوش الوقفية، النقش المثبت على مدخل مسجد الشيخ محمد بن محارب الكائن في حارة الشرف، والنقش المثبت فوق مدخل المدرسة (الزاوية البدرية) الكائنة في خط مرزبان بالقرب من زاوية الشيخ محمد القرمي،

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، الجزء الرابع (دمشق) ١٩٨٤، ص ٢٥٧/٢٥٨.

(٢) C.Conder and M.Kitchener, The Survey of Western Palestine, Special Papers, Memoirs, London 1881, P.258

(٣) T.Canaan, Muhammedan Saints and Sanctuaries in Palestine, Ariel Publishing House, Jerusalem, N.D p.6

(للتفاصيل: دراسة موسعة في مجلدين، د. شكري عراف، طبقات الأنبياء والأولياء الصالحين في الأرض المقدسة، فلسطين/ ترشيحا، مطبعة مخول ١٩٩٣).

والنقش المثبت على الواجهة الشمالية لصهريج الملك العظيم في ساحة المسجد الأقصى المبارك والمتعلق بوقف قاسم بن عبد الله ككتخدائي قلعة القدس^(١).

وحول السجلات الوقفية، تحتفظ المحكمة الشرعية في القدس بعشرات الوثائق والمستندات الوقفية للأراضي والحقوق الإسلامية في فلسطين، وقد نشرت في بعض المؤلفات صور نسخ منها، وعلى سبيل المثال، أورد الشيخ محمد أسعد الإمام الحسيني، قاضي رام الله الشرعي، العديد من صور الوقفيات من العهود الأيوبية والمملوكية والتركية، ومنها التالية: وقفية حارة المغاربة في القدس (٦٦٦هـ/١٢٦٨م) - وقفية قرية عين كارم على السادة المغاربة في القدس (٧٢٠هـ/١٣٢٠م) - وقفية على مدرسة قايتباي في الحرم الشريف (٨٧٧هـ/١٤٧٢م) - وقفية العمارة - التكية / تكية خاصكي سلطان في مدينة القدس (٩٦٤هـ/١٥٥٧م) - تحديد أراضي القرى والمزارع الجارية في وقف العمارة / التكية (٩٦٧هـ/١٥٦٠م) - وقفية بيت جالا على العمارة / التكية والحرمين الشريفين القدس والخليل.. الخ^(٢).

(١) محمد غوشة، تاريخ المسجد الأقصى (القدس) ٢٠٠٢م، ص ٩٣.

(٢) محمد أسعد الإمام الحسيني، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه، م. س. ذ. (ملحق الكتاب). ويمكن متابعة تفصيلات الأوقاف الفلسطينية، بالرجوع إلى «سجلات المحكمة الشرعية في القدس»، وهي محفوظة في خزائن المدرسة النحوية في المسجد الأقصى المبارك، وقد صُوِّرت السجلات الشرعية بطريقة «مايكرو فيلم» لأول مرة في عام ١٩٨٢م بإشراف الدكتور كامل العسلي وتنفيذ السيد خضر سلامة قِمْ مكتبة المسجد الأقصى، والثانية بإشراف الدكتور محمود عطا الله وتنفيذ مؤسسة رماء لتصوير الوثائق والمخطوطات في نابلس في العام ١٩٨٣م. وأصبحت قراءة السجلات الشرعية اليوم متاحة للباحثين، فهي مصورة على نسخ «مايكرو فيلم»، وتوجد نسخ من هذه الصور في مكتبة الجامعة الأردنية، وفي مركز الوثائق والمخطوطات التابع للجامعة الأردنية، وفي مؤسسة إحياء التراث الإسلامي في أبو ديس في القدس، وفي جامعة هارفارد. وتكمن أهمية هذه السجلات في قدمها، فهي أقدم السجلات الشرعية في بلاد الشام وتبدأ بالسجل «أ-ب» المؤرخ في سنة ٩٣٥هـ/١٥٢٨م. وتعد محكمة القدس الشرعية محكمة مركزية في بلاد الشام، فهي تشتمل على حجج شرعية تتعلق بمدن وقرى تمتد في مختلف أنحاء بلاد الشام ومصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة وشرق الأردن واستانبول وغيرها، ولذلك، فإنها تحتضن معلومات هائلة يمكن أن تُشكل تاريخاً شاملاً لأكثر من مدينة خلال العهد العثماني. وتكمن أهمية سجلات القدس أيضاً في كونها تشتمل على حجج شرعية ووقفيات من العصرين الأيوبي والمملوكي أعيد تسجيلها في العصر العثماني، لذلك فإن بها تفاصيل مهمة تلقي الضوء على الحالة الاجتماعية والدينية والعمرانية والسياسية والاقتصادية لمدينة القدس في مختلف الفترات التي تلت الاحتلال الفرنجي فضلاً عن وجود معلومات مهمة لمواقع أثرية وتاريخية استمر وجودها في القدس منذ ما قبل الاحتلال الفرنجي حتى درست في أوائل العهد العثماني. ويبلغ عدد سجلات القدس الشرعية نحو ٨٢٠ سجلاً بما فيها السجلات الإضافية غير المصورة، منها ٥٦٥ سجلاً تغطي العهد العثماني في مدينة القدس بدءاً من سنة ٩٣٥هـ/١٥٢٨م وحتى ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، ويذكر العسلي أن عددها حتى شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٢هـ (كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٢م) بلغ ٦١٦ سجلاً، ويضيف الأضرابي أنه كان قد صُوِّر منها في سنة ١٩٨٣م ٦٢٦ سجلاً، ثم أورد إحصائية أخرى للشيخ محمد أمين الدنف لسجلات القدس في العهد العثماني بلغت ٣٤٣ سجلاً. وتبين أنواع السجلات الشرعية لمدينة القدس على النحو التالي: القرارات الشرعية - ضبط الصكوك الشرعية - الزواج - صناديق الحجج الوقفية - القسام العسكري - الوصايا والوكالات - القرارات الشرعية - ضبط الصكوك الشرعية - الزواج - صناديق الأيتام - روزنامة المحكمة الشرعية. وتشتمل سجلات المحكمة الشرعية لمدينة القدس على تفاصيل الحياة اليومية لمدينة القدس بشكل خاص والنواحي والمدن المجاورة بشكل عام، فهي تحتضن تفاصيل مهمة جداً للحياة اليومية مثل: تسجيل الوقفيات - البناء والترميم للعقارات الوقفية - عقود البيع والشراء والتأجير والتراضي والضمان - حصر الإرث والتركات.. وسواها (المصدر: د. محمد هاشم غوشة، سجلات المحكمة الشرعية في القدس، منتدى المسجد الأقصى المبارك، ٦/٩/٢٠٠٩.. الرابط: <http://82.166.42.244:81/vb/showthread.php?t=1238>).

وهناك أيضا دفاتر الأرشيف العثماني، وهي مجموعة من السجلات المعروفة باسم «طابو تحرير دفترلري»، أي دفاتر تسجيل الأراضي العثمانية، التي تسمى كذلك سجلات الدفتر الخاقاني، وتُحفظ هذه السجلات في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، كما توجد نسخة مايكروفيلمية منها في «مركز الوثائق والمخطوطات» التابع للجامعة الأردنية^(١).

كما توجد في مكاتب عامة وخاصة عدة مخطوطات وصور ومواد أخرى، تتعلق بالأوقاف والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتتضمن بدورها معلومات مهمة عن تاريخ فلسطين وهويتها الحضارية.

- استنتاجات الفصل الأول:

١. لا تختلف الأوقاف، في الحالة الفلسطينية، من حيث تعريفها وأحكامها الشرعية وشروطها وقواعدها وأنواعها، عما هو الحال في الواقع الإسلامي الشامل، ولكن تلك الحالة تمتاز عما سواها، بالمصير المساوي الذي آلت إليه.
٢. تعبّر المعالم الوقفية في فلسطين، بصورة واضحة، عن الهوية العربية - الإسلامية الخالدة للبلاد، وتوحي بالغنى الروحي والثقافي للمجتمع الفلسطيني.
٣. ظل ارتباط المسلمين بفلسطين على امتداد العهود الإسلامية، ينبثق من مكانتها المقدسة والمباركة، ومن الخصائص التعبدية والعقيدية التي تنتمي إلى العقيدة الإسلامية.
٤. الوقف الإسلامي الأول في فلسطين، وقفه الرسول (ﷺ) في مدينة الخليل (حبرون) على تميم الداري وإخوته (وهم من لحم)، مرتين؛ مرّة قبل الهجرة، ومرّة بعدها، وذلك كبادرة نبوية إعجازية تؤكد على هوية فلسطين الإسلامية، قبل فتحها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.
٥. ظلت الغالبية العظمى من أراضي فلسطين منذ الفتح الإسلامي لها تعدّ أراضي وقفية تخدم مصالح الأمة الإسلامية، سواء كانت هذه الأراضي خيرية أم ذرية.
٦. شهدت فلسطين تسابقا في إقامة الأوقاف بين الخلفاء والسلطين والأمراء ورجال الدولة الإسلامية الآخرين، منذ العهود الإسلامية الأولى وحتى سقوط الدولة العثمانية (١٩١٨م).
٧. شكّلت أمكنة العبادة الإسلامية في فلسطين أحد المصادر التي رفدت الأداة

(١) محمد غوشة، سجلات المحكمة الشرعية في القدس، بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف (القاهرة) ٦-٨/٥/٢٠٠٠م.

- الإسلامي العام في البلاد، وقد ظل هذا الأداء قائماً، ينمو حيناً ويتراجع حيناً آخر، حتى عهد الانتداب البريطاني.
٨. مع وقوع فلسطين تحت الاحتلال (الانتداب) البريطاني، باشرت الإدارة العسكرية بإدارة الأوقاف الإسلامية، وقامت بهدم بنايات وقفية. وفي المقابل كانت مؤسسة الأوقاف الإسلامية تلعب دوراً طليعياً قبل الاحتلال وبعده، ونجحت في تحجيم الأطماع الصهيونية.
٩. لا توجد إحصاءات دقيقة للأوقاف في فلسطين، والأرقام التي يوردها الباحثون هي استنتاجات تستند إلى معلومات غير كافية، كما أن المعلومات تتفاوت لأنها تنتمي إلى فترات مختلفة من العهد العثماني، وما قبله وما بعده.
١٠. على غرار حالات أخرى مماثلة، بدأ بناء المساجد في فلسطين عقب الفتح الإسلامي للبلاد ومباشرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.
١١. انتعشت الصوفية بشكل خاص إبان الحكم المملوكي لفلسطين ابتداءً من القرن السابع الهجري، الذي أسست فيه أكثر من نصف الخوانق والربط والزوايا في فلسطين.
١٢. انتشرت في فلسطين مبان شيدت بوصفها مقامات أو مزارات للعديد من الشخصيات الإسلامية الدينية أو التاريخية التي عاشت في البلاد.
١٣. تحتفظ المواقع الوقفية والمحكمة الشرعية في القدس ومراكز المحفوظات والمكتبات في أماكن متفرقة بكمّ كبير من الوثائق والمستندات الوقفية للأراضي والحقوق الإسلامية في فلسطين.

الفصل الثاني الاستهداف الصهيوني للأوقاف الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م

شكّلت أمكنة العبادة الإسلامية في فلسطين أحد المصادر التي ردت الأداء الإسلامي العام في البلاد، وقد ظل هذا الأداء قائماً، ينمو حيناً ويتراجع حيناً، حتى عهد الانتداب البريطاني، فأخذ هنا مضمونا وطابعا جديدين، حيث بدأ نظام الأوقاف والأداء الإسلامي يُعنيان بخوض معركة التصدي لسلطات الانتداب والمنظمات الصهيونية والاستيطان اليهودي في الوقت ذاته، وهكذا ازداد المحتوى الديني الوطني/السياسي في هذه المعركة.

في مواجهة هذا الازدياد، عمدت سلطات الانتداب البريطاني إلى انتهاج سياسة صارمة لتعطيل الدور الذي يؤديه نظام الأوقاف في البلاد. وفرضت السلطات على «المجلس الإسلامي الأعلى» في النصف الثاني من الثلاثينيات قيوداً مشددة في محاولة لتحجيم نشاطه ضمن العمل الوطني. وشنت الحركة الصهيونية بالتعاون مع سلطات الانتداب حملة شرسة ضد نظام الأوقاف، باعتباره إحدى العقبات الكأداء في وجه المشروع الاستيطاني الصهيوني، ولا سيما في موضوع الحصول على الأراضي.

وبعد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عام ١٩٤٨ م، تعرضت الأوقاف إلى نمط جديد من التعديات التي جعلت منها السلطات الصهيونية نهجاً ثابتاً، جسده بوقائع يصعب حصرها على امتداد المكان والزمان، وفق توجه عام يتلخص في محاولة تهويد البلاد وطمس هويتها العربية الإسلامية.

- أولاً: تدمير جماعي للقرى العربية:

عند نهاية الانتداب البريطاني (١٩٤٨ م)، لم تتجاوز الممتلكات اليهودية - التي تسربت غالبيتها الساحقة بصفقات مشبوهة مع إقطاعيين من خارج البلاد - نحو ٧٪ من المساحة الإجمالية لفلسطين. وخلال حرب ١٩٤٨ م، كان الهدف الصهيوني يتركز على تهجير أكبر عدد ممكن من العرب، والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين. وفي هذا السياق العام جاءت عمليات الإرهاب والمذابح التي نفذت ضد العرب في البلاد.

وتتباين المعلومات عن عدد القرى العربية التي دمرت في حرب ١٩٤٨ م وبعدها، ومن بين عشرات المصادر المعتبرة، أورد سجل «التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية» قائمة

تضمنت ٤٧٢ قرية، بلغ عدد سكانها (حسب إحصاء ١٩٤٥) نحو ٣٣٨٤٢٤ نسمة، وبلغ عدد بيوتها نحو ٧٠٢٨٨ بيتاً^(١).

فيما أكد الباحث الفلسطيني فوزي ناصر المقيم في مدينة الناصرة (أكبر بلدة مأهولة بالعرب في مناطق ما يسمى «الخط الأخضر»/ أراضي ٤٨)، في كتابه «قاموس الوطن» الصادر عام ١٩٩٠ م، أن عدد القرى العربية التي هدمت وطردها سكانها منها في أراضي ١٩٤٨ بلغ نحو ٤٧٢ قرية^(٢). وجاء في كتاب مهم للبروفيسور الفلسطيني وليد الخالدي أن عدد القرى المهدامة بلغ نحو ٤١٨ قرية^(٣).

وتضمن «سجل النكبة ١٩٤٨» للباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة قائمتين وردتا في كتاب «طردها الفلسطينيون لبني موريس» و«كي لا ننسى» لوليد الخالدي، وأضاف إليهما القبائل البدوية في قضاء بئر السبع (التي توازي في عدد سكانها ١٢٥ قرية) بالإضافة إلى قرى أخرى، وبلغ مجموع ما ورد في «السجل» ٥٣١ محلة مكونة من ١٣ مدينة و٤١٩ قرية و٩٩ قبيلة، وهذا أكبر عدد للتجمعات المدمرة تم تسجيله للنكبة. وتضمن «السجل» معطيات لكشف ميداني أجراه غازي فلاح (بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٩٠ م) وشمل ٤١٨ قرية، على النحو التالي: تدمير شامل / ٢٢١ قرية - تدمير جزئي / ١٣٤ قرية - قرى يسكن يهود في جزء منها / ٥٢ قرية - قرى لم يمكن الوصول إليها / ١١ قرية، ولا تزال آثار أماكن القرى ماثلة للعيان، حيث توجد أسوار نبات الصبار الذي كان يستعمل للحماية وتحديد الأراضي^(٤).

أما حسب تقديرات بعض المهتمين اليهود، فقد أزيل من الخارطة نحو ٣٨٥ قرية من أصل ٤٧٥ قرية عربية كانت ضمن حدود فلسطين^(٥).

وبصرف النظر عن التباين في أعداد التجمعات العربية التي دمرها الصهايون، فإن من

(١) عبد الجواد صالح ووليد مصطفى، التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام / ١٨٨٢-١٩٨٢ م (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية) ١٩٨٧ م، ص ٣١/٣٢.

(٢) فوزي ناصر، من كتاب قاموس الوطن، الاتحاد - حيفا ٥/٤ / ١٩٩٠، ص ٣.

(٣) للاطلاع على معلومات وافية عن هذه القرى العربية المهدامة في فلسطين، انظر:

W.Khalidi, all that remains (Washington D.C: I. for Pal . studies)1992 .

(٤) سلمان أبو ستة، سجل النكبة ١٩٤٨ م (لندن: مركز العودة الفلسطيني) ١٩٩٨ م، ص ٩-١١ .

(٥) I.shahak , Arab villages destroyed in Israel , in Documents from Israel 1967-1973 (Pub. By Ithaca Press London) 1975 P.47.

الواضح أن حرب ١٩٤٨ م أسفرت عن وقوع غالبية أملاك الأوقاف الإسلامية الفلسطينية في قبضة الاحتلال الصهيوني. وجرت عملية تقاسم الغنائم والتمتع بأملاك العرب المطرودين من وطنهم على نحو قلّ مثيله في التاريخ الحديث^(١).

- ثانيا: السياسة الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية:

باشرت المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني، فور الإعلان عن قيامه عام ١٩٤٨ م، بمصادرة أراضي الوقف العامة التي هجرها أصحابها أو شردوا منها، وانطلقت في عملها هذا من موقف تغيب المسلم الفلسطيني في الداخل الذي أضحى دون نصير. ولم تتورع تلك المؤسسة في الوقت ذاته عن مصادرة بعض الأوقاف ذات الكسب المادي لتصب في خزانة الدولة إلى يومنا هذا. فعند قيام الدولة، وضعت السلطات يدها على أراضي وممتلكات الأوقاف الإسلامية التي تشكل ١:١٦ (أو نحو ٧٪) من الأراضي في فلسطين (نحو ١٠٠ ألف دونم وقف صحيح، حسب تقرير الباحث هوب سمبسون)، وكانت هذه الأوقاف تحت إشراف وإدارة لجنة الأوقاف العامة المنبثقة عن «المجلس الإسلامي الأعلى»^(٢).

وليتسنى لها تمرير عملها غير القانوني، أنشأت السلطات «لجان الأمان»، التي مارس معظم أعضائها دورا تخريبيا منهجيا في تحطيم الأوقاف وبيعها. وقامت السلطات باستثمار القوانين التي ورثتها عن الانتداب البريطاني، وسنت قوانين لنهب الوقف الإسلامي، وعمدت إلى انتهاك حرمة الأوقاف والمقدسات، سواء أكان ذلك على مستوى مجالس سلطات محلية أم دوائر حكومية. ونفت السلطات منذ اللحظة الأولى مالك الوقف، الذي هو الله رب العالمين، وكان هذا النفي يتماشى عقائديا مع النظرة اليهودية الصهيونية لغير اليهود، ومن ثم غيبت المسلم كفرد وجماعة وأمة لتسهل عليها مصادرة الوقف، واعتبرت نبشها للقبور مسألة عادية، رغم أنها تتناقض مع المفاهيم الأساسية لقانون حرية الإنسان وضممان التعبد وحرمة الأديان. ورفضت السلطات إعطاء المسلمين - الذين كانوا قبل قيام الدولة يمثلون الأغلبية العظمى في البلاد - مكانة الطائفة، حتى لا تتاح لهم فرصة حفظ حقوقهم الوقفية وفقا لما نصت عليه القوانين العثمانية التي

(١) للتفاصيل والمعلومات، انظر: توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل/ ١٩٤٩ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٨٦، ص ٨٤ وما بعدها.

(٢) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون، الرابط: <http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

سارت عليها من بعد القوانين الانتدابية. وكانت السلطات في انتهاكها حقوق المسلمين وسلوكها اللفظ إزاء مشاعرهم وأوقافهم وتعتتها الراض للإدلاء بأي حقيقة عن حجم الأوقاف المصادرة، تعبر عن مدى العقلية التي تحملها المؤسسة الحاكمة للمسلمين وأوقافهم^(١).

في هذه الظروف، كانت أركان نظام الأوقاف الإسلامية في فلسطين تتداعى ركنا بعد الآخر. فقد وجد القادة الدينيون والوعاظ ومسؤولو الأوقاف وموظفو المساجد أنفسهم خارج فلسطين وممنوعين من العودة إليها. وأغلقت أعداد كبيرة من المساجد وتعطلت الصلوات، وتعرض عدد كبير من المساجد إلى الدمار من جراء العمليات العسكرية والممارسات الإجرامية الصهيونية. وبغيب معظم الموظفين والمشرفين على أملاك الأوقاف الإسلامية، توقف نظام الأوقاف عن العمل، وتضاءلت الأعمال الخيرية إلى حد كبير. وقامت وزارة الشؤون الدينية في الكيان الصهيوني بالاستيلاء على سلطات «المجلس الإسلامي الأعلى» الذي لم يعد قائما، وأنيطت بقسم ضمن هذه الوزارة إدارة أملاك الأوقاف الإسلامية، ولجأ هذا القسم إلى تعيين «المسؤولين الدينيين» ودفع رواتبهم ورفض إعادة فتح المؤسسات التربوية في مدن حيفا ويافا وعكا^(٢).

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ - ١٩٦٦م، وهي فترة الحكم العسكري الذي فرض على العرب في فلسطين المحتلة، لم تمنح سلطات الاحتلال الصهيوني أي فرصة للمجتمع الإسلامي الفلسطيني لإعادة تأليف لجان الأوقاف أو لتعيين موظفين جدد أو للتصويت في انتخابات جديدة لهيئة إسلامية. وأدى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين إلى تقطيع أوصال نظام الأوقاف الذي سبق للمجلس الإسلامي الأعلى أن جعله يخص وحدة إقليمية وإدارية موحدة. فمثلا، كانت لبعض أراضي الوقف داخل المناطق المحتلة ١٩٤٨م مؤسسات تعيلها وهي خارج هذه المناطق.

حول التعامل الصهيوني مع مجمل أوضاع المسلمين في فلسطين، لوحظ أن سلطات الاحتلال عملت على إقامة محاكم شرعية تابعة لها (في الناصرة وعكا ويافا والطيبة) وتعيين قضاتها بأمر من وزير الأديان، وقد صادقت الكنيست (البرلمان) عام ١٩٥٣م على هذا الأمر، وبقيت الحال على ما هي عليه حتى عام ١٩٦١م حيث صدر «قانون القضاة الشرعيين»،

(١) وثيقة بعنوان "الأوقاف والمقدسات" قدمت إلى المؤتمر العام للجماهير العربية في فلسطين المحتلة المنعقد في الناصرة يومي ١٣ و١٤/١٢/١٩٩٦ (في كتاب يتضمن وثائق المؤتمر/الناصرة ١٩٩٦).

(٢) مايكل دمير، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٢، ص ٦١ وما بعدها.

الذي أوكل مهمة تعيين هؤلاء القضاة إلى لجنة مؤلفة من تسعة أشخاص، يمكن أن يكون أربعة منهم على الأقل غير مسلمين. وأصبح هذا القانون الإطار الرئيس والوحيد المعتمد لتنظيم شؤون المسلمين في البلاد، وذلك بعد أن رفضت الحكومة الصهيونية اقتراحا لتشكيل مجلس إسلامي أعلى على غرار المجلس الذي كان قائما أيام الانتداب، بحجة أن هذا الطلب ينطوي على هدف سياسي^(١).

وفي الوقت ذاته، أصّر الكيان الصهيوني على الاحتفاظ لنفسه بالإشراف على باقي شؤون المسلمين في البلاد، والتحكم في حياتهم اليومية ومصائرهم على النحو الذي يستهدف اجتثاث بذور التطور المستقل التي تظهر في صفوفهم.

لقد كانت هناك رغبة صهيونية كامنة في إلغاء نظام الأوقاف بصورة كاملة، غير أن حكومات الكيان الصهيوني كانت تواجه صعوبة بالغة تعترض محاولات تحقيق رغبتها تلك. وهكذا نشأت سياسة صهيونية رسمية قامت على عدم تفويت أي فرصة للاستيلاء على الأراضي التي تم تهجير أصحابها منها، وعوملت أراضي الأوقاف وأملاكها بالطريقة ذاتها. فبعد أن غادر قادة «المجلس الإسلامي الأعلى» والمأمورون المحليون فلسطين، صادرت سلطات الاحتلال الصهيوني جزءا كبيرا من أملاك الأوقاف، وكانت هذه المصادرة ترمي إلى إلغاء قاعدة نظام الأوقاف المالية المستقلة، وتماشيا مع السياسات العامة والشرعية الهادفة إلى دمج إدارة الأوقاف واستقطاب قادتها.

وفي سياق عملية السيطرة الصهيونية على الأوقاف في البلاد، تبين شهادة لعضو الكنيست (البرلمان) الشيخ إبراهيم صرصور (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م) أن الدولة الصهيونية ترفض الكشف عن حقيقة ما يجري في ملف الأوقاف الإسلامية، وتتنحز المحكمة الصهيونية العليا لموقف الدولة الراض للكشف عن الحقائق، وتبرهن على أنها جزء من المنظومة العنصرية الصهيونية التي لا تساوم في الأمور الإستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي كما يفهمه الصهاينة، حتى لو أدى الأمر إلى الإطاحة بكل موانع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويقول صرصور: «من خلال عملي البرلماني، وعلى مدار أكثر من أربع سنوات، وضعت ملف الأوقاف كواحد من الملفات التي أعود لمعالجتها مرات ومرات ومن مداخل مختلفة، كاقتراحات لجدول الأعمال، واقتراحات قوانين وطلب بحث مستعجل في لجان الكنيست ذات الصلة، إلا أنني، في عشرات المناسبات التي أثرت فيها

(١) صبري جريس، العرب في إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٧٣/٢، ص ٣٣٤/٣٣٥.

هذا الموضوع، واجهت إصرارا مؤسساتيا على عدم الكشف عن حقيقة الأوقاف الإسلامية كَمَا ودخلا وصرفا إلى غير ذلك». ويضيف صرصور: «استعدادا لبحث ملف الأوقاف، في إطار لجنة الداخلية البرلمانية والمشارك في عضويتها، طلبت من قسم الدراسات والأبحاث في الكنيست إعداد دراسة حول الموضوع تجيب عن عدد من الأسئلة التي حددتها مسبقا، إلا أن قسم الأبحاث، بفعل إلحاح شديد مني بعد التأخر في إعداد الدراسة، أبلغوني بوضوح أنهم لم يجدوا تعاوننا مع الجهات الحكومية التي من المفترض أن تزودهم بكل التفاصيل المتعلقة بالقضية، ولما سألت عن السبب في رأيهم، كان الجواب هو ما أعطته النيابة العامة للمحكمة في القضية المرفوعة هذه الأيام؛ «الأمن القومي الإسرائيلي»^(١).

و حين نستعرض الخطوط العامة للسياسة الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية في فلسطين، نلاحظ أن الحكومات المتعاقبة دأبت على مصادرة أراضي الأوقاف التي تم تشريد أصحابها منها، واستعملت أساليب همجية في السيطرة على أملاك الأوقاف، وسنت سلسلة من «القوانين»، بالإضافة إلى عملها ببعض القوانين العثمانية والانتدابية الجائرة، في خدمة مصالحها لتمرير سياسات المصادرة.

- ثالثا: ترسانة من القوانين العنصرية:

من بين عشرات القوانين الصهيونية المعمول بها، والتي استخدمت في مصادرة أملاك الأوقاف أو تركت آثارها عليها، ما يلي:

- قوانين الطوارئ الانتدابية (١٩٤٥م)، وخاصة ما يتعلق منها بإغلاق المناطق والتضييق على السكان، بذريعة الأمن. وقد كانت هذه القوانين أداة قمع وتميز عنصري ضد العرب، وتحتم ستارها نفذت الحكومات الصهيونية المتعاقبة مخططات التشريد والتشتيت لأبناء الشعب الفلسطيني وهدم قراهم ومصادرة أراضيهم^(٢).

- «قانون أملاك الغائبين» الذي صدر عن الكنيست عام ١٩٥٠م^(٣) والذي حدّد شروط الغياب (=التغيب) وتوسع في تعريف الملكيات وأنواعها ومنح حارس أملاك الغائبين صلاحيات واسعة، ثم منحت هذه الصلاحيات إلى هيئة خاصة كانت بدورها - ولا تزال -

(١) إبراهيم صرصور، الأوقاف من ملفات الوضع النهائي بيننا وبين إسرائيل، مجلة «حديث الناس»، الناصرة - فلسطين المحتلة، السنة الحادية عشرة، ٢٤/٩/٢٠١٠، ص ٦.

(٢) صالح إبداح، مقال، الاتحاد - حيفا ١٣/١١/١٩٩٩، ص ١١.

(٣) Laws of the State of Israel, vol.4-(5710-1949/1950), (Israel: Published by The Government Printer) PP.68-82.

تنقل الأراضي والممتلكات إلى الهيئات والجهات الصهيونية. وقد كان هذا القانون أخطر أداة بين مجمل «القوانين» التي استخدمت لتخريب نظام الأوقاف والأملاك الفلسطينية، وشكل جزءاً رئيساً من شبكة قوانين قامت مجتمعة بنقل موارد نظام الأوقاف الإسلامية الموقوفة لخير المسلمين إلى اليهود، على شكل أراضٍ تابعة للدولة الصهيونية وأراضٍ يمتلكها «الكيرين كاييت = الصندوق القومي اليهودي»^(١). وبموجب «قانون أملاك الغائبين»، تم تصنيف «المجلس الإسلامي الأعلى» بأنه «غائب»، وحصلت سلطات الاحتلال بذلك على أراضي الأوقاف وأملاكها في البلاد. وتم استناداً إلى القانون ذاته انتزاع غالبية المساحة التي أقيمت عليها «الدولة الصهيونية» من الفلسطينيين. وحسب إفادة أحد الباحثين اليهود، فإن الأملاك المتروكة التي جرى تحديدها في الدولة، وفق قانون أملاك الغائبين، كانت إحدى المساهمات الأكثر أهمية في جعل «الدولة الصهيونية» قابلة للحياة^(٢). وفور صدور القانون، تم إنشاء ما يسمى «هيئة أو سلطة التطوير» التي أعطيت صلاحيات كبيرة تخولها شراء الأراضي أو الممتلكات من القيم أو الحارس الذي عينه ذلك القانون على أملاك الغائبين. ووصل مجموع الأراضي التي اشترتها منه الهيئة عام ١٩٥٣ م وباعتها إلى «الصندوق القومي اليهودي» نحو ٤, ٢ مليون دونم^(٣).

- «قانون ملكية الدولة»^(٤) الذي صدر في عام ١٩٥٠ م، والذي شمل جميع الممتلكات المسجلة باسم السلطة الفلسطينية والأملاك التي اعتبرت «لا أصحاب لها»، وأعطى الحكومة الحق بالاستيلاء على الممتلكات. وقد صادر هذا القانون حقوق العرب الفلسطينيين وحرّمهم من المواطنة ومن إدارة أملاكهم والعمل في أراضيهم، وكان بذلك من أشد القوانين الصهيونية عنصرية.

- «قانون الصندوق القومي = الكيرين هاكيمات لیسرائیل» لعام ١٩٥٣ م الذي اعتبر أراضي الدولة ملكاً للشعب اليهودي، ومنع المواطنين العرب من شرائها أو السكن في قرى ومدن يهودية أنشئت على تلك الأراضي^(٥).

(١) مايكل دمير، سياسة إسرائيل... م.س.ذ. ص ٧٥.

(٢) Don Peretz, Israel and the Palestine Arabs (Washington D.C: Middle East Institute) 1958, P.143.

(٣) جون رودي، بحث في كتاب «تهويد فلسطين» (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني) ١٩٧٢، ص ١٥٤.

(٤) Laws of the State of Israel, vol.5(5711- 1950/ 1951)- PP.45-48.

(٥) Laws of the State of Israel, vol.8- (5714-1953/1954) PP.35-40.

- «قانون التنظيم والبناء» الصادر عام ١٩٦٥م، الذي ترك عشرات القرى خارج الخرائط الرسمية، فظلت قرى غير معترف بها.

هذا إضافة إلى عشرات القوانين والأنظمة التي استخدمتها السلطات الصهيونية في السيطرة على الأراضي، مثل: قوانين الطوارئ وأملاك الغائبين السابق ذكرها - قانون استملاك الأراضي للصالح العام/ الانتدابي - أنظمة مناطق الأمن ١٩٤٩م - أنظمة استغلال الأراضي البور ١٩٤٩م - قانون تنظيم الاستيلاء على أراضي وعقارات في ساعة الطوارئ ١٩٤٩م - قانون استملاك الأراضي ١٩٥٣م - قانون التقادم ١٩٥٨م - قانون تركيز الأراضي ١٩٦٠م - قانون الأحراج ١٩٦٥م - قانون المستوطنات الزراعية ١٩٦٧م - قانون إعادة توزيع السكان ١٩٧٥م - .. إلخ^(١).

- «قانون لجان الأمناء» الذي سنّه الحكومة الصهيونية في ٢/٢/١٩٦٥م (كتعديل لقانون الغائبين سنة ١٩٥٠) وقررت بموجبه، تعيين «لجان أمناء» في حيفا ويافا وعكا واللد والرملة. وقد منح القانون الصهيوني لهذه اللجان «الحق» في إجراء الصفقات على أراضي الأوقاف وتصفيتها وتبجيرها لصالح المؤسسات الحكومية المختلفة، بإشارة من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية. وكان هذا القانون/ البدعة بمثابة وسيلة «قانونية» لتصفية أملاك الأوقاف وابتاعها من هيئة إسلامية رسمية معينة، بموجب القانون. وبهذه الطريقة أجريت الصفقات بين «الشخصيات الإسلامية» والمؤسسات الرسمية التي عينت هذه الشخصيات لمثل هذا الغرض. وحتى تكتسب هذه الصفقات، صفة «الشرعية»، فقد حظيت بفتاوى «شرعية»، أصدرها موظفون حكوميون برتبة «قضاة مسلمين»^(٢). وقد كان هذا التعديل من أخطر التغيرات التي أدخلت على «قانون أملاك الغائبين» لتسهيل عمليات الاستيلاء على أملاك الأوقاف الإسلامية وسواها، حيث أباح نقل الأملاك من الغائب إلى القِيم أو الحارس بصورة تامة، وسمح بما يسمى «إفراج» القِيم أو الحارس عن أملاك الأوقاف لحساب المنتفعين بها. وكان هذا الإفراج بمثابة وسيلة للتغطية على الصفقات الصهيونية وتقديم تعويضات رمزية وتافهة لأصحاب الأملاك الموقوفة. كما جرى وفق هذا التعديل إنشاء «مجالس أمناء الوقف الإسلامي» في عدد من المدن الفلسطينية وتعيين

(١) حبيب قهوجي (إشراف)، الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٨٠، ص ٧٣ إلى ٧٩. وللنفاصيل حول هذه القوانين، انظر:

أ. مجلدات: Laws of the State of Israel

ب. الوقائع الإسرائيلية، مجموعة الأنظمة، أعداد وسنوات متفرقة.

(٢) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون، الرابط: <http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

أعضائها من قبل حكومة الاحتلال^(١).

وحتى منتصف السبعينيات، جرى تحويل ما بين ٨٠ - ٩٠٪ من أراضي الأوقاف الإسلامية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ م إلى ملكية المؤسسات اليهودية، سواء باستخدام «قانون أملاك الغائبين» أو باستخدام تعديلاته، أو «قانون استملاك الأراضي» الصادر عام ١٩٥٣ م، وغير ذلك من «القوانين» التي وضعت في سبيل تهويد البلاد.

وعلى الرغم من أن السلطات الصهيونية ادعت ضمان حرية العبادة للفرد - طبقا لقرار حكومة الاحتلال في جلستها الأولى من عام ١٩٤٨ م التي أكدت حرصها على صيانة أوقاف وأملاك المسلمين وتسلم المسلمين زمامها - إلا أن هذه السلطات ناقضت نفسها قانونيا، دون أي اكتراث، ما دام الأمر يتعلق بأوقاف إسلامية. ويبرز تجني هذه السلطات وموقفها إزاء الأوقاف لدى تتبع آلية العلاقة مع الوقف الإسلامي.

- رابعا: افتضاح الممارسات الصهيونية:

في مذكرة رفعها عام ١٩٩٣ م إلى رئيس الحكومة الصهيونية ووزير «العدل»، تحدث الشيخ أحمد الناطور (قاضي أول وعضو محكمة الاستئناف الصهيونية) عن أن دولة الاحتلال أناطت حق إدارة أملاك الأوقاف الإسلامية بالهيئة المسماة «القيم على أملاك الغائبين»، وذلك باعتمادها على القانون الذي شرعته سنة ١٩٥٠ م وأسّمته «قانون أملاك الغائبين» لسنة ١٩٥٠ م. ثم جاء التعديل رقم ٣ لهذا القانون ليشكل أداة جبارة لتضييق قبضة القيم حول عنق أملاك الوقف، حيث أناط به رقبة الأملاك بذاتها، وبينت مذكرة تفسيرية للتعديل أنه جاء لإلحاق أملاك الوقف الإسلامي بعجلة الاقتصاد الصهيوني. ودون الخوض فيما يرمي إليه هذا التشريع، من الواضح أنه لا يفرق بين الأملاك الخاصة من جهة، وبين الأملاك الوقفية العامة والأملاك الوقفية المقدسة من جهة أخرى. ونظرا لتوجهات هذا القانون فقد نجم عنه وضع مستحيل وكان هناك «غائبون حاضرون»، فصار المسجد والمقبرة وهما ملك لله تعالى «أملاك غائبين»^(٢).

ومن الواضح أن التعديل المذكور يناقض الشريعة الإسلامية تماما، حيث يبيح استغلال

(١) Aharon laysh , the Muslim waqf in Israel , Asian and African studies , Journal of the Israel Orient society ,Vol. 2 (1966) PP.61-63.

(٢) مذكرة القاضي أحمد الناطور إلى رئيس الحكومة ووزير العدل، وثيقة في: صحيفة القدس المقدسية ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٠.

الوقف لأغراض غريبة بخلاف سند الوقفية، وخلافا للأهداف الحقيقية التي أُرصد من أجلها الوقف أصلا . كما أن هذا التعديل (الذي أعطى أثرا رجعيا منذ قيام الدولة) يسمح بإجراء صفقات تجارية حول الوقف، الأمر الذي يحرمه الإسلام جملة وتفصيلا. كما أن هذا التعديل قد ولد ما يسمى «لجان الأمانة» على الوقف، وهي لجان معينة من قبل الحكومة، وأقل ما يقال عنها إنها جاءت لتشكيل أداة، وتبريرا للقيّم في اتباعه طريقة ما يسمى بـ «أموال بدل» الوقف، وهي أموال يجبيها القيّم في الغالب من جرّاء صفقات بيع أراضي الوقف يعقدها القيّم بينه وبين أذرع سلطوية وبلدية. ويجدر الذكر هنا أن الوقف شرعا ليس سلعة تجارية، بحكم طبيعته، فلا يجوز نقله من يد إلى يد، ولا يجوز بيعه أو اكتساب رقبة الوقف بالملكية، ولا يصح اكتساب حق قضائي فيه أو عليه بما في ذلك الحق بوضع اليد. يضاف إلى ذلك أن «لجان الأمانة» عقدت صفقات كتلك بنفسها، وهناك تاريخ طويل من العمليات التي قامت بها بعض هذه اللجان بما ينافي القانون والإنصاف (وقد أثير ذلك مرارا في تقارير مراقب الدولة). ومع أن هذا التعديل يخول «لجان الأمانة» بيع أراضي المساجد، فقد وصل الأمر ببعض اللجان أن باعت مساجد (كما حدث لمسجد أبو العون في الرملة، وهو شيخ القادرية في بلاد الشام وخدام سيدنا علي بن عليم على ساحل أرسوف، وكذلك محاولة بيع جامع حسن بيك في يافا). وأحيلت أعداد كبيرة من المقابر الإسلامية في نطاق المدن المختلطة والقرى العربية حتى سنة ١٩٤٨م إلى هيئات بلدية/ حكومية كسلطة التطوير وشركات تطوير المدن المختلطة وحلميش وغيرها. وبهذه الطريقة تحال الحقوق في أملاك الوقف الإسلامي إلى هذه الهيئات، ليس فقط تلك المتعلقة بوضع اليد، وإنما الملكية والرقبة أيضا دون أدنى اعتبار لقدسيّتها أبدا. وقد قامت هذه الهيئات - وما زالت تقوم - بتأجير أراضٍ تابعة للمساجد إلى جهات رسمية ومنها إلى جهات فردية خاصة، بحيث يقوم هؤلاء باستغلال المباني بصورة تدنس قدسيّتها تديسا فظا، وكأمثلة: جامع قيسارية أصبح خمارة، ومسجد السكسك في يافا صار ديسكوتيك (ملهى)، والمسجد الصغير في بئر السبع حول إلى مطعم، ومسجد عين حوض استخدم مقرا للفنانين^(١).

ولم يتم القيّم أبدا بأي إجراء من أجل صيانة المقدسات الإسلامية «المؤتمنة» في يده، رغم أنه مأمور بذلك الواجب وفقا للقانون نفسه الذي سلمه المقدسات (المادة ٧ من «قانون أملاك الغائبين») لذا فإن ما يحدث في النهاية هو أن تؤول المباني إلى السقوط والخراب حتى ولو بسبب عوامل الطبيعة (كما في حالة جامع الدباغ في يافا). وحتى إن حاول المسلمون

(١) مذكرة القاضي أحمد الناطور إلى رئيس الحكومة ووزير العدل، وثيقة في: صحيفة القدس المقدسية ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٠.

ترميم مقدساتهم هذه، فإن السلطات تقف من ذلك موقف الرفض، حتى أنها تمنعهم من ذلك (كما جرى في حادثة مسجد حطين). ومع أن قانون العقوبات الصهيوني لسنة ١٩٧٧ م يمنع المس بالأمكان المقدسة ويجعل عقوبة جنائية لمن يندس مكانا مقدسا، وكذلك قانون حراسة المقدسات لسنة ١٩٦٧ م، إلا أنه تجري عمليات تدنيس فظيعة وانتهاكات صارخة لحرمة المقدسات الإسلامية اقترفتها أيدٍ ليست فردية فحسب بل أيضا هيئات رسمية، كما هو الأمر بالنسبة لهدم الأماكن المقدسة في حي «السكة» في مدينة اللد بواسطة شركة تطوير اللد والرملة، وكذلك انتهاك حرمة مقبرة عاقر - من أعمال الرملة - بواسطة جرافات المجلس المحلي، وجامع الزيت الذي انتهكته سلطة الحدائق العامة، ومقبرة سلمة التي اقتلعتها شركة حلميش اليهودية، وجامع الحمة ومقبرة عسقلان في حيفا. هذا بالإضافة إلى حوادث خراب ليست واضحة الأسباب والمسببات، كما حدث في مقام النبي رويين (من أعمال الرملة وقرب عيون قارة) ومثدنة مقام سيدنا علي (التي أزهق سقوطها روحا بريئة) ومثدنة جامع حسن بيك وغيرها. وفي غالبية الأحوال قدمت شكاوى لدى الشرطة ضد المعتدين إلا أنها لم تقدم أحدا منهم إلى المحاكمة أبدا رغم خطورة هذه الجرائم. وإن خراب مآذن النبي رويين وسيدنا علي، وجامع الدباغ، واقتلاع المقابر وانتهاك قدسيتهما، ما هي إلا جزء قليل من تبعات اللامبالاة والإهمال المتواصل للسلطات ذات العلاقة والمسؤولة وفقا للقانون. وقامت عناصر فردية وسواها بالسيطرة على أماكن مقدسة، دون أن يحرك القيم أو غيره من الهيئات الرسمية ساكنا، وقد يكون هؤلاء المعتدون أحيانا مبعوثي جهات رسمية كانت قد ائتمنتهم على المكان المقدس، فقاموا بالتسلط عليه (كما حصل في الدار القائمة في مقبرة مأمّن الله وجامع الطالبية بالقدس، وجامع الطابية في يافا، وتقوم العائلة اليهودية التي استوطنت هذا الجامع بجباية رسوم دخول ممن يزور الجامع وذلك لجيها الخاص). وهناك من الأماكن الإسلامية المقدسة ما «ترجم» لأماكن صلاة لليهود (كما هو حاصل لضريح أبي هريرة في يينا، فقد أصبح يسمى الآن قبر الرب جمليل، وكذلك مقام النبي «يامن» في ظاهر كفر سابا). ومن الأماكن المقدسة ما أصبح - من جزاء إهماله - ملاذا للساقطين والشواذ جنسيا، ولتعاطي المخدرات (مثل: جامع سلمة في يافا، جامع عين كارم في ظهر النبي عكاشه في القدس)^(١).

وبخصوص الدور الرسمي في حماية الأوقاف الإسلامية، يمكن القول إن مشاركة

(١) مذكرة القاضي أحمد الناطور إلى رئيس الحكومة ووزير العدل، وثيقة في: صحيفة القدس المقدسية ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٠.

الحكومة الصهيونية في صيانة الأماكن المقدسة في المدن والقرى الإسلامية تكاد تكون صفراً. وعلى سبيل المثال، إن ميزانية وزارة الأديان التي رصدت عام ١٩٩٣م لإقامة مساجد جديدة ولترميم مساجد قائمة ولصيانة مقابر المسلمين هي مائة وستون ألف شيكل جديد فقط. ولا يختلف اثنان على أن مثل هذا المبلغ لا يرقى لأن يكون معونة في تشييد مسجد واحد. هذا مع العلم أنه ليس للمسلمين في البلاد مصادر تمويل لهذه المشاريع سوى أنفسهم. وفي ظل وضع كهذا تتراكم الديون على لجنة الأوقاف الإسلامية، وهي ديون يتم التأكيد على السنة المسؤولين الصهاينة أن الحكومة لا تتحمل أي مسؤولية عن سدادها. ويُستخدم رجال الخدمات الدينية حالياً وفقاً لعقود شخصية مدد تتراوح بين ٥ - ٦ سنوات، وتحدد رواتبهم وفق تدرج تمييز للغاية، الأمر الذي يلحق ضرراً بالغاً بمركزهم بين جماهيرهم، ولم تلق المطالبة بوجوب اعتبارهم موظفي دولة آذاناً صاغية، كما أن عددهم يقل عن العدد الأدنى المطلوب الأمر الذي يؤثر على مجرى العبادات. وبالمثل غدا النقص في عدد قضاة المحاكم الشرعية مأخذاً تاريخياً، فعددهم دائماً أقل من عدد المحاكم، الأمر الذي يقلص الخدمات الواجب تقديمها إلى الجماهير، خاصة وأن هذه الخدمات تتعلق بأمور هي من الاختصاص المطلق لهذه المحاكم. وكانت «وحدة» المحاكم الشرعية قد «ذابت» من يوم ميلادها في وزارة الأديان، لذا فهي لم ولا تتمتع باستقلالية تمويلية، الأمر الذي يترتب عليه نتائج بعيدة المدى من حيث ضرورة استقلاليتها بصفتها هيئة قضائية، وكذلك من حيث المستوى المتدني للصيانة والخدمات^(١).

في المجال النظري، للحفاظ على كرامة المقدسات وتأمين حرية العبادة، هناك بنية تشريعية يمكن أن تشكل أساساً لتوفير ذلك (قانون المياه لسنة ١٩٥٩م، قانون النفط لسنة ١٩٦٢م، قانون التنظيم والبناء لسنة ١٩٦٥م، وقانون العقوبات (المعدل) لسنة ١٩٧٧م، وقانون حراسة المقدسات لسنة ١٩٦٧م)، لكن الدولة لا تطبق هذه القوانين طالما كان الأمر متعلقاً بمقدسات إسلامية^(٢).

وفي وثيقة مهمة، قدمها إلى الكنيست (عام ١٩٩٥م) النائب العربي صالح سليم (من الجبهة الديمقراطية/ حداش) أشار إلى أن الأماكن الإسلامية المقدسة في البلاد وخاصة في المدن المختلطة وفي الأماكن التي لا يوجد فيها مسلمون تعيش أوضاعاً مزريّة، وأنه بالاعتماد على «قانون أملاك الغائبين»، منحت دولة الاحتلال حق إدارة أملاك الوقف الإسلامي

(١) مذكرة القاضي أحمد الناطور إلى رئيس الحكومة ووزير العدل، وثيقة في: صحيفة القدس المقدسية ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٠.

(٢) مذكرة القاضي أحمد الناطور إلى رئيس الحكومة ووزير العدل، وثيقة في: صحيفة القدس المقدسية ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٠.

(وصي، قيم) على أملاك الغائبين، وشكل التعديل رقم ٣ لعام ١٩٦٥م أداة كلية لتشديد قبضة القيم على هذه الأملاك، وبهذا فقد ضم الأملاك نفسها إليه أيضاً، وذلك على ما يبدو في أعقاب دعوة قضائية ضد وزير «التطوير». وفي حيثيات تفسير هذا التعديل جاء أنه أتى لربط أملاك الوقف الإسلامي بعجلة الاقتصاد الصهيوني، وبدون الدخول إلى أهداف هذا التعديل، فإنه (أي التعديل) لا يفرق بين أملاك خاصة «للغائبين»، وبين أملاك الوقف العام وأملاك أوقاف مقدسة من جهة ثانية، وبسبب تقييمات القانون أصبح الوضع وكأن المقصود هو «أملاك حاضرين»، فالمسجد أو المقبرة اللذان هما ملك رب العالمين، يتحولان إلى ملك وكان أصحابها «غائبون»^(١).

وفي الأوساط البحثية الصهيونية، وُجد من يتحدث عن السياسة والممارسات الصهيونية في عملية تهويد فلسطين واستهداف مقدساتها، فمثلاً بين البروفيسور الصهيوني في جامعة بار إيلان دورون بار أن هذه العملية اعتمدت على أربعة عناصر، هي: ^(٢)

- ربط الحاضر الصهيوني «البطولي» بالماضي الخرافي والأسطوري اليهودي، أي إيجاد تتابع تاريخي وتراثي لهم في فلسطين. الأمر الذي من شأنه أن يعيد تشكيل هوية موحدة للمستعمرين في فلسطين.

- «تطوير» الأماكن اليهودية القليلة التي كانت موجودة قبل النكبة وتحويلها إلى أماكن مقدسة ومزارات، أي إيجاد موطن تاريخي مادي غير قابل للنقض من جهتهم.

- تهويد الأماكن الإسلامية المقدسة التي كانت أغلبية قبل قرار التقسيم، فقامت بالسيطرة عليها وتهويدها. إذ هدفت إلى محو آثار الوجود الإسلامي في فلسطين، للدعاء أن اليهود هم الأصليون في فلسطين.

- بعد أن سيطر المستجلبون من اليهود العرب على مئات المزارات وقبور الأولياء في القرى المنكوبة (وفقاً لقصص شعبية يهودية مختلفة)، أعطت المؤسسة الصهيونية الموافقة والشرعية لها وطورتها.

(١) صالح سليم، أوضاع المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية/ وثيقة، الاتحاد - حيفا ١٣/٢/١٩٩٥، ص ١٠.
(٢) دورون بار، تقدیس أرض - الأماكن المقدسة اليهودية في دولة إسرائيل (إصدار: معهد بن تسفي وبن جوريون لدراسة إسرائيل ومعهد الصهيونية بجامعة بن غوريون في النقب، ٢٠٠٧ - ص ٢٠ وما بعدها) (بالعبرية).

خامسا: حالة الأوقاف في المدن المختلطة:

لقد كانت المدن «المختلطة» (أي التي يسكنها العرب واليهود، وهي حيفا وعكا ويافا واللد والرملة وبئر السبع) عصباً حساساً في مسألة الأوقاف الإسلامية، وشاهداً على التوجه الرسمي في تعامله مع العرب الباقين في وطنهم. وكانت السياسة الصهيونية الخاصة بالأوقاف الموجودة في هذه المدن تزوج بين العمل المباشر السافر والتصرف عبر «وكيل» يتم اختياره خصيصاً لتمرير تلك السياسة. ففي حالة مدينة حيفا، ابتليت الأوقاف الإسلامية بمؤسستين «إسلاميتين» لعبتا دوراً حاسماً في تصفية هذه الأوقاف لصالح السلطات الحاكمة، هما: مؤسسة «وقف الاستقلال» التي تديرها «هيئة المتولين» التي عينها موظف رسمي برتبة «قاض مسلم» مفروض على المسلمين، و«لجنة الأمان» التي عينتها وزارة المالية. وفي عكا، أجريت الصفقات على العديد من أملاك الأوقاف بواسطة «اللجان الإسلامية» المعنية، التي يتم تغيير أعضائها حسب مقتضى الحال، فتعين كل مرة لجنة جديدة بعد أن تنتهي المهمة التي أنيطت باللجنة السابقة. وبلغ نهب الأوقاف في عكا ذروته، بظهور الشركة الحكومية المسماة «شركة تطوير عكا القديمة» (يسمىها العرب في عكا شركة تطوير عكا) فقد استأجرت هذه الشركة (بموجب اتفاقية وقع عليها أعضاء إحدى لجان الأمان الحكومية) معظم أملاك الأوقاف الإسلامية في المدينة بأجر رمزي بخس ولمدة ٩٩ عاماً، وبموجب هذه الاتفاقية المذكورة، استولت «شركة التطوير» على السوقين الأبيض والأسود، بما في ذلك من حوانيت ومتاجر، وخانين تاريخيين (خان الشاه وردة، وخان العمدان، لتحويل الأخير إلى فندق سياحي). كما استولت الشركة على جميع الحوانيت والمخازن الواقعة على امتداد شارع صلاح الدين، وعلى جميع الدكاكين الواقعة تحت مسجد أحمد باشا الجزائر. وبواسطة «لجان الأمان» تمت الصفقة على قطعة الأرض التي يقوم عليها «البنك العربي الإسرائيلي»، والساحة الواقعة إلى الشمال منه، والتي تستعمل اليوم موقفاً للسيارات السياحية. وكذلك الأمر بالنسبة لموقع محطة الباصات الحالي في عكا القديمة والساحة المحاذية لها، والتي تستعمل اليوم محطة للسيارات الخصوصية. وبالمثل، شهدت يافا تقلصاً في مكانتها بعد أن كانت العاصمة الثقافية لفلسطين قبل عام ١٩٤٨ م، وتم بواسطة «لجان الأمان» الحكومية تنفيذ العديد من الصفقات السرية على أراضي الأوقاف والمقدسات الإسلامية في المدينة لتصفية الوجود التاريخي والآثار الحضارية للشعب الفلسطيني. وحدثت تطورات مأساوية مماثلة على أوضاع الأوقاف الإسلامية في اللد والرملة وبئر السبع^(١).

(١) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون، الرابط: <http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>.

ومن التطورات المتعلقة بحاضرة النقب التاريخية، نشرت معلومات (في نيسان/ أبريل ٢٠١١م) عن خطة تقضي بتحويل المباني العثمانية الوقفية والعامّة في مدينة بئر السبع إلى ملكية البلدية، بعد التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص مع دائرة الأراضي. ووفق تلك الخطة، ستنفذ أعمال صيانة لهذه المباني وتحويل غالبيتها لإسكان الطلاب وتهيئتها لاستخدام الجمهور، وذلك في مسعى من البلدية لتشجيع الطلاب على السكن في بلدة بئر السبع القديمة. ووفق الخطة ستنظم معارض ومتاحف ونشاطات ثقافية وتربوية وفنون بهدف إحياء البلدة القديمة، لطمس معالمها الإسلامية وتهويدها بشتى السبل^(١).

- استنتاجات الفصل الثاني:

١- أسفرت حرب ١٩٤٨م عن وقوع غالبية أملاك الأوقاف الإسلامية الفلسطينية في قبضة الاحتلال الصهيوني. وباشرت المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني، فور قيامه عام ١٩٤٨م، بمصادرة أراضي الوقف العامة التي هجرها أصحابها أو شردوا منها.

٢- أصرّ الكيان الصهيوني على الاحتفاظ لنفسه بالإشراف على شؤون المسلمين في البلاد، والتحكم في حياتهم اليومية وفي مصيرهم على النحو الذي يستهدف اجتثاث بذور التطور المستقل التي تظهر في صفوفهم.

٣- عنيت الحكومات الصهيونية المتعاقبة وسلطات الاحتلال المختلفة بالسيطرة على أملاك الأوقاف الإسلامية في البلاد، واستثمار الكثير منها لمصلحة اليهود.

٤- أنشأت السلطات الصهيونية «لجان الأمناء»، التي مارس معظم أعضائها دورا تخريبيا منهجيا في تحطيم الأوقاف وبيعها. وقامت هذه السلطات باستثمار القوانين التي ورثتها عن الانتداب البريطاني، وسنّت قوانين جديدة لنهب الوقف الإسلامي، وعمدت إلى انتهاك حرمة الأوقاف والمقدسات.

٥- أناطت السلطات الصهيونية حق إدارة أملاك الأوقاف الإسلامية بالهيئة المسماة «القيم على أملاك الغائبين»، ولم يقدّم هذا القيم أبدا بأي إجراء من أجل صيانة المقدسات الإسلامية «المؤتمنة» في يده. ومشاركة الحكومة الصهيونية في صيانة الأماكن المقدسة في المدن والقرى الإسلامية تكاد تكون صفرا.

(١) سلمان أبو عبيد، المباني والشواهد العثمانية في بئر السبع قيد التهويد وخطة جديدة لتحويلها إلى مساكن للطلبة، موقع فلسطيني ٤٨ - ١٠/٤/٢٠١١. الرابط: <http://www.pls48.net/default.asp?ID=70169>.

٦- كانت أركان نظام الأوقاف الإسلامية في فلسطين تتداعى ركنا بعد الآخر. وأغلقت أعداد كبيرة من المساجد وتعطلت الصلوات، وتعرض عدد كبير من المساجد إلى الدمار من جرّاء العمليات العسكرية والممارسات الإجرامية الصهيونية.

٧- تنحاز المحكمة الصهيونية العليا لموقف الدولة الراض للكشف عن الحقائق الخاصة بأملاك الأوقاف بذريعة «الامن القومي الإسرائيلي».

٨- بعد إزالة أعداد كبيرة من المعالم الإسلامية من قبل السلطات الصهيونية، ظلت غالبية الأماكن العامة الباقية التابعة للأوقاف في منأى عن الصيانة والترميم، وبمرور الزمن غدت المئات من هذه الأماكن خرائب مهجورة.

٩- تعيش الأماكن الإسلامية المقدسة في البلاد، وخاصة في المدن المختلطة وفي الأماكن التي ليس فيها مسلمون، أوضاعا مزرية، وتم السيطرة على العديد منها واستخدامها لغير الأغراض التي خصصت لها.

الفصل الثالث

التعديات الصهيونية

على مساجد المدن والقرى المهجرة في فلسطين المحتلة

منذ عام ١٩٤٨ م

في سياق المحاولات الصهيونية الرامية إلى إسقاط الهوية الإسلامية والعربية عن مباني المساجد الواقعة ضمن المناطق المحتلة من فلسطين منذ عام ١٩٤٨ م، كونها تعبر رمزيا عن حضور العرب المسلمين وجذورهم في البلاد، تعددت أشكال الجريمة والانتهاكات الصهيونية لحرمة هذه المباني، وشملت الوجود المادي والطابع الروحي لها، ليس فقط بكونها أمكنة للعبادة، وإنما أيضا باعتبارها مباني وقيمة وتاريخية.

- أولا: معطيات إجمالية عن التدمير الصهيوني للمساجد والمباني الوقفية الأخرى:

خلال حرب ١٩٤٨ م، كانت المساجد في فلسطين هدفا للهجمات ولعمليات التدمير التي نفذها الصهيوينيون، وتعرضت العشرات من مبانيها في المدن والقرى الفلسطينية إلى أضرار جسيمة، من جرّاء عمليات القصف المدفعي والتفجيرات المباشرة التي كانت تعبر عن المكنون الصهيوني تجاه الرموز الإسلامية في البلاد^(١).

واستمرت عمليات التدمير لدور العبادة الإسلامية التي نجت عام ١٩٤٨ م. فبعد أن كان عدد المساجد في المنطقة التي أقيم عليها الكيان الصهيوني نحو ٣١٣ مسجدا، لم يبق إلا القليل منها، ولم يتجاوز عدد المساجد والمباني الدينية المختلفة أكثر من ٢٠٠ مبنى^(٢).

وأخذت السلطات الصهيونية تزيل أنقاض القرى العربية المدمرة، وتخفي معالمها، وضمنا مباني المساجد في هذه القرى. وحتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣ م كان عدد القرى العربية التي محت بقاياها من الوجود تماما ١٦١ قرية^(٣).

(١) للتفاصيل عما تعرضت له المساجد والأوقاف الفلسطينية في حرب ١٩٤٨، انظر مثلا:

L.mayer , some principal Muslim Religions Building in Israel (Jerusalem:Government Printers) 1950,PP.15...-

(٢) مايكل دمير، سياسة الكيان الصهيوني تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٢، ص ٢١.

(٣) هنري كتز، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين (بيروت: مكتبة لبنان) ١٩٧٠ م، ص ٤٦.

ومع منتصف الستينيات كانت هذه السلطات تقوم بأخر عمليات ما أسمته «تنظيف المظاهر الطبيعية في الكيان الصهيوني» من آثار الخراب الذي بقي فيها، بإزالة - ما وصفته - «المنظر الشاذة» مما تبقى من معالم تلك القرى والمدن^(١).

وقد كشفت الصحف الصهيونية في صيف ١٩٦٥م النقاب عن عمليات محو القرى العربية، حتى لا يبقى منها أي دليل على كونها عربية أصلا. وكانت هذه العمليات تجري بحجة مشاريع التجميل السياحي. وذكرت صحيفة هآرتس في ١٣/٨/١٩٦٥م أن «دائرة أراضي الكيان الصهيوني (المنهال)» اتخذت قرارا بهدم جميع بقايا القرى العربية المتروكة في أنحاء البلاد، وأنه ربما كان هناك اعتبار آخر لهدم القرى وهو أن عدد النازحين الذين يعيشون في فلسطين المحتلة كبير، وأن الكثيرين منهم يشاهدون قراهم السابقة ومسكنهم دون أن يتمكنوا من الوصول إليها، مما يثير الألم في نفوسهم، وهو ما يعني أن السلطات الصهيونية اعتقدت أنها إذا ما هدمت هذه القرى فإن أصحابها سينسونها^(٢).

وعادت صحيفة هآرتس (في ٦/٩/١٩٦٦م) إلى نشر أخبار حول الموضوع ذاته، فبينت تحت عنوان «استمرار أعمال هدم القرى المهجورة» أن هذه الأعمال التي توقفت عام ١٩٦٥م، استؤنفت مجددا، إذ تم هدم قرية النبي رويين بالقرب من الحدود مع لبنان وأزيلت مبانيها بالجرارات. وذكرت الصحيفة أن «دائرة أراضي الكيان الصهيوني (المنهال)» لم تنفذ لأسباب فنية قرار مسح جميع القرى المهملة الذي اتخذ قبل عدة سنوات. يومذاك، توجه عضو عربي في الكنيست - هو توفيق طوي - إلى رئيس الوزراء ليفي اشكول باستجواب حول ما ورد في تقرير الصحيفة، وكانت الأسئلة التي وجهها هي: هل كان لرئيس الوزراء علم بقرار مدير «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» بهدم القرى العربية المهجورة، ثم بعملية مسح أراضيها حتى يتلاشى من فوقها كل أثر؟! - ما الضرر الناجم عن وجود هذه القرى المهجورة وكذلك منازلها، لاتخاذ قرار بمسح هذه القرى؟! - هل رئيس الوزراء على استعداد لإعادة النظر في هذا القرار الذي اتخذته مدير «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» لإلغائه ومنع هدم القرى العربية المهجورة؟! بعد ذلك (وتحديدا في ٦/٢/١٩٦٧م) رد اشكول على هذا الاستجواب بقوله: ليس هناك أي مغزى سياسي في مسألة إزالة المنازل المهجورة والمهملة في القرى، وخصوصا أننا نحافظ على الأماكن المقدسة (!!!). وكانت إجاباته عن الأسئلة

(١) صبري جريس، العرب في الكيان الصهيوني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٧٣م، ص ١٣٩.

(٢) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني (بيروت: الأركان العامة في الجيش اللبناني بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٧٣م، ص ٣٣.

الثلاثة السابقة كما يلي: س ١: نعم.. س ٢: لقد كان هذا الأمر يتعارض مع سياسة التنمية وإحياء الخراب وهي السياسة التي تسير عليها كل دولة.. س ٣: الإجابة سلبية^(١).

وأظهرت وثائق في أرشيف الجيش الصهيوني كشف النقاب عنها(في تموز/ يوليو ٢٠٠٧م) أن الجيش الصهيوني عمل منذ قيام دولة الاحتلال في عام ١٩٤٨م على إزالة آثار قرى وبلدات عربية تم تهجير سكانها، ومحوها من الوجود، وتنفيذ حملات غايتها تفجير مساجد وأضرحة أولياء بأوامر صادرة عن قائد الجهة الجنوبية في حينه موشيه دايان، الذي تولى لاحقاً عدة مناصب بارزة في الحكومات الصهيونية العمالية والليكودية. وقد تناول تقرير لصحيفة «هآرتس» في ملحقها الأسبوعي (٦/٧/٢٠٠٧م) أعده ميرون ربابورت حملات تدمير المعالم العربية في البلاد في عام ١٩٥٠م، وخصوصاً الأماكن المقدسة. وبحسب هذه الوثائق، في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٠م أصدر دايان (الذي تولى في سنوات لاحقة مناصب رفيعة بينها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش وحقائب وزارية عدة بينها حقيبة الدفاع والخارجية) أمراً بهدم مقام مشهد الحسين، الذي تم بناؤه في القرن الحادي عشر، وهو مقام مقدس لدى المسلمين، لارتباطه بالحسين بن علي بن أبي طالب حفيد النبي محمد (ﷺ). ويقع «مشهد الحسين» في مدينة مجدل عسقلان جنوب البلاد التي تحول اسمها بعد قيام الكيان الصهيوني إلى «أشكلون»، وكان لا يزال يقيم في المدينة قرابة ٣٠٠٠ من سكانها العرب حتى عام ١٩٥٠م، أي بعد سنتين من قيام الكيان الصهيوني، وبعد فترة قصيرة تم ترحيل العرب من المدينة. وذكر التقرير أن حملة تفجير المساجد شملت تدمير أكثر من ١٢٠ مسجداً من أصل ١٦٠ مسجداً كانت قائمة في القرى والمدن الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨م. لكن هدم «مشهد الحسين» يتميز بوجود وثائق حول أوامر دايان بتفجيره ضمن حملة شملت تدمير مسجدين آخرين على الأقل في بينه، التي أصبحت مدينة يهودية باسم «يافيه»، واسدود التي أصبح اسمها «أشدود»^(٢).

قام بكتابة كتب الوثائق، التي تم كشف النقاب عنها، رئيس دائرة الآثار الصهيونية شموئيل يافين. وحسب باحث الآثار الصهيوني راز كوتلر، الذي أجرى بحثاً حول أعمال الحفريات الأثرية في العقدين الأولين من قيام الكيان الصهيوني، لم يكن يافين نشيطاً سياسياً

(١) محاضر الكنيست ١٩٦٦/١٩٦٧ (القاهرة: مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام ومؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت) ١٩٧١م، ص ٣٨٦.

(٢) بلال ضاهر، أرشيف الجيش الصهيوني وثق حملة تفجير المساجد بقيادة موشيه دايان، موقع المشهد الصهيوني ٢٠٠٧/٧/٥ (عن: ميرون ربابورت، عملية تفجير المساجد، هآرتس، ٦/٧/٢٠٠٧).. الرابط:

<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3551>.

كما لم يكن نشيطا في مجال منح الحقوق للعرب الباقين في البلاد بعد حرب ١٩٤٨م. وكتب يافين في رسالة بعث بها إلى رئيس شعبة العمليات الخاصة في الجيش الصهيوني، ونسخة عنها إلى رئيس هيئة أركان الجيش يغثال يادين، في ٢٤/٧/١٩٥٠م حول تدمير هذا المقام: «هذا المبنى كان لا يزال قائما عندما زرتة أخيرا في ١٠ حزيران/يونيو، ما يعني أن سلطات الجيش لم تجد سببا لهدمه منذ أيام الاحتلال (في ١٩٤٨م) وحتى منتصف ١٩٥٠م، كما يصعب علي أن أعتقد بأن هناك علاقة بين تفجير المكان وموضوع المتسللين، لأنهم لم يتوقفوا عن التسلل إلى المنطقة طوال الوقت». وأضاف يافين: «لقد بلغني أنه في الساعة ذاتها تم تفجير المسجد في القرية المهجرة أشدود، وهذه ليست الحالة الأولى، فقد سنحت لي فرص عديدة للفت نظركم إلى حالات كهذه في أماكن أخرى، كما أن رئيس هيئة الأركان أصدر أوامر واضحة فيما يتعلق بالحفاظ على أبنية وأماكن كهذه، لكن على ما يبدو فإن كل هذا لا يفيد ضباطا من نوع معين، وأعتقد أنه يجب محاكمة ومعاقبة الضابط المسؤول عن التفجير، لأنه في هذه الحالة لم يكن هناك أي مبرر لتنفيذ عملية سريعة مشروطة بأعمال قتالية». ورغم أن رئيس هيئة الأركان العامة الصهيوني يادين كان عالم آثار وأصبح لاحقا عالم الآثار الأول في الكيان الصهيوني، وهو ابن عالم الآثار اليعازر سوكينيك، فإنه لم يتأثر من أعمال تدمير مواقع مقدسة وذات أهمية أثرية وتاريخية بالغة، وكتب أن شكوى يافين لا تتضمن شيئا جديدا. وردّ دايان على رسالة يافين في رسالة مؤرخة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٠م وتحت عنوان «هدم مكان مقدس» قائلا: «أولا، أطلب الرد على هذه الرسالة شفويا أمام رئيس هيئة الأركان. ثانيا، التفجير تم على أيدي منطقة السهل الداخلي وبحسب أمري أنا». وكرر دايان ذلك في رسالة أخرى في نهاية الشهر ذاته تحت عنوان «بخصوص المس بأثار في منطقة أشكلون» حيث كتب: «لقد توجه إليّ رئيس هيئة الأركان وأبلغته بإيضاحاتي؛ وتم تنفيذ العملية وفقا لأوامري». من جانبه رد يادين على يافين بالقول إنه «حدث خطأ وهذا لن يتكرر مرة أخرى». وبعث يافين في تشرين الأول/أكتوبر برسالة أخرى إلى يادين مباشرة اشتكى فيها تكرار أعمال تفجير المساجد وهذه المرة تم تفجير المسجد في بينه، الذي لا تزال مئذنته قائمة حتى اليوم، وذكّر يافين يادين بأنه وعد بمعاينة الضابط الذي أصدر أمرا بتفجير مكان مقدس وأثري. كذلك أشار يافين في رسالته إلى أن تفجير المساجد كان ظاهرة واسعة إلى درجة استدعت إصدار أوامر لوقفها. وكتب يافين بأن محادثاته مع مسؤولين عن وقف تفجير المساجد «تثير قلقي للغاية»، دون ذكر هوية هؤلاء المسؤولين، لكن الرسالة تضمنت

تلميحاً إلى رئيس هيئة الأركان وعالم الآثار يادين^(١).

وفي كتابه «ماض وحسب.. بدايات علم الآثار الصهيوني»، الذي صدر في بريطانيا عام ٢٠٠٦م، أشار راز كوتلر، الذي عمل في سلطة الآثار الصهيونية في العشرين عاماً الماضية، إلى أن «قصة علم الآثار الصهيوني تبدو أنها قصة تدمير، إنه تدمير قرى ومدن من الأساس، تدمير حضارة بأكملها على حاضرها وماضيها، بدءاً من آثار الحثثيين التي تعود إلى ٣٠٠٠ عام، وحتى كنس في أحياء عربية تم هدمها، وإلحاق أضرار بمدرج روماني نادر وتفجير قلاع». وحسب كوتلر، فإن القليل من أعمال الهدم التي نفذها الجيش الصهيوني تمت أثناء المعارك في عام ١٩٤٨م وغالبيتها تمت بعد انتهاء القتال وقيام الكيان الصهيوني لأن «آثار الماضي العربي لم تتناسب مع المشهد الجديد وذكّرت بحقائق أراد الجميع نسيانها». واقتبس كوتلر في كتابه رسالة بعث بها أ. دوتان (من قسم الإعلام في وزارة الخارجية الصهيونية)، بأمر من وزيرة الخارجية غولدا مائير، إلى يافين في عام ١٩٥٧م وجاء فيها: «إن الحطام في قرى عربية وأحياء عربية أو كتل أبنية مقفرة منذ ١٩٤٨م تثير تداعيات قاسية وتلحق ضرراً سياسياً ملموساً. وخلال السنوات التسع الماضية تم إخلاء الكثير من هذا الحطام، لكن الذي لا يزال باقياً أصبح بارزاً الآن أكثر في المنظر الجديد للبلاد، ويجب لذلك إخلاء هذا الحطام الذي لا يمكن استخدامه أو أنه لا قيمة أثرية له». وقال كوتلر: إن التوجه العلمي لدى يافين «لم يتلاءم مع التوجهات القومية في سنوات الخمسينيات لأن (رئيس الحكومة) دافيد بن غوريون أراد محو كل ما كان ومحو الماضي الإسلامي»، وهو يعتبر أن «محتلين غرباء حولوا بلادنا إلى صحراء». وخلص كوتلر إلى القول: إن حظّ هذه البلاد هو أنها مليئة بالآثار التاريخية التي لم يكن بالإمكان تدميرها كلها، لكن حتى تلك التي تم تدميرها لا تزال تعيش بشكل ما حياة أخرى. فقد جرت تسوية «مشهد الحسين» بالأرض في عام ١٩٥٠م، لكن المؤمنين المسلمين لم يتنازلوا عنه، وأقام أبناء الطائفة الإسماعيلية (الشيعة) قبل سنوات ما يشبه منصة صغيرة مصنوعة من الحجر في المكان الذي وجد فيه المقام القديم. ومنذ ذلك الحين يزور آلاف المؤمنين المكان^(٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

وللتفاصيل، انظر:

أ- بعض الفصول في دليل الاستملاك الصهيوني للقدس وفلسطين، موقع عرب ٤٨ - ١٣/١٢/٢٠١٠.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=76392>.

ب- كتاب راز كوتلر:

Raz Kletter, Just Past? The Making of Israeli Archaeology, Equinox - London, 2006, 362 pp.

بعد هذه المعطيات الإجمالية عن التدمير الصهيوني للمساجد والمباني الوقفية الأخرى، يمكن تكوين صورة تفصيلية عن التعديات الصهيونية في هذا المنحى، لدى استعراض وجوه الممارسات التي طالت الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في البلاد.

- ثانيا: استيلاء وانتهاكات:

لدى استيلاء السلطات الصهيونية على الأراضي والأماكن التابعة للأوقاف الإسلامية في البلاد، استولت بالمثل على العديد من أبنية المساجد، ونقلت بعضها إلى جهات خاصة راحت بدورها تستخدم هذه الأبنية لأغراض مختلفة على نحو تنتهك فيه حرمة المكان. وجرى استخدام العديد من المساجد من قبل المستوطنين والمؤسسات الصهيونية كمطاعم وحانات وملاهي ليلية ومتاحف ومواقع سياحية وكنس وحظائر للحيوانات.. إلخ. كما لجأت تلك السلطات إلى هدم العديد من المساجد وسواها من الأبنية الموقوفة. وفي حالات أخرى كانت أبنية المساجد المهجورة والمهملة أمكنة يلجأ إليها المنحرفون اليهود.

وطبقا لإحصائيات الباحث ميرون بنفنيستي (الذي كان نائبا لرئيس بلدية القدس المحتلة ثم ترأس مشروع دراسات عن الفلسطينيين)، هناك ٩٠ موقعا إسلاميا على الأقل في البلاد ظلت صامدة بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م ولا تخدم الغاية التي بنيت من أجلها^(١). وحسب الشيخ كامل ريان (رئيس جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية) استولت الكيان الصهيوني على مليون وستمئة ألف دونم من أملاك الأوقاف الإسلامية، وهدمت ١٢٠٠ مسجد^(٢). فيما ذكر جمال زحالقة (النائب في الكنيست عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي) أنه تم منذ ١٩٤٨ تدمير ٢٤٧ مسجدا و١٩ كنيسة^(٣). ويُستدل من تقرير المؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية أن السلطات الصهيونية حولت ١٨ مسجدا في فلسطين إلى معابد وكنس لليهود، في حين حول ١٦ مسجدا إلى غير أهدافها الطبيعية كحظائر للأبقار وخمارات ومطاعم وملاهي، إضافة إلى دوائر حكومية، في حين أقدمت تلك السلطات على إغلاق ٤١ مسجدا^(٤).

وبالإجمال، صار وضع المقدسات الإسلامية في البلاد مقلقا ومحرزا جدا. حتى

(١) تقرير، صحيفة القدس المقدسية ٣٠/٣/٢٠٠١، ص ٩.

(٢) تقرير، القدس المقدسية ٢٧/١٢/٢٠٠٢، ص ٧.

(٣) تقرير، الكيان الصهيوني تواصل عمليات هدم المقدسات الإسلامية والمسيحية، طالت ٢٤٧ مسجدا و١٩ كنيسة ومئات المقابر، موقع العربية للتغيير ١٣/٣/٢٠٠٥.

(٤) تقرير، ٣٤ مسجدا حولت إلى معابد لليهود وغيّرت و٤١ هدمت أو أغلقت، خدمة قدس برس، أم الفحم (فلسطين) ١٧/٩/٢٠٠٥.. الرابط: <http://www.qudspress.com/data.aspx/d39/14909.aspx>

يمكن القول إن عملية اغتيال بمعنى الكلمة لهذه المقدسات تجري على قدم وساق مع إعلان السلطات الصهيونية الحرب عليها واعتبارها ملكا لها، ووضع العرب الفلسطينيين في الداخل ودينهم في دائرة الاستهداف. ومن الواضح أن هذه الحرب الصهيونية تجري في سياق عمليات تهويد البلاد التي تتضمن تهجير المواطنين العرب الأصليين وإحلال يهود مستجلين مكانهم. وغني عن البيان أنه بعد تهجير أولئك المواطنين تصبح عملية الاستيلاء على الأوقاف وضمنا الجوامع والمساجد أمرا تلقائيا. ومن الملاحظ أن غالبية المساجد الباقية غير مدرجة ضمن المخطط الهيكلي القطري للأماكن المقدسة في البلاد، لكنه يتناول أساسا الأماكن المقدسة اليهودية. ومن الواضح أن استبعاد المساجد من هذا المخطط يؤدي إلى عدم الاعتراف قانونيا بها، وحظر أعمال ترميمها من قبل المسلمين.

وفي سبيل تكوين صورة عما أصبحت عليه حال هذه المعالم التي تعكس خصائص البلاد، سيتم هنا - لاعتبارات بحثية أساسا - تقديم بعض هذه المعلومات مصنفة حسب المدن والبلدات، عبر تحديد أسماء المساجد ومواقعها ونوع الأذى الذي تعرضت له، وسيتم التركيز على حالة المساجد في المدن وبعض البلدات، مع الإشارة إلى أن جميع القرى التي هدم الصهونيون مبانيها كانت تتضمن مساجد صغيرة تعود إلى عهود متفاوتة، وقد هدمت جميعها، بتجاهل متعمد لهويتها أو لتمييزها عن المحيط.

- صنفد:

قبل عام ١٩٤٨م كانت الصلاة تقام في أكثر من خمسة عشر مسجدا في مدينة صفد (في المنطقة الشمالية الشرقية من فلسطين). وبعد وقوع هذه المدينة في قبضة الاحتلال الصهيوني، تعرضت إلى عملية تهويد واسعة النطاق وأصبحت مدينة يهودية بالكامل، إذ تم تهجير جميع مواطنيها العرب، واستولى الصهونيون على مساجدهم وبيوتهم وممتلكاتهم.

كانت المساجد ضمن المواقع والمباني التي خنقتها ممارسات التهويد الصهيونية، ولم تعد تقام الصلاة في أي من هذه المساجد إطلاقا، بفعل عمليات الهدم وطرد السكان وتحويلها إلى أماكن متفتحة للصهونيين. وفيما يلي قائمة بأبرز هذه المساجد وما تعرضت له: (١)

(١) المعلومات التاريخية، من: الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٤/٩٥. ومتابعة المستندات، من: تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، القدس المقدسية ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤ + مآذن في وجه الدمار، سيناريو وإخراج إباد الداود، تعليق أسعد خليفة، قرص ليزري CD (عمّان: مؤسسة طيف للإنتاج الفني)، د. ت + موقع مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية www.islamic-aqsa.com + موقع جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية http://www.aqsa-mubarak.net (وسيشار إلى هذين الموقعين لاحقا برمزهما فقط) + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

- الجامع الأحمر: اكتسب هذا الجامع اسمه من حجارتة الحمراء المصقولة. أمر بإنشائه الظاهر بيبرس سنة ٦٧٤هـ / ١٢٧٥م، لذا يسمى أيضا جامع الظاهر بيبرس. وكان هذا الجامع دار العلم الأولى في المدينة. وقد وقف الرحالة التركي أوليا جلبي (القرن ١١هـ / ١٧م) مشدوها أمام عظمتها، وقال إنه كانت تغطي المسجد من الخارج قبة مسكوب فوقها الرصاص، كما كان الرصاص يغطي رأس المئذنة التي تشبه الأبراج في ضخامتها وعلوها، وقد ظل مبنى هذا الجامع سليما في معظم أجزائه بعد حرب عام ١٩٤٨م، وقام الصهونيون بترميمه وحولوه إلى كنيس يهودي، وتم طمس جميع المعالم الدينية الإسلامية البارزة فيه، حتى يظن اليهود أنه كنيس منذ قديم الزمان.

- الجامع الجوكنداري: يقع هذا الجامع في محلة (حارة) الأكراد بصفد، وهو جامع مملوكي قديم، وكان الجامع جاريا في أوقاف المدرسة الطازية في القدس سنة ٧٦٣هـ / ١٣٦١م، وقد تم هدمه بعد حرب عام ١٩٤٨م.

- الجامع اليونسي (ويعرف باسم الجامع الكبير أو جامع دار الحكومة أو جامع السوق): كان أكبر جوامع صفد. بني في أواخر العهد العثماني سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م. وقد حوله الصهونيون إلى معرض للتماثيل والرسوم والصور، ويشار إليه في الكتابات الصهيونية على أنه مكان قديم دون إبراز هويته القديمة، وأنه متحف يؤمه السياح والفنانون وسواهم.

- جامع الصواوين (ويعرف باسم جامع الشيخ عيسى أو جامع السوق): من مساجد صفد القديمة. وقد هدم الصهونيون هذا المسجد ولم تبق منه إلا مئذنته.

- جامع الشيخ نعمة (ويقع بالقرب من قصر الحكم العثماني في سوق السلطان): هو بناء مربع طول ضلعه نحو ١٥ مترا، وتغطيه قبة عالية، وكانت تقام فيه صلاة الجمعة، وكانت جدرانها مغطاة بالرخام والقاشاني البديع. بناه الحاج ياقوت بن عبد الله سنة ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م. والشيخ نعمة المنسوب إليه هذا الجامع مدفون خارج الباب الجنوبي. وقد حوله الصهونيون إلى مبنى يتنفع به اليهود.

- جامع الأمير فيروز: بني في المدينة في القرن الثامن الهجري، بأمر من الأمير نجم الدين فيروز من أمراء الطبلخانات لصفد، قبل سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٦م، ووقف عليه أوقافا كثيرة، وقد هدمه الصهونيون.

- جوامع أخرى في صفد هدمت، أو لا يزال الصهونيون ينتفعون بمبانيها، وأهمها:
جامع سيدنا يعقوب (ويعرف أيضا بجامع الشعرة الشريفة) - جامع الغار حول إلى كنيس
- جامع خفاجة (ويعرف أيضا باسم جامع حارة الجورة الواقعة عند مدخل المدينة، حول إلى
كنيس) - الجامع المعلق قرب جامع الشيخ نعمة - الجامع الأنسي (ويعرف أيضا باسم جامع
الشهداء أو جامع الأربعين أو أثر طه) وكان يقع غربي صفد - جامع الحمام العنبري، بناه
الظاهر بيبرس سنة ٦٧٤هـ / ١٢٧٦م - جامع ابن أبي الخير، أنشأه أحد أبناء صفد في القرن
٨هـ / ١٤م - جامع الأمير أحمد بن علي بن صبح الكردي الدمشقي الذي بناه نائب صفد
سنة ٧٥٣هـ / ١٣٥٢م - مسجد مقام يعقوب حول إلى كنيس - مسجد القلعة حول إلى
مكاتب لبلدية صفد.

- مسجد السوق: هدم هذا المسجد الواقع في أحد مداخل صفد، لشق شارع رئيس على
حسابه، ولم يبق منه سوى المئذنة. وقد تعرضت هذه المئذنة لاعتداءات ومحاولات هدم من
قبل أحد المتدينين اليهود لأكثر من ثلاث مرات، إلا أن «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات
الإسلامية» العاملة في الداخل تصدت لهذا الاعتداء، ونظمت حراسة ليلية للموقع، تم
خلالها إلقاء القبض على يهودي متدين يدعى جبرئيل مارزيل متلبسا وهو يسعى لهدم المئذنة
ويديه معدات الهدم، وتم تسليمه للشرطة، لكن الشرطة قامت بإطلاق سراحه وإغلاق
ملف التحقيق، فقدمت المؤسسة استئنافا على هذا القرار. وفي ٣ / ١ / ٢٠٠١م وصلت إلى
مؤسسة الأقصى رسالة من النيابة مفادها رفض الاستئناف الذي تقدمت به المؤسسة.

.. ومن مساجد القرى التابعة لقضاء صفد، التي تعرضت للاعتداءات وانتهاك
حرمتها:

- مسجد عين الزيتون: بقي هذا المسجد الذي تبلغ مساحته ٣٤٠ م ٢ قائما في موقع
قرية عين الزيتون المدمرة الواقعة على بعد ١,٥ كم من صفد، وهُجّر أهلها عام ١٩٤٨م.
وتم الاستيلاء عليه من قبل مستوطنة يهودية تدعى عين زيتيم. ويتكون المسجد القائم حاليا
من طابقين، سفلي كان يحوي المسجد الذي لا يزال بداخله المحراب ودرج المنبر، وقد قام
أحد المزارعين اليهود بتقويته وإغلاق أحد أبوابه ونوافذه بالحجارة والإسمنت لاستعماله
كحظيرة أبقار، أما الطابق العلوي فقام المزارع بتغيير القواطع داخله وتغيير معالجه بما يخدم
المواشي، وجعله مخزنا للأدوات الزراعية^(١). وحسب أحد التقارير الخاصة بهذا المسجد، في

(١) من تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، القدس المقدسية ٧ / ٧ / ١٩٩٥، ص ٤.

يوم الذكرى السادسة والخمسين للنكبة علمت «مؤسسة الأقصى» أن انتهاكا جديدا ارتكب في مسجد عين الزيتون، وسارع بعض أعضاء المؤسسة وطاقم مهندسيها إلى الموقع للمعاينة، فوجدوا أن أيادي صهيونية أئمة قامت بانتهاكات عدة للمسجد، إذ قام مزارع يهودي بوضع اليد على المسجد (في ٢٩/٤/٢٠٠٤م)، ووجدوا فيه عددا من رؤوس الأبقار داخله ومعالف جديدة وحلقات للربط. ولم يكتف المزارع اليهودي بهذا الانتهاك، بل قام آخرون بهدم جزء من منبر المسجد وأخرجوا منه الحجر الخاص الذي نقش عليه اسم المسجد وتاريخ إعمارهِ، وقاموا كذلك بكتابات عبرية في أنحاء من المسجد على الواجهات الخارجية له^(١).

- مسجد الخالصة: بني هذا المسجد في العهد العثماني، في قرية الخالصة العربية الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية من فلسطين، والتي تم تهجير جميع مواطنيها العرب. وفي عام ١٩٤٨م حوله اليهود إلى مقر لمحكمة الصلح حتى عام ١٩٦٨م حيث جعلوه متحفا لتاريخ مستعمرة «كريات شمونة» التي أقيمت على أراضي قرية الخالصة، بعد أن استبدل الهلال ومحيط الآيات القرآنية المكتوبة من على مدخله واستبدلت بكلمات عبرية نصها «رسم هذا البيت لتخليد ذكرى قتلانا الذين أعدموا في القاهرة عام ١٩٤١م بعد أن ألقى القبض عليهم يتجسسون لصالح استقلالنا». ولا تزال مئذنة هذا المسجد تشهد على هوية المكان. وهناك مسجدان مهملان في قرية جب يوسف (التي أقيم على أرضها كيبوتس عميعاد)^(٢).

- مسجد محمد النطاح في قرية دلالة: في ٢٠/١٠/٢٠٠١م، عندما وصل الطاقم الهندسي الذي يعمل في مسح المقدسات الإسلامية تحت رعاية «مؤسسة الأقصى» إلى هذا المسجد فوجئوا أنه قد حوّل إلى كنيس وتجري فيه أعمال ترميم من قبل متدينين يهود^(٣).

(١) القدس المقدسية ٧/٧/١٩٩٥م، ص ٤ + تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات ٣٠/٤/٢٠٠٤ + نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في الكيان الصهيوني لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٦ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/مايو ٢٠٠٥.. عن: صوت الحق والحرية ٣٠/٤/٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pd.

+ ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15.

(٢) وديع عوادة، بين ربوع القرى الفلسطينية واللبنانية المهجرة في الجليل، المشهد الصهيوني ٣/١٠/٢٠٠٤.. الرابط:

http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articleid=1987

+ www.islamic-aqsa.com + http://www.aqsa-mubarak.net

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15

- طبرية:

ضمن عمليات التهويد التام التي طالت مدينة طبرية (الواقعة بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية لفلسطين) بتهجير مواطنيها العرب كافة خلال حرب عام ١٩٤٨م، تعرضت المساجد في هذه المدينة إلى عمليات تدمير وتخريب صهيونية، وألغيت عنها صفة أماكن العبادة، وتم استخدامها من قبل اليهود لأغراض متعددة. ومن أهم مساجد طبرية والاعتداءات عليها، ما يلي:

- الجامع الكبير: بناه (سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م) ظاهر العمر الزيداني (أحد المسلمين الذين قاوموا الاحتلال العثماني وتمردوا عليه في ق ١٢هـ / ١٨م)، ويعرف أيضا بالجامع الزيداني أو الجامع الفوقاني أو جامع السوق، ويقع في الحي الشمالي من طبرية. ولا يزال هذا الجامع قائما حتى اليوم، لكنه مغلق ومهمل، ولا تسمح السلطات الصهيونية بإقامة الصلاة فيه، ولا بترميمه^(١). ويعد هذا المسجد من المساجد التاريخية في طبرية، ويعتبر روعة هندسية ومعمارية. وقد بعثت «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية»، برسالة (في ١٥ / ٥ / ٢٠٠٦م) إلى رئيس بلدية طبرية، أعلمته فيها أن مجموعات يهودية تقوم بتدنيس المسجد، بتعاطي المخدرات والخمور على بابه، والتبول ورمي القاذورات داخله، مما جعل المسجد في حالة مزرية وتنبعث منه الروائح الكريهة. وطالبت المؤسسة من رئيس البلدية إفساح المجال لها بالقيام بأعمال تنظيف وصيانة للمسجد وترميم جدرانها، على حساب المؤسسة، حتى يتسنى لها المحافظة على قدسيته^(٢).

وفي شباط / فبراير ٢٠٠٨م، انتهكت بلدية طبرية حرمة هذا الجامع، باستعماله كمخزن لمعدات ومواد البناء المختلفة^(٣).

- جامع الجسر: في الحارة الجنوبية من المدينة، وهو جامع قديم جدد بناؤه سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، وقد حوله الصهيونيون إلى متحف محلي^(٤).

(١) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٥ +

www.islamic-aqsa.com + http://www.aqsa-mubarak.net

(٢) تقرير، مسجد في طبرية يتحول إلى وكر لتعاطي المخدرات، صحيفة الاتحاد - حيفا، موقع الجبهة ١٥ / ٥ / ٢٠٠٦.. الرابط: http://www.aljabha.org/q/index.asp?f=3356857517

(٣) تقرير، مؤسسة الأقصى تستنكر انتهاك مسجد السوق في طبرية، ١٩ / ٢ / ٢٠٠٨.. الرابط: http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1260&mode=th read&order=0&thold=0

(٤) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٥ +
www.islamic-aqsa.com + http://www.aqsa-mubarak.net

- مسجد البحر في طبرية: قامت بلدية طبرية بترميمه بهدف تحويله إلى متحف، ثم أغلق وأهمل، وقام يهودي بحرقه في يوم ٦/٢/٢٠٠٠م، ثم قامت البلدية في ٢٠ ذو القعدة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٤/٢/٢٠٠٠م بإغلاقه ومنع المسلمين من الاقتراب منه^(١). وحسب إفادة مدير جمعية الأقصى، استولى مدمن مخدرات في ١/٢/٢٠٠٠م على مسجد البحر في طبرية بقرار من محكمة الصلح، وقام بتدنيس المسجد ومن ثم إحراقه في وضح النهار، وزعمت الشرطة لاحقاً أنه مجنون^(٢). وقامت «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية» بزيارة لمسجد البحر، بعد أن علمت بوجود مدمن مخدرات يقطن داخل المسجد، ويدعي أنه يسكن المكان على قرار محكمة في طبرية، وتقدمت الجمعية برسالة إلى رئيس بلدية طبرية ولوزير الأديان الصهيوني تطالبهما بطرد هذا الشخص من المسجد الذي جعله وكراً لتعاطي المخدرات وشرب الكحول. كما تقدمت الجمعية بشكوى إلى شرطة طبرية^(٣).

إثر ذلك، وصل الكثير من المسلمين من شمالي البلاد ووسطها إلى المكان، ونفذوا إصلاحات في المسجد، وبعد أسبوع وجدوا أبواب المبنى مغلقة بأحجار بناء، وعلى السطح سجاج شائك، واضطروا إلى تأدية صلاة الجمعة في الشارع^(٤). وفي ١٨/٣/٢٠٠٠م، اندلعت مواجهة شديدة في طبرية بين المسلمين واليهود، على خلفية معارضة سكان طبرية اليهود، والسماح للمسلمين بالصلاة في ما يسمى «أراضي الدولة». فقد وصل العشرات من المسلمين إلى مسجد البحر لإقامة صلاة الجمعة، مثلما حدث سابقاً، واحتج المسلمون على ذلك بأن البلدية في طبرية غير مستعدة لتحويل مسجد البحر بالقرب من موقع «مارينا» إلى مسجد فعال ونشط. كما وصل إلى المكان نحو ٣٠٠ يهودي من طبرية وطلبوا منع إقامة الصلاة، وقال أحدهم: لن يدخلوا إلى طبرية حتى لا يعرقلوا حياتنا العادية، مثلما أننا لا ندخل إلى أم الفحم ونقيم في وسط المدينة كنيسا يهوديا، ووقعت صدامات بين الطرفين دون أن تتدخل الشرطة بالشكل المناسب^(٥). وفي وقت آخر، قام بعض اليهود بإحراق مسجد البحر بعد أن ملئوه بإطارات السيارات خلال أحداث تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠م^(٦).

(١) <http://www.aqsa-mubarak.net> + www.islamic-aqsa.com

(٢) خبر، القدس المقدسية ٢١/٨/٢٠٠٠، ص ٩.

(٣) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في الكيان الصهيوني، نابلس - قدس برس (القدس، ٢٧/٢/٢٠٠٠، ص ٤).

(٤) فايز عباس، تقرير، يديعوت أحرونوت ٥/٣/٢٠٠٠، ص ٢١.

(٥) أمير جيلات، في طبرية مواجهة بين المسلمين واليهود، تعريف ١٩/٣/٢٠٠٠، ص ١٩.

(٦) تقرير، استجاب شارون حول محاولة إحراق المسجد العمري في طبرية، موقع عرب ٤٨ - ١٦/٦/٢٠٠٤ (www.arabs48.com).

وفي أواخر عام ٢٠٠٨م، قامت مجموعة من المتطرفين الصهاينة بكتابة عبارات نابية تسيء إلى النبي محمد (ﷺ)، وشتائم وعبارات استفزازية مثل «الموت للعرب»، على أنحاء متفرقة من مسجد البحر^(١).

وتعرض مسجد البحر لاعتداء جديد (في شباط/فبراير ٢٠٠٩م)، حيث قامت جماعات يهودية منحرفة، خلال سهرة تضمنها سُكْر واحتفال ماجن على سقف المسجد، بكتابة ألفاظ ورسوم مسيئة للعرب والمسلمين على قباب المسجد، وتم تلطيخ جدرانه بشعارات عنصرية بدت عليها بصمات مجموعات ما يسمى «عبدة الشيطان» مثل؛ النصر للدم والحرب، وغيرها^(٢).

- المسجد العمري: اندفع أحد سكان مدينة طبرية اليهود (في حزيران/يونيو ٢٠٠٤م) نحو المسجد العمري حاملا بيده خرقا مبللة بالوقود وهو يصيح: «سأحرق هذا المسجد، لا أريد رؤية العرب والمسلمين أمام ناظري، سأحرقهم جميعا». ولم ينقذ المسجد المهجور إلا بعض المارة وأصدقاء هذا الشخص الذين ركضوا خلفه إلى داخل المسجد وأخرجوه منه قبل أن ينفذ مأربه. وقدم النائب عبد المالك دهامشة (رئيس القائمة العربية الموحدة) استجابا إلى رئيس الحكومة أرئيل شارون، حول هذه المحاولة لحرق المسجد العمري والمحاولات السابقة التي طالت هذا المسجد ومسجد البحر في المدينة، لكن هذا الاستجواب واجه - كغيره - الصمت تعبيراً عن الموافقة على تلك الانتهاكات^(٣).

- «بار همسجد»: من أشكال الاعتداءات الصهيونية على مساجد طبرية وعلى المشاعر الإسلامية، تذكر المعلومات المنشورة في فلسطين المحتلة أن المسجد الرئيس في المدينة أحيط بمجمع تجاري وترفيهي يهودي كبير، وذلك بهدف تغييبه عن الأنظار وهدمه في وقت لا حق. وقد افتتح أحد اليهود عام ١٩٨٨م ملهى ليليا تقدم فيه الخمر، أطلق عليه اسم «بار همسجد» لكن أمام الضجة التي أحدثتها المسلمون حول ذلك، تم تغيير اسمه^(٤).

(١) لطيفة اغبارية، اعتداء جبان على مسجد البحر في يافا، حديث الناس، السنة التاسعة، ٢٦/١٢/٢٠٠٨، ص ٢٤.

(٢) تقرير، «عبدة الشيطان» يعتدون على مسجد البحر في طبرية، مجلة «حديث الناس»، الناصرة - فلسطين المحتلة، السنة التاسعة، ٢٠/٢/٢٠٠٩، ص ٥٥ + جماعات يهودية تقيم «سهرة سُكْر» على سطح مسجد في طبرية، صحيفة فلسطين ١٦/٢/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٣٤٧ - ١٦/٢/٢٠٠٩، ص ٢٠.

(٣) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في الكيان الصهيوني لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٧ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/مايو ٢٠٠٥.. عن: حديث الناس ١٨/٦/٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٤) برهوم جراسي، ملحق الاتحاد - حيفا ٩/١/١٩٩٥، ص ١٩.

.. ومن مساجد القرى التابعة لقضاء طبرية، والتي تعرضت للاعتداءات وانتهاك حرمتها، ما يلي:

- مسجد قرية حطين: استولت على هذا المسجد «دائرة أراضي الكيان الصهيوني». ويسبب التعديت عليه وعدم السماح باستخدامه، لم يبق منه سوى بضعة جدران، وقد أزيل منبره ولم يعد ما يشير إلى هويته، واستخدم حظيرة لأبقار مستعمرة كفار زيتيم المجاورة. وحاول المسلمون ترميمه عام ١٩٩١م، لكنهم منعوا من ذلك بأمر السلطات التي أحاطت المسجد بسياج ووصفت الموقع بأنه منطقة عسكرية مغلقة. وقد تعرض هذا المسجد لاعتداءات عدة منها ما حدث في مطلع شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٠م^(١).

وفي آب / أغسطس ٢٠٠٥م، اتخذت السلطات الصهيونية خطوة تكرر سياسة الاضطهاد الديني داخل البلاد، فقامت «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» بتسيج وإغلاق كل أبواب ونوافذ مسجد حطين بقطع حديدية، وتم تركيب سياج حديدي حول المسجد، ووضعت لافتات على جميع الأبواب والنوافذ والسيج كتب عليها باللغة العبرية «خطر، ممنوع الدخول للغرباء»، بمعنى حظر دخول المسلمين إلى المنطقة. وقد جاءت هذه الخطوة إثر قيام مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بمبادرة للحفاظ على الحد الأدنى لقدسية المسجد، بتركيب إطارات نوافذ وأبواب مشبكة للمسجد، يمكن من خلالها للزائر النظر إلى ما في داخل المسجد. وجاءت خطوة «مؤسسة الأقصى» هذه في ظل منع السلطات الصهيونية هذه المؤسسة من القيام بأعمال ترميم للمسجد، مما أدى إلى تعرض المسجد مرارا وتكرارا إلى الانتهاك وجعل المسجد حظيرة للأبقار. وقد جاءت خطوة المؤسسة بعد معسكر عمل لترميم المسجد نظمته الحركة الإسلامية، مما دفع الشرطة الصهيونية لتطويق المسجد بقوات كبيرة من شرطتها ومنع معسكر العمل والترميم. وتكرر الأمر ذاته حين تحدت «مؤسسة الأقصى» القرار الصهيوني، حيث قامت (في حزيران/ يونيو ٢٠١٠م) بتنظيم معسكر عمل وقفي تطوعي لترميم وصيانة المسجد، وبصورة خاصة مثذنته، التي تعرضت - مع مجرى عين الماء الجارية بجانب المسجد - لمحاولة هدم وتخريب من قبل مجهولين يهود، فمنعت الشرطة الصهيونية وما يسمى «سلطة حماية الطبيعة» مواصلة هذا العمل الذي كان يوشك على الانتهاء، بذريعة أن الموقع ومحيطه هو بملكية ما يسمى «دائرة أراضي الكيان الصهيوني/ المنهال»^(٢).

(١) مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ + تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في الكيان الصهيوني، نابلس - قدس برس، القدس المقدسية ٢٧/ ٢٠٠٠، ص ٤.

(٢) تقرير، ويتواصل الاضطهاد الديني للمسلمين، «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» تغلق مسجد حطين بأبواب وأسيجة حديدية

- مسجد قرية غوير أبو شوشة: في ١٩/٩/٢٠٠١م وخلال مشروع مسح المقدسات الذي ترعاه «مؤسسة الأقصى» بدأ أن مجموعة من اليهود تحاول تحويل هذا المسجد إلى كنيس يهودي، ويظهر ذلك من خلال العبارات التي كتبت بالعبرية، ومسح عبارات وجمل عربية كانت مكتوبة بالمسجد^(١).

- بيسان:

من العينات التي تشير إلى التعديتات التي تعرضت لها مساجد مدينة بيسان (الواقعة شرقي البلاد) والتي تم تهجير أهلها بالكامل عام ١٩٤٨م، ما يلي:

- إحراق المسجد الفاروقي: يعود تاريخ بناء هذا المسجد كما يقول الرحالة الهروي (المتوفى ٦١١ هـ/ ١٢١٤م) إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ولذلك يدعى المسجد بـ «الفاروقي»، ويظهر نقش حجري يعلو محراب المسجد على ترميم أو تجديد أجري عام ١٩٠ هـ (٨٠٦م). وفي سنة ١٨٨٢م جُدد المسجد بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني. وفي محراب المسجد كتابات من العهد العثماني تدل على قدسيته والهوية الإسلامية له. وقد أجريت لهذا المسجد عدة إصلاحات وترميمات من قبل المجلس الإسلامي الأعلى في فترة الانتداب البريطاني. وهو مسجد واسع المساحة (٦, ١ دونم). وبعد نكبة فلسطين وتهجير أهالي بيسان، تعرض المسجد إلى سلسلة من الاعتداءات، أولها قيام بلدية بيسان بتحويل المسجد إلى متحف منذ عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٨٦م، ونتيجة للإهمال لم يعد المبنى يصلح لاستعمالات المتحف، فتم تحويله إلى مخزن للأثار المستخرجة في بيسان والتي تشرف عليها سلطة الآثار والجامعة العبرية، ووضعت فيه آلاف من علب الكرتون لحفظ القطع الأثرية التي وجدت في منطقة بيسان. وفي ١٠/٣/٢٠٠٤م قامت أباد آئمة بحرق المسجد «الفاروقي»، ما أدى إلى انهيار سقف المسجد، وبما ساعد على انتشار النيران وجود علب الكرتون المشار إليها. وحول هذه الحادثة أصدرت «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» بيانا جاء فيه: إن واقع المسجد «الفاروقي» في بيسان هو عين لواقع مقدساتنا عموما ومساجدنا خصوصا، فتحويل

وتحظر دخوله "للغرباء" .. موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠٥).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=758&mode=thead&order=0&thold=0>

+ تقرير، "مؤسسة الأقصى" والحركة الإسلامية في منطقة الناصرة تفذان أعمال ترميم وصيانة واسعة في مسجد حطين، موقع مؤسسة الأقصى ٥/٦/٢٠١٠.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=213>

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

المسجد إلى متحف أو مخزن هو انتهاك صارخ لحرمة مقدسات المسلمين ومشاعرهم، ليس فهذا فحسب بل إن السلطات تمنع المسلمين من ترميم مساجدهم لمجرد المحافظة عليها، وما يثير الاشمئزاز هو تنكر بلدية بيسان وسلطة الآثار والجامعة العبرية لهوية المبنى الإسلامية، ففي البيان الذي وزع من قبل هذه الجهات حول ملابسات الحريق لم تذكر شيئاً بأن المبنى هو مسجد، بل اعتبرته مبنى أثريا يعود إلى القرن الثامن الميلادي، وهذا التغييب لذاكرة الأرض والإنسان لا يقل عن الانتهاك المادي لحرمة المسجد وانهاره نتيجة إهمال المكان ومنع المسلمين من ترميمه. وبعثت «مؤسسة الأقصى» برسالة شديدة اللهجة إلى شخصيات بارزة في الحكومة الصهيونية والمؤسسة الرسمية، من بينهم رئيس الدولة موشي كتساف، ورئيس الحكومة أرئيل شارون، ورئيس الكنيسة روبي ريفلين، احتجت فيها على قيام مجموعة من المتطرفين اليهود بحرق المسجد «الفاروقي». كما بعثت مؤسسة الأقصى برسالة إلى القضاة الشرعيين في البلاد وأعضاء محكمة الاستئناف (وعلى رأسهم القاضي أحمد ناطور رئيس المحكمة) وجميع أعضاء الكنيسة العرب، شارحة لهم الانتهاك الذي تعرض له المسجد «الفاروقي» في بيسان، ونبذة تاريخية عن المسجد تدل على قدسيته وأهميته التاريخية. وطالبت مؤسسة الأقصى القضاة الشرعيين وأعضاء الكنيسة ببعث رسائل لكل الجهات الرسمية المسؤولة، وبالتحرك الجدي لإعادة قدسية هذا المسجد، وإقرار الجهات الرسمية واعترافهم بالمسجد كمسجد وليس كمتحف، كما ذكر في بيان سلطة الآثار على لسان رئيس بلدية بيسان، وطالبت أعضاء الكنيسة العرب بطرح الموضوع من على منصة الكنيسة، وأرقت صوراً تدل على حجم الانتهاك للمسجد ونسخة من بيان سلطة الآثار والحدائق^(١). وطالب عضو الكنيسة عبد المالك دهامشة النائب عن الحركة الإسلامية ورئيس القائمة العربية الموحدة، رئيس الحكومة أرئيل شارون بالسماح بترميم المسجد الفاروقي. وطالب دهامشة بالتحقيق في حادث الإحراق وتقديم الجناة للمحاكمة، كما طالب بترميم المسجد والحفاظ عليه كمكان مقدس للمسلمين^(٢).

- مسجد الشيخ دانيال (قضاء بيسان): في ١٠/١٠/٢٠٠١م كشف الطاقم الهندسي في «مؤسسة الأقصى» والذي يعمل على مسح المقدسات الإسلامية النقاب عن استعمال مزارعين يهود لمصلى الشيخ دانيال كحظيرة أبقار، فقام الطاقم الهندسي بتصوير المصلى

(١) بيان مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، ١٨/٣/٢٠٠٤.

http://www.pls48.net/ar/data/text_rep/pics/msqedbesan180304.jpg

(٢) خبر، دهامشة يطالب شارون بترميم مسجد بيسان، صحيفة الصنارة (فلسطين المحتلة) ٥/٦/٢٠٠٤ www.assennara.net + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

وبداخله الأبقار، وتعمل المؤسسة لإعادة قدسية هذا المسجد وتطهيره من الدنس^(١).

عكا:

قبل عام ١٩٤٨ م، كان نحو ٨٠ - ٩٠٪ من مدينة عكا (الواقعة على الساحل الشمالي الفلسطيني) ضمن أملاك الأوقاف الإسلامية. وكانت فيها خمسة أوقاف ذات أملاك كبيرة، أبرزها «وقف الجزائر» الذي كان يعادل نحو ثلث عكا^(٢).

وانتقلت غالبية هذه الأملاك إلى القيم أو الحارس على أملاك الغائبين، ثم إلى «سلطة التطوير» الصهيونية و«شركة تطوير عكا القديمة»، وذلك بحجة ترميم المواقع الأثرية. كما حصلت شركة «عميدار» الحكومية الصهيونية - لإسكان المهاجرين - على جزء كبير من هذه الأوقاف^(٣).

ولقد كان في عكا قبل الاحتلال الصهيوني أكثر من عشرة جوامع، أبرزها: ^(٤)

- جامع الجزائر: وهو أكبر جامع في عكا، ويعد من أبداع مظاهر الفن الإسلامي في العهد العثماني. بناه أحمد باشا الجزائر والي عكا (عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨٢ م) ووقف عليه الأوقاف الكثيرة. وتقوم مثذنته السامقة الجميلة وسط صحن مستطيل تحيط به من ثلاث جهات أروقة مقببة قائمة على أعمدة من الغرانيت والرخام جلبت من مدينة صور اللبنانية وقيسارية على الساحل الفلسطيني، وتضم أروقة الجامع غرفا مقببة لموظف الجامع وزواره. وفيه المدرسة الأحمدية، ومكتبة إسلامية تحتوي على نفائس الكتب والمخطوطات.

- جامع الرمل: بناه ظاهر العمر الزيداني (سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م) في موقع يرجح أنه كانت تقوم عليه كنيسة تعود إلى (ق ٧ هـ / ١٣ م).

- جامع البحر: يقع قرب ميناء عكا، جدد بناءه سليمان باشا العادل (سنة ١٢٣٢ هـ / ١٨١٦ م) وكان بالقرب منه جامع آخر مقابل خان الإفرنج، هدم أيام الجزائر، عدا منارته فهدمها سليمان باشا الذي بنى جامعا في تلك البقعة.

- جامع المجادلة: وهو جامع قديم جدد بناءه شخص يدعى علي آغا (سنة

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) يتسحاق رايتز، الأوقاف الإسلامية في عكا (القدس: الجامعة العبرية) ١٩٨٦، ص ١٣ - (ترجمة خاصة عن العبرية).

(٣) للتفاصيل انظر:

A.Kesten , Survey of old Acre (Tel Aviv: Government Printers) 1962.

(٤) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٦/٩٥.

١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) وعمر له مئذنة، ووقف له بساتين وأملاك كثيرة أثناء ولاية سليمان باشا العادل.

- الجامع المعلق: قرب ساحة الكركون، ويمتاز بعلوه عن سطح الأرض وبحديقته الغناء.

- جوامع أخرى: منها جامع ابن سينا ويسمى أيضا جامع الجرينة، وهو ملاصق لميناء عكا القديم.

- جامع اللبايدي: وهو الجامع الوحيد خارج أسوار عكا القديمة، وقد بني زمن الانتداب البريطاني.

- مسجد البرج: يقع داخل أسوار المدينة القديمة.

وقد تعرضت جوامع عكا المذكورة، وسواها، إلى تعديتات صهيونية مباشرة كالتخريب، وممارسات حاكمة كالإغلاق، في محاولات طمس الهوية العربية الإسلامية لمدينة عكا القديمة. فمثلا، يواجه جامع الجزائر (وهو أهم رمز إسلامي فيها) خطر التصدع والانهار، بسبب ملاحظة السلطات الصهيونية في السماح بعمليات الترميم، ويعدُّ مسجد الحارة الشمالية في عكا واحدا من المساجد التي تم تهويدها بالاستيلاء التام عليها، وتعرض مساجد أخرى في المدينة إلى الإهمال المتعمد^(١)، وحول مسجد البرج إلى مؤسسة للطلبة الجامعيين^(٢).

.. وفي قضاء عكا، طالبت الاعتداءات الصهيونية جميع مساجد القرى المدمرة، فلم يكن التدمير الصهيوني يفرق بين بيت ومسجد. كما طالبت هذه الاعتداءات مساجد القرى المهجرة، ولكنها بقيت ضمن المباني التي تم الاستيلاء عليها. ويمكن رصد الحالات التالية، كعينات:

- مسجد أم الفرج: يعتبر أحد النماذج البارزة للصراع المحتدم حول المقدسات في فلسطين. وتعتبر قضيته رمزا لما يعانيه المهجرون الفلسطينيون. فقد كانت قرية أم الفرج (الواقعة شمال شرق مدينة عكا) مأهولة قبل عام ١٩٤٨م بنحو ٨٠٠ مسلم، ولم يخرج هؤلاء في بداية الأمر، وحاولت السلطات الصهيونية إخراجهم وإجبارهم على التنازل عن أرضهم، وظل في القرية ٢٥ عائلة أصرت على البقاء، فقطع عنهم الجيش الماء، ثم داهمتهم قوة عسكرية وأجبرتهم على الرحيل، ونهبت بيوتهم ودمرت وأحرقت المزروعات العائدة لهم، وكان ذلك في أواخر آب/ أغسطس سنة ١٩٥٣م، ثم نسفت مباني القرية بعد ذلك

(١) أيوب توفيق، معركة الوقف الإسلامي في الجليل والمثلث والنقب، القيس الكويتية (ع ٦١٤٠) ١٣/٦/١٩٨٩م، ص ١٢.

(٢) مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ.

بأيام، وأعطيت أراضيها إلى مستعمرة بن عامي التي أقيمت في البداية على جزء من أراضي القرية (اعتباراً من ١٩٥١ م)^(١). كان في هذه القرية مسجد أقيم عام ١٩٣٤ م، وبعد قيام الكيان الصهيوني استخدم المسجد كمخزن لمستوطني مستعمرة «بن عامي». وزعم سكرتير هذه المستعمرة أن المبنى لم يكن مسجداً وإنما كان مبنى عادياً، وقال إنه بعد إقامة المستعمرة حددت «محكمة العدل العليا» بأن مواطني القرية العربية يعتبرون من الغائبين، فتم نقل الأسر العربية التي بقيت في القرية إلى قرية «المزرعة» التي تبعد نحو ٢ كم إلى الجنوب من نهاريا. وذكر أنه لا توجد أي خارطة في المستعمرة تتحدث عن وجود مسجد، ولم يسبق لأحد أن صلى هناك. وقد جاءت هذه المزاعم الصهيونية وسواها بعد قيام أعضاء مستعمرة «بن عامي» بهدم مبنى المسجد في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ م، بهدف إقامة شقق سكنية للمستوطنين اليهود، وذلك بمصادقة مدير ما يسمى «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» ووزارتي الإسكان والأديان^(٢). لكن سرعان ما سقطت المزاعم الصهيونية والأضاليل المتعلقة بطبيعة المبنى، إذ قدم أبناء القرية المهجرون وثائق ومعلومات مفصلة وصوراً وفيلم «فيديو» وإفادات لشهود أحياء من أبناء أم الفرج كانوا يؤدون الصلاة في المسجد. وطالب عدد من النشطاء المسلمين بإعادة بناء هذا المسجد. بيد أن المسؤولين الصهيونيين راحوا يماطلون في الاستجابة لهذا المطلب بإخفاء الحقائق واختلاق الأعذار، وبعرض شروط تعجيزية أمام إصرار المسلمين على إعادة بناء المسجد^(٣). وقد حملت سكرتارية «لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية»، في اجتماعها الطارئ الذي عقد في ٦/١٢/١٩٩٧ م في شفاعمرو والحكومة الصهيونية مسؤولية هدم مسجد أم الفرج والمس بمقدسات المسلمين. وطالبت هذه اللجنة الحكومة بإعادة بناء المسجد وتحمل مصاريف إعادة البناء. كما أقرت سكرتارية اللجنة ضرورة إعادة بناء المسجد، ووضع حجر الأساس يوم الجمعة الواقع في ١٢/١٢/١٩٩٧ م^(٤). وعقد في مبنى المجلس الإقليمي «مطيه أشر» اجتماع تفاوضي بين رئيس المجلس ووفد من «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» وعضو الكنيست من حزب العمل شالوم سمحون (سكرتير حركة المستوطنات) ووفد لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، للتداول في قضية هدم مسجد أم الفرج. وأكد وفد لجنة المتابعة أن جميع الادعاءات التي قيلت على لسان المسؤولين في مستعمرة «بن عامي» بأن المكان لم يكن جامعاً تناقض الحقيقة، وأن بحوزة اللجنة وقائع ووثائق وصوراً وفيلم

(١) محمد شراب، معجم بلدان فلسطين (دمشق: دار المأمون) ١٩٨٧، ص ١٣١ + مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧/ ق ٢، في ديار الجليل ٢ (بيروت: دار الطليعة) ١٩٧٤، ص ٣٥٢.

(٢) غايي زوهر، صحيفة هآرتس الصهيونية ٧/١٢/١٩٩٧، ص ٩.

(٣) جريدة الاتحاد - حيفا ٧/١٢/١٩٩٧، ص ١٢ + عدد ٢١/١٢/١٩٩٧، ص ٤.

(٤) تقرير، الاتحاد - حيفا ٧/١٢/١٩٩٧، ص ١٢.

فيديو وشهودا أحياء من أبناء أم الفرج الذين أدوا الصلاة في الجامع. وحاول ممثلو المستعمرة وما يسمى «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» التأكيد على أن الخرائط المتوافرة لديهم لا تشير إلى أن المكان كان جامعاً، بل مدرسة. وعندما عدد الوفد العربي الوقائع الحقيقية، حينها قال ممثل الدائرة الصهيونية إنه طلب خرائط ما قبل ١٩٤٨م ليتأكد من طابع المكان المهدم، وهذا يحتاج على الأقل أسبوعين أو ثلاثة لجمع وفحص هذه الوثائق، وأجاب أعضاء الكنيست نعطي مهلة شهراً، واتفق المجتمعون على الالتقاء ثانية، وأن يحضر كل طرف وثائق لمواصلة التفاوض^(١). بيد أن المماطلة الصهيونية استمرت طيلة السنوات الماضية، وتصر السلطات على منع إعادة بناء المسجد.

- مسجد الغابسية: يحمل اسم قرية الغابسية (الواقعة شرق أم الفرج/ شمال شرق عكا). التي أُنذر الجيش الصهيوني سكانها البالغ عددهم نحو ٧٠٠ نسمة عام ١٩٥٠م، بمغادرتها وإلا سوف يرحلون إلى خارج الحدود. وتفادياً لهذا المصير، انتقل هؤلاء السكان مكرهين إلى قرية الشيخ دنون المجاورة الواقعة إلى الجنوب من الغابسية. وأقيمت على أراضي القرية عام ١٩٥٠م مستعمرتا نيتف هشاراه ودوفي. وبقي من مباني القرية مسجدها، لكن السلطات الصهيونية ترفض الاعتراف بأنه مسجد. وقد أرسلت «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية» في مستهل شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م رسالة إلى وزير الأديان تطالبه فيها بأن يعترف بمسجد الغابسية باعتباره مسجداً. وجاءت هذه الرسالة رداً على قرار محكمة الصلح في عكا، وهو القرار الذي بينت المحكمة خلاله أنها غير مخولة بأن تقرر فيما إذا كان المبنى مسجداً أم لا. ورغم وجود المحراب والقبة فيه، إلا أن المحكمة اعتبرت هذه المعطيات غير كافية لتعطي قرارها بشأن هذا المسجد^(٢). وبقيت القضية معلقة.

- مسجد المنشية: شمال شرق عكا، بقي صامداً في موقع قرية المنشية المهجرة عام ١٩٤٨م، وقد تعرض إلى اعتداءات متكررة، في محاولة لحرقه وهدمه، وكتبت على جدرانه أكثر من مرة، شعارات استفزازية مثل «الموت للعرب». وكان من هذه الاعتداءات (في ٢٦/٨/٢٠٠٤م) هدم جزء من قبة المسجد، وجرت محاولة لهدم مدخله. وحسب بيان لمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، ظهر بشكل واضح ومؤكد، أن عملية الهدم كانت بشكل مدبر ومقصود، خاصة وأن بنايات سكنية مأهولة موجودة بالقرب من

(١) تقرير، الاتحاد - حيفا ٢١/١٢/١٩٩٧، ص ٤.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧/ ق ٢، م. س. ذ.، ص ٣٥٤ + تقرير سنوي أصدرته «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية» حول اعتداءات على مساجد في الكيان الصهيوني، نابلس - قدس برس (القدس المقدسية ٢٠٠٠/٢/٢٧، ص ٤).

المسجد، كما ظهر واضحا أن عملية الهدم تمت بأدوات هدم ثقيلة وليس بالأيدي^(١). وفي أوائل أيار/ مايو ٢٠٠٦ م، قامت مجموعة من اليهود المتطرفين بالاعتداء على مسجد المنشية، حيث قامت هذه المجموعة - التي تسكن بالقرب من المسجد وضمن احتفالهم بما يسمونه «يوم الاستقلال» - باقتحام المسجد واعتلاء سقفه ثم قاموا برفع العلم الصهيوني على قبته، واستمرت المجموعة بالاعتداء على المسجد حيث بادروا وبدؤوا بتحطيم قبة المسجد، إلى أن حضرت الشرطة إلى المكان، بناء على استدعائها من قبل مندوب مؤسسة الأقصى في عكا عفيف عيسى، وأخرجت المجموعة اليهودية من الموقع^(٢). وفي ١٥ / ٥ / ٢٠٠٦ م، حاول متطرفون يهود إحراق مسجد المنشية، حيث قاموا بتجميع أكوام من الخشب على الباب الرئيسي للمسجد وعند باب آخر ثم أضرموا النار فيها. وبدأت النيران تهب في جنبات المسجد، فتنادى الأهل من عكا إلى المكان، وتم إطفاء الحريق^(٣). وقام متطرفون يهود يوم ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٨ م بخلع بوابة مسجد المنشية وكتابة لفظ «الموت للعرب» بالعبرية على جدران المسجد^(٤).

- مسجد قرية عمقا: شمال شرق عكا، مغلق ومهمل وهو آيل للانهايار، بعد تهجير مواطني القرية بعملية «ديكل» التي بدأت في ٩ / ٧ / ١٩٤٨ م وهدمت القرية ولم يبق منها سوى المدرسة والمسجد. وقد رفض رئيس المجلس الإقليمي ماطيه آشّر المدعو شايبيط السماح لجمعية الأقصى بترميم هذا المسجد بادعاء أن الأمر يشكل استفزازا لليهود في المنطقة. وفي ٣ / ٧ / ٢٠٠١ م انهارت الواجهة الشرقية لمسجد عمقا والتي كانت في حالة يرثى لها من حيث البناء المهتد بالانهايار. ويرفض المستوطنون في مستعمرة «أمكا» المقامة على أراضي القرية دخول العرب إلى المكان^(٥).

- مسجد الشجرة المباركة في قرية كفر عنان: في ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠١ م اكتشف طاقم الهندسة التابع لمؤسسة الأقصى قيام مجموعة من اليهود المتدينين بالاستيلاء على هذا المسجد في قرية كفر عنان المهجرة، وتحويله إلى مزار للمتدينين، فقامت هذه المجموعة بترميمه وتعليق

(١) تقرير، المؤسسة الصهيونية تغض الطرف عن المعتدين على المقدسات، وكالة وفا ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٤.

(٢) تقرير، متطرفون يهود يعتدون على مسجد المنشية في عكا احتفالا بيوم استقلالهم، ٢ / ٥ / ٢٠٠٦
<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=936&mode=thead&order=0&thold=0>

(٣) رفيق بكري، متطرفون يعتدون على مسجد قرية المنشية المهجرة، صحيفة الاتحاد - حيفا، موقع الجبهة ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦. الرابط:
<http://www.aljabha.org/q/index.asp?f=3357019230>

(٤) تقرير، مؤسسة الأقصى تستنكر الاعتداء على مسجد المنشية في عكا وتحمل المؤسسة الصهيونية كامل المسؤولية، موقع فلسطيني ٤٨ - ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٨. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?ID=28477>

(٥) تقرير، القدس المقدسية ٢١ / ٨ / ٢٠٠٠، ص ٩ + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦). الرابط:
<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

لافتة عليه كتب عليها بالعبرية «أبو حلفتا وأبناؤه يوسي وشمعون». وكما في حالات أخرى كثيرة مشابهة، تجد المؤسسة صعوبة كبيرة في استعادة الموقع، لوقوف الجهات الرسمية في الدولة مع المتطرفين اليهود، مما يعطيهم الضوء الأخضر للاستمرار بمثل هذه الانتهاكات^(١).

- مسجد السميرية: شمال عكا أغلق من قبل «دائرة أراضي الكيان الصهيوني». ووضع لافتة كتب عليها ممنوع الدخول والمخالف يعاقب^(٢).

- مسجد الزيب: شمال عكا على الساحل، حوّل إلى أعمال سلطة الحدائق، ومخزن للأدوات الزراعية لمتنزه مستعمرة أكزيف التي أقيمت على أراضي القرية بعد تدميرها عام ١٩٤٩م^(٣).

- مسجد البصة: أقصى شمال قضاء عكا قرب الحدود الساحلية مع لبنان، حوّل إلى حظيرة خراف لمستعمرة شلومي، بعد تهجير سكان القرية منها عام ١٩٤٩م^(٤). وفي ٢١/٧/٢٠٠٤م اعتدت أيد أئمة مجهولة على مسجد البصة، حيث جرفت آليات الأرض في محيط المسجد والملاصقة له، وقامت بتجهيز الأرض القبلية المحيطة بالمسجد وتسويتها بالتراب على ارتفاع الشباييك، كما تم إدخال كميات من التراب إلى داخل المسجد^(٥).

ومن حالات التعديت الصهيونية على المساجد في القرى التي لا تزال قائمة، في قضاء عكا، أصدرت لجنة التنظيم والبناء في مجلس مستعمرات مسجاف (يوم ١٦/٤/٢٠٠١م) أمرا إداريا بهدم مسجد الحسينية، وكان أهالي القرية قد باشروا ببناء المسجد وذلك للحاجة الماسة لوجود مسجد يقيمون الصلاة فيه، خاصة وأن المسجد القديم بمساحة عشرين مترا مربعا ولا يتسع لأعداد المصلين المتزايدة^(٦).

- حيفا:

تعرضت الجوامع والمساجد في مدينة حيفا والقرى التابعة لقضائها إلى أعمال التخريب

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) تقرير، القدس المقدسية ١٠/٣/١٩٩٩.

(٣) www.islamic-aqsa.com + <http://www.aqsa-mubarak.net>

(٤) المصدر السابق.

(٥) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٦) المصدر السابق.

والانتهاكات الصهيونية، وأغلق بعضها، وتم الاستيلاء على عدة مساجد. وفيما يلي بعض الوقائع في هذا الصدد:

- **جامع الاستقلال:** حول إلى مبنى لبلدية حيفا الصهيونية. وقد أنشأت هذا الجامع إدارة الأوقاف الإسلامية زمن الانتداب البريطاني في العشرينيات من القرن العشرين، وكان منبرا للحركة الوطنية الفلسطينية، ومن أئمته الشيخ المجاهد عز الدين القسام (١٨٧١-١٩٣٥م) الذي استشهد أثناء معركة مع قوات الاحتلال البريطاني في منطقة جنين عام ١٩٣٥م^(١). وبفعل الإصرار على تحرير هذا الجامع، نجحت القوى والمؤسسات الإسلامية باستعادة جزء منه. وسمحت السلطات الصهيونية (اعتباراً من عام ١٩٩٠م) للمسلمين بأداء صلاة الظهر فقط في المسجد. ومع استمرار النضال، تم في عام ١٩٩٥م، للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨م، رفع صوت الأذان من الجامع، بعد أن كانت السلطات الصهيونية تحظر ذلك في السابق^(٢). وبالمناسبة، يعاني عرب حيفا كغيرهم مختلف أشكال المضايقات على خلفية دينية، ومنها

(١) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٠ - ٩٦.

(*) ولد الشيخ عز الدين القسام في بلدة جبلة جنوب اللاذقية بسورية عام ١٨٧١م (وفي رواية أخرى ١٨٨٢م) في بيت متدين حيث كان والده يعمل معلماً للقرآن الكريم في كتاب كان يملكه. سافر وهو في الرابعة عشرة من عمره مع أخيه فخر الدين لدراسة العلوم الشرعية في الأزهر، وعاد بعد سنوات يحمل الشهادة الأهلية. وقد تأثر بكبار شيوخ الأزهر من أمثال الشيخ محمد عبده، وبالحركة الوطنية النشطة التي كانت تقاوم المحتل البريطاني والتي نشطت بمصر بعد إخفاق الثورة العربية. وعاد الشيخ القسام إلى جبلة عام ١٩٠٣، واشتغل بتحفيظ القرآن الكريم في كتاب والده، وأصبح بعد ذلك إماماً لمسجد المنصوري في جبلة، وهناك ذاع صيته بخطبه المؤثرة وسمعته الحسنة. وقاد أول مظاهرة تأييداً لليبيين في مقاومتهم للاحتلال الإيطالي، وكُرِّن سرية من ٢٥٠ متطوعاً، وقام بحملة لجمع التبرعات، ولكن السلطات العثمانية لم تسمح له ولرفاقه بالسفر لنقل التبرعات. باع القسام بيته وترك قريته الساحلية وانتقل إلى قرية الحفة الجبلية ذات الموقع الحصين ليساعد الثائر عمر البيطار. وقد حكم عليه الاحتلال الفرنسي بالإعدام غيابياً. وبعد إخفاق الثورة فرَّ الشيخ القسام عام ١٩٢١ إلى فلسطين مع بعض رفاقه، واتخذ مسجد الاستقلال في الحي القديم حيفاً مقراً له حيث استوطن فقراء الفلاحين الحي بعد أن نزحوا من قراهم، ونشط القسام بينهم يحاول تعليمهم ويحارب الأمية المنتشرة بينهم، فكان يعطي دروساً ليلية لهم، ويكثر من زيارتهم، وقد كان ذلك موضع تقدير الناس وتأييدهم. والتحق بالدراسة الإسلامية في حيفا، ثم بجمعية الشبان المسلمين هناك، وأصبح رئيساً لها عام ١٩٢٦. وكان القسام في تلك الفترة يدعو إلى التحضير والاستعداد للقيام بالجهاد ضد الاستعمار البريطاني، ونشط في الدعوة العامة وسط جموع الفلاحين في المساجد الواقعة شمال فلسطين. وقد تميزت دعوة القسام في تلك الفترة بوضوح الرؤية، حيث كان يعتبر الاحتلال البريطاني هو العدو الأول لفلسطين، ودعا في الوقت نفسه إلى محاربة النفوذ الصهيوني الذي كان يتزايد بصورة كبيرة، وظل يدعو الأهالي إلى الاتحاد ونبد الفرقة والشقاق حتى تقوى شوكتهم، وكان يردد دائماً أن الثورة المسلحة هي الوسيلة الوحيدة لإنهاء الانتداب البريطاني والحيلولة دون قيام دولة صهيونية في فلسطين. واستطاع تكوين خلايا سرية من مجموعات صغيرة، وانضم في عام ١٩٣٢ إلى فرع حزب الاستقلال في حيفا، وأخذ يجمع التبرعات من الأهالي لشراء الأسلحة. وشددت السلطات البريطانية الرقابة على تحركات الشيخ القسام في حيفا، فقرر الانتقال إلى الريف حيث يعرفه أهله منذ أن كان ماذوناً شرعياً وخطيباً يجوب القرى ويحرض ضد الانتداب البريطاني، فأقام في منطقة جنين لبدء عملياته المسلحة من هناك. واكتشفت القوات البريطانية مكان اختبائه في قرية البارد في ١٥/١١/١٩٣٥، لكن الشيخ عز الدين استطاع الهرب هو و١٥ فرداً من أتباعه إلى قرية الشيخ زايد، ولحقت به القوات البريطانية في ١٩/١١/١٩٣٥ فطوقتهم وقطعت الاتصال بينه وبين القرى المجاورة، وطلبت بالاستسلام، لكنه رفض واشتبك مع تلك القوات، وأوقع فيها أكثر من ١٥ قتيلاً، ودارت معركة غير متكافئة بين الطرفين لمدة ست ساعات، سقط الشيخ القسام وبعض رفاقه شهداء في نهايتها، وجرح وأسر الباقون. وكان مقتل الشيخ القسام الأثر الأكبر في اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ وكانت نقطة تحول كبيرة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك (المصدر: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ص ٢٢٩-٢٣١. ود. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت، ج ٤، ص ١٠١-١٠٣).

(٢) خير، القدس المقدسية ٣٠/٤/١٩٩٥.

المحاولات المتكررة لمنعهم من رفع الأذان بمكبرات الصوت في حي الخليصا العربي، بذريعة انزعاج اليهود من الأصوات^(١).

- الجامع الصغير: مهمل ولا يُسمح للمسلمين بترميمه واستعماله، ودمر جزء منه في (٥/١١/١٩٧٧م). وحسب تقرير نشرته «لجنة دراسة التراث والمقدسات الإسلامية» في منتصف الثمانينيات، كان مبنى هذا الجامع من المباني التي استعملها المستوطنون اليهود للدعارة وسواها من الموبقات^(٢).

- مسجد وادي الصليب: دمره الصهاينة وأقاموا على أرضه مواقف للسيارات^(٣).

- مسجد النصر: حول الصهونيون جزءا منه إلى متدى ليلي^(٤).

- مسجد حي الخليصة: على جبل الكرمل، ويسمى جامع الحاج عبد الله (أبو يونس). في ٢٤/٨/٢٠٠١م، قام مجهول بوضع قنبلة في المدخل العلوي للمسجد الذي تدخل منه النساء إلى سدة المسجد للصلاة، وقبيل خطبة الجمعة قامت إحدى النساء بفتح الباب فانفجرت القنبلة وأصابت المرأة بجروح متوسطة نقلت على أثرها إلى مستشفى روتشلد بحيفا لتلقي العلاج، ولم تلق الشرطة القبض على مشبهين في الحادثة^(٥).

- ومن جوامع حيفا التي تتعرض للمضايقات والإغلاقات والإهمال ومنع المسلمين من ترميمها: جامع الجرينة أو الجامع الكبير وسط المدينة؛ مسجد سعد الدولة، وهو مسجد قديم نسبيا يقع على سفح الكرمل^(٦).

.. وفي القرى المدمرة أو المهجرة ضمن قضاء حيفا، يبرز من أنماط التعديت الصهيونية على المساجد، ما يلي:

- مسجد قيسارية: على شاطئ البحر وإلى الجنوب الغربي من مدينة حيفا، تشهد مئذنة المسجد أن قيسارية بلدة فلسطينية تقع على شاطئ البحر، بناها الكنعانيون وسموها «برج ستراتون» وهي من أقدم المناطق التي سكنها البشر، ذات موقع أثري، وكان هيرودوس

(١) الدستور الأردنية ٤/٨/١٩٨٦م، ص ٢١+ القدس المقدسية ٢٨/٥/١٩٩٥م.

(٢) خبر، الرأي العام الكويتية ٢٢/١٢/١٩٨٥.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٠ - ٩٦.

(٤) أيوب توفيق، معركة الوقف الإسلامي في الجليل والمثلث والنقب، القبس الكويتية (ع ٦١٤٠) ١٣/٦/١٩٨٩م، ص ١٢.

(٥) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٦) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٠ - ٩٦.

الرومي قد أطلق عليها اسم «قيسارية» نسبة إلى القيصر الروماني (أوغسطس). قام عمرو بن العاص خلال الفتوحات الإسلامية بحصار قيسارية عام ١٣ هـ، ولما توجه إلى مصر عهد بحصارها إلى يزيد بن أبي سفيان، فقاتل الروم في قيسارية قتالا شديداً، إلا أنه اضطر بسبب مرضه عام ١٨ هـ إلى أن يستخلف عليها أخاه معاوية، بعد أن أخذ موافقة الخليفة عمر بن الخطاب على ذلك. وسار معاوية في جنده حتى نزل في أهل قيسارية، واستمر القتال حتى تم فتحها في شوال من عام ١٩ هـ بعد أن مضى على حصارها ما يقارب سبع سنين. وعندما وصل نبأ فتحها الخليفة عمر بن الخطاب كبر ونادى أن قيسارية فتحت قسراً، فكبر المسلمون وكانت آخر ما فتح في بلاد الشام، وظلت قيسارية تحت الحكم العربي إلا في فترة احتلال الفرنجة وسرعان ما حرّرها الظاهر بيبرس. وقد وصف الرحالة ناصر خسرو المسجد على شاطئ قيسارية بأنه مسجد جميل يطل المصلي في محرابه على منظر البحر الجميل. وعلى غرار مئات القرى العربية الأخرى، شرّد الصهيونيون عام ١٩٤٨ م أهالي قيسارية، وأشرف الإرهابي إسحاق رايبين - الذي صار رئيساً للحكومة - على ترحيل سكانها وتفريغ القرية من أهلها، أما المنازل في معظمها دمرت، والآثار العريقة الإسلامية هدمت أو سُويت، والمسجد داخل القرية حُوّل إلى مكتب هندسة لشركة تطوير، والمصليات الصغيرة حولت إلى مراحيض عامة. أمّا المسجد الجامع على شاطئ البحر فقد حُوّل قسم منه إلى مخزن والآخر إلى متحف وصالة عرض^(١).

وقامت شركة صهيونية تحمل اسم «شركة تطوير قيسارية القديمة» باستغلال أملاك الأوقاف الإسلامية في هذه البلدة، وانتهكت هذه الشركة حرمة المسجد القائم فيها، الذي توقفت فيه الصلاة منذ عام ١٩٤٨ م، وذلك بتحويله إلى مطعم ومقصف وخمارة، وعلقت على بابه لافتة كتب عليها «تشارلي مطعم - بار». وحين زار قاضي يافا وبثر السبع الشيخ أحمد الناطور المكان (في صيف ١٩٨٥ م) وجد في قاعة الصلاة مئات من زجاجات الخمر^(٢).

وفي الدليل السياحي الذي يوزع على زوار قيسارية، لا توجد أي إشارة إلى مسجدها، فيما تدل مثذنته الشاهقة على هوية هذا الموقع^(٣). وفي سبيل الإبقاء على قضية المسجد حية والإصرار على إعادته إلى وضعه كمكان للعبادة، نظمت «جمعية الأقصى» مسيرة جماعية (في الأسبوع الأول من عام ١٩٩٤ م) لنحو ألف مسلم إلى موقع المسجد، وأقيمت هناك

(١) تقرير، مسجد قيسارية: معلم فلسطيني وموقع ديني بات مطعماً، صحيفة الاتحاد حيفا وموقع الجبهة ٢٨/٣/٢٠٠٥.

(٢) خبر، الدستور الأردنية ٢٥/٦/١٩٨٥، ص ١٢.

(٣) مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ.

صلاة الجمعة، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨م. وقد حاولت الشرطة الصهيونية منع المصلين من أداء الصلاة داخل المسجد، ومنعتهم من استخدام مكبرات الصوت وقت الصلاة والأذان، كما قاطعت وسائل الإعلام الصهيونية هذا الحدث^(١). وفي الأسبوع الثاني من شهر شباط/فبراير ١٩٩٥م، تظاهر العشرات من المسلمين أمام مسجد قيسارية احتجاجاً على تحويله إلى مطعم - بار. وكنوع من التخدير، ادعى الوزير يوسي سريد أمام رئيس الحزب الديمقراطي العربي عبد الوهاب دراوشة أن هناك قراراً مبدئياً في الحكومة يقضي بإغلاق المطعم والبار في مسجد قيسارية، والسماح بإعادة ترميمه وتسليمه بطريقة قانونية إلى هيئة إسلامية تكون مسؤولة عن صيانته، وقال وزير البيئة إنه يجري مفاوضات مع أصحاب المطعم من أجل دفع تعويضات له ولترك المسجد^(٢). بيد أن صحيفة هآرتس الصهيونية ذكرت أن «سلطة الحدائق الوطنية في إسرائيل» و«شركة تطوير قيسارية» عادتاً للتأكيد مجدداً على معارضتهما إعادة ترميم مسجد قيسارية واستخدامه من قبل لجنة الأوقاف الإسلامية، بزعم عدم وجود سابقة باستخدام موقع ديني في الحدائق الوطنية، وأن المطعم تم تأجيله من قبل «شركة تطوير قيسارية»^(٣). وأمام استمرار اعتراضات الهيئات الإسلامية الفلسطينية، شكل وزير البيئة الصهيوني يوسي سريد (في عام ١٩٩٥م) لجنة خاصة لدراسة الموضوع، وتقرر بالاتفاق بين الوزارة ومكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات تحويل المسجد إلى متحف لعدم المساس بالشعور الديني للمسلمين. وهو قرار رفضته تلك الهيئات، وأصرحت على ضرورة السماح لها بترميمه واستئناف الصلاة فيه^(٤). وبعد ذلك بنحو سنة، نجحت المؤسسات والفعاليات الإسلامية في إنقاذ قدسية مسجد قيسارية، وأسفرت الحملة الشعبية عن منع تقديم الخمر داخل هذا المسجد. حيث أصدر الوزير سريد قراراً بإخلاء المقصف اليهودي^(٥). وفي ٧/٥/٢٠٠٣م لوحظ إجراء أعمال ترميم في مبنى مسجد قيسارية، من أجل إقامة مقهى تحت اسم «مقهى قنطرة». ثم جرت فيه أعمال ترميم أخرى، شاهدها فريق «مؤسسة الأقصى» (في ٢٧/٣/٢٠٠٥م)، وحوّل إلى «مطعم شرق أوسطي» حديث تحت اسم «مطعم هيلينا» الذي يضم خمارة. وقد اعتبرت «سلطة تطوير قيسارية» افتتاح هذا المطعم أحد إنجازاتها العمرانية في قيسارية، حيث تم افتتاحه بعد توجه منها إلى كل من أوري برمياس ودينينيل زاخ صاحبي مطعم آخر في مدينة تل أبيب، وإقناعهما بافتتاح هذا المطعم. وبعد إجراء أعمال بناء وتغيير واسعة داخل غرفتي المسجد استمرت أكثر من عام افتتح هذا المطعم/الخمارة. وقد أعلن عن افتتاح هذا المطعم في عدد من الصحف الصهيونية، كما تم

(١) خبر، القدس المقدسية ١٢/١٢/١٩٩٤.

(٢) محمد خلايلة، دافار ١٢/٢/١٩٩٥، ص ٥.

(٣) خبر، هآرتس ١٢/٣/١٩٩٥.

(٤) تقرير، هآرتس ١٢/٣/١٩٩٥م + القدس المقدسية ١٩/٣/١٩٩٥، ص ١ + تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، القدس المقدسية ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤.

(٥) خبر، الحياة الجديدة الفلسطينية ٧/٥/١٩٩٦.

افتتاح موقع خاص للمطعم عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) فيه شرح مستفيض عن المطعم والبار الذي يضم أكثر من ٩٠ نوعاً من الخمر مع لائحة أسعار. وإمعاناً في الانتهاك الصارخ لمسجد قيسارية، ولكي يقوم المطعم/الخمارة بزيادة عدد زبائنه، فقد أعلن القائمون عليه أكثر من مرة استضافتهم لحفلات غنائية يُشرب خلالها الخمر، كاحتفال «برجولا العالمي» الذي يتم من خلاله عرض أجود أنواع الخمر العالمية، وعرض المطعم/الخمارة أنه سيتم تناول الخمر بشكل حر دون التقييد بالكمية أو دفع ثمن الخمر المحتساة، وغيرها من الاحتفالات التي تقام داخل المسجد وفي فناءه وتمتد إلى ساعات الليل الأخيرة^(١). ولا يزال المسجد يئن تحت وطأة الانتهاكات الصهيونية لحرمة، وتستمر الممانعة الصهيونية لإعادة هذا المسجد كمكان مخصص للصلاة.

- مسجد صرفند: بعد أن دمر الصهيوينيون قرية صرفند (تقع على شاطئ البحر) عام ١٩٤٨، وأقاموا على موقعها مستعمرة هبونيم، ظل مسجد القرية مغلقاً ومهملاً ٥٢ عاماً، لكنه هدم بصورة سرية ليلة ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠ م. حيث توجه «مجهولون» من خفافيش الظلام بجرافة إلى الموقع وهدموا المسجد كلياً، وتشير أكوام الحجارة المتناثرة إلى حجم المسجد الذي كان قائماً ولم تبق منه إلا أرضية من الحجارة وبقايا الجدار الشمالي. وقد جاءت هذه العملية إثر قرار «جمعية الأقصى» بإعمار المسجد، وقيام أعضائها بتنظيفه وتحسين واجهته وتهيئة الطريق المؤدية إليه بهدف إعداده للصلاة^(٢). لكن الأيدي الأثمة استبقت تحقيق هذا الهدف لأسباب لا تخفى على أحد. وقد أقيمت على أنقاضه خيمة اعتصام حتى إعادة بنائه، وشكلت لجنة شعبية لهذا الغرض. وحين شرعت اللجنة برصف الطريق المؤدية إليه، اصطدمت بمحاولة الشرطة الصهيونية منعها من تنفيذ تلك الخطوة التي تعتبر مقدمة لإعادة بناء المسجد^(٣). وتعبيراً عن الإصرار على إعادة بناء المسجد، اجتمعت «لجنة المتابعة العليا» للعرب في الداخل، عند أنقاض مسجد صرفند، وأكدت اللجنة ضرورة الاستمرار بالعمل والاتصالات مع المسؤولين، للحصول على ترخيص رسمي يسمح ببناء المسجد من جديد^(٤). وفي ٣ / ٩ / ٢٠٠١ م أعيدت المخططات التي قدمت لما يسمى «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» من أجل الحصول على رخصة لإعادة بناء ما قد هدم من مسجد صرفند، بحجة أن الأرض

(١) تقرير، مسجد قيسارية محطات مجد وأين يحول إلى خمارة ومطعم شرق أوسطي، موقع فلسطيني ٤٨ - ١١ / ٥ / ٢٠٠٥ +
ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) تقرير، القدس المقدسية ١٥ / ٨ / ٢٠٠٠، ص ١٠.

(٣) تقرير، الأيام الفلسطينية ١٥ / ٨ / ٢٠٠٠، ص ٨.

(٤) خبر، هآرتس ١٧ / ٩ / ٢٠٠٠، ص ٣.

معدة للزراعة وليس للبناء، وبذلك تكون الدائرة قد أُخِلَّت بالاتفاق الذي تعهدت بموجبه في المحكمة بأنها لا تعارض إعادة بناء المسجد شريطة أن تحل خيمة الاعتصام المقامة على أنقاض المسجد. وفي ٢٣/١٠/٢٠٠١م هدمت الدائرة خيمة الاعتصام القائمة على أنقاض المسجد، وصادرت المصاحف وسجاد الصلاة وبعض الأجهزة التي وجدت في الخيمة. وحين أقيمت خيمة اعتصام أخرى بدلا منها، أقدمت الدائرة ذاتها (في ٦/٢/٢٠٠٢م) تحت حراسة شرطية مكثفة على هدم الخيمة وصادرت أيضا المصاحف ومحتويات أخرى في الموقع، وتم اعتقال ١٩ شخصا كانوا يؤدون صلاة الفجر في المسجد ونقلهم إلى محطة الشرطة في مستعمرة «زخرون يعقوب». وفي ١٢/٧/٢٠٠٢م قامت مجموعة من الحاقدين اليهود باقتحام مسجد صرفند، وسرقوا أعمدة الحديد التي تستعمل لنصب الخيمة في صلاة الجمعة، والتي تقي المصلين حر الشمس. وفي ٢٣/١٠/٢٠٠٢م هدمت مجموعة من الحاقدين اليهود ما تبقى من قواعد ومصاطب مسجد صرفند^(١). وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤م قام مجهولون بتخريب الطريق المؤدية إلى مسجد «صرفند» بواسطة جرافة، وتم سرقة السجاد والكراسي والمصاحف وكل ما بداخل المسجد من الأدوات العائدة للجنة إعمار المسجد^(٢).

- مسجد الشيخ شحادة: في قرية عين غزال المدمرة، تعرض لعدة اعتداءات من قبل متدينين يهود حاولوا تحويله إلى كنيس على اسم «تسيون جدعون بن يواش»، إلا أن محاولتهم باءت بالإخفاق، بفعل تصدي «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» لهذه الانتهاكات المتكررة. ومن الاعتداءات الأخيرة التي تعرض لها، قيام «مجهولين» (في ١٩/٢/٢٠٠١م) باقتلاع زوايا الحديد التي قامت بنصبها «مؤسسة الأقصى» أمام مدخله وصبت عليها الإسمنت، بهدف تركيب بوابة لحمايته^(٣). وفي ٢٤/٨/٢٠٠١م قام مجهولون بمحاولة كسر مدخل المسجد وكسر الشباك وكتابة شعارات باللغة العبرية على جداره الخارجي وعلى محرابه. كما قاموا بإضاءة الشموع داخله وإقامة طقوس دينية على سطحه. وقامت مؤسسة الأقصى التي ترعى المكان بتقديم شكوى في الشرطة، لكن الأخيرة

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في الكيان الصهيوني لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٨ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/مايو ٢٠٠٥.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٣) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

لم تعتقل أي مشبوه^(١).

- مساجد أخرى: مسجد عين حوض، حوّل إلى مطعم وخمارة. مسجد طيرة الكرمل، حوّل إلى كنيس يهودي. مسجد إبطن، مهممل. مسجد إجزم، مغلق من قبل «دائرة أراضي الكيان الصهيوني»، ويمنع الاقتراب منه، والمخالف يهدد بالسجن^(٢).

- يافا:

استولى القيم أو الحارس على أملاك الغائبين بموجب النصوص والقرارات الصهيونية على غالبية أملاك الأوقاف الإسلامية في هذه المدينة الفلسطينية الساحلية، وتحولت أماكن موقوفة إلى محلات عامة استخدمت لأغراض متعددة (حوانيت - مطاعم - مقاه - معارض .. إلخ). وجرى الاعتداء على حرمة غالبية المساجد التي كانت في يافا قبل عام ١٩٤٨ م. وهذه عينات مما تعرضت له هذه المساجد:

- جامع حسن بيك: يقع في «ميدان الساعة» الكبير وسط حي المنشية في يافا، على الحدود بين يافا وتل أبيب، بالقرب من شاطئ البحر، على أرض مساحتها ٢٣٤٦ مترا مربعا، وهو مبني من حجارة كلسية بيضاء. بناه عام ١٩١٤ م حسن بيك الجابي (القائد العسكري التركي لموقع يافا في الحرب العالمية الأولى)^(٣). يعتقد الصهونيون أن هذا الجامع أقيم من أجل منع امتداد تل أبيب. وخلال حرب ١٩٤٨ م، عمدت القوات الصهيونية إلى تدميره بذريعة استخدام مئذنته كموقع لإطلاق النار من جانب القناصين العرب. وبقي الجامع فارغا حتى السبعينيات، حيث بدأت حينذاك صراعات قانونية لعرب يافا بشكل خاص لإعادة بنائه، ولاسيما إعادة بناء المئذنة كرمز للحفاظ على الشكل العربي ليافا. وتحول الجامع إلى أحد الرموز لنضال المسلمين ضد الكيان الصهيوني للحفاظ على أماكنهم المقدسة، وبشكل غير مباشر للحفاظ على الرموز الإسلامية داخل المناطق اليهودية^(٤).

ويعتبر جامع حسن بيك صرحا إسلاميا عظيما، وموقعه يشكل شوكة في حلق الحاقدين، بمئذنته الشامخة التي تعانق عنان السماء. وما يدل على حساسية موقع هذا الجامع

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) www.islamic-aqsa.com + www.aqsa-mubarak.net.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٤ + هبة فيصل زعبي، حكاية مكان: مسجد حسن بيك - المعلم الأخير الباقي من أحد أكبر أحياء يافا القديمة، موقع المشهد الصهيوني ١٥/٤/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articleid=3435>

(٤) روني شاكيد، رمز إسلامي في قلب تل أبيب، يديعوت أحرونوت ٣/٦/٢٠٠١، ص ١٩.

عمليات التخريب الدائمة التي تقوم بها عصابات يهودية حاقدة لتخريب هذا الصرح العظيم، فقامت بتكسير النوافذ فامتلاً الجامع بالحجارة والنفايات، ويحدث ذلك كلما توترت الظروف الأمنية في البلاد. وبداخل الجامع جدار قديم يعود إلى تاريخ بنائه، وهو في حالة يرثى لها وبحاجة إلى إعادة بناء، حيث تأكلت حجارته بسبب العوامل الطبيعية لقربه من شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وقد باشرت مؤسسة الأقصى العمل لإعادة بناء الجدار ليحمي هذا المعلم من الاعتداءات المتكررة، ويجري هذا العمل وفق رقابة هندسية شديدة، وذلك بهدف إعادة بناء الجدار حسب النمط القديم الذي كان عليه^(١).

وقد تعرض هذا الجامع إلى سلسلة من الاعتداءات الصهيونية، ووضعت المؤسسات الرسمية نصب عينها تدميره وتحويله إلى مركز تجاري وأثر سياحي، وذلك «لهدم الرمز الأخير للمسلمين في يافا» كما جاء في إحدى الرسائل التي بعث بها المقاول غرشون بيرس (شقيق شمعون بيرس زعيم حزب العمل الصهيوني) إلى بلدية تل أبيب، والتي كشف عنها تقرير صحفي صهيوني^(٢). وزعم غرشون بيرس أنه استأجر مبنى الجامع من «لجنة أمناء الوقف الإسلامي» لإقامة مجمع سياحي وتجاري فيه. وإثر موافقة بلدية تل أبيب على المشروع، لجأ العرب المسلمون إلى المحكمة ونجحوا في كسب الدعوى القضائية وكشف التزوير والاحتيال في الصفقة. وعندئذ حاول اليهود تخريب الجامع وهدمه، فسفوا مثذنته بالمتفجرات في ربيع ١٩٨٣م، وزعموا أنها سقطت بسبب الرياح، وألقوا عليه قنبلتين في صيف ١٩٨٥م، وارتكب بعضهم أفعالا مشينة فيه. وبعد تحرك عدد من الرموز الدينية والنشطاء العرب في البلاد، تم الشروع في ترميم الجامع لاستئناف الصلوات فيه على الرغم من رفض السلطات الصهيونية^(٣). وانتهت إعادة بناء الجامع ومثذنته في نهاية الثمانينيات، وتقام فيه الصلوات في كل يوم جمعة منذ ذلك الحين^(٤). لكن يمنع المسلمون من وضع مكبرات الصوت عليه^(٥). ولدى انتهاء عمليات الترميم وإعادة الحياة إليه، عنوة، ظهرت دعوات يهودية للحكومة الصهيونية للتخلص من جامع حسن بيك وذلك للقضاء على آخر معلم ورمز للمسلمين

(١) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

(٢) أورلي أزولاي، تقرير، يدبعت أحرونوت ٣٠/١٠/١٩٨١ + فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في الكيان الصهيوني، موقع باقون، الرابط: <http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

(٣) خبر، الرأي الأردنية ٢٦/١٢/١٩٨٥م، ص ١٤ + جيروزاليم بوست اليهودية ٢٣/١٢/١٩٨٥.

(٤) روني شاكيد، رمز إسلامي في قلب تل أبيب، يدبعت أحرونوت ٣/٦/٢٠٠١، ص ١٩.

(٥) مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ.

في يافا^(١).

وظلّ الجامع يتعرض إلى الاعتداءات الصهيونية، وخاصة في ظروف اشتداد الصراع. فمثلاً، إبان هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠م التي تضامن فيها عرب الداخل مع الانتفاضة الفلسطينية، حاول متطرفون يهود مرات عدة إحراقه^(٢). وهاجمه آلاف اليهود الغاضبين بالحجارة (في ٢/٦/٢٠٠١م) وهم يهتفون «الموت للعرب» و«محمد أنت مخرب»، «سوف نقضي عليكم». وكان السبب المباشر لذلك، كون جامع حسن بيك يقع مقابل نادي «دولفين» الذي تمت فيه عملية فدايية. وحين حاول اليهود رفع العلم الصهيوني عند مدخل الجامع، سرعان ما انفجر الوضع وأصبح الموقع مسرحاً لمواجهات طويلة بين اليهود خارج الجامع والعرب داخله، كانت حصيلتها جرح نحو ٦٠ شخصاً، ١١ منهم من رجال الشرطة، واعتقلت الشرطة ٢٧ شخصاً. ويذكر أنه تدفقت قوات كبيرة لكنها لم تمنع الشرطة وحرس الحدود بقيادة قائد لواء تل أبيب يوسي سدقون أعمال الشغب اليهودية، ولم تسارع لتفريق المتظاهرين، وقال أحد الضباط: إننا منحهم فرصة للتنفيس عن غضبهم. وحسب تقرير تحدث عن المواجهات، كان الجمهور اليهودي متعطشاً للدم، وكان يحصل على مراده لدى مرور عربي من المكان، وضُبط أحد سكان تل أبيب في الخمسين من عمره، وهو يقوم بإعداد زجاجات حارقة لإلقائها نحو المسجد^(٣).

في عام ٢٠٠٢م، أقدمت شركة صهيونية على إنتاج سينمائي إباحي ظهرت على غلافه صورة مسجد حسن بيك، فقدمت مؤسسة الأقصى (في ١٣/٩/٢٠٠٢م) شكوى رسمية للشرطة ضد الشركة، وقامت الشركة المذكورة بالاعتذار للمسلمين مباشرة بعد توجيه الشكوى ضدها، كما قامت بسحب جميع الصور التي بينت مسجد حسن بيك^(٤).

في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٤م تم الاعتداء على مسجد حسن بيك، وذلك بإلقاء الحجارة عليه حيث أصابت نوافذه وحطمت بعضها. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم الاعتداء فيها على المسجد، فقبل فترة من الاعتداء في شهر آب/ أغسطس قام مجهولون أيضاً

(١) سائدة أحمد، القدس المقدسية ١٠/١٠/٩٤، ص ١٠.

(٢) تقرير، الأيام الفلسطينية ١١/١٠/٢٠٠٠، ص ٤.

(٣) أوري دغون، المعركة حول مسجد حسن بيك، تعريف: ٣/٦/٢٠٠١، ص ١٣.

(٤) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

بكتابة عبارة باللغة العبرية على جدار المسجد الخارجي: «يجب إخراج العرب من هنا»^(١).

وفي ٨ / ١٠ / ٢٠٠٤م اعتدى مجهولون على مسجد حسن بيك، بإلقاء بعض الحجارة على المسجد خلال تأدية صلاة الفجر، مما أدى إلى كسر نافذة من نوافذ المسجد ودخول الحجارة إلى قاعة الصلاة في المسجد^(٢).

وفي فجر يوم ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٤م، ألقى متطرفون يهود زجاجتين حارقتين على المسجد، وقد أسفرت العملية عن كسر نافذتين من نوافذه واشتعال النيران في قاعة المصلين، إلا أن المصلين تمكنوا من إخمادها، دون وقوع إصابات. واعتبر الشيخ أحمد أبو عجوة (الناطق باسم الحركة الإسلامية في مدينة يافا) الحادث تصعيدا ضد المسجد والمصلين، وقال: لقد تم تخطي جميع الحدود، إذ اكتفى المتطرفون حتى الآن بالرشق بالحجارة وشتم المسلمين والمسجد والإسلام، لكن حالة اللامبالاة من قبل السلطات جعلتهم يرون أنهم قادرون على تصعيد الوضع وإلقاء زجاجات حارقة، وإذا لم تتخذ الشرطة خطوات مهمة، فستقع كارثة^(٣).

واستغل متطرفون يهود (نحو ٢٠ شخصا) عطلة عيد الأضحى للاعتداء على مسجد حسن بيك، وقاموا (يوم ٢٢ / ١ / ٢٠٠٥م) بإلقاء ابل من الحجارة على المدخل الرئيس للمسجد. وجاء هذا الاعتداء بعد أقل من شهر من إلقاء زجاجات حارقة على المسجد، وذلك في ظل صمت الشرطة الصهيونية على مثل هذه الاعتداءات المتكررة^(٤).

وفي حادث يبعث على الغضب والسخط ويهدف إلى المس بمشاعر العرب عامة، والمسلمين خاصة واستفزازهم، قام عنصريون (يوم ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٥م) بإلقاء رأس خنزير في ساحة مسجد حسن بيك، وقد تم لفه بكوفية وعقال عربي وكتب على وجهه باللغة العبرية عبارة «النبي محمد» (ﷺ)، كما علقت عليه مسبحة^(٥).

(١) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في الكيان الصهيوني لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ٦٧ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة، أيار/ مايو ٢٠٠٥.. عن: صوت الحق والحرية ١٣ / ٨ / ٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٢) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٣) وفا (٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٤) + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٤) تقرير، في ظل صمت الشرطة الصهيونية مجموعات يهودية تواصل الاعتداء على مسجد حسن بيك وتلقي ابلًا من الحجارة على مدخله الرئيسي، مؤسسة الأقصى ٢٣ / ١ / ٢٠٠٥ + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٥) تقرير، رأس خنزير في مسجد حسن بيك ملفوف بكوفية وكتب عليه اسم الرسول العربي الكريم (ﷺ)، موقع عرب ٤٨ -

وبحسب إذاعة الجيش الصهيوني، نفذ هذا العمل رجل (يدعى شمعون بن حاييم) وصديقه (فيكتور شطاين) وهما يهوديان من تل أبيب ويعملان في الدعارة، وقال الرجل لمحقيقي الشاباك: «أنا اكراه العرب»^(١).

وفي ١٤/٩/٢٠٠٥م، أمرت قاضية محكمة الصلح في تل أبيب ياعيل هنيغ، بإطلاق سراح المجرمين. وبررت القاضية قرارها بأنه لا يوجد خطر أن يكرر بن حاييم عمله، لأنه أعرب عن ندمه، وأضافت: إنه يعيش على هامش المجتمع ولا ينتمي إلى أي تنظيم أيديولوجي، وإن احتمال قيامه بالعمل نفسه ضعيف جدا^(٢).

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧م، حاول متطرف يهودي حرق مسجد حسن بيك، ولكن يقظة أهل المسجد أحبطت جريته. فقد استيقظ عدد من أهل المسجد الذين ينامون في صحن المسجد لحمايته، على صوت لاف، وخلال تفقدتهم للوضع وجدوا يهوديا في الثلاثينيات من عمره، قد اقتحم السورين الخارجي والداخلي للمسجد، وأوشك على حرقه، بعدما ألقى من يديه وعاءً بلاستيكيًا يحتوي على سائل البنزين الحارق، وقام بتكسير «كاميرا المراقبة» التي نصبها المسؤولون عن المسجد بالتعاون مع مؤسسة الأقصى قبل أشهر في محاولة منهم لمنع الاعتداء على المسجد. وقد كشف أمره، واعتقل، واعترف بأن هذه هي المحاولة الثانية له لحرق المسجد^(٣).

واعتدى مجهول على مسجد حسن بيك (في ٤/٣/٢٠٠٨م) وقام بأعمال تخريبية في ساحة المسجد بعد فترة وجيزة من ترميمها، منها تكسير للأبواب واقتلاع الورد في ساحة المسجد^(٤).

وفي ٢٠/٧/٢٠١٠م، حاول متطرفون يهود إحراق الباب الغربي لمسجد حسن بيك. حيث قاموا بإشعال النار بغطاء بلاستيكي ملاصق للباب الغربي للمسجد وفروا هاربين،

٢٠٠٥/٨/٢٠

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=759&mode=thead&order=0&thold=0>

(١) تقرير، يهوديان من تل أبيب اعترفا بإلقاء رأس الخنزير في مسجد في يافا، موقع عرب ٤٨ - ٢٦/٨/٢٠٠٥.
(٢) تقرير، محكمة الصلح في تل أبيب تطلق سراح المتهم بإلقاء رأس الخنزير على مسجد حسن بيك، صوت الحق والحرية ١٥/٩/٢٠٠٥..

<http://www.sawt-alhaq.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=3175&mode=thead&order=0&thold=0>

(٣) متطرف يهودي يحاول حرق أعرق مسجد في يافا، صحيفة البيان ٢٤/٢/٢٠٠٧.

(٤) تقرير، أعمال تخريبية في ساحة مسجد حسن بيك، موقع عرب ٤٨ - ٤/٣/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=52511>

ومع حضور المصلين تم إطفاء الحريق^(١).

وفي ١٢/٤/٢٠١١م، كشفت مصادر في مدينة يافا النقب عن مخطط صهيوني، يُحاك في لجنة التخطيط والبناء في بلدية تل أبيب، لبناء أبنية شاهقة متاخمة لمسجد حسن بيك ويهدف إلى طمس معالمه من خلال بناء فندق فخم من ٣٢ طابقا وعمارة سكنية من ٣٠ طابقا خلفه ومحلات تجارية بمحاذاة المسجد^(٢).

- جامع الطابية: وهو أقدم جوامع يافا، ويقع في البلدة القديمة بالقرب من «البنار- المنارة»، ويظن أنه يقوم على البقعة التي كان فيها الجامع الذي ذكره الجغرافي المقدسي (في القرن ٤هـ/ ١٠م - في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»)^(٣). بني هذا الجامع عام ١٧٣٠م، وحمل اسم محمود الطابية. وقد حظرت السلطات الصهيونية إقامة الصلاة فيه منذ عام ١٩٤٨م. وقد أخفقت جميع المحاولات السابقة لتحرير المسجد، مما حدا بالهيئة الإسلامية المنتخبة في يافا لاقتحامه عام ١٩٩٨م. ولدى حضور الشرطة إلى المكان أبرزت الهيئة وثائق تبين هوية المبنى، ومستندا صادرا عن وزارة الأديان بتاريخ ٨/٢/١٩٩٦م وقعه مدير دائرة الشؤون الإسلامية في الوزارة في حينه موشيه بن حاييم يؤكد الاعتراف بهذا المسجد^(٤). وبعد نحو ستة أشهر من ذلك، جرى إغلاق بوابات مسجد الطابية الذي عاد المصلون المسلمون للصلاة فيه. وجاء هذا الإغلاق في أعقاب أمر ما يسمى «إخلاء الغزاة» الذي أصدره الوصي على أملاك الغائبين، بزعم أن هذا المبنى ليس مسجدا وهو يسمى «المنارة». ونفذ عملية الإغلاق ومقاولون من «دائرة أراضي الكيان الصهيوني» بدعم من قوات الشرطة وحرس الحدود التي قامت أيضا بإغلاق المنطقة. وتمت مصادرة التجهيزات الموجودة في المكان وأخذت للتخزين، وعلقت من حول المبنى لافتات تشير إلى أن المكان تابع لما يسمى «دائرة أراضي الكيان الصهيوني». وذكرت المتحدثة باسم شرطة لواء تل أبيب أن الشخصين العربيين اللذين كانا موجودين في المكان اعتقلتهما الشرطة، وبعد التحقيق معهما وضعا تحت الإقامة الجبرية ولم يتم تقديمهما إلى المحاكمة. ووصف المجلس الإسلامي في يافا عملية الإغلاق بأنها تدنيس لمكان يستخدم للعبادة الدينية، واحتج على دور الشرطة في القضية، وندد بما أوردته وسائل الإعلام كما لو أن المسجد كان موضوعا للخلاف على

(١) كامل إبراهيم، يهود متطرفون يحرقون باب مسجد حسن بيك في يافا، الرأي، عمّان، ٢١/٧/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٨٥٦ - ٢١/٧/٢٠١٠، ص ١٦.

(٢) سمر خالد، مخطط لطمس مسجد حسن بيك في يافا، الرأي، عمّان، ١٣/٤/٢٠١١، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ٢١١٤ - ١٣/٤/٢٠١١، ص ١٩.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٤.

(٤) تقرير، وزارة الأديان تفحص موضوع مسجد الطابية في يافا، الاتحاد - حيفا ١٧/٢/١٩٩٨.

الملكية بين المسلمين والمسيحيين في يافا. وأوضح سكرتير المجلس الإسلامي المحامي أحمد بلحة بأنه بعد قيام الدولة مُنع المسلمون من الصلاة في المسجد، أما حارس «المنارة» (وهو مسيحي من أصل أرمني) فقد استخدم المبنى كموقع سياحي كمصدر للرزق بالنسبة له. لكن السلطات أصرت على أمر الإخلاء ومنع إقامة الصلاة في هذا الجامع^(١). وقد حول الصهونيون قسما من هذا الجامع إلى مركز للشرطة^(٢).

.. ومن الاعتداءات الكثيرة التي تعرضت لها مساجد يافا:

- مسجد السكسك: في حي النزهة وكان أيضا مدرسة، حول الطابق العلوي منه إلى ناد ومقهى للعب القمار ومطعم ليهود هاجروا من بلغاريا وملهى ليلي تقدم فيه الخمر، فيما حول الطابق الأرضي إلى «مصنع كيتز للبلاستيك»^(٣).

- مسجد النزهة الجديد: أهمل وأصبح خرائب تدينس بالدعارة والموبقات المختلفة^(٤).

- جامع العمدة: حول جزء منه إلى ناد ليلي^(٥).

- مسجد الوحدة: حول إلى كنيس يهودي^(٦).

- مسجد النبي رويين: جنوب يافا قضاء الرملة قرب عيون قارة، حوّل إلى مزار يهودي باسم (رؤوين بن يعقوب)^(٧). وفي ٢٦/٤/٢٠٠١م تعرض هذا المسجد لاعتداء من قبل المتدينين اليهود الذين حاولوا أداء الصلاة داخله، وكتبوا عليه اسم «رؤوين بن يعقوب» بالعبرية، وأحضروا مواد للبناء وقاموا ببعض الحفريات في المكان. وفي ١/٥/٢٠٠١م، نشب شجار بين اليهود المتدينين ووفد «مؤسسة الأقصى» حول المسجد، فقام أحدهم باستدعاء حرس الحدود وادعى أن وفد المؤسسة قد اعتدى عليهم. لكن مؤسسة الأقصى أصرت على هوية المسجد الإسلامية، وأخذت تنظم إقامة صلاة الجمعة في المسجد، ويؤمه ما يقارب الخمسين شخصا من أهالي يافا واللد والرملة. وفي ٢٢/٨/٢٠٠١م حاولت مجموعة يهودية متدينة بسط سيطرتها على المسجد، وذلك من خلال التخريب في المسجد

(١) يوسف الغازي، إغلاق مسجد الطابية في يافا، هآرتس ٤/٨/١٩٩٨، ص ٧.

(٢) مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ.

(٣) المصدر السابق ذاته.

(٤) مايكل دمير، سياسة الكيان الصهيوني... م.س.ذ، ص ١٠٥.

(٥) أيوب توفيق، معركة الوقف الإسلامي... م.س.ذ، ص ١٢.

(٦) المصدر السابق ذاته.

(٧) المصدر السابق ذاته.

وإضاءة الشموع وكتابة شعارات يهودية عليه، وقامت هذه المجموعة بالتهجم على المصلين ومحاولة إخراجهم من المكان. وفي ٨/٩/٢٠٠١م وخلال الزيارة التفقدية لأعضاء مؤسسة الأقصى لمسجد النبي روين أكدوا أنهم شاهدوا مجموعة من اليهود من الرجال والنساء يقومون باحتساء الخمر وشي اللحوم فيه، وكتبوا شعارات نازية على واجهات المسجد مثل «الموت للعرب»، فقام الشيخ عدلي كردي عضو مؤسسة الأقصى بتقديم شكوى لدى الشرطة لكن الأخيرة لم تقبل الشكوى بحجة انه لم تقع أعمال عنف، كما قال أحد أفراد الشرطة: إن المكان غير معروف أهو مسجد أم كنيس، وقد قامت الشرطة لاحقاً بإرسال رسالة إلى الشيخ كردي تعلمه بإغلاق ملف التحقيق ضد يهود قاموا بتدنيس المكان^(١).

وفي ١٧/٤/٢٠٠٢م، حاولت مجموعة من اليهود تزييف ملكية مسجد النبي روين، عبر تقديمهم طلباً لوزير الأديان للاعتراف رسمياً بيهودية المكان^(٢). وفي أواخر عام ٢٠١٠م، كشفت «مؤسسة الأقصى»، عن قيام إرهابيين يهود باعتداء جديد على مسجد روين وانتهاك حرمة وتكرار تأدية شعائر دينية يهودية داخله في محاولة أخرى لتحويله إلى كنيس يهودي. وقالت المؤسسة إن المتطرفين قاموا بتكسير باب أحد مصليات المسجد وجزء من جداره وكتابة ألفاظ عنصرية داخل المسجد، كما قاموا برسم النجمة السداسية على قبة المصلى وكتبوا داخلها لفظ اليهودية بالإنجليزية، إلى جانب إدخال الشموع والأسفار وبعض الأدوات والمواد التي تستعمل في الطقوس الدينية اليهودية^(٣).

- مسجد البحر: في ٢٢/١٠/٢٠٠٥م، أقدم متطرفون يهود على الاعتداء عليه، وقاموا باقتحام المسجد وتحطيم عدد من نوافذه. فيما أبدى أهل يافا امتعاضهم من افتتاح عدة نوادٍ وملاهي ليلية بالقرب من مسجد البحر - وغيره من مساجد يافا - يرتادها جمهور كبير من الفتيان والفتيات اليهود ويمارسون أعمالاً مخلة بالأداب بالقرب منها دون أن يراعوا حرمة مسجد أو احتراماً لمشاعر المسلمين. فبعد ساعات من السمر واحتساء الخمر والسكر يكون عدد منهم بالقرب من باب المسجد ويقومون بتصرفات مشينة وحركات وسلوكيات مخلة بالأداب، دون أن يراعوا حرمة للمسجد أو احتراماً لمشاعر المصلين^(٤).

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) المصدر السابق.

(٣) إرهابيون يهود يعتدون على مسجد ويتهكون حرمة قرب مدينة الرملة، الخليج، الشارقة، ٢٩/١٢/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ٢٠٠٩ - ٢٩/١٢/٢٠١٠، ص ١٨.

(٤) تقرير، مجهولون يعتدون على مسجد البحر في يافا ويحطمون عدداً من نوافذه، ٢٣/١٠/٢٠٠٥... <http://www.islamic-aqsa.com/>

.. ومن أبرز مساجد يافا التي لا تزال مهجورة ومغلقة ويمنع إقامة الصلاة فيها وترميمها ما يلي:^(١)

- جامع يافا الكبير: ويعرف أيضا بجامع المحمودية أو جامع أبو نبوت. أنشأه الشيخ محمد بيبي الإمام، ووقف عليه الأوقاف (سنة ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م) واتسعت الأوقاف الخاصة به في الفترات اللاحقة، وكانت تعقد في صحن الجامع حلقات التدريس، ويقع أمام الساحة التي أقيم عليها برج الساعة المشهور في يافا. ولا تزال لوحة حجرية واسعة في هذا الجامع تتضمن نحتا لنص الوقفية الخاصة به، التي تشمل حواصل ومكتبة ودكاكين، لكنها صودرت جميعها وهدم مبنى المحكمة الملاصق له. وقد رممه المسلمون، وأعادوا إقامة الصلاة فيه، لكنه يعاني مضايقات كثيرة.

- جامع الشيخ رسلان: في البلدة القديمة، وينسب إلى الشيخ شهاب الدين رسلان الرملي (٧٧٥-٨٤٤هـ).

- جامع حسن باشا: يقع على الطرق الموصلة إلى ميناء يافا، أقامه حسن باشا الجزائري القائد البحري العثماني في العقد الثامن من القرن ١٨م.

- مساجد أخرى: جامع الدباغ في البلدة القديمة - جامع العجمي في حي العجمي وينسب إلى ولي مدفون فيه يدعى الشيخ إبراهيم العجمي - جامع أرشيد في حي أرشيد - جامع الجبلية في حي الجبلية.

- اللد:

كانت تقوم في هذه المدينة العربية (الواقعة إلى جنوب شرق يافا) عدة مساجد قديمة، بعضها بني منذ الفتح الإسلامي بقيادة عمرو بن العاص، وجدد في العصور اللاحقة، وبعضها بني فيما بعد، ولا سيما في العهد المملوكي والعهد البريطاني. وبعد قيام الكيان الصهيوني، شهدت مدينة اللد عمليات صهيونية شرسة لإزالة الطابع الإسلامي عن هذه المدينة، حيث صادر الصهونيون كل أراضيها وعقاراتها وهدموا معظم أحياء البلدة القديمة عام ١٩٥٥م^(٢).

(١) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٤ + مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ.
(٢) أسبير ميتز، اللد في عهدي الانتداب والاحتلال، سلسلة المدن الفلسطينية / ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٧، ص ١٤٣-١٤٩.

وفي إطار تحويل اللد إلى مدينة يهودية، تعرضت الجوامع والأبنية ذات الطابع الروحي إلى تعدييات صهيونية متفاوتة، فتم إغلاق الجامع الكبير، الذي بني في عهد الظاهر بيبرس، ورفضت سلطات الاحتلال السماح بترميمه، فتحول إلى طول دارسة. وتعطل جامع دهمش (الذي أقيم في مطلع القرن العشرين وحمل اسم العائلة الفلسطينية التي بنته)، الذي اقتحمته القوات الصهيونية عام ١٩٤٨م وقتلت جميع السكان الذين لجؤوا إليه وعددهم نحو ٩٣ شخصاً^(١). وقد استولت السلطات على قسم كبير من المسجد، وقامت بفتح الحواصل التجارية فيه، وظل المسجد مغلقاً في وجه المصلين عشرات السنين. وفي عام ١٩٩٦م تم استرجاع جزء من المسجد وشرع بأعمال ترميم واسعة، وافتتح المسجد للصلاة في العام نفسه، وبقيت بضعة محلات تجارية مفتوحة داخله. وفي أوائل آب/ أغسطس ٢٠٠٥م، وجد سكان المدينة منشوراً داخل المسجد فيه صور مخزية، إضافة إلى شعارات عنصرية كتبت على جدرانها تدعو إلى طرد العرب وقتلهم مثل «كهاناً صدق» و«يجب طرد العرب»^(٢).

وفي أوائل أيار/ مايو ٢٠٠٦م استطاع أهل اللد بمساعدة الحركة الإسلامية استرجاع آخر أجزاء مبنى مسجد دهمش، وبدؤوا بأعمال ترميم واسعة لإعادة المسجد إلى أصله كما كان عليه قبل نكبة فلسطين ١٩٤٨م. حيث جرى دفع عشرات آلاف الدولارات لتحرير أربعة دكاكين تابعة للمسجد كان قد استولى عليها يهود عام ١٩٤٨م وفتحوا فيها حوانيت لهم^(٣).

وفي إطار التدمير الصهيوني المستمر لمساجد مدينة اللد، أصدرت البلدية الصهيونية في المدينة (وأواخر عام ١٩٩٧م) بالاشتراك مع ما يسمى «اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء» قرارين يهدم مسجد حي ييارة شنير القائم وسط المدينة، وتم وضع هذين القرارين على باب المسجد الذي تقام فيه الصلاة، وكانت الذريعة الصهيونية إقامة هذا المسجد دون ترخيص^(٤).

وقامت الشركة الصهيونية المسماة «شركة تطوير اللد» بتدمير وتهويد مواقع أخرى في المدينة لطمس الهوية العربية الإسلامية لهذه المواقع^(٥).

(١) المصدر السابق ذاته، ص ٩٧.

(٢) تقرير، مسجد دهمش في اللد يتعرض لأفح الانتهاكات، موقع عرب ٤٨ - ٨/٨/٢٠٠٥.

(٣) تقرير، مصلو مسجد دهمش وأهل الخير في اللد يسترجعون المسجد كاملاً ويبدؤون بالترميم، ٥/٥/٢٠٠٦. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=941&mode=thead&order=0&thold=0>

(٤) تقرير/الاتحاد - حيفا ١٥/١٢/١٩٩٧، ص ١.

(٥) أيوب توفيق، معركة الوقف الإسلامي... م. س. ذ، ص ١٢.

- الرملة:

تعاني هذه المدينة - التي أصبحت بعد عام ١٩٤٨ م مدينة مختلطة بأغلبية يهودية - سياسة تهويدية أيضا لطمس هويتها العربية الإسلامية، وفرض العدمية القومية والدينية على المواطنين العرب هناك. وتطول هذه السياسة المساجد القائمة في المدينة وما حولها. ومن أشهر هذه المساجد التي كانت مزدهرة قبل عام ١٩٤٨ م، والتي كانت ضحية تلك السياسة:

- الجامع الأبيض: وهو من أشهر جوامع فلسطين. أقامه سليمان بن عبد الملك عندما كان واليا على الرملة، ودمره الإفرنج، ثم أعاده صلاح الدين الأيوبي، وجدّده بيبرس. لكنه اليوم أصبح من الطلول الدوارس، ولم يبق منه إلا بعض جدرانه، والمئذنة التي بناها الناصر محمد على أنقاض مئذنة بيبرس، وإلى جانبها مقام النبي صالح^(١).

- الجامع الكبير: وكان في الأصل كنيسة ماريوحنا التي بنيت في القرن الثاني عشر وحولت إلى مسجد في القرن الثالث عشر. وقد رمم هذا الجامع مرات عدة، آخرها في زمن السلطان العثماني محمد رشاد. وكانت واجهة البناء جميلة جدا، وتقوم حاليا في مكانه منارة^(٢).

- مسجد الرباط: يقع في الحي اليهودي المسمى «جان حكال» في مدينة الرملة، ويعاني من المضايقات الصهيونية. وقد قدمت «مؤسسة الأقصى» مبلغا قيمته ٤٠٠٠ دولار لدعم مسيرة الإعمار في هذا المسجد^(٣).

- الجامع العمري الكبير: تعرض للإغلاق فترة طويلة، وصار في حالة يرثى لها من جراء الإهمال ورفض السلطات الصهيونية السماح بفتحه وترميمه. وأمام الإصرار على كسر هذا الرفض، تمكنت لجنة أمناء الوقف الإسلامي في مدينة الرملة بمساهمة «مؤسسة الأقصى» والتبرعات من إجراء ترميمات واسعة في المسجد والساحة المحيطة به استمرت لأشهر. وشملت أعمال قصارة ودهان ومدّ شبكة كهرباء جديدة وتبليط للساحة الخارجية وتجهيز دورات المياه والحمامات وفرش المسجد بالسجاد الحديث. وجرى افتتاحه في آخر شباط/فبراير ٢٠٠٤ م^(٤).

(١) محمد شراب، معجم بلدان فلسطين (دمشق: دار المأمون) ١٩٨٧، ص ٤١٩ + الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٣/٩٤.

(٢) المصدر السابق ذاته.

(٣) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

(٤) تقرير، افتتاح المسجد العمري الكبير في الرملة، صحيفة صوت الحق والحرية (فلسطين المحتلة) ٢/٣/٢٠٠٤.

.. ومن مساجد القرى في قضاء الرملة التي تعرضت مساجدها للاعتداءات الصهيونية، مسجد قرية وادي حنين التي أقيمت على أراضيها مستعمرة «نيس تسيونا»، وقد حول مسجد القرية إلى كنيس يهودي باسم «جولات يسرائيل»^(١).

- عسقلان:

استخدم سكان المجدل المسلمون مسجد عسقلان (بلدة على الساحل الجنوبي الفلسطيني) حتى طردتهم السلطات الصهيونية نهائياً من المدينة في عام ١٩٥٠م. وقد حول الصهيونيون جزءاً من هذا المسجد إلى متحف للبلدية وقاعة للاحتفالات للفنون، وحولوا الجزء الآخر إلى مطعم وخمارة^(٢).

وفي ٢١/٢/١٩٩٩م، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية إعلاناً يتضمن عبارة «سك في المسجد»^(٣). وعلى الفور توجهت «جمعية الأقصى» بكتاب احتجاج إلى رئيس بلدية أشكلون الصهيونية احتجاجاً على فتح مطعم أسماك تحت اسم «مطعم الخان» داخل المسجد الإسلامي القديم في وسط المدينة. وكان عضو قادة الحركة الإسلامية وعضو مجلس بلدية تل أبيب - يافا محمد بلحة قد زار المطعم في المسجد في مجدل عسقلان (أشكلون) واكتشف أنه تباع به مشروبات مسكرة^(٤).

كما هدم مسجد الإمام الحسين ومقامه في عسقلان، وأنشئ مشفى لليهود مكانهما. وتم تحويل مقام حسام الدين بن مهران (المتوفى في حروب صلاح الدين الأيوبي ضد الصليبيين) إلى مجمع للقمامة، وتحويل مسجد الظاهر بيبرس في قرية المجدل إلى مطعم^(٥).

- منطقة النقب:

شملت التعدييات الصهيونية عدة مساجد في هذه المنطقة الواقعة في القسم الجنوبي لفلسطين، التي تشغل نحو نصف مساحة البلاد، وتشكل بئر السبع مركزها المدني الأول. ونشير هنا إلى أن بئر السبع التي كانت عام ١٩٤٨م بلدة ذات أغلبية ساحقة من العرب تحولت إلى مدينة يهودية. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحول مدينة بئر السبع تدريجياً - كأمر

(١) www.islamic-aqsa.com + http://www.aqsa-mubarak.net

(٢) www.islamic-aqsa.com + http://www.aqsa-mubarak.net

(٣) مآذن في وجه الدمار، م.س.ذ. + يديعوت أحرونوت ١٩٩٩/٢/٢١.

(٤) يوسف الغازي، هارتس ١/٣/١٩٩٩، ص ٨.

(٥) تقرير، الرأي العام الكويتية ٢٢/١٢/١٩٨٥م.

واقع - إلى تجمع سكاني مختلط، حيث أصبح بضعة آلاف من العرب يعيشون هناك (نحو ٥ آلاف وفقا لتقديرات البلدية، و ٣ آلاف حسب تقديرات جامعة بن غوريون) كما يستفيد من خدمات المدينة كمركز إقليمي نحو ١٥٠ ألف عربي يقيمون في النقب. وحسب تقديرات الباحثين في جامعة بن غوريون، يصل عدد العرب الذين يرتادون المدينة يوميا إلى ١٠ آلاف عربي، إلا أنه لا يوجد أي مسجد عامر في المدينة مفتوح أمام الجمهور يمكنهم أن يؤديوا فيه صلاة الجماعة. ويقول كامل ريان (أحد رؤساء الحركة الإسلامية والذي يرأس جمعية الأقصى لإعادة إعمار المقدسات الإسلامية) في الداخل: الناس يصلون على الأرصفة وفي الساحات والحدائق العامة والأماكن غير المريحة، وليس في المكان المخصص للعبادة باحترام ونظام^(١). بالمقابل، يوجد في مدينة بئر السبع ٢٥٩ كنيساً لـ ١٨٠ ألف يهودي يسكنون في بئر السبع (أي كنيس واحد لكل ٧٠٠ نسمة)^(٢).

- المسجد الكبير في بئر السبع:

من العينات التي تعكس مأساة المواقع الإسلامية في مدينة بئر السبع، واقع المسجد الكبير في هذه المدينة. وبالعودة إلى التاريخ يتبين أن هذا المسجد أنشئ في عام ١٩٠٨م، بموافقة من آصف بيك الدمشقي قائمقام مدينة بئر السبع في أواخر العهد العثماني، ليكون مكانا يؤمه المسلمون من سكان المدينة وزوارها لأداء صلواتهم، وقام أبناء العشائر البدوية الذين يسكنون في بئر السبع وضواحيها بجمع الأموال لهذا الغرض. وتبلغ مساحته نحو أربعة دونمات. أما مساحة الأرض الوقفية للمسجد فتبلغ نحو ١٢ دونما مسجلة في السجل العقاري (الطابو)، في قسيمة رقم ٥ حوض ٣٨٠٠. ولم يكن المسجد مكانا للعبادة فحسب، بل كان يؤدي أيضا دورا حيويا جدا في المجال الثقافي والتعليمي في المدينة، حيث كان يصل إليه طلاب العلم، وكان يحتوي على غرفتين كبيرتين للدراسة. وظل المسلمون وزوار مدينة بئر السبع يقصدون هذا المسجد حتى احتلال المدينة عام ١٩٤٨م. وفي ٢١/١٠/١٩٤٨م حظرت السلطات الصهيونية الأذان في المسجد، بعد تهجير العشائر البدوية من مدينة بئر السبع وطردها إلى قطاع غزة والأردن. لكن مثذنة المسجد الكبير وعمارته بقيتا علامتين على هوية المدينة القديمة التي يتوسطها، وشاهدتين على الوجود العربي فيها. وتمسكت السلطات

(١) تقرير، مسجد بئر السبع - المسلمون يكافحون لإعادته مكانا للعبادة والبلدية تريده متحفا، صحيفة القدس المقدسية ٣٠/٣/٢٠١١، ص ٩.

(٢) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في الكيان الصهيوني لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٥ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/مايو ٢٠٠٥..
الرابط:

برفضها إعادة مسجد بئر السبع الكبير للمسلمين، رغم المطالبات الحثيثة بذلك. وتم بعدها تحويل المسجد إلى معتقل وقاعة محكمة من قبل السلطات الصهيونية. وفي سنة ١٩٥٣م تم تحويل المسجد إلى «متحف النقب»، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٩١م. وبعدها تم إغلاق «المتحف» وإخراج المعروضات منه^(١).

تعرضت معالم هذا المسجد إلى تغييرات أساسية، حيث أزيلت خصائصه الدينية، ومنها الآيات القرآنية التي كانت معلقة على جدرانه الداخلية والمنبر الخشبي والسجاد. كما أزيلت اللوحة الحجرية التي كانت فوق المدخل الخارجي والتي كانت تتضمن تاريخ بناء المسجد، الأمر الذي رأى فيه عرب بئر السبع والنقب محاولة لطمس هوية هذا المعلم العربي الإسلامي. ومنذ ذلك الحين والمسجد مهجور ولا يؤمه سوى المدمنين والمجرمين، وصار وكرا للموبقات، وتتناثر القمامة على أرضيته، بما في ذلك زجاجات الخمور وطبقة كثيفة من أوساخ الحمام، وجدرانه مغطاة بعبارات بذيئة، كما أن أعمدة السقف متداعية إلا أن بنيته المعمارية لا تزال جميلة وأخاذة. وبالرغم من أن بلدية بئر السبع أقامت أخيراً سوراً حول المسجد وزرعت العشب الأخضر من حوله، إلا أن ذلك لم يمنع استمرار تحويل ساحته إلى وكر للدعارة واللوطيين والمدمنين على الكحول والمخدرات، حتى يومنا هذا^(٢).

ويروي الكاتب الفلسطيني أحمد فتحي خليفة ما يخص هذا المسجد (في كتاب له صدر عام ١٩٩٠م) قائلاً: لقد دخلت المسجد بنفسني، وهالني ما رأيت. فبدلاً من أن يذكر اسم الله تعالى فيه، فقد وضعت الحكومة - الصهيونية - يدها عليه، ثم حولته إلى متحف يؤمه الزوار، وقد عرضت فيه الأمور المتعلقة بحياة البدوي بشكل عام. ووضع المسجد يحزن لمنظره كل قلب، وهو في حالة شيخوخة لعدم ترميمه. وللمسجد الواسع هذا ساحة في وسطه ومثدنة طويلة ترتفع إلى أعلى تشكو إلى الله ظلم الظالمين^(٣).

وفي أواخر سنة ١٩٨٥م أعلن رئيس بلدية بئر السبع، إياهو ناوي (الذي كان ملقباً بـ «داود الناطور» وكان له برنامج إذاعي بلهجة عراقية في «صوت الكيان الصهيوني بالعربية» يحمل اسمه) عن نيته هدم جدار المسجد، بحجة أن سور المسجد يشكل وكرًا لتجار المخدرات. بينما أكد نوري العقبني (رئيس جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو) أن الهدم لا يعدو أن

(١) ياسر العقبني، من مسجد إلى معتقل ومحكمة فمتحف، موقع عرب ٤٨ - ١٩/٢/٢٠٠٤.

(٢) تقرير، تاريخ مجيد يتلاشى، القدس المقدسية ٣٠/٣/٢٠٠١، ص ٩.

(٣) أحمد فتحي خليفة، النقب من رحلة النسيان إلى صحوة الضمير، (فلسطين المحتلة: مطبعة الصراط في بلدة أم الفحم) ١٩٩٠، ص ٣٧.

يكون بهدف الاستيلاء على قطعة الأرض المحيطة بالمسجد وتحويلها إلى موقف للسيارات. وبدأت الجمعية باتخاذ الإجراءات القانونية لمنع هدم السور، فنجحت في استصدار أمر من محكمة الصلح في بئر السبع يمنع الهدم حتى ٨/١٢/١٩٨٥ م كي تتمكن الجمعية من إحضار المستندات التي تثبت ملكية الوقف الإسلامي للمسجد. ثم ما لبثت محكمة الصلح أن عمدت في ٢٨/١/١٩٨٥ م إلى إلغاء قرارها بوقف الهدم، فلجأت الجمعية إلى المحكمة العليا، التي أصدرت بدورها قرارا احترازيا في ٣٠/١٢/١٩٨٦ م تمنع بموجبه بلدية بئر السبع من هدم السور، وذلك لمدة سبعين يوما، يتم خلالها حل القضية خارج المحكمة. وقد حكمت المحكمة (يوم ٩/٦/١٩٨٧ م) بالألا تقوم البلدية بأي عمل يتعلق بالمسجد، إلا بعد إشعار الجمعية قبل ثلاثة أشهر، لكن بلدية بئر السبع لم تحترم هذا الأمر^(١).

وطالب المسلمون في مدينة بئر السبع ومن حولها السلطات بإعادة فتح المسجد للصلاة، وقدم مشايخ بئر السبع مذكرة بهذا الخصوص إلى السلطات المختصة في بداية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٦ م، وأرفقوا الطلب بصور فوتوغرافية لمسلمين يصلون في مواقف السيارات أو على العشب الأخضر أو على قارعة الطريق، أثناء وجودهم في مدينة بئر السبع، لأنهم حُرِّموا من دخول المسجد. وفي سياق هذه التحركات الشعبية، «استقبل» عشرات من المواطنين المسلمين في النقب وزير الأديان السابق زبولون هامر بمظاهرة صاخبة خلال زيارته لبئر السبع في ١٧/٧/١٩٨٧ م رافعين لافتات طالبوه فيها بتحرير المسجد ووضعه تحت تصرف المسلمين. لكن هامر ادعى أمام الوفد - الذي سلمه في اليوم التالي مذكرة خاصة بشأن المسجد - أنه لا يعرف عن هذا الأمر إلا من خلال المظاهرة، واعداد بدراسة الموضوع بجدية والسعي إلى التوصل إلى تفاهم مع رئيس البلدية، وهو ما تحول إلى وعود جوفاء بعد أيام^(٢).

وقد تصاعد الصراع من أجل المسجد بحددة في تموز/يوليو ١٩٩٧ م عندما تجمع بضع مئات من منطقة بئر السبع مع ناشطين من الحركة الإسلامية في ساحة المسجد لأداء صلاة الجمعة. فقام نائب رئيس بلدية بئر السبع الليكودي العنصري إيلي بوكير بتلويث الساحة قبل الصلاة بروث البقر. وحضر المصلون ومعهم مفارش بلاستيكية وقاموا بفرشها على أرضية الساحة وأدوا الصلاة. ووصف أحد أعضاء المجلس المصلين بأنهم «طابور خامس». وأعلن

(١) ياسر العقبي، من مسجد إلى معتقل ومحكمة فمتحف، م.س.ذ.

(٢) المصدر السابق ذاته.

رئيس البلدية أن بئر السبع مدينة يهودية^(١).

ومما يذكر أن بلدية بئر السبع تسلمت المسؤولية عن المبنى عام ١٩٧٤م من وزارة الأديان، واستصدرت قراراً قضائياً يسمح لها باستخدامه كمتحف. لكن البلدية ظلت تعارض إعادة الهوية الأصلية إلى هذا المبنى، ولا تنوي البلدية التنازل عن ذلك، كما يقول المهندس تسفي بار يوسف. وحسب إفادة د. سامي أبو فريح (رئيس مؤسسة النقب للأرض والإنسان)، في عام ٢٠٠٠م اقترح رئيس بلدية بئر السبع يعقوب تيرنر ترميم وفتح المكان للأديان تحت اسم «بيت إبراهيم» لكن المسلمين رفضوا هذا العرض لأن قدسية المسجد باقية ولا يغيره احتلال أو ما شابه ذلك. وفيما بعد كانت الكلمة الأخيرة لرئيس بلدية بئر السبع السابق إلياهو ناوي، حيث قال إنه يتخوف من أن المصلى الذي سيفتح في المسجد سيتحول إلى مسجد^(٢).

وتمثل أحد أسباب معارضة بلدية بئر السبع السماح لإقامة الصلاة في الموقع بالخشية من أن تصبح المدينة «ثنائية القومية». ويزعم مهندس البلدية أن المطالب بشأن المسجد جاءت من خارج بئر السبع، ولا تتبع من الاحتياجات الحقيقية للمسلمين الذين يعيشون في المدينة، بل هي ذات دوافع سياسية. ويضيف: أعتقد أن الذين يطالبون بتحويل المبنى إلى مسجد من جديد يسعون إلى إحياء الماضي أكثر من تطلعهم نحو المستقبل^(٣).

ومن التطورات اللاحقة، تقدمت جمعية «عدالة» (المركز القانوني للعرب في البلاد) وعدد من سكان بئر السبع المسلمين وبعض الجمعيات الفاعلة بالتماس إلى المحكمة العليا من أجل السماح للمسلمين بفتح أبواب مسجد بئر السبع الكبير للصلاة فيه. ونظرت المحكمة (يوم ٢٠/٥/٢٠٠٣م) في هذا الالتماس، وأمرت النيابة العامة بتشكيل لجنة وزارية خلال شهر تضم ممثلين عن المسلمين وإصدار قرارها خلال خمسة أشهر حول السماح أو عدم السماح للمسلمين بافتتاح المسجد للصلاة فيه. وقد تعهدت بلدية بئر السبع - ظاهرياً - بالمحافظة على نظافة ومكانة وقدسية المسجد أمام المحكمة، كما أن كلمة «متحف» لم تُطلق خلال المداولات وإنما «مسجد» وهذا اعتراف بالقدسية من قبل المحكمة العليا^(٤). وعلى الرغم من ذلك، تصر بلدية بئر السبع على عدم التنازل عن مخططها، وقالت أمام المحكمة:

(١) تقرير، مسجد بئر السبع - المسلمون يكافحون لإعادته مكاناً للعبادة والبلدية تريد متحفاً، صحيفة القدس المقدسية ٣٠/٣/٢٠٠١، ص ٩.

(٢) ياسر العقبي، من مسجد إلى معتقل ومحكمة ومتحف، م.س.ذ.

(٣) تقرير، مسجد بئر السبع - المسلمون يكافحون لإعادته مكاناً للعبادة والبلدية تريد متحفاً، صحيفة القدس المقدسية ٣٠/٣/٢٠٠١، ص ٩.

(٤) صقر أبو صلوك، محكمة العدل العليا تمهل الحكومة خمسة أشهر لإصدار قرارها بشأن مسجد بئر السبع الكبير، صحيفة «أخبار النقب» ع ٣٠١ - ٢٦/٥/٢٠٠٣ (www.akhbarna.com)

إنّ إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ستمس بأمن الجمهور، وقد تؤدي إلى مصادمات بين يهود المدينة وجمهور المسلمين الذي في معظمه من خارج بئر السبع، وأي تغيير في هذا الوضع خطير، وسيقلب رأسا على عقب الوضع الهادئ نسبيا في بئر السبع^(١).

كما تقدمت جمعية «عدالة» باسم عدد من المؤسسات الأهلية والشخصيات في النقب، بالتماس من أجل إعادة افتتاح مسجد بئر السبع الكبير للصلاة، وطالبوا بتمكينهم أو تمكين غيرهم من ترميمه ووقف تدهور وضعه. وتضم قائمة الملتسمين كلا من «جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو» بواسطة رئيسها نوري العقبى، و«اللجنة الإسلامية في النقب» بواسطة رئيسها محمد عبد الهادي، والشيخ عودة أبو سريحان من تل السبع. وتم تقديم الالتماس ضد أربعة أطراف هي بلدية بئر السبع، وسلطة التطوير (بواسطة «دائرة أراضي الكيان الصهيوني»)، ووزير الأديان، ووزير الثقافة. وقد ردت بلدية بئر السبع على الملتسمين بخمسة ادعاءات واهية رئيسية، وأرقت ردها بالعديد من الوثائق والمستندات، ورفضت طلب الملتسمين قائلةً إنها ستعمل على جعل المكان متحفاً وأنها لا تقبل بإعادة تشغيله كمسجد. وفيما يلي تلخيص للادعاءات الخمسة التي عرضتها بلدية بئر السبع:

- الادعاء الأول، الناحية القضائية: يدعي الملتسمون أن «المكان مقدس»، ويسمونه «المسجد الكبير»، ويستشهدون بفتوى من القاضي أحمد ناطور رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في القدس، وفتوى من مفتي القدس سعد الدين العلمي، يقولان فيهما إن المكان مقدس للمسلمين. البلدية تتحفظ من تلك الفتاوى ولها رأيها في ذلك. ولكن بما أن الملتسمين يبنون معظم التماسهم حول حقهم في الصلاة وأداء الشعائر الدينية لهم وغيرهم، فإنه حسب البند ٢ من الأمر الملكي من عام ١٩٢٤م فإن صلاحية البحث في هذه المسائل ليست بيد المحكمة وإنما بيد السلطة التنفيذية، وهو أمر أقرته محكمة العدل العليا بشأن العلاقة بين القانون الانتدابي المذكور وقانون الأماكن المقدسة من عام ١٩٦٧م.

- الادعاء الثاني، الصلاحية: إن الالتماس يهدف إلى تغيير ملكية الأرض واستعمالها، بالإضافة إلى السماح بإدارة وتشغيل المسجد من قبل الملتسمين أو من قبل غيرهم. صلاحية تغيير هدف الأرض في يد محكمة الصلح، وليس محكمة العدل العليا.

- الادعاء الثالث، عدم الشفافية في تقديم الالتماس: في عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦م

(١) تقرير، بلدية بئر السبع: نسبة المسلمين في المدينة هي ١٪ فقط، صحيفة «أخبار النقب» ع ٢٩١ - ٢٠٠٣/١/٥ - (www.akhbarna.com).

جرت جلسات قضائية كثيرة في محكمة الصلح والمحكمة اللوائية في بئر السبع، كما قدمت ثلاثة التماسات للمحكمة العليا، حول معارضة بعض الملتتمسين لقيام البلدية بتغييرات في الأرض وترميم السور المحيط بالمكان. وإن للقرارات التي اتخذت في ذلك الحين تأثيرا على الالتماس الحالي. الملتتمسون ذكروا بعض الإجراءات القضائية التي تمت في السابق، لكنهم يخفون عن المحكمة الإجراءات الكثيرة في محكمتي الصلح واللوائية في بئر السبع. إن عدم الشفافية هذا يجب أن يؤدي بمحكمة العدل العليا إلى رفض الالتماس.

- الادعاء الرابع، التقادم: منذ عام ١٩٤٨م وحتى اليوم يتم استعمال مبنى المسجد لأهداف عامة مدنية، في البداية كمحكمة صلح، ومنذ عام ١٩٥٣م كمتحف للنقب، أو جزء منه. منذ ذلك الحين انقضت ٥٤ عاما وهي أكثر من عدد السنين التي استعمل فيها المبنى كمسجد (٤٢ عاما). حتى الالتماسات السابقة التي قدّمها بعض الملتتمسين لم يكن فيها المطالبة بحق الصلاة في المسجد، ولهذا يجب رفض الالتماس. قامت البلدية خلال السنين باستثمار أموال في صيانة وتشغيل المكان، وبلورت خطة لترميم كل منطقة المتحف التي تضم مبنين (بيت الحاكم ومبنى المسجد سابقا). في المرحلة الحالية تم الترميم في بيت الحاكم وهو يقارب على الانتهاء، كمرحلة أولى. في المرحلة الثانية سيتم في المستقبل القريب جدا ترميم مبنى المسجد سابقا من أجل تشغيله كما كان جزءا من متحف النقب. خلال تلك السنوات تم الإعلان عن متحف النقب كمتحف معترف به حسب قانون المتاحف. ترى البلدية أن هذين المبنين معا جزء من خطة أوسع لتطوير منطقة متاحف وعلوم في البلدة القديمة، حيث يتم استعمال بيت الحاكم للفنون، ومبنى المسجد سابقا للآثار والتاريخ، بالإضافة إلى ترميم مباني قريبة مثل مدرسة أولاد الشيوخ ومحطة القطار التركية. ترى البلدية أنها هي التي تحدد أهداف الاستعمال المطلوبة بكونها سلطة محلية ولجنة محلية للتخطيط والبناء. من أجل ترميم مبنى بيت الحاكم ومبنى المسجد سابقا اضطرت البلدية إلى تجنيد ميزانية خاصة، وهي تستعد لتنفيذ الترميم المذكور في المستقبل القريب، مع العلم أن المتحف أخلي مؤقتا من محتوياته بعد أن قرر الخبراء أنه معرض للخطر.

- الادعاء الخامس، التماس سياسي: تم عرض الالتماس وكأنه حول حق الصلاة وأداء الشعائر لسكان بئر السبع وزائريها من المسلمين. لكن جوهر الالتماس ليس كذلك، وإنما يستتر وراءه طموح قومي - سياسي من أجل إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، إلى ما قبل ١٩٨٤م، كجزء من صراع قومي تدعّمه بعض الأطراف، ومن ضمنها إسلاميون متطرفون،

ولهذا فإن المكان المناسب لهذه القضية ليس المحكمة وإنما الحلبة السياسية. حسب ما تعرفه البلدية فإن الهدف هو «احتلال» مبنى المسجد سابقا كجزء من سياسة شاملة تبادر إليها وتقوم بها الحركة الإسلامية في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتماس يطالب - فعليا - بالاعتراف بحق الملتصين الجماعي القومي بالاستيلاء على مبانٍ ومناطق مختلفة في الدولة من منطلقات سياسية وقومية، وليس كصلاة فردية^(١).

ومن الوقائع التي تدل على التمسك الصهيوني بعدم الاعتراف بالمبنى بأنه مسجد، تم اعتقال نوري العقبي (رئيس «جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو في الكيان الصهيوني» (يوم ٣٠/٣/٢٠٠٠ م) إثر كتابة عبارة «مسجد بئر السبع» بطلاء أبيض على بوابة مدخل المسجد التاريخي في بئر السبع باللغتين العربية والعبرية، ومسح اللافتة التي وضعتها البلدية على البوابة والتي وصفت المبنى بأنه متحف^(٢). وفي سياق تطورات القضية، أدلى نوري العقبي (في ٨/١٠/٢٠٠٣ م) بشهادته أمام دوف ميجد قاضي محكمة الصلح في بئر السبع، كمتهم بكتابة عبارة «مسجد بئر السبع الكبير» باللغتين العربية والعبرية على بوابة مسجد بئر السبع، في يوم الأرض ٣٠/٣/٢٠٠٠ م. وبعد مداوالات في المحكمة وطلب من المحامي، وافق القاضي على أن يدلي رئيس «جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو» بشهادته أمام القاضي. وقال نوري العقبي إنه لم يكتب «مسجد» على كنيس بل كتبه على بوابة مسجد بناه عرب النقب البدو، بعد إخفاق النضال الذي استمر ٣٠ عاما. وكان من المقرر أن يبين رئيس الجمعية للمحكمة الدوافع التي دعت إلى كتابة الحقيقة على مسجد بئر السبع، حيث أعد وثائق تتناول قضية المسجد ومسلسل المطالبة بإعادته للمسلمين ليكون مكانا للعبادة. وقال: إنني كمواطن ومسلم أعلم وأؤمن أن المسجد الكبير في بئر السبع هو مكان مقدس لجميع المسلمين، وإن استعماله لغرض آخر غير الصلاة يغضب كل مسلم، بل وكل إنسان يغلب عليه السلام والأخوة. وأضاف: أو من كذلك أنه وفق قانون الحفاظ على الأماكن المقدسة، الذي سنّ عام ١٩٦٧ م، يجب الحفاظ على الأماكن المقدسة من التدنيس وكل مس آخر، ومن كل شيء قد يمس بحرية الوصول إليه من كافة الأديان، أو يمس بمشاعرهم تجاه هذه الأماكن. وذكر رئيس الجمعية أن قانون الحفاظ على الأماكن المقدسة يقر بأن كل إنسان يمس مكانا مقدسا عقوبته السجن لمدة سبع سنوات، ومن يقوم بعمل قد يمس بسبل الوصول إلى

(١) تقرير، لماذا ترفض بلدية بئر السبع فتح المسجد الكبير للصلاة؟ صحيفة «أخبار النقب»، ع ٢٩١ - ٢٠٠٣/١/٥ (www.akhbarna.com).

(٢) تقرير، مسجد بئر السبع - المسلمون يكافحون لإعادته مكانا للعبادة والبلدية تريده متحفا، صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٣/٣٠، ص ٩.

المكان المقدس عقوبته الحبس لمدة خمس سنوات. وأضاف: نحن المسلمين نقوم بكل عمل قانوني ومشروع من أجل إعادة المسجد الكبير في بئر السبع للصلاة فيه فقط، هذا المسجد قد يؤمه الآلاف من المسلمين من سكان بئر السبع وآلاف غيرهم ممن يزورون المدينة يومياً، ولا يوجد لهم مكان للصلاة، وإن المؤمنين الذين يرغبون في الصلاة في هذه الأيام في بئر السبع، يقومون بواجبهم الديني في الساحات العامة، وهذا الأمر مخجل ومذل ويمس مشاعرهم. وأردف قائلاً: «لقد اشتكيت لدى الشرطة مرات عدة، ضد رؤساء بلدية بئر السبع وموظفي البلدية، ولكن الشرطة أهملت كافة الشكاوى، ضاربة عرض الحائط بالقانون الذي يمنع المس بالأمكان المقدسة، وعوضاً عن ذلك قامت بفتح ملف جنائي ضدي». وأشار العقبي إلى أن المسجد الكبير بني إبان الحكم العثماني في أوائل القرن الماضي، بأموال عرب الجنوب، حيث قام شيخ العشائر بجمع الأموال. وذكر أن من بين الذين جمعوا الأموال جده الحاج محمد العقبي، الذي ولد عام ١٨٦٠م وكان شيخ عشيرة العقبي، وسلم المال الذي تم جمعه لممثل الحكم العثماني، وأضاف: لقد كان جدي من بين المصلين الأوائل في المسجد بعد بنائه. وأكد العقبي أن الجمعية ناضلت من أجل إعادة المسجد لأيدٍ مسلمة، وأن الوضع الراهن هو وصمة عار على جبين السلطات، وراية سوداء أخرى تشير إلى الغبن والإجحاف القائم من قبل السلطات ضد الأقلية العربية، من مواطني الدولة. وقررت المحكمة مواصلة البحث في هذه القضية، وذلك ليتسنى للنيابة الرد على الوثائق التي جرت المطالبة بتقديمها للمحكمة^(١). وكرر العقبي مضامين شهادته تلك في جلسة أخرى. وطالبت النيابة بالحكم عليه بالسجن الفعلي على أن يستبدل الحكم بخدمة الجمهور، ودفع غرامة مالية عالية. وقال محامي الدفاع إن الحديث يجري عن ناشط جماهيري يخدم أبناء مجتمعه وبكتابة هذه العبارة، إنما عبر عن آلام أبناء شعبه العرب المسلمين إزاء ما آل إليه المسجد المهمل والآيل للسقوط. وفي نهاية المحاكمة، أدان القاضي ميجد (يوم ٢٨ / ١ / ٢٠٠٤م) العقبي بكتابة عبارة «مسجد بئر السبع الكبير» على بوابة المسجد. وقال القاضي في حيثيات قراره إن العقبي قام بتشويه الممتلكات العامة، وإن السجن في مثل هذه الحالات هو لمدة عام كامل، وحكم عليه بدفع غرامة قدرها ألف شيكل (= ٢٢٥ دولاراً) أو السجن لمدة سبعة أيام^(٢).

تقدم نوري العقبي باستئناف إلى المحكمة العليا، بعد أن رفضت المحكمة المركزية في بئر السبع استئنافه على قرار قاضي محكمة الصلح الذي أدان فيه العقبي. وجاء في الالتماس

(١) تقرير، رئيس جمعية حقوق البدو: الوضع الراهن هو راية سوداء أخرى تشير إلى الغبن والإجحاف القائم ضد الأقلية العربية، موقع عرب ٤٨ - ١٠ / ٨ / ٢٠٠٣.

(٢) تقرير، إدانة العقبي بكتابة كلمة «مسجد» على بوابة مسجد بئر السبع، موقع عرب ٤٨ - ٢٨ / ١ / ٢٠٠٤.

إن العبارة التي كتبها على باب المسجد جاءت من منطلق النضال الجماهيري من أجل استعادة المسجد وفتح أبوابه أمام المسلمين للصلاة، وإن العبارة كتبت على الباب الخشبي للمسجد، ولا يمكن اعتباره تشويها للممتلكات^(١). لكن هذه المحاكمة أتاحت الظروف لإعادة فتح الصراع بين المسلمين في جنوب البلاد وبلدية بئر السبع، لترميم هذا المبنى وإعادته ليخدم الغرض الأساسي من بنائه كمكان للعبادة. وقد تأججت قضية المسجد، حين قامت بلدية بئر السبع بنشر مناقصة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤م تتعلق بقرار إجراء ترميمات في المسجد تمهيدا لتحويله إلى متحف. وتضمنت قائمة الترميمات التي أرفقت للمناقصة، بناء مراحض في مدخل المبنى وتحويل مكان الصلاة إلى قاعة عرض، وكافيتريا (مقصف)، وما إلى ذلك من وسائل الراحة للزوار والسياح. وبالإضافة إلى ذلك فقد نشرت البلدية دعوات لافتتاح «المتحف» من جديد. وإزاء ذلك، قدم مركز «عدالة» لحقوق الأقلية العربية في الكيان الصهيوني (يوم ٢٨ / ١ / ٢٠٠٤م) التماسا ضد بلدية بئر السبع ورئيسها يعقوب تيرنر وسلطة التطوير ووزير الأديان ووزير العلوم والثقافة والرياضة، طالب فيه بإصدار أمر يمنع متابعة نشر مناقصة لإجراء الترميمات في مبنى «المسجد الكبير» في بئر السبع وعدم تغيير هيكل المسجد لأغراض أخرى. وقد ناقشت المحكمة العليا المسألة واستمعت إلى الأطراف المعنية، وأوصت المحكمة في إحدى جلساتها بتعيين لجنة من الجهات المختصة لبحث قضية المسجد، وكلفت الدولة بتعيين عدد من الأعضاء، من ضمنهم ممثل عن جهاز الأمن العام (الشاباك)، لتقديم توصيات بشأن المسجد، بينما لم يتم تعيين أي شخص عربي في هذه اللجنة. وكان رأي جهاز «الشاباك» واضحا من قبل تعيين هذه اللجنة، من خلال الرد الذي قدمته بلدية بئر السبع إلى المحكمة العليا في أعقاب هذا الالتماس. فقد نقل المستشار القانوني لبلدية بئر السبع الإشاع يبلغ هذا الرأي حيث قال إن جهاز «الشاباك» لا يوافق على أداء الشعائر الدينية في المسجد لاعتبارات أمنية، كونه تقوم بمحاذاته قيادة اللواء الجنوبي للجيش (!؟)^(٢).

وفي ٤ / ١ / ٢٠٠٤م قامت بلدية بئر السبع بتعميم مناقصة على شركات المقاولات وأعمال البناء تدعو فيها إلى تقديم عروض أسعار لأعمال يتم من خلالها تحويل مسجد بئر السبع إلى متحف، وعلم من مصادر موثوقة أن البدء في هذا المشروع سيتم من خلال الشركة الاقتصادية التابعة لبلدية بئر السبع. وقررت مؤسسة الأقصى التوجه إلى القضاء لإيقاف هذا

(١) تقرير، التماس إلى العليا: كتابة عبارة «مسجد بئر السبع الكبير» على باب المسجد جزء من نضال سياسي وليست مخالفة جنائية، أخبار النقب ع ٣٥٧ - ١٨ / ٧ / ٢٠٠٥ .. الرابط:

http://www.akhbarna.com/357/frame_news5.html

(٢) ياسر العقبي، حين تحول الصلاة في المسجد إلى قضية أمنية، موقع عرب ٤٨ - ١٩ / ٢ / ٢٠٠٤.

العمل، إلا أن محكمة الصلح في بئر السبع رفضت الطلب الذي تقدمت به المؤسسة^(١).

بعد ذلك، أنهت المحكمة الصهيونية العليا النقاش والمداولات حول قضية سابقة، وأصدرت (في ١٨ / ١ / ٢٠٠٤م) قرارا ورد فيه أن بلدية بئر السبع مخولة فقط بأن تقوم بترميم المسجد للحفاظ على هيكله، لكنها غير مخولة بتغيير واقعه كمسجد وتحويله إلى مبنى مخالف لما ورد في التماس مركز «عدالة»، وذلك حتى تصدر المحكمة قرارا نهائيا في الالتماس. وطالبت المحكمة الحكومة بالرد حول قضية المسجد^(٢).

في أعقاب قرار المحكمة العليا، عين رئيس الحكومة الصهيونية أرئيل شارون لجنة حكومية مكونة من مندوبين عن عدة وزارات برئاسة سكرتير الحكومة يسرائيل مايون، لمعالجة المسألة. وخلال اجتماع (عقد يوم ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٤م) ضم أعضاء هذه اللجنة وممثلين عن العرب في النقب (منهم: النائب طلب الصانع، ورئيس بلدية راهط طلال القريناوي، ونائب رئيس الحركة الإسلامية في البلاد الشيخ جمعة القصاصي، ورئيس مجلس اللقية الشيخ إبراهيم أبو محارب وغيرهم) ادعت اللجنة الحكومية تخوفها من إمكانية «سيطرة الحركة الإسلامية في الجنوب على المسجد في حالة إعادته لأيدي المسلمين». وطرح النائب الصانع أمام أعضاء اللجنة قضية مسجد بئر السبع وضرورة إعادته للمسلمين في النقب، من أجل الصلاة فيه، مؤكدا أن المسجد يعتبر وقفا إسلاميا ومكانا مقدسا وتحويله إلى متحف يعتبر مسامحا للمسلمين. وقال طلال القريناوي في نهاية الاجتماع: لقد طرحنا على ممثلي الوزارات المختلفة تفاصيل قضية المسجد، وطالبنا بحل هذه القضية بأسرع وقت ممكن لأن ذلك يمس بمشاعر المواطنين العرب في الجنوب، حيث إن تحويل المسجد إلى متحف سيزيد من توتر العلاقات بين العرب واليهود في النقب وسيؤثر على علاقات الجوار. ومن جانبه قال الشيخ جمعة القصاصي: لقد حاول أعضاء اللجنة طرح إمكانية سيطرة الحركة الإسلامية على المسجد، فقلت إنه لا توجد لدينا معارضة أن يتم تعيين موظف من قبل وزارة الأديان، وليس أن يكون تابعا للحركة الإسلامية أو من طرفها، فالمهم لدينا أن تتم إعادة فتح المسجد، لأنه بني من أجل ذكر الله فقط، وليس لأسباب أخرى^(٣).

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) تقرير، المحكمة العليا: بلدية بئر السبع غير مخولة لإجراء تغييرات على مبنى المسجد الكبير في بئر السبع، موقع عرب ٤٨ - ٢٠٠٤ / ٢ / ١٩.

(٣) تقرير، رئيس بلدية راهط يؤكد أن تحويل مسجد بئر السبع إلى متحف سيزيد من توتر العلاقات بين العرب واليهود، موقع عرب ٤٨ - ٢٠٠٤ / ٣ / ٢٤.

وإمعانا في انتهاك حرمة المكان، قام بعض «الفنانين» بصناعة بعض التماثيل من الطين والقش ونصبها حول المسجد، الأمر الذي يناقض تعاليم الدين الإسلامي، وهو ما يزيد من مرارة المواطنين المسلمين، حيث أصبحت التماثيل والأصنام تطوق المسجد من كل جانب^(١).

وأقامت جامعة «بن غوريون» حفلا بمناسبة إنهاء اجتماعات مؤتمر مجلس أمناء الجامعة في ساحة مسجد بئر السبع الكبير. وكانت الدعوة التي وجهت إلى المدعويين للمشاركة في الحفل، الذي تخلله تقديم عشاء ومشروبات روحية ورقص، أكدت أن الحفل سيقام في ساحة «متحف بئر السبع»، أي مسجد بئر السبع^(٢).

في سياق تطورات القضية، قررت المحكمة الصهيونية العليا ما يسمى «الحل الوسط» الخاص بمسجد بئر السبع، وهو أن يتحول مبنى هذا المسجد إلى «مركز جماهيري - تربوي للسكان العرب البدو»، على ألا تقام فيه الصلوات. وطولب كل من الجانبين (من مقدمي الالتماس وبلدية بئر السبع) بالرد على «الحل الوسط» المقترح خلال شهرين. وقد جاء الاقتراح من خلال القضاة سليم جبران وبروكاتشا وحايت، التي جاءت بصورة مناقضة لاقتراح لجنة سكرتير الحكومة الصهيونية يسرائيل ميمون، التي أوصت بعدم تغيير الوضعية الحالية للمسجد، أي مواصلة استخدامه كمتحف. على خلفية هذا القرار، بادر إيلي بوكير أحد قادة الليكود في مدينة بئر السبع ونائب رئيس البلدية سابقا إلى عقد مؤتمر صحفي في فندق «بردايز» في بئر السبع (يوم ١٨ / ١ / ٢٠٠٥ م) بشأن «الحل الوسط» الذي اقترحه المحكمة العليا. وابتدأ بوكير المؤتمر ببيت سموه وتحريضه العلني على سفك الدماء، وقال: «ستسيل الدماء هنا، إذا تم تسليم المسجد في بئر السبع لأيدي البدو المسلمين، ونحن نريد منع سفك الدماء». وللتذكير، كان العنصري إيلي بوكير هو الذي فرش الساحة الأمامية للمسجد في عام ١٩٩٧ م بالروث، لمنع إقامة صلاة الجمعة لكنه لم ينجح في تحقيق مأربه حيث أدى المصلون الصلاة رغما عنه بعد تطهير المكان. وكان من بين المشاركين في المؤتمر الصحفي عضو الكنيست يعقوب مارغي (حركة شاس المتدينة)، وأعضاء بلدية بئر السبع زخاريا اوهيف شالوم وأندريه أوزان، وبحضور مدير مكتب رئيس الحكومة في الجنوب يوآف لايبود. وكل هؤلاء هم من الشرقيين الذين حضروا من المغرب أو تونس، التي حافظت على الكنس اليهودية فيها!. وكان أوهيف شالوم (محب السلام بالعربية!!) دعا إلى جلسة

(١) ياسر العقبي، من مسجد إلى معتقل ومحكمة فمتحف، م.س.ذ.

(٢) ياسر العقبي، جامعة بن غوريون تقيم حفلا بساحة مسجد بئر السبع، موقع عرب ٤٨ - ١٥ / ٥ / ٢٠٠٤.

طائرة لبلدية بئر السبع، لكي تبحث في اقتراح المحكمة، والمحافظة على «العلاقات الطيبة بين المسلمين واليهود في هذه المدينة». أما العنصري بوكير فقال: «قرار المحكمة العليا هو خطير للغاية، وأنا لا أفهم على ماذا بني القرار، ومع كل الاحترام لبلدية بئر السبع، فإن صوت سكان المدينة لم يسمع، يجب القيام بنضال جماهيري واجتماعي، ويجب التوجه إلى لجان الحارات والمصانع والمنظمات اليهودية لتساندنا في نضالنا، وعدم تسليم المسجد للمسلمين، لقد قمت في حينه بمحاولات لمنع صلاة المسلمين في المسجد، ولكن البدو قالوا في حينه إنه «الأقصى رقم ٢». وإقامة المسجد الآن ستؤدي إلى هروب سكان المدينة اليهود منها، ويجب أن نتذكر أن مدينة بئر السبع ليست ذات قوميتين بل قومية واحدة فقط، فيها ٣٦, ١٪ من العرب، غالبيتهم من المتعاونين السابقين مع جهاز الأمن، هناك عرب في المدينة يملكون بيتين بعنوانين». وتحول بوكير إلى ناطق بلسان السكان اليهود في المدينة، حيث قال إن هناك معارضة بنسبة ١٠٠٪ من اليهود لإقامة المسجد، على حد تعبيره، ويوجد غرف للصلاة في مستشفى «سوروكا» وفي جامعة «بن غوريون» وفي «الكلية الإسلامية على اسم كي» (يعني دار المعلمين في بئر السبع). وأضاف بوكير في لهجته الترهيبية: «يحاربونا في الجانيين، وبعد قليل سنطالب بمعبر آمن في بئر السبع. سيخاف السكان من التجول في المدينة. هناك من يقول إن علينا هدم المسجد، وهي حلول خطيرة، وأنا أعرف أنه ستسفك الدماء هنا. يبدوون هنا الحرب بين اليهود والعرب. المحكمة العليا تعرف أن هذه قبلة نووية، وبالتالي لا تريد إصدار قرار». وانضم عضو الكنيست مارغي للتحريض على العرب، قائلاً: «إن البدو يديرون ضدنا صراعاً أيديولوجياً وإستراتيجياً، وهم ينجحون. سأقوم بتقديم اقتراح لجدول أعمال الكنيست بهذا الشأن. بئر السبع تعاني كل الأمراض وما ينقصها هو مسجد في قلب البلدة القديمة، الذي سيكون المسمار الأخير في نعشها. كل رؤساء السلطات المحلية يجب أن يصرخوا ضد ذلك. تصوروا ماذا سيكون حين يصل ١٢٠-١٣٠ ألف مصل يوم الجمعة إلى البلدة القديمة». فيما قال اندريه أوزان، عضو البلدية ورئيس حزب الليكود في بئر السبع: «توصية المحكمة هي أخطر من افتتاح المسجد، لأن هذا المبنى سيكون ملتقى لكل العرب من البلاد والعالم، كمركز تربوي. لا يمكن أن نطلب منهم ألا يصلوا في المسجد أو حتى على الطرقات. العرب يحاولون السيطرة على كل النقب. تحيطنا قرى بدوية من كل اتجاه، والسوق البلدي والطابق الأول من متجر النقب سيطر عليه البدو». أما رئيس «جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو» نوري العقبي، الذي كان على رأس مقدمي الالتماس الـ ٢٦ فقد عقب قائلاً: «تؤسفني جدا هذه النظرة غير السوية إلى البدو، الذين هم مواطنون في الدولة.. ثمة

اتهامات خطيرة وعنصرية تسمع في مؤتمر صحفي، ولا ننسى أن القانون يمكننا من أداء شعائنا الدينية، إلا أن المتحدثين في المؤتمر الصحفي يسنون لهم قانونا خاصا بهم»^(١).

لكن بلدية بئر السبع أعلنت المحكمة الصهيونية العليا (في ٢٢/٢/٢٠٠٥ م) بموقفها الراض لاقتراح المحكمة فتح المسجد كمركز ثقافي إسلامي لفترة مؤقتة، وأصرّت البلدية على فتحه كمتحف. وقد بررت البلدية موقفها بذلك أن فتح المسجد وإقامة الصلاة فيه سيؤدي إلى احتكاكات بين السكان المسلمين واليهود وسيشوش مجرى الحياة في المدينة. وردا على موقف البلدية الراض لاقتراح المحكمة الأنف ذكره، أشار مركز «عدالة» إلى أن هذا الموقف هو موقف عنصري يمس بكرامة سكان مدينة بئر السبع المسلمين. كما جاء في رد «عدالة» يوم ٤/٢/٢٠٠٥ م: يجب احترام حقوق الأقليات الدينية وفقا للقانون المحلي والدولي، ويجب فتح المسجد للصلاة وليس كمركز ثقافي إسلامي^(٢).

وقدم مركز «عدالة» (في ٢١/١/٢٠٠٧ م) رده على المحكمة العليا، الذي يرفض فيه اقتراح المحكمة بتحويل المسجد الكبير في مدينة بئر السبع إلى «متحف لثقافة الإسلام وشعوب الشرق، بشكل يضمن تقديم تعبير عن الجوانب المختلفة لحضارة الإسلام، بحسب الاعتبارات المهنية لمديري المتحف، وبشكل يتماشى مع التشريعات التي تتصل بالمتاحف في الدولة». وكان قد طرح هذا الاقتراح من قبل المحكمة العليا (في ١/٥/٢٠٠٦ م) حيث صدر ردا على الالتماس الذي تقدم به مركز «عدالة» في عام ٢٠٠٢ م، باسمه وباسم «جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو في الكيان الصهيوني»، و«اللجنة الإسلامية في النقب» والشيخ عودة أبو سرحان. وفي بيان الرد، أشار مركز «عدالة» إلى أنه بعد إجراء مشاورات مع رجال الدين والجمهور، من بينهم رئيس المحكمة الشرعية القاضي أحمد ناطور، هناك إجماع بشأن المحافظة على قدسية المكان كمسجد خصص أساسا للصلاة بحيث يدار من قبل مسلمين، كما أن المس بقديسيته ممنوع سواء بحسب القانون (قانون المحافظة على الأماكن المقدسة وقانون العقوبات) أو بحسب قانون أساس «كرامة الإنسان وحرية». ولذلك، فإن حق السكان المسلمين والعرب التمتع بحرية العبادة والصلاة في المسجد هو حق أساسي معترف به في المحكمة العليا كحق يجب الدفاع عنه بالرغم من عدم رضا دوائر غير متسامحة. وكان قد ادعي في الالتماس الذي قدم في حينه أنه «يوجد في مدينة بئر السبع كنيس لكل ٧٠٠

(١) ياسر العقبي، قادة الليكود وشاس في بئر السبع يشنون حملة تحريض دموي على المسجد والمسلمين، موقع عرب ٤٨ - ٢٠٠٥/١/١٩.

(٢) تقرير، بلدية بئر السبع تعلن للمحكمة العليا عن رفضها للتسوية المؤقتة التي اقترحتها المحكمة بخصوص المسجد الكبير وتطلب تحويله إلى متحف، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد الحادي عشر، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

شخص، إلا أنه لا يوجد أي مكان للصلاة لما يقارب ٥٠٠٠ من السكان المسلمين والعرب القاطنين في المدينة ولعشرات الآلاف من العابرين يوميا فيها». وجاء في رد مركز «عدالة»: «إن اقتراح التسوية يتجاهل حقيقة أن الحديث هو عن مسجد تم بناؤه منذ أكثر من مائة عام، ولا يزال قائما حتى هذا اليوم، وليس الحديث عن مبنى جديد تم بناؤه الآن ونشب خلاف حوله بين البلدية والسكان المسلمين والعرب بشأن تحويله إلى متحف أو إلى مسجد. الحديث هو عن مسجد، ولأنه كذلك فهو مبنى مقدس لكافة المسلمين وجزء من التاريخ العربي في هذه البلاد، وليس فقط للمتمسكين، ولا يمكن إزالة قدسية المسجد، كما لا يمكن للمتمسكين الموافقة على استخدامه لأغراض أخرى لغير الهدف الذي أقيم من أجله كمسجد». كما أشار مركز «عدالة» في رده إلى أن رفض البلدية فتح المكان كمكان للصلاة ينبع من اعتبارات سياسية ومستهجنة. ومن بين ادعاءاتها، أشارت البلدية إلى أن فتح المسجد من جديد من الممكن أن يمس بنسيج العلاقات الحساس بين السكان العرب واليهود. ولذلك يدعي المتمسكون أن تحويل المسجد إلى متحف بالذات هو ما يمس العلاقات مع السكان العرب في بئر السبع وفي النقب بشكل خاص، ومع السكان العرب في الدولة بشكل عام. كما أشار مركز «عدالة» إلى أن فتح المسجد كمتحف، ومنع السكان وزوار بئر السبع المسلمين من الصلاة فيه هو أمر منفر^(١).

وأصدرت المحكمة العليا (في ٢٧/٢/٢٠٠٧م) أمرا احترازيا ضد بلدية بئر السبع في قضية مسجد بئر السبع، يلزم بلدية بئر السبع ووزارة الأديان، بتفسير سبب عدم منح المسلمين في المدينة وضواحيها الصلاة في المسجد الكبير في المدينة، الذي حولته البلدية إلى متحف، ومن ثم أغلق، بادعاء أنه آيل إلى الانهيار. وكان ٢٦ ملتصقا تقدموا بطلب للمحكمة العليا بهذا الشأن، على رأسهم «جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو» و«اللجنة الإسلامية في النقب». وقد أمر قضاة المحكمة العليا سليم جبران وبروكاتشا وحايتو، بتفسير عدم سبب ترميم المسجد من قبلهم أو من قبل المتمسكين، وتفسير سبب عدم إلغاء الإعلان عن المسجد الكبير كمتحف^(٢). ولكن القضية ظلت في سياق المماثلة.

وتمر الأيام.. وتظل قضية مسجد بئر السبع قائمة، ولا تزال مثذنته محرومة من رفع

(١) بيان للصحافة، لا يمكن تحويل المسجد الكبير في بئر السبع إلى متحف ثقافي ويجب إعادته كما كان مكانا للصلاة، موقع مركز «عدالة» ٢٣/١/٢٠٠٧.. الرابط:

http://www.adalah.org/ara/pressreleases.php?pr=07_01_23

(٢) ياسر العقبى، إلزام بلدية بئر السبع بتفسير عدم السماح بأداء الصلاة في جامع بئر السبع، موقع عرب ٤٨ - ٢٨/٢/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=43400&ar>

الأذان، ولا يزال المسجد في بؤرة التدنيس، ويمنع العرب المسلمون من الصلاة فيه، لكنهم لا يكولون من المطالبة بإعادة هذا المسجد الأسير.

- مساجد أخرى في بئر السبع: تحدثت معلومات متفرقة عن تحويل مسجد عمرو بن العاص في بئر السبع إلى «مطعم بار موريس»، وتهويد مسجد قطن في المدينة ذاتها^(١).

وكان يقوم أيضا في المدينة مسجد آخر يدعى «المسجد الصغير»، وقد أقامه الحاج عيسى أفندي بيسسو. ويقول الكاتب أحمد فتحي خليفة عن هذا المسجد ما يلي: «لقد زرت موقع المسجد عدة مرات، ولكنني لم أدخله لأنه قد تحوّل إلى دكان ألعاب ودمى للصغار، وقد أجريت عليه - من قبل الصهيونيين - عمليات عديدة لتغيير معالمه الأصلية. وحسب د. سامي أبو فريخ، المتخصص في القضاء الإسلامي والعشائري، بني هذا المسجد سنة ١٩٣١م، وتولى المجلس الإسلامي الأعلى شؤونه، واستخدم المسجد منذ تأسيسه للصلاة والعبادة، حتى احتلال مدينة بئر السبع عام النكبة ١٩٤٨م. وأجرته بلدية بئر السبع (وكانه ملكها..). مطعما تقدم فيه الخمور بعد أن غيرت هيئته نهائيا. ويضيف أبو فريخ: «ثم أصبح المسجد دكانا للألعاب تباع فيه حاجيات الأطفال، ولم يبق منه أي معلم يدل على أنه مسجد». وأورد الكاتب أحمد فتحي خليفة صورا لمساجد مهجورة في بعض قرى النقب، تركت لأسباب متعددة في مقدمتها التضييق الصهيوني على ممارسة حرية العبادة، ومن أبرز هذه الصور: صورة مسجد عسلوج المتهدم - صورة لمسجد أبو قويدر - صورة لمسجد أبو قريينات^(٢).

- مسجد تل الملح: وهو مسجد حديث، أقامه عرب قرية تل الملح غير المعترف بها من السلطات الرسمية (على الرغم من أن عدد سكانها يبلغ نحو ٣٠٠٠ نسمة) بعد قيام سلطات التنظيم الصهيونية بهدم مسجدهم الأول بحجة البناء غير المرخص. وفي ٥/٢/٢٠٠٣م، أقدمت الجرافات الصهيونية مصحوبة بقوات كبيرة من حرس الحدود ووحدات الشرطة الصهيونية على هدم المسجد الجديد الذي أقيم في الموقع ذاته، وحولته إلى أكوام من التراب والحجارة، بعد أن كان المسجد يفسح المجال أمام مئات العائلات التي تسكن في قرية تل الملح لأداء الشعائر الدينية والتعبدية. وبعد أن أشرف أهل النقب على الانتهاء من إعادة بناء المسجد، أصدرت محكمة الصلح في بئر السبع أمرا جديدا (في ١٩/٢/٢٠٠٣م) منعت من خلاله إتمام بناء المسجد أو

(١) صالح سليم، أوضاع المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية / وثيقة، الاتحاد - حيفا ١٣/٢/١٩٩٥، ص ١٠.

(٢) أحمد فتحي خليفة، النقب من رحلة النسيان إلى صحوة الضمير، (فلسطين المحتلة: مطبعة الصراط في بلدة أم الفحم) ١٩٩٠، ص ٣٧، ٣٨، ١٣٥، ١٥٠ + سلمان أبو عبيد، المباني والشواهد العثمانية في بئر السبع قيد التهويد وخطة جديدة لتحويلها إلى مساكن للطلبة، موقع فلسطيني ٤٨ - ١٠/٤/٢٠١١.. الرابط:

استخدام مبناه لأي غرض. لكن الأهالي رفعوا دعوى ضد وزارة الداخلية أمام المحكمة ذاتها، واستصدروا قرارا مؤقتا بإلغاء أمر الهدم الذي أصدرته لجنة التنظيم والبناء ضد مسجد تل الملح. وتم تكليف «جمعية الميزان» لمعالجة ومتابعة القضية من الناحية القانونية، لإلغاء أمر الهدم نهائيا وفتح أبواب المسجد للصلاة في تلك المنطقة. ثم استصدروا حكما بتجميد أمر الهدم وإلغائه^(١).

- مسجد قطامات: أقيم هذا المسجد حديثا في قرية قطامات غير المعترف بها، وهو على طراز معماري بدائي بسقف من الصفيح، وتبلغ مساحته نحو ٨٠ م^٢. وأصدرت وزارة الداخلية أمرا بهدم المسجد، بعد نحو عشرة أيام من بنائه وافتتاحه للصلاة، بحجة إقامته في منطقة أعلن عنها أنها عسكرية. وقد استهجن سكان قرية قطامات اقتراحا تقدمت به السلطات بشأن قضية مسجدهم الجديد، جاء فيه أنهم إذا قاموا بنقل المسجد من مكانه فإنها ستتجاهل قضية بيوتهم المبنية دون ترخيص، وستلغي أوامر الهدم الصادرة بشأنها. وهو اقتراح ينم عن الاستهتار بمشاعر المسلمين ومحاولة هدم مسجد أقيم لأداء الصلاة والتعبد^(٢).

- مسجد الكوفخة: يقع غرب مدينة راهط، حولته السلطات إلى زريبة للغنم^(٣).

- مسجد أم الحيران: في أوائل ٢٠٠٥م، قرر قاضي محكمة الصلح في بئر السبع عيدو روزين الحكم على الشيخ موسى أبو القيعان (٨٦ عاما) من قرية أم الحيران غير المعترف بها شمال شرق حورة في النقب، بأن يهدم المسجد الذي بناه ليصلي فيه مع سكان قريته، خلال ٢١ يوما من موعد الحكم، بالإضافة إلى تغريمه مبلغ ٣٠ ألف شيكل، أو السجن ١٢٠ يوما بدلها. وكانت وزارة الداخلية قد قدمت قبل ذلك بنحو سنة، بواسطة النيابة، لائحة اتهام ضد الشيخ موسى أبو القيعان، واستصدر أمر وقف بناء للمسجد، إلا أنه ليس ثمة مكان معترف به للشيخ ولأبناء قريته للصلاة فيه، وعليه استمر في بناء مبنى على مساحة ٢م^٢ ليصلي فيه مع عائلته. وقال الشيخ بواسطة محاميه: إن المبنى يُستعمل كمسجد وبيت عبادة وحيد لأبناء عشيرة أبو القيعان، وقد أخذ مسؤولية البناء على عاتقه كونه شيخ العشيرة، وذلك لينفذ حقه وحق أبناء عشيرته في حرية التعبد. وفي قرار حكمه اعتمد القاضي روزين على أن حرية العبادة تُلزمه باستصدار رخصة بناء، هذا مع العلم أن وزارة الداخلية لا تمنح تراخيص بناء في المنطقة التي يسكنها الشيخ. وفي ١٠/٣/٢٠٠٥م، رفضت المحكمة المركزية في بئر

(١) تقرير، محكمة بئر السبع تلغي أمرا بهدم مسجد تل الملح، موقع عرب ٤٨ - ٤٨ / ٣ / ٢٠٠٣ + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) سلمان أبو عبيد، مسجد قطامات يتلقى أمرا بالهدم بعد أيام من إنشائه، صحيفة أخبار النقب، ع ٣١١ - ٣١٠ / ٣ / ٢٠٠٣.

(٣) ياسر العقبي، من مسجد إلى معتقل ومحكمة فمتحف، م.س.ذ.

السبع استئناف الشيخ أبو القيعان ضد قرار محكمة الصلح^(١).

- مسجد خالد بن الوليد: يقع في منطقة ضحية، التي يعرفها الناس بمنطقة الحاوز، شمالي النقب، بني من أحجار متواضعة، ولم تكتمل معالمة، قررت محكمة صهيونية هدمه، وصدر بحقه أمر بالهدم (في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م)، وهو ما يترتب عليه إبقاء مئات السكان الذين يسكنون المنطقة دون أي مسجد^(٢).

- مسجد الصحوة: يقع في مدينة راهط (التي تضم نحو ٥٥ ألف نسمة)، داهمته مئات من عناصر الشرطة، مرافقة ببلدوزرات ووزارة الداخلية الصهيونية (في ٧/١١/٢٠١٠م)، وباشرت عملية الهدم، بعد أن تم الإعلان عن جزء كبير من راهط كمنطقة مغلقة وأغلقت كل مداخل البلدة تمهيدا للهدم. وقد تجمع أهالي راهط في المكان محاولين منع الهدم، ووقفوا يائسين ومفجوعين على ما يحدث أمامهم، وكانو يكبرون ويهتفون «خير خير يا يهود». إلا أن تدابير الشرطة القمعية (بإغلاق المنطقة واستعمال الغاز المسيل للدموع والضرب لكل من يقترب من المكان) ساعدت الاحتلال في تنفيذ الهدم^(٣).

- ثالثا: حالات هدم وتخريب وتهويد أخرى بالعشرات:

وتعرضت المساجد في جميع القرى الفلسطينية التي تم تهجير مواطنيها العرب منها وتدميرها إلى العديد من أشكال التعديات الصهيونية، تراوحت بين التدمير أو التهويد أو استخدامها من قبل اليهود كمنافع لهم. ومن العينات التي ترسم ما تعرضت له المساجد الفلسطينية التي ظلت مبانيها قائمة بين أنقاض القرى العربية، ما يلي:

- مسجد وادي الحوارث: قضاء طولكرم قرب الخضيرة، وهو مسجد مهجور يقع في قرية وادي الحوارث التي هدمت في عام ١٩٤٨م، أصبح مواطنوها لاجئين، ويعيش في الموقع أحفاد أبو عيسى عبد الكريم حجة الذي لم يغادر القرية، وهناك ثمانية بيوت مبنية في منطقة تديرها مستعمرة «غوالي يتمان». وقد ارتكب الصهيونيون بحق هذا المسجد أبشع الجرائم، إذ تم الاعتداء عليه مرات عدة، منها قيام «مجهولين» بهدم محراب المسجد، وإشعال

(١) تقرير، موقع عرب ٤٨ - ١/٧/٢٠٠٥ + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) محمد يونس، مسجد «ضحية».. هل يكون ضحية للهدم؟!، أخبار النقب، العدد ٣٤٥ التاريخ ١/٣١/٢٠٠٥.

(٣) سليمان أبو زايد، هدم مسجد الصحوة في راهط وبالهرات والغاز المسيل للدموع، موقع الجبهة - ٨/١١/٢٠١٠، الرابط: <http://www.aljabha.org/index.asp?i=55226>

وناحوم برنياع، رسالة صفر تسامح، يديعوت - مقال افتتاحي - ٨/١١/٢٠١٠

النار فيه. وقامت «جمعية الأقصى» بزيارته (أوائل عام ٢٠٠٠م) فوجدت أن محرابه أزيل تماما بهدف طمس هوية المبنى، وأن المسجد قد جعل مجمعا للنفايات وتعرض للحرق، فباشرت الجمعية أعمال الترميم داخله وأخرجت منه ما يقرب من ٥٠ كيسا من النفايات^(١). وأدى نحو مائتي مصلي من المسلمين الصلاة عند أنقاض المسجد، تعبيرا عن تمسكهم بالمكان. وأمّ المصلين رئيس المحكمة الشرعية للاستئناف القاضي أحمد ناطور، وأعضاء كنيسة عرب، ورئيس الحركة الإسلامية ورئيس بلدية أم الفحم الشيخ رائد صلاح. وقد نظمت الصلاة الاحتجاجية «جمعية الأقصى». وصرح رئيس الجمعية كامل ريان أن رجال الجمعية سيواصلون ترميم المسجد. وفي هذه الأثناء واجه أعضاء الجمعية معارضة من جانب سكان مستعمرة أليشيف. وقام «مجهولون» بهدم المسجد. وحتى الآن لم يعلن أحد عن مسؤوليته عن ذلك. وحسب زعم المجلس البلدي لـ «عميمك حيفر» (وادي الحوارث) فإن المبنى المهدم لم يكن مسجدا بل كان مبنى فارغا (١٩!)^(٢).

- مسجد الشيخ سمعان (قرب مدينة كفر سابا): انتهك يهود متدينون (يوم ٢٧/٦/٢٠٠٢م) حرمة هذا المسجد تحت حراسة شرطية، وقاموا بأداء طقوسهم فيه، بهدف تحويله إلى كنيس باسم «شمعون بن يعقوب». وفور وقوع الحادث أعلنت «مؤسسة الأقصى» تنظيم صلاة جمعة في المسجد^(٣).

- مسجد قرية بيت جبرين المهجرة (قضاء الخليل) حوّل قسم منه إلى مخزن للبضائع^(٤).

- مسجد قرية بينا المهجرة حوّل إلى مرحاض ومغاسل للكنيس اليهودي الذي بني بجواره^(٥).

- مسجد قرية سلمة المدمرة (يافا) حوّل إلى أوكار للمنحرفين والشاذين جنسيا^(٦). وفي خريف ٢٠٠٨م، اقترح أرنون جلعادي نائب رئيس بلدية تل أبيب مرشح حزب «الليكود»

(١) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في الكيان الصهيوني، نابلس - قدس برس، القدس، ٢٧/٢/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢) يوسف الغازي، صلاة احتجاجية على أنقاض مسجد تهدم في عيمك حيفر، هآرتس ٦/٢/٢٠٠٠، ص ٨.

(٣) تقرير، اعتداء على المقدسات الإسلامية ٢٠٠٢، موقع مؤسسة الأقصى.. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=198>

(٤) شوقي شعث، التراث الحضاري والتحديات الصهيونية، مجلة الوحدة (الرابط) حزيران/يونيو ١٩٨٦ ص ٦٥.

(٥) أيوب توفيق، معركة الوقف الإسلامي، م.س.ذ، ص ١٢.

(٦) صالح سليم، أوضاع المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية م.س.ذ، ص ١٠.

بلدية تل أبيب بتحويل مسجد قرية سلمة إلى ملهى ليلي للشبيبة، كجزء من دعايته الانتخابية للمجلس البلدي في تل أبيب. ومما يذكر أن سكان قرية سلمة يعتقدون أنّ قريتهم سميت بهذا الاسم تيمنا بالصحابي الجليل سلمة أبو هاشم، الذي دفن في القرية سنة ٦٣٤ م^(١).

- هدم مسجد في النبي روين قرب أسدود^(٢).

- تحويل مسجد النبي يامن إلى كنيس خاص بالمتدينين من حركة شاس المتطرفة، والذي بات يعرف باسم كنيس يعقوب بن يامن رغم أن المسجد بني سنة ١٢٢٣ هـ. وقالت «جمعية الأقصى» إنها أعدت خرائط خاصة بالمكان ومساحته توطئة للعمل على استعادته^(٣).

- مصلى الشيخ خلف في عرعة: اعتدى جناة على هذا المصلى وحفروا داخله، وقدمت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية (في ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٠ م) شكوى رسمية إلى الشرطة، لكنها لم تستجب لذلك. وفي ٢ / ١ / ٢٠٠١ م أعلنت مؤسسة الأقصى عن انتهاء العمل في المصلى، حيث تم إجراء ترميمات داخله^(٤).

- مسجد زكريا (في قرية زكريا المهجرة شمالي بيت جبرين قضاء الخليل): مهمل . وفي ٢١ / ٢ / ٢٠٠١ م بعثت «مؤسسة الأقصى» برسالة لسكرتارية مستوطنة زخاريا تطالبها بفتح المجال للمؤسسة لترميم المسجد، وتؤكد الرسالة وجود أيدٍ خفية تسعى لهدم المئذنة بشكل تدريجي، إلا أن سكرتارية المستوطنة لم تبد أي اهتمام بهذه الرسالة وتجاهلتها رغم تكرارها^(٥).

- مسجد عين كارم (القدس): مهمل ويستعمل وكر المتعاطي المخدرات وأعمال الرذيلة، وقد كشفت «مؤسسة الأقصى» النقاب عن ذلك (في ٩ / ٥ / ٢٠٠٢ م) وأثارت الأمر لدى مسؤولي الجهات الرسمية إلا أنهم لم يحركوا ساكنا^(٦).

- مسجد سيدنا علي (قرية الحرم التي أقيمت عليها مستعمرة هرتسليا): كان المسجد

(١) تقرير، مندوب الليكود في تل أبيب يقترح تحويل مسجد سلمة إلى ملهى ليلي، مجلة «حديث الناس»، الناصرة - فلسطين المحتلة، السنة التاسعة، ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٨، ص ٧.

(٢) خبر، القدس ١٥ / ٨ / ٢٠٠٠، ص ١٠.

(٣) تقرير، القدس ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٢، ص ٧.

(٤) تقرير، اعتداء على المقدسات الإسلامية ٢٠٠١، موقع مؤسسة الأقصى.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=197>

(٥) المصدر السابق.

(٦) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

١٥=<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid>

مهملا ومهجورا، وقام المسلمون بترميمه، وصارت تؤدي فيه الصلوات. وفي ٥/٤/٢٠٠٣م أقدم مجهولون على إلقاء قنبلة مسيلة للدموع على جمهور المصلين في هذا المسجد، وقام حارس المسجد بإبطال مفعولها، ووجد أنه قد كتب عليها «تساهل» (جيش الدفاع الصهيوني)؛ لقد كان موجودا في المسجد أثناء انفجار القنبلة أكثر من ٢٠٠مصلٍ من المسافرين المتجهين للصلاة في المسجد الأقصى عبر «مسيرة البيارق»^(١).

- مساجد في أمكنة متفرقة من البلاد، انتهكت حرمتها، منها: (٢)
- مسجد كفريتا (الذي أقيم على أرضه مستعمرة كفار آتا): حُوّل إلى كنيس يهودي.
- مسجد العفولة: حُوّل إلى كنيس يهودي .
- مسجد اللجون (مجيدو): حول سابقا إلى منجرة واليوم مهمل.
- مسجد أسدود (قضاء غزة): هدم بعض أجزائه وهو مهمل.
- مسجد مسكة (غربي طيرة بني صعب): جزء كبير منه مهدم.
- مسجد في دير الشيخ (جبال القدس): مهمل .
- مسجد لفتا (القدس): مهمل .
- مسجد الدار البيضاء (غربي نين): حُوّل إلى مكاتب .

.. وفي البلدات والقرى العربية الباقية إلى الآن، كانت التعديت الصهيونية على المساجد والأماكن الإسلامية الأخرى تتم وفق أشكال كثيرة، لكن لها هدفا واحدا، هو الحد من ظاهرة الدور الكفاحي للمساجد في التوعية والإرشاد. ومن العينات التي يمكن إيرادها في هذا الصدد ما يلي:

- هدم مسجد ومكتبة عامة في بلدة أم الفحم (المثلث) بحجة إقامتها على أرض تابعة لما يسمى «دائرة أراضي الكيان الصهيوني»^(٣).

- مسجد الكمانة: وهو مسجد صغير أقيم على أرض وهبها أحد المواطنين، ورفضت المحكمة الصهيونية العليا منع تنفيذ أمر الهدم، بحجة عدم إعطاء الشرعية لاستعمال بناء غير

(١) المصدر السابق.

(٢) تقرير، قائمة مساجد ومقامات تحولت إلى كنس ومعابد لليهود، جمعية الأقصى .. الرابط:
http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?cat_id=95&page_id=400

+ مساجد تحولت إلى كنس ومعابد لليهود، موقع مؤسسة الأقصى .. الرابط:
<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=195>

(٣) خبر، الدستور الأردنية ٣١/٥/١٩٨٦، ص ٢٥.

مرخص، رغم أنه يستخدم كمكان للعبادة^(١).

- حرق وإتلاف موجودات مسجد عمر بن الخطاب في قرية إبطن (قضاء حيفا) على يد العصابات اليهودية^(٢). وكتابة شعارات بالعبرية على واجهة المسجد، تدعو إلى هدم المسجد، وشعارات تطالب بإعلان الحرب على العرب، وخاصة في مناطق الضفة الغربية، بالإضافة إلى كتابة عبارات تدعو إلى الانتقام والاعتداء على العرب والمسلمين^(٣).

- تحويل مسجد الحمّة (بالقرب من الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبرية إلى مخزن للأدوات والبضائع، ووضع الأدوات والأخشاب العائدة لمنتج الحمّة السياحي في قاعة المسجد، وجعل الطابق السفلي من المسجد مكانا لقضاء الحاجات (مراحيض)، وإزالة الآيات القرآنية عن جدرانه^(٤).

- وفي قضاء الناصرة، تعرضت مساجد في قرى عدة لأعمال التدمير والمضايقات، وأبرزها: مسجد معلول الذي هدم قسم كبير منه^(٥). وهناك مخطط لتحويل مسجد قرية المشهد (مقام النبي يونس) إلى مكان مقدس لليهود، الذي أفصح عنه وزير الأديان الحاخام إسحق كوهين، أثناء لقائه أحد أعضاء بلدية طبرية، وذلك كورقة مساومة لترك المسلمون المطالبة بترميم مسجد البحر في طبرية، زاعما أنه أثر يهودي. ويومها أعلن المؤرخ الفلسطيني جميل عرفات أنه يتحدى إثبات وجود أي دليل على ذلك، مبينا أن الكتابات التي وجدت في جدار المسجد في المشهد تبين أنها كتابات آرامية، وأن هذه الحجارة قد نقلت من موقع خرائب الزراعة عندما رمم المسجد بعد الهزة التي تعرضت لها القرية سنة ١٨٣٧م، وأن المشهد بلدة عربية إسلامية كان من سكانها بعض أتباع الصوفي المسلم، صاحب الطريقة «اليونسية» التي أسسها يونس ابن يونس الشيباني الذي توفي سنة ١٢٢٢م. وهذا ما يؤكد عدم ذكر الجغرافيين والمؤرخين وجود قبر النبي يونس في المشهد إلا في نهاية القرن السابع عشر^(٦).

(١) خبر، الرأي الأردنية ١٥/١٠/١٩٨٦، ص ٢٢ + ٢٠/١٠/١٩٨٦، ص ١٧.

(٢) خبر، القيس الكويتية ١١/١٢/١٩٨٨، ص ٢٠.

(٣) تقرير، الاعتداء على مسجد إبطن جريمة نكراء ذات دلالات خطيرة، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، ٦/٩/٢٠١٠..
الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?Id=212>

(٤) خبر، القدس المقدسية ١٨/١٠/١٩٩٧، ص ٤.

(٥) تقرير، القدس المقدسية ١٥/٨/٢٠٠٠، ص ١٠.

(٦) جميل عرفات، المقدسات ليست سلعة للمقايضة، الاتحاد - حيفا ٢/٥/٢٠٠٠، ص ١١.

- رابعاً: سرقة النقوش الحجرية من المساجد:

لم يكتف الصهونيون بانتهاك المساجد والمقدسات الإسلامية في البلاد بدعم من المؤسسة الحاكمة، بل إنهم راحوا يبحثون عن جميع الآثار والأحجار القديمة في المساجد، لنزعها في سياق محاولة طمس معالم هويتها. واستناداً إلى مصادر مطلعة نقلت أسبوعية «كل العرب» من الناصرة أن مجموعات من التجار الصهونيين الذين يعملون في بيع الآثار القديمة يقومون بعمليات استكشاف ومعاينة للمساجد في الداخل الفلسطيني، وبعد ذلك، يصلون إلى المواقع المحددة ويقومون باقتلاع الأحجار من المساجد القديمة، ويحملونها على سياراتهم وينقلونها إلى مدينة تل أبيب، حيث يقومون هناك ببيعها إلى هواة جمع الآثار أو إلى شركات متخصصة في هذا المجال، وهذه الشركات من ناحيتها تقوم بعرض الأحجار القديمة لبيعها لليهود الذين يشيدون بيوتهم بالأحجار القديمة. وقالت الناشطة العربية مقبولة نصار (من قرية عرابة البطوف، وتعمل على توثيق الانتهاكات الصهونية للمقدسات الإسلامية في البلاد وأقامت موقعا توثيقيا خاصا بذلك): إن الصهونيين يقومون أيضا بسرقة اللوحات عن المساجد الفلسطينية وبيعها لتجار الآثار. وحسب المصادر، فإن هذه التجارة بالأحجار واللوحات المسروقة من المساجد تدر عليهم الأرباح الكبيرة، وإن هذه العمليات مستمرة في جميع أنحاء البلاد. وقالت المصادر إن الصهونيين يقومون باقتلاع الحجارة واللوحات من المساجد بهدف التخريب وليس بسبب البحث عن الربح المادي. وقد رصدت الناشطة نصار عددا من البيوت في مستوطنة روشينا (القائمة على أراضي قرية الجاعونة قضاء صفد) التي أقيمت من حجارة عربية تمت سرقتها من المساجد المهجورة في شمالي البلاد. ويقوم تجار الحجارة اليهود ببيع الحجارة على أنها أصلية يعود تاريخها إلى غابر الزمن، الأمر الذي يزيد من سعرها بشكل خيالي^(١).

تشهد هذه الممارسات ومثيلاتها على الهمجية الصهونية، وعلى مواصلة الكيان الصهيوني طمس الهوية العربية الإسلامية لفلسطين. وتحقيقا لهذا الهدف ترفض سلطات الاحتلال غالبية طلبات ترميم أي مبنى قديم من مباني الأوقاف الإسلامية ولا سيما المساجد، بذريعة عدم الحاجة إلى ذلك، وبغرض عدم إتاحة الفرصة لإقامة قرى عربية جديدة في مواقع القرى العربية المهجورة، حسب تصريحات عضو الكنيست الصهيوني الإرهابي

(١) تقرير، تجارة جديدة في الكيان الصهيوني: سرقة النقوش الحجرية من المساجد وبيعها لتجار الآثار، المشهد الصهيوني ٢٠٠٥/٢/٥.. الرابط:

<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articleid=2450>

غونين سيحجف^(١).

كما تحاول سلطات الاحتلال التحكم بشؤون المساجد والقائمين عليها في المدن والقرى العربية. وحين تلاحظ أن أئمة المساجد يتحدثون في جميع أصول الدين وليس في جانب منه، ويلتزمون بقضايا شعبهم، تعتمد إلى فصل هؤلاء الأئمة وإلى مضايقتهم ليكون بمنزلة عقاب لهم.

- استنتاجات الفصل الثالث:

١- تعددت أشكال الجريمة والانتهاكات الصهيونية لحرمة مباني المساجد الواقعة ضمن المناطق المحتلة من فلسطين منذ عام ١٩٤٨ م.

٢- كان عدد المساجد في المنطقة التي أقيم عليها الكيان الصهيوني نحو ٣١٣ مسجداً، لم يبق إلا القليل منها. حيث أخذت السلطات الصهيونية تزيل أنقاض القرى العربية المدمرة، وتخفي معالمها، وضمنا مباني المساجد في هذه القرى.

٣- لدى استيلاء السلطات الصهيونية على الأراضي والأملاك التابعة للأوقاف الإسلامية في البلاد، استولت بالمثل على العديد من أبنية المساجد، ونقلت بعضها إلى جهات خاصة راحت بدورها تستخدم هذه الأبنية لأغراض مختلفة على نحو تنتهك فيه حرمة المكان.

٤- جرى الاعتداء على حرمة غالبية المساجد التي كانت قائمة في مدن البلاد قبل عام ١٩٤٨ م. كما تعرضت المساجد في جميع القرى الفلسطينية التي تم تهجير مواطنيها العرب منها وتدميرها إلى العديد من أشكال التعديات الصهيونية، تراوحت بين التدمير أو التهويد أو استخدامها من قبل اليهود كمنافع لهم.

٥- في سبيل طمس الهوية العربية الإسلامية لفلسطين، ترفض سلطات الاحتلال غالبية طلبات ترميم أي مبنى قديم من مباني الأوقاف الإسلامية ولا سيما المساجد، بذريعة عدم الحاجة إلى ذلك، وبغرض عدم إتاحة الفرصة لإقامة قرى عربية جديدة في مواقع القرى العربية المهجورة.

٦- تحاول سلطات الاحتلال التحكم في شؤون المساجد والقائمين عليها في المدن

(١) تقرير، القدس المقدسية ١٤/١٢/١٩٩٣، ص ٢.

والقرى العربية. وتستهتر السلطات الصهيونية بمشاعر المسلمين وحقوقهم، وبالأعراف وقواعد القانون الدولي التي تؤكد ضرورة حماية التراث الثقافي والديني والحضاري للشعوب.

الفصل الرابع الانتهاكات الصهيونية لحرمة المقابر والمقامات الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ م

في سياق التعديت الصهيونية على الأوقاف الإسلامية في فلسطين، كانت هناك مئات الحالات من عمليات الانتهاك الفظ لحرمة المقابر والمقامات. ودلت هذه العمليات على المحتوى اللإنساني والأخلاقي للعقلية الصهيونية، وعلى الاستهتار بمشاعر المسلمين في فلسطين وخارجها. كما بينت وجود هدف صهيوني مبيت يتضمن القيام بنوع من «الإبادة العرقية» للأموات^(١)، نظرا لأن تلك المقابر تؤكد الهوية الأصلية للمكان وملكيته، لا سيما أن غالبيتها تضم رفات شخصيات تاريخية مشهورة في التاريخ العربي والإسلامي؛ قادة وعلماء وأئمة، وغيرهم.

تعددت أشكال التعديت الصهيونية على مقابر المسلمين والمسيحيين، وشاركت فيها سلطات الاحتلال ومؤسسات الكيان المختلفة، فضلا عن المستوطنين وعصاباتهم الإرهابية. فقد أعطت السلطات الصهيونية الحاكمة الصلاحيات والتفويض إلى العديد من الهيئات والمؤسسات التابعة لها أو إلى جهات خاصة، بهدف التصرف واستخدام أماكن المقابر لأغراض شتى. وسمحت للمستوطنات اليهودية بأن تستغل مواقع المقابر لأغراض البناء أو الرعي وغير ذلك. وجرى طمس للقبور أو إزالتها وتجريفها لإقامة مستوطنات وملاعب وحدائق عامة ومبانٍ وغير ذلك.

- أولا: استيلاء وانتهاكات:

قليلة هي المقابر الإسلامية والمسيحية التي نجت من الانتهاك الصهيوني لحرمتها، سواء في المدن والقرى التي تم تهجير مواطنيها العرب منها، أو في المدن والقرى التي لاتزال مأهولة بسكانها أو بقسم منهم. ويمكن القول عموما إن المقابر العائدة للقرى العربية المهجورة أصبحت إما غير موجودة أو طمست معالمها أو تعاني الإهمال، وترفض السلطات الصهيونية السماح بترميمها.. وفيما يلي بعض عينات وقائع الانتهاكات الصهيونية لحرمة المقابر:

(١) حول موقف الشريعة الإسلامية وأحكامها من التعديت على المقابر، انظر بدايات الفصل السابع من هذا الكتاب.

- في صفد ومحيطها:

أزالت الجرافات الصهيونية العديد من القبور في مقبرة صفد الإسلامية لتحويلها إلى موقف للسيارات^(١). وتعاني بقية المقابر في المدينة وحولها إهمالا وتعديات من قبل المستوطنين وعصاباتهم الإرهابية.

- مقبرة قرب قرية طوبى: كشف الطاقم الهندسي في «مؤسسة الأقصى» (يوم ٢٧/٦/٢٠٠٢م) أثناء عمله في مشروع مسح المقدسات الإسلامية أن دائرة الأثار بنت مكاتب لها فوق مقبرة إسلامية قرب قرية طوبا الزنغرية (شرق صفد) شمالي البلاد^(٢).

- في طبرية ومحيطها:

- حسب تقرير أعده مدير «جمعية الأقصى»، استصدرت الجمعية في ١/٣/٢٠٠٠م قرارا من محكمة صلح طبرية بإيقاف العمل في أرض مقبرة الست سكيبة بنت الحسين اعتدت عليها البلدية لمد خط مجار على حساب المقبرة^(٣). ومع ذلك استمرت استفزازات الإرهابيين اليهود للمسلمين في ظل سكوت السلطات الصهيونية على هذه الاستفزازات.

ذكرت صحيفة النهار المقدسية أن مصادر عربية قالت إن بلدية طبرية عملت على تحويل مصلى ومقبرة إسلامية في المنطقة إلى موقع يهودي. وكشفت المصادر أن البلدية سعت تحت مزاعم القيام بأعمال ترميم، إلى إزالة عشرات القبور وسط المقبرة، وإقامة مقام كبير تحت اسم «قبر راحيل» المقدسة زوجة الخاخام عقيبا^(٤).

- مقبرة حدثا (قضاء طبرية): إلى الجنوب الغربي من طبرية، لجأ المستوطنون في مستعمرة كفار تابور اليهودية إلى استخدام مقبرة قرية الحدثة العربية الإسلامية، وصارت الأبقار العائدة لهم تسرح وتلقي فيها فضلاتها^(٥). وقد اصطدم مصور «مؤسسة الأقصى» (في ٥/١١/٢٠٠١م) بمجموعات من اليهود من الرجال والنساء على أرض المقبرة وهم عراة ويمارسون الجنس علنا في وضح النهار وبين شواهد القبور، دون وازع من دين أو ضمير، تحت مسميات الفن^(٦). دون اكرثا من جانب أولئك المستوطنين بالأذى الذي

(١) سعيد حسن، تقرير، القدس المقدسية ٨/٨/١٩٩٧، ص ٣.

(٢) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٣) تقرير، القدس، ٢١/٨/٢٠٠٠، ص ٩.

(٤) تقرير، صحيفة النهار الفلسطينية ١٠/١٢/١٩٩٥.

(٥) سامر خير، ملحق الاتحاد - حيفا ٢/٨/١٩٩٦، ص ٣.

(٦) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

يلحقونه بمشاعر المسلمين .

- قضاء الناصرة:

- مقابر المجيدل: قامت جرافات شركة حال بنيان الصهيونية بأعمال جرف في مقبرتين إسلاميتين (وثالثة مسيحية) في قرية المجيدل العربية التي كانت قائمة جنوب شرق الناصرة. وبعثرت عظام الموتى في أماكن متباعدة، كما اعتدى مستوطنو مستعمرة مجدال هعيمق المجاورة على قبور المسلمين، بتحطيمها وسرقة حجارتها وغير ذلك^(١).

- مقبرة عرب الصبيح: في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤م، انتهكت شركة «ماعتس» دائرة الأشغال العامة التي تقوم بأعمال الطرقات وصيانتها) حرمة مقبرة قرية عرب الصبيح شمال قرية عرب الشبلي (قضاء الناصرة). فقد دخلت الشركة إلى المقبرة ووضعت معدات عملها من جرافات وسيارات كبيرة فوق القبور، ولوحظ تناثر بعض الشواهد على أرضية المقبرة، كما قامت بعض الجرافات بنقل بعض حجارة الشواهد لتستعملها في بناء قناة تصريف على حافة الشارع الرئيسي التي تعمل الشركة فيه بالقرب من المقبرة^(٢).

- في عكا:

- مقبرة سحمانا: تبلغ مساحة مقبرة قرية سحمانا العربية المهجرة التي كانت تقع أواسط الجليل إلى الشمال الشرقي من عكا، نحو ٣٠ دونماً، بيد أن أي قبر فيها لم يعد يحمل أي كتابة، بهدف إزالة أي أثر يدل على أصله، وغدت أطراف القبور مهمشة، وفككت حجارة عدد كبير منها، وسرقت عام ١٩٩٥م نحو ثلاثة عشر شاهداً رخامياً كما سرقت حجارة عائدة لها من قبل المستوطنين في المستعمرات اليهودية المجاورة (حوسن - تسورييل - معلوت) وصارت أبقار المستوطنين ترعى في المكان وتروث فيه. وعلى الرغم من رفض السلطات واستفزازات المستوطنين، فقد نظم ما تبقى من أبناء القرية الموجودين في أمكنة أخرى أعمالاً تطوعية لرعاية بعض الأوقاف الإسلامية في قريتهم، ومنها المقبرة وبقايا الجامع الذي نسفه

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

(١) القدس المقدسية ٢/٤/٩٥ + الاتحاد ٤/٩٥، ص ١٢ + آمال شحادة ملحق الاتحاد - حيفا ٤/٩٥، ص ٦.

(٢) يفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٦ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥.. عن: صوت الحق والحرية ٢٨/٢/٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

الصهيونيون سنة ١٩٥٣م^(١).

- مقبرة أم الفرج: أوقفت جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية العمل في مقبرة قرية أم الفرج (قضاء عكا) بأمر من محكمة الصلح في عكا، بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٩م، بعد أن قام مجلس مستعمرة موشاف بن عامي بتنفيذ أعمال داخل حدود المقبرة. وبعد المباحثات في المحكمة حول الأمر تقرر توكيل مساح من طرف المحكمة يقوم بمسح حدود المقبرة، ووصل الجمعية قرار المساح في ١٤/١/٢٠٠٠م. ويشير القرار إلى أن مجلس بن عامي قد اخترق حدود المقبرة، وأن على المجلس أن يقوم بدفع تكاليف المساح وأنه سيمثل أمام المحكمة لمخالفته قرارها^(٢). وفي ١٢/٦/٢٠٠٢م، قدمت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية التماسا للمحكمة الصهيونية العليا ضد قرار محكمة الصلح في عكا والقاضي بمنع السماح للمسلمين وأهالي أم الفرج بتسييج المقبرة بعد أن انتهك حرمتها (موشاف بن عامي)، كما قدمت المؤسسة طلبا لمنع موشاف بن عامي والوكالة الصهيونية من تنفيذ أي عمل في أرض المقبرة كبناء وحدات سكنية، كما ظهر في الخرائط الهيكلية التي أعدت لهذا الغرض^(٣).

- مقبرة الزيب: عرضت سلطة الحدائق في منتزه ومتحف مستعمرة أكزيف (المقامة على أرض قرية الزيب العربية قضاء عكا) هياكل عظمية وجماجم لأموات مسلمين من مقبرة قرية الزيب. ولجأت «مؤسسة الأقصى» إلى تقديم هيكل بلاستيكي بدلا منها، وأعدت دفنها في المقبرة (في ١٣/٩/٢٠٠٢م). وفي ١٠/٤/٢٠٠٣م قامت جهات مجهولة بانتهاك مقبرة الزيب، حيث هدمت السور وأدخلت كومة كبيرة من الحجارة داخل المقبرة، كما قصت الشجر على جانب المقبرة وأدخلته إلى وسط المقبرة. وفي ٦/٥/٢٠٠٣م أفاد مندوبو مؤسسة الأقصى في منطقة عكا أن رجلا يهوديا يعمل في متحف قريب من مقبرة الزيب قام بانتهاك المقبرة، إذ قام بقطع السياج المحيط بها وأدخل جرافة كبيرة جرفت أكثر من ٣٠٠م^٢، وتحميل سيارة رمل من داخل المقبرة. وبعد تدخل مندوب «مؤسسة الأقصى» تم إيقاف هذا العمل^(٤).

(١) يوسف فرح، ملحق الاتحاد - حيفا ١٦/٩/١٩٩٤، ص ٥ + سهيل قبلان، ملحق الاتحاد - حيفا ٢٨/٤/١٩٩٥، ص ٣.
(٢) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في إسرائيل، نابلس - قدس برس (القدس، ٢٧/٢/٢٠٠٠، ص ٤).

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٤) المصدر السابق.

- مقبرة ميعار: في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤م، قدم أهالي قرية ميعار المهجرة (قضاء عكا) اعتراضا إلى لجنة التنظيم اللوائية حول مخطط أعده مجلس المستعمرات الإقليمي «مسغاف» لتوسيع مسطح البناء ليشمل البلدة القديمة التي مازالت فيها آثار الأحياء والبيوت والمقبرة والمسجد، الأمر الذي سيؤدي إلى انتهاك الحرمة الدينية لهذه الأماكن المقدسة^(١).

- مقابر البروة: في نيسان/ أبريل ٢٠٠١م، أقيمت حظيرة أبقار على أرض مقبرة تتبع قرية البروة المهجرة^(٢). وفي أيار/ مايو ٢٠٠٢م، تعرضت المقبرة لاعتداءات متكررة، من قبل يهود مستعمرة «أحيهود» التي أقيمت على أراضي القرية، ورفضوا السماح بصيانة المقبرة^(٣). وفي ٢٠/٦/٢٠٠٩م، أصدرت المحكمة الصهيونية العليا قرارا يسمح لمستوطنة «أحيهود» بإقامة حظائر للأبقار على مقابر قرية البروة، وإقامة حدائق على أقسام أخرى من المقابر. ويذكر أنه في قرية البروة المهجرة أربع مقابر إسلامية ومقبرتان مسيحيان، وقد بادرت مستوطنة «أحيهود» بعمليات حفر وأعمال تجهيز لبناء حظائر للأبقار، تشمل مساحات من مقابر البروة، وفي حينه تقدمت «مؤسسة الأقصى» وممثلون عن أهالي البروة بالتماس إلى المحكمة الصهيونية العليا يمنع أعمال الحفر والبناء على المقابر، وتم استصدار أمر احترازي يمنع ويوقف الأعمال، وقد أوقفت الأعمال إلى وقت صدور القرار الأخير. إلا أن المحكمة العليا بعد هذه المداوات ردّت التماس «مؤسسة الأقصى» وسمحت ببناء حظائر الأبقار على المقابر، باستثناء مقبرة عائلة سعد والمقبرة المسيحية، وسمحت بإقامة حظائر على ما تبقى من المقابر وضمنها إقامة الحدائق على المقبرة العمومية، وبهذا يتم فعليا انتهاك حرمة المقابر المذكورة^(٤).

- في حيفا ومحيطها:

- مقبرة الاستقلال: على مدى السنوات الماضية تعرضت مقبرة الاستقلال في حيفا

(١) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٦ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥.. عن: كل العرب ١٣/ ٢٠٠٤، صوت الحق والحرية ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٢) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٤) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

لمحاولات صهيونية حاكمة لإزالتها. وتبلغ مساحة المقبرة نحو ٤٠ دونماً، بيع جزء منها عام ١٩٧٥م من قبل المسؤول الذي عينته سلطات الاحتلال، والذي هرب إلى الولايات المتحدة لدى اقتضاح أمره في بيع مساحات تابعة لأراضي الوقفية. بيد أن العرب المسلمين رفضوا هذه الصفقة واكتشفوا الاحتيال والتزوير فيها، مما أدى إلى وقف مشروع بناء شقق سكنية على الجزء المبيع من المقبرة. لكن السلطات الصهيونية عادت إلى طرح مشروع بيع المقبرة، بحجة تسديد ديون على الأوقاف الإسلامية، وذلك في خريف عام ١٩٩٤م، فعرضت بلدية حيفا هذه المقبرة التي تضم نحو ثلاثة آلاف قبر للبيع في مزاد علني، نشر عنه في الصحف، تحت عنوان «أرض خالية للبيع»^(١). تماماً على الطريقة النمطية العنصرية الصهيونية التي تتعامل بازدراء واحتقار مع العرب في فلسطين. ثم صادرت بلدية حيفا جزءاً من أرض المقبرة لاستيفاء الديون، وصادقت على أمر المصادرة المحكمة المركزية في حيفا، على الرغم من الدعاوى القضائية التي رفعها أمناء الوقف الإسلامي ضد البلدية، وتم إعطاء الأراضي المصادرة إلى شركة تعهدات عامة^(٢).

وفي خريف ١٩٩٧م، قام عدد من المقاولين اليهود بمحاولة جديدة لشراء مقبرة الاستقلال، من خلال تقديم عرض مالي مغرٍ (بلغ نحو ٤ ملايين دولار) إلى أحد أحفاد عائلة القط التي وهبت أرض المقبرة للوقف الإسلامي، والتي لا تزال المقبرة مسجلة على اسمها، لكن الوارث رفض العرض وقال إنه معني بالحفاظ على المقبرة كمكان إسلامي، وأنه لن يسمح حتى لكل دولارات أمريكا بأن يباع شبر واحد من هذه المقبرة^(٣).

في أوائل عام ٢٠٠٥م، نشر بنك العمال (هبوعليم) الصهيوني مناقصات متتالية لتقديم عروض لشراء جزء من مقبرة الاستقلال في أعقاب إجراء قضائي ضد متولي وقف الاستقلال في حيفا بسبب ديون مستحقة للبنك. ويبدو أن متولي وقف جامع الاستقلال في حيفا قد رهن أرض المقبرة للبنك عند حصول شركة مقاولات على قرض سكني، إثر عقد اتفاقية بناء على أرض المقبرة بين «متولي الوقف» وشركة المقاولات في سنة ١٩٩٤م. وكانت هذه الشركة تنوي إقامة مشروع اقتصادي على أرض المقبرة، إلا أن المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ، بسبب معارضة محكمة الاستئناف الشرعية وأوساط شعبية في حيفا للموضوع، ناهيك عن أنه حسب الشريعة الإسلامية لا يسمح بأي حال من الأحوال البناء على أرض المقبرة وعلى

(١) سائلة حمد، القدس المقدسية ١٠/١٠/١٩٩٤، ص ١٠.

(٢) صحيفة النهار الفلسطينية ٢٢/٣/١٩٩٥، ص ٢.

(٣) تقرير / الاتحاد - حيفا ٩/١٠/١٩٩٧، ص ١٦.

رفات الأموات، وعليه تمّ إلغاء الاتفاق بين «متولي الوقف» وشركة المقاولات من قبل محكمة الاستئناف الشرعية. وفي أعقاب عدم تمكن البنك من استرجاع أمواله من شركة المقاولات المذكورة، حوّل البنك الموضوع الى ما يسمى «مأمور الأملاك العامة»، والذي نشر بدوره إعلانا لتقديم عروض لشراء مقبرة الاستقلال «كوسيلة» ليسترجع البنك أمواله، متجاهلا قرار محكمة الاستئناف التي ألغت بشكل واضح الاتفاق الذي تمّ بين شركة المقاولات ومتولي الوقف. هذا وقد نشرت المناقصة عن طريق محام مختص (مأمور الأملاك العامة) لبيع مساحة ٦, ٣ دونمات من مقبرة الاستقلال. وذكر في الإعلان أن قطعة الأرض المعروضة للبيع كانت تستعمل سابقا كمقبرة للمسلمين. من جهتها أكدت «مؤسسة الأقصى» أن الأرض المعلن عنها للبيع كانت -ولا تزال- مقبرة إسلامية لا يجوز بحال من الأحوال ومهما كانت الأسباب والظروف بيعها لأي طرف كان، مشيرة إلى أن إدخال الظروف والأوضاع الشخصية لا يمكن أن تكون سببا لبيع المقبرة لأن أرض المقبرة هي أرض وقف، وليست ملكا لأحد مهما كان منصبه أو وظيفته. كما أشارت المؤسسة إلى أن كل الشرائع السماوية والأعراف الإنسانية والدولية تحفظ حرمة المقابر والأموات. وذكرت المؤسسة أنها ستلجأ إلى كل الوسائل القانونية والشعبية لمنع بيع المقبرة، ولن تسمح بأي اعتداء أو انتهاك لها، مؤكدة أن أهل مدينة حيفا العرب يقفون وقفة رجل واحد لمنع بيع جزء من مقبرة الاستقلال. من جهته بعث محمد سليمان إغبارية (محامي مؤسسة الأقصى) برسالة الى «مأمور الأملاك العامة»، طالب من خلالها باسم مؤسسة الأقصى والمسلمين في البلاد والعالم التوقف فورا عن كل إجراءات بيع مقبرة الاستقلال أو جزء منها، كما طالب المحامي التوقف فورا عن إجراءات إعلان المناقصة لبيع المقبرة وتقديم الثبوتات والأحكام القانونية الصادرة في كل ما يتعلق بهذا الشأن. وتساءل سليمان في رسالته: «هل تضمن الإعلان للجملة أن الجزء المعلن عنه للبيع سيباع على وضعه الحالي يعني أنكم - أي المعلنين - تعرفون أن المقصود في البيع هو مقبرة للمسلمين؟! وهل عظام ورفات الأموات معروضة للبيع أيضا؟!»^(١).

إثر تحرك «مؤسسة الأقصى» والحركة الإسلامية ولجنة المتابعة العربية العليا ومفتي القدس الشيخ عكرمة صبري، والتأكيد على وقفية مقبرة الاستقلال وحرمة بيعها إطلاقا، اضطر مدير بنك العمال إلى تجسيد بيع المقبرة^(٢).

(١) ياسر العقي، هوعليم يعرض بيع مقبرة الاستقلال في حيفا بالزاد العلني، موقع عرب ٤٨ - ٢/٢٠٠٥.

(٢) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

وكانت مقابر عدة قرى تابعة لمدينة حيفا قد أزيلت، وذنس اليهود مقام الإمام السهلي أحد الرموز الدينية الحيفاوية تمهيدا لإزالته^(١).

- مقبرة القسام (بلد الشيخ): تم (بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٨م) تدمير مساحات كبيرة من مقبرة الشهداء التي تحتضن رفات القائد الوطني الكبير عز الدين القسام، وغيره من الشخصيات التي لعبت دورا في الحياة السياسية للعرب الفلسطينيين. وتوالى الاعتداءات المتكررة على مقبرة القسام لإزالتها، وشق شارع على أنقاضها وإزالتها، تحت غطاء من «الفتاوى الشرعية» التي يصدرها بعض من «القضاة المسلمين» حسب الطلب^(٢). وكانت لجنة الوقف التي عينتها سلطات الاحتلال قد اقترحت نقل المقبرة (عام ١٩٧٠م) إلى مكان آخر.

وقد تفاقمت مشكلة هذه المقبرة خلال عام ١٩٩٧م. وتواصلت الانتهاكات لحرمة المقبرة، وجرى تحطيم شاهد قبر الشيخ المجاهد القسام، وتحطيم أو سرقة الشواهد الرخامية والحجارة لقبور أخرى. وتحولت غرف الموتى إلى مراحيض لعابري السبيل ومدمني المخدرات، وقامت بلدوزرات بلدية مستعمرة «نيشر» ودائرة ما يسمى «أرض إسرائيل» بهدم سور المقبرة وبجرف عدد من القبور والأشجار المزروعة في المقبرة وفي سلسلة الاعتداءات الصهيونية الجديدة على المقبرة، وقعت أعمال تجريف واقتلاع للقبور والأشجار والممرات الإسمنتية التي أنجزت خلال الأعمال التطوعية الإسلامية، ومن أبرزها اعتداء في ٢٦/١٠/١٩٩٧م وآخر في ٢٢/١٢/١٩٩٧م وثالث في ٣١/١٢/١٩٩٧م، وذلك تحت حماية شرطة الاحتلال^(٣).

في صبيحة يوم ٣/١/٢٠٠٠م اكتشفت «جمعية الأقصى» انتهاكا جديدا بحق ضريح الشهيد القسام، فقد قامت مجموعة من المتطرفين اليهود بطلاء القبر باللون الأحمر، وكتابة عبارات تحريضية عليه، ورسمت عبارة الصليب المعقوف على قبره، وكتب اسم باروخ غولدشتاين (سفاح معجزة الحرم الإبراهيمي في الخليل) في أكثر من موقع في المقبرة، ودعت جمعية الأقصى جميع وسائل الإعلام بما فيها التلفزيون الصهيوني (القناة الأولى والثانية)، وأقامت مؤتمرا صحفيا على أرض المقبرة، فضلا عن توجيهها رسائل عديدة إلى أعضاء الكنيست العرب وإلى جهات رسمية أخرى. وبعد يوم من الحدث قامت بلدية «نيشر

(١) القدس المقدسية ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤.

(٢) فحني فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون.. الرابط:

<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

(٣) ميسون أسدي، الاتحاد - حيفا ٥/٩/١٩٩٧، ص ٥+ ٢٢/١٢/١٩٩٧، ص ٤+ ٣١/١٢/١٩٩٧، ص ٥.

بتنظيف القبر تحت إشراف جمعية الأقصى^(١). وحسب تقرير أعده الشيخ إغبارية مدير جمعية الأقصى، أوقفت الجمعية في مستهل شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٠م انتهاك حدود مقبرة القسام من قبل مصنع الجبس^(٢).

في تموز/ يوليو ٢٠٠٢م، تم إقامة جسر فوق مقبرة القسام، وظلت في المقبرة أوساخ ومواد صلبة وبقايا مواد البناء التي خلفتها شركة البناء، واستمر متطرفون يهود بإلقاء النفايات بهدف تدنيس المقبرة^(٣).

- مقبرة إجزم: كشفت «مؤسسة الأقصى» أن عائلة يهودية تقوم ببناء شقة سكنية فاخرة على جزء من أرض المقبرة الواقعة في قرية إجزم المهجرة عام ١٩٤٨م بالقرب من حيفا. وجاء اكتشافها هذا، كما أفادت في بيان أصدرته، بعد أن انهار جزء من أرض فناء البيت عند قيام متعهد البناء بصبّ الباطون، بسبب ضغط مضخة الباطون على الأرضية، ليتبين أنه يوجد تحت هذا الانهيار قبر، يضم في داخله هياكل عظمية لشخصين، وجد بجانبهما زجاجة، كتب عليها اسما الشخصين، وبدا من الفحص الأولي أنه قبر لا يتعدى عمره ٤٠ عاما. وقام مهندسو المؤسسة إثر هذا بفحص إحدائية الموقع، وتبين أن ساحة الشقة المذكورة هي جزء من مقبرة إجزم، وعندما توجه وفد من المؤسسة لمعاينة المكان قام «صاحب» الشقة بطردهم وأمرهم بمغادرة المكان، وحاولوا أن يشرحوا له أن هذه الشقة مقامة على أرض مقبرة إسلامية، فقال هذه الأرض اشتريتها وهي لي، ولا يوجد مقبرة هنا. وكشفت «مؤسسة الأقصى» خلال زيارتها للموقع ومتابعتها للقضية، أن هناك مخططا إضافيا لإقامة وحدات سكنية على باقي أرض المقبرة، وتسعى المؤسسة في هذه الأيام إلى استصدار أمر لمنع تنفيذ هذا المخطط^(٤). كما كشفت «مؤسسة الأقصى» (في ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤م) أن سلطة الآثار الصهيونية انتهكت مقبرة قرية إجزم ونبشت بعض القبور فيها، حيث تقدم اليهودي الذي «اشترى» قطعة أرض من المقبرة وحولها إلى أرض لبناء الشقق السكنية بطلب من سلطة الآثار الصهيونية للبحث عن آثار في المنطقة، ووافقت سلطة الآثار على الطلب، ووجدت خلال عملها قبورا للمسلمين، فقامت بانتهاك حرمتها ونبش قبورها، وقريبا من الموقع انتهك جزء آخر من المقبرة، حيث وضعت كميات كبيرة من تراب الطمم والإسمنت فوق عدة قبور، وقد علم أن من بين القبور

(١) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في إسرائيل، نابلس - قدس برس (عن: القدس المقدسية، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٠، ص ٤).

(٢) تقرير، صحيفة القدس المقدسية ٢١/ ٨/ ٢٠٠٠، ص ٩.

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٤) بناء شقة سكنية فاخرة على أرض مقبرة قرية إجزم المهجرة موقع عرب ٤٨ - ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٤.

«المطمومة» قبر لأحد الشهداء الذي استشهد في ثورة ١٩٣٦م^(١).

في ٢/٨/٢٠٠٤م، توجهت «مؤسسة الأقصى» إلى محكمة الصلح في حيفا، واستصدرت أمرا بإيقاف أعمال البناء التي تنتهك حرمة مقبرة إيجزم، من قبل موشاف «كيرم مهال» و«دائرة أراضي إسرائيل (المنهال)»، ووزارة الأديان، وسلطة الآثار وأصحاب الشقق التي تبني في موقع المقبرة. إلا أن القاضية شارون تنتهك (في ١٢/٩/٢٠٠٤م) بإغلاق الملف بحق المدعى عليهم، وأشارت القاضية في قرارها إلى أن هذه القضايا ليست من اختصاص محكمة الصلح، وعلية ألغت الأمر وأغلقت الملف، أي إبطال مفعول السابق بوقف أعمال البناء في الموقع المذكور. لكن «مؤسسة الأقصى» قدمت استئنافا على قرار القاضية عنتيل، واستصدرت قرارا احترازيا من المحكمة الصهيونية العليا (في ٢٠/٩/٢٠٠٤م)، يلغي قرار قاضية محكمة الصلح في حيفا، بإيقاف أعمال البناء في مقبرة قرية إيجزم المهجرة منذ عام ١٩٤٨م، وذلك حتى إشعار آخر^(٢). وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٩م، أصدرت المحكمة الصهيونية العليا قرارا يسمح لأفراد في مستوطنة «كيرم مهال» ببناء شقق سكنية على مقبرة قرية إيجزم، وذلك بعد مداوات استمرت نحو خمس سنوات، في أعقاب التماس تقدمت به في حينه «مؤسسة الأقصى»، وعدد من أهالي قرية إيجزم المهجرة. فقد توقف العمل في مقبرة قرية إيجزم، بموجب قرار احترازي مؤقت صدر عام ٢٠٠٤م، بعد أن شرع حينها مستوطنون من مستوطنة «كيرم مهال»، التي بنيت على أنقاض قرية إيجزم، ببناء شقق سكنية كبيرة على أرض مقبرة القرية، مما أدى إلى نبش عدد من القبور. إلا أن المحكمة العليا أصدرت قرارا في الملف المذكور يقضي بردّ وفض الالتماس، مما يعني إعطاء الإذن والسماح ببناء شقق سكنية على أرض مقبرة قرية إيجزم المهجرة^(٣).

- مقبرة عين غزال: قام مجلس إقليمي مستعمرات «حوف هكرمل» بأعمال تدينس واسعة في مقبرة عين غزال المهجرة عام ١٩٤٨م، حيث جرف ما مساحته ٢٧٠٠م من أرض المقبرة. وكانت جهات مرتبطة بمستعمرة عوفر قد ألقت النفايات بشكل متواصل على أرض المقبرة، وادعت مصادر في المستعمرة أنها تقوم بأعمال الجرف هذه لإزالة النفايات الملقاة في الموقع بهدف تحسين صورة المنطقة التي تمر منها الطريق المؤدية الى المقبرة اليهودية القريبة.

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) حسن مواسي، بعد انتهاك حرمة مقبرة قرية إيجزم المهجرة المحكمة العليا تلغي قرار الصلح وتمنع العمل حتى إشعار آخر، موقع الحركة العربية للتغيير ٢٢/٩/٢٠٠٤.

(٣) المحكمة العليا الصهيونية تقرر السماح ببناء شقق سكنية على مقبرة قرية إيجزم المهجرة عام ١٩٤٨م، مؤسسة الأقصى - الرابط: ٧/٨/٢٠٠٩.. <http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=40>

لكن أعمال التجريف التي قام بها مجلس إقليمي «حوف هكرمل» أدت الى جرف عدد كبير من شواهد القبور وإزالتها، مما أدى إلى إخفاء الدلائل المادية على وجود مقبرة إسلامية في الموقع، الأمر الذي يهدد وجود هذه المقبرة ومستقبلها^(١).

- مقبرة سيدنا علي بن عليم (قرية الحرم): تحاول بلدية هرتسليا منذ سنوات تجريف ومصادرة أراضيها^(٢).

- مقبرة طيرة الكرمل: في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٤م، واصلت جهات رسمية في مستعمرة طيرات هكرمل اليهودية إدخال أكوام من الحجارة والتراب إلى داخل مقبرة قرية طيرة الكرمل الإسلامية، فيما بدأت أنها عملية تجهيز لشق شارع داخل المقبرة، على الرغم من اتفاقيات مبدئية بعدم المس بحرمة هذه المقبرة، أبرمت بين «مؤسسة الأقصى» ودائرة الأشغال العامة «ماعتس» وبلدية طيرة هكرمل^(٣).

- مقبرة كفرلام: تواصل شركات صهيونية بمبادرة مستوطنة «هبونيم» التي أقيمت على أنقاض قرية كفرلام المهجرة عام ١٩٤٨م (قضاء حيفا)، انتهاك مقبرة القرية، وتقوم بأعمال حفريات واسعة ونبس للقبور، وستباشر بأعمال إنشائية للبنى التحتية لشقق سكنية تخطط لإقامتها على أرض المقبرة. وتقوم «دائرة أراضي إسرائيل (المنهال)» بحملة تسويقية لبيع قسائم لشقق سكنية مخطط لإقامتها على أرض المقبرة^(٤). وفي ٣/١٠/٢٠٠٦م استصدرت مؤسسة الأقصى أمرا احترازيا غير محدد الوقت من المحكمة العليا يقضي بمنع موشاف هبونيم و«دائرة أراضي إسرائيل» ببناء ثلاث شقق سكنية على أرض مقبرة قرية كفرلام، كما يمنع قرار المحكمة الشركات الصهيونية القيام بأي أعمال بنى تحتية كمد خط للمياه العادمة أو شوارع على أرض المقبرة. وطلب قاضي المحكمة العليا خلال جلسة الاستئناف من سلطة الآثار المباشرة بالكشف عن معالم القبور الإسلامية الموجودة في أرض المقبرة وتعليمها. وأصدر القاضي عدنان عبد الحميد عدوي - قاضي المحكمة الشرعية في حيفا - قرارا شرعيا بعدم المس بقدسية المقبرة المذكورة، أو في شواهد القبور، الموجودة في مقبرة كفرلام، وعدم

(١) تقرير، مجلس «حوف هكرمل» ينتهك حرمة مقبرة قرية عين غزال المهجرة، موقع عرب ٤٨ - ٧/٧/٢٠٠٥.

(٢) من تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، صحيفة القدس ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤.

(٣) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٧ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/مايو ٢٠٠٥.. عن: صوت الحق والحرية ٣٠/٤/٢٠٠٤.. الرابط: www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٤) تقرير، «دائرة أراضي إسرائيل» تنتهك حرمة مقبرة قرية كفرلام، موقع مؤسسة الأقصى ٣٠/٥/٢٠٠٦.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=955&mode=thead&order=0&thold=0>

نهبها، والامتناع عن نقل عظام موتاها إلى أماكن أخرى، وعدم طمسها، وطمس معالمها، وعدم البناء عليها، أو مكانها، أو فوقها، لقدسيته وحرمتها الأبدية، لأن ذلك يصب في مصلحة الأمة، ويحفظ لها كرامة موتاها، وكل من يخالف هذا القرار، سيتعرض للعقوبات التي ينص عليها القانون، كما وأصدر القاضي عدنان عدوي قرارا بتعيين متولين لوقف مقبرة كفرلام^(١).

- مقبرة هريج: قامت جهات يهودية متطرفة (في ١٧ / ٢ / ٢٠٠٨م) بالاعتداء على مقبرة هريج قرب قرية إبطن وتحطيم العديد من شواهد القبور^(٢).

- مقبرة قمبازة: كشفت شركة تأمين أمريكية (في آذار/ مارس ٢٠٠٨م) عن مشروع لتدمير خط غاز داخل مقبرة قرية قمبازة المهجرة عام ١٩٤٨م (في قضاء حيفا)، وحصلت الشركة على قرار من المحكمة العليا بإعطاء إذن لتنفيذ هذا المشروع. وأعربت مؤسسة الأقصى أنها ترفض رفضا قاطعا مد خط الغاز في مقبرة قمبازة، لأن ذلك يمس حرمة المقبرة ويمس مشاعر المسلمين^(٣).

- مقبرة جسر الزرقاء: في أيار/ مايو ٢٠٠٩م، نشر تقرير يتحدث عن استهداف «مقبرة الغوارنة» الواقعة في قرية جسر الزرقاء، من خلال محاولة وضع اليد على أرض المقبرة وتجريفها، بغية إقامة مشاريع صهيونية فوقها، في إطار مخطط المجلس الإقليمي «حوف هكرمل»، القاضي بشق شارع داخل حدود «مقبرة الغوارنة»، الواقعة ضمن نفوذ كيبوتس «معجان ميخائيل» المحاذي للقرية في حدودها الشمالية. ومما يُذكر أن مقبرة الغوارنة قائمة منذ أكثر من ١٥٠ عاما وكانت تمتد على مساحة ١٢٠ دونما صودرت غالبيتها في السبعينيات، ولم يبق منها سوى نحو ١٧ دونما محاطة بشريط، وقد عانت المقبرة على مدار أعوام إهمالا، ويصعب الوصول إليها بسبب إغلاق الكيبوتس الطريق المؤدي للمقبرة من جهة القرية^(٤).

(١) تقرير، أمر احترازي يمنع بناء شقق سكنية على أرض مقبرة قرية كفرلام المهجرة، موقع الجبهة ٧/ ١٠ / ٢٠٠٦.. الرابط:
<http://www.aljabha.org/q/index.aspx?f=3369373654>

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى تستنكر الاعتداء على مقبرة هريج في إبطن وتسعى إلى تسييج المقبرة من جديد لمنع تكرار الانتهاك،
١٧ / ٢ / ٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1258&mode=thread&order=0&thold=0>

(٣) بيان: مؤسسة الأقصى ترفض المؤامرة على مقبرة قمبازة، موقع فلسطيني ٤٨ - ١٦ / ٣ / ٢٠٠٨.. الرابط:
<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=27660>

(٤) تقرير، في جسر الزرقاء تمييز بحق الأحياء وانتهاك لحرمة الأموات، موقع عرب ٤٨ - ٢١ / ٥ / ٢٠٠٩.. الرابط:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=62956>

- في منطقة يافا - تل أبيب:

- مقبرة طاسو يافا: تقع المقبرة في منطقة أبو كبير شرقي المدينة المجاور لحي تل الريش، وتبلغ مساحة هذه المقبرة ٨١ دونما. تم تسجيلها كأرض وافية عام ١٩٣٦م. عُرفت المقبرة قبل ذلك كبيارة لزراعة الحمضيات لعائلة طاسو، وتم شراؤها من أموال التبرعات التي جمعت من سكان المدينة. وهي جزء من الوجود التاريخي للعرب الفلسطينيين الذين شردوا عن مدينتهم، وفيها قبور آبائهم وأجدادهم. وبعد نكبة فلسطين لم يبق لأهل المدينة سوى مقبرة واحدة لدفن موتى المسلمين بعد أن أعلن أن مقبرة الكرخانة الواقعة على شاطئ بحر الجبلية قد امتلأت بالكامل ولا مجال للدفن فيها. فاستقر الحال على دفن الموتى في مقبرة طاسو، المقبرة الوحيدة في المدينة. وقد وضعت المؤسسات الرسمية الصهيونية مخططا يرمي إلى إزالتها لشق الشوارع على مسطحها. وفي عام ١٩٧٣م أتمت لجنة الأمناء (الوصي على ما بات يعرف بأملك غائبين) صفقة بيع نصف مقبرة طاسو بمبلغ ٨,٢ مليون ليرة^(١). وقد تم «إنجاز» هذه الصفقة بموافقة رئيس إحدى «لجان الأمناء» ومباركة «فتوى» أصدرها أحد القضاة الشرعيين (في ١٦ / ٧ / ١٩٧٣م). وعلى أثر الاعتراض الذي قدمه أحد رجال لجنة الأمناء إلى محكمة الصلح في تل أبيب تم فضح القضية، واندلعت أعنف المواجهات بين سكان المدينة وما يعرف بلجنة الأمناء، وجرى اغتيال رئيس لجنة الأمناء آنذاك من قبل مجهولين. وقد منع العرب من دفن موتاهم في هذه المقبرة^(٢). وصادرت بلدية تل أبيب أراضي المقبرة، وباعت نصف مساحتها (يوم ١٩ / ١١ / ١٩٩٤م) لشركة تعهدات وإقامة مركز تجاري عليها^(٣). كما أقيمت مباني فندق هيلتون على جزء من هذه المقبرة^(٤). وقد أصدرت المحكمة العليا (في ٢٩ / ١ / ٢٠٠٨م) قرارها الذي يقضي بإقرار صفقة بيع ٤٠ دونما من الجزء الشرقي لمقبرة طاسو، وبيع بشكل رسمي نصف المقبرة لصالح شركة «يوسي هشكعوت»^(٥).

وقد شارك المئات من أهالي مدينة يافا (١٢ / ٤ / ٢٠٠٨م) في مهرجان احتجاجي على اقتطاع نصف مساحة المقبرة التي لا يزال أهل يافا يستعملونها لدفن موتاهم^(٦).

(١) كانت العملة المتداولة حينها هي الليرة، وأصبحت فيما بعد «الشيكل».

(٢) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون.. الرابط:

<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

+ محمود عبيد، مقبرة طاسو بين الشرارة وبرميل البارود، موقع فلسطيني ٤٨ - ٢٩ / ٢ / ٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?ID=27242>

(٣) من تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، صحيفة القدس ٧ / ٧ / ١٩٩٥، ص ٤.

(٤) سائدة حمد، القدس المقدسية ١٠ / ١٠ / ١٩٩٤، ص ١٠.

(٥) محمود عبيد، مقبرة طاسو بين الشرارة وبرميل البارود، موقع فلسطيني ٤٨ - ٢٩ / ٢ / ٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?ID=27242>

(٦) تقرير، المئات من أهالي يافا في مهرجان احتجاجي في مقبرة طاسو، موقع عرب ٤٨ - ٤ / ١٣ / ٢٠٠٨.. الرابط:

- المقبرة الإسلامية المملوكية - يافا: في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٤م، أعلنت سلطة الآثار الصهيونية أنها اكتشفت هياكل عظمية قديمة في منطقة «السوق العتيق» في مدينة يافا القديمة، خلال قيام البلدية بأعمال شق شارع عريض وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي، وتبين أن الهياكل العظمية المذكورة هي لأموات مسلمين دفنوا في مقبرة تعود إلى الفترة المملوكية. وفي ٢٣/١٢/٢٠٠٤م، رفضت محكمة الصلح في تل أبيب طلبا تقدمت به «مؤسسة الأقصى» مرتين متتاليتين لإيقاف انتهاك القبور، وادعت محكمة الصلح أنها غير مخولة للبحث في هذه الشؤون. وواصلت سلطة الآثار عملها في المنطقة وقامت بنش قبور أخرى فيها. وفي ١٢/١/٢٠٠٥م، خلال لقاء مشترك على أرض المقبرة المملوكية، أصرت بلدية تل أبيب وسلطة الآثار على رفض اقتراح مؤسسة الأقصى استبدال مسار الشارع وعلى مواصلة انتهاك المقبرة. وفي ١٧/٢/٢٠٠٥م رفض قاضي المحكمة الإدارية في مركزية تل أبيب البدائل التي طرحتها مؤسسة الأقصى، لتغيير مسار مخطوط المجاري وشبكة تصريف المياه في منطقة المقبرة، فيما وافق القاضي على اقتراح بلدية تل أبيب وشركة «مشليماة» بمد خطوط المجاري وتصريف المياه بنفس المسار دون تغيير، وأعطاهم إذنا بمواصلة العمل، مما يعني أن القاضي «صادق» على مواصلة انتهاك المقبرة الإسلامية المملوكية في يافا. وبعد ذلك بأيام، قامت بلدية تل أبيب بأعمال حفريات جديدة في منطقة يسار «الساعة» الشهيرة في يافا، مما أدى أيضا إلى انتهاك حرمة قبور في المكان تعود إلى العهد المملوكي، حيث نبشت عدة قبور وتناثرت العظام والجماجم في أنحاء المكان^(١). وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م، كشف النقب عن مخطط لشركات صهيونية لبناء فندق سياحي كبير على أرض مقبرة البرية (القشلة) المملوكية في يافا، الأمر الذي سيعرض هذه المقبرة للاندثار الكامل، وسيعرض المسجد الكبير الملاصق لها للتصدع أو الانهيار، كما سيمثل إزعاجا كبيرا للمصلين في المسجد، الذي يعتبر أحد المساجد التاريخية في يافا^(٢).

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٠م، صادقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية تل أبيب - يافا، وبشكل نهائي، على طلب شركة الاستثمار الصهيونية «ناكش» بإقامة فندق سياحي وبناء ثلاثة طوابق إضافية تحت الأرض في الفندق المزمع إقامته على أرض هذه المقبرة. وجاء هذا القرار في أعقاب قرار اللجنة المحلية التابعة لوزارة الداخلية في لواء

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=53374>

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) تقرير، مخطط صهيوني لبناء فندق سياحي على أرض مقبرة في يافا، السبيل، الأردن، ١١/٦/٢٠٠٩، نشرة فلسطين اليوم (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٤٦٠ - ١١/٦/٢٠٠٩، ص ٢٠.

تل أبيب، وبعد رفض استئنافات متكررة ومتنوعة تقدمت بها «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث»^(١).

وفي يوم ٥/٥/٢٠١٠م، ردّت المحكمة الصهيونية العليا بقرار لها صدر عن القاضي «فوجلن» التماسا تقدمت به «مؤسسة الأقصى» ضد بناء فندق سياحي على أرض مقبرة القشلة الإسلامية^(٢).

وفي مطلع عام ٢٠١١م، بدأت الأعمال الإنشائية لإقامة الفندق السياحيّ التهويدي فوق مقبرة «القشلة»، بعد أن قامت بجرف وإخفاء عشرات القبور الإسلامية^(٣).

- مقبرة سلمة: قامت جرافات شركة حلميش التابعة لوزارة الإسكان الصهيونية بالتنسيق مع بلدية تل أبيب باقتلاع وتدمير قبور مقبرة قرية سلمة (قضاء يافا)، وألقت عظام الموتى مع رمل وتراب وحجارة القبور في أطراف مدينة تل أبيب^(٤).

- مقبرة عبد النبي: أقيم على مسطحها فندق هلتون السياحي^(٥).

- مقبرة الشيخ مونس: تمت إزالة مقبرة الشيخ مونس البالغة مساحتها نحو ٧٣ دونما، وأنشئت على جزء منها بعض مباني جامعة تل أبيب^(٦).

وهناك مقبرة أخرى بالقرب من جامعة تل أبيب مهملة لا جدار لها ولا شواهد قبور ولا معلومات تشير إلى المكان، ويقوم عمال وموظفو مكتب حكومي قريب (تابع لوزارة الطاقة) باستخدام المكان كموقف لسياراتهم دون مراعاة لحرمة و لمشاعر المسلمين^(٧).

- مقبرة الشيخ مراد: أزال الجرافات الصهيونية مقبرة الشيخ مراد التي أقيم عليها جزء

(١) تقرير، اللجنة المحلية في بلدية تل أبيب - يافا تقرّر بناء فندق سياحي على أرض المقبرة المملوكية، القدس، فلسطين، ١٦/٤/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٦٦ - ١٦/٤/٢٠١٠، ص ١١.
(٢) تقرير، العليا الصهيونية تردّ التماسا ضد بناء فندق على مقبرة البرية الإسلامية في يافا، مؤسسة الأقصى - ١٠/٥/٢٠١٠..
الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=195>

(٣) تقرير، بدء إقامة فندق فوق مقبرة «القشلة» التاريخية بيافا بعد جرفها، موقع عرب ٤٨ - ١٤/١/٢٠١١.. الرابط:
<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=77301>

(٤) القدس المقدسية ٩/١٢/١٩٩٣، ص ٣.

(٥) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون، الرابط:
<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

(٦) سائدة حمد، القدس المقدسية ١٠/١٠/١٩٩٤، ص ١٠ + من تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، صحيفة القدس ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤.

(٧) الاتحاد - حيفا ٢٦/١/١٩٩٦، ص ٨.

من حي كفار شاليم اليهودي^(١). فيما تحول قسم من المقبرة إلى مكب للقمامة^(٢).

- مقبرة الجماسين: أقيمت مبان تابعة لجامعة تل أبيب على جزء من هذه المقبرة الواقعة في قرية الجماسين إلى الشمال من يافا^(٣). كما أزيل جزء من المقبرة، وبنيت عليه عدة بنايات من حي شيكون بابلي اليهودي^(٤). ونفذت «شركة لخلي ههلخاه» مشروعاً لها على أرض المقبرة، بعد أن تمكنت من ابتزاز لجنة أمناء الوقف المعينة من قبل السلطات الصهيونية للحصول على تلك الأراضي^(٥). وفي ٢٦/٨/٢٠٠٥م، انتهكت بلدية تل أبيب حرمة مقبرة قرية الجماسين من خلال قيامها بحفريات وأعمال لتمديد خط مجاري داخل المقبرة، مما أدى إلى نبش القبور ونشر جماجم وعظام الموتى في أنحاء المقبرة، دون مراعاة لحرمة الأموات والمقبرة. وبعد تدخل «مؤسسة الأقصى» والحركة الإسلامية والقاضي أحمد الناطور (رئيس محكمة الاستئناف) اضطرت البلدية إلى التوقف عن الحفريات، واقترحت المحكمة المركزية (في ٨/٩/٢٠٠٥م) إيجاد بديل لخط الصرف الصحي الذي يمر من أرض المقبرة، وأمرت بإزالة الأنابيب ومعدات العمل^(٦). ومن جهة أخرى، منعت الشرطة الصهيونية (يوم ٧/١/٢٠٠٦م) تنظيم معسكر عمل تطوعي للعرب لتنظيف مقبرة الجماسين، بحجة أن هذا العمل يشوش على مصليين يهود في كنيس قريب^(٧).

- مقبرة إسلامية تاريخية جنوب مسجد السكسك: تم اكتشافها (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م)، حين قامت سلطة الآثار الصهيونية بأعمال حفر في المكان، تمهيداً لإقامة بنية تحتية لتنفيذ مشروع مد شبكة صرف صحي، من قبل بلدية تل أبيب، مما أدى إلى كشف القبور والعظام ورفات الأموات^(٨).

- مقبرة اليازور: قامت بلدية حولون وشركة «جاب يام» بأعمال وضع أتربة وأعمال أخرى أدت إلى كون ميلان التربة باتجاه مقبرة اليازور (في قضاء يافا)، الأمر الذي تسبب عند سقوط الأمطار في غمر أجزاء من المقبرة بالمياه والأتربة، بل وتسبب أيضاً بجرف وطمس

(١) شوقي شعث، التراث الحضاري الفلسطيني والتحديات الصهيونية، مجلة الوحدة (الرباط) حزيران / يونيو ١٩٨٦، ص ٦٥.

(٢) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون.. الرباط:

<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

(٣) المصدر السابق.

(٤) شوقي شعث، التراث الحضاري الفلسطيني والتحديات الصهيونية، مجلة الوحدة (الرباط) حزيران / يونيو ١٩٨٦، ص ٦٥.

(٥) الاتحاد - حيفا ٨/١/١٩٩٨، ص ١.

(٦) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرباط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٧) مؤسسة الأقصى تنظم معسكر عمل لصيانة مقبرة قرية الياجور المهجرة عام ١٩٤٨ قضاء حيفا، موقع فلسطيني ٤٨ - ٢٠٠٦/١/٨.

(٨) تقرير، اكتشاف مقبرة إسلامية تاريخية جنوب يافا، صحيفة فلسطين، ١٥/٩/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٥٥٦ - ١٥/٩/٢٠٠٩، ص ١٥.

- مقبرة بيت دجن: انتهكت سلطة الآثار الصهيونية (في ١٩/٦/٢٠٠٥م) حرمة مقبرة قرية بيت دجن المهجرة عام ١٩٤٨م (الواقعة جنوب شرق يافا)، ونشرت قبورا يعود تاريخها إلى الفترة المملوكية المتأخرة والعهد العثماني. ونشرت معلومات عن مخطط صهيوني لإقامة شقق سكنية وشق شوارع على أرض المقبرة^(٢). وقد كشف فريق من «مؤسسة الأقصى» خلال جولة ميدانية في الموقع أن سلطة الآثار تقوم بأعمال حفريات في المقبرة. وتبين في الجولة ذاتها أنه على بعد أمتار من الموقع المذكور مبنى كبير أقيم على رفات الأموات، وقد أخرج من تحته ما يقارب ٣٠٠ قبر دفنوا في موقع آخر. بعد ذلك تمكنت «مؤسسة الأقصى» من استصدار قرار من محكمة الصلح في كفر سابا بإيقاف مؤقت لأعمال الحفريات التي تقوم بها سلطة الآثار الصهيونية في المقبرة^(٣). جاء استصدار هذا القرار بعد جهود حثيثة ومتواصلة قامت بها «مؤسسة الأقصى» وتوجهت إلى المحاكم الصهيونية، واشترطت محكمة الصلح تمديد إيقاف العمل المؤقت بدفع كفالة مالية قدرها ١٠٠ ألف شيكل، وعند توجه المؤسسة إلى المحكمة الإدارية في المحكمة المركزية لاستصدار أمر إيقاف عمل على أرض المقبرة رفضت البحث في الطلب بحجة أن البحث في هذه القضية ليس من صلاحياتها، مما دفع مؤسسة الأقصى للتوجه إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر إيقاف العمل المذكور^(٤). وخلال تداول المحكمة العليا في الدعوى، اقترحت النيابة العامة الصهيونية (في ٢٨/٩/٢٠٠٥م) نقل المقبرة الإسلامية ١٩٤٨م إلى مكان آخر، لكن «مؤسسة الأقصى» رفضت هذا الاقتراح، وطالبت بتغيير مسار الشارع الذي تنوي المؤسسات الصهيونية شقه داخل المقبرة المذكورة بحيث يكون بمحاذاة المقبرة وخارج حدودها لحفظ حرمة الأموات المدفونين فيها. وبقيت القضية قيد التداول^(٥). يُذكر أن تاريخ قرية بيت دجن المهجرة يعود إلى العصر الكنعاني، وشيد بها الخليفة هشام بن عبد الملك قصرا أعمدته من الرخام الأبيض، وبنى بها الصليبيون

(١) تقرير، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث تطالب بالتحرك السريع لحفظ مقبرة اليازور في يافا والمقبرة الإسلامية في بئر السبع، مؤسسة الأقصى، ١٩/١١/٢٠٠٩.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=104>

(٢) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٣) تقرير، بعد الكشف عن انتهاك حرمتها والنية بشق طريق: مؤسسة الأقصى تستصدر أمرا بإيقاف العمل في مقبرة قرية بيت دجن المهجرة شرقي يافا، صحيفة صوت الحق والحرية ٢٠/٦/٢٠٠٥.. الرابط:

<http://www.sawt-alhaq.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=2701>

(٤) تقرير، شقق سكنية وشوارع على مقابر المسلمين.. مؤسسة الأقصى تنظم صلاة جمعة بالقرب من مقبرة بيت دجن المهجرة وتواصل مساعيها لوقف انتهاك حرمتها، موقع مؤسسة الأقصى ١٦/٧/٢٠٠٥. <http://www.islamic-aqsa.com>.

(٥) تقرير، خلال جلسة في المحكمة العليا لبحث انتهاك مقبرة قرية بيت دجن المهجرة، مؤسسة الأقصى ترفض نقل القبور من أماكنها وتطالب بتغيير مسار الشارع، موقع مؤسسة الأقصى ٢٨/٩/٢٠٠٥. <http://www.islamic-aqsa.com>.

قلعة هدمها صلاح الدين الأيوبي، وأعاد بناءها ريتشارد قلب الأسد سنة ١١٩١م. وتم تدمير القرية عام ١٩٤٨م وأنشئت على أراضيها أربع مستعمرات، وبقي في القرية بعض المنازل يشغلها اليهود، وفي القرية مقبرتان ومقامان (مقام الشيخ محمد الزواوي، ومقام سعد الأنصاري)^(١).

- مقبرة بيسان: قام متطرفون يهود (في شباط/فبراير ٢٠٠٧م) باعتداء أثم على المقبرة الإسلامية في بيسان، حيث تمّ تكسير وتهشيم قرابة ثلاثين شاهداً للقبور. وتقاوست الشرطة الصهيونية في الكشف عن الجناة، رغم تلقيها شكاوى متعددة، مدعومة بالصور والوثائق^(٢).

- في منطقة الرملة:

- مقبرة مدينة الرملة: اعتدت السلطات الصهيونية على حرمة مقبرة إسلامية في مدينة الرملة تبلغ مساحتها ٦٠ دونماً. وخلال العقود الأخيرة، تم اقتطاع قسم كبير منها، وأقيمت عليها مباني بنك العمال وصندوق التوفيرات «مبطحيم»، وصندوق المرضى المركزي، والمركز الثقافي اليهودي، وخمس بنايات أخرى. ففي ١٢/٥/١٩٨٣م، تم نبش المقبرة، بحجة توسيع شارع «شمشوم الجبار» الذي شطر المقبرة إلى شطرين، وقامت البلدية بتنفيذ هذه الفعلة بموافقة «لجنة الأمناء» الحكومية. كما تم تحويل قطعة أرض من المقبرة إلى المجلس البلدي، لإقامة كراج ومحددة على مسطحها. وواصلت البلدية محاولاتها الرامية إلى محو الآثار والأسماء العربية المرتبطة بمدينة الرملة التاريخية^(٣).

- مقبرة المزيرعة: اعتدت شركة الكهرباء الصهيونية على مقبرة قرية المزيرعة (الواقعة على بعد ١٥ كم من مدينة الرملة) من خلال تجريفها ونبش العظام وبعثرتها. واستصدرت «مؤسسة الأقصى» في ١٧/١٢/٢٠٠٠م قراراً من محكمة الصلح في الرملة يقضي بإيقاف عمل شركة الكهرباء في هذه المقبرة. وفي ٢/١/٢٠٠١م توصلت المؤسسة إلى اتفاق مع شركة الكهرباء يقضي بعدم دخول الشركة إلى أرض المقبرة ونصب أعمدة داخلها^(٤). وفي

(١) تقرير، بعد الكشف عن انتهاك حرمتها والنية بشق طريق: مؤسسة الأقصى تستصدر أمراً بإيقاف العمل في مقبرة قرية بيت دجن المهجرة شرقي يافا، صحيفة صوت الحق والحرية ٢٠/٦/٢٠٠٥.. الرابط:

<http://www.sawt-alhaq.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=2701>

(٢) تقرير، اعتداء على المقبرة الإسلامية في بيسان، صحيفة الاتحاد - حيفا - موقع الجبهة ٢٠/٢/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://www.aljabha.org/q/index.asp?f=3381127031>

(٣) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون.. الرابط:

<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

(٤) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

٢١/١١/٢٠٠٢م قامت ما يسمى بـ «دائرة أراضي إسرائيل» وسلطة الآثار ومجموعة من حرس الحدود بوقف أعمال الصيانة التي تقوم بها «مؤسسة الأقصى» في المقبرة، وذلك بحجة أن المقبرة تابعة لتلك الدائرة. وفي ٢٧/١/٢٠٠٣م قامت «دائرة أراضي إسرائيل» بتسييج مقبرة المزيرعة، وترك أكثر من دونم دون سياج، ومنع الدخول إليها بعد أن وضعت لافتات تشير إلى ذلك: «دائرة أراضي إسرائيل» - ممنوع الدخول - من يدخل المكان فعلى مسؤوليته»، في محاولة لمنع المؤسسة من القيام بأعمال الصيانة فيها^(١).

- مقبرة مجدل صادق: في ١/٤/٢٠٠٤م تعرضت مقبرة «مجدل صادق» (قضاء الرملة) القريبة من مستعمرة روش هعاين اليهودية المجاورة لقرية كفر قاسم، أقصى المثلث الشمالي، إلى انتهاك من متطرفين يهود، بتحطيم كثير من شواهدها، ورسم النجمة السداسية الصهيونية على القبور، ووضع إشارات (X) على كتابات القبور التي تدل على تاريخ الوفاة وغيرها من المعلومات المهمة التي تشير إلى ملكية المكان والمقبرة للمسلمين^(٢). ومما يذكر أن لقرية «مجدل صادق» أو «مجدل يابا» تاريخاً عريقاً، واستعملها القائد صلاح الدين الأيوبي قاعدة انطلاق في حربه ضد الصليبيين في الساحل. وفي ١٢/٧/١٩٤٨م تم احتلال القرية وتهجير سكانها، ولم يبق فيها إلا أنقاض البيوت المدمرة والمقام والمقبرة، وأقيمت مستعمرة «عينات» على أرضها^(٣).

- مقبرة صرفند: قامت بلدية مستعمرة «نيس تسيونا» بتحويل مقبرة قرية صرفند الخراب العربية (قضاء الرملة) إلى منتزه ومكان للحفلات والسهرات للشباب اليهود التي تتخللها أعمال سكر وعريضة. وفي صيف ٢٠٠٦م، عملت شركة «تنوفوت تسريفين» و«دائرة أراضي إسرائيل»، و«سلطة الآثار» الصهيونية على تنفيذ مخطط لبناء عمارات وشقق سكنية على أرض مقبرة «صرفند العمار» (الواقعة غربي مدينة الرملة والمهجرة عام ١٩٤٨م) التي تضم قبوراً إسلامية من الفترة المملوكية والعثمانية الأولى، فقامت سلطة الآثار بأعمال حفريات ونش للقبور على مساحة واسعة من أرض المقبرة، وبدأ مكتب وزارة الأديان التابع لمكتب رئيس الحكومة الممثل بشخص «شلومو فريد» إجراءات لنقل العظام من المقبرة إلى مكان آخر، وهو ما كانت تقوم به في كثير من الحالات خفية. وقدمت «مؤسسة الأقصى لإعمار

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

(١) تقرير، اعتداء على المقدسات الإسلامية (٢٠٠٣)، موقع مؤسسة الأقصى .. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=199>

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقرير، النجمة السداسية على مقابر المسلمين في مجدل صادق، موقع مؤسسة الأقصى ١/٤/٢٠٠٤ .. <http://www.islamic-aqsa.com>

المقدسات الإسلامية» (في ١٠/٨/٢٠٠٦م) التماسا عاجلا للمحكمة العليا في القدس طالبت فيه استصدار أوامر احترازية لوقف هذه الأعمال، وبعد جهود متواصلة قامت بها في متابعة ملف انتهاك المقبرة، استصدرت المؤسسة قرارا من المحكمة يحظر تنفيذ أعمال حفرية وإنشائية أو إدخال مواد بناء أخرى في حدود أرض المقبرة، ويتضمن القرار منع ممثل «قسم الدفن» في مكتب رئيس الحكومة الصهيونية من إخراج عظام الموتى من المقبرة^(١).

- مقبرة زرنوقة: اكتشف عضو جمعية الأقصى أحمد بلحة انتهاك مقبرة قرية زرنوقة (قضاء الرملة)، في ١١/١/٢٠٠٠م على يد بلدية «رحفوت» اليهودية، وقد تناثرت العظام في الموقع، وعلى الفور عمل بلحة على وقف العمل في المقبرة^(٢). وفي أواسط شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٣م تعرضت المقبرة إلى انتهاك آخر من قبل بلدية «رحفوت» وشركة «هيلل» للتطوير، حيث قامت بأعمال شق طرق ومد شبكة مجاري على أرض مقبرة زرنوقة ومسجدها الذي هدم جداره الخارجي خلال الأعمال المذكورة. وبعد تدخل مؤسسة الأقصى واتصالاتها مع الجهات المختصة، أصدرت محكمة الصلح في كفار سابا (في ٢٧/٧/٢٠٠٣م) قرارا بإيقاف العمل في المقبرة^(٣).

- مقبرة عنابة: منعت الشرطة الصهيونية (في ٣/٢/٢٠٠٥م) التابعة لمستعمرة مودعين أمين سر «مؤسسة الأقصى» عبد المجيد اغبارية القيام بأعمال الصيانة والتنظيف لمقبرة عنابة التابعة لقرية عنابة المهجرة عام ١٩٤٨ (قضاء الرملة) قرب عمواس. واتهمت الشرطة اغبارية باقتحام مكان لا يسمح بالدخول إليه، وذلك على أثر معلومات قدمتها دائرة ما يسمى الصندوق القومي «الكيرن كيمنت»، تضمنت أن أشخاصا دخلوا منطقة لا يسمح بدخولها، وقاموا بأعمال تسوير وتسييج غير مسموح بها^(٤).

(١) صحيفة البلاد الفلسطينية ٢٩/١١/١٩٩٧، ص ٣. + تقرير، قرار قضائي عاجل ومهم من المحكمة العليا، مؤسسة الأقصى تستصدر أمرا احترازيا يحظر على شركات صهيونية تنفيذ أعمال حفرية وإنشائية على أرض مقبرة صرفند العمار، مؤسسة الأقصى، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ .. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=993&mode=thead&order=0&thold=0>

(٢) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في إسرائيل، نابلس - قدس برس (عن: القدس، ٢٧/٢/٢٠٠٠، ص ٤)

(٣) تقرير، اعتداء على المقدسات الإسلامية (٢٠٠٣)، موقع مؤسسة الأقصى .. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=199>

(٤) تقرير، شرطة إسرائيل تحقق مع سكرتير «مؤسسة الأقصى» على خلفية صيانة مقبرة عنابة المهجرة، وكالة وفا ٣/٢/٢٠٠٥ + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦) .. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

- مقابر أخرى في قضاء الرملة: أديرت حفريات في مقبرة قرب «شارع بياليك» في الرملة، من قبل شركة «جيورا فرنوس» (خريف ٢٠٠٣م)، مرّروا خلالها خط تصريف صحي. وتمت حفريات من قبل شركة «الكسندر أون» (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥م) في شارع رقم ٤٣١ بين مستوطنة «يشرش» وحارة الجواريش في الرملة التي تم فيها انتهاك أربعة قبور. وجرت حفريات (صيف ٢٠٠٦م) في جزء من مقبرة إسلامية، جنوب الرملة ومن جهة مستوطنة «يشرش» بواسطة شركة «أمير جورزلاني»^(١).

- مقبرة بلدة العفولة: أقيم على مقبرة هذه القرية (الواقعة في منطقة المثلث) موقف للسيارات، وقال مدير عام بلدية مستعمرة العفولة الصهيوني افرام ليف: لقد كنا نعلم بوجود المقبرة الإسلامية في المكان، لكن «دائرة أراضي إسرائيل» أبلغتنا رسمياً أن قطعة الأرض هي ملك للبلدية وبإمكانها استعمال المكان كموقف للسيارات^(٢).

- مقبرة النفيعات في الخضيرة: حولتها بلدية الخضيرة إلى مجمع للنفايات، وأخفت معالمها، ورفضت الاستجابة للاحتجاجات التي قدمها المسلمون على هذا السلوك اللاأخلاقي^(٣).

- مقبرة حرم سيدنا علي: دمر جرار لمستوطن صهيوني مئات القبور الإسلامية في منطقة قرية الحرم (حرم سيدنا علي الذي يتصل نسبه مع الخليفة عمر بن الخطاب) في الموقع الذي أقيمت عليه مستعمرة هرتسليا، وادعت السلطات الصهيونية أن هذا التدمير جاء بمبادرة فردية. بيد أن الشيخ رائد صلاح (رئيس بلدية أم الفحم) قال إن لدينا وثائق تثبت اعتزام الحكومة الصهيونية بناء سفارات على أرض المقبرة^(٤). وفي تموز/يوليو ٢٠٠٢م، قامت بلدية مستعمرة هرتسليا باستخدام آلات خاصة لطمس معالم المقبرة، بعد أن كانت البلدية قد اتفقت مع أحد أعضاء لجنة المقدسات الإسلامية بعدم الدخول لحدود المقبرة وإجراء أعمال داخلها، إلا أن البلدية نكثت عهداً وانتهكت حرمة المقبرة^(٥).

(١) عبد الرازق متاني، انتهاك المقابر الإسلامية.. وقاحة بلا حدود، مركز الدراسات المعاصرة (أم الفحم - فلسطين المحتلة)، ٢٠١٠/١/٦.. الرابط:

<http://www.center-cs.net/web/pages/Details.aspx?ID=344>

(٢) الاتحاد - حيفا ١٩٩٧/٩/٣٠، ص ١٦.

(٣) صحيفة البلاد الفلسطينية ١٩٩٧/١١/٢٩.

(٤) سائلة حمد، تقرير، صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٤/١٠/١٠، ص ١٠.

(٥) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

- قضاء طولكرم:

- مقبرة قاقون: قامت الشرطة ودائرة الأراضي بمنع عمال الصيانة في «مؤسسة الأقصى» من مواصلة العمل لتنظيف وصيانة مقبرة قرية قاقون المهجرة (قضاء طولكرم) والتي لم يتم تنظيفها منذ عام ١٩٤٨م. يذكر أن قرية قاقون كانت تابعة لقيسارية، واستولى عليها السلطان بيبرس وأعاد بناءها. وكانت القرية محطة للبريد بين غزة ودمشق^(١).

- مقبرة عرب الضمايرة: تعرضت لعملية انتهاك حيث دمرت منها عدة قبور وأزيلت معالمها، وقد أنجزت مؤسسة الأقصى تنظيف المقبرة عام ٢٠٠٢م، لأول مرة عام ١٩٤٨م، حيث تم تشييد القبور وإزالة الأوساخ والأشواك وبقايا نفايات البناء^(٢).

- مقبرة أم خالد: جرى نبش القبور في مقبرة قرية أم خالد (الواقعة في السهل الساحلي غرب طولكرم) وبنيت على جزء من أراضيها مدرسة بارإيلان^(٣). وكشفت أعمال الحفريات التي جرت بغرض مد خطوط مياه في موقع تبني عليه قاعة رياضية بجانب المدرسة المذكورة عن مقبرة إسلامية في المكان، وقد تدرجت الجماجم وظهرت الهياكل العظمية في صورة رهيبة^(٤).

- مقبرة الوطاق: في ١٧/٤/٢٠٠٢م، تم انتهاك حرمة مقبرة «الوطاق» قرب خربة الشركس المهجرة عام ١٩٤٨م، القريبة من مستعمرة كركور اليهودية، في منطقة وادي عارة، حيث قام أحد المقاولين اليهود بتحميل شاحنة رمل من المقبرة وأثناء التحميل تناثرت العظام فوق الأرض. وفي ٣١/٧/٢٠٠٢م منع بعض سكان مستعمرة «مشمروت» (غرب قرية كفر قرع) «مؤسسة الأقصى» من العمل في صيانة هذه المقبرة، بحجة أنها تقع ضمن منطقة نفوذ المستعمرة. وتكرر الأمر ذاته (في ١٥/٤/٢٠٠٣م)^(٥).

- تعديت «عابر إسرائيل» على المقابر:

لم تأبه «شركة عابر إسرائيل» (الشارع الذي يمتد من جنوبي البلاد إلى شماليها)

(١) سمير أبو الهيجاء، دائرة الأراضي والشرطة تمنعان عمال مؤسسة الأقصى من تنظيف مقبرة قاقون المهجرة، صحيفة صوت الحق والحرية (ع٦٠٤) - ٢٠/١٢/٢٠٠٢.

(٢) سمير أبو الهيجاء، دائرة الأراضي والشرطة تمنعان عمال مؤسسة الأقصى من تنظيف مقبرة قاقون المهجرة، صحيفة صوت الحق والحرية (ع٦٠٤) - ٢٠/١٢/٢٠٠٢.

(٣) تقرير، الاتحاد - حيفا ٣/١١/١٩٩٦، ص ٥.

(٤) سامر خير، تقرير، ملحق الاتحاد ٨/١١/١٩٩٦، ص ٣.

(٥) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

بالمقابر الإسلامية التي مرّ الشارع بها، وعلى سبيل المثال، تبين خلال زيارة وفد من مؤسسة الأقصى لمقبرة وادي عارة (في ٣/١٠/٢٠٠٢ م) أن مخطط «شارع عابر إسرائيل» يتعرض بالأذى لمقبرة وادي عارة في المقطع الواقع شرقي كيبوتس بركاخي القريب من كفر قرع. كما حدث انتهاك آخر لمقبرة إسلامية من الفترة المملوكية تقع في منطقة أم التوت في مقطع شارع وادي الملح الموصل بين قرية الفريديس ومفرق «يوكنعام»، حيث تقوم شركات متعهدة بشق شارع رقم ٦ السريع (وهو جزء مما يسمى عابر إسرائيل)، وقد باشرت سلطة الآثار الصهيونية أعمال حفريات في الموقع، تم خلالها الكشف عن أربعة قبور إسلامية مملوكية وقبرين آخرين في موقع مجاور. وعلم أن الشركات المتعهدة تباشر بعد الانتهاء من الحفريات أعمال إكمال للشارع يصل عمقها إلى ١٢ متراً، مما يعرض القبور الإسلامية إلى الاندثار. وقد رفضت «شركة عابر إسرائيل» (في ١٢/٦/٢٠٠٥ م) طلب «مؤسسة الأقصى» والقاضي أحمد الناطور (رئيس محكمة الاستئناف الشرعية) نقل القبور المملوكية المكتشفة في مقطع شارع ٦ كما رفضت طلب تغيير مسار الشارع حفاظاً على حرمة الأموات^(١). بالمقابل، ادعى بعض المتدينين اليهود (الحرديم) أن قبورا يهودية وجدت في مغارة قريبة من الموقع، فأوقفت أعمال شق الشارع إلى فترة محدودة حتى تم حل «الإشكال» الحاصل هناك^(٢).

- مقبرة كفر سابا: في ٥/٥/٢٠٠٣ بدأت سلطة الآثار الصهيونية بانتهاك حرمة العديد من القبور الإسلامية ونشش المقبرة المحاذية لمسجد سراقه، ولدى زيارة مندوبي مؤسسة الأقصى «للمكان تأكدوا من حصول الانتهاك، وأن هناك تخطيطاً لإقامة شارع يمر فوق هذه المقبرة^(٣). ثم قامت شركة التعهدات الصهيونية (ماعتس) وشركة «أحيم رويخمان» بأعمال بنية تحتية داخل مقبرة كفر سابا قرب مصلى سراقه (قرب مدينة قلقيلية)، تم خلالها انتهاك حرمة المقبرة وشق الشارع رقم ٥ داخل حدودها والبدء بمد خط مجاري، مما أدى إلى تناثر جماجم وعظام الموتى بعد أن نبشت قبورهم. واستصدرت «مؤسسة الأقصى» أمراً مؤقتاً من محكمة الصلح في كفر سابا (في ٢/٩/٢٠٠٤ م) يقضي بإيقاف العمل في المقبرة. وبقيت المشكلة قيد البحث^(٤).

(١) تقرير، جولة ميدانية لإيقاف انتهاك صهيوني جديد لقبور إسلامية في شارع ٦، موقع مؤسسة الأقصى ٢/١٠/٢٠٠٢... <http://www.islamic-aqsa.com> + ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) ياسر العقبى، الكشف عن قبور مملوكية قرب الفريديس والمطالبة بعدم تدنيسها، موقع عرب ٤٨ - ٩/٦/٢٠٠٥.

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٤) تقرير، مؤسسة الأقصى تستصدر أمراً بإيقاف العمل في مقبرة كفر سابا، موقع مؤسسة الأقصى ٣/٩/٢٠٠٤... <http://www.islamic-aqsa.com>

- في النقب:

- مقبرة بئر السبع: منذ عام ١٩٤٨م لا يُسمح للمسلمين بدفن موتاهم في هذه المقبرة، وتم حفر بعض القبور وتحطيم بعض شواهد القبور الموجودة على الأضرحة، وعثر فيها على أكوام من النفايات يلقيها التجار، كما عثر على هياكل لحيوانات ميتة. وتنتشر أطر السيارات وركام البيوت والنفايات في جميع أنحاء المقبرة. وتعرض المقبرة منذ فترة طويلة لأعمال التدنيس والإهمال ولاعتداءات متكررة^(١).

في ١٩/٨/٢٠٠٠م، دنس عدد من اليهود هذه المقبرة من خلال كتابة شعارات معادية للعرب وكلمات نابية على القبور. وواصلت البلدية الصهيونية في المدينة اتخاذ المقبرة الإسلامية مأوى لنفاياتها^(٢). وفي ١/٥/٢٠٠٣م تعرضت مقبرة بئر السبع إلى حريق هائل، حيث أتت النيران على غالبية مساحة المقبرة التي تبلغ نحو ٤٠ دونماً، ويأتي هذا الحريق في الوقت الذي كست فيه الأعشاب أرض المقبرة بعد أن قامت فرقة الصيانة في مؤسسة الأقصى برش الأعشاب بالمبيدات بهدف إزالتها، إلا أن الأيدي المجهولة أقدمت على إشعال هذه الأعشاب بالنيران فتحولت أرض المقبرة إلى ساحة سوداء، وتضررت القبور نفسها من هذا الحريق، وعند معاينة المقبرة تبين أن هناك سهولة كبيرة في الدخول إلى المقبرة، حيث إن هناك ثغرات كبيرة في السياج المحيط بالمقبرة، الأمر الذي أتاح المجال للدخول إلى المقبرة وتدنيس قدسياتها، كما لوحظ وجود عدة علب من مخلفات الخمر داخل المقبرة. وفي ٤/٥/٢٠٠٣م أحرقت مقبرة بئر السبع مرة أخرى، والتهمت النيران بعض شواهد القبور^(٣). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩م، بعثت «مؤسسة الأقصى» برسالة إلى بلدية بئر السبع طالبت فيها البلدية بتوفير عمال مسلمين للقيام بأعمال تنظيف وإزالة الأوساخ التي تلقى في المقبرة الإسلامية في بئر السبع، حيث يتعمد الصهيونيون، وخاصة السوق البلدي القريب منها، إلقاء النفايات والأوساخ داخل المقبرة، فتحولت إلى مكب للنفايات بسبب هذا الانتهاك الصارخ لحرمة المقبرة، كما طالبت المؤسسة البلدية بنصب لافتات تنبه إلى منع إلقاء النفايات في المقبرة الإسلامية، بالإضافة إلى مطالبة البلدية بعدم المساس بحرمة القبور والمقبرة الإسلامية في الموقع^(٤). ولم تنشر معلومات حول

www.islamic-aqsa.com

(١) تقرير، جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية تنظم حملة تنظيف مقبرة بئر السبع، أخبار النقب - العدد ٣٥٤ - التاريخ ٦/٦/٢٠٠٥.. الرابط:

http://www.akhbarna.com/354/frame_news2.html

(٢) تقرير حقوقي، الحياة الجديدة الفلسطينية ٨/٩/٢٠٠٠، ص ٥.

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٤) تقرير، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث تطالب بالتحرك السريع لحفظ مقبرة اليازور في يافا والمقبرة الإسلامية في بئر السبع، مؤسسة الأقصى، ١٩/١١/٢٠٠٩.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=104>

استجابة البلدية لهذا الطلب.

- مقبرة تل أبو هريرة: أجرت سلطة الآثار الصهيونية حفريات في مقابر إسلامية، ومنها تل أبو هريرة الذي تحول إلى مقبرة إسلامية منذ أكثر من ١٠٠ سنة، واستمر المسلمون بدفن أمواتهم فيها^(١).

- مقبرة راهط: قامت الجرافات الصهيونية بهدم وإزالة القبور في منطقة راهط الإسلامية لصالح مستوطنة ناحل بكاع، ولم يكتثر القائمون بذلك للأصوات الداعية إلى التوقف عن إيذاء مشاعر المسلمين^(٢).

- المقبرة التركية: في آب/ أغسطس ٢٠١٠م، قامت جرافات تابعة لشركة صهيونية بانتهاك حرمة المقبرة الإسلامية في مدينة بئر السبع، التي اشتهرت باسم «المقبرة التركية»، وأجرت فيها تجريفات واسعة فيها، بهدف إقامة مجمع تجاري^(٣).

- عينات أخرى:

وفيما يلي قائمة بأسماء مقابر تابعة للقرى العربية المهجرة، يجري انتهاك حرمتها بأشكال متعددة^(٤):

- مقبرة القيري (المنصورة).. تحويل لمنطقة أعمال أثرية.

- مقبرة طبعون.. محمية طبيعية، تشجير.

- مقبرة الشيخ بريك (طبعون).. حديقة عامة.

- مقبرة الشيخ محمد (إبطن).. شق طريق رئيسية - محمية طبيعية.

- مقبرة سعسع.. شق شارع سريع.

- مقبرة صرند.. شق شارع - معابر لتجمعات مياه الأمطار - منطقة أعمال أثرية

وبلدية وسياحية.

- مقبرة صبارين.. منطقة أعمال زراعية - محمية طبيعية.

(١) تقرير، الرأي الأردنية ١٤/٨/١٩٨٦، ص ٢٢.

(٢) تقرير، صحيفة تعريف ٣/١/١٩٩٥، ص ٥.

(٣) تقرير، «مؤسسة الأقصى»: الاحتلال ينتهك حرمة المقبرة التركية في بئر السبع، قدس برس، ٢١/٨/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٨٨٧ - ٢١/٨/٢٠١٠، ص ١٦.

(٤) قائمة بأسماء المقابر المنتهكة، موقع مؤسسة الأقصى ٢٣/٤/٢٠٠٤.

- مقبرة أم الزينات .. محمية طبيعية.

- مقبرة الفردوسية.. بناء جسر - معابر لتجمعات مياه الأمطار - منطقة أعمال بلدية وأثرية.

- مقبرة عين حوض.. شق شارع رئيسي - منطقة أعمال قروية وأثرية - منطقة لحفر الآبار المائية.

- مقبرة الشفية.. شق شارع - موقف للسيارات.

- مقبرة هوشة.. شق طريق - معابر لخطوط المجاري - محمية طبيعية - منطقة أعمال أثرية.

- مقبرة أم مقام السهلي.. منطقة أعمال قروية وأثرية.

- مقبرة عين غزال.. منطقة أعمال أثرية.

- مقبرة السوامر.. معابر لتجمعات مياه الأمطار - محمية طبيعية - منطقة أعمال أثرية.

- مقبرة الطنطورة.. شق شارع - منطقة أعمال قروية وأثرية.

- مقبرة المزار.. منطقة أثرية - شق طريق رئيسية.

- مقام الشيخ بريك (عتليت).. حديقة عامة - منطقة أعمال أثرية.

- مقبرة الأرمن (عتليت).. حديقة عامة - منطقة أعمال أثرية.

- مقبرة أم الشوف.. منطقة أعمال قروية وأثرية.

- مقبرة الياجور.. شق طريق عامة - منطقة أعمال قروية وأثرية.

- مقبرة عبدون.. منطقة أعمال أثرية.

وهذه قائمة أخرى بأسماء مقابر مهملة أو منبوشة: مقبرة عموقة - مقبرة دير ياسين - مقبرة دير عشاير - مقبرة أم الشوف - مقابر طبرية - مقابر عكا - مقابر اللد والرملة - مقبرة أبو العدل - مقبرة القديمة - مقبرة الفردوسية - مقبرة أم العلق - مقبرة المقام - مقبرة البلد - مقبرة دار المختار - مقبرة الشهداء - مقبرة البلد - مقبرة اللجون - مقبرة المنسي - مقبرة طبعون - مقبرة الدامون - مقبرة جدور - مقبرة السميرية - مقبرة عمقا - مقبرة الغابسية - مقبرة القديرات - مقبرة النبي يوشع - مقبرة ابن يعقوب - بنات يعقوب - بنات هوشة -

مقابر طبرية - مقابر منطقة يافا - مقابر النقب - مقابر القدس - مقبرة الرويس^(١).

- مقبرة أم الرشراش (إيلات): كشفت «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» (في أواخر عام ٢٠٠٧) عن مقبرة إسلامية في أم الرشراش (إيلات)، أقصى جنوبي فلسطين، بضمنها مقبرة جماعية، وتحتوي المقبرة الإسلامية على رفات أموات مسلمين وجماجم وعظام، بالإضافة إلى رفات أموات مسلمين دفنوا بشكل جماعي، بعضهم في ملابسهم العسكرية - كما يبدو - وقد عثر في ملابسهم على أجزاء من القرآن الكريم، وأسلحة خفيفة - سكين وشبرية - ويبدو أن هؤلاء تعرضوا لعملية إعدام إما شتقا أو رميا بالرصاص، دون معرفة ملابسات الحدث وهوية الأموات المسلمين.. وذكرت المؤسسة أنه تم العثور على رفات لعدة أموات مسلمين في موقع تقوم به بلدية إيلات بعمليات حفر لتوسيع مقبرة يدفن فيها اليهود وللغريباء من غير اليهود^(٢). وحينها استصدرت «مؤسسة الأقصى» أمرا احترازيا يمنع أعمال الحفر والنبش والإنشاء في الموقع، حتى تتم عملية حفظ حرمة المقبرة والقبور الإسلامية، وظلّ هذا الأمر ساري المفعول، غير أنه في ٢٤/٨/٢٠٠٨ م تم إغلاق مكاتب «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» بأمر من وزير الجيش لإيهود باراك، وأعلن أنها مؤسسة محظورة وتمت مصادرة أملاكها. وقرر قاضي محكمة الصلح في إيلات القاضي «ي. عيدن»، شطب ملف المقبرة الإسلامية في أم الرشراش، بحجة أن وزير الجيش باراك قام بإصدار أمر إغلاق وحظر «مؤسسة الأقصى»، وقرر القاضي أن قرار شطب الملف يصبح ساري المفعول اعتبارا من ١٥/١٢/٢٠٠٩ م، بمعنى؛ إنهاء العمل في الأمر الاحترازي الذي استصدرته «مؤسسة الأقصى» الذي يمنع أعمال حفر ونبش وإنشاء في المقبرة الإسلامية والقبور المكتشفة في أم الرشراش، ومن معاني وقراءات هذا القرار السماح عمليا بانتهاك حرمة المقبرة الإسلامية والقبور الإسلامية في أم الرشراش^(٣).

(١) قائمة بأسماء المقابر المنبوذة والمهملة، موقع جمعية الأقصى..

http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?cat_id=95&page_id=403

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى تكشف عن مقبرة إسلامية في إيلات بضمنها مقبرة جماعية، ٢٩/١٢/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1251&mode=thread&order=0&thold=0>

(٣) قاضي محكمة الصلح في إيلات يشطب ملف المقبرة والقبور الإسلامية في أم الرشراش مما يعني السماح بمعاودة نبشها وانتهاك حرمتها، مؤسسة الأقصى، ١٩/١١/٢٠٠٩.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=105>

-ثانياً: أبرز التعديات الصهيونية على المقامات:

كما في البلاد الإسلامية الأخرى، بنيت في فلسطين لشخصيات دينية تاريخية أو متصورة مقامات خاصة، هي أضرحة ومصليات، كان الفلسطينيون يقصدونها للترحم على أصحابها، وفي بعض الأحيان للتبرّك بهم وطلب التشفع وغير ذلك من المعتقدات الشعبية. وكانت هذه المقامات -ولا تزال- تشكل جزءاً من التكوين الاجتماعي والموروثات، بصرف النظر عن الإشكالية المتعلقة بها في المنظور الديني.

طالت التعديات الصهيونية غالبية المقامات في البلاد، وتعددت أشكال هذه التعديات. وبالإضافة إلى عمليات التدمير والطمس، جرى تحويل عشرات المقامات إلى أمكنة مغايرة لهويتها الأصلية، وضمنا القيام بانتحال (تهويد) لبعضها. وحسب الشيخ كامل ريان (رئيس جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية) حولت الدولة الصهيونية خمسين مقاما إسلاميا إلى دور عبادة خاصة باليهود المتعصبين^(١). وفيما يلي عينات من تلك التعديات:

- مقام السيدة سكيّنة (في طبرية): قامت مجموعة من الإرهابيين اليهود (تسمى جمعية الرباب كوهين) باقتحام المقبرة الإسلامية في طبرية (في أيار/ مايو ١٩٩٥م)، واستخدمت مقام السيدة سكيّنة بنت الحسين واعتبرته مزارا يهوديا لراحيل زوجة الحاخام عكيفا. وحسب إفادة أحد ممثلي مؤسسة الدفاع عن المقدسات الإسلامية، كان اليهود قد قاموا بأربع محاولات لمصادرة المقام والسيطرة عليه، ولكن بعد إخفاق محاولات تحطيم القبور لجؤوا إلى أسلوب المزار/ قبر راحيل، وأخذوا يزورونه يوميا^(٢). وإزاء الشكوى التي رفعها وفد من مسلمي البلاد إلى وزير الأديان الصهيوني، وعرض الأوراق الثبوتية للملكية المسلمين للمقام، فقد اعترف الوزير بأن المقام هو موقع إسلامي وليس يهوديا^(٣).

- مقام رسلان (قضاء طبرية): في ٣٠/٤/٢٠٠٤م أقدم مجهولون على انتهاك مصلى رسلان الواقع في قرية المجدل شمالي مدينة طبرية، وقاموا بنش القبر الموجود داخل المصلى حتى وصلوا إلى اللحد ونشوا العظام التي بداخله. وكما يبدو أن هدفهم العثور على ذهب في المقام كما يزعم بعضهم^(٤).

(١) تقرير القدس المقدسية ٢٧/١٢/٢٠٠٢، ص ٧.

(٢) تقرير القدس المقدسية ٧/٥/١٩٩٥، ص ٤.

(٣) تقرير الاتحاد - حيفا ١٦/١٦/١٩٩٦، ص ٩.

(٤) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٧ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥. عن: صوت الحق والحريّة ٣٠/٤/٢٠٠٤... الرابط:

- مقام في النبي يوشع (قضاء صفد): لا يزال يقوم حتى اليوم مقام ضخم جدا أشبه بالمسجد كان يستقطب آلاف الزائرين في موسم ديني عرف باسمه حتى عام ١٩٤٨ م، لا تزال بادية آثار كلمات الآية «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا...» المنحوتة في لافتة حجرية في مدخله. لم ينج من أيادي العبث^(١).

- مقام أبوسعيد الضرير في قرية عموقة (قضاء صفد): تمت مصادرة الاسم العربي لأهم مقام إسلامي، وهو مقام أبو سعيد الضرير، واستبداله بولي يهودي «يوحنا عوزئيل». وحسب المعتقد الشعبي، كان مقام أبو سعيد يحتل منزلة خاصة لدى الأزواج الشابة الذين كانوا ينتظرون شركاء الحياة فهو «يوفر العرسان والعرائس» في كراماته الكثيرة^(٢).

- مقام الخضر في قرية ميرون (قضاء صفد): يطل من على كتلة صخرية شاهقة مقام الخضر أو مار الياس الذي حول إلى مقام يهودي باسم «شمعون باريوخاي» وهو يقع على سفح جبل الجرملق، أعلى جبل في فلسطين^(٣).

- مقام الولي الزاهد أبو حجر الأزرق (في الجليل): في أراضي قريتي فراضية وكفرعنان المهدمتين (على أنقاضهما بنيت مستعمرتا «كيبوتس فرود» و «كفار حنانيا») حول إلى مقام يهودي سمي بـ «أبا حلفا» وهو يقع تحت شجرة ملول فارعة الطول ضخمة يقال إن عمرها ١٨٠٠ سنة^(٤).

- مقام الشيخ إبريق في طبعون (قضاء حيفا): بعد أن قامت «جمعية الأقصى» بزيارة تفقدية لمقام الشيخ إبريق/بريك (في ٢٦/١/٢٠٠٠م) بهدف أخذ قياسات الأبواب والنوافذ من أجل إغلاق المقام حتى لا يتعرض للانتهاك، اكتشفت «جمعية الأقصى» قيام بعض المجهولين باقتحام القبر وكسره ونبس العظام وسرقة بعضها. وتقدمت الجمعية بشكوى للشرطة ولكن بدلا من أن تقوم الشرطة بمتابعة الموضوع والبحث عن المنتهكين اتصلت بجمعية الأقصى وطلبت منها عدم إجراء أي إصلاحات في الموقع، ومنعتها من إغلاق المقام لحفظه من العبث^(٥).

(١) وديع عوادة، بين ربوع القرى الفلسطينية واللبنانية المهجرة في الجليل، المشهد الصهيوني ٣/١٠/٢٠٠٤ .. الرابط: <http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=1987>

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في إسرائيل، نابلس - قدس برس (القدس، ٢٧/٢/٢٠٠٠، ص ٤).

- مقام الشيخ شحادة الغزلاوي في عين غزال (قضاء حيفا): قامت «جمعية الأقصى» بزيارة تفقدية (في ١/١/٢٠٠٠م) لمقام الشيخ شحادة (قرية مهجرة في قضاء حيفا)، بعد إعلام الجمعية بخبر انتهاك حرمة، ووجدت أن اليهود كتبوا على المقام كتابات تحريضية وأخرى تدعي أن المقام دفن به أحد «الصدّيقين» اليهود. وتقدمت جمعية الأقصى إثر ذلك بشكوى إلى الشرطة، كما راسلت الأعضاء العرب في الكنيست، وحثتهم على التحرك من أجل حماية المقام، وبعد أسبوعين من الانتهاكات، قامت «جمعية الأقصى» بتركيب باب ونوافذ من جديد، وتم تثبيتها بشكل متين حتى لا يتعرض المقام لمثل الانتهاك السابق، وأغلق المقام حرصاً على سلامته من أيدي العابثين، وتم طلاء ما كتب من عبارات على واجهات المقام^(١). وفي شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٤م قام عنصريون يهود بتدنيس وتكسير وتحطيم مقام الشيخ شحادة الغزلاوي، ففي إحدى المرات هدموا الشباك ودخلوا منه وقاموا بتحطيم شاهد القبر. وفي مرة أخرى قاموا بطلاء المقام والكتابة عليه بالعبرية: إن هذا المرقد هو «قبر الرب جدعون بن عزرا» وذلك في محاولة لتهوده^(٢).

- في اللد:

تمت إزالة عدة مقامات لصحابيين وشخصيات أخرى عرفت بتقواها، حيث اشتهرت مدينة اللد بكثرة هذه المقامات، وربما يعود ذلك إلى سجن عدد من الصحابة عند صاحب جند فلسطين الذي كان مقره الإداري والعسكري في هذه المدينة كرهائن ريثما يعود معاوية بن أبي سفيان من حروبه في صيفين، وعندما فروا من السجن لحق بهم صاحب الجند فقتلوا جميعاً، ودفنوا في مدينة اللد، فأصبحت مدافنهم مقامات وأبرزهم: المقداد - عبد الرحمن بن عديس - سلمان الفارسي. هذا بالإضافة إلى عدة مقامات لشخصيات أخرى، منها: النبي كردوشة - محمد الجسر أبو الهدى - عويدات - الأربعون صحابياً - سعد وسعيد - النبي ذا النون. وقد هدمت غالبية هذه المقامات إثر حرب ١٩٤٨م واحتلال مدينة اللد من قبل القوات الصهيونية^(٣).

(١) تقرير سنوي أصدرته جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية حول اعتداءات على مساجد في إسرائيل، نابلس - قدس برس (عن: القدس، ٢٧/٢/٢٠٠٠، ص ٤).

(٢) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٨ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥.. عن: الاتحاد - حيفا ٣٠/٨/٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٣) اسبير ميتر، اللد في عهدي الانتداب والاحتلال، سلسلة المدن الفلسطينية / ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٧، ص ١٧٠ - ١٧٣.

- مقام ومسجد النبي داود (قضاء القدس): تناقلت الصحافة المحلية والعالمية (في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥م) خبراً يؤكد وجود اتصالات بين الفاتيكان وجهات رسمية صهيونية من أجل مبادلة غرفة «العشاء الأخير» في الطابق الثاني من مسجد ومقام النبي داود عليه السلام (في منطقة باب الخليل إحدى بوابات البلدة القديمة بالقدس) بكنيس يهودي في إسبانيا سبق أن تحول إلى كنيسة مسيحية، بحيث تصبح هذه الغرفة كنيسة، دون أن يعلم أصحاب الشأن في الموضوع. ومن الواضح أن الضحية في هذه الصفقة هم المسلمون، أصحاب الحق الشرعي في مسجد ومقام النبي داود، وتم التعامل في الموضوع وكأنهم غير موجودين. وقد حذرت الهيئة الإسلامية العليا، ومجلس الأوقاف الإسلامية في القدس، في بيان مشترك لهما، من تنفيذ هذه الصفقة، وأكدوا فيه أن المسجد والمقام، للمسلمين وحدهم، وأنه لم يسبق لأحد من أتباع الديانات الأخرى أن نازعهم عليه أو ادعى بملكته له. وأوضح البيان أن المسميات التي يتداولها المسلمون للأنبياء والمرسلين، والتي يطلقونها على مساجدهم وعقاراتهم وممتلكاتهم، هي من قبيل اعتقادهم بنبوة هؤلاء الأنبياء والمرسلين واحترامهم والاعتراف بهم جميعاً دون تمييز، وهذا لا يعني أبداً أن المساجد والمقامات والعقارات هي ملك لليهود، وأن أملاك الأوقاف الإسلامية لها حرمتها وصونها ولا يسري عليها بيع ولا هبة ولا تنازل^(١).

- مقام الشيخ مشرف (في الطيبة): في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤م، اعتدى مجهولون على قبر الشيخ مشرف جنوب الطيبة (وسط البلاد)، وقاموا بتهميشه وانتهاك حرمة^(٢).

- مقام الشيخ سمعان (قرب قلقيلية): في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤م، قام عدد من اليهود المتطرفين باقتحام مقام الشيخ سمعان في منطقة كفر سابا (وسط البلاد) وكسر القفل الذي كان على البوابة، كما قاموا بتغيير المعالم الإسلامية في المقام واستبدالها برموز وكتابات عبرية، حيث قاموا ببناء القبر بطريقة توحى بأنه قبر لحاخام يهودي، وأطلقوا عليه اسم «مقام الرب شمعون بن يعقوب» ووضعوا لافتات على الطريق المجاورة للمقام لتوجيه المصلين اليهود لزيارة المقام^(٣). وفي ٢٠/٦/٢٠١٠م كررت جهات يهودية الاعتداء على

(١) تقرير، الهيئة الإسلامية ومجلس الأوقاف يحذران من تحويل مقام النبي داود إلى كنيسة، وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا ٢٠٠٥/١١/٩.

(٢) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٨ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥.. عن: بانوراما ١٠/١٢/٢٠٠٤.. الرابط: www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٣) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل

حرمة مصلى سمعان، حيث اقتحموا المصلى، بعد أن حطموا مدخله الرئيسي، وقاموا بإزالة الكتابات الإسلامية في محراب وواجهة المسجد، وإزالة لفظ التوحيد «لا إله إلا الله»، ولفظ الجلالة واسم سيدنا محمد (ﷺ)، كما قاموا بدهان جدران المسجد من الداخل ومدخله الرئيسي باللون الأزرق الفاتح، وطلاء القبة باللون الأزرق بدلا من اللون الأخضر، كشعار ورمزية للاستيلاء الصهيوني على المصلى الإسلامي. وجاء هذا الاعتداء استمرارا لمحاولات تحويل المصلى إلى كنيس يهودي، عبر تثبيت شموع وشعارات تستعمل في طقوس دينية يهودية، وتسيير حافلات بشكل منظم ودوري بهدف أداء طقوس دينية يهودية في المصلى الإسلامي كخطوة لفرض الأمر الواقع عليه^(١).

- مقامات تحولت إلى كنس ومزارات لليهود: (٢)

- مقام ياقوق (قضاء طبرية) - حوّل إلى قبر لليهود باسم حبقوق.

- مقام الشيخ دانيال (دنة، شرقي طمرة الزعبية - قضاء بيسان) - حوّل إلى قبر يهودي باسم دان.

- مقام علي (اليازور - قرب يافا) - حوّل إلى كنيس يهودي.

- مقام أبي هريرة (في بينى - قضاء الرملة) - حوّل إلى قبر ليهودي باسم الراب جمليثيل.

- مقام الشيخ الغرابوي (غربي قرية المدية وبجوارها - موديعين) - حوّل إلى قبر يهودي باسم متياهو

- مقامات مدمرة أو مهملة: (٣)

- مقام الخضر (البصة - شلومي).

السادس / انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٧ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥. عن: الميثاق ١٨/٦/٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(١) قرير، أبادي الخير في الثلث الجنوبي يعاودون صيانة مصلى سمعان بعد انتهاك حرمة مجددا من قبل جهات يهودية، مؤسسة الأقصى ٢٢/٦/٢٠١٠.. الرابط: <http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=224>

(٢) قائمة مساجد ومقامات تحولت إلى كنس ومعابد لليهود، جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، ١٨/١٠/٢٠٠٢.. الرابط:

http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?cat_id=95&page_id=400

+ موقع مؤسسة الأقصى .. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=194>

(٣) المصدر السابق.. + قائمة مساجد ومقامات مغلقة ومهدمة، جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، ١٨/١٠/٢٠٠٢.. الرابط:

http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?cat_id=95&page_id=401

- مقام الشيخ محمد كويكات (بيت هعيمق).
- مقام النبي يوشع (متسودات يشع - قضاء صفد).
- مقام النبي هوشان (هوشة شمال إبطن - قضاء حيفا).
- مقام في المنشية (عكا) - مسكون من قبل عائلة مسلمة للحفاظ عليه.
- مقام السهلي (بلد الشيخ - حيفا).
- مقام في طيرة الكرمل (قضاء حيفا).
- مقام الشيخ علي (جبع - ساحل حيفا).
- مقام الشيخ محمد (الخصيرة).
- مقام جمال الدين أقوش (جنوبي بئر السكة).
- مقام الصادق (مجدل صادق - جنوبي كفر قاسم - قضاء الرملة).
- مقام النبي يحيى (المزيرة - قضاء الرملة).
- مقام أبي العون (جلجولية).
- مقام سراقه (غربي قلقيلية).
- مقام في المدحرة (شرق طيرة بني صعب).
- مقام أحمد إقبال (اسدود - قضاء غزة).
- مقام الشيخ عوض (عسقلان - قضاء غزة).
- مقام تميم الداري (بيت جبرين - قضاء الخليل) مهمل، وقد اعتدي عليه بالحرق عام ١٩٩٩ م.

- مقام البجيرمي (الطنطورة - ساحل حيفا).

- مقام محمد العجمي (المجدل - طبرية).

- مقام ومصلى الفالوجة (قضاء غزة) - هدم عام ٢٠٠١ م.

بالإضافة إلى هذه العينات مما تعرض له المقابر والمقامات الإسلامية في فلسطين خلال عمليات التهويد المستمرة التي تقوم بها السلطات الصهيونية والمستوطنون، وصل الاستهتار الصهيوني بمشاعر المسلمين إلى حد قيام سلطة الآثار الصهيونية بتصدير الهياكل العظمية والجماجم لأموات المسلمين الفلسطينيين إلى الجامعات الأمريكية بهدف إجراء دراسات أكاديمية عليها. وحسب إفادة قدمها طلب الصانع (عضو برلمان/ من عرب النقب) كانت

إرسالية من هذا القبيل قد جرت عام ١٩٩١م، وتضمنت ٨١ هيكلًا عظيمًا من المقبرة الإسلامية في قيسارية، وفي تعقيب لرئيس سلطة الآثار (الصهيوني أمير دروري) زعم أن هذه المسألة يجب ألا تثير قلق المسلمين، لأن الدين الإسلامي يؤكد أن العظام البشرية تصبح غير ذات فائدة بعد ٤٠ عامًا من الوفاة^(١). وهكذا يفكر هذا اليهودي الصهيوني الحاقد، نيابة عن المسلمين، منصباً نفسه معلماً للمسلمين في شؤون تسم دينهم وحياتهم الاجتماعية.

- استنتاجات الفصل الرابع:

١- وقعت مئات الحالات من الانتهاكات الصهيونية الفظة لحرمة المقابر والمقامات. ودلت هذه الحالات على المحتوى اللاإنساني واللاأخلاقي للعقلية الصهيونية، والاستهتار بمشاعر المسلمين في فلسطين وخارجها.

٢- في المدن المهجرة والمدمرة وفي المدن المختلطة، أصبحت مقابر متعددة إما غير موجودة أو طمست معالمها أو تعاني الإهمال، وترفض السلطات الصهيونية السماح بترميمها.

٣- طالت التعديات الصهيونية غالبية المقامات في البلاد، وتعددت أشكالها. وبالإضافة إلى عمليات التدمير والطمس والإهمال، تم تحويل عشرات المقامات إلى أمكنة مغايرة لهويتها الأصلية، وضمننا القيام بانتحال (تهويد) لبعضها. وقد حوّلت الدولة الصهيونية نحو خمسين مقاما إسلاميا إلى دور عبادة خاصة باليهود المتعصبين.

٤- وصل الاستهتار الصهيوني بمشاعر المسلمين إلى حد قيام سلطة الآثار الصهيونية بتصدير الهياكل العظمية والجماجم لأموات المسلمين الفلسطينيين إلى الجامعات الأمريكية، بهدف إجراء دراسات أكاديمية عليها.

(١) تقرير، صحيفة النهار الفلسطينية ١/٣/١٩٩٥، ص ٣.

الفصل الخامس

التعديات الصهيونية على المساجد والمقابر والمقامات في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م

طالت التعديات الصهيونية المساجد والمقابر الفلسطينية الموجودة في منطقة القدس بشطريها؛ الغربي والشرقي، وشملت هذه التعديات: القتل، والاعتقال، والتدمير، والنهب، وضم القدس، وعزل القدس عن المدن والقرى العربية، وتهويد الاقتصاد والتعليم والأراضي والعقارات والمتاحف والآثار.. إلخ. وفي مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، انتهجت سلطات الاحتلال سياسة تهويدية واسعة النطاق، على غرار ما فعلته إزاء المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨م. وقد سجلت دوائر الأوقاف الإسلامية خلال العشرين عاما الأولى من الاحتلال أكثر من ١٥٠٠ اعتداء بحق المقدسات الإسلامية منذ عام ١٩٦٧م^(١).

أولاً: الممارسات والمخططات الصهيونية ضد المسجد الأقصى:

منذ وقوع شرقي القدس في قبضة الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧م، توالى الاعتداءات التي طالت منطقة الحرم القدسي، سواء بطرق مباشرة أم بانتهاج سياسة عنصرية ترمي إلى تهويد هذه المنطقة، ويمكن رصد العديد من الوقائع في هذا المنحى.

أ- عينات من الاعتداءات على الحرم القدسي:^(٢)

١٩٦٧/٦/٧م: الجنرال مردخاي غور في سيارة نصف مجنزرة يستولي على الحرم القدسي الشريف في اليوم الثالث من بداية الحرب.

(١) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/ أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط: www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٢) تستند هذه العينات إلى مصادر متعددة، أبرزها:

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.gov.ps

- موقع الأقصى المبارك.. الرابط: http://www.aqsa-mubarak.org/?cat_id=86&page_id=247

- سلسلة مقالات بقلم الشيخ رائد صلاح - رئيس الحركة الإسلامية بعنوان «الأقصى في خطر»، في: موقع مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية: <http://www.islamic-aqsa.com/>

- موقع لجنة التراث الإسلامي: <http://www.alaqsa-online.net>

- موقع مؤسسة القدس.. الرابط: <http://www.elquds.net/site/topics/article.asp>

- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) ٢٢/٩/٢٠٠٣

- ياعل بازملميد، زيارة مع قتل تفجير، معرف ١٧/٥/٢٠٠٧

- سعيد عياش، حول زيارة حاخامات الصهيونية الدينية إلى المسجد الأقصى: الأزمة المزدوجة لدى «التيار القومي الديني»، موقع الشهد الصهيوني ٣/٦/٢٠٠٧.. الرابط: <http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articleid=3505>

asp?articleid=3505

صحف عبرية متفرقة

١٩٦٧/٦/٧م: صادرت السلطات الصهيونية، إثر احتلالها للجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧م، مفاتيح باب المغاربة ولم تعدها حتى الآن.

١٩٦٧/٦/٩م: عطلت سلطات الاحتلال صلاة الجمعة في الحرم القدسي، وكانت هذه أول مرة تتعطل فيها شعائر الصلاة منذ تحرير صلاح الدين للقدس من الصليبيين في عام ١١٨٧م، وتكرر هذا الأمر يوم الجمعة ١٩/١٠/١٩٩٠م حينما اضطر أئمة المسجد إلى تأخير صلاة الجمعة لمدة ساعة بسبب منع القوات الصهيونية المصلين من الوصول للأقصى.

١٩٦٧/٦/١٥م: الحاخام شلومو غورن (الحاخام الأكبر للجيش الصهيوني) وخمسون من أتباعه يقيمون صلاة دينية في ساحة الحرم الشريف، الحاخام غورن يقول: «إن بعض أقسام منطقة الحرم ليست من أقسام جبل الهيكل ولذلك فإن تحريم الشريعة اليهودية لا يشمل تلك المناطق، ويقول إنه توصل إلى تلك النتائج بعد القيام بقياسات وشهادات تستند إلى علم الحفريات».

١٩٦٧/٦/٢٧م: عقد في القدس مؤتمر عالمي لليهود المتدينين ناقشوا فيه موضوع إعادة بناء الهيكل الثالث، ويومها قال وزير الأديان: أنا لا أناقش أحدا في أن الهدف النهائي لنا هو إقامة الهيكل، ولكن الأوان لم يحن بعد، وعندما يحين الموعد لا بد من حدوث زلزال يهدم الأقصى وبنني الهيكل على أنقاضه.

١٩٦٧/٧/١٥م: محكمة الاستئناف الشرعية الإسلامية ترفض طلبا لمؤسسة ماسونية أمريكية من أجل بناء هيكل سليمان في منطقة الحرم بكلفة ١٠٠ مليون دولار.

١٩٦٧/٨/١٥م: دخل حاخام الجيش الصهيوني شلومو غورين إلى ساحة المسجد الأقصى المبارك، وهناك أعلن عن تحديد بناء الهيكل الثالث، كما أعلن يومها أن لديه مشروعا لإقامة هذا الهيكل مكان الأقصى المبارك والصخرة المشرفة.

١٩٦٧/٨/٢٢م: الرئاسة الروحية لليهود تضع إشارات خارج منطقة الحرم بموجب تعاليم الشريعة اليهودية حول منع اليهود من دخول الحرم.

١٩٦٧/٨/٣١م: بإيعاز من حاخام الجيش الصهيوني شلومو غورين تم الإستيلاء على مفتاح باب المغاربة^(١)، وهو أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى المبارك، ويقع

(١) لا يوجد تناقض بين ما ورد بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧م وما ذكر هنا، لأن هناك باين باسم 'باب المغاربة'، الأول لمدينة القدس على سور المدينة جنوبا، والثاني للمسجد الأقصى.

بالضبط على مقربة من «حائط البراق» الذي سمي تحريفا باسم «حائط المبكى».

١٠/٩/١٩٦٧م: المسلمون يحتجون على إلغاء الرسوم المفروضة على الزوار عند دخول الحرم، ووزارة الدفاع الصهيونية تعلن أن إدارة الوقف الإسلامي تستطيع أن تجمع رسوم زيارة للمساجد فقط.

١٥/٤/١٩٦٩م: المستشار القانوني للمحكمة «زفي بارليف» وبناء على أمر مؤقت ضد وزير الشرطة «شلومو هليل» يوضح أن اليهود يجب ألا يسمح لهم بالصلاة في منطقة الحرم.

١٦/٦/١٩٦٩م: استولت القوات الصهيونية على الزاوية الفخرية التي تقع في الجهة الجنوبية الغربية من ساحة المسجد.

٢٤/٦/١٩٦٩م: استولت القوات الصهيونية على المدرسة التنكزية التي تعرف بالمحكمة، وتقع عند باب السلسلة ويستخدمها الجنود موقعا عسكريا لهم.

٢١/٨/١٩٦٩م: اقتحم المتطرف دنيس مايكل روهان ساحات الحرم القدسي، وتمكن من الوصول إلى محراب المسجد الأقصى وإضرار النار فيه في محاولة لتدمير المسجد، مما تسبب بإحراق منبر صلاح الدين الأيوبي، وقد أتت النيران على مساحة واسعة منه. إلا أن المواطنين العرب حالوا دون امتدادها إلى مختلف أنحاء المسجد. وقد ادعى روهان أنه قام بعملية الحرق كمبروث لله وتنفيذا لما ورد في سفر زكريا، ولكن قيل عنه يومها إنه مجنون !! وأغلق الملف. (ونظرا للأهمية التاريخية لهذا المنبر، الذي استخدم خلال ثمانية قرون للخطابة في المسجد الأقصى، نقل المنبر إلى الأردن، وأجريت عليه في جامعة البلقاء بمدينة السلط، أعمال ترميم استغرقت خمس سنوات، وكلفت ملايين الدولارات، قام بها خيرة الخبراء بالعالم في مجال الترميم، ثم أعيد المنبر المرمم (في ٢٣/١/٢٠٠٧م) إلى مكانه، تعبيراً عن الإصرار على حماية التراث الإسلامي).

٢٣/٨/١٩٦٩م: اعتقال سائح أسترالي من أعضاء كنيسة الله بتهمة تدبير حادث الحرق.

١٦/٩/١٩٧٠م: المحكمة العليا الصهيونية تقرر أنه لا سلطة قضائية لها في الأمور التي تتعلق بحقوق ومطالب مختلف الهيئات الدينية، ولذلك لا تتدخل في قضية منع الحكومة لليهود من إقامة الصلاة في الحرم.

١١- /٣/ ١٩٧١م: قام «جرشون سلمون» بأولى محاولاته الفاشية وهي تأدية الصلاة اليهودية في المسجد الأقصى المبارك مع مجموعة من الطلاب اليهود المتعصبين.

٢٨ /١/ ١٩٧٦م: القاضية «دوت أود» من المحكمة المركزية الصهيونية تقرر أن لليهود الحق في الصلاة داخل الحرم.

٣٠- /١/ ١٩٧٦م: أقرت المحاكم الصهيونية «شرعية اليهود الكاملة وحقهم الطبيعي» لأداء الصلاة في ساحات الأقصى المبارك.

١- /٢/ ١٩٧٦م: وزير الشؤون الدينية «إسحق رافائيل» يقول: إن الصلاة في منطقة الحرم هي مسألة تتعلق بالشرعية اليهودية وهي ليست من اختصاصه.

١- /٧/ ١٩٧٦م: ردت المحكمة المركزية في القدس قرار القاضية «أود» الصادر في ٣٠ /١/ ١٩٧٦م، وقررت أن محاولة الشبان الثمانية لإقامة الصلاة في الحرم جرت بصورة تظاهرة، وأنهم مذنبون في طريقة تصرفهم.

٢٥- /٣/ ١٩٧٩م: انتشار شائعات حول اعتزام جماعة من اتباع كهانا وطلاب مدارس دينية إقامة الصلاة في الحرم، يؤدي إلى تجمع حوالي ألفين من الشباب العرب المسلمين بالهراوات والحجارة في ساحة الحرم ورجال الشرطة يقومون بتفريقهم.

٣- /٨/ ١٩٧٩م: تقديم طلب إلى المحكمة العليا لإلغاء المنع المفروض على تأدية الصلاة في الحرم، على ضوء المادة الثالثة من القانون الجديد الذي صدر بشأن القدس، والتي تؤكد حرية الوصول إلى الحرم.

١٤- /٨/ ١٩٧٩م: حاولت جماعة «غرشون سلمون» المتطرفة اقتحام المسجد، إلا أن المواطنين تصدوا لها وأفشلوا المحاولة، وعمل المتطرف «مائير كهانا» وجماعته على تكرار المحاولة، إلا أن أكثر من عشرين ألف مواطن تصدوا لهم، وخاضوا مع الجنود مواجهات ضارية للدفاع عن الحرم سقط خلالها العشرات من الجرحى.

١١- /١١/ ١٩٧٩م: أطلقت الشرطة الصهيونية وابلا كثيفا من الرصاص على المصلين المسلمين، مما أدى إلى إصابة العشرات منهم بجراح.

١٩- /٤/ ١٩٨٠م: عقد الحاخامات اليهود مؤتمرا عاما لهم في القدس، خططوا خلاله للسيطرة على المسجد الأقصى.

١- /٥/ ١٩٨٠م: محاولة عصابة غوش إيمونيم نسف عدد من المباني العامة والدينية الإسلامية بينها الحرم القدسي. وتم اكتشاف أكثر من طن من مادة «ت. أن. ت» شديدة الانفجار على سطح أحد الأماكن الواقعة قرب الأقصى، وقد برز في هذه الأحداث اسم مائير كهانا حيث بدأ يتردد بعد ذلك في الإعلام.

٣٠/٧/ ١٩٨٠م: إقرار قانون أساسي «القدس عاصمة إسرائيل» (تحت رقم ٥٨٤١) في الكنيست بمبادرة من عضو الكنيست غيثولا كوهين. وقد أقر القانون بأكثرية ٦٩ صوتا من أصل ١٢٠، وهدف القانون إلى إخراج القدس من احتمال المساس بها كعاصمة موحدة وأبدية للدولة الصهيونية، وينطوي ذلك على اعتداء يطول مكانة الحرم القدسي لدى المسلمين.

٣/١/ ١٩٨١م: اقتحم أفراد حركة أمناء جبل الهيكل الحرم القدسي الشريف يرافقتهم الحاخام «موشي شينغل» وبعض قادة حركة هتتحيا، وأرادوا الصلاة وهم يرفعون العلم الصهيوني ويحملون كتب التوراة.

٧/٥/ ١٩٨١م: إحباط محاولة ٢٥ شخصا يهوديا من المتطرفين الدخول إلى ساحات الحرم القدسي الشريف، وبقي المتطرفون خارج باب المغاربة، وبعدها انضم إليهم فوج آخر وقاموا بإثارة الضجيج والصياح ثم قاموا بالصلاة هناك.

آب/ أغسطس ١٩٨١م: قام ٣٠٠ عضو من جماعة «جوش إيمونيم» بكسر قفل «باب الحديد» وهو أحد الأبواب الرئيسية لحرم الأقصى المبارك، ثم قاموا بتأدية الصلاة بصورة استفزازية في ساحة الأقصى المبارك.

٢٥/٨/ ١٩٨١م: محاولة الشروع بفتح نفق من حائط البراق باتجاه ساحة المسجد الأقصى على اعتبار وهمي، وهو أن لهذا النفق علاقة وثيقة بالهيكل الثاني.

٢٨/٨/ ١٩٨١م: الإعلان عن اكتشاف نفق يمتد من أسفل الحرم القدسي يبدأ من حائط البراق، وقد طلب كل من وزير الأديان أهارون أبو حصيرة ووزير الدفاع أرئيل شارون إحاطة الموضوع بسرية تامة، وقالت التقارير إن السرداب قام بحفره حاخام حائط المبكى وعمال من وزارة الشؤون الدينية، وكان العمل قد بدأ قبل شهر، وكبير الحاخامات «شلوموغورن» يأمر بإغلاق الممر نظرا لحساسية الموضوع.

١٩٨١ / ٨ / ٢٩م: حذر البروفيسور «يغثال يادين» عالم الآثار الصهيوني من الحفريات أسفل الحرم القدسي.

١٩٨١ / ٨ / ٣١م: استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك يؤدي إلى تصدع خطير في الأبنية الإسلامية الملاصقة للصور الغربي.

١٩٨١ / ٩ / ٣م: لجنة إعمار المسجد الأقصى تعزم بناء حائط خرساني بيتر قايتباي نظرا لعدم قيام السلطات الصهيونية بالوفاء بوعدھا بإغلاق البئر تماما، بل أبقّت على فتحتين تمكنان اليهود من مراقبة المواطنين.

١٩٨٢ / ٢ / ٢٤م: قام رئيس مجموعة أمناء جبل الهيكل «غرشون سلمون» باقتحام ساحة المسجد الأقصى المبارك لأداء الصلاة والشعائر الدينية.

١٩٨٢ / ٤ / ٨م: عثر المسلمون على طرد مشبوه خلف أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى المبارك، ووجدت الشرطة في الطرد بعد فتحه أسلاكاً كهربائية ورسالة موجهة الى مجلس الأوقاف الإسلامي، وفيها انتظروا مزيدا من عملياتنا ضدكم .

١٩٨٢ / ٣ / ٢م: قامت مجموعة (١٥ شخصا) من المتطرفين اليهود من جماعة أمناء جبل الهيكل من مستوطني «كريات أربع» مزودة بالأسلحة النارية بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى من باب السلسلة بعد أن اعتدت على الحراس.

١٩٨٢ / ٤ / ٣م: اقتحام آخر لباب الغوامه وهو أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى، وتم الاعتداء على المصلين من قبل بعض اليهود المتطرفين.

١٩٨٢ / ٤ / ٨م: العثور على طرد يحتوي على قنبلة وهمية ورسالة تهديد عند باب الحرم الشريف، اشتملت القنبلة الوهمية على جهاز توقيت وراديو ترانزستور، وقد وقعت الرسالة ممن يسمون روابط القرى وحركة الخاخام «كهانا» و«أمناء جبل الهيكل».

١٩٨٢ / ٤ / ١١م: اعتداء آثم على المسجد الأقصى المبارك يقوم به أحد الجنود الصهانية ويدعى «هاري غولدمان» إذ قام الجندي المذكور باقتحام المسجد الأقصى عبر بوابة الغوامه، ثم هرع إلى الصخرة المشرفة وأخذ يطلق النيران بشكل عشوائي مما أدى إلى استشهاد مواطنين وجرح أكثر من ستين آخرين، وقد أثار هذا الحادث سخط المواطنين، وأدى إلى احتجاجات عنيفة في الضفة الغربية وغزة وردود فعل عالمية غاضبة ضد الدولة

الصهيونية. ويومها قيل عن غولدمان إنه مجرد مجنون !! ولما عرض الحادث على مجلس الأمن الدولي في ٢٠ / ٤ / ١٩٨٢ م استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار التنديد بالدولة الصهيونية.

٢٧ / ٤ / ١٩٨٢ م: قام ماثير كهانا باقتحام الأقصى المبارك للصلاة فيه مع أفراد مجموعة قوامها مائة يهودي متطرف حاملين صورة كبيرة تبين منظر ساحات الأقصى، وقد خلت من الأقصى والصخرة المشرفة ووضع مكانهما الهيكل الثالث.

١٢ / ٥ / ١٩٨٢: مراقب بلدية القدس الغربية يدخل المسجد الأقصى بمساعدة الشرطة للتأكد من ادعاءات عضو الكنيست «غيثولا كوهين» حول وجود أبنية غير قانونية في المسجد الأقصى، حيث طالبت بناء على مزاعمها بفرض حظر على أعمال البناء والترميم في المسجد الأقصى.

٢٠ / ٥ / ١٩٨٢ م: تسلم المسؤولون في الأوقاف الإسلامية بواسطة البريد إنذارا نهائيا من المنظمات اليهودية المتطرفة، تطالبهم فيه بالسماح لليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى، وإلا سيرضون أنفسهم للقتل.

٧ / ٧ / ١٩٨٢ م: الهيئة الإسلامية تتلقى رسالة تهديد موقعة مما يسمى بالدوريات الخضراء وحركة كاخ، ومرفقة بحوالة بنكية بقيمة ليرة من بنك لثومي.

٢٥ / ٧ / ١٩٨٢ م: اعتقال «يوئيل ليرنر» أحد ناشطي حركة كاخ بتهمة التخطيط لنسف أحد المساجد في ساحة الأقصى، وأدين في ٦ / ١٠ / ١٩٨٢ م بتهمة التخطيط لنسف مسجد الصخرة.

٢٠ / ١ / ١٩٨٣ م: تشكيل حركة متطرفة في الدولة الصهيونية وأمريكا مهمتها إعادة بناء جبل الهيكل في موقع المسجد الأقصى، وقد ذكرت مجلة «أكزوكوتيب انتيلجانز ريبورت» الأمريكية أن هذه اللجنة شكلت تحت اسم «كيرن هارهييت».

١٠ / ٣ / ١٩٨٣ م: قامت الشرطة باعتقال مجموعة من اليهود تتكون من ٤٠ شخصية بتهمة التخطيط لدخول الحرم بالقوة، وكانت الشرطة قد اكتشفت أربعة من اليهود المسلحين يحاولون اقتحام الممر الأرضي المعروف باسطبلات الملك سليمان، ويعملون بموجب تقارير المخبرات، وقام رجال الشرطة بمحاصرة بيت الحاخام «يسرائيل أريئيل» الرئيس السابق

لسكان مستوطنة يمين المتدينين والرجل الثاني في قائمة «مثير كهانا» لانتخابات ١٩٨١ وهناك تم اعتقال الآخرين. ولدى تفتيش بيت «أرئيل» وبيوت آخرين، اكتشفت مجموعة من الأسلحة ورسومات لما يسمى بجبل الهيكل.

١٠/٣/١٩٨٣م: إلقاء القبض على مجموعة يهودية متطرفة حاولت في الليل اقتحام الحرم القدسي الشريف من طرفه الجنوبي للاستيطان فيه، وكان بعض أفراد المجموعة مدججين بالسلح ويرتدون الزي العسكري الصهيوني.

١١/٣/١٩٨٣م: إحباط محاولة لاقتحام الأقصى من قبل متطرفين يهود أرادوا احتلاله وقبة الصخرة وإقامة مركز للدراسات الدينية.

١٢/٣/١٩٨٣م: اكتشاف عدة فتحات جديدة تحت الحائط الجنوبي لمسجد الأقصى، حيث يعتقد أن المتطرفين اليهود قاموا بحفرها أثناء محاولتهم اقتحام الحرم الشريف.

٣/٤/١٩٨٣م: مجموعة ما يسمى «بأمناء جبل البيت» توجه دعوة لإقامة تجمع داخل باب المغاربة قرب ساحة المبكى.

١٦/٤/١٩٨٣م: اعترفت جماعة ما يسمى «بأمناء جبل الهيكل» ضمن منشورات الصقته على الجدران الدخول للأقصى لتأدية ما يسمى «صلاة عيد الاستقلال».

١٣/٥/١٩٨٣م: جماعة من المتطرفين المسماة «أمناء جبل الهيكل» يؤدون الصلاة أمام باب المغاربة قرب المسجد الأقصى المبارك، وقد سمح لهؤلاء بتأدية الصلاة بناء على قرار من محكمة العدل العليا الصهيونية.

٢٦-٢٧/١/١٩٨٤م: محاولة عشرات من الإرهابيين اليهود تدمير المسجد الأقصى ومسجد عمر بالمتفجرات.

٢٤/٣/١٩٨٤م: حركة متطرفة تطلق على نفسها ما يسمى «بمخلصي الحرم» تعزم إقامة صلوات عيد الفصح وتقديم القرابين في الحرم الشريف.

٢٩/٣/١٩٨٤م: انهيار الدرج المؤدي إلى مدخل المجلس الإسلامي الأعلى، حيث اكتشفت ثغرة طولها ثلاثة أمتار وعرضها متران وعمقها أكثر من عشرة أمتار، تؤدي إلى نفق طويل شقته دائرة الآثار الصهيونية بمحاذاة السور الغربي الخارجي للمسجد الأقصى، وتمتد من باب المغاربة حتى باب المجلس الذي يضم مكاتب دائرة الأوقاف العامة، مما هدد عمارة

المجلس الإسلامي الأعلى بالسقوط.

١/٨/١٩٨٤م: محاولة لنسف المسجد الأقصى المبارك على يد عدد من الإرهابيين اليهود، كان معهم مائة وعشرون كيلو جراما من مادة «ت. أن. ت» شديدة الانفجار.

آب/ أغسطس ١٩٨٤م: رفع العلم الصهيوني داخل ساحات الأقصى تنفيذًا لقرار وزير الداخلية الصهيوني وقتها «يوسف بورغ».

٢٧/٨/١٩٨٤م: اكتشف أحد المارة عبوة ناسفة في الحي اليهودي في القطاع الشرقي من مدينة القدس، وجاء هذا الحادث بعد أيام من اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة في مغارة في القدس الشريف، وكان من الواضح وقتها أن كل هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة ما هي إلا لجماعة إرهابية يهودية تسعى إلى تفجير الأقصى.

١٨/١٢/١٩٨٤م: الكشف عن عملية أخرى لنسف الأقصى المبارك، وذلك من خلال وضع عبوة ناسفة في الساحة الرئيسية للمسجد الأقصى المبارك.

أواخر عام ١٩٨٤م: إجراء اتصالات بين ثلاثة طيارين وعدد من كبار الخاطامات، للحصول على موافقة وفتاوى تسمح لهم بقصف المسجد الأقصى وقبة الصخرة من الجو.

٢١/٨/١٩٨٥م: سمحت الشرطة الصهيونية للمتطرفين اليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى إذا طلب عشرة منهم ذلك.

٩/١/١٩٨٦م: جولة رسمية قام بها أعضاء لجنة الداخلية في الكنيست، حيث تجولوا في ساحة المسجد الأقصى، وما يميز هذه الجولة أنها رسمية، بخلاف محاولات المنظمات الإرهابية اليهودية السابقة.

٣/٤/١٩٨٦م: اقتلاع باب في أحد المباني الواقعة بالقرب من الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك، حيث كان الباب قد وضع لمنع تسلل اليهود المتطرفين، وخاصة في الليل إلى الأقصى.

٤/٨/١٩٨٦م: عقد عدد من الخاطامات اجتماعا خاصا قرروا فيه بصورة نهائية السماح لليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى، كما قرروا إنشاء كنيس يهودي في إحدى ساحاته.

- ١٩٨٨/٧/٢م: حفرت وزارة الأديان الصهيونية نفقا بالقرب من باب الغواصة.
- ١٩٨٦/٨/٢١: دخلت عناصر إرهابية من جماعة أمناء جبل الهيكل للصلاة في ساحة الأقصى، خلال احتفال المسلمين بعيد الأضحى.
- ١٩٨٩/٨/٩م: سمحت الشرطة الصهيونية بإقامة صلوات للمتدينين اليهود على أبواب الحرم القدسي الشريف وذلك للمرة الأولى رسمياً، وإخفاق محاولة وضع حجر الأساس لما يسمى «الهيكل الثالث» من قبل حركة «أمناء جبل البيت» ووضعه في مخزن مجاور للحرم، وتكرار المحاولة لاحقاً.
- ١٩٩٠/٨/٨م: استشهد ٢٢ مصلياً وإصابة أكثر من ٢٠٠ بجراح على يد القوات الصهيونية داخل الحرم الشريف.
- ١٩٩٠/٩/١٩م: قامت مجموعة من المتطرفين اليهود بجولة في ساحات المسجد الأقصى وذلك بمناسبة بدء السنة العبرية، وقام أحد اليهود بالنفخ في البوق الذي كان بحوزته بالقرب من باب الرحمة.
- ١٩٩٠/١٢/٨م: سمحت الشرطة الصهيونية لعشرة متطرفين من أعضاء حركة كاخ العنصرية بالدخول إلى ساحة الحرم القدسي، حيث قاموا باستعراض استفزازي، ورددوا شعارات ضد العرب والمسلمين.
- ١٩٩٠/١٢/٢٧م: حاولت مجموعة من عشرة أفراد من حركة أمناء جبل الهيكل يتزعمها رئيس الحركة «غرشون سلمون» الدخول إلى الحرم القدسي، رغم وجود قرار من الشرطة بمنع الزيارة.
- ١٩٩٢/٤/٢م: تجمع حوالي خمسين عنصراً عند مدخل المسجد الأقصى، ورفعوا شعارات تدعو إلى إعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى.
- خريف ١٩٩٥م: سعى الإرهابي الصهيوني «ايال كينان» إلى إطلاق صاروخ مضاد للدروع على قبة الصخرة، وتم القبض عليه قبل ساعة التنفيذ.
- ١٩٩٦/٧/٧م: حفريات صهيونية خطيرة تؤدي إلى اهتزازات في الحائط الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى.

- ١٤/٧/١٩٩٦ م: متطرفون يهود يطالبون بتناهب تقسيم الحرم القدسي الشريف.
- ١٩٩٦/٩/٢٤ م: فتح الصهيونيون بابا ثانيا للنفق تحت السور الغربي للأقصى الممتد تحت باب السلسلة وباب القطنين وتحت مجموعة من الأبنية الدينية والحضارية، علما أن الحفريات التي استهدفت إقامة هذا النفق كانت قد توقفت في الثمانينيات بعد تدخل الأوقاف الإسلامية، وأسفر الإعلان عن افتتاحه إلى اندلاع مواجهات عنيفة.
- ١٩٩٦/١٠/٤ م: وضع الحواجز العسكرية على مداخل الأقصى، ومنع الشبان الذين تقل أعمارهم عن (٣٥) سنة من الوصول للصلاة في المسجد الأقصى.
- ١٩٩٧/١/٢٨ م: استمرار الحفريات الصهيونية من الجنوب للمسجد الأقصى باتجاه الغرب بارتفاع ٦-٩ أمتار.
- ١٩٩٧/٣/١١ م: المستشار القضائي للحكومة الصهيونية يصدر قرارا يسمح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى بعد التنسيق مع الشرطة الصهيونية.
- ١٩٩٧/٤/١ م: استغلال الكيان الصهيوني فرصة حفر مجاري، من أجل القيام بحفريات جديدة قرب حائط المبكى.
- ١٩٩٧/٤/١٢ م: جماعة يهودية تخطط لإقامة الصلوات في المسجد الأقصى.
- ١٩٩٧/٤/٢٤ م: جماعة جبل الهيكل تعتزم الصلاة في محيط الحرم القدسي.
- ١٩٩٧/٤/٢٧ م: محاولة ثلاثة متطرفين يهود الدخول إلى المسجد الأقصى من باب المغاربة لأداء الصلاة.
- ١٩٩٧/٥/٦ م: نشر مخطط صهيوني لتوسيع ساحة «البراق الصغير» في حي الواد الذي يحاذي الحائط الغربي للمسجد الأقصى وسط حي عربي.
- ١٩٩٧/٥/١٠ م: محاولة مجموعة من اليهود المتطرفين الصلاة في رباط الكردي في القدس من الناحية الغربية من أسوار الحرم القدسي الشريف.
- ١٩٩٧/٥/١٢ م: محاولة مجموعة تضم «١٢» متطرفا اقتحام المسجد الأقصى قبل الظهر.

- ٢٤ / ٥ / ١٩٩٧م: إقامة نقطة مراقبة بجوار رباط الكردي.

- ٢٨ / ٥ / ١٩٩٧م: حث اليهود على الصلاة في ساحات المسجد بأمر من الحاخامات المتطرفين.

- ٢٨ / ٥ / ١٩٩٧م: حاخامات المستوطنين يطالبون بتقسيم الحرم القدسي بين المسلمين واليهود.

- ٤ / ٦ / ١٩٩٧م: محاولة يهودية لدخول الحرم القدسي.

- ١١ / ٦ / ١٩٩٧م: محاولة اقتحام المسجد الأقصى.

- ١٤ / ٦ / ١٩٩٧م: محاولة أخرى لاقتحام المسجد الأقصى.

- ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧م: متطرفون يهود يستعدون للاستيلاء على الحرم القدسي.

- ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٧م: محاولة مجموعتين من المتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى عبر بوابتي السلسلة والأسباط.

- ٥ / ٥ / ١٩٩٨م: حاول متطرف يهودي تدنيس المسجد الأقصى، وذلك بإلقاء رأس خنزير مغلف بآيات من القرآن الكريم في باحة المسجد، كما تم إحراق مدخل رئيسي للمسجد الأقصى في الجهة الغربية منه بعد إلقاء اليهود لمادة مشتعلة بعد منتصف الليل، وأتى الحريق على نصف الباب تقريبا، وقام حراس المسجد الأقصى بإخماده.

- ١٢ / ٧ / ١٩٩٨م: متطرفون يهود يصلون في الحرم الشريف.

- ٢ / ٨ / ١٩٩٨م: محاولتان للمتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة وباب القطنين لأداء الطقوس الدينية. وفيهما حاول عشرات الآلاف من اليهود اقتحام المسجد الأقصى لإحياء ذكرى خراب الهيكل الزعوم، وكانوا يرتدون ملابس الحداد ويضعون على رؤوسهم الأقفعة السوداء، وتكررت محاولاتهم عدة مرات خلال هذا اليوم.

- ٢١ / ٨ / ١٩٩٨م: دخل الجنود الصهاينة باحة المسجد الأقصى واعتدوا على حراسه، وقامت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس بإغلاق المسجد أمام السياح، احتجاجا على ممارسات الجنود الذين قاموا بالإضافة لذلك بشتم الذات الإلهية والنبي محمد (ﷺ) والدين الإسلامي.

٢٦/٨/١٩٩٨ م: جنود صهاينة يقتحمون حرمة المسجد الأقصى المبارك، ويعتدون بالضرب المبرح على أحد المواطنين داخل ساحات المسجد.

٩/٩/١٩٩٨ م: متطرف يهودي يحاول التسلل إلى باحة المسجد الأقصى من الجهتين الأمامية والجنوبية.

١٥/٩/١٩٩٨ م: عدة تنظيمات سرية يهودية تعقد مؤتمرا في مباني الأمة في القدس، بتغطية إعلامية واسعة، وكان أول وأخطر مؤتمر علني يعقد تحت عنوان «مؤتمر الهيكل» للتأكيد أن القدس يهودية، وأن الهيكل الثالث يجب أن يقام على أنقاض الأقصى.

٢٧/٩/١٩٩٨ م: متطرفون يهود يحاولون دخول ساحات المسجد الأقصى المبارك بعد أن سمحت لهم الشرطة الصهيونية بذلك.

١٧/١/١٩٩٩ م: القاضي السابق «مناحيم ألون» يدعو إلى تقسيم الحرم القدسي، ويعتبر أن المسجد الأقصى هو «الهيكل».

٢٤/١/١٩٩٩ م: استغلال قبة الصخرة في حملة دعائية للسياحة في الكيان الصهيوني في إعلان نشرته وزارة السياحة الصهيونية.

٢٧/١/١٩٩٩ م: كشف النقاب عن تخطيط أحد ناشطي اليمين الصهيوني ويدعى «دميان فاكوبيتش» لتنفيذ عملية تفجير كبيرة تهدف إلى نسف المسجد الأقصى، حسب اعتراف المذكور.

٤/٤/١٩٩٩ م: الشرطة الصهيونية تسمح لتسعة عشر متطرفا يهوديا من جماعة «أمنا جبل الهيكل» بدخول الحرم القدسي الشريف والتجول في ساحاته.

٨/٦/١٩٩٩ م: تسلل أحد المستوطنين لساحة المسجد الأقصى المبارك، وقيامه بتصرفات استفزازية تسيء إلى قدسية المسجد.

٢١/٧/١٩٩٩ م: المحكمة العليا الصهيونية تصدر قرارا يسمح لما يسمى «بأمنا جبل الهيكل» بالدخول إلى الحرم القدسي الشريف.

١٠/٨/١٩٩٩ م: قيام السلطات الصهيونية بإغلاق نافذة في جدار الأقصى القديم، فتحت لغاية التهوية ومعالجة الرطوبة.

١٩٩٩/٨/٣١م: الكشف عن مخططات صهيونية لهدم القصور الأموية المحاذية للمسجد الأقصى المبارك، وتوسيع حائط البراق «المبكى» بقصد تهوية المكان وتخريب المعالم الإسلامية.

١٩٩٩/٩/١٣م: الحكومة الصهيونية تبحث خططاً لفرض هيمنتها على الحرم القدسي الشريف، مثل استبدال حراسة الشرطة بوضع أبواب إلكترونية وسياج مكهرب.

١٩٩٩/٩/٢٣م: دعوة ما يسمى بـ «أمناء جبل الهيكل» لاقتحام المسجد الأقصى المبارك.

١٩٩٩/٩/٢٧م: قيام شركة صهيونية للنبيذ بالصاق صورة للقدس يتوسطها المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة على زجاجات النبيذ.

١٩٩٩/١٠/٢م: قيام المستوطنين بمحاولتين لاقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك وذلك من ناحية سوق القطانين، وقد فشل الحراس هاتين المحاولتين.

١٩٩٩/١٠/٣م: قيام رئيس الوزراء الصهيوني إيهود باراك بافتتاح مدرج في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك، بهدف قيام المتطرفين اليهود بأداء الطقوس الدينية الخاصة في هذا المكان.

١٩٩٩/١٠/٨م: نفذت القوات الصهيونية مذبحه ضد المصلين في المسجد الأقصى، أدت إلى استشهاد ١٨ مصلياً وإصابة مئات الجرحى داخل المسجد.

١٩٩٩/١٠/٣٠م: كشف النقاب عن بدء العد التنازلي الصهيوني لهدم المسجد الأقصى المبارك.

١٩٩٩/١١/١٤م: الحاخام الصهيوني «إسحق ليفي» زعيم حزب المفدال وزير الإسكان في حكومة إيهود باراك، يدعو إلى تقسيم الحرم القدسي الشريف بين المسلمين واليهود في التسوية النهائية.

١٩٩٩/١١/٢٥م: اعتقلت الشرطة الصهيونية شرطياً سابقاً خطط للقيام بعملية إرهابية في الحرم القدسي الشريف.

١٩٩٩/١٢/٢م: إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس أصدر أمراً بمنع هيئة الأوقاف

الإسلامية من مواصلة أعمال الترميم في المصلى الرواني.

١٩٩٩/١٢/٣م: محاولات صهيونية لوقف أعمال الترميم في المسجد الأقصى

المبارك والمصلى الرواني.

١٩٩٩/١٢/١٠م: السلطات الصهيونية تهدد بقطع المياه عن الأوقاف الإسلامية،

بسبب أعمال الترميم في الحرم القدسي الشريف.

١٩٩٩/١٢/٢٠م: الشرطة الصهيونية تركب آلات تصوير للمراقبة في الطرقات

المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك.

١٩٩٩/١٢/٢١م: جماعة استيطانية تدعى «هذه أرضنا» تخطط لتنظيم تظاهرة ضخمة

حول الحرم القدسي الشريف، احتجاجاً على افتتاح بوابة طوارئ في المصلى الرواني.

٢٠٠٠/١/٦م: تظاهر العشرات من الذين يعملون في سلطة الآثار الصهيونية،

احتجاجاً على عمليات الترميم في الحرم القدسي الشريف.

٢٠٠٠/١/١١م: المحكمة العليا الصهيونية تصدر قراراً تعبر فيه عن أن المستوى

السياسي هو المسؤول عن البت في قضايا المسجد الأقصى المبارك.

٢٠٠٠/١/٢٥م: الشرطة الصهيونية تمنع شاحنتين محملتين بمواد أولية تحتاهما

أعمال الترميم الجارية في المسجد الأقصى المبارك من الدخول إلى المسجد.

٢٠٠٠/٣/٨م: السلطات الصهيونية توقف فتاة يهودية في منطقة باب السلسلة

بالقدس القديمة، بعد أن حاولت أداء الصلاة في مدخل الحرم القدسي الشريف.

٢٠٠٠/٧/٢٥م: محاولة صهيونية لإشعال الموقف بالقدس، حيث اقتحمت

مجموعة من حركة كاخ العنصرية اليهودية المتطرفة الحرم القدسي بعد أن تسللت من إحدى

البوابات الأساسية للحرم، وقامت برفع العلم الصهيوني قبل أن يتمكن حراس الحرم من

إنزالهم وطردهم من المكان.

٢٠٠٠/٩/٢٨م: أرئيل شارون زعيم حزب الليكود اقتحم المسجد الأقصى محاطاً

بالآلاف من جنود الجيش الصهيوني، في زيارة استفزازية تسببت في اندلاع شرارة انتفاضة

الأقصى.

- ٦/٢/٢٠٠٣م: أصدرت سلطات الاحتلال أمراً بإبعاد مواطنين من موظفي «لجنة الوقف الإسلامي» في القدس.

- يونيو ٢٠٠٣م: قامت عدة مجموعات من السائحين اليهود وغير اليهود، بزيارة ساحة الحرم القدسي بالتنسيق مع الشرطة الصهيونية.

- ٤/٩/٢٠٠٣م: قررت لجنة حاخامي المستوطنين في الضفة والقطاع «يشع» أنه حسب الشريعة اليهودية «مسموح لليهود الحج» إلى الحرم.

- ٢٢/٩/٢٠٠٣م: واصلت وفود الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة تدفقها على باحات وساحات المسجد الأقصى عنوة، وبحماية معززة من أفراد شرطة الاحتلال الصهيوني، وأداء طقوس تلمودية في باحات الحرم، وإثارة مشاعر المصلين عبر تصرفات وحركات استفزازية ومتعمدة ما يعني أن هذه الجماعات تمهد لمخطط ما، خاصة وأن عدداً من أفراد هذه الجماعات المتطرفة يحملون خرائط وينفذون قياسات مسحية داخل الحرم الشريف في حركات مشبوهة تثير مخاوف المصلين (وكالة وفا ٢٢/٩/٢٠٠٣م).

- كُشِفَ النقب يوم ١٨/١٢/٢٠٠٣م عن مخطط سري للبدء في حفر نفق جديد يمر تحت أبنية المسجد وصولاً إلى حائط البراق، وتأتي هذه الحفريات بهدف فرض السيطرة الصهيونية على المكان في أي حل مستقبلي مع الفلسطينيين. وبموجب المخططات الصهيونية وبلدية القدس سيمر النفق الجديد تحت ساحة حائط البراق وتحت باب المغاربة ومنه إلى الحائط الجنوبي للحرم القدسي، وسيشكل هذا النفق امتداداً للنفق الأول، الذي تم شقه عام ١٩٩٦م أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى ليربط بين ساحة «المبكي» وطريق الآلام في المدينة المقدسة.

وجاء في إحصاء أجرته مؤسسة الأقصى تضمّن أبرز الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، ما يلي: (١)

- ١/١/٢٠٠٤م: الشرطة الصهيونية تمنع إدخال سيارات الإفطار للصائمين في المسجد الأقصى.

- ٢٨/١/٢٠٠٤م: وزير الأمن الداخلي «تساحي هنغبي» يفاخر من أهم إنجازاتي:

اعتقال الشيخ رائد صلاح، وهدم مسجد شهاب الدين في الناصرة، والسماح لليهود بالدخول إلى المسجد الأقصى».

- ٢٠٠٤ / ٢ / ٣ م: حزب تكوماه اليميني ينظم مسيرة استفزازية حول أسوار المسجد الأقصى وبمحاذاة أبوابه، وشعار المسيرة «بناء الهيكل المزعوم على حساب المسجد الأقصى المبارك».

- ٢٠٠٤ / ٢ / ٨ م: جمعية «إلعاد» الاستيطانية تستولي بالقوة على ١٦ منزلا في قرية سلوان المحاذية للمسجد الأقصى المبارك، في حملة لتهويد محيط المسجد الأقصى المبارك.

- ٢٠٠٤ / ٢ / ٩ م: قامت مجموعة من اليهود المتطرفين بالدخول إلى الحرم القدسي، وحطمت أعمدة رخامية أثرية موجودة بالقرب من المتحف الإسلامي في ساحة المسجد الأقصى، يعود تاريخها إلى العصور الإسلامية الأولى، وذلك خلال جولة قام بها هؤلاء المتطرفون تحت حماية الشرطة الصهيونية، كما قام أفراد هذه المجموعة بالدخول إلى المصلى الرواني داخل الحرم وتأدية طقوس دينية في المكان.

- ٢٠٠٤ / ٢ / ٩ م: صحيفة يديعوت أحرونوت: «تهديدات من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة بتفجير المسجد الأقصى، مقابل ما يسمى (خطة شارون) للانسحاب أحادي الجانب من غزة».

- ٢٠٠٤ / ٢ / ١٣ م: الشرطة الصهيونية تفرض حصارا مشددا على القدس، وتحرم الفلسطينيين من صلاة الجمعة في المسجد الأقصى.

- ٢٠٠٤ / ٢ / ١٥ م: فجر الأحد، انهيار جزء بمساحة ١٠٠ متر من الطريق المؤدي إلى باب المغاربة أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى، بسبب أعمال الحفريات التي تقوم بها السلطات الصهيونية.

- ٢٠٠٤ / ٢ / ٢١ م: تعرّض حافلة تقل مصليين من عكا عائدين من المسجد الأقصى للاعتداء من قبل عنصرين في جادة جولدا مثير في القدس، مما تسبب في تحطيم زجاج الحافلة وإصابة عدد من المسافرين.

- ٢٠٠٤ / ٢ / ٢٣ م: بلدية القدس تطلب من الشرطة الصهيونية السماح لها بإدخال وفد خبراء صهيوني إلى داخل المسجد الأقصى المبارك بدعوة ما أسمته «فحوصات هندسية لمبنى

المسجد الأقصى» في محاولة صهيونية متكررة للتدخل في شؤون المسجد الأقصى.

٢٧/٢/٢٠٠٤م: القوات الصهيونية تقتحم المسجد الأقصى المبارك خلال صلاة الجمعة، مما أدى إلى إصابة ٢٤ شخصا بينهم نساء، إصاباتهم بين خفيفة ومتوسطة.

٢٠٠٤/٣/٢م: منظمة «أمناء جبل الهيكل» المتطرفة تقدم التماسا إلى المحكمة العليا الصهيونية، من أجل استصدار قرار بمنع أعمال ترميم تقوم بها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس.

٢٠٠٤/٣/٤م: مصادر صحفية فلسطينية تكشف شروع جمعية «إلعاد» الاستيطانية في بناء مجمع سياحي وتجاري في الساحة الخارجية لباب المغاربة.

٢٠٠٤/٣/١٨م: سلطة الحدائق الصهيونية تهدم جزءا من سور مقبرة الرحمة المحاذية للمسجد الأقصى، والتي تحوي رفات قبور للصحابة الكرام والتابعين والعلماء المشهورين من السلف الصالح.

٢٠٠٤/٣/١٩م: موشيه كتساف عبر مقابلة صحفية بحرّض على الشيخ رائد صلاح لأنه يرفع «شعار الأقصى في خطر».

٢٠٠٤/٣/٢٥م: قائد شرطة لواء القدس اللواء ميكى ليفي يصف الوضع في الحرم القدسي بـ«البركان القابل للانفجار».

٢٠٠٤/٣/٢٦م: الشرطة الصهيونية تمنع من هم دون سن الـ ٤٥ من دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة.

٢٠٠٤/٣/٣١م: مستوطنون يستولون على عمارتين في حي سلوان المحاذي للمسجد الأقصى لتشييد الحصار وتهويد محيط الحرم القدسي.

٢٠٠٤/٣/٣١م: «حزب تكوماه» ينظم مسيرة استفزازية حول أسوار المسجد الأقصى وأبوابه، تخللها دعوات إلى إقامة الهيكل الثالث المزعوم.

٢٠٠٤/٤/١م: خلال ثلاثة أسابيع متتالية، الشرطة الصهيونية تمنع من هم دون ٤٥ سنة من دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، وتحول مدينة القدس ومحيط المسجد الأقصى الى شبه ثكنة عسكرية.

١- /٤/٤/٢٠٠٤م: رفع تقرير سري إلى شارون يوصي بإغلاق المصلى المرواني أمام المصلين المسلمين في المسجد الأقصى المبارك.

٢- /٤/٤/٢٠٠٤م: القوات الصهيونية تقتحم المسجد الأقصى خلال صلاة الجمعة، وتصيب ٤٥ مصليا وتعتقل ١٥ آخرين.

٥- /٤/٤/٢٠٠٤م: رجال مخابرات ومفكرون صهيونيون يؤكدون في تقرير صحفي تصاعد وتيرة التهديدات بنسف المسجد الأقصى مقابل خطة شارون، مما يسمى الانسحاب أحادي الجانب من غزة.

٨- /٤/٤/٢٠٠٤م: على مدار يومين، مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى، ويؤدون شعائر دينية مشبوهة دون رادع.

٩- /٤/٤/٢٠٠٤م: الشرطة الصهيونية تمنع من هم دون سن الـ ٤٥ من دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة.

٢٦- /٤/٤/٢٠٠٤م: جماعات يهودية تنظم ما يسمى بـ «مسيرة الأسوار» في محيط المسجد الأقصى، يتخللها رفع شعارات عنصرية مسيئة الى لعرب والدين الإسلامي.

١٦- /٥/٥/٢٠٠٤م: الشرطة الصهيونية تحقق مع الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس والديار الفلسطينية، حول فحوى خطبة الجمعة في المسجد الأقصى.

١٩- /٥/٥/٢٠٠٤م: في الذكرى الـ ٣٧ لاحتلال القدس والأقصى، سلطة الآثار الصهيونية تستمر في تزييفها للحقائق وتحريضها على المسجد الأقصى، وتقول إن هناك خطر انهيار وشيك للجدار الشرقي للمسجد الأقصى بسبب أعمال ترميم تقوم بها دائرة الأوقاف.

٢١- /٥/٥/٢٠٠٤م: الشرطة الصهيونية تحوّل محيط المسجد الأقصى الى ثكنة عسكرية، وتمنع من هم دون الـ ٤٥ من أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى.

١- /٦/٦/٢٠٠٤م: خطة صهيونية جديدة لتغيير ديمغرافية القدس، استكمالاً لسياسات تهويد المدينة المقدسة.

٢- /٦/٦/٢٠٠٤م: بلدية القدس تصدر أمر منع لأعمال صيانة في المقبرة اليوسوفية

الملاصقة لأسوار القدس.

٢٠٠٤/٦/٣م: مخطط حكومي صهيوني لإقامة حي يهودي جديد قرب باب الساهرة داخل أسوار مدينة القدس.

٢٠٠٤/٦/٤م: الشرطة الصهيونية تمنع لمرات متكررة من هم دون سن الـ ٤٥ من دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة فجر الجمعة في المسجد الأقصى.

٢٠٠٤/٦/٨م: دائرة الأوقاف الإسلامية تنذر بحدوث حريق داخل المسجد الأقصى بسبب منع المؤسسة الصهيونية إخراج مخلفات أعمال الزراعة والتنظيف من ساحات المسجد الأقصى، رغم حرارة الطقس.

٢٠٠٤/٦/٢٢م: السلطات الصهيونية تنقل سرا نقطة مراقبة شرطية إلى داخل الحرم القدسي بمحاذاة المصلى الرواني، بعدما كانت سابقا موجودة خارج سور الحرم.

٢٠٠٤/٦/٣٠م: الشرطة الصهيونية تقتحم المسجد الأقصى، وتمنع عمليات ترميم عادية في المصلى الرواني.

٢٠٠٤/٧/٤م: أيد مجهولة تحاول إحراق مسجد البراق داخل المسجد الأقصى.

٢٠٠٤/٧/٦م: يهود متطرفون يقتحمون المسجد الأقصى ويعتدون على أحد حراسه، ورئيس المخابرات الصهيوني يحذر من تصعيد لليمين المتطرف ضد المسجد الأقصى.

٢٠٠٤/٧/٧م: قائد شرطة القدس «ميكي ليفي» يقتحم المصلى الرواني متخفيا، والشرطة الصهيونية تجري قياسات مسحية مريبة داخل المسجد الأقصى.

٢٠٠٤/٧/١٨م: ٤ آلاف مستوطن يشاركون في مسيرة استفزازية حول أسوار المسجد الأقصى وأبوابه، تتضمن تحريضا تلموديا على المسجد الأقصى.

٢٠٠٤/٧/١٩م: الشرطة الصهيونية تتعمد إدخال السياح والأجانب واليهود إلى المسجد الأقصى وهم بلباس فاضح وشبه عراة.

٢٠٠٤/٧/٢٠م: أخبار عن عرائس يهودية يقتحمن المسجد الأقصى ويؤدين طقوسا دينية في يوم زفافهن.

٢٤/٧/٢٠٠٤م: وزير الأمن الداخلي يصرح في مقابلة صحفية «خطر حقيقي يتهدد المسجد الأقصى من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة».

٢٥/٧/٢٠٠٤م: كشف النقاب عن خطط درستها الأوساط اليمينية المتطرفة لتدمير الحرم القدسي، شملت تفجير طائرة بدون طيار فوق الحرم أثناء صلاة الجمعة، أو تفجير طائرة مع طيار انتحاري، واحتمالات بإمكانية اغتيال شخصية بارزة من رجال الأوقاف الإسلامية في القدس.

٢٦/٧/٢٠٠٤م: يهودا عتسيون زعيم ما يسمى حركة «أمنا جبل هيكل» يدعو إلى هدم وإزالة الحرم القدسي.

٢٧/٧/٢٠٠٤م: قام الآلاف من اليهود منذ ساعات الصباح الباكر بزيارة موقع حائط المبكى لتأدية الصلاة في ذكرى ما يسمى خراب الهيكل المزعوم، وحاولوا تأدية الصلاة داخل الحرم.

٣١/٧/٢٠٠٤م: قوات الشرطة الصهيونية تمنع أطفال المخيمات الصيفية من التكبير، ورفع شعارات «بالروح بالدم نفديك يا أقصى» داخل ساحات المسجد الأقصى.

١/٨/٢٠٠٤م: هنغي مرة أخرى: «الشرطة الصهيونية تفتقر الى القدرات التكنولوجية اللازمة لحراسة الحرم القدسي».

٢/٨/٢٠٠٤م: وفاة أحد موظفي دائرة الأوقاف داخل المسجد الأقصى بالنوبة القلبية، بعد مشاهدة قوات الشرطة الصهيونية تعتدي على أحد المتطوعين من أم الفحم يساعد في أعمال صيانة في المسجد الأقصى.

٢/٨/٢٠٠٤م: موظفون تابعون لسلطة البيئة والحدائق العامة الصهيونية يعيقون دفن أحد الأموات المقدسين في مقبرة الرحمة المجاورة للمسجد الأقصى.

٣/٨/٢٠٠٤م: جهاز المخابرات الصهيوني يقول: «ضباط متدينون في الجيش قد ينقلون صواريخ (لاو) إلى جهات يهودية متطرفة لنسف الأقصى».

٧/٨/٢٠٠٤م: مستوطن يهودي يحاول اقتحام المسجد الأقصى خلال مهرجان طفل الأقصى والمقدسات الثالث.

٨/٨/٢٠٠٤م: الرئيس الصهيوني موشيه كتساف: «مهرجان صندوق طفل الأقصى»
تحرير خطير.

٨/١٦/٢٠٠٤م: مسيرة صهيونية استفزازية في محيط المسجد الأقصى.

٨/١٩/٢٠٠٤م: على مدار ثلاثة أسابيع عرض مجسم جديد للهيكل الثالث المزعوم
داخل أروقة الكنيسة الصهيوني.

٨/١٩/٢٠٠٤م: الكشف عن أصحاب ملهى أمريكي يمولون مخططات صهيونية
تستهدف المسجد الأقصى.

٩/٢/٢٠٠٤م: حملات تحريض إعلامية غير مسبوقة على دائرة الأوقاف من قبل
بعض الجماعات اليهودية.

٩/٦/٢٠٠٤م: المحكمة العليا تصدر أمراً مؤقتاً بإخراج «أترية» من المسجد الأقصى،
هي عبارة عن مخلفات أعمال إعمار نفذت قبل سنوات.

٩/٢١/٢٠٠٤م: ما يزيد على ٤٠٠ طالب يهودي قاموا باقتحام جماعي للمسجد
الأقصى، وتجمعوا قبالة باب المغاربة برفقة مرشدين من المستوطنين اليهود، وحاولت
مجموعة منهم أداء طقوس دينية مشبوهة، مما أدى إلى نشوب مشادات كلامية بين المستوطنين
ومندوبين عن دائرة الأوقاف.

١/١٠/٢٠٠٥م: قام عدد من المستوطنين بكتابة عبارات شاذة على باب السلسلة
أحد أبواب المسجد الأقصى، تعبر عن الكراهية ضد المسلمين والنبى محمد (ﷺ).

١/١١/٢٠٠٥م: اقتحم مستوطن يهودي المسجد الأقصى من باب المغاربة وهو
يحمل زجاجة من الخمر، وسار باتجاه المتحف الإسلامي غربي المسجد الأقصى وهو يحتسي
الخمر على مرأى من الناس، ثم قام بكسر زجاجة الخمر قبالة المتحف.

١/١١/٢٠٠٥م: دخول مجموعة من المستوطنين إلى مسجد قبة الصخرة المشرفة برفقة
المسؤول الأمني عن المسجد الأقصى في شرطة الاحتلال، رغم إرادة الأوقاف الإسلامية.

- بعد ذلك، نفذت مئات الاقتحامات للحرم القدسي التي قامت بها الحركات
والتنظيمات الصهيونية لإقامة الشعائر اليهودية فيه. ومنها، مثلاً: في ٩/١٠/٢٠٠٦م،

اقتحم عضو الكنيست «أوري أريئيل» (رئيس كتلة الاتحاد القومي في الكنيست) المسجد الأقصى وقام بجولة في ساحاته، زاعما أن التوراة تأمرهم بالصعود إلى «الهيكل»، وقال: إن زيارتي هذه جاءت لتُذكر العالم بأسره أن الهيكل هو قلب الشعب اليهودي النابض، لقد وصلنا إلى هنا لنؤدي صلواتنا، وقد آن الأوان فعلا أن يؤدي اليهود صلواتهم هنا حيث إنه المكان المحدد لهم.

وفي ١٣/٥/٢٠٠٧م، قام عشرات الحاخامات المتمين لما يسمى «التيار القومي-الديني» المتشدد، باقتحام المسجد الأقصى (بالتزامن مع الاحتفالات الصهيونية الرسمية بمناسبة ما يسمى بـ «يوم القدس» و«مرور ٤٠ عاما على توحيد المدينة»)، وكان بينهم عدد من غلاة حاخامات المستوطنين اليهود في الضفة الغربية مثل الحاخام «دوف ليثور» رئيس مجلس حاخامات «بيشع» (يهودا والسامرة- الضفة الغربية- وقطاع غزة)، و«آفي غيسر» حاخام مستوطنة عوفره (قرب رام الله)، الحاخام «يعقوب مدان» رئيس المعهد الديني «هار عتسيون» (قرب الخليل)، الحاخام «أهارون هرثيل» رئيس المدرسة الدينية- العسكرية في مستوطنة شيلو (شمال رام الله) ﷺ، وذلك في ما وصفته مصادر صهيونية على أنه «زيارة منسقة مع الشرطة هي الأولى التي يقوم بها حاخامات الصهيونية الدينية للمكان بصورة جماعية». ونقل عن مسؤولين في مجموعة الحاخامات التي قامت بعملية الاقتحام المنظمة قولهم إن «الزيارة» التي تجول المشاركون فيها لمدة ساعتين في باحات المسجد الأقصى تحت حراسة مشددة ولصيقة من أفراد قوات شرطة الاحتلال استهدفت «تأكيد الصلة بين اليهود وجبل الهيكل». وذكرت صحيفة «هآرتس» (١٤/٥/٢٠٠٧م) في تقرير تصدّر صفحاتها الأولى أن هذه «الزيارة تعكس تغييرا في موقف الصهيونية - الدينية التي كانت جزءا من الإجماع الديني- اليهودي، الذي تشترك فيه أيضا الحاخامية الرئيسة لإسرائيل والعالم الحردي (المتشدد)، والذي يحظر دخول اليهود إلى (جبل الهيكل) منذ ٤٠ عاما». وقد أثير في أعقاب هذه الزيارة تساؤل فيما إذا كان من المتوقع أن تمهد خطوة هؤلاء الحاخامات في المستقبل القريب الطريق لقدم عشرات الآلاف من اليهود من معتمري القبعات المنسوجة لزيارة المسجد الأقصى. وحسب تقديرات بعض المهتمين الصهاينة، بما أنه تم الحصول على تحليل من جانب حاخامات على جانب من الأهمية مثل الحاخام درويمان أو الحاخام آفي غيسر من عوفرا، فإنه يمكن القول إن كثيرين من المتدينين سيعتبرون ذلك ترخيصا يبيح لهم أيضا التوجه إلى جبل البيت. وهكذا فإن برميل البارود الذي وضع في المعركة الأولى سينفجر في وجهنا جميعا في المعركتين الثالثة والرابعة، ولا نستبعد إمكانية أن يكون هذا ما أرادته

بالضبط كثير من الحاخامات؛ استفزاز يؤدي إلى إضرار نار ضخمة. وهذه قناة أخرى للعنف والاضطرابات والتراجيديا بيننا وبين الفلسطينيين، وفي هذه المرة على أرضية دينية. وصرح الحاخام الأسبق مردخاي إياهو، الذي يعدّ أحد أهم المرجعيات الروحية للتيار الصهيوني الديني والحزب الوطني الديني «المفدال»، إن «الحل هو إما منع دخول اليهود والعرب إلى جبل الهيكل، أو إقامة كنيس يهودي على الجبل في مكان متفق عليه»^(١)، في إشارة واضحة إلى الهدف الذي تسعى إليه معظم الأوساط الصهيونية وهو تقسيم الحرم القدسي بين اليهود والمسلمين على غرار ما قامت به الحكومة الصهيونية في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل في عام ١٩٦٨م.

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨م، مثلاً، نفذت مجموعات صهيونية متطرفة اقتحامات عدة للمسجد الأقصى، منها؛ إقدام جنود الاحتلال على شرب الخمر وممارسة الفاحشة بباحات المسجد الأقصى، واقتحامه من قبل مجموعات من المستوطنين المتطرفين، وقيامهم بأداء شعائر دينية فيه تحت حراسة الشرطة الصهيونية^(٢).

- وفي ١٣/٤/٢٠٠٩م، اقتحم نحو ١٣٠ يهودياً متطرفاً باحة المسجد الأقصى، على شكل مجموعات متتالية، مع عدد من الحاخامات «الربانيين»، تحت حراسة شرطية وأمنية مشددة، وحاولوا أداء صلواتهم التلمودية في المكان، بمناسبة «عيد الفصح اليهودي»، إلا أن حراس الأقصى تصدوا لهم ومنعواهم من ذلك^(٣).

تنتمي هذه الأمثلة والعينات إلى نهج مستمر يعبر عن ذاته بالإصرار على إظهار مخطط تهويد الحرم القدسي إلى حيز الوجود. وتواصل الجماعات الإرهابية الصهيونية أعمالها الاستفزازية للمسلمين لتصعيد التوتر في الموقع، واستغلال الظروف المناسبة لتنفيذ ذلك المخطط.

ب- الحفريات الصهيونية في منطقة الحرم القدسي:

في سياق المحاولات الصهيونية الرامية إلى رسم صورة ملفقة عن الهوية اليهودية

(١) نداف شرغاي، تحول في موقف الصهيونية الدينية: عشرات الحاخامين حجوا الى الحرم هآرتس ١٤/٥/٢٠٠٧.

(٢) تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، فلسطينيو٨٤ - ٢/١١/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=32352>

(٣) راهي منصور، المستوطنون يواصلون مسلسل تدنيس الأقصى تحت حماية الاحتلال، الدستور، ١٤/٤/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٤٠٤ - ١٤/٤/٢٠٠٩، ص ١٤.

المزعومة للمنطقة، وطمس المعالم الأثرية العربية والإسلامية، قامت سلطات الاحتلال بإجراء سلسلة من الحفريات بمشاركة العديد من المؤسسات والهيئات والأجهزة الصهيونية. ويمكن تتبع المسار الخاص بهذه الحفريات منذ البدايات الأولى لوقوع القدس في قبضة الاحتلال الصهيوني.

شملت الحفريات الصهيونية عدة أمكنة تحيط بالحرم القدسي أو تقع تحت أسواره ومبانيه، وأدت إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة بالحرم وبسواه من الممتلكات الإسلامية، إلى جانب الأضرار المتعلقة بالمعتقدات والقيم للمسلمين. ومن أبرز أعمال تلك الحفريات، ما يلي:^(١)

١ - بتاريخ ١١/٦/١٩٦٧م، أي قبل انقضاء الأسبوع الأول لوقوع شرقي القدس تحت الاحتلال، بدأت الجرافات الصهيونية بإزالة حي المغاربة الذي كان يفصل حائط البراق (الجدار الغربي للحرم) عن الحارة التي كان يسكنها اليهود. وحسب جميع المعلومات المنشورة، كان ذلك الحي يضم مسجدين و ١٣٥ منزلاً يسكنها نحو ٦٥٠ شخصاً^(٢) طردوا من بيوتهم بالتزامن مع تدميرها. وجاء هذا العمل في إطار ما أطلق عليه «تطوير الحائط كمنار قومي إسرائيلي»، حيث حولت سلطات الاحتلال موقع حي المغاربة إلى ساحة كبيرة لاجتماع السياح والزوار فيها ولوقوف سياراتهم، ومنها يدخل هؤلاء إلى النفق الغربي^(٣).

٢ - جرت عملية تنقيب صهيونية أولى عن الآثار بالقرب من حائط البراق (في ١٣/٦/١٩٦٧م) بهدف إعداد المكان لصلوات اليهود. وفي ١٨/٩/١٩٦٧م، جرت عملية تنقيب ثانية في الطرف الشمالي للحائط، ووصلت الحفريات في بعض المواقع المجاورة للحائط إلى ٢,٥ م^(٤).

٣ - أعلن (في ٩/١/١٩٦٨م) أن أعمال تنقيب تجري في قبو المحكمة الإسلامية (إلى الشمال من حائط البراق). وصدر قرار حكومي صهيوني يضيف صفة «القانونية والشرعية»

(١) إبراهيم عبد الكريم، «الحفريات الصهيونية حول الحرم القدسي.. الإيديولوجيا - المبررات - النتائج» نشرت في مجلة التعاون (الرياض) ع ٥٤ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ص ٢٦١ - ٢٨٧.

(٢) يوسف العلمي، مذكرة دائرة الآثار العامة في الأردن إلى المؤتمر العام التاسع عشر لليونسكو، نيروبي ١٩٧٦، مادة مستنسخة، ص ٤.

(٣) رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، نشرة أسواق القدس المقدسية ٢٢/٨/١٩٩٨، ص ٤.

(٤) مذكرة حول حرق إسرائيل للأوضاع الدينية الراهنة عند حائط المبكى في القدس، مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي لحقوق إنسان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٦٨، ص ٩ و٦.

على أعمال الحفريات في المنطقة^(١). وخلال عام ١٩٦٨م، جرت حفريات على امتداد ٧٠م أسفل الجدار الجنوبي للحرم القدسي (خلف المسجد الأقصى ومسجد النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية) بإشراف البروفيسور بنيامين مزار (من الجامعة العبرية بالقدس) ومساعدته مثير بن دوف، ووصل عمق هذه الحفريات إلى نحو ١٤م^(٢). وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨م، كانت الحفريات تغطي نحو ١٠ دونمات من الأرض، ونقلت خلالها ٣٥ ألف متر مكعب من التربة إلى مكان آخر^(٣).

تعرضت الأبنية التي جرت عندها هذه الحفريات إلى خطر التشقق والسقوط. وطبقا لتصريح المهندس رائف نجم (رئيس لجنة إعمار الأقصى) كانت سوية الأرض جنوب الحرم القدسي خارج السور مساوية لسوية الأرض المبلطة داخل السور، ولكن بعد الحفريات أصبح المنسوب الخارجي منخفضا عن الداخل بنحو ١٤م، وهو ما أدى إلى انبعاج في سور المسجد الأقصى، وإذا تهدم السور، فسوف يتهاوى جزء من هذا المسجد^(٤).

٤ - خلال عام ١٩٦٩م، تركزت الحفريات الصهيونية في المنطقة الواقعة جنوب المسجد الأقصى والزاوية الجنوبية الغربية للحرم (بعمق ٩-١٠م وعرض ٦م) واستمرت بمحاذاة السور حتى مدخل باب المغاربة، مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية - التابعة للزاوية الفخرية مركز الإمام الشافعي - وعددها ١٤ مبنى، وقد أزالها الجرافات الصهيونية يوم ١٤/٦/١٩٦٩م وطردت سلطات الاحتلال جميع سكانها^(٥). وكانت هذه الحفريات كسابقاتها، بإشراف بنيامين مزار ومساعدته بن دوف، وواصل هذا الأخير الحفر تحت القسم الشمالي لحائط البراق، حتى عمق ٢١م، وكشف عن ١٤ مداماكا (صفا) من السور مغطاة بالتراب وبقايا المباني^(٦).

٥ - واعتبارا من عام ١٩٧٠م، بدأت مرحلة جديدة من الحفريات الصهيونية، توقفت عام ١٩٧٤م ثم استؤنفت عام ١٩٧٥م، واستمرت بعد ذلك حتى أواخر الثمانينيات. وقد امتدت على طول نحو ١٨٠م، من مكان يقع أسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة - التي تعد من أقدم الأبنية التاريخية الإسلامية في القدس وحولت السلطات موقعها إلى

(١) المصدر السابق.

(٢) رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، م.س.ذ، ص ٤.

(٣) مذكرة حول خرق إسرائيل للأوضاع الدينية الراهنة ٢٠٠٠م.س.ذ، ص ١٠.

(٤) رائف نجم (مقابلة)، الحياة اللبنانية الصادرة في لندن ١٩٩٦/٦/٤، ص ٢١.

(٥) علي بركات، خطر التهدم الحضاري على الحرم القدسي الشريف، من أبحاث يوم القدس/ الندوة الرابعة (عمّان) ١٩٩٣، ص ٢١٥+ رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، م.س.ذ، ص ٤.

(٦) إيلي تافور، شحنة متفجرة دينية تحت الحرم، ملحق يدبوعت أحرونوت ١٩٨١/٩/٤، ص ٧.

كنيس يهودي - مارة شمالاً بأسفل خمسة أبواب للحرم القدسي (هي على التوالي: باب السلسلة - باب المطهرة - باب القطنين - باب الحديد - باب الناظر أو المجلس أو الحبس) في منطقة يسكنها نحو ٣ آلاف عربي وتحوي نحو ٣٠٠ عقار إسلامي منها ٤ مساجد ومئذنة قايتباي الأثرية (أكبر مآذن الحرم القدسي) وبعض المدارس وسوق القطنين (وهو أقدم سوق أثري عربي إسلامي في القدس). وحسب تقرير نشرته صحيفة معرّف الصهيونية في ١٤/١٠/١٩٧٠م، بلغ طول الحفريات عند حائط البراق حتى ذلك التاريخ نحو ٢٣٠م من أصل ٤٨٥م - هي حسب تصورهم الطول الإجمالي للحائط - وظهرت بنتيجتها حجارة ضخمة في المداميك السفلية لهذا الحائط، أكبرها كان في الطرف الشمالي تحت المحكمة الشرعية القديمة، طوله ٢، ١١م وارتفاعه ٤، ٣م، وقدر وزنه بين ٣٠٠-٤٠٠طن^(١). وقد تسببت هذه الحفريات في تصدع جدران وأساسات العديد من الأبنية الأثرية في المنطقة، ومنها: الجامع العثماني - رباط الكردي - المدرسة العثمانية^(٢).

٦ - خلال عامي ١٩٧٣م و١٩٧٤م، أجريت حفريات صهيونية خلف الجدار الجنوبي، أسفل القسم الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى وسور الحرم القدسي، وامتدت شرقاً على مسافة تبلغ نحو ٨٠م. وفي شهر تموز/يوليو ١٩٧٤م، اخترقت هذه الحفريات الجدار الجنوبي للحرم القدسي والمداخل إلى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى وللحرم، في أربعة مواقع هي:

- أسفل محراب المسجد الأقصى وبعمق ٢٠م إلى الداخل.
- أسفل جامع عمر/ الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى.
- تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى.
- تحت الأروقة الجنوبية للمسجد الأقصى^(٣).

وقد أورد تقرير أعدّه المهندس عصام عواد (مهندس أوقاف القدس) في صيف ١٩٧٤م^(٤)

(١) روجي الخطيب، تهويد القدس ج٢، (عمّان: أمانة القدس) ١٩٧١، ص ٥٩+ روجي الخطيب، المؤامرات الصهيونية على القدس (عمّان: أمانة القدس) ١٩٧٥، ص ٢٣+ روجي الخطيب، تهويد القدس، بحث في الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس (بيروت) ١٩٩٠، ص ٨٨٢.

(٢) أنيتا سانوكجيان، تقرير، القبس الكويتية ١٩/١٠/١٩٨١، ص ١٩.

(٣) روجي الخطيب، مذكرة حول مواصلة سلطات الاحتلال الصهيوني اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس (عمّان: أمانة القدس) ١٩٧٧، ص ٧+ المؤامرات الصهيونية على القدس، م.س.ذ، ص ٢٣+ تهويد القدس، بحث في الموسوعة الفلسطينية، م.س.ذ، ص ٧٧٢.

(٤) عصام عواد (تقرير في:) روجي الخطيب: مذكرة حول مواصلة سلطات الاحتلال الصهيوني اعتداءاتها. م.س.ذ، ص ٢٣.

أن الهدف الأول والأخير من هذه الحفريات هو الكشف عن أكبر قدر ممكن من الآثار الهيرودية المتعلقة بالهيكل (..) وجرى فيها التركيز على المناطق التي تبدو مشجعة أكثر للكشف عن آثار ترجع إلى ما يسمونه «العصر الهيرودي». وأكد التقرير أن الحفريات أسفل الزاوية الجنوبية الشرقية للحرم القدسي، تحت موقع يسمى الإسطبلات (الخطائر) قد وصلت إلى عمق كبير. ولدى إضافة هذا العامل إلى اندفاع السور على مستوى الإسطبلات نحو الخارج بشكل كبير، يزداد عندئذ خطر انهيار السور رغم سماكته المعروفة، وخاصة حين تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى (مثل: قدم البناء- تفرغ التراب الملاصق للسور من الخارج - العوامل المناخية - ضجيج الطائرات الحربية). وذكر التقرير أن الحفريات الصهيونية تعدت حدود الجدار الجنوبي من عدة أماكن، هي من الشرق إلى الغرب:

- أسفل أرضية الإسطبلات، حيث تم نزع بعض الحجارة المغلقة لفتحة في السور تفضي إلى نفق بارتفاع ٣م وعرض ٢, ١م مسقوف ويمتد إلى الداخل نحو ٢٠م.

- أسفل الباب الثلاثي، حيث توجد مجموعة من الآبار القديمة الفارغة المتصلة فيما بينها والتي يقع بعضها خارج أسفل السور، ويمتد من أسفل الباب الثلاثي إلى الداخل تحت الساحة الشرقية.

- موقع إلى الغرب قليلا من الباب الثلاثي، حيث اكتشفت حفرة منحوتة في الصخر جرى تفرغها تؤدي إلى نفق بعرض ٧٠سم وارتفاع ١م، وهذا النفق يمتد إلى الداخل باتجاه أسفل الساحة الشرقية للحرم.

- أسفل المدرسة الخنثنية، حيث يوجد نفق طويل يمتد إلى الداخل أسفل بناء المدرسة.

وأظهر التقرير أن نزع بعض الحجارة من سور الحرم القدسي، والتوغل تحته، وتفرغ التراب الملاصق له، وفتح الآبار والأنفاق وغير ذلك، يشكل اعتداء صارخا على الحرم ويهدده بأخطار الانهيار.

٧- في أوائل عام ١٩٧٥م، بدأت حفريات جديدة قرب منتصف الجدار الشرقي لسور الحرم القدسي (الذي يشكل في هذا المكان جزءا من سور القدس القديمة) بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية من السور. وتضم المنطقة التي جرت فيها الحفريات أقدم مقبرة إسلامية في القدس، وفيها رفات العديد من الصحابة (ومنهم عبادة بن الصامت وشداد بن أوس الأنصاري) والتابعين ورجال العلم والحكم المسلمين. وترافقت هذه الحفريات مع

مصادرة الأرض الملاصقة للمقبرة لإنشاء جانب مما يسمى «متنزه إسرائيل الوطني». وخلال النصف الثاني من السبعينيات، جرى تنفيذ مشروع تعميق ساحة البراق، ضم أقساما إضافية من الأراضي العربية المجاورة وهدم ما عليها وحفرها بعمق ٩ م. وطالت الأضرار المترتبة على ذلك مبنى المدرسة التنكزية (المكتبة الخالدية) وزاوية ومسجد أبو مدين، بالإضافة إلى نحو ٣٥ عقارا يسكنها أكثر من ٢٥٠ عربيا^(١).

٨- ابتدأت خلال عام ١٩٨٢ م، حفريات صهيونية في ساحة تقع بين باب الأسباط (على السور الشمالي للحرم) وباب الأسود (على سور القدس القديمة)، بحجة وجود «بركة إسرائيل» في المكان، وانتهت هذه الحفريات عام ١٩٨٦ م دون أن يظهر أي أثر يهودي هناك. وفي عام ١٩٨٨ م، تم إنشاء مدرج حجري ومقاعد حجرية في الموقع، كما أقيم جدار يفصل الساحة عن طريق المجاهدين^(٢).

٩ - استمرت الحفريات الصهيونية خلال التسعينيات، وكان من أبرزها الحفريات التي جرت عام ١٩٩٦ م قرب الباب الذهبي (على الجدار الشرقي للحرم القدسي)، بهدف البحث عما يسمى «باب الشوشانة» الذي يعتقد اليهود أنه أحد أبواب هيكل سليمان (..). وأحيطت هذه الحفريات بسرية تامة، وعمد القائمون بها إلى طمس نتائج الحفريات السابقة التي جرت في عهد الانتداب البريطاني عام ١٩٣٥ م، حين كشف عالم الآثار البريطاني هاملتون مقابر وأبنية تعود إلى العصرين الروماني والبيزنطي^(٣). ومن الواضح أن الصهاينة أرادوا من استئناف الحفر في هذه المنطقة تغيير معالمها، ونسبة الآثار الموجودة فيها إلى عهود يهودية متخيلة.

١٠ - في أواخر التسعينيات، أجريت حفريات صهيونية في مناطق أخرى، منها:

- حفرية تبدأ من باب الغوامنة (في أقصى شمال الجدار الغربي للحرم القدسي) باتجاه داخل الحرم، وتمزق في بئرين قديميتين للمياه، وقد أنجز في صيف ١٩٩٨ م الجزء الأول منها، عند البئر الأولى^(٤).

- حفرية جرت في صيف ١٩٩٨ م في موقع «برج اللقلق» شمال الحرم القدسي بالتعاون

(١) روجي الخطيب، تهويد القدس، بحث في الموسوعة الفلسطينية، م.س.د، ص ٨٨٢.

(٢) رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، م.س.د، ص ٥.

(٣) تقرير، الاتحاد - حيفا ١٨/١١/١٩٩٦، ص ١ (عن وفا).

(٤) رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، م.س.د، ص ٥.

بين سلطة الآثار الصهيونية وجمعية «عطيرت كوهانيم» الاستيطانية، استخدمت فيها جرافة كبيرة عملت على سحب الطبقات دفعة واحدة، خلافا لكل الأنظمة والأعراف المتبعة في الدراسات الأثرية. وزعم القائمون بهذه الحفريات أن المداميك التي عثروا عليها هي بقايا آثار تعود إلى فترة الهيكل الثاني (..) وأنداك فند مسؤولون فلسطينيون هذا الزعم، وبيّنوا أن الموقع هو وقف إسلامي يعود إلى العهد المملوكي، تحته آثار بيزنطية^(١).

- أعمال تنقيب وحفريات (خريف ١٩٩٩م) عند السور الجنوبي للمسجد الأقصى، قامت بها دائرة الآثار الصهيونية، ترافقت مع قيام رئيس الحكومة الصهيونية إيهود باراك بافتتاح بوابة جديدة ودرج في المنطقة (يوم ٣/١٠/١٩٩٩م) بزعم أن زوار المعبد اليهودي كانوا يدخلونه من ذلك المكان الذي اعتبرته دائرة الآثار «رواق معبد هيرودس». وحسب تقرير نشرته صحيفة القدس المقدسية (٤/١٠/١٩٩٩م، ص١) أقامت الحكومة الصهيونية في الموضع منشآت وساحة كبيرة على أنقاض مجموعة من القصور الأموية التي كانت تحيط بالمسجد الأقصى من الواجهة الجنوبية، وقامت بنقل كمية كبيرة من الحجارة الضخمة من المنطقة. وذكرت الهيئة الإسلامية العليا في القدس ضمن بيان لها حول الحفريات الصهيونية الجديدة، أن الإنشاءات التي نفذتها الحكومة الصهيونية تمس المدرسة التنكزية المجاورة للحرم القدسي من الجانب الغربي، وهذه المدرسة التي أنشأها الأمير تنكز الناصري في عهد المماليك عام ١٣٢٨م تلاصق باب السلسلة (أحد أبواب المسجد الأقصى)، وقد صادرتها سلطات الاحتلال وحولتها إلى ثكنة عسكرية لحرس الحدود الصهيوني، وتستخدمها حاليا للتدخل السريع في البلدة القديمة وللمراقبة المسجد الأقصى ومحيطه.

- في سياق الحفريات الصهيونية حول الحرم القدسي، أعيد (يوم ٢١/٨/١٩٦٩م) فتح النفق الذي اكتشفه الكولونيل تشارلز وارن (من سلاح الهندسة البريطاني) الذي ترأس بعثة لصندوق استكشاف فلسطين عام ١٨٧٦م، وكان هذا النفق عبارة عن قناة لتصريف المياه في العهد الروماني، تمتد بموازاة الجدار الغربي للحرم القدسي، ولدى إعادة فتح النفق، اعتصم المواطنون الفلسطينيون فيه، ومنعوا سلطات الاحتلال من الاستمرار بالعمل داخله^(٢). وقد اعتبر الصهاينة هذا النفق قناة للمياه استخدمت في فترة الهيكل لغسل دم الأضحيات في بيت المقدس، وسموه نفق الحشمونائيم^(٣) نسبة إلى طائفة يهودية قيل إنها انتصرت بقيادة

(١) زكي أبو حلاوة (تقرير) القدس المقدسية ١٤/٦/١٩٩٨ - ص٣+ تقرير الاتحاد - حيفا ٨/٦/١٩٩٨ (عن وفا).

(٢) رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، م.س.ذ، ص٤.

(٣) إيلي شيلر، وجدعون بيجر، يروشلايم... هعير هعتيكا = القدس... المدينة القديمة (القدس: إصدار دار أرئيل) ١٩٨٨، ص١٣٢ - ١٤٢ (بالعبرية).

زعيمها يهودا المكابي على اليونانيين الهلنستيين عام ١٦٥ ق.م وأعادت تدشين الهيكل^(١).

في آب/ أغسطس ١٩٨١م، أعادت سلطات الاحتلال فتح النفق، وتوغلت الحفريات أسفل ساحة الحرم من الداخل على امتداد ٢٥م شرقا ويعرض ٦م، ووصلت أسفل سبيل قايتباي التاريخي^(٢). واكتشف رجال الأوقاف المسلمون ما يجري، وقاموا بسد الفجوات التي تؤدي إلى ساحة الحرم. وبعد المواجهات مع المستوطنين في المدارس الدينية اليهودية قررت وزارة الشرطة آنذاك (بالتشاور مع رئيس الحكومة بينغن) إغلاق النفق^(٣). وفي عام ١٩٨٧م قامت وزارة الأديان بربط نفق وارن مع نفق آخر طوله نحو ٥٠٠م على امتداد حائط البراق، وبذلك وصل طول النفق بقسميه إلى نحو ٩٥٠م، بارتفاع ٢،٥ - ٣م وعرض ٣ - ٥م، أما عمقه تحت سطح الأرض فكان نحو ١٥م^(٤). لكن سرعان ما أغلق بفعل تحرك هيئة الأوقاف الإسلامية ومعارضتها فتح النفق.

وقد حاولت وزارة الأديان عدة مرات إيصال النفق إلى سطح الأرض. وفي عام ١٩٩٣م تقرر شق ممر للمشاة (نفق قصير آخر وسلم) بطول ١٥م من النهاية الشمالية للنفق للخروج من مكان بالقرب من المدرسة العمرية، لكن العملية لم تكتمل. وفي ٢٤/٩/١٩٩٩م أعطى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الموافقة على حفر الفتحة المطلوبة، فاكتملت العملية خلال ساعة ونصف^(٥) كانت المنطقة أثناءها مغلقة أمام العرب وتحت حراسة مشددة من قبل الجيش الصهيوني. وحين فوجئ المواطنون العرب بخروج الزوار من النفق عبر الفتحة الجديدة، حدثت مواجهات عنيفة مع سلطات الاحتلال والمستوطنين، قتل فيها ٧٠ شخصا. من جهة ثانية، جرى تحويل النفق إلى كنيس تقام فيه الصلوات اليهودية بين حين وآخر، وعلى الرغم من الهوية العربية الإسلامية للأثار الموجودة في هذا النفق (أعمدة وأقواس وآثار مملوكية مختلفة) إلا أن الصهاينة أصروا على «الصفة اليهودية» لمكوناته.

وبإبان تنفيذ الحفريات الأولى لاستكمال النفق القديم، كان الصهاينة يستخدمون مادة كيميائية تليّن الصخر الكلسي الهش، في محاولة لتخفيف ضجيج عمليات الحفر. ويومها تبّه ريموند لامبر الممثل الشخصي للمدير العام لليونسكو فريدريك مايور إلى خطورة تلك

(١) Cecil Roth (Ed), the New Standard Jewish Encyclopedia, (London: W. h. Allen) 1975, P. 859.

(٢) روجي الخطيب، تهويد القدس، بحث في الموسوعة الفلسطينية، م.س.د، ص ٨٨٣.

(٣) نداف شرغاي، هآرتس ٢٧/٩/١٩٩٦، ص ٨.

(٤) رائف نجم (مقابلة)، الحياة اللبنانية الصادرة في لندن ٦/٤/١٩٩٦، ص ٢١.

(٥) نداف شرغاي، هآرتس ٢٧/٩/١٩٩٦، ص ٢.

المادة بسبب المسامات الكبيرة للصخور، حيث يخشى من تسربها إلى الكتل الصخرية التي تقوم عليها مبان تاريخية ترجع إلى العهد المملوكي^(١). وبعد فتح النفق عام ١٩٩٦م، ظهرت تأكيدات إسلامية أن هذا الأمر يهدف إلى الاستيلاء على وقف إسلامي هو رباط الكرد الذي يسميه اليهود «المبكي الصغير»، خاصة وأن هناك «أوراق أدعية» وضعها اليهود المتدينون في شقوق جدار ذلك المبنى^(٢).

وفي موقع آخر، اكتشفت لجنة المسجد الأقصى (أوائل عام ١٩٩٧م) حفريات وأنفاقا جديدة ينفذها الصهاينة أسفل جدار المسجد الأقصى وتتركز في ناحيته الجنوبية الشرقية، خطط لها أن تخترق المصلى الرواني الذي عمد المسلمون إلى إعادة فتحه وتنظيفه والصلاة فيه، واتضح أن الأنفاق الجديدة أدت إلى تصدعات في جدران المسجد الأقصى^(٣).

وخلال جولة في الموقع، نظمها الشيخ رائد صلاح (رئيس بلدية أم الفحم وعضو لجنة الأقصى) بالاشتراك مع نجاح داود بكيرات (رئيس لجنة التراث الإسلامي في شرقي القدس) تبين أنه تجري أعمال حفريات لنفق جديد في الطرف الجنوبي الغربي لسور الحرم القدسي، وحين نزل بعض المشاركين في الجولة إلى بئر كان مغطى بالأعشاب يبعد عن جدار الحرم نحو ٤م، اكتشفوا نفقا بطول مئات الأمتار، بعمق يتراوح بين ٣-٩ أمتار، وعثروا في المكان على أسلاك كهربائية وأدوات عمل وقرائن حفريات حديثة^(٤).

وبالإضافة إلى النفقين الواقعين إلى الغرب والجنوب الغربي للحرم القدسي، هناك عدة أنفاق رئيسة وفرعية مهدمة أو مغمورة تشعب في مختلف الاتجاهات، منها نفق ينطلق من موقع باب الساهرة على السور الشمالي للقدس القديمة، ويصل إلى وسط المدينة ثم يتفرع غربا باتجاه باب الخليل، وشرقا تحت المسجد الأقصى باتجاه عين سلوان^(٥). وقد وضعت هذه الأنفاق قيد الدراسة الأثرية وأجريت في بعضها حفريات أولية، في محاولة لإتمام الصورة التي يحاول الصهاينة رسمها للقدس القديمة.

وبحجة شق قنوات للمجاري على التخوم الغربية لساحة البراق، أجرى الصهاينة حفريات في المكان (أواخر آذار/ مارس ١٩٩٧م) واكتشفوا على عمق نحو ٦ أمتار حجارة ضخمة تشكل جزءا من رصيف يعود إلى العهد الروماني، وسرعان ما أطلق عليه القائمون

(١) ابتسام اسكافي، القدس المقدسية ٣/١١/١٩٩٤، ص ١٥.

(٢) تقرير، القدس المقدسية ٥/١٤/١٩٩٧، ص ٣ (عن وفا).

(٣) تقرير، الاتحاد - حيفا ٢٦/١/١٩٩٧، ص ١.

(٤) سامي سوكول، هآرتس ٢٩/١/١٩٩٧، ص ٣ + يوسف الغازي، هآرتس ٥/٢/١٩٩٧، ص ٤.

(٥) تقرير، القدس المقدسية ٦/٩/١٩٩٦، ص ٧.

بالحفريات «كاردو سيكوندوس»، تذكيرا باسم الطريق قالوا إن اليهود كانوا يستخدمونه لدى زيارة الهيكل اليهودي^(١). ووفقا للمخطط المعد مسبقا، تقرر الكشف عن هذا الشارع لمسافة ٢٠٠ م من منطقة باب المغاربة وحتى ساحة حائط البراق^(٢). ويومها أعلن المهندس عدنان الحسيني (مدير هيئة الأوقاف الإسلامية) أن الحفريات الجديدة غير شرعية، تجرئها الحكومة الصهيونية بشكل منفرد وتعتمد فيها تزوير الأسماء^(٣).

وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م، اكتشفت وزارة الأديان الصهيونية نفقا جديدا طوله نحو ٢٠٠ م، يمر تحت ساحة حائط البراق وبجواره، وتم بذلك إيجاد اتصال تحت سطح الأرض بين منطقة أنفاق الحائط ومنطقة الحفريات الجنوبية. وقد نسج الصهيوينيون حول هذا النفق أسطورة تتحدث عن إبادة جماعة يهودية فيه على يد الرومان^(٤).

في ١١/١٢/٢٠٠٥ م، قررت الحكومة الصهيونية تخصيص مبلغ ٦٨ مليون شيكل لدعم وتمويل أعمال إنشائية تحت المسجد الأقصى وفي محيطه، تُصرف على مدار ٥ سنوات من وزارات عدة، وتشمل تدعيم ما يسمونه أنفاق الحائط الغربي وإقامة بنية تحتية مناسبة له، والمقصود بالدرجة الأولى نفق يقع تحت المسجد الأقصى يسمونه زورا وبهتانا نفق الحشمونائيم، وتركيب مكيفات هوائية في النفق المذكور، وأعمال تقوية في حائط البراق، وإقامة مبان لتحسين حركة السير، وإقامة مواقف إضافية لزوار ساحة البراق، وأعمال حفرية في منطقة حائط البراق، وإقامة مركز لإبراز ما يسمى بـ «التراث الثقافي للحائط الغربي»، وإقامة مركز شرطة في منطقة الحائط، وتنفيذ مشروع تسويقي لتشجيع زيارة الحائط من قبل الجنود والطلاب اليهود، ودعم الفعاليات التي يقوم بها ما يسمى بـ «صندوق تراث الحائط» الهادفة إلى رفع مستوى التواصل مع الحائط^(٥).

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ م، نشر تقرير صهيوني يتحدث عن أن السلطات الصهيونية سمحت لعالمي آثار صهيونيين بمواصلة التنقيب في منطقة «الحوض المقدس» في القدس، على الرغم من أنهما لا يملكان تصريحًا بتنفيذ حفريات في المكان. وأفادت صحيفة «هآرتس» (٥/٢/٢٠٠٧ م)، أن حفر نفق تحت «مدينة داوود» في حي سلوان المحاذي للبلدة القديمة

(١) إيتمار أيجنر، الحائط: هل العاصفة قادمة، يديعوت أحرونوت ٣١/٣/١٩٩٧، ص ٧.

(٢) القدس المقدسية ٢/٣/١٩٩٧، ص ٨ (عن يديعوت أحرونوت ٢١/٣/٩٧).

(٣) تقرير، القدس المقدسية ٢/٤/١٩٩٧، ص ٣.

(٤) ندفان شرغاي، هآرتس ٥/٩/٢٠٠٠ م، ص ٥.

(٥) تقرير، المؤسسة الصهيونية الرسمية هي الخطر الأكبر على المسجد الأقصى المبارك، مؤسسة الأقصى ١٤/١٢/٢٠٠٥. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=841&mode=thread&order=0&thold=0>

في القدس استمر عدة شهور بتصريح من «سلطة الحدائق الوطنية» الصهيونية المسؤولة عن الموقع بموجب القانون الصهيوني وعن خطة عمل لتطوير الموقع. ورغم ذلك سمحت السلطات الصهيونية لعالمي الآثار الصهيونيين، البروفيسور «غابي رايب» و«إيلي شوكرون»، بمواصلة الحفر في الموقع لغرض «فحص المكان». ويحفر العالمان الصهيونيان في الموقع منذ عشر سنوات بزعم اكتشاف مقطع من طريق مركزية منذ عهد الهيكل الثاني. وتشرف على الموقع من الناحية الرسمية الصهيونية «سلطة الحدائق الوطنية» التي سلمته قبل سنوات إلى جمعية «إلعاد» اليهودية الاستيطانية التي تعمل أيضا على إقامة بؤر استيطانية في قلب الأحياء العربية بهدف تهويد القدس الشرقية، وتمول هذه الجمعية أعمال الحفريات في حي سلوان. ودعت جمعية «إلعاد» في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٦م مسؤولين في الحكومة الصهيونية إلى منطقة الحفريات، وأطلعتهم على مخطط لمواصلة حفر نفق حتى باب المغاربة وربما أيضا حتى الحرم القدسي. ويبعد باب المغاربة عن موقع الحفريات في سلوان مسافة ٦٠٠ متر ويقع قرب حائط البراق. وقالت «هآرتس» إن المسؤولين في جمعية «إلعاد» الاستيطانية أبلغوا المسؤولين في الحكومة الصهيونية بأنهم يعتزمون حفر النفق وتتبع آثار الطريق التي يدعون أنها طريق أثرية يعود تاريخها إلى فترة الهيكل الثاني. وكان مدير قسم الحفريات في دائرة الآثار الصهيونية، الدكتور غدعون أفني، قد زار موقع الحفريات في سلوان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦م وأكد في أعقاب ذلك أن الحفريات في المكان تجاوزت التصريح الذي منحته الدائرة لعلماء الآثار من جمعية «إلعاد». وفي موازاة ذلك حذرت «سلطة الحدائق الوطنية» مدير منطقة القدس في دائرة الآثار الصهيونية د.جون زليغمان، من أن الحفريات في المكان تتم دون تصريح. وحذرت «هآرتس» بدورها من أن الحفريات التي تسعى للوصول إلى منطقة الحرم القدسي قد تؤدي إلى اندلاع مواجهات خصوصا على ضوء تأكيدات الوقف الإسلامي في القدس بأن الحكومة الصهيونية تنفذ حفريات تحت الحرم القدسي. إضافة إلى ذلك فإن الحفريات في منطقة سلوان وفي البلدة القديمة جارية تحت مواقع يسكنها فلسطينيون دون الحصول على إذن منهم، كما ينص القانون^(١).

ورفعت السلطات الصهيونية درجة الخطورة في استهدافها المسجد الأقصى باستخدامها مواد كيماوية في الحفريات تحت الحرم القدسي. وقد كشف الشيخ كمال الخطيب (نائب رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨م)، سماح هذه السلطات باستخدام

(١) تقرير، السماح لعالمي آثار إسرائيليين بمواصلة التنقيب في القدس الشرقية دون تصريح، المشهد الصهيوني ٢٠٠٧/٧/٢٠٠٧..
الرابط:

مواد كيميائية في تفتيت الصخور الواقعة أسفل المسجد الأقصى، مما يهدد أساسات المسجد بالانهيار^(١).

ونشرت معلومات صهيونية (في مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ م) تبين أن الجمعية التي تدير «حائط المبكى» (حائط البراق) تخطط لمشروع سياحي جديد هو عبارة عن نفق يمر تحت البيوت في الحي الإسلامي في البلدة القديمة. وكانت حفريات مماثلة في المنطقة قد أثارت معارضة من جانب الوقف الإسلامي، لكونها تهدف إلى المس بالمسجد الأقصى. ويدور الحديث عن مشروع يصل طوله إلى مائة متر، ويستند أساسا إلى فراغات قائمة تحت الأرض، وأن ما يسمى «صندوق تراث الحائط» (المسؤول من قبل الدولة عن إدارة حائط المبكى والأنفاق التي تم الكشف عنها في العقود الأخيرة) ينوي استغلال الفراغات الموجودة تحت الشارع في الحي الإسلامي من أجل ربط ما يسمى «كنيس أوهل (خيمة) يتسحاق» بأنفاق وقاعات «حائط المبكى». وصرح حاخام حائط المبكى شموئيل راينوفيتش، لصحيفة «هآرتس» أن الصندوق المذكور قد وقع اتفاقا بهذا الشأن مع المالكة لأوهل يتسحاق، إيرنا موسكوفيتش، وهي زوجة الملياردير اليهودي الأمريكي أروين موسكوفيتش، الذي نفذ عدة مشاريع تهدف إلى توطين اليهود في القدس المحتلة. يذكر أن الحفريات التي تجري في المنطقة، لا تبعد سوى بضع عشرات الأمتار عن المسجد الأقصى، وقرية جدا من أسوار البلدة القديمة. وكان قد لفت بيان صادر عن مؤسسة الأقصى إلى أن الحفريات في المكان تؤدي إلى اهتزازات قوية في الأرض، مما يؤدي إلى تشققات في بيوت أهالي سلوان المجاورة للموقع. كما تقوم سلطات الآثار بحفريات في الموقع نفسه تصل إلى عمق ٤٠ مترا، بهدف إقامة منشآت تجارية وسياحية على عدة طوابق بعضها تحت الأرض والآخر فوقها، ويتضمن إقامة نفق تحت الأرض يربط بين هذه المنشآت وحائط البراق وباب المغاربة^(٢).

ويومها زعم أفرايم هاليفي (رئيس الموساد سابقا) أن مسار النفق لا يمر تحت الحرم، ولكن حتى لو مر من هناك فمن الحق الكامل للحكومة الصهيونية إنشاء هذا النفق مثلما لها حق مشابه وكامل على نطاق الحرم بالتوازي مع حق «شريكتنا». وطالب هاليفي حكومة أولمرت بأن تصحح وأن توضح بأن للحكومة الصهيونية حقوقا سيادية متساوية على كل ما

(١) تقرير، بذريعة تفتيت الصخور في حفرياتها تحت المسجد «إسرائيل» تهاجم أساسات الأقصى بالكيمياء، صحيفة الخليج، وكالات ٢٠٠٧/٢/١٨.

(٢) تقرير، التخطيط لنفق سياحي يربط بين «حائط المبكى» والحي الإسلامي، موقع عرب ٤٨ - ٢٠٠٧/١١/٢. الرابط: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=49694&ar=>

في «الحوض المقدس»^(١).

وتحدثت صحيفة يديعوت أحرونوت عن حفريات سرية «خاصة» تجريها جمعية يهودية على بعد ثمانين مترا من الباب بحثا عن الهيكل. ووصفت الصحيفة هذه الحفريات بأنها «محصنة مثل مفاعل نووي لتخصيب اليورانيوم». وعلقت سلطة الآثار الصهيونية على الحفريات الجديدة بالقول إنها تابعة لجمعية خاصة، وهي المخولة الوحيدة، بالسماح أو عدم السماح لأحد بالدخول إليها. المكان سري للغاية، لا أحد يعرف ما يجري في الداخل، وعندما اقترب مندوبو الصحيفة من الباب المؤدي إلى العقار الذي تتم منه الحفريات، خرج رجل صهيوني في الخمسينيات من العمر، وبدأ يصرخ بالروسية ويوبخ مصور الصحيفة بقوله: هل أنت إسرائيلي؟ هل أنت يهودي؟ أنا لا أصدق أنك يهودي أصلا. إذا أتيت لتصور هنا، فمن ناحيتي أنت لست إسرائيليًا. أنت من السعودية. وعندما حاول المصور سؤال الرجل: ماذا تبنون هنا؟ رد بالقول: بنيت ملجأ للعرب. إلا أن مندوب الصحيفة نشر ما استطاع مشاهدته خلال نظرة خاطفة عبر الباب. وقال: هناك سقوف خشبية عالية تستعمل كجسور للمشبي فوق الحفر العميقة، التي تشبه بئرا سوداء في وسط ما كان يدعى ذات يوم متجرا. الوصول إلى منطقة الحفريات الحديثة ومشاهدة ما يجري بقي مهمة شبه مستحيلة. حاولت الصحيفة بشتى الوسائل الوصول ونيل تصريح لذلك، إلا أن كل المحاولات أخفقت. وطلبت الصحيفة مساعدة عالم آثار يدعى مثير بن دوف، الذي اشتكى إغلاق الموقع، وقال: بدل من أن يفتحوا الموقع، يغلقونه وكأنه مفاعل نووي، لكن هنا ليس ديمونا. وقالت إحدى المتحدثات باسم سلطة الآثار الصهيونية إن هذه السلطة لا تستطيع تقديم يد العون لمعرفة ما يجري، وإن العقار تابع لـ«صندوق إيفيرست»، وهو المخول الوحيد بإعطاء تصريح بالزيارة. و«صندوق إيفيرست» اسم ليس غريبا عن مجريات الحفريات في البلدة القديمة في القدس المحتلة، إذ يقف وراءه المليونير اليهودي الأمريكي أرفين موسكوفيتش، ولا يخفي نياته في ما يتعلق بالبلدة القديمة في القدس المحتلة، لشراء عقارات وتوطين اليهود هناك. وموسكوفيتش ليس وحده، فهناك جمعيات يهودية أخرى تسعى إلى الغرض نفسه، في مقدمتها جمعية «عطيرت كوهانيم»، التي يروج مسؤولوها للصهيونية الدينية. ويذكر أنه في أيار/ مايو ٢٠٠٧م، أعلن رئيس سلطة الآثار الصهيونية يهوشوع دورفمان أنها تنوي إدارة تسعة مواقع حفريات في البلدة القديمة، مشيرا إلى أن تمويل هذه المشاريع منح من «جمعية يمينية متدينة»^(٢).

(١) أفرايم هليفي، حرب الأنفاق والحرم يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١١/٥.

(٢) فراس خطيب، حفريات قرب الأقصى محصنة كمفاعل ديمونا يجريها «صندوق إيفيرست» بتمويل ملياردير يهودي أمريكي وبلا رقابة سلطة الآثار، جريدة الأخبار اللبنانية ٢٠/١٠/٢٠٠٧.

وكشفت تقارير صهيونية لاحقة عن خطة واسعة لتركيز عملية الحفريات في المنطقة في تسعة مواقع (طبقاً لتصريح مدير سلطة الآثار يهوشوع دورفمان). وحسب المعلومات المنشورة حول ذلك، يتم تمويل الحفريات من قبل سلطة الآثار الصهيونية وبلدية القدس المحتلة والجمعيات اليهودية اليمينية المتطرفة، حيث تقوم جمعية «عطيرت كوهانيم» بتمويل الحفريات شمالي البلدة القديمة، وتحت كنيس «أوهل يتسحاق» الذي يقع في الحي الإسلامي، على بعد ١٥٠ متراً من أسوار البلدة. وتقوم جمعية «إلعاد» بتمويل الحفريات في حي سلوان (ما يسمى مدينة داوود)، بالإضافة إلى موقعين آخرين. كما يقوم ما يسمى بـ«صندوق تراث الحائط»، وهي جمعية حكومية، بتمويل الحفريات في ٣ مواقع أخرى قريبة من «حائط البراق» (المبكى)، من بينها في القسم الغربي منه، وفي بوابة المغاربة. جميع هذه الحفريات الجارية والمخططة في البلدة المحتلة، تمت المصادقة عليها من قبل سلطة الآثار، في إجراء سريع، بذريعة أنها معرفة كـ «حفريات إنقاذ»، لاستيضاح القيمة الأثرية لموقع معين قبل بدء البناء فيه. وتوصف الخطة المعروضة بأنها «خطة عملاقة»، من الممكن أن تغيّر وجه البلدة القديمة. فبعد أن تركزت الحفريات حتى اليوم في منطقة المركز، سوف تنتقل إلى مواقع جديدة، ومن المتوقع أن تستمر لبضع سنوات. ونقل عن أحد المسؤولين عنها قوله: «إن السياق السياسي للخطة واضح تماماً، وهو توسيع السيطرة اليهودية على البلدة القديمة». وقال أحد كبار العاملين في سلطة الآثار، تسفي غرينهود، في مؤتمر أكاديمية العلوم إن «جزءاً كبيراً من هذه الحفريات هو علم آثار مجتهد». كما عبر عدد من كبار المسؤولين في سلطة دائرة الآثار عن تقديرهم بأن «عملية الحفريات في البلدة القديمة هي أكثر من اللازم»^(١).

وفي الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧م، حذرت «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» من قيام المؤسسة الصهيونية وأذرعها التنفيذية خاصة ما يسمى بسلطة الآثار الصهيونية بهجوم تدميري للمعالم والآثار العربية والإسلامية في محيط المسجد الأقصى وتزوير حقائق التاريخ والجغرافيا. وقالت المؤسسة في بيانها: من خلال متابعة مؤسسة الأقصى ورصدها لمجريات الأحداث في القدس ومحيط المسجد الأقصى، فإنه يلاحظ أن المؤسسة الصهيونية تشن في الفترة الأخيرة هجوماً تدميراً للمعالم العربية والإسلامية في مدينة القدس خاصة تلك القريبة من محيط المسجد الأقصى، ويجري هذا الهجوم تحت غطاء الحفريات الأثرية التي تقوم بها سلطة الآثار الصهيونية، وتموّل أغلب هذه

(١) تقرير، حفريات واسعة في ٩ مواقع لتغيير وجه القدس المحتلة، موقع عرب ٤٨ - ٣/٥/٢٠٠٧... الرابط:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=19&id=45757>

الحفريات من قبل جمعيات يهودية استيطانية أو من قبل الحكومة الصهيونية، وقد رصدت مؤسسة الأقصى خلال الفترة الأخيرة نحو ستة مواقع تتم فيها الحفريات ومواقع أخرى جددت فيها الحفريات، منها ثلاث حفريات في مدخل قرية سلوان جنوب المسجد الأقصى، وأخرى في أقصى غرب ساحة البراق، وبعضها داخل البلدة القديمة، وتقوم سلطة الآثار في الفترة الأخيرة بوتيرة غير مسبوقة بتنظيم جولات ميدانية وإعلامية تدعي خلالها أنها كشفت في الحفريات الأثرية عن آثار يهودية تعود إلى فترة ما قد يسمى بالهيكل الأول والثاني، فيما تقوم سلطة الآثار الصهيونية بتزوير الحقائق الأثرية والتاريخية عبر تجاهلها التاريخ والآثار العربية والإسلامية في هذه المواقع، أو الإشارة إليها إشارة عابرة هامشية. ومن خلال متابعة ورصد دقيق قامت به مؤسسة الأقصى وثقته بالصور الفوتوغرافية، فإن سلطة الآثار الصهيونية تقوم بتدمير ممنهج لما يكشف من آثار عربية وإسلامية وتطمس هذه المعالم، فيما تدعي سلطة الآثار وجود آثار يهودية غير مؤكدة في المكان، مستندة إلى بعض المعلومات غير المؤكدة تاريخيا باعتراف بعض متحدثيها، واعتماد المصادر التوراتية أو التلمودية، وادعت سلطة الآثار خلال زيارة لموقع في مدخل قرية سلوان وجود آثار لمبنى كبير يعود إلى ما يسمى بعهد الهيكل الثاني تدعي نسه إلى ما يسمى بالملكة هيلانة، وأشارت سلطة الآثار أيضا إلى أنها كشفت عن آثار من الفترة العباسية ومن الفترة العربية الكنعانية، إلا أنه في واقع الحال لا ترى في الموقع أي اثر تم حفظه من الفترات العربية والإسلامية، بل يتم التركيز والحديث عن فترة يهودية مزعومة في المكان^(١).

وفي أوائل آذار/ مارس ٢٠٠٨م، استكمل «صندوق تراث الحائط» سلطة الآثار الربط تحت الأرضي بين نفق الحائط ومنطقة الحفريات الأثرية تحت نطاق «خيمة يتسحاق»، في الجانب الجنوبي من شارع الواد في البلدة القديمة. وعلى طول الربط سيعبر معبر للمشاة بطول نحو ٢٠م، هدفه خدمة الزوار في نفق الحائط والمؤسسات المحيطة به. وقد اكتشفت في المنطقة آثار من عصور مختلفة وفي مركزها؛ حمام كبير من العصر المملوكي (القرن ال ١٤). ويومها قال حاخام الحائط شموئيل راينوفيتش: إن هدف الربط هو السماح للأطفال زوار الأنفاق أن ينهوا الجولة في المكان والخروج منها في المنطقة المجاورة للحائط، على حدود الحلي اليهودي، وليس مثلما هو الحال اليوم حيث يمر المخرج في قلب الحلي الإسلامي، من

(١) محمود أبو عطا، مؤسسة الأقصى تحذر من هجوم تدميري إسرائيلي يطمس المعالم والآثار العربية والإسلامية في محيط المسجد الأقصى ويهدد التاريخ والجغرافيا، ٦/١٢/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1240&mode=th read&order=0&thold=0>

الفتحة التي في منطقة طريق الآلام. هذا أكثر أمانا، وأقل تهديدا، وسيجلب المزيد من الزوار إلى أنفاق الحائط^(١).

وفي أواخر آذار / مارس ٢٠٠٨ م، تم الكشف عن قيام المؤسسة الصهيونية بحفريات واسعة وتفريغ وإزالة أتربة بكميات كبيرة، بالإضافة إلى تنفيذ بناءات إنشائية بهدف بناء نفق أسفل المدرسة العمرية ضمن الفراغات البنائية الأرضية الواقعة تحت الجدار الشمالي للمسجد الأقصى المبارك، وذلك في المنطقة الواقعة أقصى مسار النفق الغربي الممتد من أسفل حائط البراق وحتى شارع المجاهدين المحاذي للسور الشمالي للمسجد الأقصى المبارك، وذلك في إطار محاولة جهات صهيونية للاستيلاء على بعض العقارات المقدسية في المنطقة ذاتها كمرحلة من مراحل تهويدها. وبحسب المعلومات المتوافرة لدى «مؤسسة الأقصى» فإن الهدف من هذه الحفريات والإنشاءات هو استكمال إنشاء شبكة الأنفاق التي تحفرها المؤسسة الصهيونية، تحت المسجد الأقصى وفي محيطه. وقال الباحث في قضايا الاستيطان في البلدة القديمة هايل صندوق: لقد بدأت حفريات حديثة، بعد افتتاح النفق باتجاه قناتين، القناة الأولى التي تصل تحت أساسات مسجد قبة الصخرة المشرفة، وفي هذه القناة بئران كانت قد وصلت الحفريات الصهيونية للبئر الأولى قبل مدة طويلة، وما نقلته المعلومات التي تشير إلى الأتربة الرطبة يعني أنهم وصلوا إلى البئر الثانية الموجودة في هذه القناة والقريبة من تحت مسجد قبة الصخرة. وأكد صندوق أن هذه الحفريات تؤثر على أساسات المساجد، موضحا أن النفق الممتد من حائط البراق حتى المجلس الإسلامي (المدرسة المنجكية) كان عبارة عن قناة قاموا بتوسيعها حتى وصلت إلى البركتين الصخريتين الموجودتين في دير «راهبات صهيون»، مع العلم أنه يوجد جدار يفصل بين البركة الموجودة داخل النفق والبركة الموجودة في دير راهبات صهيون، وأشار الباحث صندوق إلى أن البركتين الموجودتين في «راهبات صهيون» متصلتان مع مغارة سليمان. ويذكر أنه في شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٩٦ م قامت السلطات الصهيونية بفتح باب للنفق أسفل المدرسة العمرية في طريق المجاهدين شمال المسجد الأقصى المبارك، ويبدأ هذا النفق من باب المغاربة ويسير بمحاذاة الجدار الغربي لسور الأقصى ثم يتجه شرقا أسفل المدرسة العمرية بطول نحو ٤٩٠ مترا، الذي كان ولا يزال بمنزلة السرطان المنتشر داخل البلدة القديمة، حيث يمكن اليهود والسائحون الأجانب من المرور من خلاله، ومن ثم التجوال في شارع الواد بحراسة مشددة من فرق حراسة صهيونية، ومن ثم تبعه وضع كاميرات مراقبة في كافة الشوارع والأزقة المرتبطة بمركز شرطة الاحتلال، وعقب

(١) نداف شرغاي، استكمال الربط بين نفق المبكى وساحة خيمة إسحق، هآرتس ٦/٣/٢٠٠٨.

افتتاح هذا النفق اندلعت مواجهات بين سلطات الاحتلال والفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وقد سقط العديد من الشهداء والجرحى، كذلك تم اعتقال العشرات من الفلسطينيين خلال تلك الفترة^(١).

وفي أواخر عام ٢٠٠٩م، أكدت «مؤسسة الأقصى» أن سلطات الاحتلال تقوم بنقل الآثار الإسلامية التي تسرقها من منطقة القصور الأموية المجاورة للمسجد الأقصى إلى مكب النفايات الموجود في مستوطنة «معاليه أدميم»، ونقل جزء مما تسرقه من حجارة كبيرة إلى مخازن تابعة لـ «سلطة الآثار الصهيونية» ضمن بناية «المتحف الفلسطيني» سابقا الذي يسميه الاحتلال «متحف روكفلر»، وذلك كي تقوم بعمليات تزييف وتغيير لمعالِم هذه الموجودات الأثرية، ثم نقلها إلى أماكن أخرى، وكأنها موجودات أثرية عبرية ويهودية^(٢).

حول بعض النتائج التدميرية الجديدة للحفريات، وقع انهيار، في شباط/فبراير ٢٠٠٨م، بالقرب من سبيل قايتباي مقابل المدرسة الأشرفية، داخل ساحات المسجد الأقصى في المنطقة الغربية للأقصى بين باب القطنين والسلسلة، وأدى إلى إحداث حفرة بطول مترين وعرض متر ونصف وعمق متر واحد. وأكدت مؤسسة الأقصى أن الانهيار حصل بسبب الحفريات الصهيونية وشبكة الأنفاق تحت المسجد الأقصى وفي محيطه. وقد جمعت المؤسسة شهادات من أصحاب البيوت الملاصقة للمنطقة التي وقع فيها الانهيار، الذين أكدوا سماعهم لأصوات الحفر العالية تحت بيوتهم على مدار ساعات الليل والنهار، وأن هذه الحفريات أدت إلى تشققات كثيرة وخطيرة في بيوتهم وتهدد بيوتهم بالانهيار^(٣).

وكشفت «مؤسسة الأقصى» في تقرير صحفي موثق بالصور الفوتوغرافية، عممته (يوم) ٨/٢/٢٠١٠م عن حدوث تشققات واسعة وخطيرة في الجدار الشمالي للمسجد الأقصى، وبالتحديد في منطقة المتوضآت الواقعة في جوار باب حطة، حيث يمتد التشقق على مساحة طولها سبعة أمتار، وأكدت المؤسسة من خلال متابعتها ورصدها المتكرر للمنطقة أن التشقق تزداد مساحته يوما بعد يوم، وأن التشققات الحاصلة هي تشققات خطيرة جدا، وإن تعددت

(١) محمود أبو عطا، المؤسسة الصهيونية تصعد من حفرياتها والتفريغات الترابية لاستكمال بناء أنفاق أسفل المدرسة العمرية تحت السور الشمالي للمسجد الأقصى، مؤسسة الأقصى ٣٠/٣/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1271>

(٢) حسن مواسي، الاحتلال يلقي بالآثار الأموية في مكب نفايات معاليه أدميم، الدستور ٢٤/١٢/٢٠٠٩ نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) عدد ١٦٤٨ - ٢٤/١٢/٢٠٠٩، ص ١٨.

(٣) تقرير، الحفريات الصهيونية تسبب انهيارا في ساحة المسجد الأقصى وتشققات خطيرة في البيوت الملاصقة للجدار الغربي للأقصى، مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، ١٥/٢/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1255&mode=th read&order=0&thold=0>

تحليلات أسباب حدوثها. وبينت المؤسسة أنه حسب فحص وتحليل من قبل متخصصين كان سبب التشققات تصعيد الحفريات الصهيونية الاحتفالية في المنطقة المجاورة لمنطقة باب حطة، وهي حفريات متواصلة في عدد من النقاط أسفل ومحيط المسجد الأقصى، خاصة أسفل المدرسة العمرية الواقعة على بعد أمتار من باب حطة^(١).

وفي ١٣/١١/٢٠١٠م، وقع انهيار في المسجد الأقصى، كشف عن حفرة عميقة، في المنطقة الترابية بجانب مسطبة أبو بكر الصديق، الواقعة قبالة باب المغاربة من الداخل في الجهة الغربية من المسجد. وقالت «مؤسسة الأقصى»: «إن كل القرائن تدل على وجود حفريات ينفذها الاحتلال الصهيوني أسفل المسجد الأقصى، وتم توثيق هذه الحادثة بالصور الفوتوغرافية والفيديو». وتحدثت المؤسسة عن أنها كشفت قبل ذلك عن تسبب الحفريات بانهيار وقع في أرضية المسجد الأقصى بجانب سبيل قايتباي، وسقوط شجرة كبيرة قبالة باب القطنين، وتشققات في المباني الواقعة بالقرب منه، وعن وجود تشققات في مبنى المصلى المرواني، وتشققات في المباني فوق باب حطة في الجهة الشمالية من المسجد الأقصى. وتحدثت عن مخاطر حفريات الاحتلال في الجهة الغربية والجنوبية للمسجد، والحفريات أسفل منطقة المطهرة الواقعة ضمن الحدود الغربية للمسجد الأقصى^(٢).

ج - إنشاء جسر مكان تلة المغاربة:

في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٧م، انفجرت مشكلة جديدة تتعلق بالحفريات الصهيونية الجديدة في منطقة الحرم القدسي، حيث واصلت سلطات الاحتلال الصهيوني عمليات هدم الطريق التاريخي المؤدي إلى باب المغاربة ومنه إلى المسجد الأقصى، وسط انتشار أمني مكثف لقوات الاحتلال الصهيوني في المنطقة وفي محيط المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة. ويذكر أن جزءاً من الطريق المؤدي إلى باب المغاربة قد انهار (يوم ١٥/٢/٢٠٠٤م) بسبب مواصلة الحفريات الصهيونية في المنطقة، ولم يسمح حينها لدائرة الأوقاف الإسلامية و«مؤسسة الأقصى» بإجراء الترميمات والتصليلات اللازمة. وقررت بلدية القدس المحتلة (أواخر ٢٠٠٤م) هدم الجدار والطريق المؤدي إلى باب المغاربة بشكل كامل وبناء جسر جديد يتسنى من خلاله لليهود والشرطة الصهيونية الدخول واقتحام المسجد الأقصى. وبارك المدعو

(١) تقرير، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث تكشف تشققات خطيرة في الجدار الشمالي للمسجد الأقصى بجوار باب حطة والاحتلال يكثف حفرياته، مؤسسة الأقصى، ٩/٢/٢٠١٠.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=145>

(٢) بسبب حفريات الاحتلال؛ انهيارٌ جديدٌ في باحة الأقصى، موقع عرب ٤٨ - ١٥/١١/٢٠١٠.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=75657>

«حاحام حائط المبكى» شموئيل رايبينوفيتس هذه الخطوة الصهيونية وقال: «في مثل هذه الحالة يمكن للجمهور الوصول بشكل آمن إلى منطقة حائط المبكى، ويمكن إرجاع النساء إلى المكان الذي كان معداً لهنّ سابقاً للصلاة». وادعت بلدية القدس المحتلة بأنها قررت ذلك «بعد إجراء فحوصات هندسية تشير إلى أن هذا الجدار والطريق سينهاران خلال الأسابيع القليلة القادمة. وادعى مهندس البلدية أوري شطريت بأن موسم الأمطار القادم «سيتسبب بانهيار هذا الطريق، ولا مناص من إزالة الجدار الاستنادي وتفكيك (هدم) الطريق». وقامت سلطة الآثار الصهيونية بأعمال حفريات في محتويات طريق باب المغاربة بادعاء «التقيب عن مخلفات أثرية في المكان». وكان واضحاً أن إقدام بلدية القدس على مثل هذا العمل يزيد بشكل واضح من مخاطر هدم المسجد الأقصى، وخاصة جداره الغربي، لما قد تحدثه عمليات الهدم هذه من تدخل لأساساته، في سياق عملية تهويد لتغيير المعالم الإسلامية في القدس والمسجد الأقصى. وحول التطورات الجديدة، أقر كبير خبراء الآثار الصهيونية في مدينة القدس، يوفال باروخ، بأن ما يجري من حفريات وهدم للطريق التاريخي لباب المغاربة، يهدف إلى البحث عن آثار يهودية، وليس فقط بناء أعمدة سائدة للجسر العلوي في طريق باب المغاربة. ونقلت الإذاعة العبرية عن باروخ قوله: «إن البقايا الأثرية التي سيتم اكتشافها من خلال هذه الحفريات مرتبطة بالديانات السماوية الثلاث، وسيتم عرض بعضها في القدس»، على حد تعبيره، في تأكيد واضح منه على وجود حفريات هدفها التقيب عن الآثار. وحاول باروخ الدفاع عن هذه الحفريات الصهيونية بالقول: «إن هذه الحفريات تجري بمقتضى القانون»، مدعياً أنه «ليست هناك نية للاقتراب من الحرم القدسي». وقال: «نحن نجري حفريات لإنقاذ الآثار في تلك المنطقة»، على حد زعمه. وكانت خبيرة آثار صهيونية تدعى إيلات مازار قد حذرت من مساعي الحفر للبحث عن آثار في تلة باب المغاربة، الأمر الذي سيؤدي إلى الكشف عن أساسات المسجد الأقصى. وانتقد كبار علماء الآثار في الكيان الصهيوني بشدة «سلطة الآثار» التي صادقت على خطة بناء جسر المغاربة، وقالوا إن أعمدة الاستناد للجسر التي ستقام في مجال منطقة الحديقة الأثرية التي تقع على سفوح ومحاذة أسوار الحرم القدسي (في الزاوية الجنوبية الغربية من الأسوار) سوف تلحق الضرر بإحدى الحدائق الأثرية المهمة في الكيان الصهيوني والعالم، وإن الجسر الجديد سوف يخفي منظر القسم الجنوبي من حائط البراق وقوس روبينسون. وكان الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨م، قد كشف، بالوثائق والخرائط، النقاب عن الخطة الصهيونية الهادفة إلى هدم جزء من المسجد الأقصى. وقال الشيخ صلاح: «إن خطورة المخطط، الذي تعترم سلطات

الاحتلال تنفيذ هذه اليوم، بأنه يتهدد بهدم غرفتين تقعان أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى، أي في منطقة البراق، وإن هدمهما سيكشف عن مسجد البراق، الذي هو جزء من المسجد الأقصى، وسيسهل على أي معتد في وقت لاحق، القيام بجريته على مسجد البراق ثم المسجد الأقصى». ولفت الشيخ صلاح الانتباه إلى أن المخطط يستهدف أيضا إزالة طريق المغاربة، الذي كان ذات يوم طريقا إسلاميا تاريخيا، وقد تهدم بسبب الحفريات الصهيونية، وليس بسبب الثلوج، كما ادعى الصهاينة، كما تهدم جزء من الجسور بسبب الحفريات^(١).

وأكد خبير الخرائط في بيت الشرق خليل التفكجي أن الهدف من تنفيذ مشروع تجريف تلة المطلع بباب المغاربة هو توسيع ساحة حائط المبكى وإقامة كنيس يهودي جديد ملاصق للصور الغربي للحرم القدسي، ولتمكين سلطة الآثار الصهيونية من تنفيذ المزيد من الحفريات، وذكر التفكجي أن هذه السلطة تسرق الأحجار التي تجرفها من منطقة باب المغاربة وتنقلها إلى منطقة أخرى بالقرب من الكلية الإبراهيمية، وبعد أن تقوم بفحصها بحثا عن آثار يهودية، تعمد إلى إتلافها في وقت لاحق، بعد إخفاؤها في الوصول إلى أي أحجار تثبت الوجود اليهودي في الحرم القدسي^(٢).

وقد وافقت الحكومة الصهيونية (في ١١/٢/٢٠٠٧م) على مواصلة أعمال الحفريات والبناء عند باب المغاربة. وحول الاحتجاجات على المس بالحرم القدسي والأعمال التي تستهدف الوضع القائم في المسجد الأقصى باعتباره منطقة محتلة، عبر رئيس الحكومة إيهود أولمرت عن رفضه لموقف فلسطيني الداخل، واستنكر ما اعتبره «التحريض في الوسط العربي في إسرائيل وفي المجتمع الدولي ضد أعمال ترميم جسر المغاربة». وعاد أولمرت ليذكر بموقفه وموقف حكومته التي لا تعتبر القدس مناطق محتلة قائلا: «يجب أن نذكر أن عمليات الترميم تجري خارج «جبل الهيكل» ويدور الحديث عن منطقة تخضع بشكل مطلق لسيادة صهيونية كاملة. لا يوجد أي مسألة دينية» - على حد زعمه^(٣).

وحول تطورات المشكلة، من وجهة نظر صهيونية، أوضح تقرير لمنظمة «عير عاميم =

(١) تقرير، مؤسسة الأقصى تحذر: بلدية القدس تنوي هدم جدار وطريق باب المغاربة، صحيفة الاتحاد - حيفا (موقع الجبهة) ١٧/١٢/٢٠٠٤ + نداف شرغاي، كبار علماء الآثار في إسرائيل: يجب إيقاف خطة بناء جسر المغاربة، هآرتس ١٢/١٢/٢٠٠٧ + تقرير، إذاعة العدو: خبراء الآثار الصهاينة يؤكدون وجود تنقيب أسفل المسجد الأقصى وحوله، موقع فلسطين اليوم، ٢٠٠٧/٢/٦.. الرابط:

<http://www.paltoday.com/arabic/news.php?id=33265>

(٢) تقرير، سلطات الاحتلال تسرق الأحجار والأثرية وتنقلها إلى مكان خارج المسجد الأقصى، فلسطين اليوم - غزة ٩/٢/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://www.paltoday.com/arabic/news.php?id=33467>

(٣) تقرير، الحكومة الصهيونية توافق على مواصلة العمل في باب المغاربة، موقع عرب ٤٨ - ١١/٢/٢٠٠٧.

مدينة الشعوب» اليسارية الظروف والأسباب والأهداف من الحفريات والهدم والبناء في منطقة باب المغاربة، وأشار التقرير إلى الأهداف الحقيقية وطريقة اتخاذ القرارات في هذا الشأن، كما أوضح الهدف الحقيقي من هذا المخطط. واعتبر التقرير أن باب المغاربة هو أكثر مداخل الحرم القدسي حساسية، وذلك لأن مفاتيح البوابات الأخرى موجودة بحوزة الوقف الإسلامي المسؤول عن الحرم القدسي، ولكن منذ عام ١٩٦٧ انتقلت السيطرة على باب المغاربة إلى السلطات الصهيونية، وتستخدمه للدخول إلى باحة الحرم وإدخال اليهود، وتجري حركة «أمناء الهيكل» من خلاله نشاطاتها داخل الحرم، وعن طريقه تتم محاولات الصعود إلى باحة المساجد، ويعتبر الممر الرئيسي لدخول قوات الأمن الصهيونية في أوقات التوتر. وذكر التقرير أنه منذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ٢٠٠٤م كان هناك جسر متداع يصل باب المغاربة بباحة الحرم، وفي ١٤/٢/٢٠٠٤م تداعى الجسر بسبب الأمطار الغزيرة، فوقفت السلطات الصهيونية أمام مشكلة كيف سترمم الممر مع الأخذ بالحسبان الحساسية العميقة المنطوية من وراء محاولة تغيير الوضع القائم في المكان. وفي ١/٢/٢٠٠٥م، منح ترخيص لإقامة جسر خشبي مؤقت مثبت على سبعة أعمدة داعمة، في المكان الذي انهار فيه الجسر تقريبا. ومنذ ذلك الحين زاد الضغط من قبل أوساط مختلفة وبضمنها بطبيعة الحال جمعيات المستوطنين و«صندوق تراث جبل الهيكل» (جمعية مقربة من المستوطنين) والشرطة، لبناء ممر دائم لباب المغاربة بشكل يحدث تغييرا في الوضع القائم الذي كان ساريا بين عامي ١٩٦٧م و٢٠٠٤م. وفي ٢٨/٦/٢٠٠٥م، أجريت مشاورات في مكتب رئيس الوزراء الصهيوني حول الموضوع برئاسة المستشار العسكري وبمشاركة الشرطة الصهيونية والأجهزة الأمنية وسلطة الآثار وبلدية القدس وجمعية «صندوق تراث جبل الهيكل». وطالبت الشرطة في الجلسة بإجراء ترتيب جديد في باب المغاربة يسمح بتجمع ٣٠٠ من أفراد الشرطة في آن واحد على الجسر من أجل تسهيل الدخول للحرم عند الحاجة. وزعم آخرون أن الجسر الحالي يضيق المساحة المعدة للنساء للصلاة في ساحة حائط البراق. وفي ١٥/١١/٢٠٠٦م، صادقت اللجنة المحلية للبناء في بلدية القدس على منح ترخيص لبناء جسر ثابت بين ساحة البراق وباب المغاربة، واشترطت الترخيص بموافقة الشرطة وسلطة الآثار. ويؤكد التقرير أن منح الترخيص لم يكن قانونيا، فالخارطة الهيكلية التي تسري على البلدة القديمة تلزم إعداد خريطة مفصلة، ويتم عرضها على الجمهور لتقديم الاعتراضات قبل إصدار الترخيص، ولكن اللجنة تجاهلت هذا الإجراء معتمدة على استشارة قضائية من محام مقرب من المستوطنين. ونظرا للخلاف حول الخطة وحساسيتها، لم يصدر حتى

هذه اللحظة ترخيص نهائي للبدء في البناء. وتظهر الصور أن تصميم الجسر الجديد يختلف كلياً عن الجسر الذي انهار وتختلف عن الجسر الخشبي المؤقت. الجسر الأصلي الذي انهار كان بطول ٧٥ م من قاعدة الجدار الداعم للحرم في الساحة الغربية حتى باب المغاربة. أما الجسر الجديد المخطط فسيكون بطول ٢٠٠ م وسيمتد من منطقة الحفريات في المنطقة الجنوبية للحرم. وأوضح التقرير أن المخطط لباب المغاربة واسع ويمس بشكل كبير الوضع القائم، ويسعى إلى إجراء تغيير كبير في التوازن المحيطي الحساس في منطقة الحرم ومحيطه، وأنه يهدف ليس فقط إلى إعادة ضمان مرور الصهائنة وقوات الأمن إلى باحة الحرم بل الرغبة في بناء ممر يسمح بدخول جماهيري بأعداد كبيرة إلى باب المغاربة من ساحة البراق والحلبي اليهودي، وهذان الأمران معا يشيران ليس فقط إلى المس بالوضع القائم البنوي بل يؤديان أيضاً إلى تغيير مستقبلي جوهري في التنقل والحركة في هذه المنطقة، وإن الجسر المخطط يعزز الانطباع أن الحكومة الصهيونية تسعى للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ م لتغيير الوضع القائم السياسي والديني في الحرم القدسي، من خلال بناء ممر جديد يهدف إلى زيادة تدفق اليهود إلى الحرم، حسب رؤية الأوساط الوطنية المتدينة الأكثر تطرفاً في الكيان الصهيوني، وهذه الأوساط كانت شريكة في اتخاذ القرارات حول هذا الجسر^(١).

وبين التطورات المتلاحقة التي طرأت على المسألة خلال عام ٢٠٠٧ م، يذكر أن رئيس بلدية القدس المحتلة، أورلي لوبليانسكي، أعلن (في شباط/فبراير ٢٠٠٧ م) سحب المخطط الأصلي، الذي أثار عاصفة في أوساط الجمهور الإسلامي. وادعى لوبليانسكي أن عملية سحب المشروع وإعادة المداولات ترمي إلى تقليص الاعتراضات على إقامة الجسر، والتي تنبع برأيه من الجهل، لأن الخطة الأصلية لم تعرض على الجمهور. وبتقديره، إن مداولات عامة واسعة ستنتج في إقناع الجمهور الإسلامي بأنه لا يوجد في إقامة الجسر أي مس بهم أو ضم لأراض في الحرم. وكلفت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس دائرة التخطيط في البلدية ببلورة توصية نهائية تسمح بتقديم الخطة للإيداع، وبعد ذلك عرض الخطة لإطلاع الجمهور والاستماع إلى الاعتراضات، وبعد ذلك التصويت على إقرارها^(٢).

لكن الشيخ رائد صلاح (رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر) كشف النقاب عن أن الجرافات الصهيونية تقوم بهدم طريق باب المغاربة في ساعات الليل المتأخرة بعيداً عن

(١) تقرير، جمعية غير عامية: الحقيقة من وراء الحفريات والبناء والمخطط في الحرم القدسي، موقع عرب ٤٨ - ١١/٢/٢٠٠٧..
الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=42999>

(٢) يهوتنان ليس، استدعاء الأوقاف لإعطاء رأيها في جسر المغاربة، هآرتس ٣/٨/٢٠٠٧.

الأعين وتنسحب قبيل الفجر خلسة. وقال الشيخ صلاح الذي كان يرباط في خيمة اعتصام قريبة من البلدة القديمة: إن السلطات الصهيونية تزيد كل يوم من أعداد العاملين الذين يقومون بهدم طريق باب المغاربة بالأدوات الخفيفة، ويخرجون مئات من أكياس الأتربة والأحجار الأثرية التي تضمها طريق باب المغاربة. ويأتي هذا الكشف في ظل مواصلة السلطات الصهيونية وعلى مدار ١٩ يوماً هدم جزء من المسجد الأقصى المتمثل في إزالة تلة طريق باب المغاربة وغرفتين من المسجد الأقصى^(١).

وبتأثير الضغوط المحلية والدولية، اتفق رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان ورئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت، على وصول وفد من الخبراء الأتراك إلى موقع الحفريات. وتم تشكيل «الفريق الفني التركي لفحص الحفريات في الحرم» من سبعة أعضاء (منهم فنصل تركيا في القدس أرسان أزار، ومهندس معماري، عالم آثار، جيولوجي، وبروفيسور في التاريخ)، وزاروا فلسطين المحتلة (في ٢٠ - ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٧م). وقد وصفهم عالم الآثار الرئيس لسلطة الآثار د. جدعون أفني بأنهم «وفد مهني جدا»، وقال: «حسب انطباعي كانوا موضوعيين وغير منحازين، جاؤوا مع كل أنواع الروايات عن الحفريات تحت الحرم وعن الخطر على سلامة المساجد»^(٢).

وجمدت بلدية القدس المحتلة الحفريات، وأعلنت أن البناء لن يتم إلا بعد أن يقر في إطار مخطط هيكلية تفصيلي. وأبلغت الحكومة الصهيونية الأونيسكو (في حزيران/يونيو ٢٠٠٧م) بأن الحفريات قد توقفت، وأن ما يحصل هو أعمال تنظيف وصيانة. وفي أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٧م، عرضت على لجنة التنظيم والبناء التابعة لبلدية القدس المحتلة «خطة بديلة» لبناء جسر باب المغاربة، إلى جانب المخطط الأول الذي جُمّد في أعقاب عاصفة من ردود الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية. إلا أن المشترك بين المخططين هو أن الجسر المخطط لا يخدم ولا يستخدم من قبل الفلسطينيين بل هو المنفذ الوحيد للمستوطنين وقوات أمن الاحتلال إلى ساحة الحرم القدسي، وتغيب البلدية الجانب السياسي للقضية بمجملها ولواقع الاحتلال. وتدعي البلدية أن المسار الجديد للجسر لا يمس بما كشفت عنه أعمال الحفر ويمكن من إعادة بناء الآثار وحفظها، ورسم المخططون خريطة للآثار على امتداد المسار وحددوا فراغات سيكون من الممكن أن تقام فيها أعمدة الدعم من غير المس بالآثار، حيث

(١) محمد أبو خضير وزكي أبو الخلاوة، الجرافات الصهيونية تهدم طريق باب المغاربة وتنسحب قبيل الفجر، صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠٧/٢/٢٦.

(٢) تسفي زينجر، سلطة الآثار: «الوفد التركي كان مهنيًا جدًا»، يديعوت أحرونوت ١٨/١١/٢٠٠٧.

تم تقصير مسار الجسر، ولن تكون بدايته قائمة في منطقة الحديقة الأثرية، بل في مسار التل الترابي الموجود بقرب باب المغاربة؛ وسيبنى من ممر خشبي وحواف حديدية ارتفاعها متران، على حسب طلب الشرطة؛ وعدد أعمدة الجسر سيقبل من ٧ إلى ٤، ولن يزيد ارتفاعها على نصف متر^(١).

وصادق المجلس المحلي للتخطيط والبناء في القدس (في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ م) على «الخطة البديلة الجديدة» للجسر، وأخذت هذه الخطة تمر في سياقات المصادقة، ثم توقفت، بدليل أنه في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ م، نشرت تقارير تؤكد أن سلطة الآثار الصهيونية تعترم استئناف الحفريات الأثرية في المكان، استناداً إلى مصادقة اللجنة الوزارية الصهيونية لشؤون القدس، التي استجابت لضغط من جانب حاخام المبكى و«صندوق تراث الحائط». وأفاد مكتب رئيس الوزراء بأنه لا يرى أي مشكلة في استئناف الأعمال، وأنه إذا كان هناك توقف فيها في الأشهر الأخيرة، فإن الأمر ينبع من مشكلات التخطيط وليس من القرار السياسي^(٢).

وفي أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ م، أصدر الفريق التركي تقريره النهائي، وبيّن فيه تجاهل الحكومة الصهيونية الطبيعة المتنوعة للقدس، ولاسيما في نطاق الحرم، وخرقها لفظ لقوانين التراث التاريخي الدولي. وتحدث التقرير عن مساعٍ صهيونية مبادر إليها ومخطط لها لتصفية الطابع الإسلامي في الحرم وفي البلدة القديمة، ومحاولة الحكومة الصهيونية تهويد تاريخ الحرم، وإدارة شبكة علاقات عامة لتبرير الأشغال. وأكد التقرير قيام الحكومة الصهيونية بأعمال مغرضة للمس بالمواقع المقدسة لملايين المسلمين وتنفيذ حفريات لا داعي لها في عقبة المغاربة، حيث يوجد أحد المداخل الرئيسة للحرم، بطريقة فيها ما يمس بنطاق الحرم القدسي، وأن الحفريات تنفذ أكثر بكثير من الاحتياجات العلمية. وانتقد التقرير رفض الحكومة الصهيونية التعاون مع الأوقاف الإسلامية. وطالب التقرير بوقف الحفريات فوراً^(٣).

بعد نحو أسبوعين من صدور تقرير الفريق التركي، أمرت الحكومة (في ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٧ م) بمواصلة العمل في منطقة جسر المغاربة، وإنهاء العمل في وقت قصير

(١) يونتان ليس، مسار بديل لجسر المغاربة، أقصر ودون مس بالآثار، هآرتس ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٧.

(٢) عكيفا الدار، لجنة وزارية تصادق على الحفريات في باب المغاربة في القدس، هآرتس ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٣) سمدر بيرى، اتهامات خطيرة تجاه إسرائيل في التقرير التركي عن الحفريات في عقبة المغاربة. «إسرائيل تهود الحرم»، يديعوت أحرونوت ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧.

بالتعاون مع الجهات ذات الصلة. وحين توجه سفراء دول أجنبية إلى مكتب وزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة بطلب الحصول على توضيحات بهذا الشأن، صرح مكتب رئيس الحكومة أن العمل لم يتوقف أبداً، ومن هنا فلا مجال للحديث عن أوامر بتجديد العمل فيها. وذكرت مصادر في سلطة الآثار أنه بالنسبة لهم لم يتغير أي شيء بكل ما يتصل بالعمل في منطقة باب المغاربة^(١).

وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧م، قررت اللجنة الوزارية الصهيونية لشؤون القدس برئاسة أولمرت استئناف الحفريات في باب المغاربة، مؤكدة مفعول قرار حكومي في ٢٩/١٢/٢٠٠٧م، ونشر في الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء. وجاء في القرار: «إن سلطة الآثار ستواصل العمل في باب المغاربة، من أجل إنهاء العمل في أقرب وقت ممكن، وإن عليها أن تزيل كل الموجودات غير الأثرية». ويعني هذا القرار إزالة كل الآثار التي تعود لما بعد عام ١٧٠٠م، أي الآثار العربية والإسلامية طيلة ٣ قرون. وقررت الحكومة تحويل ميزانية بقيمة ٥, ٣ ملايين شيكل لسلطة الآثار من أجل استكمال الحفريات وحفظ الآثار، إضافة إلى تحويل ١٤ مليون شيكل لبناء جسر في المكان بعد أن تحظى خطط البناء على مصادقة اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء. وحذر المحامي داني زايدمان من جمعية «عير عاميم» التي قدمت طعنا على قرار الحكومة للمستشار القضائي للحكومة، من أن الاعتبارات السياسية هي جزء من اعتبارات سلطة الآثار، إذ إن جزءا كبيرا من ميزانيتها ومن تكاليف الحفريات في القدس تمول عن طريق جمعيات يمينية تعمل على تهويد القدس الشرقية. وفي تطور نوعي، أقرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية القدس المحتلة إجراء تغيير كبير على الخطط الأصلية للجسر، بتقليص حجم التلة والجسر الجديد، ووضع خطة لتوسيع البناء في ساحة البراق المحاذية لباب المغاربة، لصالح المصلين اليهود. ويرى القانوني لجمعية «عير عاميم» المحامي داني زايدمان، الذي يرافق القضية من بدايتها، أن الحديث يدور عن البقايا الأخيرة لحي المغاربة الذي أخلته ودمرته الحكومة الصهيونية عام ١٩٦٧م، من أجل تهيئة ساحة المبكى للصلاة الجماعية. وحسب أقواله، هذه محاولة لشطب الذاكرة من التاريخ تماما، ويؤكد أن الفضاء تحت الجسر، الذي تنوي الخطة تحويله ليصبح مكانا لصلاة النساء، هو عمليا موقع أثري يجب المحافظة عليه^(٢).

(١) تقرير، الحكومة تدعي أن الحفريات في باب المغاربة لم تتوقف ولذلك لم يتجدد العمل، موقع عرب ٤٨ - ١٨/١٢/٢٠٠٧..
الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=50833>

(٢) تقرير، الحكومة الصهيونية أقرت مواصلة الحفريات في باب المغاربة تمهيدا لبناء الجسر وإزالة الآثار التي بعد عام ١٧٠٠.. موقع عرب ٤٨ - ١٧/١٢/٢٠٠٧..
الرابط:

وفي ١١/٥/٢٠٠٨م، صادقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس المحتلة على خطة باب المغاربة، في أعقاب رفض أعضاء اللجنة الاعتراضات التي تم تقديمها بهذا الشأن، وبضمنها اعتراض جمعية «عير عميم»، وأعضاء كنيسة عرب، وجمعية الأقصى وعالم الآثار مثير بن دوف. وسيتم تحويل الخطة إلى اللجنة اللوائية. وبحسب التقارير الصهيونية فإن مسار جسر باب المغاربة الذي تمت المصادقة عليه هو قصير نسبياً، حيث تقترح الخطة إقامة جسر يستند إلى أعمدة عدة. وكان رئيس بلدية القدس، أوري لوبليانسكي، قد قرر التراجع عن الخطة الأصلية التي أثارَت موجة من الاحتجاجات الغاضبة. وادعى لوبليانسكي أن التراجع عن الخطة جاء لتهديئة الأجواء. كما ادعى أن إجراء نقاشات موسعة بهذا الشأن من شأنه أن يقنع الجمهور الإسلامي بأن إقامة مثل هذا الجسر لن يمس أو يضر مساحات في الحرم المقدسي. وحسب الخطة سوف يتم توسيع المنطقة المخصصة للنساء في «ساحة المبكى». ومن اللافت أن رئيس اللجنة يهوشوع فوليك كان قد صرح في وقت سابق أنه تمارس عليه ضغوط كبيرة من قبل عناصر في الأمن الصهيوني بشأن الحاجة إلى إقامة مثل هذا الجسر، على اعتبار أنه سيكون الطريق الوحيد لدخول قوات الأمن إلى ساحة الحرم في حصول أمر ما في الداخل. وتؤكد تصريحات لجنة التخطيط والبناء أن الجسر المنوي إقامته قد جرى التخطيط له ليتيح دخول أكثر من ٣٠٠ شرطي دفعة واحدة إلى ساحة الحرم، وإجراء تغيير كبير في التوازن المحيطي الحساس في منطقة الحرم الشريف ومحيطه، ويسعى إلى إجراء تغيير جوهري في التنقل والحركة في هذه المنطقة، وتغيير الوضع القائم منذ عام ١٩٦٧م، وفتح المجال لتدفق اليهود بأعداد كبيرة إلى باحة المسجد. ويقول مهندس البلدية شلومو أشكول: إن البلدية تعمل في هذه الأيام على تشكيل طاقم مهني لوضع تخطيط شامل لـ «ساحة المبكى»^(١).

وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م، قررت رئاسة المحكمة اللوائية الصهيونية في القدس، القاضي موسيا آرأد، إعادة بناء جسر المغاربة، استجابة لالتماس منظمة «صندوق تراث المبكى» المخوّلة من قبل الحكومة الصهيونية بإدارة «ساحة المبكى»، معللة هذه الاستجابة بكون الخطة منطقية وتتماشى والقانون^(٢).

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=50816>

+ عكيفا الدار، المصادقة على توسيع البناء المحاذي لباب المغاربة، هآرتس ١٧/١/٢٠٠٨.

(١) تقرير، اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس ترفض كافة الاعتراضات على خطة جسر باب المغاربة، موقع ٤٨رب ١٢/٥/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=54044&ar=>

(٢) يوسف الشايب، محكمة الاحتلال توافق على بناء جسر المغاربة قرب مدخل المسجد الأقصى، الغد، عمان، ١٤/٩/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٩٠٧ - ١٤/٩/٢٠١٠، ص ١٣.

وفي أوائل آذار/ مارس ٢٠١١م، حصل ما يسمى «صندوق تراث حائط المبكى» على ترخيص من اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس للبدء ببناء جسر باب المغاربة^(١).

من القراءات الصهيونية المتعلقة بالمسألة، رأى أحد المهتمين أنه لا يفكر أحد في القدس، يهوديا كان أم عربيا، بأن مشكلة الجسر هي مشكلة تتعلق بالتخطيط والتنظيم فقط، بل إن المعركة حول الجسر هي جزء من معركة السيطرة في البلدة القديمة عموما، وفوق «جبل الهيكل» خصوصا. في البلدة القديمة يُلمس هذا الصراع بصورة واضحة للعيان. وحسب مسؤولين كبار في سلطة الآثار من الذين لا يرضون عن الخط الحالي الذي سارت عليه، إن المسألة عبارة عن هوس، فالسلطة تقوم بالحفر بصورة مهووسة في البلدة القديمة ومحيطها بتمويل الجمعيات اليهودية التي تعلن صراحة أنها تريد «تهويد» البلدة القديمة. والأمثلة على ذلك ليست قليلة. ففي «خيمة يتسحاق» وهو كنيس عتيق (مزعوم) موجود على مسافة مائة متر من الحرم، قامت سلطة الآثار بحفريات مولتها جمعية «عطيرت كوهانيم». وتُظهر الحفريات الرسمية لإحدى السلطات التي حصلت عليها صحيفة «هآرتس» أن الحفريات قد تجاوزت الكنيس شرقا ووصلت تحت الأرض إلى مسافة عشرات الأمتار من جدران الحرم. وتبادر «عطيرت كوهانيم» أيضا إلى حفريات تربط بين «مغارة تسدكياهو»، وهي إحدى بقايا كسّارة قديمة بوابتها موجودة بين باب العامود وبين «بيت هتسيلم» في الحي الإسلامي الذي احتلته الجمعية قبل سنوات، هذه الحفريات تمتد لعشرات الأمتار وستصل حتى ١٥٠ مترا من أسوار الحرم. وتقوم «عطيرت كوهانيم» بالتفاوض مع سلطة الآثار حول حفر النفق الذي يعتبر «بوابة طوارئ» لمغارة تسدكياهو. ويقول أحد علماء الآثار في سلطة الآثار: «إن هذه السلطة تحولت إلى جهة تابعة للمستوطنين، ومن الصعب إيجاد علماء آثار إسرائيليين غير متحمسين للحفر والوصول إلى مكتشفات من فترة الهيكل الثاني، خصوصا أن هذه الحفريات تقوم بملء خزينة سلطة الآثار، فأكثر من نصف ميزانية السلطة تأتي من الجهات الخاصة مثل الجمعيات اليهودية في القدس»^(٢).

ومن الواضح أن هذه الأعمال الإنشائية تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار المسجد الأقصى ومحيطه، مما يشير إلى أن الأخطار على المسجد الأقصى لا تتوقف أبدا على بعض المجموعات اليهودية المتطرفة، بل تنبع هذه الأخطار الكبيرة من قبل المؤسسة الصهيونية الرسمية. وفي الوقت ذاته، تعدُّ الحفريات والإنشاءات والأنفاق والقنوات التي تشقها أو

(١) تقرير، ترخيص لبناء جسر في باب المغاربة، موقع عرب ٤٨ - ٧/٣/٢٠١١.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=79004>

(٢) ميرون ربابورت، هذا ليس الجسر، إنه الجبل، هآرتس ١٦/٢/٢٠٠٧.

تعبت بها سلطات الاحتلال في القدس القديمة إحدى الوسائل الرامية إلى إعادة كتابة تاريخ هذه المدينة بالمفاهيم والمصطلحات اليهودية/الصهيونية، وإلى إيجاد متغيرات جديدة من شأنها أن تزيد المؤثرات السلبية على أساسات الحرم القدسي والمباني المجاورة له، بهدف الإسراع بتهويد القدس.

د- مواصلة التحضيرات لتهويد الحرم القدسي:

من الوقائع التي يجدر الوقوف عندها في منحى المحاولات الصهيونية الرامية إلى تهويد الحرم القدسي، أجرت الحكومة الصهيونية والحاخامية الرئيسة (= الكبرى) مداوات سرية خلال صيف عام ٢٠٠٠م، حول موضوع إقامة كنيس يهودي في منطقة الحرم القدسي الشريف. وأسفرت هذه المداوات عن تشكيل لجنة لما يسمى «تجسيد الحق اليهودي والسيادة الصهيونية على جبل البيت» وقد بدأت هذه اللجنة بدراسة التصورات المتعلقة بإنجاز الهدف الذي شكلت في سياق العمل لتحقيقه. ما تفصيلات هذا الهدف؟! وماذا عن المخططات والمساعي الصهيونية الرامية إلى تهويد الحرم القدسي؟! وكيف تبدو الصورة الراهنة للمحاولات الصهيونية في هذا المنحى!؟

من المعروف أن الدعاوى الصهيونية الخاصة بمدينة القدس، تنطوي على تحويل رواية التناخ (=العهد القديم) إلى رواية تاريخية تدور بعض أحداثها في القدس وفلسطين بوجه عام. ويتم التركيز باستمرار على ما يسمى «مركزية القدس» في حياة اليهود واعتبارها «أقدس مقدسات شعب إسرائيل». وفي الوقت ذاته، يتنكر الصهيوينيون للوجود العربي والإسلامي في القدس/ماديا وحضاريا، ويعتبرون العرب المسلمين محتلين للمدينة.

على هذه الخلفية يتحين الصهيوينيون الفرص لفرض واقع جديد في القدس، سواء عبر ضخ المزيد من المستوطنين اليهود إلى المدينة القديمة ومحيطها، أم بتهيئة الظروف لتهويد الحرم القدسي. ويبدو من استعراض ما نشر من مخططات وأعمال في هذا الشأن، أن الأوساط الصهيونية تصرّ على المضي في محاولاتها التهودية للحرم.

إلى جانب الأحزاب اليمينية المتطرفة، التي تتبنى سياسة تهويد الحرم القدسي، تنشط في الكيان الصهيوني عدة حركات وهيئات أكثر تطرفا لتطبيق هذه السياسة، وفي مقدمتها: (١)

(١) إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي.. دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، مجلة «شؤون عربية» (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) العدد ٩٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٣٥-١٣٧ (بصرف، استنادا إلى منشورات عبرية) + تقرير، عشرات المنظمات اليهودية الصهيونية العاملة لهدم الأقصى وبناء الهيكل المزعوم، موقع مؤسسة الأقصى.. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=154&mode=thr>

- جماعة «ثماني هارهابايت = أمناء جبل البيت» بزعامة غرشون سولومون (أحد الباحثين المستشرقين والعضو السابق في بلدية القدس) الذي يدعو صراحة إلى إزالة الوجود الإسلامي من القدس. وتقوم هذه الجماعة بأنشطة متعددة الوجوه، ميدانية ودعائية وتحريضية بهذا الصدد.

- «حركة بناء البيت المقدس» بزعامة الحاخام يوسف البويم، الذي يتأسس باستمرار مسيرات صعود إلى الحرم القدسي لإقامة الشعائر اليهودية فيه.

- حركة «عطيرت كوهانيم = تاج الكهنة» بزعامة الحاخام يسرايل أرئيل، المنشقة عن «جمعية عطيرت ليوشنا = إعادة التاج إلى ماضيه» التي أسسها حاخامات متطرفون بعد الاحتلال الصهيوني للقدس عام ١٩٦٧م.

- تنظيم «صندوق جبل البيت = أوتسار هارهابايت» الذي يقوم بتمويل نشاطات صهيونية، تهدف إلى هدم الحرم القدسي وقبة الصخرة لبناء الهيكل اليهودي.

- جمعية «سوكات شاليم = عريشة السلام» التي تنشط في ميدان تعزيز الإدراك الصهيوني - الزائف طبعاً - بأهمية الهيكل في حياة اليهود، وبكيفية بنائه في موقع الحرم القدسي.

- «مؤسسة معبد القدس» التي يتزعمها تيري ريزنهوفر (يهودي أمريكي من أوكلاهوما) وتجمع الأموال الطائلة لدعم الحركات اليهودية العاملة في نطاق ما يسمى «بناء الهيكل الثالث».

- عشرات الحركات والجماعات الصغيرة التي تشترك في الأنشطة الصهيونية المتعلقة بتهويد الحرم القدسي، وأبرزها: حركة الحشمونائيم بزعامة يوثيل لرنر - حركة جبهة الفكرة بزعامة إيتمار بن غبير - حركة حي فاكيام بزعامة يهودا عتسيون - حركة حربة دافيد - جماعة إلى جبل الرب - تنظيم صور لصهيون - التنظيم اليهودي المقاتل / إيال - حركة إلى جبل الموريا - حركتا كاخ بزعامة باروخ مرزيل وكهانا حي بزعامة ابن مائير كهانا..إلخ.

وكشفت وسائل الإعلام عن وجود جماعة من المتطرفين اليهود يقيمون في مستعمرة كرمي تسور (قرب الخليل) تستعد للقيام بالطقوس المرافقة لبناء ما يسمى «الهيكل الثالث».

وحسب إفادة يهودا عتسيون الذي يدرّب تلك الجماعة تتم دراسة كل معلومة مرتبطة بعمل تقديم الأضاحي لدى إقامة الهيكل^(١). وذكر متطرف آخر (باروخ بن يوسف) أن جميع مستلزمات الأمر أصبحت جاهزة، وأهمها: صناعة شمعدان ذهبي حسب الشكل اليهودي في الولايات المتحدة - إعداد كهنة متمرسين في طقوس تقديم الأضاحي على مذبح يشبه ذلك الذي ينبغي أن يقوم في الهيكل - تجهيز البخور وأنواع خاصة من العنب لصنع النبيذ - إنجاز مخطط تصويري جديد لمدينة القدس يتضمن إنشاء مواقف تتسع لسيارات الملايين الذي سيقدمون إلى المكان - شراء أحجار يتم تقطيعها وصقلها في صحراء النقب بأموال التبرعات لاستخدامها في بناء الهيكل. وبعد أن أنجز المتطرفون اليهود خياطة ملابس الكاهن الأكبر من الكتان المغزول باليد من ستة خيوط مجدولة تم إعدادها في «معهد أبحاث الهيكل» في القدس، تشير تقارير إلى أن هؤلاء ينتظرون بقرة حمراء أخرى - بعد أن تم العدول عن البقرة القديمة (مطلع عام ١٩٩٨ م) بسبب ظهور شعرتين بيضاوين في ذيلها - بهدف ذبحها وحرقتها لاستخدام رمادها الممزوج مع المياه وخشب الأرز ونبات الزوفا في التطهر من «نجاسة الموتى» على الطريقة اليهودية القديمة (...). حيث يعتقد حاخامات اليهود أن كل يهودي مصاب بهذه النجاسة لأنه لمس مرّة واحدة على الأقل ميتا، سواء بشكل مباشر أو عن طريق أشخاص أو أشياء لامسوا أمواتا (...). كما ينتظر أولئك المتطرفون إمكانية إعداد «الكهنة الطاهرين» الذين يولدون على يد إنسان آلي ويربّون في مبنى مغلق معزول ومرتفع ويتلقون تعليما للقيام بمهام الكهنة^(٢).

على هذا المسار، يتم البحث عن موطئ قدم آخر في منطقة الحرم القدسي، لتخصيصه كمكان ثابت لإقامة الصلوات اليهودية. وبدأ الحديث يدور في الحاخامية الكبرى عن الخيارات بشأن المكان المرشح لبناء كنيس يهودي فيه، وأبرز هذه الخيارات: (٣)

- المدرسة العمرية، التي يشكل الجدار الشمالي للحرم القدسي جدارها الجنوبي، والتي تطل نوافذها على ساحة الحرم من الجهة الشمالية.

- سطح منطقة باب الرحمة المطل من الشرق على ساحة الحرم.

- مبنى المحكمة الشرعية الذي يرتفع فوق منطقة شمال غربي الحرم.

(١) دافيد لنداو، هآرتس ٢٠/٦/١٩٩٧، ص ١.

(٢) تقرير، صحيفة السفير اللبنانية ٨/٩/١٩٩٧، ص ١٣ (عن الوكالات) + توم سيغف، مقال في هآرتس ١/١٦/١٩٩٨، ص ١ + نداد شرغاي، كهنة في القمات، هآرتس ١٠/٣/١٩٩٨، ص ٣.

(٣) تقرير، مصلّى يهودي جديد يمهّد للسيطرة على المسجد الأقصى، موقع الحركة العربية للتغيير ٢٣/٤/٢٠٠٥.

- تلة اصطناعية تقام إلى جانبي السور الجنوبي في منطقة الحفريات الأثرية.

وفي ٣١/١٠/٢٠٠٦م، كررت صحيفة «هآرتس» الصهيونية نشر تقارير صحفية تتضمن الحديث عن مخططات ودعوات علنية لبناء كنيس يهودي داخل المسجد الأقصى، تقوم عليها أحزاب سياسية صهيونية وجمعيات يهودية ومخططون وكهنة دين يهود يجمعون كلهم على ضرورة الإسراع في تنفيذ مخططات بناء كنيس يهودي داخل الأقصى، وإن كانت مقترحات مكان بنائه تختلف، ولكن أشهرها مخطط المهندس المدعو «جدعون حريف»^(١).

في أواخر عام ٢٠٠٦م، جرت أعمال بناء كنيس على أرض وقف إسلامي في موقع «حمام العين» غربي سوق القطانين في البلدة القديمة من القدس، ولا يعد سوى ٥٠ مترا فقط عن المسجد الأقصى، وهو موقع استولت عليه جماعات يهودية بعد الاحتلال الصهيوني للقدس عام ١٩٦٧م، كخطوة أولى لبناء كنيس يهودي. وفي أوائل عام ٢٠٠٧م تم تجهيز جزء من الموقع بمساحة ٢٠٠ م^٢ لهذا الغرض. وبدأت أعمال إنشائية مشابهة في المنطقة الملاصقة من الجنوب وهي الأرض التي تسمى بالبيارة أو الحاكرة، وهي قطعة أرض تابعة حتى اليوم إلى دائرة الأوقاف الإسلامية وتبلغ مساحتها ٢٧٠ م^٢.^(٢)

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧م، كشف النقاب عن مخطط أعده يورام زاموش (قائد لواء احتياط ورجل موساد سابق وكان قائد السرية الذي رفع علم الكيان الصهيوني فوق حائط المبكى عام ١٩٦٧م) يتضمن رسوما ومجسمات مفصلة لكنيس كبير سيقام على حسب خطته فوق مبنى المحكمة في الطرف الشمالي للحياط ويطل على المسجد الأقصى. وعرض هذه الخطة على الخبراء ومتخذي القرارات، وحصل على تأييد وخاصة في فترة ولاية بيني ألون (من الاتحاد القومي) في وزارة السياحة ومن رئيس الحكومة شارون الذي قال: إن هذا موضوع حساس يقتضي فحصا دقيقا، لكنه عبر عن تأييده مؤكدا أن «المشروع سيقوم حتما». ويتضمن أحد المركبات الرئيسة في الخطة التي صيغت، يسمى «كيدم يروشاليم» (القدس القديمة) بناء كنيس كبير فوق مبنى المحكمة، يسمى «أور يروشاليم» (نور القدس) ويطل

(١) تقرير، مؤسسة الأقصى تحذّر من دعوات ومخططات تنفيذية متكررة لبناء كنيس يهودي داخل حرم المسجد الأقصى المبارك، ٢٠٠٦/١١/١.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1036&mode=thread&order=0&thold=0>

رابط هآرتس:

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=781733>

(٢) تقرير، أعمال بناء متسارعة لإقامة كنيس يهودي في قلب القدس القديمة، على بعد خمسين مترا عن المسجد الأقصى، صحيفة الاتحاد - حيفا (موقع الجبهة) ١٢/١/٢٠٠٧.

على منطقة الحرم، يسميه زاموش «الكنيس التمثيلي والمركزي للشعب اليهودي في باحة حائط المبكى»^(١).

وكشفت صحيفة هآرتس (في ٢٦/٩/٢٠٠٧ م) عن افتتاح كنيس يهودي يقع في حدود الجدار الغربي للمسجد الأقصى، بتمويل من يهود أوكرانيا، بعد أن أجريت للموقع أعمال ترميم واسعة، ويبعد فقط ٩٧ مترا عن قبة الصخرة التي أسماها «حاخام المبكى راينوفيتش» «قدس الأقداس»^(٢). وحسب ما ورد في الخبر والرسوم المرفقة له، يقع هذا الكنيس اليهودي بالضبط تحت باب السلسلة أحد أبواب المسجد الأقصى، وتشير مدلولات افتتاح هذا الكنيس إلى أن مسافة ٤٣١ مترا - وهي مسافة الجدار الغربي للمسجد الأقصى - كلها جزء من الجدار الغربي للهيكل المزعوم، الواقع تحت السيطرة والسيادة الصهيونية الكاملة.

وفي ١٤/٥/٢٠٠٨ م، نشرت معلومات حول قيام جمعية «العاد» الاستيطانية بإنشاء كنيس يهودي جديد في قلب بلدة سلوان بمحاذاة الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى، حيث تقدمت جمعية «العاد» بمخطط إلى بلدية القدس المحتلة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى بناء شقق سكنية وصفوف تعليمية وموقف أرضي للسيارات، وحسب الإعلام الصهيوني، فإن هناك موافقة من قبل البلدية على هذا المخطط، وهو في مراحل إجراءات المصادقة عليه^(٣).

وذكر تقرير صهيوني حول هذا الموضوع، أن بلدية القدس بدأت إجراءات للمصادقة على إقامة كنيس في قلب حي سلوان العربي في منطقة ما يسمى «الحوض المقدس» في شرقي القدس. وحسب الخطة التي رفعتها الجمعية اليمينية «العاد»، سيتضمن النطاق أيضا مكتبة، وصفوف روضة، و ١٠ وحدات سكن وموقف سيارات تحت الأرض. وتقع المنطقة التي يخطط فيها لبناء النطاق الجديد على مسافة ٢٠٠ متر من أسوار البلدة القديمة، وتعتبر أحد المواقع الأكثر حساسية وإشكالية في المفاوضات مع الفلسطينيين، بسبب قربها من نطاق الحرم. وقد تقدمت جمعية «غير عاميم»، بالاشتراك مع عضو المجلس البلدي في القدس المحتلة بابا الالو (من حزب ميرتس) طلبا إلى المستشار القانوني للحكومة الصهيونية لمعرفة موقفه من الخطة ولإصدار التعليمات للمديرية بسحب الخطة وبلدية القدس بشطبها. وفي

(١) أنشيل فافر، جبل الهيكل في يديه، ملحق هآرتس ٢٣/٢/٢٠٠٧.

(٢) رامي دعبس، افتتاح كنيس يهودي تحت المسجد الأقصى، موقع عرب ٤٨ - ٢٧/٩/٢٠٠٧.. الرابط: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=48924>

(٣) محمود أبو عطا، مؤسسة الأقصى تحذر من إنشاء كنيس يهودي كبير في بلدة سلوان بمحاذاة الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، ١٥/٥/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1280>

الرسالة التي بعثها باسمهما المحامي دانييل زايدمان، طلب المعرفة إذا كان المستشار يعتقد بأنه يجدر إقامة نطاقات لمستوطنين يهود ذوي طابع أيديولوجي صرف في وسط حي عربي قائم، وذكر المحامي التعهدات المتكررة من النيابة العامة للدولة إلى المحكمة العليا باتخاذ كل الوسائل لمنع تكرار السياسة الحكومية التي تسمح للجمعيات اليمينية بالسيطرة على الأملاك العامة في سلوان وفي البلدة القديمة^(١).

وفي شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م، نشطت المؤسسة الصهيونية وأذرعها بحملة تهويدية غير مسبوقه لمحيط المسجد الأقصى المبارك، حيث أخذت منظمات استيطانية تسارع بتنفيذ وتسويق مشروع استيطاني تهويدي جديد يقام على «جبل الزيتون» في منطقة «رأس العامود»، يطل على المسجد الأقصى من الجهة الشرقية والجنوبية ولا يبعد عنه إلا مئات الأمتار، وتقوم هذه المنظمات بتسويق مشروعها الاستيطاني، باسم «شخونات معالية هزتييم» (حي مطلة الزيتون)، من خلال حملة دعائية مركزة محورها دفع المجتمع الصهيوني إلى التجاوب مع المشروع، كونه يخدم تهويد القدس ومحيط المسجد الأقصى. وبدأت بإقامة البنى التحتية لهذا المشروع، وسط البيوت العربية في بلدة رأس العامود، بعدما استولت المنظمات الاستيطانية على مساحات من الأراضي العربية في الموقع. ومن المخطط أن يتم بناء ستين شقة سكنية للمستوطنين قريبة ومطلية جدا على المسجد الأقصى. وتركز المادة الدعائية للمشروع بأن الشقق السكنية هذه موجودة على مقربة من «جبل البيت»، ويمكن الوصول إليه مشيا على الأقدام، وكل نافذة من نوافذ المنزل تطل على «جبل البيت». كما تحتوي الحملة الإعلامية التهويدية بث فيلم وثائقي وصور تركز على تهويد القدس والمسجد الأقصى. ويظهر في هذه الصور كيف أن المشروع الاستيطاني التهويدي المذكور يجثم على المسجد الأقصى المبارك، ويظهر المستوطنون الذين يجدون في البناء. وقد خصصت الشركات الصهيونية الاستيطانية موقعا خاصا على الشبكة الإلكترونية لتسويق المشروع الاستيطاني جعلت منظر المسجد الأقصى والمشروع التهويدي على رأس الصفحة. ومن بين الداعمين الأساسيين لهذا المشروع الاستيطاني التهويدي الثري اليهودي الأمريكي المعروف باسم «مسكوفيتش» الذي يتبرع بمئات ملايين الدولارات لمشاريع التهويد في البلدة القديمة في القدس، وفي البلدان الفلسطينية المحيطة به مثل سلوان ورأس العامود^(٢).

وفي شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨م، حذرت «مؤسسة الأقصى» من فعاليات لجماعات

(١) عكيفا الدار، خطة لبناء كنيس في حي سلوان في إجراءات المصادقة في بلدية القدس، هآرتس ١٤/٥/٢٠٠٨.

(٢) يمكن الاطلاع على مشروع «شخونات معالية هزتييم» التهويدي عبر الرابط: www.maale-hazetim.co.il

صهيونية أخذت طابع الفعاليات التحضيرية والاستباقية لبناء الهيكل المزعوم على حساب المسجد الأقصى. وقالت مؤسسة الأقصى في بيانها: نشرت وسائل إعلام صهيونية خبراً (في ٢٣/٧/٢٠٠٨م) عن نية ما يسمى بجماعة «حباد» تنظيم دورات في أكثر من ٢٠٠ موقع في البلاد على مدار ثلاثة أسابيع، بهدف تأهيل طواقم للعمل في الهيكل، وسيتم خلال هذه الدورات تقديم شروح عن أبواب الهيكل والشعائر المتعلقة بدخوله وملابس الكهنة والمذابح داخل الهيكل، بالإضافة إلى مشاهدة عروض تقريية عن الهيكل. وأضاف الخبر: «إن هذه الدورات تأتي كتحصير وخطوات استباقية لبناء الهيكل^(١)، على حد قولهم.

وكشفت «مؤسسة الأقصى» (في ٢١/٩/٢٠٠٨م) أن المؤسسة الصهيونية وأذرعها كمنظمة «عطيرت كوهانيم» أنجزت إنشاء كنيس يهودي كبير على أرض وقف إسلامي يدعى «حمام العين»، لا يبعد سوى خمسين متراً عن المسجد الأقصى يقع آخر شارع الواد في البلدة القديمة في القدس وعلى بعد أمتار من حائط البراق، ويرتبط هذا الكنيس بشبكة أنفاق وحفريات يصل بعضها داخل حدود المسجد الأقصى، في حين تنوي افتتاح أبواب أخرى للكنيس اليهودي تقع مباشرة في داخل البيوت المقدسية وعلى حساب أرض وقف إسلامي. ويتكون هذا الكنيس من طابقين فوق الأرض وبناء مقبب علوي، بالإضافة إلى طوابق تحت أرضية إضافية^(٢).

وكشف النقاب (٢٠٠٨م) عن مخطط باسم «كيدم يروشلايم» (القدس أولاً) لتهوديد القدس وإقامة الهيكل، بذريعة تطوير القدس، تضمن العديد من الأهداف والإجراءات التي يعتقد الصهاينة أنها ضرورية لتنفيذ هذا المخطط^(٣).

وفي أواخر نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م، كشف الشيخ رائد صلاح (رئيس الحركة الإسلامية في مناطق ١٩٤٨م) عن قيام السلطات الصهيونية ببناء عشرات الكنيس اليهودية حول المسجد الأقصى، حيث باتت تشكل سلسلة دائرية تحيط به من كل الجهات، وبدأت تخلق واقعا استيطانيا خانقا ينذر بأحداث خطيرة جدا. وقدر عدد هذه الكنيس بنحو ٥٠ كنيسا تقع

(١) تقرير، مؤسسة الأقصى متحدّر من فعاليات تحضيرية لبناء الهيكل المزعوم على حساب المسجد الأقصى المبارك، ٢٣/٧/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1334>

(٢) رامي ديبس، «الأقصى للوقف والتراث» تكشف عن كنيس يهودي لا يبعد سوى خمسين متراً عن المسجد الأقصى المبارك، موقع عرب ٤٨ - ٢٠٠٨/٩/٢١.. الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=57237>

(٣) وثيقة: المخطط اليهودي لإقامة الهيكل، وتهوديد القدس، مركز بيت المقدس للدراسات الوثائقية، ط١ - ٢٠٠٨.. الرابط: http://www.aqsaonline.info/esdarat_le_3.php?id=1029&baab=14&kesm=0

على بعد عشرات الأمتار من الأقصى وفي عقارات تجاوره وأسفله، مشيراً إلى أن الاحتلال يخطط لبناء أكبر كنيس يهودي في العالم على أنقاض المدرسة التنكزية. كما كشف عن البدء بإعداد شمعدان الهيكل المزعوم على بعد أمتار قليلة من حائط البراق، وأكد أن هناك تحضيرات لبناء مبنى كبير على مساحة ١٠٠٠ متر مربع في باحة البراق يحمل اسم «مركز تعليم التوراة»^(١).

وقالت «مؤسسة الأقصى»: إن جماعات يهودية قامت (في ٥/٨/٢٠٠٩م) بمشاركة بعض الحاخامات والتلاميذ في كنيس ومنظمة «إيش هتوراة = نار التوراة»، وبمراسيم احتفالية نصب مجسم كبير للهيكل المزعوم على ظهر البناء الجديد للكنيس والمركز التوراتي المسمى «المركز العالمي لنار التوراة»، الذي يقع على بعد أمتار من المسجد الأقصى وحائط البراق من الجهة الغربية، بحيث يطل هذا المجسم على المسجد الأقصى بشكل بارز وواضح، وقد استعملت لنصب هذا المجسم الكبير أدوات للرفع الثقيل، وسيستعمل هذا المجسم كمركز لجذب الزوار لربطهم بما يسمونه «الهيكل» المزعوم، واعتبرت «مؤسسة الأقصى» أن نصب هذا المجسم هو خطوة أخرى من خطوات الجماعات اليهودية لتسريع بناء «الهيكل الثالث» المزعوم للمسجد الأقصى^(٢).

ولفتت صحيفة يديعوت أحرونوت (١٣/٩/٢٠٠٩م) إلى أن تنامي دائرة المنظمات اليهودية المتطرفة التي تتمنى تدمير المسجد الأقصى وقبة الصخرة، أو تفكيكهما ونقل حجارتهما إلى مكة المكرمة، كون هذين المبنيين في نظرهم «مجرد أمر كرهه نصبه المدنسون في مكان المذبح في الهيكل». وأشارت الصحيفة إلى قول يهودا عتسيون الذي ينتمي إلى زعماء «التنظيم اليهودي السري» وتأمراً لتفجير قبة الصخرة سابقاً في مقابلة مع موقع على الإنترنت: «إن تفجير قبة الصخرة لا بد سيأتي، إذا لم تتمكن الدولة من تفكيك المبنى ونقله إلى مكة كبادرة طيبة تجاه محمد». ويتبنى غرشون سولمون زعيم ما يسمى «أمناء جبل الهيكل»، هو أيضاً، رؤية النقل بعد تفكيك المساجد من قبل مهندسي الجيش الصهيوني وتسفير حجارتها إلى مكة. بينما قال نوعام لفنات من زعماء حركة «حي فاكيام» التي تحمل إرث الحاخام مثير كهانا: «إذا ما وجد ثلاثة آلاف شخص يحجّون إلى جبل البيت، فلن يعتبر تفجير المساجد عملاً جنونياً». وذكرت يديعوت أن عشرات الجمعيات - بينها «محبو الهيكل» برئاسة

(١) تقرير، إسرائيل تربي ٥٠ كنيسا حول الأقصى، ٢٩/٤/٢٠٠٩.

(٢) تقرير، مجسم للهيكل بجوار المسجد الأقصى، مجلة «حديث الناس»، الناصرة - فلسطين المحتلة، السنة ١٠، ٧/٨/٢٠٠٩، ص ٨.

البروفيسور هيلل فايس من جامعة بار إيلان، و«حي فاكيام» برئاسة يهودا عتسيون، و«جبل همور» برئاسة الحاخامين من مستوطنة يتسهار إسحق شبيرا ودودي دافيدكوفتش، و«معهد الهيكل» برئاسة الحاخام يسرائيل هرثيل - تعمل لإعادة بناء أدوات الهيكل، وتحاول تنمية بقرة حمراء رمادها يطهر الكهنة من دنسهم، ويحكون ملابس الكهنة، ويعقدون اجتماعات لدراسة فقه الهيكل، ويدربون خدمة الهيكل ويهيئون القلوب نحو اليوم الذي سيأتي في زمن قريب^(١).

وفي ٢٥/١٠/٢٠٠٩م، توافد المئات من الأشخاص إلى «المؤتمر من أجل زيارة اليهود - لما يسمونه - جبل البيت» الذي عقده اليمين الصهيوني المتطرف، في أكبر كنيس في القدس الغربية باسم «هيخال شلومو» (هيكل سليمان)، حضره حاخامات وأعضاء كنيسة من اليمين. وشارك في تنظيم المؤتمر «معهد الهيكل» المتخصص بالأبحاث حول بناء معبد يهودي مكان المسجد الأقصى. وقال الحاخام دوف ليثور: «على كل شخص أن يزور هذا المكان المقدس قدر المستطاع، وكل مكان يوجد فيه اليهود بالفعل سيبقى بين أيدينا». وقال عضو الكنيسة أوري أورباخ من «البيت اليهودي»: «حقوق اليهود في جبل البيت ليس موضوع متطرفين وحالين.. إن جبل البيت لنا، وهذا الأمر لا يحتاج لكثير من التفكير المتعمق، وهذا الأمر الأساسي لنا، وقبل أن ندخل إلى جبل البيت ينبغي عليه أن يدخل إلينا، وعندها سيكون جبل البيت بين أيدينا». وهاجم عضو الكنيسة أرييه ألداد الذي كان العلماني الوحيد على المنبر الحاخامات والمتعصبين الذين يحظرون زيارة «جبل البيت» لأسباب شرعية. كما هاجم الحاخام يسرائيل هرثيل رئيس «معهد الهيكل» حاخامات من الصهيونية الدينية الذين يزعمون بأن الحاخام تسفي يهودا كوك عارض زيارة جبل البيت، وقال: «لقد حولوا الحاخام كوك إلى مناهض للصهيونية»^(٢).

وقال الحاخام ناحوم راينوفيتش رئيس المدرسة الدينية في مستوطنة معاليه أدوميم في المؤتمر: «هناك طريق واحدة فقط لكي نثبت للحكومة وللشرطة ولكل العالم بأننا لن نتنازل عن هذا الموقع المقدس. وعلى المئات والآلاف وعشرات الآلاف أن يتوجهوا إلى هذا الموقع من أجل الصلاة والتضرع أمام الخالق. وليس هناك أدنى شك في أننا إذا ما أتينا بقوة كبيرة وتوجهنا إلى جبل البيت فسوف نخزي ونرهب أعداءنا». وقال أرييه ألداد (عضو الكنيسة

(١) تقرير، منظمات يهودية تمنى تفجير الأقصى أو تفكيك حجراته ونقلها إلى مكة، صحيفة فلسطين، ١٤/١٠/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد: ١٥٨١ - ١٤/١٠/٢٠٠٩، ص ١٥.

(٢) أفيشاي بن حايم، مؤتمر الحاخامات من أجل القدس: يجب استقدام مئات اليهود، تعريف ٢٥/١٠/٢٠٠٩.

من الاتحاد القومي): «إسرائيل دون جبل البيت ليست إسرائيل.. جبل البيت يقرر مصير شعب إسرائيل.. نحن أتينا باسم حق تقرير مصيرنا، وكل من يحظر الصلاة في جبل البيت يمس بحقي الأساسي»^(١).

ودعت جماعات يهودية في المؤتمر إلى دخول المسجد الأقصى والصلاة فيه. وطالب المؤتمر بتصعيد وزيادة الحضور اليهودي داخل الأقصى وبسرعة توطيد العلاقة بالمكان. وزعم عضو الكنيست أوري أورباخ (من حزب «البيت اليهودي» الشديد الصلة بجمعيات المستوطنين) أن «حق اليهود فيما أسماه «جبل الهيكل» ليس موضوع متطرفين وحذرين»، مدعياً أن «جبل الهيكل لنا ولا يتطلب ذلك تفكيراً عميقاً». وكرر رئيس الاجتماع البرفيسور هليل فايس من جامعة بار إيلان دعوته لليهود «إلى بناء الهيكل الثالث»، وقال: «إن أحداث الشغب الإسلامية - على حد زعمه - تفرض علينا أن نسارع في بنائه فوراً»^(٢). كما قال البرفيسور فايس: «إن المطلوب حالياً ليس الزيارات فحسب، بل أيضاً إعادة بناء الهيكل اليهودي المقدس». وادعى أن ما يريدونه هو بناء الهيكل دون المساس بالمساجد الإسلامية. لكنه قال: «إن باحة الأقصى هي لليهود، وعندما يطلب اليهود اليوم السماح لهم بالصلاة دون المساس بالمسلمين، إننا هم يتنازلون للمسلمين عن بعض حقهم. ولكنهم لن يسمحوا بتفضيل المسلمين»^(٣).

وحسب تقرير أصدره «مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية» (في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م)، تقوم منظمات وجمعيات أمريكية، أشهرها مؤسسة C&M مملوكة للمليونير الأمريكي اليهودي إيرفينغ موسكوفيتش، بتمويل عمليات الاستيلاء على عقارات المقدسين ومقدساتهم وطردهم منها، وجميع المبالغ التي تبرع بها معفاة من الضرائب، عدا الأموال التي يتبرع بها مانحون أمريكيون وتصل عبر قنوات عديدة إلى جمعيات التطرف الاستيطانية وأشهرها «عطيرت كوهانيم» و«ألعاد» و«شوفونيم»، وصناديق حكومية صهيونية عديدة تمول البناء الاستيطاني اليهودي في قلب القدس العربية المحتلة وفي الضفة الغربية. وقد نجحت تلك المؤسسة التي تعدّ بين أشهر ١٠٠٠ مؤسسة خاصة في الولايات المتحدة في تمويل عمليات استيلاء على ٧٠ عقارا داخل أسوار البلدة القديمة بواسطة جمعية

(١) أفرات فايس، هليل فايس في مؤتمر لليمين: يجب إقامة الهيكل الآن، يديعوت أحرونوت ٢٦/١٠/٢٠٠٩.

(٢) تقرير، دعوات يهودية لبناء «الهيكل المزعوم» مكان الأقصى، الدستور، ٢٧/١٠/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٥٩٤ - ٢٧/٩/٢٠٠٩، ص ٢٠.

(٣) تقرير، قادة اليمين المتطرف في «إسرائيل» يخططون لتقاسم باحة الأقصى بين اليهود والمسلمين، الشرق الأوسط، ٢٧/١٠/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٥٩٤ - ٢٧/٩/٢٠٠٩، ص ٢٠.

«عطيرت كوهانيم» التي تتخذ من عقبة الخالدية - طريق الهكاري - في البلدة القديمة مقراً لها، حيث تدير نشاطها من هناك وتشرف على عدد من المدارس التلمودية والكُنس، ويعتبر «متياهو دان» رئيس هذه الجمعية الذراع التنفيذية للمليونير موسكوفيتش، وقد نجح هذا في توسيع نشاط جمعياته إلى خارج أسوار البلدة القديمة خاصة في سلوان ورأس العامود والشيخ جراح وجبل الزيتون. وكان موسكوفيتش شارك في تمويل شق وبناء نفق البراق أسفل المسجد الأقصى، الذي كان افتتاحه (في عام ١٩٩٦ م) سبباً في اندلاع مظاهرات وصدامات عنيفة بين الفلسطينيين والصهاينة^(١).

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ م، نشرت «مؤسسة الأقصى» خارطة تفصيلية، تبين شرحاً تفصيلياً حول الكُنس اليهودية المحيطة بالمسجد الأقصى، وما تشكله من تهديد لتهويد مدينة القدس. وتشير الخارطة إلى وجود أكثر من ستين معلماً وكنيسة في محيط المسجد الأقصى، بالإضافة إلى محطات التهويد ومراكز التراث والبور الاستيطانية والمخططات المستقبلية لإنشاء سلسلة من الكُنس اليهودية^(٢).

بهذه الطريقة يفكرون، وبهذه الأساليب - وسواها - يسعون إلى ترجمة تصوراتهم التي تغذي عوامل الصراع. وفي ظل التعنت الرسمي الصهيوني إزاء الاستجابة لمتطلبات حل مشكلة القدس، ينبغي النظر إلى التحضيرات الراهنة التي يقوم بها المتطرفون اليهود على أنها تحديات جدية، تستدعي مزيداً من العمل العربي الإسلامي في التصدي لها.

هـ- تزايد التقديرات الصهيونية عن إمكانية قيام المتطرفين اليهود بتدمير الأقصى: أكثر التقارير الصهيونية من الحديث حول احتمالات تعرض الحرم القدسي إلى اعتداءات من قبل جماعات من اليمين المتطرف، فذكر أحد التقارير (٢٠٠٤ م) وجود معلومات جمعت في جهاز الأمن عن نية جهات يمينية متطرفة تنفيذ عملية تظاهرية في الحرم القدسي، بهدف إحباط تطبيق «خطة الانفصال» التي صادقت عليها الحكومة، ويعمل الشاباك والشرطة في مواجهة عدد من سيناريوهات عملية ممكنة، منها احتمال تحطيم طائرة

(١) تقرير، أمريكيون يدعمون ويمولون الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ٢٠٠٩/٩/١٢.. الرابط:

http://www.jcser.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=247:2009-09-12-13-00-17&catid=16:2009-05-29-08-40-57&Itemid=29

(٢) خارطة الكُنس المحيطة بالمسجد الأقصى، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث ٢٥/٤/٢٠١٠.. الرابط:

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/images/news/categories/cat_130/Map_Synagogues_Aqsa_4-10.pdf

بغير طيار مليئة بالمواد المتفجرة أو طائرة خفيفة يقودها طيار انتحاري، في ساعة صلاة جمعة أو جماعية فوق الحرم القدسي، أو محاولة التعرض لحياة أحد القادة الدينيين البارزين في الحرم. وحسب التقديرات قد تختار جهات اليمين واحدا من هذين المخططين، لأنهما حتى لو لم يتسببا بإحداث إصابات كثيرة بالأنفس أو بإلحاق أضرار حقيقية بالمساجد، إلا أن عمليات من هذا النوع تستطيع أن تشعل المواجهات العنيفة في المناطق وتقف المسيرة^(١).

وطبقا للتقارير منشورة، تطرق وزير الأمن الداخلي تساحي هنغبي (يوم ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٤م) في برنامج «واجه الصحافة» - في القناة الثانية للتلفزيون الصهيوني - إلى التخوف من مساس يهود متطرفين بالحرم، وقال: لا توجد معلومات عن أشخاص محددين، ولكن هناك إشارات مقلقة حول ذلك. وأضاف: إنهم يهدفون بمخططهم هذا إلى حرق كل الأوراق، وخلق وضعية سياسية جديدة تؤدي إلى تغيير العملية السياسية. وذكر هنغبي أنهم خططوا لتنفيذ عملية تفجيرية إما داخل المسجد الأقصى أو باحاته أو ضد المصلين فيه، آخذين بعين الاعتبار حساسية الموقع وارتباط المسلمين به، وأن تتبع هذا سلسلة من الأحداث تؤدي إلى انهيار العملية السياسية^(٢).

وجرى الحديث عن أنه بعد ٢٠ عاما من الكشف عن «المنظمة السرية اليهودية» التي خططت لتفجير قبة الصخرة، لا تزال مخططات اليمين المتطرف تتضمن التطلع إلى تدمير الحرم القدسي، حيث يعتقد يهودا عتسيون (الذي كان من المسؤولين الكبار في تلك المنظمة) أن تفجير المسجد «ضروري». ويقول: «كثير من رفاقي يعتقدون ذلك مثلي». يهودا عتسيون (٥٢ عاما) هو من سكان مستوطنة عوفرا، وهو أحد الناشطين البارزين في مجموعة «أنصار الهيكل»، التي تدعو إلى إقامة «الهيكل الثالث» مكان الحرم القدسي، وقد صرح مجددا: على الرغم من مرور ٣٧ عاما على «تحرير جبل البيت»، لكنه لا يزال ليس في أيدينا، ولإقامة «الهيكل الثالث» يجب إزالة قبة الصخرة، هذا ليس فعلا مطلوبا فقط، بل هو ضروري، وسيقود إلى حدوث انقلاب في القيم والثقافة، وإذا ما أظهرت الدولة الحزم ولم تظهر الضعف، فإن الرسالة ستستوعب في العالم كله، وأنا لا أرى صواريخ ستبدأ بالطيران نحونا، ولا يدور الحديث عن فعل فظيع كما يصوره الجميع^(٣).

(١) تقرير، يهود يخططون لعمليات عدوانية على الحرم، يديعوت أحرונوت ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٤ + Ellis Shuman, www.israelinsider.com, 25/7/2004 (Hanegbi: Jewish extremists may attempt to blow up Temple Mount).

(٢) يهونتان ليس ونير حسون، تخوف في جهاز الأمن: نشطاء من اليمين المتطرف سيحطمون طائرة فوق الحرم القدسي، هآرتس ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٤.

(٣) روني شكيد ورامي حزوت، الأقصى في خطر، يديعوت ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٤.

وقد أثارت تصريحات هنغبي ردود فعل غاضبة من مختلف الأوساط واستنكارا واسعا لمثل هذه المحاولات، على خلفية التخوف من التطورات الخطيرة للأوضاع. ودعا العديد من أعضاء الكنيست لاعتقال المشبوهين بالتخطيط لمثل هذه الأعمال. وصدرت تصريحات متفرقة بشأن أقوال عتسيون. وقد طلب النائبان يوسي سريد واران كوهين (ميرتس - ياحد) والنائب إيلان ليفوفيتش (شينووي) من المستشار القضائي مازوز إجراء تحقيق جنائي ضد عتسيون ورفاقه. واعتبر كرمي جيلون (رئيس بلدية «مسيرت تسيون» والرئيس السابق لجهاز «الشاباك» الصهيوني) أن الخطر الحقيقي الذي يمكن للدولة الصهيونية أن تواجهه يكمن في محاولة المساس بالحرم القدسي. وقال معقبا على تصريحات هنغبي إنه إذا قام اليمين اليهودي المتطرف فعلا بتنفيذ عملية إرهابية في الحرم القدسي، فإن ذلك يعني أن فرص قيام العالم الاسلامي كله، وتحرك ملايين الإيرانيين لمهاجمة دولتنا ستصبح كبيرة جدا، ويمكنه أن يضع نهاية للدولة. وأضاف: هناك حدود للعبة، ويجب أن نفهم ضرورة إبقاء الحرم القدسي خارج اللعبة، ويجب توفير كل الوسائل لقوات الأمن والشرطة، بما في ذلك تنفيذ اعتقالات إدارية، لمنع حتى إمكانية التفكير بهذه الإمكانيات، ومن المؤكد من ناحية سياسية، أنه إذا سقط حجر واحد من قبة الصخرة، فسيقضي ذلك على كل عملية سياسية وعلى كل فرصة لتحقيق السلام في المنطقة^(١).

وعقب تصريح عتسيون وحديث هنغبي والخوف المتزايد من عملية تفجيرية ضخمة في الحرم القدسي، يتوقع أن يطلب الشاباك إلى المستشار القضائي للحكومة أن يحظر دخول عدد من ناشطي اليمين إلى الحرم. وحسب أقوال جهات أمنية، يتوقع أن يوصي الشاباك المستشار القضائي مازوز، بأن يحظر على ٥ - ١٠ من اليهود المتطرفين الصعود إلى الحرم، خوفا من أن تهيج زيارتهم النفوس. وتحسبا لحدوث مواجهات عنيفة، قررت الشرطة الصهيونية منع جماعة «أمنا الهيكل» اليمينية المتشددة من دخول الحرم القدسي لإحياء ذكرى ما يسمى «خراب الهيكل» (يوم تشعبا بآب حسب التقويم العبري، الذي يصادف يوم ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٤ م - المحرر). وعززت الشرطة الصهيونية وجودها ونشرت قواتها في محيط الحرم القدسي وحائط المبكى. وقدمت تلك الجماعة التماسا إلى المحكمة العليا، طالبة السماح لأفرادها بإقامة شعائر الصلاة في باحة المسجد الأقصى. وتقرر خلال مداوات المحكمة تخويل صلاحية البت في هذه القضية لقائد شرطة لواء القدس اللواء إيلان فرانكو. واتخذ فرانكو

(١) يوفال يوعاز، هآرتس ٧ / ٢٦ / ٢٠٠٤ +

Ellis Shuman, www.israelinsider.com, 25/7/2004 (Hanegbi: Jewish extremists may attempt to blow up Temple Mount).

القرار في ختام جلسة لتقويم الأوضاع، حيث تخشى أجهزة الأمن وقوع أعمال مخلة بالنظام في حال سُمح لليهود بزيارة الحرم القدسي. وعلى الرغم من القرار، فقد وصل العشرات من عناصر الجماعة المذكورة إلى حائط المبكى وحاولوا دخول الحرم القدسي، وحملوا نماذج صغيرة للهيكمل، ودعا رئيس الجماعة غرشون سلمون رئيس الحكومة الصهيونية ليعود كما كان «بطل شعب إسرائيل»^(١)، حسب تعبيره.

وقد أثار قرار منع دخول اليهود إلى الحرم القدسي السخط الشديد لدى أواسط اليمين الصهيوني. وقالت مصادر من اليمين: إذا كانت الشرطة تغلق الحرم القدسي أمام اليهود في «التاسع من آب» فلا شيء يستدعي الاستغراب إذا حاول اليهود الالتفاف على الحواجز الشرطة والصلاة في الحرم، وشعب «إسرائيل» لن يسكت على قيام الشرطة والوزير هنغبي بالسماح للعرب بفرض سيطرتهم على الجبل المقدس. ومما زاد من غضب المصلين اليهود أن الشرطة سمحت للنائب عبد المالك دهامشة بالصلاة في المسجد الأقصى^(٢).

من التعليقات التي ظهرت حول المناسبة اليهودية والحدث، جاء في مقال لأحد كبار المعلقين تحت عنوان «المخططون للخراب الجديد»: يقرأ اليهود في التاسع من آب/ أغسطس في سفر «إيخا»، ويظهرون الحداد على خراب القدس. وفي الوقت ذاته يعتبر «التاسع من آب» وقتا للشغب، ففي هذا اليوم بُشر الذين خرجوا من مصر العبودية بأنهم لن يدخلوا البلاد. وأضاف: ذكرت المؤرخة أنيتا شايبيرا أن الهيكل لم يشغل أي دور مركزي في وعي آباء الصهيونية، فالذين جددوا «الإحياء القومي» كانوا علمانيين، وذكُرت القدس بصورة عابرة في رؤاهم، وكان هناك شوق إلى الحائط، وليس لجبل الهيكل ولا للهيكمل، وأنه يحظر أصلا على المتدينين الصعود إليه بغياب رماد البقرة الحمراء (الذي يستخدم في الطهارة الدينية اليهودية مما يسمى نجس الموتى). وظل هذا قائما إلى نهاية حرب ١٩٦٧م حين ألقى الحاخام العسكري شلومو غورين خطبته التحريضية التي عبر فيها عن الأسف بأن المساجد لم تمح أثناء المعارك، وقوله لموشي ديان إنه «كان يجب تفجيرها بالتأكيد». ومنذ ذلك الحين انتقلت السلطة في القدس إلى الحكومة الصهيونية، وتجدد التنافس على الجبل والهيكل الموجود داخله، وحتى الآن كُبح المتطرفون، ونجت الحكومة، ولكن مركزية الهيكل تسربت إلى الحياة السياسية.

(١) روني شكيد ورامي حزوت، الأقصى في خطر، يديعوت ٢٦/٧/٢٠٠٤ +

Ellis Shuman, www.israelinsider.com, 27/7/2004 (Police ban Jews from visiting Temple Mount on Tisha B>Av).

(٢) www.israelinn.com, 27/7/2004 (Jews Barred From Temple Mount While Mourning Destruction Of Temples).

وأورد الكاتب قول بن غوريون: الحائط الآن هو لليهود وجبل الهيكل هو الآن للمسلمين، وهذا هو الواقع الذي يجب التسليم به. واختتم الكاتب مقاله بقوله: لقد ظلت حكمة بن غوريون كما كانت، ويجدر بنا أن نعود إلى الحائط وأن نحلم بجبل الهيكل فقط^(١).

وقال معلق بارز آخر منذ «حرب يوم الغفران» (١٩٧٣ م) التي خشني موشي ديان خلالها من دمار البيت الثالث (يقصد الدولة الصهيونية)، لم تكن مثل الآن أحاديث فظيعة إلى هذا الحد حول مسار الكارثة الجديدة، بعد الكارثة التي حدثت أيام الحكم النازي. وأضاف: إن الخطر حقيقي وملمس ويبعث على القشعريرة وربما كان وشيك الحدوث أيضا، ولو كان الفلسطينيون قد أطلقوا تهديدات أقل من تهديدات يهودا عتسيون لأطلقت النار عليهم أو كانوا سيقصفون ويقتلون، ومن يحالفهم الحظ منهم سيقتادون إلى السجن الاحترازي، ويُصر المتطرفون في البلاد على التحدث عن الكارثة الخامسة، ومن الأفضل الإصغاء لهم بصورة جيدة، فقد يكونون أصحاب هذه الكارثة وصناعها أمام أعين أمة غير مبالية^(٢).

وعاد الحاخامات الكبار في الصهيونية المتدينة، ومنهم الحاخامات الرؤساء للكيان الصهيوني في الماضي والحاضر، إلى التذكير بالفتوى التي تحظر على اليهود الصعود إلى الحرم. وتحرم الحركات الدينية الأصولية المتشددة (الحريديم وفق التسمية العبرية) المساس أو الدخول إلى باحات المسجد الأقصى (هار هبايت = جبل البيت أو الهيكل وفق التعبير العبري)، لأن من سيبنى هيكل سليمان من جديد، باعتقادهم، هو المسيح المنتظر. وهناك فريق آخر من الحاخامات يدعو إلى إقامة الصلاة في ما يسمى «جبل الهيكل» يوم التاسع من آب/ أغسطس العبري حتى ساعات المساء، أي عند انتهاء الصيام، وقال الحاخام المسؤول عن حائط المبكى شموئيل رايبنوفيتش: إن هذه الطقوس الدينية تُقام لإيمان اليهود بأن المسيح سيولد يوم «تسعاه بآب»^(٣).

وفي المقابل، كان هناك من يؤيد الجماعات اليمينية في مساعيها لتدمير الأقصى، وعلى سبيل المثال، يعبر ران بيرتس (الذي يحضر لدرجة الدكتوراه في الجامعة العبرية) بلسانهم قائلاً: «إن الرغبة في بناء الهيكل الثالث تشكل هدفا نبيلًا، يهوديا وصهيونيا من الدرجة الأولى. وحقيقة أنه توجد جماعة حاملة تريد إعادة مملكة الهيكل الثاني يجب ألا تمنعنا من رؤية الأمر، وبإلتنا نجد الطريق لذلك، وإذا ما أراد المسلمون، وفعلوا ذلك بهدوء ومن خلال

(١) دان مرجليت، مخطوط الخراب الجديد، تعريف ٢٧/٧/٢٠٠٤.

(٢) جدعون سامت، الكارثة الخامسة، هآرتس ٢٨/٧/٢٠٠٤.

(٣) أفيشاي بن حايم وتال ميين، «تسعاه بآب» لن يُسمح لليهود بدخول جبل الهيكل اليوم، تعريف ٢٧/٧/٢٠٠٤.

احترام قداسة المكان لدى اليهود فإنه سيُسمح لهم بالصلاة هناك، أما إذا لم يقبلوا سيادتنا، إذن ستكون الحرب»^(١)!!؟؟... إنه كلام يغني عن التعليق والتوضيح.

وفي أواخر عام ٢٠٠٧م، صعدت المؤسسة الصهيونية وأذرعها المتمثلة في الجماعات والمنظمات اليهودية مساعيها المتدرجة في بناء الهيكل، فقامت منظمة ما يسمى «معهد الهيكل» (يوم ١٣/١٢/٢٠٠٧م) بنصب شمعدان ذهبي أطلقت عليه اسم «شمعدان الهيكل» مقابل باب المغاربة بالقرب من الجهة الغربية للمسجد الأقصى. وقالت مصادر المعهد إنهم نصبوا هذا الشمعدان في خطوة عملية أخرى في المساعي لبناء «الهيكل الثالث»، وإنهم تعمّدوا نصب هذا الشمعدان في موقع يحجب رؤية المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وإنهم على أهبة الاستعداد لنقله إلى داخل الهيكل الذي يسعون إلى بنائه على حساب المسجد الأقصى. وذكرت المصادر نفسها أنها «قامت في الفترة الأخيرة بتجهيز تاج خاص للكاهن الأكبر الموعود للهيكل الثالث». فيما علمت «مؤسسة الأقصى» أن هذا الشمعدان كان قد وضع لسنين في إحدى شوارع البلدة القديمة في القدس، وأجرى «معهد الهيكل» إضافات عليه بتكلفة ١٠٠ ألف دولار، ثم نصب أخيراً على موقع ظاهر وعال يقابل المسجد الأقصى من الغرب. وبحسب ما قاله «معهد الهيكل» تمّت صناعة الشمعدان من الذهب الخالص بوزن ٤٥ كغ من عيار ٢٤ قيراطا وبتكلفة ٣ ملايين دولار. وفي السياق نفسه أشارت «مؤسسة الأقصى» في بيانها إلى أن الخطوات التدريجية تتصاعد يوميا من جانب المؤسسة الصهيونية لبناء الهيكل المزعوم، إذ تقوم المؤسسة الصهيونية بإدخال جماعات يهودية بشكل مكثف ويومي يرافقهم مرشدون يحملون الخرائط والشروحات، حيث يعرضون أمام هذه المجموعات مجسمات الهيكل المزعوم وشروحات باللغة العبرية عن موقع بنائه على حساب المسجد الأقصى. وقد رصدت «مؤسسة الأقصى» عددا من هذه الجولات والخرائط بالصور الفوتوغرافية^(٢).

وفي أيار/مايو ٢٠١٠م، كشف النقاب عن إنتاج تسجيل لواقع افتراضي من قبل متطرفين يهود، يمثل تصورا لهدم المسجد الأقصى، بقصفه جوا، ويتم تداول هذا الشريط بين اليهود المتطرفين في مناسبات اجتماعية، في محاولة لإنشاء جيل يضع مسألة هدم الأقصى

(١) ران بيرتس، لماذا يجوز للمسلمين الاعتقاد بقداسة الحرم القدسي ولا يجوز لليهود بناء هيكلهم الثالث هناك؟، معرف ٢٠٠٤/٧/٢٩.

(٢) محمود أبو عطا، منظمات يهودية تنصب شمعدان الهيكل الثالث المزعوم قبالة المسجد الأقصى وتعلن مواصلة مساعيها لبناء الهيكل، موقع فلسطيني ٤٨ - ١٥/١٢/٢٠٠٧... الرابط:

باعتباره واحدا من أهدافه. وقال مدير «مركز الأبحاث الإسلامية» بجامعة القدس مصطفى أبو صوي: «إن المتطرفين يتمنون لأبنائهم عندما يبلغون سن الثالثة عشرة (سن النضج لديهم) أن يصبحوا طيارين ليقوموا بقصف المسجد الأقصى وهدمه»^(١).

وأطلقت مجموعة «أرض إسرائيل لنا» الصهيونية المتطرفة، في ٢٨/٣/٢٠١٠م، حملة إعلامية تحت عنوان: «فليُنْ الهيكل بسرعة في أيامنا هذه»، وتظهر في الحملة صورة للهيكل المزعوم في الحرم القدسي بدلا من المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وقال الفاشي باروخ مارزل: «إن هدف الحملة هو تمرير رسالة إلى العرب بأن المسجد في الحرم مؤقت، وأنها مسألة وقت فقط حتى يُبنى الهيكل الذي ينتظره شعب إسرائيل كله»، على حد زعمه. وقد بدأت هذه الحملة بوضع صور كبيرة على نحو ٢٠٠ حافلة من حافلات شركة «إيجد»، كبرى شركات المواصلات الصهيونية في القدس، تحمل شعار الحملة وصورة الهيكل الثالث المزعوم مكان المسجد الأقصى، وأخذت تتجول في أنحاء مدينة القدس، غربيها وشرقيها^(٢).

و- احتمال تطبيق عملية تقسيم الحرم الإبراهيمي على الحرم القدسي:

تحت عنوان «سابقة مغارة المكفيله» تحدث خير صهيوني بالشؤون الفلسطينية عن إمكانية تكرار تقسيم الحرم الإبراهيمي في الخليل بالنسبة للحرم القدسي. وبين الخبير أن الشرطة الصهيونية في القدس واصلت تنظيم زيارات لمجموعات صغيرة للزوار اليهود لساحات الحرم من دون ضجيج، حيث يدخل عشرة زوار بمرافقة الشرطة من باب المغاربة الملاصق لساحة حائط المبكى للقيام بجولة قصيرة في ساحة الحرم، تطبيقا لمبادرة من وزير الأمن الداخلي تساحي هنغي وبدعم من الحكومة. وبرأي رؤساء المؤسسات الإسلامية في القدس، فإن زيارات المجموعات التي تنظمها الشرطة قد تشعل فتيل نار كبيرة، وبما أن أغلبية الزوار سيكونون من المتشددین اليهود، فإن التصادم بين الجانبين مسألة حتمية. بيد أن حكومة الاحتلال ستحاول في هذه الحالة أن تفصل الجانبين بعضهما عن بعض وبالتالي ستكون النتيجة خطوة تقسيمية، أي تحديد مواعيد ومناطق في الحرم لدخول اليهود وتقسيم المكان في الواقع بين الصهانية والأوقاف، وهذا السيناريو ليس خياليا، فمغارة «مكفيله» في الحرم

(١) تقرير، تسجيل افتراضي يهودي يدعى الأقصى، الجزيرة نت ١٥/٥/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٧٩٠ - ١٥/٥/٢٠١٠، ص ١١.

(٢) تقرير، حملة دعائية يهودية لبناء الهيكل المزعوم مكان الأقصى، الأيام، فلسطين، ٢٩/٣/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٧٤٣ - ٢٩/٣/٢٠١٠، ص ١٣.

الإبراهيمي في الخليل مقسمة نظريا بين اليهود والمسلمين، ولكن السيطرة الحقيقية في المكان يهودية^(١).

وبتزامن ملحوظ مع المسيرات الاستفزازية التي تنظمها العصابات الصهيونية إلى منطقة الحرم القدسي، تكررت المطالب بتقسيم الحرم على لسان زعماء العصابات الصهيونية المتطرفة، وعلى سبيل المثال تتوالى تصريحات الإرهابي دافيد عفري زعيم «حركة ريفافا» العنصرية بالحصول على مكان صغير محدود على باحة الحرم القدسي - الذي يسمونه «هار هبايت = جبل البيت» - لإقامة الصلاة فيه، معتبرا أن المسجد الأقصى لا يشكل سوى ١٠٪ من مساحة الحرم. وبالمثل دعا رئيس الكيان الصهيوني موشي كتساف إلى السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي، وطالب بتقسيمه بين المسلمين واليهود حسب النمط السائد في الحرم الإبراهيمي في الخليل، الذي استولت سلطات الاحتلال على جزء كبير منه وحولته إلى كنيس^(٢).

وتحدث بيان أصدرته «مؤسسة الأقصى» (في آب/ أغسطس ٢٠٠٩م) عن زيادة منسوب «الفتاوى الدينية اليهودية» و«الآراء والتعاليم الدينية اليهودية» مما يسمى بالمرجعيات الدينية وقيادات الجماعات اليهودية الداعية إلى اقتحام الأقصى وأداء الشعائر الدينية والطقوس التلمودية. وأشارت المؤسسة إلى أن السلطات الصهيونية تستعد لتنفيذ متدرج لمخطط تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود على غرار المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل. ودلت المؤسسة على ذلك بشواهد منها؛ إغلاقات ليلية لأجزاء من المسجد الأقصى، تمتد بين مصلى النساء والمتحف الإسلامي غربا، مروراً بسطح المصلى الرواني ومنطقة البوابات العملاقة للمصلى الرواني والمنطقة المشجرة شرقا. وقام الاحتلال بنصب شبكات كهرومغناطيسية في مناطق في المسجد الأقصى، تمكنها من عزل هذه المناطق في المسجد الأقصى^(٣).

وفي ٢٥/١٠/٢٠٠٩م، خلال مؤتمر عقد في أكبر كنيس «هيخال شلومو» (هيكل سليمان)، في القدس الغربية حضره حاخامات وأعضاء كنيسة من اليمين، قال الرباب دوف ليثور، وهو الحاخام الرئيس في مستوطنة كريات أربع القائمة على أراضي الخليل جنوبي الضفة الغربية: «إن تجربة الخليل يجب أن تنتقل إلى القدس ويقاسم المسلمون اليهود حق الصلاة، وإن هذا الوقت، الذي تحكم فيه إسرائيل قوى اليمين هو الوقت المناسب لذلك، فإذا

(١) داني روبنشتاين، سابقة مغارة الماكفيله، هآرتس ١٤/٧/٢٠٠٣.

(٢) عمير ربابورت، يغلغون الحرم، معرف ٧/٤/٢٠٠٥ + دوف غولد شتاين لا تضرعوا النار، معاريف ١٠/٤/٢٠٠٥ ص ٧ + تقرير، السلطة ترفض اقتراح كتساف بتقسيم الأقصى، موقع الحركة العربية للتغيير، ١٢/٤/٢٠٠٥.

(٣) تقرير، «مؤسسة الأقصى»: الاحتلال يخطط لتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود، صحيفة فلسطين، ١٩/٨/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٥٢٩ - ١٩/٨/٢٠٠٩، ص ١٤.

لم نفعّل، ستضيع علينا فرصة ذهبية»^(١).

- ثانياً: اعتداءات على مساجد ومواقع تاريخية أخرى في القدس:

في إطار التعديات الصهيونية على المساجد الفلسطينية في القدس، تبرز العينات التالية:

- أغلقت سلطات الاحتلال مسجد عكاشة الواقع خارج سور المدينة غرباً، وعطلت قيام الصلاة فيه منذ وقوعه تحت الاحتلال عام ١٩٤٨ م.

- إثر الاحتلال الصهيوني للشطر الشرقي من القدس (حزيران/ يونيو ١٩٦٧ م) أزالته سلطات الاحتلال مسجدين في حي المغاربة، وهدمت نحو ١٤ مبنى من المباني الدينية والأثرية، بحجة توسيع الساحة أمام حائط المبكى (حائط البراق الشريف)^(٢).

- إغلاق وهدم المسجد القلندري الذي جدّد عمارته الملك المنصور قلاوون (٦٨٦هـ/ ١٢٧٨ م) ولم يبق منه اليوم إلا لوحة في حائط، وتعطيل الصلاة في مسجد القلعة الذي أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون (٧١٠هـ/ ١٣١٠ م)^(٣).

- إغلاق الجامع الكبير خارج الحرم في الطرف القبلي لحارة اليهود الذي أصبح مقراً للبوليس الصهيوني^(٤).

- مسجد المالحية: اقتطع أحد اليهود جزءاً منه لبيته، ويستعمل سقف المسجد لإحياء السهرات الليلية للجيران^(٥).

- الاستمرار في المصادرات للأراضي والأبنية الوقفية والقيام بالحفريات بحثاً عما يسمى «الهيكل» اليهودي المزعوم، وتغيير أسماء المواقع الغربية الإسلامية، ورفض السماح للهيئات الإسلامية بترميم المساجد وغيرها من أملاك الأوقاف في المدينة.

- طالب أعضاء في حزب «يهودوت هتوراه» اليمينية المتطرفة إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس المحتلة بسن قانون يفرض على المساجد في المدينة غرامات مالية مقابل رفع الأذان

(١) تقرير، قادة اليمين المتطرف في «إسرائيل» يخططون لتقاسم باحة الأقصى بين اليهود والمسلمين، الشرق الأوسط، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٩، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٥٩٤ - ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٩، ص ٢٠.

(٢) روجي الخطيب، تهويد القدس، عمان: لجنة إنقاذ القدس ١٩٧٠، ص ١١، ١٢.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني (دمشق) ١٩٨٤، ص ٩٠.

(٤) معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس (بيروت: دار الأندلس/ ١٩٧٩)، ص ١٨٦.

(٥) تقرير، موقع الأقصى <http://www.islamic-aqsa.com>

عبر مكبرات الصوت، بدعوى أن ذلك يشكل انتهاكا لقانون البلدية الخاص بالإزعاج على حد زعمهم. ونقل عن حاييم ميلر عضو البلدية عن حزب «يهودوت هتوراه» طلبه لأولمرت بإرسال مراقبي البلدية لفرض غرامات على المساجد التي يصدر الأذان منها بصوت عال. وذكر أن هذه المطالب جاءت بعد أن تقدم المستوطنون اليهود من مستعمرة «جيلو» اليهودية جنوب مدينة القدس ومستعمرة «التلة الفرنسية» و«ميثا شعاريم» باعتراضات على ارتفاع صوت المؤذن في مساجد بلدة «العيسوية» في القدس الشرقية والبلدة القديمة. ومما يذكر أن هذا الطلب جاء في سياق حملة التحريض على المساجد الإسلامية في مدينة القدس وعلى صوت الأذان، وهي حملة تأتي استمرارا لسياسات الاحتلال المنتهكة لأبسط حقوق الفرد بما في ذلك حرية العبادة^(١).

- في ٢٧/١٢/٢٠٠٧م اعتدى المستوطنون اليهود على مسجد النبي داود، الواقع غربي باب النبي داود، أحد أبواب أسوار البلدة القديمة في القدس، وهو مسجد إسلامي قديم بني في زمن المماليك، ورسم في زمن العثمانيين، ويتكون من طابقين وغرف تابعة له. وقد استولت القوات الصهيونية على المسجد وبيوت آل الدجاني المحيطة به عام ١٩٤٨م، وحولت المسجد الى كنيس يهودي، وطردت آل الدجاني من بيوتهم. ويتلخص الاعتداء الجديد بقيام مجموعة من المستوطنين اليهود بخلع ألواح رصاصية من القبة، مما أدى إلى كشف التجويف الخشبي للقبة، وظهور البناء الحجري للقبة، في محاولة لهدم جزء من القبة. وكتبت هذه المجموعة ألفاظا باللغة العبرية معادية للعرب (مثل: «الموت للعرب») على القبة المذكورة، وألفاظا أخرى تمجد شباب اليهود. كما اعتدى المستوطنون (في ٢٧/١٢/٢٠٠٧م) على مسجد لؤلؤ في البلدة القديمة في القدس، الواقع بالقرب من باب العامود أحد أبواب أسوار البلدة القديمة، حيث هدموا جزءا من الجدار المحيط بالمسجد، ورسموا النجمة السداسية على الجهة الداخلية للجدار^(٢).

- في أوائل عام ٢٠٠٨م، قامت المؤسسة الصهيونية ممثلة ببعض الشركات الصهيونية بتدمير بناية المجلس الإسلامي الأعلى التاريخية في القدس، تمهيدا لبناء فنادق لأثرياء اليهود على موقع البناية والأرض المجاورة، ولم تبق الجرافات الصهيونية من البناية الا الواجهة

(١) تقرير، مطالبة صهيونية بتفريم مساجد القدس المحتلة إن هي رفعت الأذان، موقع عرب ٤٨ - ٢١/١٢/٢٠٠٢.

(٢) حمود أبو عطا، اعتداء مستوطنين يهود على مسجد النبي داود ومسجد لؤلؤ في القدس، مؤسسة الأقصى ٢٧/١٢/٢٠٠٧..
الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1249&mode=thread&order=0&thold=0>

الخارجية التي تخطط الشركات الصهيونية لجعلها ضمن واجهة من واجهات الفنادق المزمع بناؤها بعد إزالة كل الكتابات الإسلامية عليها^(١).

- (في ٢٢/٤/٢٠١٠م)، أعادت السلطات الصهيونية افتتاح «باب الخليل»، المدخل الغربي الرئيس لبلدة القدس القديمة، بعد سلسلة عمليات ترميم قامت بها بلدية القدس المحتلة، وشملت أعمال الترميم إزالة الزخارف الحجرية والكتابات العربية، مع محاولة تسويق رواية توراتية عن تاريخ الباب، بأنه كان الباب الرئيس لمدينة داود وأنه «معبر للنبي داود»^(٢).

- في أوائل نيسان/ أبريل ٢٠١١م، كشف النقاب عن عملية تغيير لبعض معالم «باب العامود» الذي يعتبر المدخل الرئيسي للمدينة ويقع في منتصف الحائط الشمالي لسور القدس تقريبا، ويعود تاريخه إلى عهد السلطان سليمان القانوني العثماني، حيث نصبت أحجار جديدة عليه خلال عملية الترميم غير الشرعية، ضمن مشروع لا يخلو من أبعاد سياسية وتهويدية لمعالم القدس القديمة التاريخية. وحسب تقرير حول الموضوع، جرت تغطية المكان بشوادر لتضليل أعين المواطنين المقدسي والزائر أثناء خروجه ودخوله عبر باب العامود، دون الاهتمام أو الاكتراث لما يحدث من تغييرات لأهم المعالم المقدسية، ثم يفاجأ برفع الستار ليقف المشاهد المقدسي منبهرا من صدمة ما يراه بأعينه^(٣).

- بناء «كنيس الخراب»: دشنت سلطات الاحتلال الصهيوني (يوم ١٥/٣/٢٠١٠م) ما يسمى «كنيس الخراب»، ضمن بلدة القدس القديمة، بالقرب من المسجد الأقصى، في خطوة تشكل «إعلان حرب»، لما تنطوي عليه من تهديد مباشر لمدينة القدس والأقصى. وقد جرى تنظيم حفل افتتاح الكنيس بطريقة هستيرية استفزازية، شاركت فيها أوساط يهودية متزمتة من مختلف الأعمار، وحضر هذا الحفل ممثل الحكومة الصهيونية وزير الإسكان أرئيل اتياس (من حركة شاس الشرقية الدينية المتطرفة)، ورئيس الكنيست القطب في حزب

(١) تقرير، المؤسسة الصهيونية تدمر بناية المجلس الإسلامي الأعلى التاريخية في القدس، ومؤسسة الأقصى تستصرخ الأمة لإنقاذ القدس من التهويد، مؤسسة الأقصى ٢٠٠٨/٢/١٩.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1262&mode=thread&order=0&thold=0>

(٢) تقرير، الاحتلال يزور تاريخ باب الخليل بإزالة المعالم الإسلامية عنه، السيل، الأردن، ٢٤/٤/٢٠١٠، نشرة فلسطين اليوم (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٧٦٩ - ٢٤/٤/٢٠١٠، ص ١١.

(٣) دبالا جويحان، موقع العرب يكشف عن تغيير أهم معلم تاريخي خلال عملية الترميم لباب العامود، موقع العرب وصحيفة كل العرب، ٧/٤/٢٠١١.. الرابط:

<http://www.alarab.net/Article/366202>

«ليكود» الحاكم رؤويين ريفلين، ولفيف من نواب الأحزاب اليمينية. كما شارك في الحفل الحاخامان الرئيسان يونا متسغار (للغربيين) وشلومو عمار (للشركيين)^(١).

ويقع «كنيس الخراب» على بعد نحو ٣٠٠ متر إلى الغرب من حائط البراق (المبكي) الذي يعدّ جزءاً لا يتجزأ من جدار الحرم القدسي. ويشكل الكنيس المبنى الأعلى في بلدة القدس القديمة، ويطل من فوق على الحرم القدسي، ويراد له أن تغطي صورته على المسجد الأقصى وقبة الصخرة، خاصة أنه يعد أكبر كنيس يهودي في البلدة القديمة. وهذا يعني أن هناك محاولة صهيونية مكشوفة لإخفاء معالم الحرم القدسي ببناء مقبّب مرتفع يحاكي شكله الخارجي، باعتباره المعلم العمراني الأوضح والأبرز في القدس من مختلف جهاتها^(٢).

تتباين الروايات الصهيونية حول «كنيس الخراب»، فقبل مرة إنه بني للمرة الأولى في مطلع القرن الثامن عشر، ثم أعيد بناؤه في منتصف القرن التاسع عشر بعد خرابه، ثم هدم عام ١٩٤٨م خلال محاولة صهيونية لاحتلال القدس الشرقية، ومن هنا جاءت تسميته بـ«الخراب». وتقول منظمة المشروع الصهيوني إن الكنيس بني عام ١٨٦٤م، واسمه في الأصل «بيت ياكوف» ودمّر في عام ١٩٤٨م من قبل القوات الأردنية. وكان هذا الكنيس قد شهد أحداثاً تاريخية منها؛ زيارة تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية في ١٨٩٨م، وتنصيب أول حاخامات الصهاينة في فلسطين في ١٩٢١م^(٣).

وحسب الرواية الصهيونية؛ أحرق المسلمون الكنيس، بعد أن يتسوا من تلقي أموال الديون التي خلفها الموالون للحاخام يهودا ممن بنوا الكنيس في البداية. وفي المرة الثانية في أيار/ مايو ١٩٤٨م، فجّر قائد الجيش الأردني عبد الله التل هذا الكنيس، الذي كان في المكان منذ ٨٤ سنة. ويوصف «كنيس الخراب» الجديد في التقارير الصهيونية بأنه أحد المباني الجميلة في الكيان الصهيوني، ويعد أعجوبة معمارية يمكنها أن تنافس أفضل المتاحف والكنائس والمساجد المعروفة في العالم. وحسب هذه التقارير يبلغ ارتفاع مبنى الكنيس ٢٥ متراً في فضاء داخلي مذهل ودائري. وتعلو السطح الخارجي قبة كبيرة طليت باللون الأبيض.

(١) شالوم يروشالي، فرح أم أزمة تالية (افتتاح كنيس الخربة)، تعريف ٢٠١٠/٣/١٤ + أسعد تلحمي، إسرائيل تفتتح كنيس الخراب على بعد ثلاثمائة متر من المسجد الأقصى، الحياة، ٢٠١٠/٣/١٦، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٧٣٠ - ٢٠١٠/٣/١٦، ص ٥.

(٢) وديع عوادة، كنيس الخراب يحاكي قبة الصخرة، الجزيرة نت ٢٠١٠/٣/١٦. الرابط:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4FD54901-D3DE-4F9A-8285-65DBC49F6A7C.htm>

(٣) تقرير، افتتاح «كنيس الخراب» واستمرار فرض الحصار على البلدة القديمة والأقصى، موقع عرب ٤٨-٢٠١٠/٣/١٥. الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=69496>

وتشمل قبته ١٢ نافذة. وتحيط شرفات خارجية وداخلية جميلة بالكنيس من الداخل ومن الخارج. وفي الزوايا الأربع من المبنى رسومات جدارية ساحرة للمواقع التراثية؛ «برج داود»، و«مغارة المكفيل» (الحرم الإبراهيمي في الخليل)، و«قبر راحيل» (مسجد بلال بن رباح في بيت لحم)، ومدينة طبرية. وحول الخزانة المقدسة العالية أمام الصندوق، ألواح خشبية مميزة مطلية بالذهب. وفي الطابق الأول، داخل منصة زجاجية سميكة وضعت جبة نابليون الشهيرة التي جيء بها من متحف حيفا. وحسب التقاليد، فإن نابليون بونابرت الذي قرّب بعد الهزيمة الفرنسية أمام الروس، منح الجبة لليهود الذين وفّروا له المأوى، فنسجوا عليها عبارات بخيطان من الذهب والفضة. وانتقلت الجبة إلى حاخام «كنيس الخراب» وكانت تعرض في الأعياد المركزية^(١).

حول إنجاز المشروع، أقرّ الاحتلال الصهيوني بناء «كنيس الخراب» منذ عام ٢٠٠١م، ورصدت له ميزانية بقيمة ١٢ مليون دولار تقاسمتها الحكومة ومترعون من يهود العالم (منهم؛ الثري فاديم راينوفتش، رئيس الكونغرس اليهودي الأوكراني). وبدى بنائه في ٢٠٠٦م فور الانتهاء من وضع خرائط هندسية على أساس صور قديمة للكنيس قبل هدمه عام ١٩٤٨م. وبموجب قرار حكومي صهيوني أوكلت مهام إدارة «كنيس الخراب» إلى ما يسمى بـ «صندوق تراث المبكى»، وهي شركة تابعة للحكومة الصهيونية تتابع شؤون حائط البراق بشكل مباشر من مكتب رئيس الحكومة الصهيونية^(٢).

وتؤكد التقارير الصهيونية أن «كنيس الخراب» الجديد يعتبر في نظر الكثيرين مركزا دينيا وسياسيا وثقافيا هو الأهم منذ «خراب الهيكل»، ولهذا السبب ينطوي تدشينه على معان هائلة^(٣).

وتتحدث الجهات الصهيونية عن أن حاخاما صهيونيا عاش في عام ١٧٥٠م، وكتب يومها متنبئا، كما يزعمون، أن يوم إعادة افتتاح «كنيس الخراب» هو يوم إعادة بدء البناء في «الهيكل الثالث». وحول هذه المسألة تحدث حسن خاطر أمين عام «الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات» عن أن الخطر المحدق بالأقصى يكمن في «ارتباط بناء الكنيس بنبوءات دينية يهودية خطيرة تجدها رواجاً بين قطاعات متطرفة داخل وخارج الكيان المحتل

(١) شالوم يروشالمي، فرح أم أزيمة تالية (افتتاح كنيس الخربة)، تعريف ٢٠١٠/٣/١٤.

(٢) وديع عواودة، كنيس الخراب يحاكي قبة الصخرة، الجزيرة نت ٢٠١٠/٣/١٦.. الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4FD54901-D3DE-4F9A-8285-65DBC49F6A7C.htm>

(٣) شالوم يروشالمي، فرح أم أزيمة تالية (افتتاح كنيس الخربة)، تعريف ٢٠١٠/٣/١٤.

ومدعومة من الحركة الصهيونية المسيحية المساندة للعدوان الصهيوني». ويؤكد خاطر أن «الأرض التي يقام عليها الكنيس هي وقف إسلامي، وأن الكنيس يقام على حساب أرض عربية إسلامية، باعتباره كنيسا مستحدثا ومختلعا لا جذور تاريخية له في البلدة القديمة، حيث لم نسمع عنه إلا في عام ٢٠٠٠م، وحينما اقترحوا الفكرة في عام ٢٠٠١م»^(١).

وقالت «مؤسسة الأقصى» (١٤/٣/٢٠١٠م): كان في موقع الكنيس بناء عثماني يقع ضمن الأبنية الإسلامية التي كانت بجانب المسجد العمري المغلق، واليوم يقام على أرض وقفية وعلى حساب بيوت فلسطينية تابعة لحارة الشرف، وهي حارة كبيرة في البلدة القديمة بالقدس أخفق الاحتلال بالاستيلاء عليها عام ١٩٤٨م، ووقعت تحت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧م، حيث تم الاستيلاء عليها وطردها أهلها الفلسطينيون، وهدم غالبية بيوتها، وإقامة حي استيطاني كبير سماه الاحتلال «حارة اليهود». وفي الأوساط اليهودية، هناك من يعترض على المزاعم الصهيونية، ومن هؤلاء، عالم الآثار «ماتير بن دوف» الذي ينفي أن يكون «كنيس الخراب» موقعا أثريا، بخلاف المزاعم اليهودية الرسمية^(٢).

وقد أكدت عائلة البشيتي الفلسطينية المقدسية أن لديها أوراقا ثبوتية بملكية موقع «كنيس الخراب». وقال بيان باسم ديوان آل البشيتي إن هذا الكنيس أقيم على أنقاض عقارات وأوقاف تعود للعائلة، مؤكدا أن لدى العائلة جميع الأوراق الثبوتية والحجج التي تثبت ملكيتها لهذا العقار، إضافة إلى ملكية العائلة لعقارات عديدة في محلة الشرف. وأشار البيان إلى أن متولي وقف العائلة المرحوم الحاج هشام عرفات البشيتي كان قد سكن العقار المذكور الذي تم تحويله إلى كنيس. وبيّنت عائلة البشيتي أنه «تمت مصادرة هذه الأوقاف عام ١٩٦٧م من قبل سلطات الاحتلال التي أعلنت في وقته أن هذه المصادرة قد حصلت لما تتطلبه استخدامات المصلحة العامة، ولم تستخدم هذه العقارات المصادرة وفق ادعاءات حكومة الاحتلال وقتئذ القضية باستخدامها للمصلحة العامة، وعلى النقيض تم تسكين عائلات يهودية مكان سكان وأصحاب هذه العقارات الأصليين من المقدسيين الذين تم تشريدتهم». وأشار البيان إلى أن العائلة، ممثلة بديوانها العام، حاولت مرارا التوجه إلى المحاكم المحلية والدولية من أجل تثبيت الحق المقدسي في تلك البقعة من القدس، إلا أن الجهات الصهيونية الرسمية رفضت بشكل قاطع التعاطي

(١) نادبة سعد الدين، خاطر: الخطر المحدق بالأقصى يكمن في ارتباط بناء كنيس الخراب بنبوءات دينية يهودية خطيرة، الغد، الأردن، ٢٠١٠/٣/١٦، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٧٣٠ - ١٦/٣/٢٠١٠، ص ٢٢.

(٢) وديع عوادفة، كنيس الخراب يحاكي قبة الصخرة، الجزيرة نت ٢٠١٠/٣/١٦.. الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4FD54901-D3DE-4F9A-8285-65DBC49F6A7C.htm>

مع هذا الملف بحجة أن الحكومة الصهيونية لا تعترف بملكية الفلسطينيين لأية بقعة من هذه الأراضي^(١).

- في نيسان/ أبريل ٢٠١٠م، بدأت سلطات الاحتلال وأذرعها التنفيذية بتنفيذ مشروع تهويدي كبير لتحويل منطقة جنوب المسجد الأقصى، خاصة منطقة دار الإمارة الأموية إلى منطقة ومسار توراتي تلمودي، تحت مسمى «مسار المطاهر التوراتية»، التي يتم من خلالها حسب ادعائهم التطهر قبل دخول الهيكل المزعوم، وسبق البدء بهذا المشروع أعمال حفريات صهيونية واسعة استمرت لأشهر، شملت سرقة وطمس معالم أثرية إسلامية في المنطقة^(٢).

- في أوائل عام ٢٠١١م، تم حرق حالة «الوضع الراهن» في القدس؛ من جانب السلطات الصهيونية، حيث فتح «حائط المبكى الصغير» (في موقع حوش الشهابي)، بشكل رسمي للصلاة وللمناسبات اليهودية، مثلما طالب على مدى السنين مسؤولو جمعية اليمين «عطيرت كوهانيم» التي تعمل على تهويد البلدة القديمة. ويُذكر أن «الحائط الصغير» يبعد ١٧٥ متراً شمالي ساحة الحائط الغربي (حائط البراق)، وهو مقطع من حائط الإسناد الغربي للحرم القدسي في قلب الحي الإسلامي في البلدة القديمة. ويومها قال داني زايدمان مؤسس جمعية «غير عميم = مدينة الشعوب»: إن تسلل عناصر متطرفة إلى قلب الحي الإسلامي ينطوي على خطر بتحويل نزاع سياسي قابل للحل إلى نزاع ديني عنيف. ويذكر أنه تمت إزالة الدعامات الحديدية الموجودة منذ أوائل السبعينيات في منطقة «رباط الكرد»، وبذلك أصبحت الساحة المكشوفة هناك تتسع لاستيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود لتأدية طقوسهم التلمودية، كما وضع الاحتلال في مكان قرب الدعامات التي أزيلت حواجز حديدية على شكل مربع، كأنها تحدد مكاناً معيناً لا تريد لأحد الاقتراب منه. وقد استيقظ أهالي المنطقة ليجدوا لافتة كتب عليها بالعربية «حوش الشهابي»، ولكن بالعبرية كتب عليها «هكوتل هكطان = الحائط الصغير». ويوازي هذه الساحة المكشوفة في الأسفل النفق الذي افتتح إبان حكومة نتياهو الأولى في عام ١٩٩٦م، وهو أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى. وكتعريف به، يحمل «رباط الكرد» هذا الاسم نسبة إلى المقدر السيفي كرد، وهو صاحب

(١) يوسف الشايب، عائلة الشيبتي تمتلك أوقافاً ثبوتية بملكيتهما الموقع كنيس الخراب، الغد، الأردن، ١٩/٣/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٧٣٣ - ١٩/٣/٢٠١٠، ص ١٨.

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى تكشف: الاحتلال بدأ بتنفيذ مشروع لتحويل جنوب المسجد الأقصى إلى مسار توراتي تلمودي مرتبط بالهيكل المزعوم، مؤسسة الأقصى، ٢٢/٤/٢٠١٠.. الرابط:

الديار المصرية، وأقام المبنى سنة ٦٩٤ هجرية، ويتكون من طابقين؛ الأول عبارة عن مجموعة غرف كانت تستخدم لإيواء الحجيج الذين كانوا يأتون للرباط في المسجد الأقصى، من أجل حمايته. وإن تهويد هذا الموقع يُعدّ اعتداء على الوقف الإسلامي، فهو يهدف إلى طمس الوجه الحضاري الإسلامي للمدينة، وإضفاء الصفة اليهودية على الموقع، فبعد أن أغلق الاحتلال الطريق من باب المغاربة يريد إغلاق الطريق من باب الحديد، ومعنى ذلك أن مصادرة منطقة كبيرة، ليقضي بذلك على الحي الإسلامي بكامله^(١).

- في ٩/١/٢٠١١م، بدأت السلطات الصهيونية بهدم مبنى فندق شيرد التاريخي، في إطار خطة بناء حي استيطاني جديد في القدس، وهو مبنى يقع في حي الشيخ جراح، كان مقرا للهيئة الإسلامية العليا، ومقرا المفتي القدس الحاج أمين الحسيني في عهد الانتداب البريطاني^(٢).

- تقوم سلطة الآثار الصهيونية منذ عام ٢٠٠٧م بعمليات «ترميم» لأسوار المدينة المقدسة بحجة أنها ضعفت وتحتاج إلى ترميمات، وذلك بعد تساقط بعض أحجار السور عام ٢٠٠٥م، لتقوم على أثره سلطة الآثار الصهيونية بمسح للأسوار. وفي عام ٢٠٠٦م صادق مكتب رئيس الحكومة على مشروع ترميم الأسوار، الذي تديره «شركة تطوير القدس» ولتبدأ عمليات الترميم في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧م والتي لا تزال مستمرة (حتى أوائل عام ٢٠١١م). وليان الإشكالية والتعديت الصهيونية في العمليات الجارية، تجدر الإشارة إلى أن أسوار القدس تعتبر إرثا عالميا، وأن أسوار القدس الحالية بنيت على يد السلطان العثماني سليمان القانوني وهي إرث إسلامي، وبالتالي يجب أن يكون الأترك والمسلمون جزءا فعالا في عمليات الترميم ومراقبتها، ولا يحق لأية منظمة أو جهة خاصة تنفيذ أعمال ترميم، وأي عملية ترميم لا بد أن تكون بإشراف أممي محايد، وألا تمس أو تغير الحقائق، ولا يخفى على أحد أهداف المؤسسة الصهيونية الساعية إلى تهويد تاريخ القدس وتزوير تاريخها الحقيقي، وبالتالي فإن أي مشروع يمس تاريخ المدينة ومعالمها تقوم به المؤسسة الصهيونية هو مرفوض أصلا. وتكمن خطورة عمليات «الترميم» التي تنفذها المؤسسة الصهيونية في تبديل وتزوير حجارة أسوار القدس، واستعمال هذه الحجارة للترويج للرواية الصهيونية وتدعيمها من

(١) عكيفا الدار، خرق الرضع الراهن: الحافظ الصغير يُفتح أمام المصلين اليهود، هآرتس ١٤/١/٢٠١١ + خالد محمود، رباط الكردي... بين حلم التهويد وانتفاضة قادمة، موقع فلسطيني ٤٨-٣١/١/٢٠١١.. الرابط:

<http://www.pls48.net/default.asp?ID=67561>

(٢) نتاشا مزغوبيا، وزيرة الخارجية كليتوتن: البناء في فندق شيرد يقوض جهود السلام، هآرتس ١٠/١/٢٠١١.

خلال الادعاءات بأن هذه الحجارة تحمل رموزا «يهودية»، وقد حفظت من خلال «الاستعمال المتكرر» للحجارة أثناء بناء الأسوار، ولتصبح هذه الحجارة «حقائق تاريخية» يثبتون من خلالها روايتهم، ولا يُستبعد أن تكتب الدراسات والأبحاث الأكاديمية حول هذه «الحقائق» لتثبيتها «علميا» ما دام اكتشافها تم أثناء قيام جسم رسمي بمسح الأسوار مستعينا بأحدث الأدوات والوسائل في عمله، عاملا وفق «المعايير»، بل ولا يستبعد أن تنسج الروايات التي تُروج إثباتا على مصداقية ادعاءاتهم، حيث تتضمن عمليات التهويد تزوير حجارة الأسوار من خلال حجارة تحمل رموزا يهودية تلمودية وتوراتية، كحجر يحمل مجسما للهيكل المزعوم شرق باب الساهرة وضع فوق إحدى فتحات إطلاق السهام، وفي موضع آخر في الجانب الداخلي لباب الساهرة وضعت حجارة تحمل النجمة السداسية التي اتخذها اليهود رمزا لهم، ووضع ختم سلطة الآثار على الحجارة المستحدثة، وهو أمر مستهجن في أديبات مهنة الترميم الأثري لأن وضع الأختام الحديثة على الأجسام المرمة على الحجارة يعتبر تغييرا في البناء الأصلي. كما أقيمت الحدائق التوراتية حول الأسوار وتحديدا في المنطقة الجنوبية للمسجد الأقصى وفق الرواية الصهيونية واجتذاب السياح المتكرر إلى المنطقة لتعميق هذه الرواية في أذهانهم. كذلك أصبحت تقام الحفلات الصاخبة في الحدائق حول الأسوار دون مراعاة لقدسية المدينة. ويتم وضع التماثيل اليهودية «ميزوزات» على باب الخليل وباب النبي داوود، بالإضافة إلى باب المغاربة^(١).

- كشف الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية في القدس المحتلة د. حسن خاطر (١١/٤/٢٠١١م) عن بدء تنفيذ المشروع الصهيوني الرامي إلى تهويد البلدة القديمة في المدينة المقدسة، ابتداء من الأسوار والأبواب والشوارع، حسب وثيقة أعدتها بلدية الاحتلال. وأكد خاطر أن هذا المشروع يهدد أكثر من ٦٠٠٠ معلّم داخل أسوار البلدة القديمة^(٢).

ثالثا: التعديبات على الحرم الإبراهيمي والمناطق الأثرية في مدينة الخليل:

يعتبر الحرم الإبراهيمي من أبرز المعالم العربية الإسلامية في فلسطين. ومن المعروف أن هذا الحرم ينسب إلى إبراهيم الخليل أبي الأنبياء والمرسلين عليهم السلام. ويقال إنه مدفون فيه وبقربه إسحق ويعقوب وزوجتهما. ومنذ الفتح الإسلامي لفلسطين سنة ٦٣٦م حاز

(١) عبد الرزاق متاني، أسوار القدس ورموز التهويد، مركز الدراسات المعاصرة (أم الفحم - فلسطين المحتلة)، ٢٠١١/٢/٩. الرابط:

<http://www.pis48.net/default.asp?ID=67622>

(٢) خاطر: الاحتلال بدأ تهويد البلدة القديمة بالقدس، موقع فلسطين أون لاين، ١١/٤/٢٠١١، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ٢١١٣ - ١٢/٤/٢٠١١، ص ١٥.

اهتمام الخلفاء الراشدين، ثم اهتمام الولاة والسلاطين من بعدهم، حيث تم توسيعه وبناء إضافات عليه وترميمه مرات كثيرة. وقد اعتاد المسلمون على زيارته والصلاة فيه منذ الفتح الإسلامي، ويتمتع لديهم بمكانة عظيمة، فهو المسجد الثاني بعد الأقصى من حيث القدسية في فلسطين.

١- اقتطاع جزء من الحرم وتحويله إلى كنيس:

خلال الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، سيطرت قوات الاحتلال على الحرم الإبراهيمي، وبدأت تمنع المسلمين من الصلاة فيه أو تعيق وصولهم إليه. ومنذ الأيام الأولى للاحتلال، اقتحم المستوطنون الحرم الإبراهيمي وعمدوا إلى إقامة كنيس يهودي داخله. وسيطر اليهود على الحضرة الإبراهيمية (وهي جزء من الحرم) وتم تحويلها إلى كنيس يهودي، أضيف إليها فيما بعد الجزء المعروف باليعقوبية. وصاروا بعد ذلك يقومون بأعمال استفزازية داخل الحرم (مثل: الرقص، الغناء، الصلاة، النفخ في البوق، وضع أثاث وخزائن يستخدمها اليهود في شعائهم..) الهدف منها تكريس الوجود اليهودي في الحرم. وراحت سلطات الاحتلال تمنع رفع الأذان، وخاصة أذان الصبح، وكثيرا ما صادر الجيش أجهزة ومكبرات الصوت من الحرم. وتم منع المسلمين من الصلاة على موتاهم في الحرم، فأبطلوا بذلك جزءا من تعاليم الدين الإسلامي^(١).

وقد استولى اليهود تدريجيا على جزء من الحرم الإبراهيمي، وتم تحويل الجزء الأكبر منه إلى كنيس يهودي منذ عام ١٩٧٥م، حيث أبلغت سلطات الاحتلال مسؤولي الأوقاف في الخليل، أن لليهود الحق في إقامة شعائهم الدينية في الحرم بصورة دائمة، وقاموا بمحاولات محمومة لتغيير الملامح الإسلامية للحرم لتحويله إلى كنيس، بوضع حواجز تفصل المسلمين عن اليهود وتخريب الموزاييك الذي يعود إلى الفترة المملوكية (١٢٥٠ - ١٨١٥م). إضافة للقيام بأعمال حفر تحت الحرم الإبراهيمي، وخلع أرضيات الحرم وزخارفه^(٢).

وفي كثير من الأوقات وضع متطرفون يهود مواد كيميائية مضرّة بصحة الإنسان في خزانات المياه وأماكن الوضوء. وضبط جنود صهيانية يشربون الخمر داخل المسجد. وتعرض كبار السن وحراس الحرم للضرب من قبل جنود الاحتلال والمستوطنين من أجل إبعادهم

(١) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٢) عزام العبوشي، كيف تم الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي، القدس المقدسية ١٥/٤/١٩٩٤م - ص ١٢.

عن الحرم. وفي أوقات كثيرة جرى قذف المصلين المسلمين بالحجارة والكراسي والقاذورات أثناء أدائهم للصلاة. كما تعرض الحرم لأعمال سرقة قام بها متطرفون يهود (مثل: سرقة سجاد، مصاحف وكتب متنوعة، قطع نقدية، يد باب أثرية، قطع نحاسية أثرية). وفي مناسبات عديدة تم تمزيق القرآن الكريم ووضع نجمة داود عليه. كما استخدمت اللغة العبرية على لافتات داخل الحرم. وعلى مدار سنوات الاحتلال مُنع المسلمون من إجراء الترميمات اللازمة للحرم الإبراهيمي، خاصة القسم المعروف بالجاولية الآيل للسقوط، نتيجة تسرب المياه إليه، مما يشكل خطرا على المصلين.

٢- معجزة الحرم عام ١٩٩٤م:

بلغت الأعمال الإجرامية الصهيونية ضد سكان الخليل والفلسطينيين عموما إحدى ذراها في شهر رمضان ١٤١٤ هـ (١٩٩٤م)، حين أقدم المتطرف اليهودي الصهيوني باروخ غولدشتاين على دخول الحرم الإبراهيمي أمام أعين الجنود الصهاينة، أثناء تأدية المسلمين صلاة الصبح (يوم الجمعة في ٢٥/٢/١٩٩٤م) وأخذ يطلق النار بشكل عشوائي على المصلين المسلمين، فسقط أكثر من ٦٠ شهيدا وعشرات الجرحى. وفيما لقي غولدشتاين قصاصه على أرض المذبحة ممن نجوا من نيرانه، إلا أن من شاركه جريمته من مستوطني «كريات أربع» المجاورة للخليل وقوات الاحتلال المسؤولة عن حراستهم لم يلقوا القصاص إلى يومنا هذا^(١).

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي اتخذ إثر المعجزة القرار رقم ٩٠٤ الذي طالب فيه الحكومة الصهيونية بتنفيذ إجراءات لمنع أعمال عنف المستوطنين غير القانونية، والعمل على اتخاذ إجراءات تكفل سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، لكن الإجراءات الصهيونية صادرت حقوق المسلمين في الحرم الإبراهيمي، وأعطت حرية أكبر للمستوطنين في إقامة طقوسهم الدينية وزادت المساحة التي استولوا عليها سابقا، حيث أصبح لليهود ما يقارب ثلثي الحرم، بتخصيص أجزاء العيقوية واليوسفية والإبراهيمية لليهود، كما تمت تغطية صحن العيقوية بزوايا حديدية.

وكانت «لجنة شمعجار» الصهيونية التي تم تعيينها لتقصي الحقائق بعد المعجزة الرهيبة قد خرجت بقرارات هزيلة أدانت الضحية وسلبت الفلسطينيين القسم الأكبر من الحرم،

(١) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي... الرابط:

ومنعت دخولهم إلى القسم المتبقي لهم، خلال الأعياد والمواعيد الرسمية الصهيونية. كما لا تسمح للفلسطينيين برفع الأذان في الحرم خلال هذه الأيام.

ومنذ ذلك الحين، تقوم سلطات الاحتلال بإغلاق الحرم الإبراهيمي لفترات طويلة، وتمنع المسلمين من الصلاة فيه، باستثناء أوقات محدودة، بينما سمحت للمتطرفين اليهود بدخوله بشكل يومي، وتكثف وجودها العسكري حول الحرم، وهو ما أدى إلى بقاء التوتر قائما.

٣- قيود إضافية على الحرم الإبراهيمي خلال الانتفاضة:

طيلة سنوات الانتفاضة، لوحظ أنه مقابل الحرص على تمكين اليهود من دخول الحرم الإبراهيمي على الدوام، بمناسبة وبدون مناسبة، أخذت سلطات الاحتلال تشدد في إجراءات منع المسلمين من دخول الحرم، ولم تسمح سلطات الاحتلال بفتح الحرم الإبراهيمي أمام المصلين المسلمين، إلا ما ندر.

في ٢٣/٢/٢٠٠٣م أدخلت قوات الاحتلال، في الحرم الإبراهيمي أثناء منع التجول في الخليل، عدة خزائن بأحجام مختلفة، ووضعتها في مناطق: العبر، اليوسفية، الحضرة الإبراهيمية، وصحن الحرم، لحفظ «أدوات العبادة الخاصة بالمستوطنين». واعتبارا من تاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٣م فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على منطقة البويرة في الخليل، وشدت من إجراءاتها القمعية ضد المواطنين في البلدة القديمة ومركز «باب الزاوية» حيث أغلقت الحرم الإبراهيمي والمساجد الأخرى في البلدة القديمة أمام المصلين. وفي ٧/٧/٢٠٠٣م، سدت قوات الاحتلال بالأسلاك مداخل المنازل القريبة من الحرم الإبراهيمي، ومنعت المواطنين من الوصول إلى الحرم. وبعد ثلاثة أيام، منعت قوات الاحتلال المواطنين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي إلا عبر «قناطر» البلدة القديمة وسدت كافة الطرق الأخرى الموصلة إليه. وفي ٤/١٠/٢٠٠٣م أضافت السلطات الصهيونية إلى لائحة اعتداءاتها على المسجد الإبراهيمي في الخليل انتهاكا آخر، فأضافت عدسات التصوير والأضواء الكاشفة، ووضعت على مداخله الحواجز العسكرية والبوابات الإلكترونية، وقامت القوات الصهيونية بتفتيش المصلين ورفع أقنعة النساء، وتم كذلك منع رفع الأذان، ومنع الشباب من الوصول إلى المسجد، وضرب المصلون، ورميت النفايات عليهم وتم حجزهم لساعات طويلة، وألقيت المواد الحارقة على رواد هذا المسجد. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م - حسب

إفادة قدمها الشيخ صلاح النتشة مدير دائرة الأوقاف الإسلامية في الخليل - سجلت أكثر من ٨٠ عملية منع لرفع الأذان من الحرم في مواقيت الصلاة المختلفة^(١).

وفي السنوات اللاحقة، لوحظ أن سلطات الاحتلال عمدت إلى تشديد قبضتها لمنع المصلين المسلمين من التوجه إلى الحرم، وفرضت أمرا واقعا عليه لفصله عن تاريخه واثمائه الحقيقي. ومن العينات التي يمكن إيرادها؛ إقدام سلطات الاحتلال (في ٦/١٠/٢٠٠٨م) على إغلاق الحرم الإبراهيمي أمام المصلين المسلمين بذريعة تمكين المستوطنين من أداء صلواتهم وطقوسهم الدينية فيه، وإغلاقه (في أوقات متفرقة) بحجة الأعياد اليهودية^(٢).

وفي ٢١/٢/٢٠١٠م، أقرت الحكومة الصهيونية في جلستها الأسبوعية ضمّ الحرم الإبراهيمي في الخليل إلى قائمة المواقع الأثرية - التراثية التي خصصت لها ٤٠٠ مليون شيكل (أكثر من مائة مليون دولار) بهدف صيانتها وترميمها^(٣).

وإذا ما أضيفت هذه الممارسات إلى عمليات التقسيم والاختصاص لأجزاء من الحرم، وإلى الإغلاقات المتكررة والاعتداءات المتواصلة من قبل المستوطنين ضد المصلين المسلمين وضد سدنة الحرم، يتضح عندئذ أن الأمر يتعلق بخطوات تحمل في طياتها مخاطر كبيرة وحقيقية، تتمثل في تهويد الحرم الإبراهيمي وتحويله بكامله إلى كنيس يهودي.

لقد طالت جرائم الاحتلال الصهيوني مختلف المناطق الفلسطينية. ولحق بالأماكن المقدسة الإسلامية والمناطق الأثرية من الأذى ما جعلها تواجه تحديا خطيرا للهوية والحضارة والوجود. ويتنمي ما تعانيه مدينة الخليل إلى هذا الإطار؛ حيث تنن مساجدها ومبانيها التاريخية تحت الوطأة الثقيلة للاحتلال الصهيوني، الذي اتبع سياسة التدمير المنهجي، وأخذ يقوم بمحاولات الطمس التدريجي لمعالمها العربية الإسلامية.

٤ - مساجد مدينة الخليل ومبانيها الأثرية تنن تحت وطأة الاحتلال:

بالإضافة إلى التعديات الصهيونية التي يتعرض لها الحرم الإبراهيمي في الخليل، تبين المعلومات التي نشرت أخيرا عن الواقع المأساوي الذي تعيشه مدينة الخليل، أن الإجراءات

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، فلسطينيو ٤٨ - ٢/١١/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=32352>

(٣) أقوال رئيس الوزراء في مستهل جلسة مجلس الوزراء، ٢١/٢/٢٠١٠.. موقع مكتب رئيس الحكومة الصهيونية.. الرابط:

<http://www.pmo.gov.il/PMOAr>

والقيود والممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب أدت إلى إغلاق سبعة مساجد في الخليل بصورة تامة، هي: ^(١)

- مسجد الأقطاب: تم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين.

- مسجد الكيال: يقع في منطقة السهلة في البلدة القديمة.. أصبح مهجورا بحكم الأمر الواقع، لأن المحلات التجارية والمنازل المجاورة له أخليت بقوة السلاح، ولا يسمح لغير المستوطنين بدخول المنطقة.

- مسجد البركة: يقع بجوار «بركة السلطان» من الناحية الشمالية الشرقية، ويطل على البركة من الجهة الجنوبية الغربية.. أصبح مهجورا بحكم الواقع، حيث أفرغت قوات الاحتلال المنطقة من مواطنيها العرب بقوة السلاح.

- مسجد أهل السنة: يقع بجوار سوق الخضار، وكان مركز تجمع أهالي محافظة الخليل، لكن الإجراءات الصهيونية جعلت من المتعذر الوصول إليه، حيث سدت جميع المنافذ المؤدية إليه.

- مسجد القزازين: يقع ضمن المنطقة التي يحمل اسمها.. أصبح الوصول إليه متعذرا بسبب الإجراءات والإغلاقات، ويتعرض لانتهاكات قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين.

- مسجد ابن عثمان: يقع في البلدة القديمة بالقرب من سوق اللبن، ويعد من أقدم مساجد الخليل (بني في العصور الإسلامية الأولى).. أصبح من الصعب الوصول إليه بسبب الإجراءات والقيود الصهيونية على الحركة.

- المسجد العمري: يقع بين حارة الدارين وسوق اللبن، وقد تعرض لما تعرض له غيره من المساجد من إجراءات تحول دون إقامة صلاة الجماعة فيه.

ومن التعديت التي أمكن رصدها خلال سنوات الانتفاضة، على مساجد أخرى في الخليل، ما يلي: ^(٢)

- ٩/٧/٢٠٠١م: داهمت قوات الاحتلال الصهيوني مسجد الذروة في مدينة الخليل، وقامت بتفتيش المسجد واحتجاز مؤذن المسجد لعدة ساعات.

(١) تقرير، مساجد الخليل تن تحت وطأة الاحتلال، القدس المقدسية ٢٠/٦/٢٠٠٤، ص ١٥

(٢) متابعات إخبارية، وكالة وفا - تواريخ متفرقة.

- ٢٦/٧/٢٠٠١م: داهمت قوات الاحتلال الصهيوني مسجد حمزة بن عبد المطلب في مدينة الخليل، ونفذت داخله عملية تفتيش، وعطلت مكبرات الصوت الخاصة برفع الأذان.

- ١٤/١٠/٢٠٠٢م: اعتدت قوات الاحتلال على مبنى الأوقاف في الخليل، وحطمت محتوياته.

- ٢٩/١٠/٢٠٠٢م: اقتحمت قوات الاحتلال الصهيوني مسجدا في مدينة الخليل وأجرت فيه تفتيشا واسعا، واقتحمت وحدات أخرى لقوات الاحتلال مقر لجنة الزكاة في المدينة، وصادرت منه حاسوبا ووثائق تخص عمل اللجنة.

- ٥/٧/٢٠٠١م: أقدمت قوات الاحتلال على محاصرة مسجد «اليونس» الواقع قرب دورا شويكة، شمال مدينة الخليل، وقامت بمنع المصلين من الوصول إلى المسجد لأداء شعائر صلاة الجمعة.

- ٢١/٨/٢٠٠٣م: اقتحمت قوات الاحتلال ثلاثة مساجد في محافظة الخليل في الاربعة فجرا، وهي مسجد الوليد في بلدة دورا، ومسجدي الأنصار والحرس في شارعي السلام وعين سارة في مدينة الخليل، كما منعت قوات الاحتلال الأهالي من أداء صلاة الفجر، وقامت بتفتيش المساجد ومصادرة بعض محتوياتها من كتب دينية ووثائق وملفات.

ولم تتوقف اعتداءات الاحتلال على الاقحام والمداهمة، بل حاولت السيطرة على مشاعر المسلمين وكبحها، كما حاولت تقييد حرية العبادة ومنع الأهالي من التوجه إلى المساجد لأداء الصلاة، فأقدم الاحتلال في ٢٠/٨/٢٠٠٣م على إغلاق أبواب مسجد الأقواس في مدينة الخليل، وهو المسجد الذي كان الشهيد «رائد مسك» إماما فيه. وكذلك أبدع الاحتلال في صنوف الانتهاكات لكافة الحريات وخاصة حرية العبادة، وأوضح للعيان عدم اكترائه بقدسية وحرمة أماكن العبادة، فأقدم في ٣/٩/٢٠٠٣م على اقحام أحد المساجد في مدينة الخليل والواقع قرب مستوطنة «كريات أربع» بذريعة البحث عن مطلوبين وعبثت بمحتويات المسجد.

يضاف إلى ذلك، تعطيل العديد من المؤسسات والمباني الوقفية، وما تفرضه قوات الاحتلال من قيود على حركة المواطنين في المدينة، وهو ما يحول دون قيام المسلمين بأداء

العديد من الشعائر الدينية الجماعية.

وفي صيف ٢٠٠٤م أقدمت قوات الاحتلال الصهيوني على ارتكاب جريمة حرب ضد الحضارة والتاريخ في مدينة الخليل، حيث قامت بهدم عشرات من المنازل والمباني الأثرية والتاريخية والوقفية في البلدة القديمة (مرورا بأحياء وادي النصارى والسلايمة والجعبري والرحبي وغيرهما من الأحياء شرق الحرم الإبراهيمي) ومحيط المدينة بهدف شق شارع جديد يربط الحرم بمستعمرة كريات أربع شرق المدينة، وشكل هذا الهدم تدميراً للموروث الحضاري والإنساني، وجريمة منافية للقوانين والأعراف الدولية بضرورة الحفاظ على التراث الحضاري الإنساني^(١).

وفي ٢٦/١٠/٢٠٠٨م، أقدم المستوطنون على اقتحام مقبرة الرأس الإسلامية، واعتدوا على الشواهد فيها بالقرب من مستوطنة كريات أربع قرب الخليل^(٢).

- رابعاً: في مناطق أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م:

كثيرة هي التعديت الصهيونية التي سجلت في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م ضد المواقع المقدسة في مختلف هذه المناطق. وبصورة إجمالية، كانت عمليات اقتحام قوات الاحتلال والمستوطنين للمساجد في هذه المناطق بمنزلة إجراءات دائمة خلال السنوات الماضية.

وعلى سبيل المثال، سمحت سلطات الاحتلال لمستوطني مستعمرة معاليه أدوميم بالاستمرار في عمليات الهدم، وتغيير معالم مسجد قرية الخان الأحمر (على طريق القدس - أريحا) وتحويله إلى استراحة سياحية يتم فيها تناول الخمور^(٣).

في النصف الأول من التسعينيات، وكمثال فقط، يستفاد من تقرير أصدرته مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو (في خريف ١٩٩٣م) حتى صيف عام ١٩٩٥م جرى أكثر من ١٦٦ حادث انتهاك لحرمة المساجد في الضفة، اقتحمت المساجد خلالها بأشكال عنيفة وفضة وحاقدة، تخلصها تحطيم الأبواب والنوافذ والأثاث. وفي

(١) الاحتلال الصهيوني يرتكب جريمة حرب ضد تاريخ وحضارة الفلسطينيين في الخليل، تقرير من وفا ٨/٩/٢٠٠٤.

(٢) تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، فلسطينيو٤٨ - ٢/١١/٢٠٠٨ .. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=32352>

(٣) الرأي الأردني ٢٢/٦/١٩٨٨، ص ٢٢+ ١٠/٥/١٩٨٦، ص ٢٠.

مرات كثيرة شوهدت نسخ من القرآن الكريم ملقاة على الأرض، مبعثرة وممزقة في المساجد المقتحمة، وصودرت مكبرات الصوت، ومزقت أو خربت اللوحات المتضمنة آيات قرآنية وأحاديث شريفة. وكتب الجنود في حالات كثيرة تعابير وكلمات استفزازية على جدران المساجد، وجرى في تلك الفترة إغلاق ٣٢ مسجداً لمدة متفاوتة لا تقل كل منها عن ثلاثة أشهر. وكانت الحكومة الصهيونية تدعم المستوطنين والمتطرفين اليهود، وتغض الطرف عن تصرفاتهم، في السيطرة على المساجد والعديد من المقامات، كمقام يوسف في نابلس ومقام راحيل في بيت لحم وسواها. وفي شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٥ م، تم اقتحام ١٢ مسجداً في الضفة الغربية، وأغلقت خمسة مساجد^(١).

استمرت عمليات تدنيس المقدسات الإسلامية، والتعديات الصهيونية على المساجد في الضفة الغربية إبان سنوات الانتفاضة، وتكررت الصور التي بثتها وكالات التلفزة العالمية حول قيام المستوطنين اليهود باقتحام المساجد والإساءة إلى موجوداتها وإتلاف محتويات مكباتها، بتشجيع وتسهيلات من قبل قوات الاحتلال.

ففي عام ٢٠٠٣ م، بين الشهر الأول وحتى الشهر العاشر منه، أقدمت قوات الاحتلال على قصف واقتحام ما لا يقل عن ٢١ مسجداً في شتى محافظات الضفة الغربية وغزة، من بينها ما تعرض للهجوم أكثر من مرة وفي أيام متتالية، مثل مسجد النور في رفح، والمسجد القديم في بلدة بيت فوريك، والمسجد الكبير في مدينة نابلس. وحسب إفادة قدمها القائم بأعمال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية يوسف جمعة سلامة (في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ م) إن أكثر من ١٧٥ مسجداً في الضفة وغزة تعرض للتدمير الكلي أو الجزئي خلال الانتفاضة الحالية من جراء الاعتداءات الصهيونية عليها، وإن قوات الاحتلال تعتمد استهداف الأماكن المقدسة، المسيحية والإسلامية، وتدنيسها بالاقتحامات المتكررة ومنع المصلين من الوصول إليها، فضلاً عن إعاقة وصول مواد البناء إليها من أجل الترميم^(٢).

وطبقاً لتقارير متعددة، رصدت تفصيلات الهجمات الصهيونية على أماكن العبادة الإسلامية، تبرز الأمثلة التالية في هذا المنحى^(٣):

(١) القدس المقدسية ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤.

(٢) المقدسات الفلسطينية في دائرة الاستهداف الصهيوني، تقرير في موقع الجبهة، الخميس ٢٤/٦/٢٠٠٤.

(٣) المعلومات الواردة في هذه الأمثلة مستمدة من:

- تقرير، المقدسات الفلسطينية في دائرة الاستهداف الصهيوني، موقع الجبهة، الخميس ٢٤/٦/٢٠٠٤.
- تقرير، مساجد فلسطينية على خط النار، موقع دنيا الوطن - غزة ٢٤/٩/٢٠٠٣. (www.alwatanvoice.com)

- ٢٦/١٢/٢٠٠٠م: ألحق القصف تدميرا جزئيا في مسجد الإسكان الشرقي في مدينة جنين، وهو مسجد قيد الإنشاء.

- ٥/٧/٢٠٠١م: تجرأ المحتلون على الذات الإلهية، فقد قام جنود الاحتلال الصهيوني وعبر مكبرات الصوت بسبّ الذات الإلهية، ووجهوا شتائم بذية لمواطنين في مدينة جنين، في الثامن من الشهر نفسه.

- ٣١/١٢/٢٠٠١م: قامت مجموعة من المستوطنين بتحويل مسجد قرب قرية صانور -لواء جنين في شمال الضفة الغربية إلى كنيس يهودي وذلك تحت حراسة عسكرية مشددة. يذكر أن المسجد كان يستعمل للجيش العثماني وقام باستعماله للفن مجموعة من الفنانين اليهود الذين تركوا المكان بعد انتفاضة الأقصى.

- ٢٢/٤/٢٠٠٢م: توغلت قوات الاحتلال الصهيوني لمسافة ٥٠٠ متر داخل أراضي تابعة للأوقاف في مدينة أريحا، ومحاذية للطريق الالتفافية «رقم ٦٠»، كما حظر الاحتلال الأذان في مساجد قرية برقة لثلاثة أيام متتالية حتى ٢٢/٥/٢٠٠٢م.

- ٢٨/١٠/٢٠٠٢م: داهمت قوات الاحتلال مسجد الشيخ «علي البكاء» في حارة الشيخ في بلدة سلفيت وقتشته، واقتحمت مقر لجنة الزكاة في المسجد، وعبثت بمحتوياتها، وصادرت جهاز حاسوب وعددا من الملفات.

- ٢٤/١١/٢٠٠٢م: اقتحمت قوات الاحتلال مدينة قلقيلية، وداهمت بناية الأوقاف، وفجرت أبوابها.

- ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&seid=15>

- في زمن الاحتلال الصهيوني.. انتهاكات وتدنيس وقصف وتدمير منهجي للمساجد، تقرير من موقع غزة برس (٦/١٠/٢٠٠٣)- خاص/ المركز الصحافي الدولي.

- حاييم ليفنسون، المخابرات تحقق في إحراق المسجد في السامرة، هآرتس ١٣/١٢/٢٠٠٩.

- أقوال رئيس الوزراء في مستهل جلسة مجلس الوزراء، ٢١/٢/٢٠١٠.. موقع مكتب رئيس الحكومة الصهيونية.. الرابط:

<http://www.pmo.gov.il/PMOAr>

- تقرير، يحررون مصاحف ومسجدا بعد اقتحامه، موقع عكا لتابعة الشأن الصهيوني - ٤/١٠/٢٠١٠.. الرابط:

<http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=9097>

- خير، المستوطنون يُحولون مقاما إسلاميا في قلقيلية إلى كنيس يهودي، السيل، الأردن ١٤/٧/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين

اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٤٩٣-١٤/٧/٢٠٠٩، ص ١٥.

- تقرير، الاحتلال ارتكب ٨٧ انتهاكا بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية، صحيفة فلسطين، ١٧/٨/٢٠٠٩، نشرة «فلسطين

اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٥٢٧- ١٧/٨/٢٠٠٩، ص ١٨.

- ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٢ م: اعتقلت قوات الاحتلال عددا من المصلين في بلدة بيتونيا، غرب رام الله، أثناء خروجهم من المسجد الواقع بالقرب من وزارة العمل، حيث اعترضت قوة صهيونية المصلين ساعة خروجهم من صلاة التراويح، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

- ١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م: داهمت قوات الاحتلال مسجدي «السوق» و«ابن تيمية» ومبنى الأوقاف والسنة، وسط مدينة قلقيلية، وعبثت بمحتوياتهما، وصادرت جهاز حاسوب، كما هدمت دبابة صهيونية بوابة جامع قرية جلبون.

- ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٣ م: منعت قوات الاحتلال إقامة الصلاة في المساجد، واحتجزت أحد المؤذنين في محافظة جنين.

- في نابلس:

- أثناء عملية «السور الواقعي» في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ م قُصف مسجد الخضراء والذي يزيد عمره على الألف عام.

- ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٢ م: أطلقت قوات الاحتلال عدة قنابل حارقة بصورة متعمدة باتجاه «مسجد صلاح الدين»، وسط نابلس، مما أدى إلى اشتعال النار فيه وإلحاق أضرار جسيمة بمحتوياته.

- ٨ / ١ / ٢٠٠٣ م: اقتحمت قوات الاحتلال أقدم مسجد في فلسطين، الواقع في قرية بيت دجن في محافظة نابلس، وأطلقت بداخله عدة قنابل صوتية، مما أدى إلى تصدع خطير في مختلف أنحاء ومرافقه، وألحقت أضرارا بالعديد من منازل المواطنين المجاورة.

- ٢٢ / ١ / ٢٠٠٣ م: تعرض مسجد عباد الرحمن في مخيم بلاطة لنيران قوات الاحتلال، ما ألحق بعض الأضرار في مئذنته وتخطيم بعض نوافذه.

- في ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٣ م: تزامنا مع اقتحام باحة الحرم القدسي، اقتحم جنود الاحتلال مسجد صلاح الدين «المسجد الكبير» في مدينة نابلس، وأجروا عمليات تفتيش دقيقة بداخله في خطوة استفزازية لانتهاك حرمة المسجد. وفي ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٣ م اقتحمت قوات الاحتلال الصهيونية مسجد الخضضر في المدينة، وفتشته وعاثت فيه فسادا.

- في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ م، اعتدت قوات الاحتلال على مسجد بلاطة القديم في مخيم بلاطة قضاء نابلس، وسبقه مسجد عباد الرحمن الذي عبثت قوات الاحتلال

بمحتوياته، وحطمت أبوابه السبعة الداخلية، وقامت بمصادرة جهازي حاسوب تابعين لمكتبة المسجد، كما اعتدت قوات الاحتلال في اليوم ذاته على العديد من مساجد المدينة، وتعرضت لعمليات اقتحام من قبل تلك القوات، حيث اقتحمت مساجد: النصر، والصلاحى الكبير، والتينة، والخضر، وعجج، والعديد من المساجد الأخرى.

- دمرت آليات الاحتلال العسكرية مسجد أبو خضرا وهو أقدم مساجد المدينة. وقال مدير مكتب الأوقاف والشؤون الدينية برفح محمد عبد الهادي لافي «إن تدمير المساجد بالمدينة شكل معلما بارزا خلال الانتفاضة، حيث دمر الاحتلال وألحق أضرارا فادحة بـ ١٠ مساجد في سابقة لم تشهدا أي من المدن الفلسطينية». وأوضح «إن الاحتلال لم يأبه بحرمة المساجد وقدسيتها وجرفها مع البيوت والمحال التجارية والأراضي الزراعية، كما لم يتورع عن استهداف بعضها بصواريخ الطائرات وإحراق ما فيها من مصاحف ومخطوطات وكتب دينية».

- في ١٢/١٢/٢٠٠٩م، أحرق مستوطنون يهود مسجد قرية ياسوف قرب نابلس، وكتبوا على أرضيته شعار «شارة ثمن»، وهو اسم حملة الأعمال الإرهابية التي يديرها اليمين الصهيوني المتطرف ضد الفلسطينيين.

- في بيت لحم:

- ٢٤/١١/٢٠٠٢م: حولت قوات الاحتلال كنيسة المهدي- بيت لحم وساحتها إلى منطقة عسكرية مغلقة. وبعد ثلاثة أيام قامت دبابة صهيونية بمحاصرة مسجد عثمان بن عفان، الكائن قرب شارع الصف في مدينة بيت لحم أثناء فترة التراويح، ومنعواهم من الخروج من المسجد إلا بعد التدقيق في بطاقتهم الشخصية.

- ٢٠/١/٢٠٠٣م: أقدم الاحتلال على إصدار أمر عسكري بمصادرة الأراضي المحيطة بمسجد بلال بن رباح (المسمى قبر راحيل) في مدينة بيت لحم، والبالغة مساحتها أكثر من ٦٠٠٠ دونم، بهدف إغلاق بيت لحم وعزلها عن القدس. وفي ٢١/٢/٢٠١٠م، أقرت الحكومة الصهيونية في جلستها الأسبوعية ضم «قبر راحيل» إلى قائمة المواقع الأثرية - التراثية التي خصصت لها ٤٠٠ مليون شيكل (أكثر من مائة مليون دولار) بهدف صيانتها وترميمها.

- في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠م، اقتحم عشرات المستوطنين الصهاينة «مسجد

الأنبياء» في بلدة بيت فُجَّار قرب مدينة بيت لحم، وارتكبوا جريمة بشعة بإحراق مصاحف المسجد، وكتبوا عبارات بالعبرية ضد الإسلام ورسوموا نجمة سداسية.

- في رام الله والبيرة:

- ٢٠٠٣/٥/٢٠ م: داهمت قوات الاحتلال في رام الله والبيرة المسجد القديم في بلدة بيت فوريك، وعبثت بمحتوياته وحطمتها، وصادرت جهاز الحاسوب ومزقت المصاحف، وطاردت تلاميذ المدارس في البلدة. وفي ٢٥/٥/٢٠٠٣ م، داهمت المسجد القديم في البلدة للمرة الثانية خلال أسبوع، وأطلقت النار بداخله وحطمت الكثير من محتوياته.

- ٢٠٠٣/٦/٧ م: حاصرت قوات الاحتلال المسجد الكبير، ومنعت المواطنين من أداء الصلاة.

- ٢٠٠٦/٢/١٢ م: قام مستوطنون متطرفون باقتحام مسجد في قرية نبي إلياس قضاء قلقيلية الفلسطينية المحتلة، ولوثوا جدرانها بكتابة شتائم سافلة ومهينة ضد النبي محمد (ﷺ) (خنزير باللغة العبرية) (حسبما ذكر موقع العربية للتغيير (١٣/٢/٢٠٠٦ م).

- استولى مستوطنون على مقام «أبو الجود» في قرية فرعنا قضاء قلقيلية (في ١٣/٧/٢٠٠٩ م)، وحولوه إلى كنيس يهودي، ووضعوه تحت حراسة جيش الاحتلال.

- في رفح:

يقع العديد من مساجد البلدة في الأحياء الأكثر سخونة التي تتعرض لقصف يومي وعشوائي، مما أثر تأثيرا بالغا على عبادة المواطنين، وتأدية الصلاة في المسجد. ومن الوقائع التي تذكر ما يلي:

- منع المصلين من الصلاة في مسجد صلاح الدين (في مدينة رفح في منطقة مخيم بلوك ج، ويبعد عن الشريط الحدودي ٥٠ مترا) الذي دمّرت قوات الاحتلال ولم يبقَ من المسجد أي شيء. وكانت دبابات الاحتلال قد دمّرت في وقت سابق سقف المسجد بفعل تدمير جميع المنازل التي تقع حوله، وتضرّر بشكل كلي عندما أقدمت قوات الاحتلال الصهيوني على تدمير المنزل المجاور ذي الثلاثة طوابق، وتفجيرها بالديناميت يوم ٢٢/٢/٢٠٠٣ م.

- اعتدت قوات الاحتلال يوم ٥/٣/٢٠٠٣ م على مسجد النور (الواقع في حي البرازيل) على الشريط الحدودي مع مصر برفح، حيث قامت بهدم الجهة الشرقية من المسجد

المذكور والمنافع الواقعة في الجهتين الغربية الجنوبية، إضافة إلى تعرّضه لقذائف كثيرة أصابت جدرانته وهدمت أركانه وامتنع المصلّون عن أداء الصلاة فيه، ثم جرفت دبابات صهيونية بمرافقة جرافتين عسكريتين مسجد النور في مدينة رفح وسوته بالأرض.

- مسجد خالد بن الوليد في حيّ البرازيل: أصابه الرصاص وحطمت نوافذه.

مسجد ذو النورين (الذي يقع في بلوك O) تعرّض لقصف عشوائي، مما أدى إلى تحطيم نوافذ المسجد، وتطاير الزجاج فوق رؤوس المصلّين.

- مسجد التوحيد (في حي البراهمة) يواجه موقعا عسكريا، ولم يختلف وضع باقي المساجد في رفح عن تلك الملاصقة للشريط الحدودي، ويتعرّض لقصفٍ دائمٍ ومستمر.

- يتعرّض مسجدا سعد بن معاذ وخالد بن الوليد في حيّ كندا (في المنطقة الغربية) للقصف المستمر، ويخشى المصلّون من التوجّه إلى المسجد عندما تفتح دبابات الاحتلال نيران أسلحتها باتجاه المسجد، إذ تتمركز عادة عدة دبابات في منطقة السواقي ما بين حي تل السلطان ومستوطنة رفح يام، ولا يتوزّع جنود الاحتلال في الدشمة العسكرية في المستوطنة المذكورة من القصف العشوائي للمنطقة عند سماع الأذان، وصار القصف تسلية للجنود. كذلك يشتدّ القصف من برج موقع تل زعرب العسكري باتجاه حيّ زعرب ليهتدّد مسجدي أبو ذر الغفاري وأبو عبيدة بن الجراح. وخلال الاجتياح الصهيوني لمخيم البريج هدمت قوات الاحتلال أجزاء واسعة من مسجد المخيم خلال عمليات التفجير التي طالت عشرات المنازل.

- في بيت حانون:

- ٢٠٠٢/٩/١١م: اجتاحت قوات الاحتلال المعززة بعشرات الآليات العسكرية الثقيلة، تساندها الطائرات المروحية، وسط قصف عشوائي بالأسلحة الرشاشة وقذائف الدبابات، مدينة بيت حانون شمال قطاع غزة، وبعد أن أحكمت سيطرتها على المدينة، باشرت تلك القوات بمداهمة المنازل السكنية وأماكن العبادة «المساجد»، والجمعيات الخيرية في المدينة، وأجرت فيها أعمال تفتيش وتخريب وتكسير، وألحقت أضرارا في مسجد عمر ابن عبد العزيز ودمرت الباب الرئيسي، وهدمت جزءا من سورته الجنوبي، كما دمرت الباب الرئيسي والأبواب الداخلية من مسجد أبو بكر الصديق وجزءا من أثاث المسجد، فيما دمرت الباب الرئيسي لمسجد التوبة وعبثت بمحتوياته، والباب الرئيسي من مسجد الرحمن وعبثت

بمحتوياته أيضا، كما دمرت الباب الرئيسي وأتلفت جهاز حاسوب وطابعة وآلة تصوير تابعة لمؤسسة الطاهر الخيرية، وهي جمعية خيرية، ويستعمل الطابق الثاني منها لرياض الأطفال، وهدمت السور الخارجي للجمعية الإسلامية الخيرية.

- في خان يونس وغيرها

- ١٢/١/٢٠٠٠م: أطلقت قوات الاحتلال نيران أسلحتها الرشاشة وقذائف المدفعية باتجاه مسجد فلسطين شرق مقبرة زعرب، بمنطقة الحي النمساوي بمحافظة خان يونس، ما ألحق به بعض الأضرار.

- ٣/٣/٢٠٠٣م: تدمير مسجد التقوى في مخيم البريج.

- أفاد تقرير حقوقي أصدرته «مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان» (١٦/٨/٢٠٠٩م) أن قوات الاحتلال أقدمت على قصف عشرات المساجد ودور العبادة والمقابر الإسلامية، خلال العدوان الصهيوني على قطاع غزة (المسمى «عملية الرصاص المصبوب»)، مما أدى إلى تدمير العديد منها تدميرا كليا، حيث هدم أكثر من ٤١ مسجدا وإلحاق الأضرار بعشرات المساجد الأخرى، وقصف آخر للمقابر كمقبرة الشيخ رضوان ومقبرة مخيم جباليا.

- في أوقات متفرقة مُنع المواطنون المسلمون والمسيحيون، من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم.

- خامسا: التعديتات على المقابر والمقامات وسواها في القدس وبقية المناطق

المحتلة عام ١٩٦٧م:

- مقبرة مأمّن الله:

تقع مقبرة «مأمّن الله» (وتسمى أيضا «ماميلا») غرب مدينة القدس القديمة، على بعد مئات الأمتار من باب الخليل، أحد أبواب سور البلدة القديمة في القدس، وهي من أكبر المقابر الإسلامية اتساعا في بيت المقدس، وتقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ دونم. وتعد أقدم مقابر القدس عهدا وأكثرها شهرة، وقد سائر تاريخها المدينة وذكر معه مرارا، منذ الألف الأول قبل الميلاد، مروراً بالفتح الإسلامي لمدينة القدس (٦٣٦م) وصولاً إلى التاريخ المعاصر، حيث دُفن فيها عشرات الآلاف من أموات المسلمين. ضمت بين أحضانها رفات بعض صحابة رسول الله (ﷺ)

والتابعين وعظماء طيبوا ثراها دفاعا عن قدسيتها، وهويتها العربية والإسلامية، وعلماء أضاؤوا بعلمهم مشارق الدنيا ومغاربها، فهذه المقبرة وما تحويه من رفات صالحين وعلماء وقضاة وفقهاء الأمة هي جزء من تاريخ أمتنا العربية والإسلامية منذ الفتح الإسلامي للقدس^(١).

كانت مقبرة «مأمن الله» الإسلامية التاريخية من أولى المقابر وأكثرها تعرضا للاعتداءات والانتهاكات الصهيونية الصارخة على تاريخ وحضارة الأمة العربية والإسلامية. ففي عام ١٩٤٨م احتلت القوات الصهيونية الجزء الغربي من القدس، وسقطت من ضمنها مقبرة «مأمن الله». وفي العام نفسه أقرت الكنيست قانونا تعتبر بموجبه جميع الأراضي الوقفية الإسلامية وما فيها من مقابر ومساجد بأراض تدعى «أملاك الغائبين»، وأن المسؤول عنها يدعى «حارس أملاك الغائبين» وله حق التصرف فيها، فيما استثنى القانون أملاك الطوائف الأخرى من هذا القانون، بمعنى أن حارس أملاك الغائبين يستطيع التصرف فقط بأوقاف المسلمين، على رغم أن هذا التسجيل الخاطيء لا يزيل صفتها الوقفية المقررة بموجب الشريعة الإسلامية، وبذلك دخلت مقبرة «مأمن الله» ضمن أملاك الغائبين لدى ما يسمى «دائرة أراضي إسرائيل (المنهال)». ومنذ ذلك الحين أصبحت المؤسسة الصهيونية تقوم فعليا بتغيير معالم المقبرة وطمس كل أثر فيها، وكان أكبر اعتداء صارخ عليها عام ١٩٦٠م بتحويل جزء كبير من مقبرة «مأمن الله» إلى حديقة عامة سميت «حديقة الاستقلال»، بعد أن جرفت مئات القبور ونبشت عظام الموتى، وسوتها بالأرض، وقامت بزراعة الأشجار والعشب الأخضر وشقت الطرقات، ووضعت الألعاب فيها، وبنيت وحدات للمراحيض على قسم منها. وفي أواخر السبعينيات، بدأ التجهيز لإقامة موقف سيارات على أرض المقبرة، وأنشأت وزارة المواصلات الصهيونية (عام ١٩٨٥م) موقفا كبيرا للسيارات على قسم كبير منها، واحد تحت الأرض وآخر فوقها، وتبعته أعمال توسيع لموقف السيارات، وصاحب هذه الأعمال تدمير مئات القبور ونبشها وبعثرة عظام الموتى في كل مكان. وفي عامي ١٩٨٦/٨٥م نفذت عمليات جديدة وكبيرة من الجرف لتمديد شبكة المجاري داخل ما تبقى من أرض مقبرة «مأمن الله»، مما أدى إلى تدمير هياكل للأموات وانتهاك واضح لحرمت داخل المقبرة، وقامت شركات صهيونية بأعمال حفريات إضافية (عام ٢٠٠٠م) لتمديد شبكة كهرباء على أرض المقبرة^(٢).

(١) تقرير، ٥٨ عاما وما زالت نكبة المقدسات الفلسطينية تتواصل، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠٠٦/٥/٥.. مقبرة «مأمن الله» في القدس: إسلامية تاريخية تواجه الرياح العاتيات الصهيونية - الأمريكية.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=942&mode=thead&order=0&thold=0>

(٢) المصدر السابق.

وفي عام ٢٠٠٠م ظهر مخطط لإقامة ما يسمى «مركز الكرامة الإنسانية - متحف التسامح في القدس»، وبادر لهذا المشروع ما يسمى بمركز فيزنتال ومقره لوس أنجلوس. ووقع الاختيار على أرض مقبرة «مأمن الله» الإسلامية التاريخية، ليقام المشروع كجزء من مشروع تهويد القدس، خاصة وأن المقبرة تقع في المنطقة الرابطة بين غربي القدس وشرقيها، أو بمنزلة البوابة الواسعة لتهويد البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى. وبخطوات متسارعة تم إعداد الخرائط الشاملة والكاملة للمتحف وتقديمها إلى الجهات المختصة وبُدئ بجمع التبرعات من الولايات المتحدة لإقامة هذا المتحف بما قيمته أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. ولأهمية المشروع وضخامته وإسقاطاته العالمية، فقد فوض مهندس ذو شهرة عالمية لتخطيط بناء «متحف التسامح»، هو المهندس فرانك جيرري الذي خطط بنايات عالمية في أنحاء متفرقة من العالم. وفي ٢٤/١١/٢٠٠٢م، وخلال احتفالية خاصة، كشف النقاب الرسمي عن مجسمات متحف التسامح في المقر الرسمي في ديوان رئيس الدولة موشيه كتساب وبمشاركة إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس، وقد أثنى رئيس الدولة على المشروع، ومن ثم عرض المجسم بين تاريخ ٢٥/١/٢٠٠٢م وحتى ٢/١٢/٢٠٠٢م لجميع المصممين الهندسيين في قاعة بلدية القدس، ومن ثم عرض للجمهور العام. وهنا تبرز بشكل واضح أبعاد هذا المشروع واندراجه في سياق تهويد القدس. ونُقل عن إيهود أولمرت أنه قال: «سأعمل بأقصى جهدي وفي كل منصب أتقلده حتى يقام متحف التسامح بدون إعاقات، هذا المشروع يأتي لتقوية الموقع الدولي لمدينة القدس، ويجب على كل واحد مهتم بتقوية إسرائيل أن يدعم هذا المشروع»^(١).

وفعلا في ٢٣/٣/٢٠٠٥م تم توقيع اتفاقية حضرها إيهود أولمرت، والمحامي يونتان رايس ممثل الملياردير اليهودي لاري مايزل، والأخير هو مدير عام «متحف التسامح»، وسوزان برنر مدققة حسابات مركز فيزنتال. وفي ٢/٥/٢٠٠٥م قدم «أرنولد شوارزنيجر» حاكم ولاية كاليفورنيا الأمريكية بصحبة زوجته وحاشية مرافقة لمدينة القدس خصيصا لوضع حجر الأساس لبناء «متحف التسامح»، وبمشاركة رئيس الدولة «موشيه كتساب» ونائب رئيس الحكومة ووزير التجارة والصناعة ورئيس بلدية القدس السابق إيهود أولمرت، ووزير الخارجية سيلفان شالوم، ووزير الحرب شاول موفاز، ووزراء وأعضاء كنيست وبلدية القدس وجمهور عريض، وأميط اللثام عن حجر الأساس بعد خطابات عدة أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أن أهدافا بعيدة المدى لهذا المشروع، إذ قال أرنولد نفسه في بداية خطابه يومها: «قبل نحو ثلاثة آلاف سنة وقف الملك سليمان في مكان كهذا حتى يبني الهيكل ونحن

(١) المصدر السابق.

وعلى التقليد نفسه من الأمل نقف اليوم هنا، وهذا المتحف سيكون المعبد/ الهيكل الذي سيرشدنا...». وكان وضع حجر الأساس وإقرار الخارطة لبناء متحف التسامح إشارة واضحة لتصميم المؤسسة الصهيونية وبلدية القدس ومركز فيزنتال والقائمين عليه في أمريكا، على البدء فعلياً بالشروع لإقامة هذا المتحف على أرض مقبرة «مأمن الله»^(١).

وفي مطلع شهر ١٢/٢٠٠٥م، وعلى أكثر من ١٥ دونماً من أرض مقبرة «مأمن الله»، نصب سور حديدي يحجب الرؤية ويغلق بأبواب حديدية وأحيط برجال الأمن، وبدأت الأعمال التحضيرية لإقامة «متحف التسامح». وفي ١٢/١٢/٢٠٠٥م بدأت سلطات الآثار بتوكيل من شركة «موريا» - متعهد العمل لبناء متحف التسامح - بأعمال حفريات على مساحة الأرض المذكورة من مقبرة «مأمن الله»، وحتى لا يتم الكشف عن الأعمال حُجبت أعمال الحفر بخيام بلاستيكية سوداء وأخرى بيضاء، ومرت ستة أيام على الحفريات وأعمال التحضير، ثم رشحت معلومات عن مشروع «متحف التسامح» على أرض المقبرة، وعن أعمال نبش للقبور. وقد سارع وفد من «مؤسسة الأقصى» إلى أرض المقبرة لاستطلاع حقيقة ما يجري، إلا أنه منع من دخول الموقع، بينما نجحت محاولة أخرى لدخول الموقع، وتؤكد لوفد المؤسسة أن أعمالاً كبيرة جارية على أرض المقبرة، وشاهدت شواهد وقبوراً إسلامية مهدامة ومبعثرة هنا وهناك، وفي زيارة ميدانية سريعة أخرى للموقع أخفقت محاولات «مؤسسة الأقصى» بإقناع القائمين على ما يسمى «متحف التسامح» بإيقاف انتهاك حرمة المقبرة ونبش القبور وإيقاف العمل على أرضها. وفي ٢٨/١٢/٢٠٠٥م نظمت «مؤسسة الأقصى» جولة ميدانية ومؤتمراً صحفياً على أرض مقبرة «مأمن الله» شارك فيه الشيخ رائد صلاح (رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني) والشيخ عكرمة صبري (مفتي القدس والديار الفلسطينية) وأكدوا أن المؤسسة الصهيونية ترتكب جريمة تاريخية ودينية بشعة بحق المسلمين أحياء وأمواتا في مقبرة «مأمن الله» في القدس، واعتبرا أن ما يجري فضيحة كبيرة في جبين المؤسسة الصهيونية. وتقدمت «مؤسسة الأقصى» بالتماس إلى المحكمة العليا الصهيونية في ٢/١/٢٠٠٦م ضد كل من مجموعة المتاحف المسماة (SWS)، مركز شمعون فيزنتال في لوس أنجلوس وهما القائمان على بناء «متحف التسامح»، وبلدية القدس، و«دائرة أراضي إسرائيل». وطالبت «مؤسسة الأقصى» بإصدار أمر مستعجل لإيقاف العمل والحفريات الجارية على أرض المقبرة وعدم إخراج أي مواد من حدود المقبرة، وأرقت «مؤسسة الأقصى» في طلبها وثائق وصوراً تدل على وقفية أرض المقبرة الإسلامية ومساحتها، بالإضافة إلى

(١) المصدر السابق.

صور فوتوغرافية تعرض أعمال الحفريات والانتهاك للقبور الإسلامية خلال الأعمال التي تقوم بها الشركات الصهيونية المتعهددة لتنفيذ بناء «متحف التسامح»، كما أرفقت «مؤسسة الأقصى» في طلبها المرسوم القضائي الذي أصدره القاضي أحمد الناطور (رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في القدس) الذي يمنع ويحرم نبش القبور أو نقلها من مكانها، وأن حرمة الميت كحرمة الحي^(١).

لم تبحث المحكمة العليا الملف إلا في ١٥/٢/٢٠٠٦م بالتزامن مع اعتصام احتجاجي حاشد قبالة المحكمة، وبعد ساعات من المداولات أجلت المحكمة العليا النطق بالقرار ولم تصدره حتى تاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٦م، حيث أصدرت المحكمة أمراً احترازيا يمنع العمل في مقبرة «مأمن الله» واستثنت أعمال سلطة الآثار، وقالت المحكمة إن القرار يبقى ساري المفعول حتى إصدار قرار آخر، وفي الوقت نفسه عينت المحكمة رئيس المحكمة العليا المتقاعد القاضي مائير شمجار وسيطا بين الأطراف لمحاولة التوصل إلى حل، في حين أعلنت «مؤسسة الأقصى» أنها ترفض إقامة المتحف على أرض مقبرة «مأمن الله»، وكذلك ترفض نقل القبور من مكانها لحرمة ذلك، كما تفيد نصوص الفتاوى الشرعية الصادرة بهذا الخصوص^(٢).

أنكرت الجهات الصهيونية المختلفة قدسية الأرض التي تبني عليها «متحف التسامح»، وادعت أن أجزاء من المقبرة استعملت منذ سنة ١٩٨٣م كموقف للسيارات، وأن القبور مندرسة، وتحدثت عن إمكانية نقل القبور التي اكتشفت وتم نبشها خلال أعمال الحفريات في بداية المشروع في بناء «متحف التسامح»، الأمر الذي يعارض كل الفتاوى من أصحاب الاختصاص في الشريعة الإسلامية. فيما تجمع كل الأديان والشرائع السماوية والقوانين الدولية وحقوق الإنسان على أهمية حفظ حرمة الأموات وعدم التعرض لمدافنهم، وتجمع كذلك على قدسية المقابر، ناهيك عن أن التعرض لحرمة الأموات ولقدسية المقابر يمس بمشاعر الأحياء^(٣).

من ناحيتها، استصدرت «مؤسسة كرامة لحقوق الإنسان» العاملة في الداخل الفلسطيني أمراً من محكمة القدس الشرعية (في ٥/٢/٢٠٠٦م) يتم بموجبه منع القائمين على شركتي سيمون فيزنثال سينتر وأس دبليو سي ميوزويم من الاستمرار في أعمال الحفر والنبش في

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

مقبرة مأمّن الله. وجاء في حيثيات الطلب الذي قدمه المحامي سيف (في ٢/٢/٢٠٠٦م) لمحكمة القدس الشرعية باسم محمد خير الدين الدجاني ومحمد زكي عبد الرحيم نسيبة ومحمد حمدي بدرزين، وهم من ذوي بعض الموتى المدفونين في المقبرة ذاتها ما يلي: «المقبرة - مقبرة مأمّن الله - هي مقبرة إسلامية قديمة قدم الزمن، وبين جنبات ثراها أكثر من سبعين ألفا من أجساد ورفات شهداء المسلمين والصحابة وعلماء المسلمين منذ الفتح العمري». وجاء أيضا: (المقبرة المذكورة والتي يسميها البعض «ماملا» بمعنى ماء من الله أو بركة من الله غربي مدينة القدس القديمة وعلى بعد كيلومتريين من باب الخليل، هي من أكبر المقابر الإسلامية في القدس، وتقدر مساحتها تاريخيا بأكثر من مائتي دونم، وقدرها المهندسون في يوم ١٤/٦/١٩٢٩م بمساحة ٢٩،٤٥٠،١٣٧م٢، وسجلت كوقف صحيح مضبوط، كما سجلت كذلك لدى دائرة الطابو في عهد الانتداب، مرفق صك تسجيل وموسوم بالحرف (أ) (كوشان طابو). ومساحة هذه المقبرة من خلال شهادة دائرة تسجيل أراضي القدس هي ٥٦٠، ١٣٤م٢. وكذلك مرفق كوشان طابو حديث وموسوم بالحرف «ب». وجاء في بند آخر: «ولها حرمة عظيمة، وهي أكبر وأقدم مقبرة إسلامية في القدس ومدفن موتى القسم الأكبر من عائلات المدينة، وعادة أهل القدس أن يدفنوا موتاهم في قبور آبائهم وأسلافهم وفي جوار قبور الصالحين والعلماء، ومقبرة مأمّن الله حافلة بهذه القبور». هذا وأصدر القاضي محمد رشيد زبدة قاضي المحكمة الشرعية في القدس أمرا في ٢/٢/٢٠٠٦م بناء على الطلب المذكور وبحضور طرف واحد لأن الطلب قدم على صفة الاستعجال. وجاء في القرار: ثبت من القرائن الأولية التي تقدم بها وكيل المدعين في هذا المجلس أن الأرض التي تتم فيها أعمال حفر وإعداد للبناء هي جزء من مقبرة «مأمّن الله» الإسلامية، وإن كل مقبرة إسلامية هي وقف مقدس، وإن كل ما يتعلق بالأوقاف المقدسة هو من صلاحية المحاكم الشرعية الحصرية، وإن القاضي هو صاحب الولاية العامة على الوقف، وأن هذه الولاية ما جعلت للقاضي إلا ليحفظ عين الوقف ويشرف على مصالحها، وللقاضي في حال وقوع اعتداء أو خطر على عين الوقف أن يباشر الإجراءات الوقائية والاحترازية سواء قدمت دعوى بهذا الخصوص أم لم تقدم، حفاظا على حقوق الله أولا وقبل كل شيء وحقوق العباد». وتنفيذا للحكم القضائي الذي استصدرته «مؤسسة كرامة» تمّ (في ٥/٢/٢٠٠٦م) توقيف أعمال الحفريات في مقبرة «مأمّن الله»^(١). وظلت قضيتها قائمة.

(١) تقرير، مؤسسة كرامة توقف الحفريات الصهيونية والنهب في مقبرة مأمّن الله - القدس، موقع مؤسسة الأقصى ٥/٢/٢٠٠٦..
الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=876&mode=thread&order=0&thold=0>

وفي عمل خاطف، قامت «دائرة أراضي إسرائيل» (يوم ٢٥/٥/٢٠٠٦م) بتركيب سياج حديدي حول أجزاء كبيرة من المقبرة، وبالذات في المنطقة المحيطة لمقام الكبكي، وأغلقت باب المقام بحجارة الطوب بعد قيام مؤسسة الأقصى ولجنة إعمار المقابر بالقدس بمشاركة مئات المتطوعين بتنظيف المقام من القاذورات وزجاجات الخمر وتركيب باب حديدي يليق بالمقام ويمنع من تكرار انتهاكه. وقامت «دائرة أراضي إسرائيل» بطبع لافتات على المقام كتب عليه باللغة العبرية: «دولة إسرائيل - دائرة أراضي إسرائيل - ممنوع الدخول إلى هذه المنطقة - والفاعل لذلك يصنعه على عاتقه ويتحمل مسؤوليته» - وكان الموقع ملك لهم وفي العبارة لهجة تهديد. كما وضعت صخورا كبيرة على المداخل الرئيسية للمقبرة ولافتات أخرى كتب عليها عبارات بالعبرية والعربية مشابهة للافتات المذكورة. وأصدرت الشرطة الصهيونية أمرا يمنع الحاج مصطفى أبو زهرة (رئيس لجنة رعاية مقابر القدس وأحد متولي وقف مقبرة مأمّن الله) من الاقتراب لمقبرة مأمّن الله على بعد ٣٠٠ متر، وذلك بعد ساعات طويلة من التحقيق معه على مدار يومين تمحورت حول دوره ومساهمته في رعاية وصيانة مقبرة «مأمّن الله»^(١).

وفي تعدّ آخر على حرمة مقبرة مأمّن الله، أقامت رابطة شؤون طلاب الجامعة العبرية في القدس حفلا موسيقيا راقصا صاخبا على أرض هذه المقبرة (مساء يوم الأربعاء في ٢٤/٥/٢٠٠٦م) على الجزء الذي حولته السلطات الصهيونية عام ١٩٦٠م إلى حديقة عامة تسمى «حديقة الاستقلال»، احتفالا بما يسمونه «يوم القدس» وهو اليوم الذي يحتفل فيه الصهونيون باحتلالهم شرقي القدس والمسجد الأقصى عام ١٩٦٧م حسب التوقيت العبري والقانون الصهيوني. وعشية الإعلان عن هذا الحفل، بعثت «مؤسسة الأقصى» رسالة عاجلة إلى رابطة شؤون الطلاب في الجامعة العبرية تبين فيها أن إقامة هذا الحفل على أرض مقبرة إسلامية تاريخية عريقة يعتبر مسا صارخا بمشاعر ملايين المسلمين في البلاد، خاصة أهل القدس، وكذلك بمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، كما تعد إقامة مثل هذا الحفل على أرض مقبرة مأمّن الله انتهاكا صارخا لحرمة الأموات المدفونين في المقبرة. وتضمنت الرسالة شرحا عن قدسية مقبرة مأمّن الله، وأن موقع الاحتفال الموسيقي هو جزء لا يتجزأ من مقبرة مأمّن الله. وطالبت الرسالة رابطة شؤون طلاب الجامعة العبرية في القدس بعدم إجراء أي حفل على أرض المقبرة والمحافظة على حرمتها وقديستها^(٢).

(١) تقرير، إغلاق المقبرة بسياج ومنع الدخول إليها، موقع أمين/ شبكة الإنترنت للإعلام العربي ٢٥/٥/٢٠٠٦.. الرابط: <http://www.amin.org/news/uncat/2006/may/may25-0.html>

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى تطالب رابطة شؤون طلاب الجامعة العبرية إلغاء حفل موسيقي على أرض مقبرة مأمّن الله في القدس،

وفي ٣/١٠/٢٠٠٦م، تجددت جلسات المحكمة العليا الصهيونية بخصوص ملف مقبرة «مأمن الله»، وأعطت المحكمة «مؤسسة الأقصى» مهلة شهرين للرد على اقتراحات القائمين على مشروع «متحف التسامح» بنقل رفات الموتى من موقع المقبرة حيث سيبنى «متحف التسامح» في الجزء المتبقي من المقبرة، الأمر الذي كانت مؤسسة الأقصى قد رفضته مرارا وتكرارا لأنه يتنافى والشريعة الإسلامية^(١). ومن اللافت للنظر أن حاخامات يهودا أمريكيين وممثلين عن الشركات الأمريكية التي تدعم بناء «متحف التسامح» وصلوا خصيصا من الولايات المتحدة وحضروا جلسة المحكمة، ومن أبرزهم «الراب مروين هير» - مؤسس مركز فيزنتال في لوس أنجلوس - في محاولة للتأثير على القرار وإعطاء صبغة الأهمية القصوى بالنسبة لهم لبناء هذا المتحف، وللتأثير على مجريات المحكمة عرض القائمون على «متحف التسامح» صوراً تمثيلية للمتحف في قاعة المحكمة^(٢). ومن الواضح أن هناك إصرارا صهيونيا على تنفيذ المشروع. ففي ٢٩/١٠/٢٠٠٨م، ردت المحكمة الصهيونية العليا التماسا لمؤسسة الأقصى ضد إقامة المتحف على أرض المقبرة. وشرعت الجرافات الصهيونية في تدمير المقبرة (في ٣٠/١٠/٢٠٠٨م)^(٣).

- مقبرة باب الرحمة (القدس):

قامت الجرافات الصهيونية بعملية تجريف في أراضي مقبرة باب الرحمة التاريخية الإسلامية، الواقعة بجوار الأقصى، الأمر الذي أدى إلى انهيار عدة قبور وبعثرة رفات الموتى، ويذكر أنه بدأ الدفن في هذه المقبرة منذ الفتح العمري لبيت المقدس، وقد دفن فيها عدد من الصحابة الكرام، كالصحابي شداد بن أوس والصحابي عبادة بن الصامت، وتبلغ مساحتها أكثر من ٤٠ دونما^(٤). وفي ١٨/٣/٢٠٠٤م قامت ما يسمى بـ«سلطة حماية الطبيعة» باقتحام

موقع مؤسسة الأقصى ٢٤/٥/٢٠٠٦.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=950&mode=thead&order=0&thold=0>

(١) تقرير، ملف مقبرة مأمن الله المقدسية يعود إلى الواجهة من جديد، موقع مؤسسة الأقصى ٣/١٠/٢٠٠٦.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1012&mode=thead&order=0&thold=0>

(٢) تقرير شامل عن مقبرة مأمن الله، مؤسسة الأقصى ٤/١٠/٢٠٠٦.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=1015&mode=thead&order=0&thold=0>

(٣) تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، فلسطينيو٤٨ - ٢/١١/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=32352>

(٤) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

+ تقرير، بمبادرة لجنة رعاية المقابر في القدس، هيئات تطوعية وطلاب ومدارس في القدس يبدؤون بحملة لتنظيف وصيانة مقبرة باب

المقبرة لتزليل جدارا قديما، وقد ألحقت أضرارا بالقبور نتيجة لهذا الاعتداء^(١). وفي منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ م، قررت المحكمة العليا الصهيونية اقتطاع جزء من مقبرة باب الرحمة لتحويله إلى حديقة توراتية، ومنع المسلمين من دفن موتاهم فيها^(٢).

- مقبرة وادي حلوة (مدخل بلدة سلوان):

كشفت «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» - في بيان لها يوم ٢٠٠٨/٦/١ م - عن قيام «سلطة الآثار الصهيونية» وجمعية «العاد» الاستيطانية، بانتهاك حرمة مقبرة إسلامية تاريخية تقع في منطقة وادي حلوة في مدخل بلدة سلوان، جنوبي المسجد الأقصى، وتنفيذ أعمال حفريات ونبش لعشرات القبور الإسلامية في المنطقة، مما أدى إلى تآثر العظام على مساحات واسعة من المقبرة. ويقوم عمال سلطة الآثار الصهيونية بنزع العظام من مكانها وجمعها في صناديق وضعت في مخزن ملاصق لموقع الحفريات، ثم تنقل هذه الصناديق الممتلئة بعظام أموات المسلمين إلى جهات غير معلومة^(٣).

وحول الموضوع ذاته، ذكر تقرير صحفي صهيوني أن عشرات الهياكل العظمية من العهد الإسلامي القديم، اكتشفت في الحفريات قرب الحرم في القدس قبل ثلاثة أسابيع، وأُخليت من المنطقة دون التبليغ عن ذلك لوزارة الأديان. وتمول الحفريات في الموقع بأموال جمعية «العاد»، اليمينية التي تعمل على تهويد شرقي القدس، وتجري في موقع يسمى «موقف جفعاتي» في حي سلوان، مقابل سور البلد القديمة، على مسافة قصيرة من حائط المبكى والحرم، بإدارة د. دورون بن عامي من سلطة الآثار. وتعتزم جمعية «العاد» أن تقيم في المستقبل قاعة وموقفا للسيارات تحت أرضي في الموقع. وفي أثناء حفر بعمق مترين إلى ثلاثة أمتار، وصل الحفاريون إلى شريحة تحت أرضية من القرن الثامن للميلاد، حيث اكتشفت عشرات الهياكل والجماجم وأجزاء من العظام، وأُخرجت من المنطقة «عشرات الصناديق» مع أجزاء من العظام^(٤).

الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠٠٦/٦/٤.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=957&mode=thread&order=0&thold=>

(١) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

(٢) وليد عوض، المفتي محمد حسين يدين قرار إسرائيل اقتطاع جزء من مقبرة باب الرحمة لتحويله لحديقة توراتية، القدس العربي، لندن، ٢٠١١/٣/١٨، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ٢٠٨٨ - ٢٠١١/٣/١٨، ص ٢٠.

(٣) تقرير، مؤسسة الأقصى تكشف بالصور الفوتوغرافية والفيديو عن انتهاك إسرائيلي لمقبرة إسلامية تاريخية جنوبي المسجد الأقصى المبارك، ٢٠٠٨/٦/١.. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1294>

(٤) ميرون ريبورت، سلطة الآثار أخلت من منطقة الحرم هياكل من العهد الإسلامي دون رفع تقرير، هآرتس ٢٠٠٨/٦/١.

- مقبرة المالحة:

تعرضت لانتهاكات سافرة، حيث قامت جرافات البلدية بتجريف جزء من المقبرة على عمق ٤م وبعثرت عظام الموتى على وجه الأرض من أجل إقامة مدرسة يهودية في المكان^(١). كما تحول جزء آخر إلى مكب للنفايات اليهودية، وجرف جزء آخر من المقبرة وضم إلى شارع استيطاني^(٢). وحسب بيان أصدرته دائرة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس (خريف ١٩٨٦م)، قامت الجرافات الصهيونية بهدم وإزالة قبور المسلمين في مقبرة العيسوية، وراحت عظام الأموات تتناثر على طرفي الشارع أمام ممثلين عن بلدية القدس المحتلة^(٣).

- مقبرة الولجة - القدس:

في ١/١٢/٢٠٠٤م تعرض مسجد ومقبرة الولجة (قرية مهجرة في منطقة القدس بالقرب من عين كارم، شرد أهلها في عام ١٩٦٧م وهدمت بيوتها ولم يبق منها سوى المقبرة والمسجد) إلى انتهاكات قامت بها مجموعة من اليهود، وقد تم نبش الكثير من القبور والعبث في العظام التي بداخلها^(٤). وتقوم جماعات يهودية بشكل يومي صيفا بعملية «التعميد» اليهودي بعد خلع ملابسهم ويدخلون العين وهم عراة، هذه العين كانت تستعمل كمتوضأ قبل تهجير وهدم القرية^(٥).

- مقبرة بيت نوبا - عمواس:

في ٩/١١/٢٠٠٣م قامت الجرافات الصهيونية بالاعتداء وانتهاك حرمة المقبرة الإسلامية في قرية بيت نوبا المهجرة عام ١٩٦٧م، حيث قامت بجرف أرض المقبرة ونقلت محتوياتها إلى مكان آخر، ومن ثم غطت أرض المقبرة بالتراب؛ الأمر الذي أدى إلى إخفاء وطمس معالمها. هذا وعلم أن شركة يهودية وبموافقة مستوطنة مافو حورون - التي أقيمت

(١) من تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الصهيونية، صحيفة القدس ٧/٧/١٩٩٥، ص ٤.

(٢) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٣) خبر، الرأي الأردنية ١٦/٢/١٩٨٦ - ص ٢٢.

(٤) نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٨ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/مايو ٢٠٠٥.. عن: الصنارة ١٠/١٢/٢٠٠٤.. الرابط:

www.arabhra.org/publications/reports/PDF/sanctitydenied_arabic.pdf

(٥) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

على أرض القرية المهجرة - تنوي إقامة بناء جديد لمدرسة دينية على أرض المقبرة^(١).

- إغلاق مقام معاذ بن جبل:

في ١/٨/٢٠٠٥م قامت «دائرة أراضي إسرائيل» بإغلاق أبواب مقام الصحابي معاذ ابن جبل في منطقة عمواس ومنعت الدخول إليه، وذلك بعد أن بدأت «مؤسسة الأقصى» عملية ترميم كاملة للمقام^(٢).

- مقبرة الشهداء في جنين: في ٤/١٠/٢٠٠٨م، أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام هذه المقبرة واعتدت عليها، وألحقت أضراراً بعدد من قبورها^(٣).

.. وهناك حالات متعددة جرى فيها انتهاك حرمة المقابر الإسلامية خلال عمليات تمهيد الأرض للاستيطان، أو توسيع المستوطنات في محيط القدس.

- استنتاجات الفصل الخامس:

١- تعرضت المساجد والمقابر الفلسطينية الموجودة في منطقة القدس بشطريها؛ الغربي والشرقي، إلى أشكال متعددة من التعديتات الصهيونية، شملت: التدمير والنهب - ضم القدس - عزل القدس عن المدن والقرى العربية - تهويد الاقتصاد والتعليم والأراضي والعقارات والمتاحف والآثار.. إلخ.

٢- منذ وقوع شرقي القدس في قبضة الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧م، توالى الاعتداءات التي طالت منطقة الحرم القدسي، سواء بطرق مباشرة أم بانتهاج سياسة عنصرية ترمي إلى تهويد هذه المنطقة.

٣- تواصل الجماعات الإرهابية الصهيونية أعمالها الاستفزازية للمسلمين لتصعيد التوتر في الموقع، واستغلال الظروف المناسبة لتنفيذ مخطط تهويد الحرم القدسي إلى حيز الوجود.

٤- في سياق المحاولات الصهيونية الرامية إلى رسم صورة ملفقة عن الهوية اليهودية

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، فلسطينيو٤٨ - ٢/١١/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=32352>

المزعومة للمنطقة، وطمس المعالم الأثرية العربية والإسلامية، قامت سلطات الاحتلال بإجراء سلسلة من الحفريات بمشاركة العديد من المؤسسات والهيئات والأجهزة الصهيونية.

٥- هدمت سلطات الاحتلال الصهيوني الطريق التاريخي المؤدي إلى باب المغاربة ومنه إلى المسجد الأقصى، وأقامت جسرا مكانه ليتسنى من خلاله لليهود وشرطة الاحتلال الدخول واقتحام المسجد الأقصى.

٦- سجلت وقائع متعددة في منحى المحاولات الصهيونية الرامية إلى تهويد الحرم القدسي. ويتم البحث عن موطى قدم آخر في منطقة الحرم القدسي، لتخصيصه كمكان ثابت لإقامة الصلوات اليهودية.

٧- قامت السلطات الصهيونية ببناء عشرات الكنيس اليهودية حول المسجد الأقصى، حيث باتت تشكل سلسلة دائرية تحيط به من كل الجهات، وبدأت تخلق واقعا استيطانيا خانقا ينذر بأحداث خطيرة جدا.

٨- يتحدث الصهيونيون عن إمكانية تكرار تقسيم الحرم الإبراهيمي في الخليل بين المسلمين واليهود بالنسبة للحرم القدسي.

٩- دشنت سلطات الاحتلال الصهيوني (٢٠١٠م) ما يسمى «كنيس الخراب»، ضمن بلدة القدس القديمة، بالقرب من المسجد الأقصى، في خطوة تشكل «إعلان حرب»، لما تطوي عليه من تهديد مباشر لمدينة القدس والأقصى. وقد أكدت عائلة البشيتي الفلسطينية المقدسية أن لديها أوراقا ثبوتية بملكية موقع «كنيس الخراب».

١٠- تتعرض مساجد ومواقع تاريخية أخرى في القدس إلى اعتداءات متواصلة، وخاصة سور القدس والمباني الوقفية والتاريخية الإسلامية والمسيحية.

١١- خلال الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، سيطرت قوات الاحتلال على الحرم الإبراهيمي، وبدأت تمنع المسلمين من الصلاة فيه أو تعيق وصولهم إليه. وقد استولى اليهود تدريجيا على جزء من الحرم الإبراهيمي، وتم تحويل الجزء الأكبر منه إلى كنيس يهودي. وتريد سلطات الاحتلال الصهيوني تهويد الحرم الإبراهيمي وتحويله بكامله إلى كنيس يهودي.

١٢- أدت الإجراءات والقيود والممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب إلى إغلاق سبعة مساجد في الخليل بصورة تامة.

١٣- في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، كانت عمليات اقتحام قوات الاحتلال والمستوطنين للمساجد في هذه المناطق بمنزلة إجراءات دائمة خلال السنوات الماضية.

١٤- نفذت تعديت على المقابر والمقامات وسواها في القدس وبقية المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، وأبرزها مقبرة «مأمن الله» الإسلامية التاريخية، ومقبرة باب الرحمة، ومقبرة وادي حلوة (مدخل بلدة سلوان)، ومقبرة المالحة، ومقبرة الوجلة. وهناك حالات متعددة جرى فيها انتهاك حرمة المقابر الإسلامية خلال عمليات تمهيد الأرض للاستيطان أو توسيع المستوطنات في محيط القدس.

الفصل السادس التعديت الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في فلسطين

تعرض المسيحيون ومقدساتهم في فلسطين إلى الأنماط ذاتها من الاعتداءات الصهيونية التي طالت المسلمين وأماكنهم المقدسة، وجرى استخدام مختلف الأساليب الهمجية في هذه الاعتداءات، دون أي اعتبار لحرمة المقدسات ولمشاعر أصحابها.

ومع ذلك، حاولت الدعاية الصهيونية إيهام العالم بأن الحرية الدينية في الدولة اليهودية مكفولة لجميع الطوائف، وأن المسيحيين بصورة خاصة يتمتعون بامتيازات غير متوافرة لهم في كثير من البلاد، وأن الدولة الصهيونية أصبحت بلدا مثاليا من ناحية التسامح الديني وحرية العبادة والعقيدة. وتقوم أبواق دعايتهم الواسعة بنشر هذه الفكرة الباطلة في أوروبا وأمريكا بصورة خاصة، لكي ينسوا العالم المسيحي أن دولتهم قامت على أسس دينية بحتة، ويحولوا انتباه العالم أجمع عن أهدافهم الحقيقية وتعصبهم الديني^(١).

وللدلالة على حجم عمليات التدمير والتعديت التي طالت الأماكن الروحية المسيحية، على امتداد العقود الماضية، ذكر قسطنطين قرمش، الرئيس الروحي للروم الأرثوذكس في القدس (في ندوة حول القدس عقدت في عمان في عام ١٩٩٣م) أنه في عام ١٩٢٢م كان في فلسطين ١٩٦ ديرا وكنيسة، لم يتبق منها في عام ١٩٩٣م إلا ٤٨ كنيسة و٤٧ ديرا^(٢).

- أولا: الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في فلسطين
المحتلة منذ عام ١٩٤٨م :

شكل اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨م إحدى الذر في عمليات الاعتداء على المسيحيين وأماكنهم المقدسة في البلاد. وتحفظ سجلات المؤسسات المسيحية ودوائر المحفوظات الفلسطينية والعربية والدولية بالعديد من الوثائق المتعلقة بذلك.. وفيما يلي بعض العينات:

(١) كتاب «محنة المسيحيين في الدولة الصهيونية» (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة فلسطين - الشعبة السياسية) ١٩٥٧، ص ٤.

(٢) فؤاد إبراهيم عباس، جريدة الأهرام، عدد ١٦٦٦/٦/١٩٩٩، ص ١٠.

١- مذكرات مسيحية متعددة تفضح التعديات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم عام ١٩٤٨ م:

قدم ممثلو الهيئات المسيحية والكنائس في فلسطين العديد من المذكرات والتقارير عن التعديات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في البلاد، رفعت إلى السلطات الصهيونية والجهات الدولية. ويتبين من هذه المذكرات والتقارير المستوى العالي من الوحشية التي تتصف بها ممارسات الصهيونيين، خلال حرب ١٩٤٨ م وما بعدها. وفيما يلي أبرزها: (١)

أ- من مذكرة لجنة اتحاد مسيحيي فلسطين إلى الهيئات الدينية والسياسية في جميع أنحاء العالم (أواخر أيار/ مايو ١٩٤٨ م)، بامضاء: ممثل بطريركية الأرمن الكاثوليك/ غيراجوسيان - ممثل بطريركية الروم الكاثوليك/ م. عساف - ممثل بطريركية اللاتين/ إبراهيم عياد - ممثل أبرشيات اللاتين بالأرض المقدسة/ عقيقي: إن الحرب التي اشتعلت في بيت المقدس كانت لنا جميعاً مفاجأة حقيقية لم نكن نتوقعها، فإن مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ولجنة الهدنة المؤلفة من قناصل الدول، كل هؤلاء جميعاً قد بعثوا فينا الأمل بأن تلك المدينة المقدسة وأديرتها التاريخية سوف لا تصطلي بنيران الحرب، ولا تقاسي ويلات وأعمال التخريب والتدمير التي تلازم الحرب عادة. فقد وقع الخصمان المتحاربان أمام لجنة الهدنة وممثلي الصليب الأحمر الدولي تعهداً بعدم إطلاق النيران لمدة ثمانية أيام، تبدأ من الساعة التاسعة من مساء اليوم ١٤/٥/١٩٤٨ م. وعملاً بذلك الوعد المكتوب الموقع عليه، أصدرت القيادة العربية أوامرها الرسمية بواسطة مكبرات الصوت إلى جميع نقاطها بوقف إطلاق النيران وبتقرير السلام السائد في جميع قطاعات العرب. ولكن اليهود أفادوا من هذه الفرصة في الحال باحتلال النقطة الرئيسية الإستراتيجية التي حاولوا اتخاذها كقاعدة للهجوم منها على العرب وتوجيه ضرباتهم إلى المدينة المقدسة. فأخطرنا في الحال لجنة الهدنة وممثلي الصليب الأحمر بهذا النقص للاتفاق الذي ارتكبه اليهود. وكان الرد الذي تلقيناه يقول إن الوكالة اليهودية أعلنت أن عصابة شتيرن التي تعمل منفصلة هي التي نقضت اتفاق وقف النيران، وإن الوكالة لا سلطان لها على هذه العصابة. فتحققنا حينئذ أن الإرهابيين يسيطرون على الحركة اليهودية، ونتيجة لذلك أعلن الصليب الأحمر الدولي ولجنة قناصل الهدنة أن لا قوة لهما لحملهم على احترام نصوص الاتفاق. وبهذا تحولت المدينة المقدسة إلى ميدان قتال شهد حرباً شديدة صاحبها التدمير والتخريب على نطاق واسع، وأصبحت الكنائس والأديرة والمعاهد الدينية ومعاهد البر والإحسان هدفاً لتقابل مدافع الهاون وطلقات الرصاص، فأصيب بعضها

(١) انظر، النصوص الكاملة للوثائق في: كتاب «محنة المسيحيين في الدولة الصهيونية»، م.س.ذ. صفحات متفرقة.

بالتدمير واشتعلت فيها النيران، كما أصيب عدد كبير من الأهالي الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ وراهبات نتيجة لانفجار القنابل التي كانت تطلق من كل مكان وفي كافة الاتجاهات. وإزاء هذه الحالة المخيفة نرى واجبا مقدسا علينا نحن ممثلي الطوائف المسيحية أن نرفع صوتنا بالاحتجاج على انتهاك حرمت كنائسنا وأديرتنا ومعاهدنا. ونذكر هنا بعض الخسائر التي لحقت بمؤسساتنا والإصابات التي نزلت بالمشرفين على إداراتها وباللاجئين إليها. ومن الأديرة والمعاهد التي احتلها اليهود:

- دير القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس، تم احتلاله في ١٤ / ٥ / ١٩٤٨ م.

- منزل «سيدة فرنسا» تم احتلاله في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ م وعزز موقعه بالأسلحة واستخدم قاعدة للهجوم منه على المدينة المقدسة، حيث سلبت محتويات كنيسة الدير وديست صلبانها التي أخذت من الهياكل، ثم استعمل اليهود المكان المقدس داخل الكنيسة (الهيكل) كصالة رقص لشبان وشابات الهاجاناه وأمكنة نوم للجنسين.

- دير راهبات «القربان المقدس» تم احتلاله في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ م، واستخدم بمثل ما استخدم منزل «سيدة فرنسا».

- المستشفى الفرنسي، احتله اليهود عسكريا في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ م دون أي مبالاة أو اهتمام بوجود راهبات القديس يوسف فيه ولا اعتبار كذلك لوجود المرضى به تحت العلاج، وذلك تحديا لعلم الصليب الأحمر الدولي والعلم الفرنسي.

- المستشفى الإيطالي، الذي وضع الصليب الأحمر تحت حمايته في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ م، احتل اليهود المسلحون هذا المبنى، واستبدلوا علم الصليب الأحمر الدولي الذي داسوه بأقدامهم بالعلم اليهودي، على الرغم من احتجاج القنصل العام الإيطالي. وقد اتخذت منه منذ ذلك الحين نقطة أمامية لإطلاق النيران منه على المدينة المقدسة.

- قصر القاصد الرسولي، الذي يحميه علم السدة البابوية، تم احتلاله في ١٨ / ٥ / ١٩٤٨ م.

- دير الآباء الألمان البندكتيين، تم احتلاله في ١٨ / ٥ / ١٩٤٨ م، وقد حوله اليهود إلى نقطة إستراتيجية قوية، وجعلوا منه إحدى قواعدهم الرئيسية في عملياتهم الحربية ضد المدينة المقدسة.

- المدرسة الإنجليزية فوق جبل صهيون، ودير القديس جاورجيوس للروم، احتلا في ١٨/٥/١٩٤٨ م.

- بعض الأماكن المقدسة أصيبت بالخسائر، من جراء ضربها بقنابل الهاون من اليهود المعسكرين في الكلية العبرية وفي مستشفى هداسا وفي كنيسين يهوديين في المدينة القديمة.

ومن الكنائس والأديرة والمعاهد التي طالتها عمليات الاعتداء والتخريب:

- منزل «سيدة فرنسا»، دمر الجزء الأكبر منه نتيجة للاحتلال اليهودي.

- دير راهبات القربان، اشتعلت فيه النيران ودمر كله تقريبا.

- برج وكنيسة الآباء البندكتيين، دمر الاثنان نتيجة احتلال اليهود.

- كلية «القديسة حنا» أصيبت بقنبلتي هاون، الأولى في يوم ١٧/٥/١٩٤٨ م والثانية في ١٩/٥/١٩٤٨ م فدمرت الحوائط وجرح اللاجئون الذين التجؤوا إليها.

- أصيبت كنيسة القديسين قسطنطين وهيلانة الملاصقة لكنيسة القبر المقدس بخسائر في ١٧/٥/١٩٤٨ م بواسطة قنبلة دمرت شظاياها قبة القبر كذلك.

- أصيبت بطريركية الأرمن الأرثوذكس بنحو مائة قذيفة من مدافع الهاون أطلقها اليهود عليها من دير الآباء البندكتيين على جبل صهيون. ودمرت القنابل دير القديس يعقوب ودير رؤساء الملائكة وكنيستهما ومدرستيهما الابتدائية والعالية والمكتبة كذلك، وقتل ثمانية وجرح ١٢٠ من اللاجئين.

- تلقى مدخل دير القديس مرقص الخاص بالسريان الأرثوذكس في ١٧/٥/١٩٤٨ م قنبلة مدفع هاون فقتلت القس بطرس السومى سكرتير المطرانية وجرح اثنين.

- تلقى دير القديس جاورجيوس الخاص بالروم الأرثوذكس الملاصق لكتدرائية الروم الكاثوليك يوم ١٨/٥/١٩٤٨ م قنبلة مدفع هاون فحطمت القراميد ونوافذ الكتدرائية.

- تلقى دير القديس يوحنا للروم الأرثوذكس الملاصق لمبنى الضريح في ٢٣/٥/١٩٤٨ م قنبلة سقطت على سطحه، كما ضرب دير أبونا إبراهيم المجاور له وكذلك دير سبيريدوس.

- تلقى دير رؤساء الملائكة التابع لبطريركية الأقباط والقائم فوق مغارة الصليب المقدس، والذي يكون جزءاً من كنيسة القبر المقدس يوم ٢٣/٥/١٩٤٨م قبلة من مدفع هاون حطمت سقفه.

- ضربت بطريركية الروم الأرثوذكس بقنابل مدفع هاون في ٢٣ و٢٤/٥/١٩٤٨م وجرحت كثيرين ممن لجؤوا إليها.

- ضرب دير الفرانسيسكان «دير المخلص» القائم على مقربة من كنيسة القبر المقدس بمدافع الهاون في ١٩ و٢٣ و٢٤ و٢٨/٥/١٩٤٨م، وأسفر عن ذلك وقوع خسائر بملجأ الأيتام والسكرتارية العامة، وأصيبت المساكن القريبة بالتلف وقتل وجرح الأطفال اللاجئون إلى الدير.

- تلقت بطريركية اللاتين في ٢٣ و٢٦ و٢٧ و٢٨/٥/١٩٤٨م قنابل الهاون، فسببت خسائر لسراي البطريركية وخاصة للكاتدرائية.

- ضربت بطريركية الروم الكاثوليك بمدافع الهاون يومي ١٦ و١٩/٥/١٩٤٨م فحطمت البناء وجرحت بعض الأفراد.

ومن بين الضحايا الكثيرين من النساء والأطفال والقساوسة والرهبان والراهبات الذين قتلوا وجرحوا في المدينة المقدسة منذ بدأ اليهود هجومهم، نذكر الحالات الآتية:

- القس بطرس السومي، سكرتير مطرانية السريان الأرثوذكس، قتل نتيجة انفجار قذيفة مدفع هاون وجرح معه اثنان.

- الأب مامير فيونيه، قاضي المجلس الكنائسي، ومعروف تماماً في الدوائر العلمية، قتل بيد اليهود عندما اقتحموا الدير الذي يشرف عليه واحتلوه.

- الأب يوحنا صلاح، قتل برصاصة يهودية عندما كان يجتاز مدخل الكنيسة للقيام بمراسم القداس.

ب- من مذكرة الأب باسكال سان جان الكاهن الأعظم لمنزل «سيدة فرنسا» إلى السلطات اليهودية بالقدس: في يومي ١٥ و١٩/٥/١٩٤٨م، اقتحم جنود الجيش اليهودي بناء المنزل مع وجود العلم الفرنسي يخفق فوق أحد أبراجه، وكانوا يقتحمون بالقوة بعض الأبواب الأخرى، بل وفعلوا ذلك تحت سمعي وبصري. وفي سرعة خاطفة استولوا على المخزون من

المؤن تحت مسؤولية السلطات العسكرية اليهودية، دون بيان سابق ولا إيصال بالتسلم. وعبثوا بحجراتنا، ونهبوا وبعثروا ثم دمروا الملفات الخاصة بأبينا الكاهن الأكبر، وفتحت خزانة النقود ونهبت، وفقد من حجرته والحجرات المجاورة لها علبه مجوهرات بها ١٥٠ جنيها فلسطينيا و١٥ سوارا من ذهب، وعلبة أخرى بها طبق من الفضة الخالصة، ثم ٢٥٠ جنيها فلسطينيا نقدا كانت في أدراج مختلفة و٦ أساور وحلق كلها من الذهب، وكانت في صندوق صغير وساعة يد ذهبية وساعة من الفضة و٤ ساعات عادية و٥ منبهات وأدوات دقيقة منوعة (صندوق بوصلة، وبوصلة، وبارومتر) وماكينه كتابة أوليفتي وأخرى رمجتون طراز الشنطة وجهاز لاسلكي فيلكو، ونواميس مختلفة وأقلام وعدد كبير من مختلف الأنواع. وكسرت أدراج دولاب المفارش وألقيت محتوياتها أرضا. واختفت كميات كبيرة من البطاطين والأغطية التيل والصوف، وإنني أقدر ثمن الأصناف المفقودة والخسائر التي وقعت بحجرة المفارش التيل بأكثر من ١٥٠٠ جنيها فلسطيني، وكنا قد استطعنا أن ننقذ من المستشفى الجزء الأكبر من البضائع الكتانية. واختفى من مخازننا عدد كبير من الأطباق والصحاف وأوعية الحساء وأواني الشاي والقهوة والسكريات والزجاج وأباريق المياه والملاعق والشوك والسكاكين. وكسرت عدة أجهزة واختفت صناديق المياه وموقد مازوت ثمنه ٧٠ جنيها فلسطينيا وأدوات أخرى، وكانت هناك سيارة في حديقتنا فاخفت، كما اختفى عدد كبير من السجاجيد الصغيرة والموائد والمقاعد وكذلك الموائد التي توضع بجوار الأسرة وعدة النجارة وأجهزة وأدوات كهربائية.. إلخ. واقتحم المعتدون كذلك غرفة الملابس بالكنيسة. وخلت الأدراج والدواليب من النذور وأدوات العلاج. وهنا تضاعف جرم السرقة بالتدنيس الذي نستنكره أكثر من السرقة نفسها. وانتهكت حرمة معبدينا الاثنين، حيث فتحت الأبواب المطعمة بالنحاس المذهب والمؤدية إلى الهيكل. ومزق النقاب الحريري الأبيض، ونزعت تماثيل المسيح عن الصلبان ونهبت. وفي الكنيسة الكبرى، كما في المعبد، فاجأنا جنود من الجنسين يرقصون في المذبح على أنغام موسيقى الأرغن، وحملت المقاعد المستطيلة إلى أماكن منزوية في الخارج واستعملت لأغراض فاضحة، ورأينا في المعبد الكبير مراتب كان يرقد عليها بالطبع الجنود من اليهود، وإنني أحتج على هذه الأعمال خاصة، لأنها آثام ارتكبت في بيوت عبادة مقدسة.

ت - من تقرير مطران بطريركية اللاتين ببيت المقدس عن منطقة الجليل مونسينيور انطونيو فرجاني حول زيارة المعاهد الدينية في منطقة طبرية (في ٢٢/٧/١٩٤٨ م):

- الدار الجديدة ودير الفرانسيسكان في طبرية (وهما ملك حراسة الأرض المقدسة الآباء الفرانسيسكان): في ١٨/٤/١٩٤٨ م، عندما أراد الأب فيليو قسيس أبرشية اللاتين

في طبرية أن يغادر طبرية قال له أحد ضباط البوليس: «أيها الأب، ليس لك أن تخشى شيئا على نفسك ولا على الأبرشية. فقد صدرت الأوامر باحترام كل متعلقاتكم، وسوف لن يجرؤ أحد على إلحاق أي أضرار بها». وهكذا غادرها الأب إلى الناصرة حيث لبث بها ثلاثة أيام. فلما عاد وجد الأبواب مفتحة، ووجد علم الفاتيكان منزوعا عن مكانه عند الباب. فأغلق الأبواب وذهب إلى الناصرة. وعاد في اليوم التالي فوجد الأبواب مفتحة مرة أخرى. وقد سرقت أجهزة الراديو وماكينات الخياطة التي يملكها اللاجئون. ورأى جنودا من جنود الهاجاناه وهم يحملون أمتعة الدار الجديدة ويسرقونها بينما وفقت عربتهم على مقربة من الباب. وأقام القس هناك عشرة أيام واقتحمت الأبواب بالقوة عدة مرات. وحينما قمت بزيارة الدار الجديدة والدير في ٢٣/٧/١٩٤٨ م وجدت الأبواب مغلقة، ولكن محتويات الغرف كلها مبعثرة في حالة تدل على أن اللصوص كانوا هناك يبحثون عن نفائس الأشياء.

- بيت راهبات الفرانسيسكان في طبرية: أشرفت راهبات الفرانسيسكان في مدرستهن على تعليم كثيرات من الفتيات «اليهوديات»، وعند احتلال طبرية تلقت الراهبات نفس التوكيدات التي تلقاها القساوسة. وفي يوم ٢٢/٧/١٩٤٨ م عندما زرت بيتهن وجدت جميع الأبواب الخارجية محطمة مكسورة مخربة. وأستطيع أن أؤكد أنني لم أجد لوحا واحدا من الزجاج في مكانه. بل وجدت المعبد فيه نجاسة، وقد قلب الهيكل وكسر تمثال العذراء البتول وتمثال القديس فرنسيس ومار أنطون إلى قطع متناثرة. أما الدواليب والموائد والأسرة وكل شيء فقد كسر وثقبت كل الحجرات وفتشت. وستقدم الراهبات بيانا عندما يسمح لهن بالعودة من طبرية.

- المعبد، كنيسة البركات، والمنزل الإيطالي في كفر ناحوم (ملك الجمعية الأهلية الإيطالية لمساعدة المشردين الإيطاليين في البلدان الأجنبية): في ٣/٦/١٩٤٨ م فجر بعض اليهود قبلة في بيت مضخة الماء على مقربة من شاطئ البحيرة، فأتلقت القبلة البيت ودمرت «الموتور» الذي يمد التكية بالماء. وفي ٦/٦/١٩٤٨ م حضر اللفتنانت عبادة، مختار قرية غينوسار بصحبة المستر جوزيف فين وأمر راهبات الفرانسيسكان والأب كازمير جاكوبسكي بالانضمام إلى الآباء البندكتيين والأب بيتر لوى الذين سينقلون إلى طبرية، فاحتج هؤلاء القساوسة والراهبات وذكروا أن المنزل مؤسسة كاثوليكية إيطالية، وأنهم أنفسهم إيطاليون ولكنهم اضطروا إلى الاستسلام والإذعان للقوة ومغادرة المبنى في ظرف نصف ساعة، ورحلوا جميعا إلى طبرية. وحطم الجنود الألواح النحاسية في الكنيسة، حيث درج الجنود على ركلها بأقدامهم خلال نوباتهم جيئة وذهابا. كما اعتادوا أن يلعبوا كرة القدم، مما سبب

في الألواح النحاسية ثقوبا. وألقيت قبلة بدوية على أحد أبواب الكنيسة وتركت حفرة عميقة في الصخر. ووجدت كذلك على مقربة من شاطئ البحيرة المدرسة الصغيرة التي تملكها إحدى الجمعيات محطمة المبنى والأبواب والنوافذ. واستخدم الجنود كنيسة البركات، وهي أحد معابد المسيحية الذائعة الصيت في أغراض حربية مباشرة.

- الاعتداء على مقبرة ودير الفرانسيسكان (تملكها) الحراسة على الأراضي المقدسة ١٩٤٨/٦/٥ م، الآباء الفرانسيسكان، في كفر ناحوم.

- كنيسة مانسا كريستي، في كفر ناحوم، على مقربة من شاطئ البحيرة، سرقت ونهبت جميعها وكسرت نافذة فيها من المرمر، كما كسر صليب حجري أمام الكنيسة.

- كنيسة موازيك والمنزل والمزرعة في الطابغة (ملك أسقفية كولونيا ويديرها الآباء البنديكتيون وهم من القساوسة و٣ من الفرير وراهب يوغسلافي والباقي من الأمان): في ١٥/٥/١٩٤٨ م، سيق القساوسة كلهم فجأة من المزرعة، ثم نقلوا إلى كفر ناحوم إلى طبرية مع الراهبات حيث أحيطوا علما بأن هناك سوء تفاهم وخطأ، وأنهم سوف يعودون في اليوم التالي إلى أماكنهم. وفي ذلك اليوم لم يسمح لهم بأخذ أمتعتهم الشخصية، ولما عادوا وجدوا المزرعة قد نهبت. وعبث اللصوص بها، كما وجدوا الكأس المقدسة وحصاد القمح والشعير وجميع مؤنهم وحيواناتهم وأدواتهم وماكيناتهم الزراعية قد سرقت. وبينما كان الرهبان يأخذون أمتعتهم الشخصية كان الحراس ينتقون منها ما يريدون تحت أعينهم، وقد أخذ أحدهم ساعة الفرير الرئيس بوتيفاشيو، ولم ترد إليه إلا بعد احتجاج شديد. وفي ٢١/٦/١٩٤٨ م، سمح فقط بعد أسبوعين للكاهن اليوغسلافي أن يعود لمشاهدة المنزل، فوجد الحجرات كلها مفتحة والأبواب محطمة. كما وجد المعبد والصالون والمطبخ وقد عبثت بها الأيدي وكسر عدد كبير من الأواني الصينية إلى قطع صغيرة. وفي كل مرة يحتج فيها لا يجاب إلا بالقول: سندفع ثمن كل شيء وإن الحكومة «الإسرائيلية» تتحمل المسؤولية عن كل ما تحطم وضاع وسرق. ومنذ ذلك اليوم لم يسمح للكاهن بأن يذهب إلى التكية، فقد وضع الحراس عليها. ويمكن تحرير قائمة بالأضرار التي حدثت فيها عندما يسمح للقساوسة بالإقامة الدائمة فيها. ويجب أن أشير إلى أن كل الضرورات اللازمة للضيوف إلى جانب القائمين بشؤون التكية وخدمها كانت موجودة. وفي زيارتي التي تمت يوم ٢٢/٧/١٩٤٨ م برفقة الكاهن اليوغسلافي الأب هيرو نيمرس والعالم شلومو وجدت في كنيسة موازيك، الأبواب أزيلت وسرقت، وكذلك حدث في بيت الوكيل في المنزل المعبد

تدنيس بفعل فاضح، والأبواب كسرت والتماثيل محطمة والرداء المقدس ممزق وقد ألقى به أرضاً مظلة المذبح وقد نشرت بالقوة والكأس المقدس مسروقة والصليب مكسوراً والخزانة الحديدية ملقاة بجانب البوابة وعليها ما يدل على محاولة خاسرة لفتحها، والمفروشات مسروقة وممزقة وبعض المقاعد الوثيرة مزقت أكسيبتها بالسكين حتى غدت كلها شرائح رفيعة، والأواني الخزفية محطمة و«الطمبة» الكهربائية ضائعة و«الموتور» الكائن في ورشة النجارين قد حل من رباطه تمهيداً لسرقته كما سرقت كافة البطاريات. ووجدنا بعض الحقول وقد حرثت، والحارس اليهودي مقيم في بيوت الرهبان لحراسة المنزل. وسمعنا أن استراحة للجنود فيها. وفي المزرعة، سرق «الموتور» من الحظيرة. أما الموتور الجديد الذي تم شراؤه في ديسمبر سنة ١٩٤٧م فقط بمبلغ ١٤٠٠ ليرة فلسطينية، كان لا يزال في مكانه صالحاً للعمل ووجدنا بعض الحقول وقد تم حرثها، كما وجدنا عائلة يهودية تقطن منزل الرهبان وكانت تعتنى بالأشجار. وقد اختفى هيكل المعبد. وكان الرهبان لا يزالون مضطرين إلى الإقامة في المنزل الإيطالي في حجرتين رديتتين من حجرات الحقل. وقد كانوا جميعاً معتقلين ويتلقون وجبتهم اليومية من الغداء دون أن يسمح لهم بمشاهدة تكيثهم ولا حقولها.

ث - من مذكرة سكرتير جمعية الشرق الأدنى الكاثوليكية الخيرية مونسنيور توماس ماكماهون إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تريجنفى لي (في ٢٠/٨/١٩٤٨م) حول الاعتداءات على الأديرة والكنائس: قدمت هذه الجمعية في ٥/٦/١٩٤٧م إلى اللجنة الخاصة بفلسطين مذكرة أبدت فيها قلقها على مصير الأماكن الكاثوليكية والكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة. وفي خلال تلك الفترة التي انقضت والتي أصابت فيها أضرار التقسيم فلسطين كلها بخسائر بشرية ومادية بين الفريقين (اليهود والعرب)، في خلال تلك الفترة وقعت اعتداءات مستمرة، فانتهكت حرمة الأماكن الكاثوليكية المقدسة وتدنست. وبينما كانت هذه الاعتداءات تقابل تارة بالنفي وتارة بنسبتها إلى عناصر غير مسؤولة، فقد نشرت الصحافة المتحدة تقارير من بيت المقدس بها اتهامات معينة بإمضاء المونسنيور انطوني فرجاني مطران بطريركية اللاتين لمنطقة الجليل، ومؤيدة تأييداً أليماً مفعجاً بمصادر رسمية أخرى ضد قوات اليهود، تقول إن اليهود يرتكبون أعمالاً إجرامية ضد اثني عشر معبداً من معابد الروم الكاثوليك في شمال فلسطين. ثم يستطرد التقرير ويقول: «ويؤكدون أن سبعة أديرة تابعة للكنائس وملاجئ أخرى قد نهبها اليهود، واستولوا على بعضها عنوة، ويفصح التقرير عن مدى المخاوف والقلق خشية أن يستأنف اليهود عمليات نزع ملكية عقارات الكنيسة التي لا نرى لها أقل مثيل في العالم المسيحي». وأمام هذا الاتهام

المدعم بالأسانيد، فإن جمعية الشرق الأدنى الكاثوليكية الخيرية تطلب تقديم استجواب عن طريق وساطة الأمم المتحدة لا من حيث الاعتداءات التي أشارت إليها الصحافة المتحدة، كما هو مذكور هنا، ولكن كذلك من أجل غيرها من أمثال هذه الاعتداءات التي وقعت في فلسطين، وخاصة في منطقة بيت المقدس.

ج - من مذكرة الكاهن جبريل أبو سعدة ممثل بطريركية الروم الكاثوليك - حيفا «فلسطين» (في ٤/٨/١٩٤٨ م) إلى مندوب الأمم المتحدة: أود أن أحيطك علما بأن كنيسة قد دنسها اليهود وكان هذا يوم ٢٨/٧/١٩٤٨ م، عندما اقتحم جنود مسلحون من اليهود باب الكنيسة، فسرقوا كأسين مقدستين وأوعية مقدسة تحتوي على التمثال المقدس ثم ثلاثة صلبان وطبقا مقدسا وملعقتين للهيكل وعدة أدوات ذهبية وحقيقية جلد. وهذا ما كان في مقدوري أن أتثبت من ضياعه. ثم إنهم ألقوا بأيقونة السيد المسيح والعذراء البتول في حديقة مجاورة. ولما ذهبت إلى أقرب نقطة عسكرية للشكوى ضحك مني الجنود وسخروا بي ولم يسمحوا لي بمقابلة كبيرهم.

ح - شهادات مطران برازيلي كبير: كتب المطران «فراي ألبرتو باريتوس في مجلة «ايكليسيا» في البرازيل مقالا يصف فيه حال المسيحيين في الدولة الصهيونية، بعد زيارته الأراضي المقدسة، واطلاعه على ما يقترفه الصهيونيون فيها يوميا. وقد نقلته عنها صحيفة «بويلو الأسبانية» التي تصدر في منتصفو بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٦ م. وقد ترجمته إلى العربية جريدة العلم العربي التي تصدر في بيونس إيرس في عددها الصادر بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٦ م.. وهذا بعض ما كتبه المطران: في غضون أسبوع عيد الفصح وجد في المدفن الكاثوليكي الملكي بحيفا خمسون صليبا مكسورا بعضها من الحديد وبعضها الآخر من الرخام والحجارة. وبعد مخابرة رجال البوليس أجابوا أنهم قبضوا على الجناة، وإذا بهؤلاء الجناة طفلان أحدهما سنه تسع سنوات والآخر ست سنوات. ومن البديهي أن يفهم من قدموا الاحتجاجات من نصارى حيفا أن جواب تلك السلطة لم يكن إلا العوبة واستهزاء.

٢ - عينات أخرى من التعديت الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم :

لم يكتف الصهيونيون بما دمروه أثناء الحرب من المقدسات وأماكن العبادة، بل استأنفوا أعمالهم الهمجية، بعد ما استقرت لهم الأمور. وعلى سبيل المثال:

- في ٢٥/١٢/١٩٤٨ م: نسفوا كنيسة قرية (إقرت) في شمال فلسطين. وفي تشرين

الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٣م هدموا كنيسة كفر برعم^(١).

- هدمت السلطات الصهيونية عشرات الكنائس، في العديد من القرى والمدن الفلسطينية، التي دمرت في عام ١٩٤٨م، فور خروج أهلها منها، مثل كنيسة البصة وكنيسة الشجرة. وصادرت السلطات الصهيونية العديد من الكنائس والأراضي التابعة لها، مثل كنيسة المنصورة وكنيسة إقرت وأراضي كنيسة البصة المهدمة. كما استولت السلطات على كنيسة الأرثوذكس في حيفا ومنعت إقامة الصلاة فيها لثلاث سنوات، وبعد إعادتها إلى المسيحيين، أخذ المتطرفون اليهود بالقاء القاذورات على رؤوس المصلين، كما حدث في القداس الاحتفالي الذي أقيم برعاية المطران أسيدوروس مطران الناصرة في عام ١٩٥١م. وصادرت السلطات الصهيونية الكنيسة المسكوبية في الناصرة. وفي عام ١٩٤٨م صادرت الحكومة الصهيونية عقارات وأملاك المجلس الملي الأرثوذكسي في حيفا، وبعد محاكمات، تبين أنها تعود إلى وفيات الكنيسة، ولكن الحكومة الصهيونية أجرتها إلى يهود بأجور زهيدة، وتمت مصادرة ١٠٠٠ دونم تابعة لكنيسة دبورية^(٢).

- اعتداء على المسيحيين في مغارة النبي إلياس: بينما كان عدد كبير من الآباء الكرملين وأفراد الطائفة المسيحية يؤدون الطقوس الدينية في مغارة النبي إلياس التي تدعى «مدرسة الأنبياء» على جبل الكرمل قرب حيفا في شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٥٤م هاجمهم عدد من اليهود واعتدوا عليهم وطردهم وحطموا صلبانهم. وهذه المغارة وقف إسلامي من أقدم العصور يعرف باسم «وقف الخضر»، وكان المسلمون يسمحون لجميع الطوائف المسيحية بزيارتها. ولم تكن في يوم من الأيام لليهود أو مكان عبادة لهم. ومع ذلك فقد اغتصبوها أخيراً وجعلوها كنيسة يهودياً^(٣).

- في عام ١٩٨٧م: اعتدت مجموعة من أنصار الحاخام المتطرف مثير كهانا، على الكنيسة الأسقفية الإنجيلية في مدينة عكا وأحرقوا محتوياتها وأثاثها، وبضمنها الكتاب المقدس، وكتبوا على جدرانها «كهانا ملك اليهود».

- واقتحمت مجموعة يهودية في عام ١٩٧٩م الكنيسة الروسية في يافا وسرق العديد

(١) المصدر السابق.

(٢) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/ أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٣) محنة المسيحيين في الدولة الصهيونية، م.س.ذ. ص ١٠.

من موجوداتها.

- وفي عام ١٩٨٤م تم تكسير أبواب ونوافذ الكنيسة الروسية في مدينة طبرية ونهب محتوياتها.

- وفي ٢٤/٥/١٩٩٥م أطلق متطرف يهودي النار داخل كنيسة القديس أنطون في يافا^(١).

٣- تفجير في كنيسة البشارة (٢٠٠٦م):

في حلقة جديدة من مسلسل الاعتداءات الإرهابية العنصرية الصهيونية على المواطنين العرب في البلاد، دخل ثلاثة يهود (حايمياهو حبيبي وزوجته وابنته) كنيسة البشارة (في ٣/٣/٢٠٠٦م) بعدما تخفوا كمصلين مسيحيين، وهم يجرون عربة أطفال وبدخلها عدد من عبوات الغاز الصغيرة ومفرقات أثناء قداس أقيم بالكنيسة. وقاموا بإلقاء المفرقات على عبوات الغاز، مما أدى إلى حدوث انفجار كبير هز الكنيسة والمنطقة المحيطة بها، كما ألغوا المفرقات وبعض عبوات الغاز في مغارة تاريخية داخل الكنيسة^(٢).

وقد أصدرت البطيركية اللاتينية وحراسة الأراضي المقدسة ورؤساء الكنائس في الجليل بيانا عن هذا الاعتداء، بينت فيه أن كنيسة البشارة من أقدس المعالم المسيحية المحلية والعالمية، وأن الاعتداء على المقدسات مثل الاعتداء على الحياة وعلى الأفراد والجماعات المؤمنة، وأن هذه الحادثة تدل على أن التربية في البلاد في حاجة إلى إصلاح سواء من الناحية الدينية أو من الناحية القومية، ويجب أن تُوجّه التربية الدينية كل مؤمن إلى احترام وقبول الآخرين المختلفين دينيا، كما يجب تحرير المؤمنين من المواقف المتطرفة والملغية للغير والمؤدية إلى مثل ذلك الاعتداء^(٣).

وبعد اجتماع سكرتارية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في البلاد، بحضور ومشاركة معظم قيادات الجماهير العربية وكبار رجال الدين المسيحيين والمسلمين، والتداول

(١) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي... الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٢) تقرير، إخراج منفذي الانفجار من كنيسة البشارة في الناصرة على يد الشرطة، موقع عرب ٤٨ - ٣/٣/٢٠٠٦.

(٣) بيان البطيركية اللاتينية وحراسة الأراضي المقدسة ورؤساء الكنائس في الجليل حول الاعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة، صحيفة القدس المقدسية ٥/٣/٢٠٠٦، ص ١.

في حيثيات الاعتداء العنصري ودلالاته الخطيرة، قررت اللجنة تحميل المؤسسة الصهيونية الحاكمة المسؤولية الكاملة لما حدث ولما قد يحدث من اعتداءات عنصرية، مهما كانت التبريرات الرسمية التضليلية، واعتبار الحادث الإجرامي بمنزلة حلقة خطيرة في سلسلة الاعتداءات العنصرية على جميع المقدسات الدينية المسيحية والإسلامية، والتأكيد على ضرورة وأهمية تعزيز الوحدة الداخلية للجماهير العربية، على أساس الوحدة الوطنية وليس كأبناء طوائف فحسب، لأن الوحدة الوطنية هي الرد الجوهري التي تتحطم عليها جميع المؤامرات والمخططات والجنون المؤسساتي بكل تجلياته، والعمل على استكمال وإصدار «الوثيقة السوداء»، في أقرب وقت ممكن، لفضح الطبيعة العنصرية للسياسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة الصهيونية، على مختلف المستويات والصعد المحلية والدولية^(١).

وكان من ردود الفعل الصهيونية على الاعتداء، وصف أحد كبار المعلقين الصهاينة هذه الحادثة بأنها عادت لتجسد درجة الاشتعال والتفجر الكامنة في تصادم ديانة مع أخرى في ظل وجود نزاع قومي بين الديانتين، حيث أشعلت عائلة «حبيبي» نارا مستطيرة في الناصرة، وفعلت عملا محسوبا ومدروسا بالتأكيد بالرغم من غرابته، هذه العائلة اختارت مكانا مقدسا بصورة استثنائية بالنسبة للعالم المسيحي حتى تجتذب الأنظار لمطلبها، وبذلك تكون قد سارت في أعقاب باروخ غولدشتاين الذي اختار الحرم الإبراهيمي بالتحديد لتنفيذ مذبحته من بين مختلف المواقع المحتملة الأخرى، ومثله مايكل دينيس روهان الذي استهدف المسجد الأقصى للتنفيس عن جنونه، والزوجان اللذان ألقيا برأس خنزير في مسجد يافا، والمجهولان اللذان قاما بكتابة شعارات مهينة على مسجد بجانب رام الله، وكذلك الحال مع المتعصبين اليهود الذين يخططون للاعتداء على المساجد في الحرم^(٢).

وقال معلق آخر: بالنسبة لمواطن يهودي في "دولة إسرائيل"، فإن قصة الفوضى التي أحدثتها عائلة «حبيبي» في كنيسة البشارة في الناصرة مسألة مقلقة، وتذكرنا من جديد على أي برميل من المتفجرات نعيش^(٣).

في المقابل، شدّد مركز «إعلام» الفلسطيني في تقرير خاص أعدّه بهدف عرض على

(١) تقرير، لجنة المتابعة: تحميل المؤسسة الصهيونية المسؤولية الكاملة لما حدث، موقع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية ٢٠٠٦/٣/٤.

http://www.arab-lac.org/?i=226

(٢) عوزي بنزيمان، بشارة من الناصرة، هآرتس ٢٠٠٦/٣/٥.

(٣) عوفر شيلح، لمن يُقرع الجرس، يدعوت - افتتاحية - ٢٠٠٦/٣/٥.

السفارات الأجنبية في البلاد والمؤسسات الصحفية الدولية؛ على السياسة الغربية التي اتخذها الإعلام الصهيوني أثناء تغطيته للعملية التخريبية التي وقعت في الناصرة. وأشار المركز إلى «الانحراف المهني» الذي أصاب صحيفتي «يديعوت أحرونوت» و«معريف». حيث رددت الأخيرة على لسان صحافيها تصريحات وزير الأمن الداخلي ضد القيادات العربية، بوصفها استغلت العملية لأهداف انتخابية. فاتخذت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تلك الاتهامات عنواناً مركزياً لها واصفة القيادة العربية بأنهم «مسلمون يستغلون موضوعاً مسيحياً». وقال التقرير إنه لم تسلم أية مؤسسة إعلامية صهيونية من داء «الانحراف الأيديولوجي»^(١).

٤ - صورة السيدة العذراء تزعج الجنود الصهاينة:

اشتكى جنود ومجنندات من سلاح البحرية الصهيوني يخدمون في قاعدة «ستيلا مارس» من أن مدخل القاعدة التي يخدمون بها تنصدره صورة مريم العذراء التي تبرعت بها حكومة تشيلي في عام ١٨٩٤م لكهنة الكنيسة التي على أساسها أقيمت القاعدة، وعلى سطح مبنى الكنيسة القديمة الموجودة في منطقة القاعدة صليب كبير. وحسب التقرير الذي أورد ذلك، بدأت الشكاوى تتعاظم وتهدد بإثارة جلبة كبرى. ويقول أحد الجنود: «لا يحتمل أن نعيش كيهود، في قاعدة لجيش الدفاع الصهيوني، وننظر كل يوم في صورة مريم العذراء وصليب كبير. هذا يتعارض تماماً ومعتقداتنا الدينية». وقالت مجندة أخرى: «لو كان أبي يعلم أنني أخدم في مبنى في جبهته يوجد صليب، لجن جنونه»^(٢).

٥ - تدمير مقابر مسيحية:

لم تنج المقابر المسيحية من الاعتداءات الصهيونية، ففي عام ١٩٤٨م قامت الجرافات بحراثة مقابر المسيحيين وتحويلها إلى حقول وبيارات، مثل مقابر سيرين، معلول، البصة، ومقبرة المنصورة التي حولت إلى مزبلة^(٣).

وفي ١٦/٤/١٩٥٦م، هاجم الصهيونيون مقبرة طائفة الروم الكاثوليك في حيفا، وحطموا الصليبان التي على القبور ونشوا بعضها. وصرح المطران حكيم أن هذه الحوادث

(١) تقرير، مركز «إعلام»: وسائل الإعلام الصهيونية أفرغت الاعتداء على كنيسة البشارة من أبعاده السياسية، المشهد اللدولة الصهيونية ١٠/٣/٢٠٠٦.. الرابط:

<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articleid=2934>

(٢) آفي كفيري، جنود الجيش اللدولة الصهيونية يعلنون الحرب على مريم العذراء، معريف ١١/٥/٢٠٠٦.

(٣) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

هي المرة الثالثة التي يستيقظ فيها المسيحيون في حيفا في صباح عيد الفصح ليجدوا قبور موتاهم مهانة. وعقد ممثلو جميع الطوائف المسيحية في الكيان الصهيوني اجتماعا للاحتجاج على هذه الأعمال، وأرسلوا تقريرا عنها إلى ممثلي الدول المسيحية في الكيان الصهيوني وتقريراً آخر للفايتيكان، كما قدموا إلى رئيس الكيان الصهيوني احتجاجاً قالوا فيه: «إن الأماكن المقدسة المسيحية وأماكن العبادة تنتهك حرمتها باستمرار، وتهان بشكل لم يسبق له مثيل. فقد نهبت الكنائس ودنست، والسلطات الصهيونية في الدولة الصهيونية غير ملتفتة إلى شكوانا»^(١).

وتوالى الاعتداءات الأثمة على المقابر المسيحية في أوقات متفرقة، ومنها - كمثال في الأسبوع الثاني من شباط/فبراير ٢٠٠٧م- تعرّض مقبرة قرية كفر برعم في الشمال الفلسطيني لانتهاك حرمتها من قبل متطرفين يهود، كسروا خلاله الصليبان والشاخصات ودمروا بعض القبور. ولم تحرك السلطات الصهيونية ساكناً على الرغم من إلحاح أهالي القرية المهجرين والنشطاء العرب على كشف الجناة. وقد بعثت «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» (في ١٧/٢/٢٠٠٧م) رسالة إلى كل من المطران د. عطا الله حنا (رئيس أساقفة سبسطية الروم الأرثوذكس) والمطران بولس صباح ولجنة أهالي كفر برعم، استنكرت فيها بشدة الاعتداء الأثم على مقبرة كفر برعم، وأكدت الرسالة أن المؤسسة الصهيونية هي المتهم الأول في ممارسة سياسية الاضطهاد الديني ضد أبناء البلاد من العرب المسلمين والمسيحيين، ورأت «مؤسسة الأقصى» أن هذا الاعتداء «يستهدف وجودنا جميعاً مسلمين ومسيحيين وعرباً في هذه البلاد»، وأبدت المؤسسة في رسالتها استعدادها لتقديم المساعدة والعون في إصلاح ما تم تخريبه من قبل الأثمين^(٢).

- ثانياً: عينات من الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في القدس:

يؤكد الصهيونيون بممارساتهم أنهم لا يفرقون بين مسلم ومسيحي، في موقفهم تجاه كل ما هو غير يهودي، وأنهم لا يفرقون بين الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. ويتعرض المسيحيون ومقدساتهم للاضطهاد الصهيوني المتكرر، وتتراوح الاعتداءات بين منع المسيحيين

(١) ...، محنة المسيحيين في الدولة الصهيونية، م.س. ذ. ص ١٥

(٢) محمود أبو عطا، مؤسسة الأقصى تستنكر الاعتداء الأثم على مقبرة كفر برعم، وتؤكد استعدادها لتقديم المساعدة لإصلاح ما خرب، موقع فلسطيني ٤٨ - ١٧/٢/٢٠٠٧.. الرابط:

<http://www.pls48.net/default.php?sid=16759>

الفلسطينيين من دخول القدس (كما يحصل أحيانا كثيرة مع المصلين المسلمين الذين يمنعون من دخول القدس للصلاة في المسجد الأقصى) وانتهاك حرمة الكنائس وسرقة محتوياتها.

وقد تعددت الاعتداءات والإجراءات الصهيونية ضد الأماكن المقدسة والعقارات الدينية المسيحية، واستهدفت المزيد من تغيير الأوضاع الراهنة في المدينة المقدسة، والاستمرار في إجراءات ضاغطة على المؤسسة الدينية المسيحية، وضم ما أمكن من عقاراتها إلى أملاك يهودية فيها، وتشريد عبادها وساكنيها، وتحويل ما يتبقى منها إلى متاحف ودور آثار. ومن الأمثلة على ذلك:

- خلال حرب عام ١٩٦٧م، تمركز الجنود الصهاينة فوق سطح كنيسة القيامة في القدس لإرهاب المارة دون أدنى احترام لقدسية المكان. كما انهالوا بالضرب على رجال الدين المسيحي بالقرب من كنيسة القديس قسطنطين. ولم تسلم المقدسات القبطية من التدنيس والسرقة، حيث تعرض دير الأقباط في القدس لاعتداءين حيث ضرب الجنود الصهاينة رهبان الدير ليلة عيد الفصح المجيد. وفي العام ذاته، وقعت سرقات في ثلاث كنائس في القدس، وقامت فتيات يهوديات بدخولها والعبث في داخلها بصورة منافية للأداب وطبعا دون أي احترام لقدسيتها. كما لم يتورع يهود عن سرقة مجوهرات تعود ملكيتها إلى الطوائف المسيحية. كذلك، حاول عدد من الصهاينة سرقة أكاليل مرصعة بالماس داخل كنيسة القيامة، كما تعدّ أطلال كنيسة روتردام الواقعة على الخط الفاصل بين القدس الشرقية والغربية مثالا على تلك الاعتداءات^(١).

- تعرضت كنائس عدة للسرقة من قبل عصابات صهيونية، ففي عام ١٩٦٩م سرقت أيقونة العذراء مريم وتاجها الذهبي من كنيسة القيامة في مدينة القدس. وفي عام ١٩٧٨م سُرق الإنجيل المذهب مع بعض الصلبان النحاسية المذهبة والأيقونات الثمينة والأواني المقدسة من كنيسة الكاتدرائية الروسية في القدس. وتمت مصادرة أراض تابعة للكنيسة الروسية، وبني عليها مستشفى هداसा في عين كارم. وحولت إدارة التنظيم الصهيونية بعض وقفيات الكنيسة الأرثوذكسية في مدينة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء فيها^(٢).

- في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، استمكنت سلطات الاحتلال الصهيوني

(١) أسعد عبد الرحمن، الاعتداءات الصهيونية على المقدسات المسيحية، الاتحاد الإماراتية ١٧/٣/٢٠٠٦.

(٢) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/ أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

جميع أبنية مدرسة شنلر الألمانية بالقدس، وكانت تضم أكبر مدرسة لوثرية مهنية داخلية لأيتام العرب مع كنيسة وأبنية سكن ومساحة واسعة في أراضي القدس. وتمكنت سلطات العدو من وضع يدها على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية في وسط مدينة القدس، وهي المعروفة بـ «المسكوية» وتضم عددا من العمارات الضخمة، منها المستشفى الحكومي، وعمارة المحاكم والبوليس والسجن المركزي، في زمن الانتداب البريطاني، وتشكل في مجموعها جزءا مهما من القدس، ويعتبر نقل ملكيتها إلى السلطات الصهيونية تغييرا خطيرا للوضع الديني والسياسي في المدينة المقدسة. ونشرت كل من صحيفة تعريف الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٠م وصحيفة القدس في عددها الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٠م أخبارا تفيد بأن عمارة النوتردام (الدير الفرنسي) بالقدس قد تم بيعه من قبل مالكيه - مؤسسة الرهنة الكاثوليكية - الفرنسية إلى الجامعة العبرية بالقدس عن طريق شركة يهودية اسمها (هيمانوتا) تابعة للصندوق القومي اليهودي (الكيرين هكاييت)، وأن البيع قد جرى في مدينة نيويورك وبواسطة شخص أمريكي اسمه صموئيل كاندان. وأثارت عملية بيع هذا الدير الفرنسي، مشاعر عرب القدس واعتبروها طعنة لهم في القلب، ذلك أن هذا الدير يقع على هضبة في وسط المدينة تشرف على الأحياء العربية داخل السور وخارجه، وهو مبني بشكل قلعة منيعة وضخمة، قابلة للتحويل من قبل قاطنيها إلى حصن يهدد أمن المدينة وسكانها في كل وقت وظرف. وتتضاعف هذه الخطورة، إذا ما تحولت هذه القلعة إلى أيدي أعدائنا. ويظهر بأن البيع قد تم بصورة احتيالية ودون علم وموافقة قداسة البابا، وما أن علم قداسته بالخبر حتى أوغز لسيادة المطران حنا كلداني في القدس، للمبادرة باتخاذ الإجراءات القانونية لإبطال هذا البيع المزيف، فبادر سيادته إلى رفع قضية لدى المحكمة المركزية لسلطات العدو في القدس، مطالبا بإلغاء الصفقة المميزة. وفي الوقت الذي ما زالت فيه القضية تحت النظر، نقلت جريدة القدس العربية (والتي أخذت تصدر في القدس بعد الاحتلال) في عددها الصادر بتاريخ ٨/٣/١٩٧١م خبرا تحت عنوان «رهبان النوتردام أحلوا الدير»، جاء فيه مايلي: أخلى أكثر الرهبان عمارة دير النوتردام وانتقلوا إلى أمكنة ولم يبق في البناية إلا أربعة رهبان، والمعروف أن البناية كانت قد بيعت قبل أشهر بصورة غير مباشرة إلى الجامعة العبرية لاستعمالها في إقامة الطلاب. وفي عام ١٩٧١م، صادرت سلطات الاحتلال قطعة أرض كبيرة لبطيريكية الروم الأرثوذكس تقع بين فنادق الملك داوود ومحطة سكة الحديد في القدس، وقدمت البطيريكية احتجاجا شديدا لسلطات الاحتلال على هذا الإجراء، واعتبرته تعديا صارخا على أراضيها التي هي جزء من الكيان

المسيحي في البلد المقدس، الذي كان مصوناً لمئات السنين تحت الحكم الإسلامي والعربي، وكذلك أثناء الانتداب البريطاني، وطالبت البطيركية بإعادته إليها فوراً. وقد أكدت هذه المصادرة والاحتجاج عليها جريدة يديعوت أحرונوت الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ م. كما صادرت سلطات الاحتلال عمارة «فندق فاست» بالقدس التابعة لبطيركية الأرمن الأرثوذكس فيها، بحجة تشقق بنائها وعدم صلاحيته للاستعمال وهدمته، ثم باعت أرضه لشركة صهيونية بغية إنشاء فندق جديد عليها، وقد اعتبرت بطيركية الروم الأرثوذكس هذا الإجراء، عملية احتيال واغتصاب، وأقامت قضية لدى محكمة الاستئناف العليا لسلطات الاحتلال، مطالبة بإعادة الأرض للبطيركية، ولم يبت في القضية^(١).

- في ٢٥/٤/١٩٧٠ م: ليلة عيد القيامة احتل الجنود الصهاينة بطيركية الأقباط الأرثوذكس وكنيستهم^(٢).

- في يوم ٢٤/٢/١٩٧١ م: طال اعتداء صهيوني القبر المقدس وكنيسة القيامة، وهما أكبر مكانين مقدسين مسيحيين في القدس. وتفصيل ما حدث أن رجلاً يهودياً أمريكياً دخل كنيسة القيامة متظاهراً بالزيارة، وأخذ يطوف في أرجائها، واغتنم فرصة خلو القبر المقدس من الزوار، فأقدم بكل حقد وبكل تصميم وبسرعة على تحطيم قناديل الزيت والشموع المقامة على القبر المقدس. وقد لفت صوت تحطيم القناديل انتباه أحد الرهبان المنوط بهم الإشراف على الكنيسة، فتوجه نحو مصدر الصوت، وصعق حينما رأى رجلاً غريباً معتلياً ظهر القبر المقدس، ودائساً عليه بقدميه بشدة وعزم بنم عن حقد دفين، فسارع ليوقفه ويمنعه، وعندما رأى الرجل المعتدي الراهب قادماً نحوه، أخذ يضربه بقبضة يده وهو يحاول الفرار من المكان، فاستنجد الراهب بإخوانه الرهبان الموجودين في الكنيسة للحراسة، وبعد مطاردة قصيرة، ألقوا القبض على المعتدي وسلموه إلى البوليس للتحقيق. وتقول جريدة هآرتس اليهودية في عددها الصادر بتاريخ ٣/٣/١٩٧١ م إن التحقيقات الأولية كشفت للسلطات أن الرجل الغريب هو يهودي أمريكي، وقد أحالته إلى المحكمة، فأصدرت الأخيرة أمراً بتوقيفه مدة ١٥ يوماً رهناً للتحقيق. وقالت مصادر المسيحيين بالقدس إن جواً من التكتّم ساد ذلك التحقيق^(٣)، وطويت القضية بعد ذلك.

- حادث دير الأقباط المتاخم لكنيسة القيامة ليلة ١٤/٤/١٩٧١ م حيث أشبع البوليس

(١) روجي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الثاني (أمانة القدس ١٩٧١)، ص ٧٠/٧١/٧٢.

(٢) أسعد عبد الرحمن، الاعتداءات الصهيونية على المقدسات المسيحية، الاتحاد الإماراتية ١٧/٣/٢٠٠٦.

(٣) روجي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الثاني (أمانة القدس) ١٩٧١، ص ٧٠/٧١.

اليهودي الرهبان ضربا. واقتحام ثلاثة يهود مسلحين كنيسة القيامة ليلة ١٢/٤/١٩٧٣م، وضرب أحد الرهبان الفرانسيسكان المكلفين بالحراسة ضربا مبرحا نقل على إثره إلى المستشفى^(١).

- الاعتداء على كنيسة القيامة مرة أخرى يوم ٢٣/٤/١٩٧٣م وكسر عمود الرخام فيها، وسرقة تاج السيدة العذراء والصليب من الجلجلة. والهجوم على المركز العالمي للكتاب المقدس على جبل الزيتون في القدس يوم ٦/٢/١٩٧٣م وحرقت كمية كبيرة من كتبه. ومصادرة مساحات واسعة من أراضي بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس، ومصادرة إحدى العمارات التابعة لبطريركية الأرمن الأرثوذكس في القدس وهدمها^(٢).

- في ١١/٢/١٩٧٤م: أضرمت عناصر من جماعة كاهانا الإرهابية حريقا في ثلاث إرساليات مسيحية، وكانت بعض الإرساليات تضررت في عام ١٩٧٣م من حرائق ذات مصدر إجرامي^(٣).

- في الثمانينيات: قامت عصابة يهودية بحرق الكنيسة المعمدانية في مدينة القدس بما فيها مكتبتها، يوم ٨/١١/١٩٨٢م^(٤).

وتعرضت المقدسات الإسلامية والمسيحية لحملة اعتداءات واسعة النطاق عام ١٩٨٣م، حيث قام الصهاينة بزرع عدة قنابل موقوتة في دور للعبادة، منها كنيسة للروم، أدى انفجارها إلى إلحاق بعض الأضرار بالكنيسة وإصابة إحدى الراهبات بجروح^(٥).

وجرى تهشيم تمثال في دار الراهبات الألمانية في القدس حيث قام مستوطنون يوم ٢٢/٥/١٩٨٣م بالاعتداء على التمثال في ساحة الدير وألحقوا به أضرارا بالغة. وحرقت مكتبة الكنيسة الإنجيلية في القدس حيث قام مجهولون ليلة ٥/١/١٩٨٤م بإشعال النار في مكتبة الكنيسة مما أدى إلى إلحاق أضرار بالمكتبة ومحتوياتها. وإلقاء القنابل الموقوتة على أكثر من كنيسة ومكان مسيحي وإسلامي مقدس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣م

(١) يواكيم مبارك، القدس القضية، (مجلس كنائس الشرق الأوسط) حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٦٠.

(٢) خليل السواحري، الانتهاكات الصهيونية للتراث الثقافي في الأرض المحتلة، مجلة الوحدة (الرباط): المجلس القومي للثقافة العربية) السنة الثانية، ع ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦، ص ٣١/٣٢.

(٣) يواكيم مبارك، القدس القضية، (مجلس كنائس الشرق الأوسط) حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٦٠.

(٤) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرباط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٥) أسعد عبد الرحمن، الاعتداءات الصهيونية على المقدسات المسيحية، الاتحاد الإماراتية ١٧/٣/٢٠٠٦.

حيث قام إرهابيون يهود بزرع ١١ قنبلة موقوتة في دور عبادة إسلامية ومسيحية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وقد زرعت خمس من هذه القنابل يوم ٩/١٢/١٩٨٣ م في دور عبادة إسلامية ومسيحية في القدس، كما زرعت قنبلتان موقوتتان في مسجد وكنيسة للروم في قرية العيزرية شرقي القدس ٢٠/١٢/١٩٨٣ م أصيبت من جرائها الراهبة أفيسيا البركسيا^(١).

- في التسعينيات: احتلت سلطات الاحتلال (يوم ١١/٤/١٩٩٠ م) فندق مار يوحنا في الدباغة التابع لبطريركية الروم الأرثوذكس^(٢). وفي ٢٣/٧/١٩٩٢ م هدم الصهاينة كنيسة القديسة بيلاجيه لطائفة الروم الأرثوذكس في جبل الزيتون. وأضرم متطرف يهودي النار بسكب البنزين داخل كنيسة الجثمانية في القدس، يوم ١٩/٥/١٩٩٥ م وعندما اعترضه كاهن الكنيسة رشه أيضا بالبنزين محاولا إحراقه^(٣).

- في أواخر عام ٢٠٠٥ م: نقلت السلطات الصهيونية المسؤولية عن كنيسة مسيحية في القدس القديمة تعرف باسم «كنيسة ماري المقدسة والأبطال الألمان» إلى المدرسة الدينية اليهودية «إيش هتوراه». وقد أثارت هذه الخطوة غضبا كبيرا في الفاتيكان وألمانيا، حيث قالوا هناك: إنه يتم إفساد جزء من تقاليدهم التاريخية والدينية^(٤).

- في ٢٤/١٠/٢٠٠٧ م، تسبب حريق في إحداث تلفيات في كنيسة بالقدس خاضعة لإشراف أمريكي، وقالت الشرطة الصهيونية إنه حريق متعمد استهدف مؤسسة أحرقتها يهود متشددون من قبل في هجوم سواها بالأرض. وقال جو بروم (وهو مسؤول في الكنيسة) لوكالة رويترز في شارع الكنيسة المعمدانية بالقدس الغربية: لا نعرف من فعل هذا. وصرح بروم أن الكنيسة لم تتلق أي تهديدات. وذكر أنه في عام ١٩٨٢ م أحرق يهود متشددون الكنيسة، كما ألحقت قنبلة حارقة بعض الأضرار بمكتبتها قبل بضع سنوات^(٥).

ولم تسلم قبور الموتى المسيحيين من الحرق والتدمير، تماما مثل المقابر الإسلامية، حيث قامت سلطات الاحتلال بتجريف المقبرة الكائنة في كنيسة السيدة مريم (بالجثمانية) بالقدس، وذلك لإقامة إحدى الطرق لخدمة «مستوطنها» بدون حتى إعلام ذوي الموتى مسبقا ليتمكنوا

(١) خليل السواحري، الانتهاكات الصهيونية للتراث الثقافي في الأرض المحتلة، مجلة الوحدة (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية) السنة الثانية، ع ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦، ص ٣١/٣٢.

(٢) أسعد عبد الرحمن، الاعتداءات الصهيونية على المقدسات المسيحية، الاتحاد الإماراتية ١٧/٣/٢٠٠٦.

(٣) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي... الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٤) شموئيل ميلتمان، كنيسة الخلاف، تعريف ٣/١/٢٠٠٦، ص ١٩.

(٥) تقرير، إحراق كنيسة بالقدس استهدفها يهود سابقا، وكالة رويترز ٢٥/١٠/٢٠٠٧.

من نقل رفات موتاهم إلى أماكن أخرى^(١).

- في ٢٩/١٠/٢٠٠٨م، أقدم يهودي متطرف على اقتحام كنيسة القيامة في القدس، وحاول الاعتداء على عددٍ من الرهبان في ساحة الكنيسة^(٢).

- في تموز/ يوليو ٢٠١٠م، قامت بلدية القدس المحتلة بهدم وطمس معالم أثرية مسيحية من الفترة البيزنطية عثر عليها في منطقة عين كارم بالمدينة خلال حفريات قامت بها سلطة الآثار الصهيونية. وقامت بلدية الاحتلال، بالتنسيق مع وزارة السياحة، ببناء مخازن على أنقاض الآثار التي هدمت بعد اكتشافها في قطعة الأرض المحاذية لعين مريم العذراء، التي تعدّ من أهم الأماكن المقدسة للمسيحيين في فلسطين، ويזורها نحو مليون سائح سنويا، حيث تعرف المنطقة موقعا أثريا معلنا منذ فترة الانتداب البريطاني^(٣).

.. هذه الأعمال وغيرها أدت إلى نزوح عدد كبير من المسيحيين من القدس. فبعد أن كان عدد المسيحيين في القدس ٤٠ ألفا أيام الانتداب بعد ١٩٤٨م يصل إلى حوالي ٢٥ ألفاً قبل ١٩٦٧م وانخفض إلى حوالي ٤ آلاف داخل البلدة القديمة وإلى أعداد مشابهة خارجها^(٤).

- ثالثا: عينات من الاعتداءات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م:

١ - محاولة الاستيلاء على بئر يعقوب في نابلس: وهو مكان مسيحي مقدس يقع في قلب مدينة نابلس ومساحته ١٢ دونما تملكه الكنيسة الأرثوذكسية. وقد حاول المستوطنون اليهود وضع أيديهم عليه ليكونوا نواة لمركز استيطاني في البلدة القديمة، ومارسوا مختلف الأساليب لتحقيق ذلك من بينها الشراء، ولكن إصرار الأب فيلمنوس خاسابيس حال دون ذلك، مما أدى إلى قتله على يد أحد المستوطنين اليهود بقبلة أودت بحياته يوم ٢٩/١١/١٩٧٩م^(٥).

(١) أسعد عبد الرحمن، الاعتداءات الصهيونية على المقدسات المسيحية، الاتحاد الإماراتية ١٧/٣/٢٠٠٦.

(٢) تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، فلسطينيو٤٨ - ٢/١١/٢٠٠٨.. الرابط: <http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=32352>

(٣) محمد محسن وتد، الاحتلال يطمس آثارا مسيحية بالقدس، موقع الجزيرة.نت، ٢٩/٧/٢٠١٠، نشرة «فلسطين اليوم» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، عدد ١٨٦٥ - ٣٠/٧/٢٠١٠، ص ١٦.

(٤) نواف الزرو، أضواء على المخططات الصهيونية لهدم المسجد الأقصى، الحلقة الثانية، الخليج ٣١/٧/٢٠٠٤.

(٥) خليل السواحري، الانتهاكات الصهيونية للتراث الثقافي في الأرض المحتلة، مجلة الوحدة (الرابط: المجلس القومي للثقافة العربية) السنة الثانية، ع ٢١، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص ٣١/٣٢.

٢ - حصار كنيسة المهدي في بيت لحم: تكررت الاعتداءات الصهيونية على كنيسة المهدي في بيت لحم، وكان من أبرز هذه الاعتداءات ماجري بحصارها، اعتباراً من ٢/٤/٢٠٠٢ م، حيث اجتاحت قوات الاحتلال مدينة بيت لحم من عدة محاور وباستخدام الطائرات والدبابات والمشاة موقعة الإصابات بين صفوف المواطنين، فلم يجد الكثيرون منهم ومن المدافعين عن المدينة سوى كنيسة المهدي كملجأ ومأمن يحتمون بها من آلة البطش العسكري ظناً منهم أن قوات الاحتلال لن تتعرض لهم هناك لما لهذه الكنيسة من قدسية. وبلغ العدد الإجمالي لهم مع القائمين على خدمتها ٢٣٧ محاصراً. قام جيش الاحتلال بحصار الكنيسة نحو ٤٠ يوماً، قطع خلالها إمدادات الماء والكهرباء ومنع دخول المواد الطبية والأدوية والأغذية. وفي ٢/٥/٢٠٠٢ م، قصفت قوات الاحتلال كنيسة المهدي بالرشاشات والقنابل الصوتية، ما أدى إلى اشتعال النار في الطابق العلوي. وتم إطلاق النار واستهداف مبنى الكنيسة، مما أدى إلى احتراق ٤ غرف بالكامل وتهشيم تمثالين للعدراء ومعظم الزجاج الموجود في الكنيسة. وتم استهداف كل من يتحرك داخل الكنيسة فسقط برصاص الاحتلال خلال فترة الحصار ٩ من المحاصرين، منهم سمير إبراهيم سليمان قارع أجراس الكنيسة^(١).

وحسب شهادة قدمها القائم بأعمال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية يوسف جمعة سلامة، قصفت كنيسة المهدي بالدبابات وهي أقدس مكان لدى المسيحيين، فما رأينا مظاهرة مسيحية واحدة تحركت وكان العالم قد استسلم للظلم الإسرائيلي وترك الشعب الفلسطيني وحيداً يقاسي في دينه وعقيدته ووطنه. وطالب سلامة الدول الإسلامية باتخاذ إجراءات عملية تحول دون تعرض المقدسات الفلسطينية للاعتداءات الصهيونية والعمل على وقفها، وناشد قادتها الوقوف مع الحق الفلسطيني في مواجهة الإرهاب الصهيوني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، بصفته المدافع عن مقدسات الأمتين العربية والإسلامية^(٢).

وطبقاً لتقارير أخرى، قال أحد القساوسة الذي كان بداخل الكنيسة: «لقد شن الجنود الالدولة الصهيونية هجوماً مسلحاً على كنيسة المهدي وأشعلوا النيران في مبنى يقع أمام الكنيسة. وحاول الفلسطينيون داخل الكنيسة إخماد الحريق، وفتح أحد الجنود الالدولة الصهيونية بين النيران وقتل شرطياً. وقد لحقت أضراراً بواجهة الكنيسة». وقال المتحدث باسم

(١) د. إبراهيم حماني، في شهر رمضان.. لتذكر كنيسة المهدي، رسالة للباحث بالبريد الإلكتروني ١٥/١٠/٢٠٠٤ م + تقرير، في زمن الاحتلال الإسرائيلي... انتهاكات وتدنيس وقصف وتدمير منهجي للمساجد، غزة برس (٦/١٠/٢٠٠٣ م) خاص/ المركز الصحافي الدولي.

(٢) تقرير، المقدسات الفلسطينية في دائرة الاستهداف الالدولة الصهيونية، موقع الجبهة، الخميس ٢٤/٦/٢٠٠٤ م.

أمنا الأماكن الكاثوليكية في الأراضي المقدسة في روما إن هذا: «عمل من أعمال الهمجية، إنه انتهاك لكل القوانين الإنسانية والمدنية، إنه انتهاك للضمانات العامة الصريحة والمتكررة من جانب دولة الدولة الصهيونية وستكون له عواقب بعيدة المدى»^(١).

رفض رئيس الوزراء الصهيوني أرئيل شارون لقاء رؤساء الكنائس المسيحية في البلاد وعلى رأسهم بطريرك الكنيسة اللاتينية البطريرك ميشيل صباح، الذين حاولوا جاهدين فك الحصار القائم على كنيسة المهدي، وقد تتوج هذا التعامل الصهيوني الفظ مع الكنائس المسيحية برفض شارون لقاء الممثل الخاص للبابا يوحنا بولس الثاني، الذي حضر خصيصا إلى البلاد للمساعدة في فك الحصار الذي فرضه جيش الاحتلال على كنيسة المهدي^(٢).

٣- من تعديبات جدار الفصل العنصري: قامت السلطات الصهيونية بمصادرة عشرات الدوغمات التابعة لبطريركية الأرمن الأرثوذكس وأخرى لبطريركية الروم الأرثوذكس لبناء الجدار الفاصل بين بيت لحم والقدس المحتلة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار قدسية هذه الأماكن واستعمال زيت الزيتون المنتج من هذه الأراضي لإنارة قناديل الزيت في كل من كنيسة المهدي وكنيسة القيامة^(٣).

وخلال تجريفها لأراضي المواطنين الفلسطينيين، في بلدة أبو ديس شرق القدس، لصالح الجدار الفاصل العنصري، قامت جرافات الاحتلال الصهيوني بتدمير موقع أثري مسيحي قديم (يوم ٢١/١٠/٢٠٠٣ م) يضم ديرا من العهد البيزنطي على مساحة ربع دونم، وأثارا بارتفاع متر ونصف متر من المنطقة، كما يضم الدير كنيسة وغرفا خارجية وساحة مبنية حول بئر ماء. وكان خبراء الآثار اكتشفوا مناطق سكنية وحظائر، إضافة إلى سرداب مزين تحت الساحة الرئيسية للدير، كما اكتشفوا موقعا أثريا آخر في منطقة السواحة، إضافة إلى آثار قديمة قامت قوات الاحتلال بإخفائها. وقد وصف الأرشمنديت د. عطا الله حنا عملية التدمير بأنها خطيرة للغاية، في إطار تهويد وإزالة كل ما ينسب إلى التراث العربي المسيحي أو الإسلامي. وأكد د. حنا أن بطريركية الروم الأرثوذكس، ستشعر في إجراء اتصالات مع جهات محلية ودولية لاطلاعها على ما جرى^(٤).

(١) أسعد عبد الرحمن، الاعتداءات الصهيونية على المقدسات المسيحية، الاتحاد ١٧/٣/٢٠٠٦.

(٢) زهير أندراوس، الاستيلاء على أراضي الأوقاف العربية كان وما زال وسيبقى، مجلة كل العرب (فلسطين المحتلة) ع ٧٧٠ - ٢٠٠٢/٩/١٣ م.

(٣) زهير أندراوس، الاستيلاء على أراضي الأوقاف العربية كان وما زال وسيبقى، مجلة كل العرب (فلسطين المحتلة) ع ٧٧٠ - ٢٠٠٢/٩/١٣ م.

(٤) تقرير، جرافات الاحتلال تدمر موقعا أثريا مسيحيا في منطقة أبو ديس في القدس الشريف، موقع عرب ٤٨ - ٢٢/١٠/٢٠٠٣ (عن وكالة وفا) م.

- رابعا: عينات من الاعتداءات الصهيونية على رجال دين مسيحيين:

قتل راهبان أرثوذكسيان، عام ١٩٤٨م في القدس كما قتل طالب لاهوتي أرثوذكسي في دير القطمون على أيدي عصابات صهيونية. وفي عام ١٩٧٩م قامت مجموعات صهيونية بتغطية جدران ومحلات بيع الكتب والمباني التاريخية المسيحية برسومات الصليب المعقوف، وشعارات مثل: «أيها المبشرون الخنازير عودوا إلى بلادكم». كما تلقى رجال الدين المسيحي رسائل تهديد، وقام المتطرفون اليهود بالبصق والشتيم عليهم في الشوارع. وفي عام ١٩٧٩م قتل يهود متطرفون الأرشمندريت فيلومينوس في الدير الأرثوذكسي في مدينة نابلس. وأحرق يهود متطرفون في عام ١٩٨٠م مئات من نسخ العهد الجديد، في احتفال علني، برعاية جمعية يهودية تدعى ياد لآخيم (يد للأخوة). وفي يوم ١٩/١٢/١٩٨٩م أطلق جنود الدولة الصهاينة النار على الشباب المحتفلين بعيد القديس نقولا، في كنيسة بيت جالا، مما أدى إلى إصابة عدد منهم بجراح. وفي نهاية عام ١٩٩٠م أطلق جنود الصهاينة قنابل الغاز، داخل كنيسة بيت جالا، في احتفالات سبت النور، الأمر الذي أدى الى حالات اختناق عديدة وسط المصلين^(١).

- في عام ٢٠٠٢م: قام رجال الأمن الصهاينة بإهانة وتأخير المطران رباح أبو العسل، مطران الكنيسة الإنجيلية في القدس والشرق الأوسط، على جسر الشيخ حسين أثناء استعداده لعبور الجسر متوجها إلى الأردن. وتم اعتقال الأرشمندريت عطا الله حنا من قبل السلطات الصهيونية والتحقيق معه لفترة تزيد على ست ساعات تتويجا لتأزم العلاقات الصهيونية مع الكنائس المسيحية ورجال الدين المسيحيين في البلاد^(٢).

- خامسا: بعض ملامح السياسة الصهيونية إزاء الكنائس المسيحية:

على رغم الاتفاق الدولي الموقع مع الفاتيكان، والذي تعهدت فيه الدولة الصهيونية بالحفاظ على حرية العبادة في الكنيسة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلا أن سلطات الاحتلال تدخلت في الأمور الداخلية للكنيسة، مثل فرض تعيين رئيس للكنيسة أو وضع برامج الاحتفالات الخاصة بها. فقد عمدت السلطات الصهيونية إلى تعيين رؤساء للكنيسة من المقربين إليها. وعلى مدى العقود الماضية، قاومت الحكومات الصهيونية المتعاقبة تعيين

(١) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق(ع ٣)آب/أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٢) زهير أندراوس، الاستيلاء على أراضى الأوقاف العربية كان وما زال وسيبقى، مجلة كل العرب (فلسطين المحتلة) ع ٧٧٠ - ٢٠٠٢/٩/١٣

رئيس للكنيسة تكون لديه ميول قومية عربية أو متعاطف مع القضية الفلسطينية. وكان من هذه التدخلات رفض تعيين بطرس معلم مطرانا للكنيسة اليونانية والضغط على رجال الدين المسيحيين من أجل اختيار شخص آخر، مقبول لديها، الأمر الذي أثار الفاتيكاني حيث صرح سفيرها لدى الكيان الصهيوني بترو سالي بأن «مسألة تعيين الأساقفة هي من صلاحية الكنيسة وليس من صلاحية الحكومة ولا رئيسها، ولن نسمح لأحد بالتدخل في الأمر». وتهدف السلطات الصهيونية من وراء تعيين مقربين إليها في الكنيسة لأغراض سياسية وانتخابية. وفرضت هذه السلطات إجراءات منذ عام ١٩٦٧م، أعطت بموجبها حق حراسة الكنائس المسيحية للشرطة الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى سرقات عديدة ومحاولات إحراق للكنائس. ومثل هذه الحوادث لم تكن موجودة في الفترات السابقة^(١).

وطبقا لعرض قدمه المحامي مازن قبطي المستشار القانوني لكثير من الكنائس المسيحية في البلاد، هناك ثلاث حقائ تؤثر على علاقة الحكومات الصهيونية مع الكنائس المسيحية ورؤسائها؛ أولا: إنه لا توجد سياسة واضحة من قبل الكيان الصهيوني تجاه الكنائس المسيحية، ثانيا: عندما تكون سياسة محددة تجاه أي من هذه الكنائس، فإن أساس هذه السياسة هو المصلحة الأمنية للكيان الصهيوني، وأخيرا: هناك جهل شامل من رجال السياسة الصهيونية، وأيضا من جميع موظفي الدولة الصهيونية بكل ما له علاقة بالكنائس المسيحية. ويؤكد المحامي قبطي أن السلطات الصهيونية لا تريد أن تكون لهذه الكنائس مواقف مخالفة لمواقفها ولا حتى مواقف محايدة لمواقفها وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل عام أو مستقبل القدس والأماكن المقدسة بشكل خاص. وتعتقد هذه السلطات أن على الكنائس المسيحية ورؤسائها التحالف الإستراتيجي مع الشعب اليهودي والدولة الصهيونية باعتبار أن المسيحية ترى نفسها امتدادا لليهودية، ومن هذا المنطلق فإن السلطات الصهيونية لا تتعامل مع هذه الكنائس من منطلق المواقف المبدئية أو المصلحة المتبادلة، بل من منطلق أن على هذه الكنائس الوقوف مع الجانب الصهيوني حتى ولو كان موقفه خاطئا أو ظالما.. ولا يفرق الصهيونيون في تعاملهم بين كنيسة وأخرى^(٢).

(١) تقرير حول الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣) آب/ أغسطس ١٩٩٩، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.. الرابط:

www.aafaq.org/fact3/index.htm

(٢) زهير أندراوس، الاستيلاء على أراضي الأوقاف العربية كان وما زال وسيبقى، مجلة كل العرب (فلسطين المحتلة) ع ٧٧٠ - ٢٠٠٢/٩/١٣.

- استنتاجات الفصل السادس:

١. لم تختلف الاعتداءات الصهيونية التي تعرض لها المسيحيون ومقدساتهم في فلسطين عن الأنماط العدوانية التي طالت المسلمين وأماكنهم المقدسة.
٢. بلغت عمليات الاعتداء على المسيحيين وأماكنهم المقدسة في البلاد ذروتها في مرحلة اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ م. وتحتفظ سجلات المؤسسات المسيحية ودوائر المحفوظات الفلسطينية والعربية والدولية بالعديد من الوثائق المتعلقة بذلك.
٣. لم تكف بما دمروه أثناء الحرب من المقدسات وأماكن العبادة، بل واصلت السلطات الصهيونية أعمالها الهمجية ضد المواقع المسيحية منذ عام ١٩٤٨ م، وهدمت عشرات الكنائس، في العديد من القرى والمدن الفلسطينية.
٤. طالت الاعتداءات الصهيونية المقابر المسيحية، فقامت الجرافات بحراثة مقابر المسيحيين وتحويلها إلى حقول وبيارات.
٥. أدى الاضطهاد الصهيوني المتكرر للمسيحيين واستمرار التعديت على مقدساتهم إلى نزوح عدد كبير من المسيحيين من القدس.
٦. طالت الاعتداءات الصهيونية المسيحيين ومقدساتهم في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م.
٧. خلافا للاتفاق الدولي الموقع مع الفاتيكان، الذي تعهدت فيه الدولة الصهيونية بالحفاظ على حرية العبادة في الكنيسة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فإن سلطات الاحتلال تدخلت في الأمور الداخلية للكنيسة، مثل فرض تعيين رئيس للكنيسة أو وضع برامج الاحتفالات الخاصة بها.

الفصل السابع المواجهة الشعبية الفلسطينية للسياسة الصهيونية إزاء الأوقاف والمقدسات

تعدّ المعركة حول الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين جزءاً رئيساً من الصراع الشامل الدائر بين الشعب العربي الفلسطيني في وطنه والكيان الصهيوني الغاصب ممثلاً بمؤسساته وقواته ومستوطنيه.

في هذه المعركة، كما في سواها، ينتصب الهدف الأبرز لعرب فلسطين، وهو الحفاظ على شخصيتهم القومية/الدينية المتماسكة والثابتة، على الرغم من محاولات الطمس الصهيونية التي تستهدف هذه الشخصية، والسعي العربي الفلسطيني إلى الحفاظ على الأماكن التي تجسد هوية البلاد وانتماءها إلى محيطها العربي الإسلامي.

وأمام شراسة الهجمة الصهيونية على الوجود العربي في فلسطين، يغدو دفاع أبناء البلاد عن كل شبر من أرضهم، وعن كل مبنى أو رمز ديني، مهمة مقدسة، خاصة أنهم يواجهون أخطار التذويب والعدمية القومية/الدينية التي يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيقها.

- أولاً: التزام على خلفية دينية:

ينطلق الناشطون العرب في دفاعهم عن المساجد والمقابر وغيرها من المواقع ذات المكانة الدينية والروحية والتراثية من مفاهيم وأحكام تتعلق بالمقدسات. هم يستندون إلى خلفية دينية، ويتذكرون الآيات القرآنية الكريمة التي تخص عملهم؛ منها بشأن المساجد؛

- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٤).

- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ (التوبة: ١٨)

- وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الجن: ١٨).

وبشأن المقابر، ما رواه أبو داود عن النبي (ﷺ) «كسر عظم الميت ككسره حيا» (سنن أبي داود رقم ٢٧٩٢).

وانسجاما مع الأصول الشرعية الخاصة بالأماكن المقدسة، يتم التركيز على حرمة المقابر وغيرها من الأماكن الوقفية. فقد جاء في بيان لقضاة الشرع في فلسطين (١٢/٤/٢٠٠٨م): إن حرمة المقابر الإسلامية أبدية، ولا يصح استخدامها إلا للدفن، وإن الواجب يحتم الحفاظ عليها لتبقى معلما مقدسا وأثرا حضاريا، لأنها جزء من وعي الأمة وعقيدتها. وإن قضاة الشرع الخفيف لا يستطيعون أن يخفوا تحفظهم واشمئزازهم من مُراد كل من يطرح فكرة تصفية مقابر المسلمين وجعلها سلعة للبيع والشراء، وبينون للقاصي والداني أن أي فتوى صدرت أو تصدر خلاف ذلك باطلة من أساسها ومخالفة لمصلحة المسلمين التي تعتبر أساسا من أسس التشريع.. وإننا نعود ونؤكد، نحن قضاة الشرع الخفيف، أن تراب الميت مقدس قدسية مكانته بين يدي الله بقدر عزته ومعزته عند أهله وذويه والمسلمين كافة، وقد أجمعت القيم الدينية الإنسانية على عدم جواز نبش قبر الميت، وأكدت شريعتنا الإسلامية السمحاء حرمة قبر المسلم، فلا يجوز نبش قبر المسلم بأي حال وتحت أي ظرف من الظروف، فالमित مودع في قبره إلى أن تقوم الساعة وحرمة عظمه كحرمة عظم الحي^(١).

وحسب فتوى للشيخ عكرمة صبري مفتي القدس والديار الفلسطينية، يحرم نبش المقابر والعبث فيها، ويحرم كسر عظام الموتى، ولا يجوز لغير المسلمين أن يتصرفوا بأرض المقابر أو الاعتداء عليها^(٢). وقال القاضي أحمد الناطور (رئيس محكمة الاستئناف الشرعية): إن القبور الإسلامية دائمة القدسية وقدسيتها وحرمتها قائمة إلى أن تقوم الساعة، ولا يجوز بحال من الأحوال تحت أي ظرف من الظروف بأن تمس، ولا يجوز نقل ميت مودع بين يدي الله من مدفنه إلى موقع آخر^(٣).

وردا على سؤال وجهته مؤسسة الأقصى ونصه: «لقد زعمت بلدية تل أبيب أن مد أنبوب للصرف الصحي في أرض مقبرة جماسين في شمال يافا، يجوز ذلك أم لا يجوز؟»،

(١) تقرير، حرمة المقابر الإسلامية أبدية لا يصح استخدامها إلا للدفن ويجب الحفاظ عليها لتبقى معلما مقدسا وأثرا حضاريا، مؤسسة الأقصى، ١١/٦/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1301>

(٢) تقرير، ٥٨ عاما وما زالت نكبة المقدسات الفلسطينية تتواصل، موقع مؤسسة الأقصى ٥/٥/٢٠٠٦.. مقبرة «مأمن الله» في القدس: إسلامية تاريخية تواجه الرياح العاتيات الصهيونية - الأمريكية.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=942&mode=thead&order=0&thold=0>

(٣) تقرير، جولة ميدانية لإيقاف انتهاك إسرائيلي جديد لقبور إسلامية في شارع ٦، موقع مؤسسة الأقصى ٢/١٠/٢٠٠٢.

<http://www.islamic-aqsa.com>

أجاب القاضي أحمد الناطور على السؤال بتوضيح ثلاثة أبواب للمسألة؛ الباب الأول: «إن المقابر الحية والمندرسة على حد سواء، وقف من جملة أوقاف المسلمين، وهي بذلك محبوسة على حكم ملك الله تعالى حسباً دائماً مؤبداً، ينحصر استغلالها في وجه البر الذي وقفت عليه، والوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث ومحبوس أصله عن كل أشكال التمليك والتملك، وترصد منفعته المعينة بحسب كونه موقوفاً للانتفاع بعينه كالمساجد والمقابر للجهة الموقوف عليها أبداً، إحياء لها». وأضاف: «كما أن المقابر الإسلامية إنما وقفت لمصلحة من مصالح المسلمين، وهي دفن موتاهم، وهذه مصلحة دائمة، ولما كانت وقفاً من مال إسلامي محض، سواء كان للانتفاع بعينه كالمساجد والمقابر والمدارس والزوايا، أو للاستغلال والإنفاق، كالأراضي الموقوف عليها، فهي مال إسلامي محض يخص المسلمين دون سواهم ولا يجوز إدخاله في الأموال العامة التي تعود ثمراتها على عامة الناس من غير المسلمين، تماماً كما الكنس والكنائس التي تكون وقفاً من مال طوائفها وتخص أهلها دون سائر الناس، فكما أنه لا يجوز لذمي يهودي أو نصراني أن يوقف أرضه مسجداً على عامة المسلمين، فإنه لا يجوز لمسلم أن يوقف وقفه قرية لله في ذاته على غير المسلمين، لذا فإنه لا يجوز إدخال وقف المسلمين المقصورة المنفعة عليهم، في الأموال العامة التي تكون منافعها أو ثمراتها للعموم». أما الباب الثاني: من حيث حرمة نبش القبور - يقول القاضي الناطور -: «إن قدسية المقابر في بلادنا باقية ثابتة ولا يحل نبش القبر على إجماع المسلمين، وقد أثبت الإمام الشافعي حرمة المقابر وميزها عن غيرها من المدافن بقوله «إن مات أحدٌ ببلد فأحب أن يدفن في المقابر لحرمة المقابر والدواعي لها وأنه مع الجماعة أشبه من ألا يتغوط ولا يبال على قبره ولا ينبس». ويشدد الشافعي في منزلة المقابر فيقول «إذا كانت أرضٌ لرجل فأذن بأن يدفن فيها ثم أراد أخذها فله أخذ ما لم يقبر فيه وليس له أخذ ما قبر فيه»، أي أن مكان الدفن يخرج عن ملكه، فإذا كان هذا حال صاحب الأرض فكيف يكون حال الطارئ، وقد كرم الله ابن آدم حياً أو ميتاً، وعن عائشة أنها قالت «كسر عظام الميت ككسر عظام الحي»، قال الشافعي «تعني في المأتم، كما أن نقل عظام الميت إلى غير مدفنه، أمر غير وارد». أما الباب الثالث في الفتوى: فمن حيث كونها مقبرة لها حرمة وقدسية، وقال القاضي الناطور في جوابه: «احترام القبور هو أمر ثابت في السنة والإجماع على حد سواء، ومنه عدم الجلوس على القبر والمشي عليه والنوم وقضاء الحاجة عليه أو في محيطه لقوله: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»، وقوله «لئن يجلس أحدكم على جمرة فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر». وأكد فضيلة القاضي أحمد ناطور أنه لا يجوز التسبب في نجاسة الميت

المودع بين يدي ربه، من فوق قبره، وأنه لا يجوز التسبب في نجاسته من تحته، وقال: «من المعلوم أن غسل الميت فرض كفاية لقوله «اغسلوه بماء سدر، وكفنوه في ثوبيه»، ومعلوم أنه يدفن في مكان طاهر لقوله «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، وكما أنه لا يجوز التسبب في نجاسة الميت المودع بين يدي ربه، من فوق قبره، فإنه لا يجوز التسبب في نجاسته من تحته أيضاً، وما دام أنبوب الصرف الصحي هو قناة للنجاسة تلامس تراب الميت الذي هو فرشه وغطاؤه، فقد حصل المحذور في إيصال النجاسة إليه، وهذا أمر جليل، لأن ملامسة النجس تذهب الطهارة. يضاف إلى ذلك أن هذه الأنابيب ترشح إلى تراب الميت نجاسة إثر نجاسة، علاوة على أنها قد تتفجر أو تكسر أو تصدأ بفعل الضغط من الداخل أو من الخارج أو بفعل عوامل طارئة عليها سواء كانت بفعل الإنسان أو بفعل الطبيعة، الأمر الذي لا يمكن تحمل نتائجه من إيذاء بالغ للقبور ومن نجاسة وقذارة لا يقبلها عقل. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ مجرد إدخال أنابيب المجاري النجسة إلى أرض مقدسة ترقد فيها عظام المؤمنين من المسلمين، يذهب الطهارة عنها ويضفي النجاسة عليها، الأمر الذي لا يجوز بحال وليس فيه ما يقبله العقل السوي من المعاذير. وخلص القاضي الناظر بعد الشرح المفصل حول المسألة إلى النتيجة: «مما تقدم يستدل إلى أنّ إرساء أنبوب الصرف الصحي في أرض مقبرة الجماسين من قبل البلدية إنما هو أمر محرّم، والبلدية مطالبة بالامتناع عنه مطلقاً»^(١). وتحدث رئيس مؤسسة الأقصى علي أبو شيخة عن حرمة نقل القبور من أماكنها حسب ما أفتى به فقهاء المسلمين، معتبراً أن «اقتراح نقل القبور هو بمثابة تهجير للأموات»^(٢).

- ثانياً: المجالات الرئيسية والعمل الجماعي:

في مواجهة التعديبات الصهيونية على الأوقاف الإسلامية (الأراضي - المساجد - المقابر والمقامات...) تتخذ المعارضة والمقاومة التي يبديها العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ م عدة أشكال في ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

١- رفض العرب تطبيق «قانون أملاك الغائبين» على الأوقاف الإسلامية، لما يمثله هذا التطبيق من اعتداء على عقيدة المسلمين وتراثهم الديني والاجتماعي والثقافي، والاعتراض على إدارة هذه الأوقاف من قبل موظفين حكوميين يمثلون السلطات الصهيونية وينفذون

(١) تقرير، فتوى تحرم نبش القبور في مقبرة «الجماسين» المهجرة قرب «يافا»، نابلس، المركز الفلسطيني للإعلام ٤/١٠/٢٠٠٥.
(٢) تقرير، خلال جلسة في المحكمة العليا لبحث انتهاك مقبرة قرية بيت دجن المهجرة، مؤسسة الأقصى ترفض نقل القبور من أماكنها وتطالب بتغيير مسار الشارع، موقع مؤسسة الأقصى ٢٨/٩/٢٠٠٥.

رغباتها ومخططاتها .

٢- قيام العرب بالعديد من الأنشطة العملية والثقافية على المستويات العامة والشعبية، في محاولة لفضح سياسة السلطات الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية في البلاد وكبحها، وتقديم الدعاوى القضائية ضد الجهات الصهيونية التي تعتدي على تلك الأملاك .

٣- الإصرار على السماح للعرب بترميم المساجد والكنائس المهجورة في القرى التي تم طرد سكانها منها. والقيام بعد ذلك بتنظيم أيام العمل التطوعي لهذه الغاية. وتنظيف المقابر ومختلف الأماكن الدينية والتاريخية، وقطع الطريق على المخططات الصهيونية الرامية إلى إزالتها.

منذ السنوات الأولى للاحتلال أدرك العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م أهمية تضافر الجهود والقوى لتعزيز الصمود والدفاع عن الحقوق القومية والمطلبية، وخاضوا نضالاً مريراً وصلبوا ضد السياسات الصهيونية التي كانت تضع العقبات أمام أي انتظام عربي موحد في إطار شعبي يقود مسيرة العمل والنضال. وكانت قساوة الظروف على أشدها خلال فترة الحكم العسكري (١٩٤٨ - ١٩٦٦م) الذي مارس أفظع الأساليب في الاضطهاد ومصادرة الأراضي وتحويل حياة العرب إلى جحيم.

وبفضل الصبر والثبات على مسار المواجهة المصيرية، وصل العرب في فلسطين المحتلة إلى مرحلة متقدمة في مسيرة نضالاتهم منذ أواخر الخمسينيات، حيث برزت (عام ١٩٥٧م) فكرة إنشاء جبهة عربية، وتكونت عام ١٩٥٨م تحت اسم «الجبهة الشعبية» التي كانت مقدمة لظهور «حركة الأرض» التي عنيت بالدفاع عن الأراضي وقضايا الجماهير العربية في البلاد.

وعلى طريق المواقف العربية الإسلامية، المناهضة للسياسة الصهيونية، عقد المؤتمر الأول لمسلمي فلسطين (عام ١٩٦١م) الذي أكد رفض العرب في البلاد لكل المخططات والممارسات الصهيونية. وعقد في الناصرة (١٩٧٧م) مؤتمر إسلامي انبثقت عنه لجنة متابعة، وتقرر أن تظل على جدول الأعمال الموضوعات التالية: (١)

- تحرير الأوقاف الإسلامية وتسليمها إلى لجان إسلامية منتخبة من قبل المسلمين بصورة ديمقراطية. واللجان الإسلامية المنتخبة تنتخب بدورها مجلساً إسلامياً أعلى يكون له حق تعيين القضاة والأئمة وغيرهم (لكي يصبح المجلس الإسلامي المنتخب هو المشغل، وليس

(١) تقرير، قرار بعقد المؤتمر الإسلامي العام الثاني في الربيع القادم، الاتحاد - حيفا ١٦/١٢/١٩٨٤، ص ٢.

غور آرييه أو نسيم دانا أو غيرهم من المستشارين والمسؤولين الصهاينة).

- اعتبار كل الصفقات التي طالت أملاك الوقف الإسلامي لاغية.

- تعويض المسلمين من أراضي الدولة بدل الأراضي والأملاك التي أقيمت عليها مؤسسات رسمية، وتعويض المسلمين كذلك عن استغلال أوقافهم من قبل السلطة طيلة ٣٦ عاما.

- التوجه إلى الرأي العام في البلاد وإلى كل الكتل البرلمانية لمناصرة قضية تحرير الأوقاف الإسلامية والمطالب الأخرى.

- إعداد دراسات ووثائق وأرقام، وترك النواحي القانونية والقضائية المتعلقة بكيفية تحرير الأوقاف الإسلامية والقضائية الأخرى إلى اللجنة الإسلامية التي ينتخبها المؤتمر القادم لتستشير بشأنها المختصين.

وشهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات ظهور العديد من الأطر التنظيمية للفعاليات والقوى الشعبية العربية في فلسطين، التي لا تزال تنشط حتى الآن وتناضل بلا هوادة ضد السلطات الصهيونية.

- ثالثا: أبرز الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ م:

تعمل في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م عشرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والدفاع عنها. وتنشط هذه الجمعيات والمؤسسات في الميادين العملية والتطوعية والإعلامية والثقافية وسواها، بتوظيف ما تتلقاه من المساهمات المالية لأعضائها ومن التبرعات وعائدات مشاريعها، وغير ذلك.. وفيما يلي معلومات مقتضبة عن أبرزها:

- لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية:

أسست عام ١٩٨١ م، وهي الهيئة التمثيلية القيادية الوحيدة العليا للجماهير العربية الفلسطينية في البلاد. وتستمد لجنة المتابعة العليا شرعية وجودها وتمثيلها الشعبي من كونها تضم كافة قيادات الأحزاب والحركات السياسية والشعبية الفاعلة قطريا، والتي تمثل قضايا الجماهير العربية في البلاد، إضافة إلى السلطات المحلية العربية والهيئات التمثيلية الوحيدة

القطرية المنتخبة. وهي من حيث شمولية تركيبها وتنظيمها تمثل المواقف والأهداف والمصالح الجماعية لهذه الجماهير في مختلف جوانب الحياة وعلى جميع المستويات، كما تعتبر الجسم القيادي الذي ينظم ويفعل ويوحد ويقود النضال الجماعي الوحدوي للأقلية القومية الفلسطينية من أجل البقاء والتطور على أرض وطنها، ومن أجل حقوقها القومية والمدنية في البلاد، ونحو تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي والسلام العادل والشامل والتعايش السلمي. ومن أهداف اللجنة وأنشطتها وبرامجها الرئيسية ما يلي: ^(١)

- الدفاع عن الحق الجماعي والفردى للمواطنين العرب في تنظيم أنفسهم سياسيا وبلورة هويتهم القومية والمدنية، وتطوير وتحديث مؤسساتهم وهيئاتهم الوطنية التمثيلية والارتقاء بها.

- العمل من أجل إلغاء كافة أشكال وأسس وقوانين التمييز العنصري والاضطهاد القومي، والدفاع عن الحقوق المدنية والقومية للجماهير العربية.

- العمل على وقف وإلغاء مصادرة الأراضي العربية وسياسة هدم البيوت بكل تجلياتها وأشكالها، واستعادة ما صودر من هذه الأراضي، ومن أجل الاعتراف الرسمي والفعلي بجميع القرى غير المعترف بها وإقامة سلطات محلية منتخبة فيها، وإلغاء كافة القوانين والتشريعات التي تميز وتمس بحقوق المواطنين العرب في البقاء والتطور على أرض وطنهم.

- تحرير الأوقاف والمقدسات الإسلامية من سيطرة سلطات الدولة، وجعلها بإشراف وإدارة ممثلي الطائفة الإسلامية وهيئتها المنتخبة، والحفاظ على شواهد وجودنا الوطني والتاريخي من مساجد وكنائس ومقابر ومقدسات.

- العمل على إيجاد الحل العادل لقضية المهجرين في وطنهم، على أساس الاعتراف بحقوقهم في قراهم التي هدمت وهجروا منها عام ١٩٤٨م، واحترام وتجسيد حقوقهم في العودة..

- رفع مستوى تنظيم الأقلية القومية في البلاد والنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وترسيخ هويتها وثقافتها الوطنية والإنسانية.

(١) موقع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية:

<http://www.arab-lac.org/?i=194>

+ تقرير، الاتحاد - حيفا ٧/١٢/١٩٩٧، ص ١٢.

- استخدام أساليب النضال الشعبي والنشاط البرلماني والإعلامي والقضائي والمهني في سبيل تنفيذ أهدافها وقراراتها. وإقامة هيئات ودوائر مهنية حديثة ومتعددة في إطار اللجنة وهيئاتها وبرنامجه ورؤيتها، بهدف تطوير آليات عملها والارتقاء في أساليب تنفيذ قراراتها ومتابعتها. وقد أصدرت سكرتارية لجنة المتابعة العليا في اجتماعها في ٦/١٢/١٩٩٧م في «شفا عمرو» قرارا بتشكيل لجنة لكل قرية تم تهجيرها والعمل على صيانة مقدساتها ومقابرها، بالتنسيق مع لجنة المهجرين القطرية، ومناشدة المهجرين العمل في هذا الاتجاه وتوثيق مواقع ومقدسات هذه القرى.

- اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية:

أسست عام ١٩٧٤م، وهي هيئة منتخبة تمثل المصالح والمواقف الجماعية للسلطات المحلية العربية وللجماهير العربية في جميع أنحاء البلاد، وتضم في إطارها جميع رؤساء السلطات المحلية العربية المنتخبين.. وتنطلق اللجنة في أهدافها ووسائل عملها من الواقع الذي تعيشه الأقلية العربية في البلاد عموما ومن واقع السلطات المحلية العربية خصوصا في مختلف الجوانب وفي معظم المستويات، خاصة في مجال الميزانيات والأراضي ومناطق النفوذ والتنظيم والبناء والتعليم والرفاه الاجتماعي والتطوير الاقتصادي والصناعي. وتطمح اللجنة وتعمل من خلال ترسيخ وحدة وتعاون السلطات المحلية العربية إلى تنظيم وتفعيل وقيادة نضالها العادل والمشارك نحو تحقيق المساواة التامة والحقيقية للمواطنين العرب في جميع مرافق الحياة، ودفاعا عن حقوقهم ومن أجل التطور والحياة الكريمة على أرض الآباء والأجداد. وتعتبر اللجنة القطرية، بحكم موقعها ودورها، أحد أهم العناصر الحيوية والفعالة المركبة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. وعلى الرغم من استقلالية اللجنة القطرية، إلا أنها تساهم وتلتزم بشكل فعال وديناميكي في اتخاذ وتنفيذ قرارات لجنة المتابعة العليا، التي تمثل بدورها السقف السياسي والتنظيمي والوحدوي الأشمل للأقلية القومية العربية في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة وكل التجمعات السكانية العربية في البلاد، في نضالها العادل ضد سياسة التمييز والاضطهاد القومي ومن أجل المساواة التامة، مدنيا وقوميا، والعدل الاجتماعي والسلام العادل والشامل والتعايش السلمي المشترك. وفي سبيل هذه الأهداف الإستراتيجية، ولتعميق عنصر المبادرة والمهنية، تسعى اللجنة القطرية لإقامة وتأسيس لجان وهيئات فرعية مهنية اختصاصية في معظم مناحي الحياة، بشكل واقعي وعملي وتدرجي، ووفقا للإمكانات المتاحة، لإغناء نضالها السياسي والشعبي بأدوات مهنية

وعلمية، ونحو مؤسسة اللجنة ومأسسة عملها وتنظيمها، ورفع مستوى أداؤها، في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية^(١).

- «اتجاه» (اتحاد الجمعيات الأهلية الفلسطينية):

أسس هذا الاتحاد عام ١٩٩٥م، ومقره في مدينة حيفا. يضم في عضويته ٥٥ جمعية، ويقدم خدمات لأكثر من ١٥٠ جمعية وللعديد من المبادرات لتشكيل جمعيات، وهو يمثل المصالح الجماعية لقطاع العمل الأهلي الفلسطيني المنظم. يشكل «اتجاه» مرجعية معلومانية للمنظمات الأهلية وللمهتمين بالمجتمع المدني وبحقوق الفلسطينيين في الداخل، والعضوية في «اتجاه» هي للجمعيات الفلسطينية المسجلة قانونيا والتي توافق على دستور «اتجاه» وأهدافه وتتماشى مع شروط العضوية وتنشط للمصالح العام. يعمل «اتجاه» على تدعيم بنية الجمعيات وضمان أداؤها السليم القائم على النجاعة والشفافية. من أهداف اتحاد «اتجاه» وأنشطته وبرامجه الرئيسة الآتي: (٢)

- تعزيز موقع وفاعلية الجمعيات الأهلية الفلسطينية بين المجتمع الفلسطيني في الداخل وعلى مستوى الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن وجوده، على مستوى عربي إقليمي وعلى المستوى الدولي.

- توثيق العلاقة بين الجمعيات وخلق ترابط بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني محليا وإقليميا ودوليا.

- تمثيل الجمعيات الأعضاء في المواضيع المشتركة لها.

- توفير الخدمات المؤسسية والتنظيمية اللازمة لتطوير العمل الأهلي الفلسطيني في الداخل.

- مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العنصري في إسرائيل.

- التدريب والتطوير المؤسسي والتنظيمي للمنظمات الأهلية الفلسطينية.

- الاتصالات والتعاون مع مؤسسات ذات اهتمام مشترك فلسطينيا وعربيا ودوليا.

- المرافعة محليا ودوليا، والدفاع عن مصالح المنظمات الأهلية والفلسطينيين في

(١) موقع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية:

<http://www.arab-lac.org/?i=153>

(٢) موقع اتجاه... الرابط:

http://www.ittijah.org/arabsite/ar_about/ar_about01.html

الداخل.

- تجنيد متطوعين لصالح العمل الأهلي الفلسطيني.

- تدعيم مبادرات الجمعيات الأعضاء وأنشطتها.

- مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية:^(١)

- أسست عام ١٩٩٦م، مقرها في مدينة أم الفحم. تهدف المؤسسة إلى رعاية وصيانة

المقدسات والأوقاف الإسلامية في فلسطين. موقعها على الإنترنت: www.islamic-aqsa.com

- دور المؤسسة في الحفاظ على المساجد والمقابر في القرى المهجرة: تنظيم معسكرات عمل لصيانة وترميم المساجد والمقابر في القرى المهجرة وسواها - مشروع رش المبيد للأعشاب في المقابر الإسلامية - المتابعة القانونية والقضائية - تنظيم اعتصامات ومسيرات جماهيرية وإقامة صلوات احتجاجية في مساجد القرى المهجرة - الرحلات والزيارات إلى القرى المهجرة - تنظيم معارض الصور - إحياء الليالي الإيمانية والرمضانية في مساجد القرى المهجرة - إصدار النشرات الإعلامية والتثقيفية - إصدار الأفلام الوثائقية - مراسلة المؤسسات الشعبية والرسمية - تنظيم الدورات الإرشادية وتأهيل المرشدين للتعرف على معالم المقدسات والآثار - مسح وتوثيق المقدسات الإسلامية من الشمال إلى الجنوب توثيقاً هندسياً يعتبر وثيقة قانونية تبين قدسية هذه المواقع المقدسة، وخاصة مشروع المسح الشامل للمقدسات والخارطة المفصلة للأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

- دور المؤسسة في إعمار المسجد الأقصى المبارك: عمل أعضاء مؤسسة الأقصى من خلال معسكرات العمل الأسبوعية الثابتة منذ عام ١٩٩٦م تحت إشراف وإدارة هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار في المسجد الأقصى المبارك، الكثير من الإنجازات العملية؛ مشروع إنشاء وترميم وحدات مراحيض ومواضع، ترميم المصلى الرواني (التسوية الشرقية)، إعمار المسجد الأقصى القديم (٩٨-٩٩م)، مشروع «آبار وأنفاق»، مشروع أعمال ترميم وصيانة في المسجد الأقصى، النشاط الإعلامي، موقع الإنترنت.

(١) موقع مؤسسة الأقصى.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Docs&file=about>

+ مقدساتنا عصية على الاندثار، موقع مؤسسة الأقصى ١٥/٢/٢٠٠٩.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=12>

+ تيجان أفندي، إغلاق «الأقصى» بدعوى «مساعدة الإرهاب»، والإعلان عن جمعية جديدة، مجلة «حديث الناس»، السنة التاسعة، ٢٩/٨/٢٠٠٨، ص٧.

- معوقات في طريق عمل المؤسسة: المحاكم الرسمية، دائرة أراضي إسرائيل (المنهال)، البلديات والمستوطنات اليهودية، سلطة الآثار الصهيونية، شركات التطوير الصهيونية، لجان التنظيم والبناء الصهيونية، بعض الجماعات اليهودية، المعوقات المادية.

- اجتاحت السلطات الصهيونية هذه المؤسسة في أواخر آب/ أغسطس ٢٠٠٨م، وصادرت مستنداتها، وأصدرت أمرا بإغلاقها، بدعوى «مساعدة الإرهاب»، وأعلنت إدارة المؤسسة، فورا، إطلاق «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» مكانها، بالاستفادة من النسخة الاحتياطية لوثائقها. وموقعها على الإنترنت:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Default.aspx>

- جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية: (١)

أسست عام ١٩٩١م. مقرها في قرية كفر برا بمنطقة المثلث. موقعها على الإنترنت، سابقاً: www.aqsa-mubarak.org. ثم: <http://www.aqsa-mubarak.net>

من أهداف الجمعية وأنشطتها وبرامجها الرئيسية:

- بناء أرشيف لكل ممتلكات الأوقاف والمقدسات الإسلامية والعربية في فلسطين
١٩٤٨م.

- مسح الأراضي والممتلكات الوقفية، وبيانها على الخرائط كأداة للدفاع عنها أمام المحاكم الصهيونية والعالمية .

- بناء تصور خطة تدخل للدفاع عن هذه الممتلكات والمقدسات، من خلال ترميم المساجد ومنع نبش القبور أو الاعتداء عليها.

- القيام بالواجب الديني في الدفاع عن المقدسات وحفظ حرمتها ونشر الوعي، وتوسيع دائرة الصحوة لتشمل واقع المقدسات محليا ودوليا.

- ترميم المساجد والمقابر وصيانتها، وإنقاذ المقابر من النيش والتدنيس.

- المساهمة في إعمار المسجد الأقصى.

(١) تقرير، القدس ٢٧/١٢/٢٠٠٢، ص ٧+ موقع اتجاه.. الرابط:

http://www.ittijah.org/arabsite/ar_member/ar_alaqsa.html

- إقامة معسكرات عمل إسلامية لترميم وصيانة المقابر في يافا وغيرها.
- إدخال ممتلكات الأوقاف في المطالبة الفلسطينية لإرجاعها إلى المسلمين، وإثبات حق وقفيتها وملكها للمسلمين ونقلها معرفة إلى الأجيال اللاحقة.
- تحديد ريع وقف المسلمين المغتصب في مقدساتها منذ عام ١٩٤٨ م والمطالبة به.
- مشروع المسح الشامل للأوقاف والمقدسات العربية والإسلامية. وتملك الجمعية معرضاً للصور التي تؤرخ للأماكن المقدسة التي انتهكت، إضافة إلى أرشيف ضخمة عن أعمال الجمعية في مجال حماية ورعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، كما أن للجمعية اتصالات مع العالمين العربي والإسلامي وهي عضو في المجلس الإسلامي الأعلى. وتشارك بفاعلية في اجتماعات المجلس والهيئات الإسلامية الأخرى.

- «عدالة» (المركز القانوني لحقوق الأقلية الفلسطينية العربية): (١)

أسس عام ١٩٩٧ م. مقره في مدينة «شفاعمرو» موقعه على الإنترنت. www.adalah.org. من أهداف المركز وأنشطته وبرامجه الرئيسة:

- الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨ م، وذلك بواسطة استعمال طرق قضائية وقانونية، ومن خلال التوجه إلى القضاء والسلطات المختلفة والمبادرة باقتراحات سن قوانين.

- تقديم المشورة القضائية للجمعيات الأهلية والمؤسسات والهيئات الجماهيرية.

- العمل على سن قوانين ومجابهة قوانين تميز ضد الأقلية العربية.

- عقد حلقات وورشات عمل مهنية بشأن حقوق الأقليات.

- جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل: (٢)

أسست عام ١٩٩٢ م، مقرها في مدينة شفاعمرو.. من أهداف الجمعية وأنشطتها وبرامجها الرئيسة:

(١) موقع اتجاه... الرابط:

http://www.ittijah.org/arabsite/ar_member/ar_adalah.html

(٢) موقع اتجاه... الرابط:

http://www.ittijah.org/arabsite/ar_member/ar_interdisplaced.html

- إعادة المهجّرين إلى قراهم ومدنهم التي طردوا منها داخل الخط الأخضر.

- إقامة لجان وجمعيات محلية للمهجّرين.

- العمل على تنشيط الحياة الثقافية في أوساط المهجّرين والجماهير العربية بشكل عام فيما يتعلق بمشروع العودة وجذور النكبة.

- طرح قضية المهجّرين على بساط البحث الجماهيري والمحافل الرسمية المحلية والدولية.

- تنظيم مهرجانات ومظاهرات لإثارة قضية المهجّرين.

- إعداد خطط للمسح الميداني حول المهجّرين وقراهم.

- جمعية المبادرة الإسلامية: (١)

- أسست في مطلع ١٩٧٦م، ومقرها في حيفا. تدافع عن المقدسات الإسلامية والآثار الحضارية العربية، ولعبت الجمعية دورا كبيرا في الإعداد للمؤتمرين كبيرين عقدا في الناصرة (الأول بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٧م، والثاني بتاريخ ٧/٩/١٩٨٣م). وقد شارك في هذين المؤتمرين الآلاف من الجماهير العربية من جميع أنحاء البلاد، وتضامن معها أبناء شعبنا من جميع الطوائف العربية المسيحية، للمطالب العادلة التي طرحها هذان المؤتمران. وقد كان هذان المؤتمران تعبيراً صارخاً عن إرادة الجماهير العربية من أجل تحرير الأوقاف الإسلامية المصادرة، واسترداد الحقوق المهدورة، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين. كما عبّر هذان المؤتمران عن تمسك الجماهير العربية بمقدساتها وتاريخها وحضارتها.

- خاضت الجمعية نضالاً مريراً لتضع حداً لحالة التسيب والاختلاسات والصفقات السوداء التي تسود الأوقاف الإسلامية، والتي لعب الدور الرئيسي البارز فيها سهيل شكري (ابن حسن شكري، رئيس بلدية حيفا في عهد الأتراك، وفي الفترة التي سبقت قيام الكيان الصهيوني، وفي الستينيات، منح سهيل شكري ووالده الراحل، وساما ربيعاً من الدولة الصهيونية). نتيجة للنضال المثابر الذي قاده جمعية المبادرة الإسلامية، ومعها الجماهير العربية في حيفا والبلاد، اضطرت المؤسسة الحاكمة إلى أن تنزل سهيل

(١) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون.. الرابط:

<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

شكري عن المسرح. وتحت ستار كثيف من السرية والغموض، «تبخر» سهيل شكري إلى الولايات المتحدة بعد أن أجهز على العديد من الأوقاف الإسلامية في حيفا وخارجها. وقد ذكرت إحدى الصحف العبرية، عن مصادر مطلعة، لما يجري في مؤسسة الأوقاف في حيفا، أن سهيل شكري اختفى في الولايات المتحدة، مع مبلغ مليون دولار، دخلت إلى حسابه من جراء صفقة كبيرة على أراضي الأوقاف في حيفا (الفجر العربي «بالعبرية» ١١/١/١٩٨٣ م). غير أن المؤسسة الحاكمة عينت بواسطة القاضي الشرعي (المعين) «هيئة متولين» جديدة لتصفية ما تبقى من أملاك الأوقاف.

- الهيئة الإسلامية المنتخبة في يافا: (١)

أسست عام ١٩٩٠م، مقرها في يافا.. من أهداف الجمعية وأنشطتها وبرامجها الرئيسية:

- الحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية في يافا والعناية بها.

- العمل على تغيير المكانة القانونية لمصطلح «أملاك الغائبين» في القانون الصهيوني، من أجل السماح للجمهور الإسلامي أن يستفيد من ممتلكاته الخاصة والعامة في سبيل تنمية ذاته المجتمعية وتقوية مبادراته وطاقاته.

- تقديم الخدمات للجمهور العربي في يافا في المجالات الاجتماعية والتعليمية.

- صيانة المقبرة الإسلامية في يافا.

- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: (٢)

أسست عام ١٩٨٩م، مقرها في الناصرة. وموقعها على الإنترنت www.arabhra.org ومن أهداف الجمعية وأنشطتها وبرامجها الرئيسية:

- حماية وتعزيز حقوق الأقلية الفلسطينية العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام

(١) موقع اتجاه.. الرابط:

http://www.ittijah.org/arabsite/ar_member/ar_isconcjaffa.html

(٢) موقع المؤسسة العربية لحقوق الإنسان..

http://www.arabhra.org/arabic/about/about_Arabic.pdf

١٩٤٨م في مجال الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والمدنية على المستوى الفردي والجماعي، والمرافعة الدولية، وتعمل من خلال هذا المشروع مع مجموعة كبيرة من المنظمات الحقوقية الدولية بهدف إطلاعها على الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي عضو في منظمات حقوق الإنسان الأورومتوسطية.

- تتابع المؤسسة تنفيذ السلطات الصهيونية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتقوم بإعداد التقارير وتقديمها إلى لجان الأمم المتحدة، مثل: لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة حقوق الإنسان، لجنة منع أشكال التمييز العنصري، وغيرها.

- مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب: (١)

- أسس عام ١٩٩٧م، ومقره في حيفا. ينشط في مجال المرافعة القانونية لتغيير الوضع السياسي، الاجتماعي والقانوني للمواطنين العرب، وذلك في سبيل تحصيل حقوقهم وتثبيت هويتهم القومية والثقافية. ويعمل المركز على الحفاظ على الخصوصية الثقافية والدينية للجماهير العربية الفلسطينية. وقد طور المركز علاقات عمل مهنية مع مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والعالمية، ومع السفارات الأجنبية والمؤسسات الإعلامية المحلية والعالمية.

- جمعية الثقافة العربية: (٢)

- أسست عام ١٩٩٨م، مقرها في الناصرة. ومن أهداف الجمعية وأنشطتها وبرامجها الرئيسة:

- المساهمة في بلورة هوية ثقافية منفتحة على الواقع والتاريخ تركز على أسس إنسانية ديموقراطية .

- المساهمة في النقاش لمضمون «هويتنا الثقافية بما يتلاءم وانتماءنا القومي».

- مساعدة الشباب على اكتشاف تاريخهم وتطوير شخصية واعية وقيادة شابة.

- المساهمة في دعم النشاط الثقافي ضمن معايير تحافظ على الانتماء.

(١) موقع مركز مساواة.. الرابط:

<http://www.mossawacenter.org/ar/about/about.html>

(٢) موقع اتجاه.. الرابط:

http://www.ittijah.org/arabsite/ar_member/ar_aca.html

- فعاليات شبابية؛ (الناصره، راهط/ نشرات، أمسيات، ندوات، معارض.. إلخ).
- فعاليات الهوية والانتماء (دورات مرشدين للقرى المهذمة، رحلات إلى القرى المهذمة، ورشات عمل وغيرها).

- الجمعية المسيحية العالمية في إسرائيل: (١)

- أسست عام ١٩٥٠م، ومقرها في مدينة الناصره.

- تعمل على تطوير المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م من خلال مساعدات مهنية ومادية في مجال حقوق الإنسان، مساندة المرأة، التعليم، استصلاح الأراضي وتطوير القرية. وتسعى بشكل خاص، من أجل توفير التعليم العالي والمهني، والرعاية الصحية، والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- تعمل في مجالات عديدة، كما تهدف إلى تثبيت الفلسطيني العربي في بلده، فهناك ضرورة الإبقاء على الوطن وبقاء المواطن حيثما كان، والمحافظة على هويته وقوميته وتراثه في مواجهة الهجمة الاستيطانية التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني في البلاد. وتدعمهم الجمعية باستصلاح الأرض ومد الطرق الزراعية وتشجيع مشاريع الري، وإقامة شبكات المياه والمجاري بقصد تقوية المجتمع الفلسطيني في الدفاع عن الأرض والانتماء إلى الوطن والأرض، كما تهتم بتطويره كاملاً، فهي تعمل على تشجيع التنظيم الاجتماعي لتكون هناك جماعات وهيئات ومنظمات مناسبة لتطوير الخدمات المختلفة في القرية كالأندية والشوارع والمجاري.

- تقدم الجمعية خدمات خاصة في المدن المختلطة مثل حيفا وعكا ويافا واللد والرملة، التي تضم أقلية عربية مهملة من قبل السلطات المحلية.

- تعمل الجمعية على تنمية قيادات محلية في هذه المدن للتعاون معها في تحديد الحاجات والمشاركة في معالجتها، كذلك تهتم الجمعية أيضاً بالمرأة وتوعيتها لمعرفة حقوقها في المجتمع وتشجيعها، وتدريبها لأخذ دورها المناسب والفعال في النشاطات، وتحمل المسؤوليات السياسية والاجتماعية المحلية والوطنية.

- تقوم الجمعية بالعمل مع مؤسسات لإقرار حقوق المواطنين في القرى غير المعترف

(١) موقع النجاه.. الرابط:

بها، والتي تفتقر إلى الخدمات الأولية كشبكات المياه والكهرباء وحتى المدارس.

- هيئات أخرى:

وهذه الهيئات مثل لجنة الأربعين للقرى غير المعترف بها في حيفا، جمعية الكرامة الثقافية في أم الفحم، جمعية الدعم الإسلامي في قرية الشيخ دنون، جمعية مرج ابن عامر في دبورية، جمعية ميراث إقرت في حيفا^(١).

وقد عملت هذه الهيئات في مجال الدفاع عن حقوق المواطنين العرب ومقدساتهم وأرضهم، وطالبت الجهات المعنية بتحرير أملاك الأوقاف الإسلامية وإدارتها من قبل المسلمين، وحث الجماهير العربية في البلاد على التبرع والاشتراك في الأعمال التطوعية لترميم مباني الأوقاف.

- رابعاً: المسح الشامل لمواقع المقدسات:

تنطلق فكرة مشروع المسح العام للأوقاف والمقدسات الإسلامية في فلسطين من أن توفير القاعدة المعلوماتية والمعرفية تشكل أداة مركزية للدفاع عن الحقوق وتوفير الإثباتات والبراهين بشأن حق المطلب. ويمكن تلخيص أبرز أهداف هذا المشروع، حسبما حددتها «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية»، فيما يلي: ^(٢)

- خلق أرشيف لكل ممتلكات الأوقاف والمقدسات الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨ م.

- مسح المواقع والأراضي الوقفية، وبيانها على خرائط يمكن التعرف عليها حالياً، واستخدامها كأداة للدفاع عن هذه الأراضي أمام المحاكم الصهيونية والعالمية.

- بناء تصور خطة تدخل للدفاع عن هذه الممتلكات والمقدسات من خلال ترميم المساجد، ومنع نبش القبور أو الاعتداء عليها.

- إدخال ممتلكات الأوقاف كمركب في المطالبة الفلسطينية لإرجاعها إلى حضان المسلمين في فلسطين للدفاع عنها واستخدامها.

- تصنيف هذه الممتلكات حسب الوثائق، ونقلها معرفة إلى الأجيال اللاحقة بعد أن

(١) موقع اتجاه.. الرابط: http://www.ittijah.org/arabsite/ar_member/ar

(٢) مشروع المسح للأوقاف والمقدسات الإسلامية، موقع «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية»، ١٦/١٠/٢٠٠٢.. الرابط:

http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?cat_id=20

كان هناك تشويش في عملية إثبات حق وقفيتها وملكها للمسلمين.

- مسح الأوقاف يشكل أداة إضافية لدحض الحق التاريخي المزعوم للصهيونية في فلسطين، وفي المقابل تعزيز الانتماء والهوية لدى الأبناء، وربطهم بوطنهم من خلال معرفة تاريخه القريب وحاضره المغتصب.

وقد نفذت «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية» و«مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية»، عملية مسح شامل للمساجد والمقابر والمقامات وأملاك الوقف في فلسطين، وضمنا في القرى المهجرة. وبين تقرير نشرته «مؤسسة الأقصى» أن من الدوافع التي أدت إلى إنجاز هذا المشروع، قيام السلطات الصهيونية بعمليات هدم منهجية للأوقاف والمقدسات الإسلامية كمنحولة لهدم القرى والمدن الفلسطينية التي نكبت وهجر أهلها، واستخدام أساليب عدة لتدمير الوقف الإسلامي، منها: الهدم المباشر للمساجد والأوقاف والزوايا والمقابر، وتحويل المساجد إلى خمارات ومقاه ونواد أو متاحف، وتحويل بعض المقابر إلى مجمعات للنفايات، ومصادرة الأراضي الوقفية العامة والخاصة ونقلها إلى «دائرة أراضي إسرائيل»، وشركات وهمية أو منبثقة عن هذه الدائرة كشركة هيمنتا، وتشكيل شركات حكومية للإشراف على الأوقاف في المدن الساحلية كتلك التي يمكن أن تعتبر معالم سياحية تشكل رافدا ماليا كما هي الحال في عكا، مثلا، حيث شكلت شركة تطوير عكا، بالإضافة إلى أن المؤسسة الصهيونية منعت المسلمين من ترميم أوقافهم المتصدعة خاصة في المدن الساحلية والمهجرة، وجعلت عوامل الزمن تأخذ دورها في هذه الوقفيات، ومنعت المسلمين من دخول القرى المنكوبة، وزرعت بعض الأراضي بالغابات لطمس المعالم نهائيا، كما حدث في بعض القرى في ألوية بيسان وطبريا (لوبيبا، أندور). وجرى كذلك تحويل بعض الأوقاف الإسلامية إلى أوقاف يهودية، خاصة فيما يتعلق بقبور بعض الصالحين والخانات والمصليات والتكايا، وتعيين لجان وقف إسلامية لشرعنة مصادرة الأوقاف، كما حدث في المدن الساحلية حيفا وعكا^(١).

وقد انطلقت «مؤسسة الأقصى» بمشروعها الرائد «الخارطة المفصلة للمقدسات» (٢٠٠٤م) لتشمل مسح جميع المعالم المقدسة في الداخل الفلسطيني، من منطقة قيسارية إلى الخالصة والذي يشمل أفضية: حيفا، عكا، بيسان، صفد، الناصرة، طبرية؛ مسحا هندسيا مفصلا، والعمل على إعداد خارطة واحدة تضم جميع هذه المقدسات من مقابر ومساجد وكنائس. وقد اكتسب المشروع أهمية كبرى على حاضر الوقف والمقدسات الإسلامية

(١) تقرير، الانتهاء من بعض مراحل مشروع «الخارطة المفصلة للمقدسات»، المشهد الإسرائيلي ٦/٤/٢٠٠٣.

ومستقبله في الداخل الفلسطيني، منها الجوانب المتعلقة بإحياء قضية المقدسات الإسلامية وهوية الأرض على مستوى الوعي الفلسطيني والعربي والإسلامي. عن طريق توثيق المقدسات الإسلامية التي تمت إزالتها، والتي لا تزال قائمة؛ وذلك حتى لا يندثر تاريخها مع اندثار حجارتها، ولربط أبناء الأمة الإسلامية بمعالم هذه الديار المهجرة والتي تعني لهم التاريخ والحاضر والمستقبل^(١).

ويعد هذا المشروع وثيقة لا لبس فيها ولا جدل ولا غنى عنها لحق العودة، حيث يؤكد المشروع بمعطياته أن المعالم وإن اندثرت فهي شاهد على الوجود والحقوق في أرض الوطن، والمشروع شاهد إضافي لوقفية هذه البلاد، فانتشار الوقف في طول البلاد وعرضها بهذا الحجم وهذه الكثرة إنما هو تأكيد على هويتها العربية وعلى علو شأنها الحضاري. وتعد الخارطة الوقفية مصدرا قانونيا مع الوقفيات الإسلامية في الداخل الفلسطيني من منطلق قاعدة «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، كما تشكل مادة علمية قيمة تمثل حقلًا للدراسات الوقفية الإسلامية في فلسطين، يمكن أن تُرسم من خلالها صورة حية وحقيقية لدور الوقف في المدينة الفلسطينية قبل النكبة. وقد وضعت لتنفيذ المشروع وإنجازه آليات وخطط ملائمة لتحقيق الهدف المنشود؛ فشكلت لجنة استشارية مكونة من مهندسين، ومحامين، ومؤرخين، ورؤساء سلطات محلية، وعلماء شريعة، ومخططي مدن. وتم تكليف مدير للمشروع وفريق عمل يقوم بما يلي: البحث التاريخي في المناطق المحددة بالمشروع - مكتب هندسة مساحة يجهز خرائط مساحة للوضع القائم، وتوثيقها في الحاسوب والإنترنت - مكتب هندسة عمرانية يرسم مساقط ومقاطع وواجهات لأبنية المساجد والمصليات وتوثيقها في الحاسوب والإنترنت - مصور فوتوغرافي وفديو للوضع الراهن - رسم الخارطة الوقفية الكلية محوسبة ونشرها في الإنترنت. وقامت المؤسسة بالبحث الميداني الذي يعتمد على مقابلات للشخصيات الحية المهجرة من بلداتها وتنفيذ جولات ميدانية إلى جانب المسوحات الهندسية والتوثيق التاريخي، بالإضافة إلى ملاءمة المعطيات التاريخية مع الواقع، وكذلك القيام بمسح هندسي يليه العمراني، ورسم الخارطة. وواجهت المؤسسة العديد من العوائق التي اعترضت وتعترض إنجاز مشروعها، ومنها: مضايقات المستوطنين اليهود الذين تقع بعض مواقع الأوقاف والمقدسات بالقرب منهم، وعدم سماحهم بدخول الطواقم للقيام بعملهم، الأمر الذي أجبر العاملين على تنفيذ عملهم خفية في هذه المواقع، وتسييج بعض المواقع من قبل السلطات الصهيونية الرسمية،

(١) تقرير، مشروع المسح الشامل - الخارطة المفصلة للمقدسات ٢٠٠٢/٢٠٠٣، موقع مؤسسة الأقصى.. الرابط: <http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=202>

وصعوبة التعرف على بعض المعالم الوقفية المقدسة بسبب التغيير المعماري لها، كتحويل مسجد إلى بيت سكني أو متحف أو مطعم أو مجمع للفنانين أو غيره، بالإضافة إلى هدم الكثير من معالم الأوقاف والمقدسات الإسلامية، ووقوع بعضها على سفوح جبلية، وتلال يصعب الوصول إليها بين البيارات وأنقاض البنايات القديمة، وكثرة الأعشاب والأشواك المرتفعة، والتي أخرجت ظهور هذه المعالم وصعوبة الاستدلال عليها^(١).

ولقد قطعت «مؤسسة الأقصى» خطوات كبيرة في «مشروع الخارطة المفصلة للمقدسات الإسلامية»، وتم إنجاز نقاط كثيرة جداً، وبعد دراسة معالم الأوقاف والمقدسات الإسلامية من ناحية البحوث التاريخية ما بين الخالصة وقيساريا، وجدت «مؤسسة الأقصى» أن هناك ١١٥٥ معلماً للمقدسات والأوقاف الإسلامية. ونجحت المؤسسة (في عام ٢٠٠٤ م) بالتعرف على ٧٠٠ معلم جديد للأوقاف والمقدسات الإسلامية إضافة إلى ٣١٣ معلماً أنجزت في عام ٢٠٠٣ م، وإعداد ١٢٠ خارطة تبين مساقط ومقاطع المقادسات من معلم إضافة إلى ٩٠ خارطة أنجزت عام ٢٠٠٣ م، وإعداد تعريف تاريخي لأكثر من ١٠٠٠ معلم للمقدسات والأوقاف الإسلامية، (ولاتزال المؤسسة تحاول إيجاد المصدر التاريخي لها لاستكمال تعريف باقي المعالم الإسلامية)، وتصوير ٧٠٠ معلم للمقدسات والأوقاف الإسلامية، وإعداد تقارير هندسية، بالإضافة إلى تعريف للوضع الحالي لـ ٧٠٠ معلم للمقدسات والأوقاف الإسلامية من حيث: مساحة الموقع، وضعه الحالي، وما يلزم لصيانته، وإدخال ما يخص المشروع من المواد إلى موقع الإنترنت، وتزويد هذا الموقع وتغذيته بمواد أخرى حسب التقدم واستمرارية العمل في المشروع من المواد والخرائط والصور والتعاريف الهندسية والتاريخية إلى موقع المؤسسة في الإنترنت^(٢).

وأكدت المؤسسة أنها تسعى إلى استثمار نتائج المشروع لإعمار وصيانة كل المساجد والمصليات والمقابر التي تم مسحها، وتحويل المادة العالمية إلى موسوعة ثقافية وتحويلها إلى مجموعة أدلة سياحية، مثل: دليل عكا السياحي، ودليل حيفا، وهكذا، وإقامة متحف وبنك معلومات لكل الأوقاف والمقدسات والسعي إلى استعادة الوثائق الوقفية الموزعة في بعض المؤسسات الأوروبية والصهيونية، وكذلك استعادة المخطوطات الإسلامية التي كان يزخر بها مسجد حسن بيك في يافا ومسجد الجزائر في عكا، بالإضافة إلى نقل المعلومات إلى

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

الحاسوب بشكل صفحات، وكل صفحة تشمل كل المعلومات، وتحضير هذه الصفحات لنقلها عبر الإنترنت، وإنشاء زاوية في صحف العالم العربي والإسلامي تتحدث أسبوعياً عن كل قرية مهجرة وتاريخها، وعن المواقع الموجودة، وإحياء السياحة الإسلامية وإجراء جولات ميدانية للتعرف على كل موقع في كل منطقة وقضاء، وتشكيل فرق حراسة لمراقبتها ومتابعتها لإعطاء نبذة بسيطة عن التطورات التي تحصل، والعمل على تحويل نتائج هذا المسح إلى خارطة مفصلة قطرية، والسعي الضاغظ للاعتراف بها من قبل المؤسسة الصهيونية؛ لأن من شأن هذا الاعتراف أن يجعلها محمية مباشرة من قبل القانون الذي ينص على حماية الأوقاف والمقدسات ومعاقبة كل من يعتدي عليها، حيث إن القانون للأسف لا يحمي هذه الأوقاف والمقدسات التي شملها المسح، وذلك لأن السلطات الصهيونية، منذ عام ١٩٤٨م وحتى الآن، لا تعترف بها كأوقاف ومقدسات بل تعتبرها ملكاً غائباً مصادر^(١).

وحسب إفادة للشيخ كامل ريان، رئيس «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية»، وضعت الجمعية نصب عينها استعادة هذه المقدسات وحمايتها، فشرعت بمسح شامل للأوقاف الإسلامية العربية من الخالصة شمالاً وحتى أم الرشراش جنوباً، بالاستعانة بمساحين ومهندسين وأثريين وجغرافيين في كل منطقة، وتوثيق ذلك في سجلات خاصة بغية إصدار موسوعة خاصة بذلك، وتصدياً لمشروع طمس هذا التراث الهادف لإلغاء هوية سكان هذه البلاد^(٢).

ويشير أحد الباحثين المتخصصين في شؤون الأوقاف الفلسطينية إلى أن من الأمور التي يجدر الوقوف عندها ما يلي: ^(٣)

- نسبة كبيرة من الأوقاف لم يتم تسجيلها في ملفات المحاكم الشرعية في العهد العثماني، مما دفع البريطانيين إلى عدم اعتبار أي وقفية لم تتضمنها هذه الملفات، وهذا ما نص عليه القانون الإنكليزي لعام ١٩١٩م الخاص بالأوقاف.

- إن عملية مسح أوقاف فلسطين عملية شاقة، وتحتاج إلى جهد مضمّن ووقت طويل.

- لا يستطيع أن يقوم أو يتفرد بعملية البحث والمسح باحث بمفرده. فالموضوع بحاجة إلى جهد جماعي مشترك ومنسق، بحيث تطرق كل مجموعة باحثين موضوعاً يختلف عن

(١) تقرير، الانتهاء من بعض مراحل مشروع «الخارطة المفصلة للمقدسات»، المشهد الإسرائيلي ٦/٤/٢٠٠٣.

(٢) تقرير، القدس ٢٧/١٢/٢٠٠٢، ص ٧.

(٣) د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين الملوكي والعثماني، مجلة شؤون دولية (ع ٩/٨) ٢٠٠٤، مركز الدراسات المعاصرة (أم الفحم - فلسطين)، ص ١٠٧.

المجموعة الأخرى، فبذلك تتوزع الأدوار ولا تكرر الأبحاث، مما يضمن شمولية البحث قدر الإمكان.

- يجب أن يتوخى الباحث الدقة في استقاء المعلومات فلا يلتفت إلا إلى الموثق منها، وأن يتجنب التخمين عند المسح، كمسألة تحويل العشور إلى مساحات اعتمدها من سبق من الباحثين، فهي طريقة ليست دقيقة، ولا يمكن التعويل عليها في موضوع المسح.

- خامسا: إحياء وإعمار المسجد الأقصى: (١)

- في ٦/١/٢٠٠١م: قامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بالتعاون مع «لجنة التراث - بيت المقدس»، وتحت رعاية هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار في المسجد الأقصى، بمعسكر عمل تطوعي شارك فيه أكثر من ٢٥٠ متطوعا من المثلث والجليل والنقب، تم خلاله تبليط ساحات مدخل المصلى الرواني الجديد وترويب البلاط، وتجدر الإشارة إلى أن أهل الخير قاموا بإعداد الطعام في قرية الحجاجرة، وقدموا وجبات الطعام للمشاركين في المعسكر.

- في ١٣/١/٢٠٠١م: تحت رعاية هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار وبالتعاون مع «لجنة التراث - بيت المقدس»، قام المتطوعون بالعمل في الروبة في تنظيف الساحات، وتم البدء بالعمل على حفر قناة لمد خط إطفائية من الناحية الغربية لقبة الصخرة (خط ٦ إنش) هذا الخط الذي قامت الأوساط الإعلامية الصهيونية بإحداث ضجة إعلامية قوية حوله بادعاء أن الأوقاف تقوم بحفر خندق في ساحات المسجد الأقصى المبارك، وكان عدد المشاركين في هذا المعسكر لا يزيد على ٣٠٠ شخص، كما تم تقديم وجبة غداء للمشاركين.

- في ٣/٢/٢٠٠١م: تحت رعاية هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار، نظمت مؤسسة الأقصى بالتعاون مع «لجنة التراث - بيت المقدس» يوم عمل تطوعي في الأقصى، حيث شارك حوالي ٢٠٠ متطوع من مدن وقرى عربية، وقد وزع العمل إلى ثلاثة مواقع؛ مقبرة باب الرحمة حيث تم تعشيبها وإزالة الأشواك منها، كما تم العمل في ساحات الأقصى المؤدية إلى المصلى الرواني حيث عمل الشباب في ترتيب البلاط والكحلة، كما أزيلت أكوام التراب الموجودة قرب بوابات المصلى الرواني بواسطة جرارات، وفي نهاية هذا اليوم قدمت مؤسسة الأقصى وجبات طعام للمتطوعين.

(١) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=topics&topic=2>

- في ١٧ / ٢ / ٢٠٠١ م: تحت رعاية هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار، وخلال معسكر العمل الذي نظمته مؤسسة الأقصى، وبالتعاون مع «لجنة التراث - بيت المقدس»، تم الكشف عن نفق بجانب السور الشرقي، والكشف أيضاً عن القوس شمال البوابات العملاقة إلى المصلى المرواني، وجدير بالذكر أن عدد المشاركين كان لا يزيد على ٢٥٠ شخصاً.

- مسيرة البيارق: مسيرات حاشدة تزحف سنوياً بعشرات الآلاف وهي ترفع البيارق - أي الأعلام - وهي تتجه إلى المسجد الأقصى المبارك، وهناك في رحاب أولى القبليتين وثالث الحرمين كانت كل تلك المسيرات تتحد في صف واحد، على غرار تجربة صلاح الدين الأيوبي.

- إحياء دروس مصاطب العلم في المسجد الأقصى: قامت فكرتها على إعادة دور المسجد الأقصى ورسائله في توعية الناس ونشر العلم والدعوة إلى الله. وقد بدأ برنامج دروس ومصاطب العلم في المسجد الأقصى في ١ / ٦ / ٢٠٠١ م، عبر تخصيص عدد من المحاضرين والمحاضرات في المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة في برنامج يومي طوال أيام الأسبوع، ويخصص جزء من الدروس لزيارات مسيرة البيارق وجزء آخر منها لأهل مدينة القدس المرابطين في المسجد.

- سادساً: أعمال الترميم:

قامت «مؤسسة الأقصى» و«جمعية الأقصى» بترميم وصيانة مئات المواقع المقدسة على امتداد فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م. ونظمتا معسكرات للأعمال التطوعية لهذه الغاية، فضلاً عن التعاقد مع ورشات تعمل في مجال الترميم.

وحسب تقرير نشرته «جمعية الأقصى»، تتطلب هذه المهام تكاليف مالية عالية وجهداً كبيراً يشمل النواحي الاستكشافية ومعرفة المواقع، ومسحها ورفعها معمارياً، وإعداد المخططات والبرامج لترميمها وتقدير التكاليف، وكان إنجاز أعمال الترميم والإصلاح في بعض الحالات يتم بشكل تطوعي من قبل الأهل، وفي حالات أخرى يتطلب إنجاز العمل توفير موارد مالية كثيرة، يصعب على الجمعية توفيرها، لذلك يتم التوجه إلى أهل الخير والمؤسسات في العالم الإسلامي والعربي للمساهمة معها للحفاظ على عروبة وإسلامية البلاد، ولمواجهة عملية الطمس والتهويد التي تقوم بها الحكومة الصهيونية^(١).

(١) تقرير، ترميم المساجد المهتدة بالهدم والانقراض في منطقة ٤٨... موقع جمعية الأقصى...
http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?cat_id=24

يعتمد اختيار المواقع المرشحة منهجية تمكن من اتخاذ قرار لوضع أولويات، حيث تم مسح المساجد وتصويرها وتقدير تكاليف الترميم، حيث قام طاقم الجمعية الفني بإنجاز هذه الأعمال لكل مسجد من المساجد والمقابر المرشحة. هذه المساجد اختيرت لأنها تقع في داخل المدن المختلطة. هذه المدن كانت قبل عام ١٩٤٨ م مدنا عربية وبعد قيام الكيان الصهيوني أصبحت تسكنها أغلبية يهودية، ومعظم العقارات والأماكن الخاصة والعامة صودرت بموجب قانون حارس أملاك الغائبين وتحويلها إلى سلطة «دائرة أراضي إسرائيل» التي تقوم بإدارة هذه الأراضي والعقارات. بموجب هذا القانون تم الإعلان عن المجلس الإسلامي الأعلى الذي جرى تأسيسه عام ١٩٢٢ م، وكان الجسم المسؤول عن إدارة الأوقاف، ولكن الحكومة الصهيونية أعلنت أن هذا المجلس غائب وبذلك قامت بمصادرة أملاكه بما في ذلك الوقف. وهذا يعني أن أي مسجد يتردى وضعه الفيزيائي أو مقبرة تمحى معالمها وتتحول ليس فقط رسميا بل فعليا إلى «دائرة أراضي إسرائيل» ويتم تهويدها. إن المنهجية باختيار المواقع هي لمواجهة هذا التهديد. وبعد زيارة الموقع ومسحه من قبل الطاقم الفني في الجمعية، رُصدت تقديرات أولية لإعادة بنائه وأبعاد تهديد السقوط ومحو آثار هذه المواقع. هذه التقديرات تم وضعها في التقرير. وستعد تكاليف ترميم وإحياء هذه المواقع بشكل تفصيلي بعد إعداد الخرائط المطلوبة لاحقا وبعد توفير الموارد المطلوبة^(١).

ومن اعتبارات اختيار المواقع:

أن تكون مواقع مهددة - تقع داخل مناطق مسكونة من قبل مسلمين وبعد ترميمها يمكن استغلالها - تكاليف الترميم والإحياء منخفضة نسبيا، ولا يزال المبنى قائما - يمكن استقطاب الناس لهذه المواقع لإشغالها نظرا لارتباطهم وجدانيا ودينيا بها. وتعطى الأولويات للمواقع التي يمكن إصلاحها وترميمها بتكاليف قليلة، أو تلك المهتدة نهائيا بالهدم. وتمزج طريقة تنفيذ المشروع بين عمل أجير من قبل مقاولين وبين المشاركة الشعبية في الترميم، بإعداد وتنظيم لمعسكرات عمل تطوعية لإنجاز بعض الأعمال التي لا تحتاج إلى دقة، ومع ذلك تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة^(٢).

عينات من أعمال الترميم^(٣)

- مصلى الشيخ خلف في عرعر: في ٢/١/٢٠٠١ م أعلنت مؤسسة الأقصى لإعمار

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقرير مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، موقع مؤسسة الأقصى (٢٠٠١)

المقدسات الإسلامية عن انتهاء العمل في مصلى الشيخ خلف في عرعر حيث أُجريت ترميمات داخل هذا المصلى، ويشار إلى أن المؤسسة قامت في ٢٥/١٢/٢٠٠٠م بتقديم شكوى رسمية في الشرطة طالبتها بالعمل على كشف الجناة الذين ارتكبوا جريمة الاعتداء على المصلى والحفر داخله.

- مئذنة مسجد السويقة في صفد: في ٣/١/٢٠٠١م وصلت مؤسسة الأقصى رسالة من شرطة صفد مفادها رفض الاستئناف حول مئذنة مسجد السويقة، والتي تعتبر آخر معلم من معالم هذا المسجد الذي هدم وتم تمرير شارع رئيس على حسابه، تعرضت هذه المئذنة لاعتداءات ومحاولات هدم من قبل أحد المتدينين لأكثر من ثلاث مرات، إلا أن مؤسسة الأقصى تصدت لهذا الاعتداء، ونظمت حراسة ليلية للموقع ألقي خلالها القبض على يهودي متدين يدعى جبرائيل مارزبل متلبسا وهو يسعى لهدم المئذنة ويديه معدات الهدم وقد تم تسليمه للشرطة، إلا أن الشرطة قامت بإطلاق سراحه وإغلاق ملف التحقيق، فقامت المؤسسة بالاستئناف على هذا القرار، وفي ٣/١/٢٠٠١م وصلت إلى مؤسسة الأقصى رسالة من النيابة مفادها رفض الاستئناف الذي تقدمت به المؤسسة.

- مصلى الشيخ شحادة في عين غزال قضاء حيفا: في ١٩/٢/٢٠٠١م قام مجهولون باقتلاع زوايا الحديد التي قامت بنصبها مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية أمام مدخل المصلى، وذلك بهدف تركيب بوابة لحماية المصلى، يذكر أن عمال قسم الصيانة في مؤسسة الأقصى قاموا بنصب زوايا الحديد وصبوا عليها الإسمنت بهدف تقويتها، إلا أنهم فوجئوا عند وصولهم إلى المصلى لتركيب البوابة بأن مجهولين قد اقتلعوا زوايا الحديد. جدير بالذكر أن مصلى الشيخ شحادة كان قد تعرض لعدة اعتداءات من قبل متدينين يهود، حيث حاولوا تحويله إلى كنيس على اسم (تسيون جدعون بن يوأش) إلا أن محاولتهم باءت بالفشل، وذلك لتصدي مؤسسة الأقصى لهذه الانتهاكات المتكررة.

- في ٢٤/١٠/٢٠٠١م، بدأت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بتنفيذ مشروع رش المقابر المهجرة في مختلف أنحاء البلاد بالمبيدات التي تمنع نمو الأعشاب في فصل الشتاء. هذا المشروع يكلف آلاف الدولارات ويحتاج إلى العديد من طواقم العاملين مع معدات خاصة للرش. جدير بالذكر أن المقدسات الإسلامية المهملة والتي تعلق شواهدا الأشواك والأعشاب، تكون فريسة سهلة لأسنان جرافات المؤسسات الصهيونية الرسمية التي تسعى لطمس هذه المعالم الإسلامية، وقد تكرر مثل هذا الاعتداء مئات المرات، وراح

ضحيتها مئات المقابر التي كانت الشاهد الإسلامي الأخير للقرى المهجرة، ولكنها مسحت تحت مشروع الطمس والتهويد للقرى المهجرة، فكان لمؤسسة الأقصى الدور البارز والرد العملي على مثل هذه الاعتداءات عبر مشروع الصيانة الذي بدوره أعاد الهوية الإسلامية إلى المقدسات.

- في ١/٣/٢٠٠٤م، افتتح المسجد العمري الكبير في مدينة الرملة في حفل مهيب شاركت فيه وفود من مدينة الرملة واللد ويافا وجمهور من الداخل، بعد أن قامت لجنة أمناء الوقف الإسلامي في مدينة الرملة وبمساهمة مؤسسة الأقصى، بإجراء ترميمات واسعة في المسجد والساحة المحيطة بها استمرت لأشهر^(١).

وذكرت «مؤسسة الأقصى» في أحد تقاريرها (عام ٢٠٠٥م) أنها تمكنت من ترميم عدد من الأماكن المقدسة في المناطق والقرى المهجرة منذ عام ١٩٤٨م، وأوردت المؤسسة العينات التالية: (٢)

- ترميم مصلى الشيخ إبريق في قرية الشيخ إبريق (بريك) القريبة من منطقة طبعون، حيث تبلغ مساحته حوالي ٨٥ م^٢ بارتفاع ٣ أمتار.

- ترميم مصلى عبد النبي (حي المنشية في يافا) ومساحة المصلى نحو ١٥٠ م^٢، بارتفاع ٣,٥ م.

- ترميم مصلى قرية يازور (قرب مدينة يافا) ومساحته نحو ٤٠ م^٢ بارتفاع ٣,٥ م.

- ترميم مصلى الشيخ مراد في يافا، وتبلغ مساحته نحو ٧٠ م^٢ بارتفاع ٣,٥ م.

- تركيب تسع كاميرات في محيط مسجد حسن بيك لمنع الاعتداءات والتقليل من احتمال وقوعها، وتغيير السياج الحديدي المحيط بالمسجد بسياج عال يقارب ثلاثة أمتار.

- تنظيف وترميم المقبرة التابعة للطائفة المسيحية في قرية البصة المهجرة بالتعاون مع مهجري القرية، من خلال أيام عمل ومعسكر تطوعي.

(١) تقرير، بتعاون بناء بين لجنة أمناء الوقف ومؤسسة الأقصى افتتاح المسجد العمري الكبير في الرملة، صحيفة صوت الحق والحرة (فلسطين) ٢/٣/٢٠٠٤.

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى تنهي أعمال ترميم وصيانة للمقدسات، موقع مؤسسة الأقصى ٤/١٢/٢٠٠٥.. الرابط:
<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=837&mode=thread&order=0&thold=0>

- في ٥/٣/٢٠٠٥م، شارك المئات من المتطوعين العرب في معسكر عمل لصيانة مقبرة الاستقلال في حيفا، حيث قام المشاركون بتنظيف المقبرة من الأعشاب وإزالة أكوام الأتربة ومخلفات البناء والقاذورات التي تراكمت خلال الفترة الأخيرة بسبب إلقاء مخلفات بناء داخل أرض المقبرة، لوحظ منها إلقاء أكياس الأوساخ من عمارة سكنية مجاورة يسكنها جنود صهيانية^(١).

- في أيار/مايو ٢٠٠٥م، نظمت جمعية «بلدنا» التي تتخذ من حيفا مقراً لها، معسكر عمل تطوعي لتنظيف وصيانة مقبرة كسيفه. وشارك في المعسكر العشرات من طلاب مدرسة الفاروق الثانوية الشاملة في كسيفه، حيث قام الطلاب بمهمة التنظيف وصيانة المقبرة، وأزالوا الأوساخ والأعشاب من المقبرة، في خطوة ترمي إلى تعميق مفهوم التطوع لدى الطلاب بخدمة مجتمعهم^(٢).

- في ٣٠/٩/٢٠٠٥م، جرى عمل تطوعي كبير لتنظيف وصيانة مقبرة قرية صفورية المهجرة عام ١٩٤٨م، والتي تبلغ مساحتها ٢٠ دونماً وتقع بالقرب من مدينة الناصرة^(٣).

- في ٢٨/٤/٢٠٠٦م، شارك أكثر من ألف متطوع من أهل القدس والداخل الفلسطيني من الجليل والمثلث والنقب والمدن الساحلية (حيفا، عكا، يافا، اللد والرملة) في معسكر عمل كبير لصيانة وترميم مقبرة «مأمن الله» الإسلامية التاريخية في القدس، حيث توزع المشاركون على ورشات عمل متنوعة؛ الورشة الأولى قامت بترميم مقام الأمير الكبكي، وقامت الورشة الثانية بأعمال تنظيف للأعشاب والشجيرات المنتشرة على مساحة واسعة مما تبقى من أرض المقبرة، وقامت الورشة الثالثة بترميم بعض القبور وإشهار الشواهد، وقامت الورشة الرابعة بأعمال تقليم للأشجار في شرقي جنوب المقبرة، وتكونت الورشة من ساحنات وتراكتورات قامت بإزالة الأوساخ المتراكمة والمخلفات ليتم بذلك أعمال تنظيف واسعة^(٤).

- في ٧/١/٢٠٠٦م، نظمت مؤسسة الأقصى معسكر عمل لصيانة مقبرة قرية الياجور

(١) تقرير، المئات يشاركون في معسكر عمل تنظيف وصيانة مقبرة الاستقلال في حيفا، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠٠٥/٣/٦.

(٢) تقرير، جمعية «بلدنا» تنظم معسكر عمل تطوعي لتنظيف وصيانة مقبرة كسيفه، أخبار النقب العدد ٣٥٣ في ٢٣/٥/٢٠٠٥.

(٣) تقرير، مؤسسة الأقصى وجمعية تراث صفورية تنظمان معسكر عمل تطوعي، موقع مؤسسة الأقصى ١/١٠/٢٠٠٥. <http://www.islamic-aqsa.com/>

(٤) تقرير، أكثر من ألف متطوع ينفذون أعمال صيانة وترميم واسعة في مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية في القدس، موقع مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، ٢٨/٤/٢٠٠٦. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=933&mode=thead&order=0&thold=0>

المهجرة عام ١٩٤٨م في منطقة حيفا، وقام العشرات من سكان مدينة حيفا والقرى المجاورة بأعمال تنظيف وصيانة شاملة للمقبرة تضمنت إزالة الأعشاب الضارة، وتوضيح شواهد القبور وطلاءها بالدهان الأبيض، بالإضافة إلى بعض التصليحات^(١).

- في ٢٩/٨/٢٠٠٥م، منعت مجموعة من الشبان العرب في مدينة يافا طواقم الحفريات التابعة لبلدية تل أبيب من مواصلة الحفريات على أرض مقبرة الجماسين، في إطار مشروع لمد خطوط مياه الصرف الصحي^(٢).

- في ٨/١/٢٠٠٦م، بدأ عشرات المتطوعين بأعمال تنظيف وصيانة لمقبرة الجماسين، والتي جرى انتهاكها من قبل شركة صهيونية، ويعرض ملفها ويتداول في المحكمة العليا. لكن قوات من الشرطة الصهيونية حضرت إلى الموقع وطلبت من العاملين التوقف عن العمل بحجة عدم جواز العمل يوم السبت المقدس عند اليهود، وأنه يوجد قرب المقبرة كنيس يهودي، ومواصلة العمل يؤثر على مشاعر الموجودين في الكنيس ويشوش عليهم. وبعد مشاورات بين المشاركين في معسكر الصيانة اتفق على إيقاف العمل مؤقتاً وتحديد موعد آخر لتنظيف وصيانة مقبرة الجماسين. وبالفعل جرى تنظيم معسكر آخر في ٢٧/١/٢٠٠٦م لصيانة وتنظيف المقبرة، وحاولت قوات الشرطة الصهيونية مرة أخرى منع إقامة هذا المعسكر، إلا أن عشرات المتطوعين صمموا على متابعة العمل حتى إنجازهم^(٣).

- في ٣١/٥/٢٠٠٥م، شارك العشرات من أبناء النقب ومندوبون عن مؤسسة الأقصى من شمال البلاد في اعتصام احتجاجي على المدخل الرئيسي الشمالي لمدينة بئر السبع، احتجاجاً على نية بلدية بئر السبع تحويل مسجد بئر السبع الكبير إلى متحف بلدي. ورفع المعتصمون لافتات باللغات الثلاث العربية والعبرية والإنجليزية تستنكر مثل هذا الإجراء وتطالب بالتوقف عن انتهاك حرمة المساجد. ومن هذه الشعارات: «لا لتحويل المسجد إلى متحف»، «كفى لهدم المساجد» و«تحويل مساجدنا إلى خمارات ومنتديات انتهاك فظ للحقوق والحرمان»^(٤).

- في ١٥/٢/٢٠٠٦م، شارك المئات من الفلسطينيين في الاعتصام الاحتجاجي الذي

(١) تقرير، مؤسسة الأقصى تنظم معسكر عمل لصيانة مقبرة قرية الياحور المهجرة عام ١٩٤٨ قضاء حيفا، موقع فلسطينيو ٤٨ - ٢٠٠٦/١/٨.

(٢) تقرير، شبان يافا يمنعون بلدية تل أبيب من مواصلة تدنيس مقبرة الجماسين، موقع عرب ٤٨ - ٢٩/٨/٢٠٠٥.

(٣) تقرير، الشرطة الصهيونية تمنع معسكر عمل لصيانة مقبرة الجماسين في يافا، موقع مؤسسة الأقصى ٨/١/٢٠٠٦ + تقرير، مؤسسة الأقصى تنظم معسكر عمل لصيانة وتنظيف مقبرة الجماسين شمالي يافا، موقع مؤسسة الأقصى ٢٧/١/٢٠٠٦.

(٤) ياسر العقبى، اعتصام في بئر السبع احتجاجاً على مخطط تحويل المسجد إلى متحف، موقع عرب ٤٨ - ١/٦/٢٠٠٥.

نظمته مؤسسة الأقصى أمام المحكمة العليا الصهيونية في القدس المحتلة، احتجاجاً على استمرار شركات صهيونية انتهاك حرمة مقبرة مأمّن الله في القدس. وردد المعتصمون شعارات تندد بالاعتداء على مقبرة مأمّن الله، ورفعوا لافتات تطالب بوقف أعمال الحفريات، وصور هياكل عظمية لقبور إسلامية نبشت من قبل شركات صهيونية على أرض مقبرة مأمّن الله^(١).

- في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م: أنهت «مؤسسة الأقصى» مشروعين مهمين لصيانة المقدسات، أولهما أعمال صيانة وتنظيف وترميم واسعة في مقبرة البلد في بيسان، والثاني إقامة جدارٍ واقٍ لمقطع في مقبرة الاستقلال بحيفا^(٢).

- في ٣/٦/٢٠٠٦م، قامت هيئات تطوعية وطلاب مدارس في القدس بحملة واسعة لتنظيف وصيانة مقبرة باب الرحمة في القدس الملاصقة للمسجد الأقصى، وقد لبى جمهور غفير من طلاب المدارس وأعضاء نواد وهيئات تطوعية في القدس نداء لجنة رعاية مقابر القدس للمشاركة في هذه الحملة^(٣).

- في إطار فعاليات الذكرى الستين للنكبة، شارك عشرات المتطوعين من قرى منطقة الساحل في تنظيف وصيانة مقبرة قرية طيرة الكرمل المهجرة عام ١٩٤٨م، الواقعة في قضاء حيفا. حيث قاموا (يوم ١٦/٥/٢٠٠٨م) بتنظيف المقبرة من الأعشاب والأشواك وإزالتها، وصيغ القبور بالدهان الأبيض لإظهار مواقعها، وتمّ رش أرض المقبرة بالمبيدات العشبية^(٤). كما شارك متطوعون آخرون من منطقة الناصرة في اليوم ذاته (١٦/٥/٢٠٠٨م) في معسكر عمل لتنظيف وصيانة مقبرة قرية المجيدل المهجرة عام ١٩٤٨م، الواقعة في قضاء الناصرة^(٥). وفي اليوم التالي (١٧/٥/٢٠٠٨م) نُظّم معسكر عمل تطوعي كبير لتنظيف وصيانة مقبرة

(١) تقرير، اعتصام حاشد في القدس المحتلة احتجاجاً على انتهاك مقبرة مأمّن الله في المدينة المقدسة، المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٠٦/٢/١٥.

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى تنهي أعمال صيانة وترميم لمقبرة البلد في بيسان وإقامة جدار واقٍ لمقبرة الاستقلال في حيفا، موقع فلسطيني ٤٨ - ٢٠٠٦/٦/٦... الرابط:

<http://www.pls48.net/default.php?sid=10452>

(٣) بمبادرة لجنة رعاية المقابر في القدس، هيئات تطوعية وطلاب مدارس في القدس يبدؤون حملة لتنظيف وصيانة مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠٠٦/٦/٤... الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=957&mode=thead&order=0&thold=0>

(٤) محمود أبو عطا، أبناء الحركة الإسلامية في منطقة الساحل يشاركون في معسكر تطوعي لتنظيف وصيانة مقبرة طيرة الكرمل المهجرة، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠٠٨/٥/٢٠... الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1287>

(٥) محمود أبو عطا، أبناء الحركة الإسلامية في منطقة الناصرة يشاركون في معسكر تطوعي لتنظيف وصيانة مقبرة المجيدل المهجرة، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠٠٨/٥/٢٠... الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1286>

قرية البصة المهجرة عام ١٩٤٨م، الواقعة في قضاء عكا^(١).

- من مقابر القرى المهجرة التي شملها «مشروع الصيانة السنوي للمقدسات» عام ٢٠٠٩م؛ مقبرة عبد رب النبي ومقبرة طاسو ومقبرة الكرخانة ومقبرة الشيخ مراد ومقبرة اليازور في مدينة يافا، ومقبرة النبي صالح والمقبرة الشرقية في مدينة الرملة، ومقبرة قرية الحرم/ سيدنا علي^(٢).

- في حزيران/يونيو ٢٠٠٩م، أنهت «مؤسسة الأقصى» أعمال ترميم في المدخل الرئيسي لمسجد الزيتون في عكا، وذلك استمرارا لمشاريع ترميم وصيانة في المسجد نفذت سابقا^(٣).

- نفذت «مؤسسة الأقصى» والحركة الإسلامية في منطقة المرح (١٨/٦/٢٠١٠م) أعمال تنظيف وصيانة واسعة في مقبرة قرية نورس المهجرة عام ١٩٤٨م/ قضاء بيسان، التي تعرضت إلى تهشيم وهدم الكثير من القبور وشواهدها، والتي كانت مستعمرة «نوريت» المقامة على أراضي القرية تستعملها مرعى للمواشي. وشملت الصيانة إزالة الأعشاب والقاذورات، وترتيب الشواهد وصبغها بالدهان الأبيض^(٤).

- في أواخر حزيران/يونيو ٢٠١٠م، أنهت «مؤسسة الأقصى»، بعد عمل استمرّ خمسة أشهر، تنفيذ مشروع الترميم الأثري لمسجد حسن بيك في مدينة يافا، حيث جرى ترميم الواجهة الخارجية الشرقية، والواجهة الخارجية الشرقية الشمالية، والواجهة الشمالية. وجميع الواجهات هي من البناء التاريخي العثماني. كما تمت أعمال صيانة وترميم متعددة في أنحاء متفرقة من المسجد ولعدد من الأبواب والشبابيك الحديدية والخشبية في محيط المسجد الداخلي والخارجي. وكانت أعمال الترميم والصيانة بدعم من «صندوق الإسراء

(١) محمود أبو عطا، أبناء الحركة الإسلامية في منطقة عكا يشاركون في معسكر تطوعي كبير لتنظيف وصيانة مقبرة قرية البصة المهجرة، موقع مؤسسة الأقصى ٢٠/٥/٢٠٠٨.. الرابط:

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages/Details.aspx?ID=1288>

(٢) تقرير، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث تنفذ سير مشروع الصيانة السنوي للمقدسات في منطقة يافا، مؤسسة الأقصى، ١٧/١/٢٠١٠.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=133>

(٣) محمود أبو عطا، مؤسسة الأقصى تنجز أعمال ترميم مسجد الزيتون في عكا، موقع فلسطيني ٤٨-١٨/٦/٢٠٠٩.. الرابط:

<http://www.pls48.net/Web/Pages/Details.aspx?ID=38809>

(٤) تقرير، مؤسسة الأقصى والحركة الإسلامية في منطقة المرح تنفذان أعمال تنظيف وصيانة واسعة في مقبرة قرية نورس المهجرة عام ٤٨، مؤسسة الأقصى ١٨/٦/٢٠١٠.. الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=220>

للإغاثة والتنمية» وتبرع من «جمعية ميراثنا» التركية^(١).

- في حزيران/يونيو ٢٠١٠م، نفذت الحركة الإسلامية في منطقة المثلث الجنوبي و«مؤسسة الأقصى» أعمال تنظيف وصيانة في «مصلى سمعان»، شملت أعمال تنظيف واسعة من الأعشاب، وتنظيف محيط المسجد، وأعمال قصارة للقبة وسقف المسجد من الخارج، ودهان المصلى من الداخل، وكتابة آيات قرآنية داخل المصلى. إلا أن المؤسسة الصهيونية ممثلة بالشرطة الصهيونية وما يسمى «سلطة الحدائق» قامت بعد ساعات بإيقاف العمل بحجة أن المبنى تابع لما يسمى «دائرة أراضي إسرائيل» ويجب إصدار ترخيص من هذه الجهة وغيرها للسماح بالعمل^(٢).

- في حزيران/يونيو ٢٠١٠م، أنجز متطوعون من الحركة الإسلامية في منطقة عكا و«مؤسسة الأقصى» أعمال صيانة وتنظيف شاملة في مسجد قرية الغابسية المهجرة، بعد إحكام إغلاقه من قبل المؤسسة الصهيونية عام ١٩٩٧م^(٣).

- في تموز/يوليو ٢٠١٠م، تم ترميم مئذنة مسجد السوقية (مسجد الشيخ عيسى) في صفد، بطريقة تحفظ بناءها المعماري الأثري التاريخي، الذي يعود إلى بداية العهد العثماني، وجاء هذا الترميم المهم بعد أن كانت المئذنة معرضة للانهار بسبب تآكل وتهدم الكثير من حجارتها وعدم صيانتها منذ عشرات السنين^(٤).

- سابعاً: التماسات ضد التمييز العنصري:

- في شباط/فبراير ١٩٩٧م، التمس مركز عدالة، باسم خمسة رجال دين مسلمين ومسيحيين، ضد وزير الشؤون الدينية، ووزير المالية، بشأن ميزانية وزارة الأديان، التي تميز ضد أبناء الطوائف الدينية العربية. ففي العام نفسه، خصص ٢٪ من ميزانية الوزارة لهذه الطوائف، على رغم أن المواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م

(١) تقرير، «مؤسسة الأقصى» تنهي أعمال صيانة وترميمات أثرية لواجهات مسجد حسن بيك في يافا، ٢٨/٦/٢٠١٠.. الرابط: <http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=232>

(٢) تقرير، أيادي الخير في المثلث الجنوبي يعادون صيانة مصلى سمعان بعد انتهاك حرمة مجدداً من قبل جهات يهودية، مؤسسة الأقصى ٢٢/٦/٢٠١٠.. الرابط: <http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=224>

(٣) تقرير، الحركة الإسلامية في منطقة عكا ومؤسسة الأقصى تنفذان أعمال صيانة وتنظيف شاملة في مسجد قرية الغابسية المهجرة، مؤسسة الأقصى، ٢٩/٦/٢٠١٠.. الرابط: <http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=222>

(٤) تقرير، مؤسسة الأقصى ترمم مئذنة مسجد السوقية التاريخية في صفد، ١١/٧/٢٠١٠.. الرابط: <http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=246>

يشكلون حوالي ٢٠٪ من سكان الدولة. وطالب مركز عدالة بتخصيص ميزانيات لهذه الطوائف، تعادل نسبتها بين سكان الدولة. كما تطرق الالتماس إلى تقرير المستشار القانوني للحكومة من عام ١٩٩٥م، وإلى تقرير مراقبة الدولة من عام ١٩٩٦م، فقد ورد هناك أن عدم المساواة بتخصيص الميزانيات للديانات المختلفة من قبل وزارة الأديان، يشكل تمييزاً ضد المواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م. واستند هذا الالتماس، في الأساس، إلى الإخلال بمبدأ المساواة. وطلب مركز عدالة من المحكمة الإقرار بأن الحق في المساواة هو حق راسخ في «القانون الأساس - حرية الإنسان وكرامته»، وأنه يجب إلغاء تلك البنود من قانون الميزانية التي تخل بهذا المبدأ. وقد نوقش الالتماس في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧م. وأشارت المحكمة إلى أن الالتماس يخص السنة المالية ١٩٩٧م، لذلك لم تر المحكمة أية فائدة من مناقشة الالتماس. وبناء على اقتراح المحكمة، سحب مركز عدالة الالتماس، مع الحفاظ على حقه بالتوجه ثانية إلى المحكمة. وفعلاً، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨م، ومباشرة بعد أن صادق الكنيست على قانون ميزانية عام ١٩٩٨م، التمس عدالة من جديد، وكرر ادعاءاته من الالتماس السابق، وطالب المحكمة بمناقشة الالتماس فوراً. وأشار الالتماس إلى أن وزارة الأديان خصصت من ميزانية ١٩٩٨م للطوائف العربية؛ الإسلامية، والدرزية، والمسيحية، أقل مما خصصته في السنة الماضية، أي نسبة ١،٨٦٪ فقط، من ميزانية الوزارة. نوقش هذا الالتماس في نهاية عام ١٩٩٨م. وجاء في قرار المحكمة أن وزارة الأديان تميز ضد الأديان العربية. لكن رغم ذلك، رفضت المحكمة الالتماس بحجة أن الصفة القانونية التي يطلبها الالتماس عامة، وليست عينية ومحددة، أي أنها لا تنطبق إلى الاحتياجات العينية للديانات الثلاث. كما أشار قرار المحكمة إلى أنه يفتح، أمام الملتجئين، إمكانية إثارة أي مسألة تمييز عينية في هذا المجال مستقبلاً. رفض الالتماس، رغم أن المحكمة قد اعترفت بوجود تمييز ضد الطوائف العربية، في مجال تخصيص الخدمات الدينية^(١).

وفي التماس آخر، طالب مركز عدالة وزارة الأديان بالعمل على وضع مقاييس عامة ومتساوية، دون تمييز، لتخصيص الميزانيات في هذا المجال. وجاء في الالتماس أنه، بسبب عدم وجود ميزانية ملائمة، فإن ٣٥٠ مسجداً في حالة متردية، وإن وزارة الأديان، بسياستها هذه، تنتهك حقوق المسلمين والمسيحيين بممارسة الشعائر الدينية بشكل حر^(٢).

(١) تقرير، تمييز في تخصيص ميزانيات وزارة الأديان للديانات العربية، موقع عدالة.. الرابط:
<http://www.adalah.org/ara/legaladvocacy.php#specialR>

(٢) تقرير، ميزانية المباني الدينية، موقع مركز عدالة.. الرابط:
<http://www.adalah.org/ara/legaladvocacy.php#specialR>

- في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م، قدم مركز عدالة (باسم المركز وباسم الشيخ عبدالله نمر درويش والشيخ كامل ريان والشيخ إبراهيم صرصور وعضو البرلمان عبدالمالك دهامشة وجمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية) التماسا للمحكمة العليا ضد وزير الأديان ورئيس الحكومة ووزير القضاء، مطالباً فيها المحكمة بإصدار أمر يجبر وزير الأديان بسن أنظمة للحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية في البلاد بعد التشاور مع رجال دين مسلمين، كما فعل بخصوص الأماكن المقدسة اليهودية. يذكر أنه في عام ١٩٦٧م، سن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة، وورد في البند ٤ للقانون: إن «وزير الأديان هو المسؤول عن تنفيذ القانون وهو المخول، بعد مشاوره رجال الدين أو وفق نصيحتهم، وبموافقة وزير القضاء، بسن أنظمة لكي يتم تنفيذ القانون». وقد استعمل الوزير صلاحياته وسن أنظمة تخص الأماكن اليهودية فقط. وعرفت الأنظمة التي سنها الوزير ما هي «الأماكن المقدسة» اليهودية وعددها، وعددت الأنظمة الأعمال الممنوعة في هذه الأماكن، إلى جانب العقاب الذي ينزل بمن يخالف هذه الأنظمة. وأوضح مركز عدالة في الالتماس، أنه بالرغم من شمولية القانون، فقد استعمل وزير الأديان صلاحياته بشكل مميز عندما سن أنظمة تخص الأماكن المقدسة اليهودية فقط. وأدى انعدام أنظمة للمحافظة على الأماكن المقدسة الإسلامية إلى إهمال الأماكن المقدسة الإسلامية وتدنيسها. وأوضح المركز أن عدم الاعتراف بالأماكن المقدسة الإسلامية هو تجاهل غير مبرر للأهمية الدينية والتاريخية لهذه الأماكن، الأمر الذي يمس كرامة ومشاعر المسلمين، مواطني الدولة. ويجدر بالذكر أن قسماً من هذه الأماكن مقدس ليس فقط بالنسبة للمسلمين في البلاد، وإنما بالنسبة لملايين المسلمين في الخارج. ومن الأماكن المقدسة التي ذكرت في الالتماس: مسجد الغابسية، مسجد قيسارية، مسجد عين هود، مسجد حطين، مسجد الحمة، المسجد الكبير في بئر السبع، مقام سيدنا علي، ومقام النبي روين.. الخ. ويذكر أن القانون الجنائي (١٩٧٧م) يمنع المس بالأماكن المقدسة ويحدد عقاباً جنائياً لمن دنس مكاناً مقدساً. كذلك قانون المحافظة على الأماكن المقدسة. وعليه، فقد جاء في الالتماس أن انعدام أنظمة تخص الأماكن المقدسة الإسلامية يجدر التمييز المستمر بالنسبة لهذه الأماكن، وأن عدم سن الأنظمة أدى إلى التمييز في قضية تنفيذ البند الخاص بالميزات للأماكن المقدسة، إذ إن الوزير يخصص بنوداً في الميزانية للأماكن المقدسة اليهودية فقط، مدعياً أنه لا توجد أنظمة تخص الأماكن المقدسة الإسلامية. وهكذا فإن التمييز القائم

في عدم سن بنود للحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية أدى إلى تمييز في مجالات أخرى^(١).

وأشار الملتمسون إلى أن إهمال الوزير هذا الجانب أدى إلى تحويل عشرات المساجد داخل الكيان الصهيوني إلى مقاهٍ وبارات وخمارات ومتاجر وحظائر للبقر، فيما ترك قسم كبير منها مرتعا لمتعاطي المخدرات ومرتكبي الفواحش. وبحسب إحصائية قامت بها لجنة شكلت بقرار من قبل الحكومة الصهيونية عام ٢٠٠٠م فإن في الكيان الصهيوني ٥٣ مسجدا وبناء مقدسا للمسلمين و٥٨ مقبرة، تم إهمالها وعدم الحفاظ عليها^(٢).

- في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤م، قدمت مؤسسة الأقصى عشرات الاعتراضات على خارطة «تمام - ٦» في خطوة منها للمحافظة على المقدسات، وعدم التعرض لها بالانتهاك وتغيير المعالم. وكانت لجنة البناء والتخطيط القطرية واللجنة اللوائية التابعتان لوزارة الداخلية قد أعلنتا عن مخطط هندسي يدعى «تمام - ٦» يهدف إلى إيجاد وضعية جديدة لاستعمالات الأراضي حتى عام ٢٠٢٠م، وتمتد مساحة هذا المخطط من قيسارية حتى مشارف عكا. مهندسو ومخططو مؤسسة الأقصى قالوا إنه مما لا شك فيه أن هذه الخارطة تغير كل معالم الأرض من أجل التخلص نهائيا من الصبغة العربية والإسلامية لهذه المنطقة، وتجريد العرب من الملكية، والملاحظ فيها تغيب أي شيء يمت بصلة إلى العرب والتطور الطبيعي للوسط العربي من حيث البناء والبنى التحتية. وفور الإعلان عن المخطط الجديد تابعت مؤسسة الأقصى الموضوع وحصلت على المخطط، ومن ثم قامت بدراسته بشكل دقيق وموضوعي وتأثيره على المقدسات والأوقاف الموجودة في حدود المخطط، وبعد دراسة مستفيضة لخارطة «تمام - ٦» وجدت المؤسسة أن هذا المخطط يمس مسا شديدا بالمقدسات الإسلامية والأوقاف الموجودة في القرى المهجرة عام ١٩٤٨م من مساجد ومقابر ومصليات ومقامات. ولكثرة المواقع التي تعرض لها المخطط بالانتهاك، إذ سيحول قسم من المساجد والمقابر إلى حدائق عامة وآخر ستشق عبره الطرق الرئيسية وشبكات المجاري وبناء الجسور. وقامت مؤسسة الأقصى بتقديم عشرات الاعتراضات على هذا المخطط. وجرى تقديم اعتراضات لكل من اللجنة اللوائية في حيفا والقطرية في القدس، بالإضافة الى الاتصال بالأهل الذين لهم صلة

(١) تقرير، التماس للعليا يطالب باعتراف قانوني بالأماكن المقدسة الإسلامية في البلاد، موقع مركز عدالة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).. الرابط:

<http://www.adalah.org/ara/legaladvocacy.php#specialR>

(٢) تقرير، قادة الحركة الإسلامية في إسرائيل ومركز «عدالة» يلتزمون إلى محكمة العدل العليا ضد الحكومة لعدم قيامها بالحفاظ على المقدسات الإسلامية، أخبار النقب العدد ٣٤١، التاريخ ٦/١٢/٢٠٠٤.

بهذه المقدسات. واعتبرت مؤسسة الأقصى أن حجم الانتهاك للمقدسات حسب المخطط كبير جدا، ولتبيان ذلك أرفقت في بيانها جدولاً يبين ٢٥ موقعا تتعرض للانتهاك^(١).

- في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠م، رفضت المحكمة المركزية في تل أبيب الالتماس الذي تقدمت به مؤسسات يافوية للحصول على معلومات عن أملاك الوقف الإسلامي في تل أبيب من «حارس أملاك الغائبين». وعللت المحكمة رفضها بأن الكشف عن أملاك الوقف قد يمس العلاقات الخارجية للدولة الصهيونية. وكانت جمعية «يافا لحقوق الإنسان» ومجموعة من المواطنين قد تقدمت بالتماس إلى المحكمة للحصول على معلومات حول أملاك الوقف الإسلامي والدخل السنوي وكيفية صرفها منذ عام ١٩٩٦م. وقال الملتزمون: «إن القائمين على أملاك الوقف عليهم صرف الأرباح السنوية من جراء استعمال وتأجير أملاك الوقف لأهداف إنسانية مثل مساعدة الفقراء وتقديم منح للطلاب الجامعيين كما كان متبعاً في السابق». وبدورها طالبت النيابة العامة في لواء تل أبيب برفض الالتماس بزعم أنه لا يمكن الكشف عن المعلومات لأن ذلك قد يمس العلاقات الخارجية للدولة الصهيونية. وأضافت النيابة العامة في ردها للمحكمة: إن الجانب الفلسطيني أثار هذا الموضوع خلال مفاوضات السلام السابقة، وإن الكشف عن أية معلومات تتعلق بالموضوع سيلحق الضرر بعلاقات الكيان الصهيوني الخارجية، واستعانت لدعم وجهة نظرها وإثبات صحتها بكتاب من نائب مدير عام الخارجية الصهيونية يؤكد صحة موقفه، والضرر الذي قد يلحق بالكيان الصهيوني من جراء كشف هذه المعلومات. كما ادّعت أن «حارس أملاك الغائبين لا يدير أملاك الوقف الإسلامي لأنه تم بيعها»^(٢).

- ثامنا: أنشطة أخرى:

- تعيين حراس: قررت «جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية»، بالتنسيق مع الهيئة الإسلامية المنتخبة في يافا تعيين حراس على خمسة مساجد في يافا، هي: حسن بيك - يافا الكبير - النزهة - الجبلية - العجمي. وجاء هذا القرار على ضوء محاولة المتطرفين العنصريين اليهود إحراق مسجد حسن بيك في يافا للمرة الثانية، خلال أيام^(٣).

(١) ياسر العقبى، مخطط إسرائيلي يهدد بالقضاء على المعالم العربية بين قيساريا وعكا، موقع عرب ٤٨ - ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٤.

(٢) إسرائيل ترفض الكشف عن أملاك الوقف الإسلامي في يافا «حفاظاً على العلاقات الخارجية»، موقع عرب ٤٨ - ١٤ / ٩ / ٢٠١٠. الرابط:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=73767>

(٣) تقرير، إثر محاولة متطرفين يهود إحراق مسجد حسن بيك تعيين حراس على خمسة مساجد في يافا، صحيفة الأيام ١١ / ١٠ / ٢٠٠٠، ص ٤.

- إرشاد: نظمت «مؤسسة الأقصى» فعاليات إرشادية حول معالم المقدسات الإسلامية، تتضمن محاضرات نظرية وجولات ميدانية من قبل متخصصين في تاريخ فلسطين وجغرافيتها. وكان من الأسماء التي أدت هذه المهام المؤرخ جميل عرفات، وصالح لطفي وجميل مصاروة وسامي حلمي وغيرهم^(١).

- على الصعيد البرلماني: خاض النواب العرب المعركة، وطرحوها على جدول أعمال الكنيست، وتشهد محاضر الجلسات على النشاط المثابر الذي خاضه هؤلاء النواب في طرح القضية وإبقائها ملتهبة على بساط البحث البرلماني. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تقدم عضو البرلمان ورئيس بلدية الناصرة توفيق زياد (بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٨٥ م) بمشروع اقتراح طالب فيه بتحرير الأوقاف الإسلامية المصادرة، وإعادتها الى جماهير المسلمين أصحابها الشرعيين، فاضحا محاولات طمس تراثهم التاريخي والحضاري^(٢).

- التعاون مع مؤسسات حقوقية: في ١٢ / ١١ / ٢٠٠٣ م نشرت كل من مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان والمركز الدولي التابع لهيئة الاستعلامات الفلسطينية في غزة - تقارير تفصيلية توثق تعرض عدد كبير من المساجد والكنائس والمقدسات الدينية والإسلامية في الداخل الفلسطيني وفي قطاع غزة والضفة الغربية إلى انتهاكات وإجراءات عدوانية، تراوحت بين الهدم والتدمير والتدنيس وغيرها من أشكال الاعتداءات السافرة على حريات المسلمين ومقدساتهم ورموز عقيدتهم ومواقع عبادتهم^(٣).

- تاسعا: عينات من الإرغامات:

إذا كان من المتعذر حصر النتائج التي ترتبت على نضال الجماهير العربية المسلمة في فلسطين، فإن هناك إمكانية لإيراد بعض الأمثلة التي تبين فاعلية العمل الجماهيري في إرغام السلطات الصهيونية على الاستجابة لمطالب هذه الجماهير، من أبرزها:

- لقد نجحت الجهود الشعبية في تشكيل التنظيمات والهيئات والمؤسسات العربية التي تنشط في ميادين العمل الخيري، التي حازت بفضل مصداقيتها احترام المواطنين العرب الذين

(١) محمود أبو عطا، دورة إرشاد مكثفة حول معالم المقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى المبارك، موقع الحركة العربية للتغيير ٢٠٠٥ / ٣ / ٣.

(٢) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون... الرابط:
<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

(٣) ملف انتهاك المقدسات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم (٢٠٠٦).. الرابط:
<http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=Sections&op=listarticles&secid=15>

يعتبرونها تنظيمات تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

- تمكن مسلمو فلسطين من استصدار قرار (عام ١٩٨٨م) يلزم المستشار القضائي للحكومة الصهيونية بحل لجنة أمناء الوقف الإسلامي التي عينتها السلطات الصهيونية بعد تورطها في عدة صفقات مشبوهة^(١).

- نجح مسلمو فلسطين في إرغام السلطات الصهيونية على إصدار رخص تسمح بترميم عدد من المساجد، ومنها - مسجد العون في الرملة - مسجد سيدنا علي في هرتسليا - مسجد حسن بيك في يافا وإقامة الصلاة فيه - مسجد الاستقلال في حيفا، حيث رفع الأذان منه لأول مرة منذ عام ١٩٤٨م في أواخر نيسان/ إبريل ١٩٩٥م^(٢).

- أمام استمرار الهيئات العربية الإسلامية بالمطالبة باحترام قدسية مكان مسجد قيسارية وإلغاء تحويله إلى مطعم وخمارة وإعادته إلى وضعه السابق لإقامة الصلاة فيه، شكل وزير البيئة الصهيوني (يوسي سريد) لجنة خاصة لدراسة الموضوع، وتقرر تحويل المسجد إلى متحف، وهو قرار رفضته تلك الهيئات، ولا تزال تصر على السماح بترميمه واستئناف الصلاة فيه^(٣).

- أرغمت القوى والفعاليات الإسلامية الفلسطينية بلدية نيشر الصهيونية على إلغاء شق طريق يمر من مقبرة القسام في قرية بلد الشيخ العربية، والاستعاضة عن عمليات الهدم والتجريف للقبور بإنشاء جسر هوائي فوق المقبرة بارتفاع مناسب يسمح للمسلمين بالمرور وزيارة المقبرة، وأن يتم تنفيذ البناء في موقع المقبرة بإشراف مهندس مسلم وبواسطة أيد عاملة مسلمة فقط، وبإدراج المقبرة ضمن قائمة الأمكنة المقدسة^(٤).

- نجحت «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» بإرغام بلدية مدينة الخضيرة الصهيونية (التي أقيم حي منها في موقع قرية عرب الفقرا المهجرة عام ١٩٤٨م) بوقف أعمال انتهاك حرمة مقبرة قرية عرب الفقرا، وتم منع وإحباط مخطط تحويل أرض المقبرة إلى متنزه عام كما كانت تخطط بلدية الخضيرة^(٥).

(١) أيوب توفيق، معركة الوقف الإسلامي في الجليل والمثلث والنقب، القبس الكويتية (ع ٦١٤٠) ١٣/١٣/١٩٨٩م، ص ١٢.

(٢) الدستور الأردنية ١٠/١١/١٩٨٦، ص ٢١ + القدس المقدسية ٣٠/٤/١٩٩٥ + ٢٨/٥/١٩٩٥.

(٣) صحيفة هآرتس الصهيونية ١٢/٣/١٩٩٥ + القدس المقدسية ١٩/٣/١٩٩٥.

(٤) الاتحاد - حيفا ١٠/١١/١٩٩٧، ص ١٦.

(٥) تقرير، «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» توقف أعمال انتهاك حرمة مقبرة قرية عرب الفقرا المهجرة عام ١٩٤٨م، وتمنع تحويلها

- ضمن معركة التحدي القائمة بين مسلمي فلسطين والسلطات الصهيونية، تم التعبير عن التمسك الشعبي بالهوية العربية الإسلامية عن طريق مطالبتهم لهذه السلطات بالموافقة على بناء المساجد والمؤسسات الدينية المختلفة، وحمل السلطات الصهيونية على تلبية بعض هذه المطالب. ويقدر المستشرق الصهيوني إيلي ريخس (المحاضر في جامعة تل أبيب) أن عدد المساجد في المدن والقرى العربية ازداد بنسبة ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال عام ١٩٤٨ م. ويذكر ريخس أنه بني في غضون خمس سنوات بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات نحو ١٦٠ مسجداً، وبلغ عدد المساجد في البلاد (باستثناء الضفة الغربية والقطاع والقدس) نحو ٢٤٠ مسجداً^(١).

يجدر التأكيد هنا أن الاستجابة لبعض مطالب مسلمي فلسطين، لا تنبع مما يسمى «التسامح» الصهيوني حيالهم، وإنما يتعلق الأمر باضطرار السلطات الصهيونية إلى هذه الاستجابة، لاعتبارات متعددة، منها:

- محاولة امتصاص نقمة المسلمين على السياسة الصهيونية.

- استثمار السلوك الصهيوني سياسياً ودعائياً.

- عدم تصعيد التوتر الداخلي بين العرب واليهود في فلسطين تحسباً لتفاعلات غير محسوبة.

- عجز السلطات الصهيونية عن تهويد الشخصية العربية والقيم والمظاهر الدينية والاجتماعية السائدة بين عرب فلسطين.

- الرغبة في عدم توسيع قائمة أعداء الكيان الصهيوني، سواء بين المسلمين في البلاد أو بين المسلمين في مختلف دول العالم، بهدف إيجاد الظروف المناسبة للاستمرار في استكمال بناء المشروع الصهيوني الشامل.

أثارت عمليات الدفاع عن المقدسات في البلاد حفيظة الأوساط الصهيونية، وظهرت نقاشات واسعة المساحة، نضحت بالعنصرية والحقد. فعلى سبيل المثال، قال عضو الكنيست غونين سيغف (من حركة «تسوميت») خلال جلسة اللجنة المالية البرلمانية: إن ترميم المساجد

إلى منتزه، مؤسسة الأقصى ٣١/١/٢٠١٠... الرابط:

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Details.aspx?ID=144>

(١) صحيفة حدشوت الصهيونية ٢٥/٢١١/١٩٩٣، ص ٣.

سيؤدي إلى إقامة قرى عربية جديدة في مواقع القرى المهجورة^(١).

ورأى المستشرق «يهوشع بورات» أنه خلف مطلب إعادة مقابر ومساجد لم يكن أي مسلم يسكن بالقرب منها منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، هناك هدف واضح وهو الرغبة في إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل حرب ١٩٤٨ م. وأضاف: يجب التفريق جيدا بين المساجد المهجورة التي سكن بجوارها المسلمون واحتياجات المسلمين القائمة، وكذلك بين المساجد التي يعتبرها المسلمون أماكن مقدسة ومقابر قديمة لا تستخدم ولا يعتبرها الإسلام مقدسة. وباعتقاد «بورات»، إن الدافع وراء طلبات إعادة المساجد هو الرغبة في حيافة الأماكن المقدسة في المواقع التي كانت حتى عام ١٩٤٨ م بيد العرب^(٢).

ويقف المستشرق إيلي ريخس (المتخصص في دراسة المجتمع العربي في جامعة تل أبيب) عند مؤشر تسارع مبادرات إعادة تأهيل المساجد والمقابر الإسلامية القديمة في المواقع التي هجر منها العرب عام ١٩٤٨ م، لتصبح جزءا من النشاطات المنتظمة خلال المناسبات التذكارية لعرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م. وباعتقاده أن هذا النشاط يشكل جزءا من نزعة متزايدة لدى العرب في البلاد بغرض «إعادة فتح ملف ١٩٤٨ م»، والهدف في حالات كثيرة ليس إيجاد مكان لصلاة الجمهور، وليست هناك حاجة جماعية - دينية لتنشيط العبادة في مسجد داخل تجمع سكاني يهودي لا يعيش فيه مسلمون، حتى وإن بني هذا التجمع على أنقاض مدينة عربية^(٣).

- عاشرا: مطالب ومهام مستمرة:

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققه عرب فلسطين بلجم الجموح الصهيوني العنصري، والتخفيف من وطأة الاحتلال، عبر العمل المتواصل والجاد على المستوى الجماهيري، إلا أن هؤلاء العرب لا يزالون يتطلعون إلى إنجاز مهام كبيرة، تتمثل في تقرير مصيرهم بأنفسهم ونيلهم حقوقهم القومية والمدنية.

ومبادرة من لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وتحت شعار «من أجل الحقوق القومية والمدنية والتطور الحر على أرض الأباء والأجداد» عقد في مدينة الناصرة يومي ١٣ و١٤/١٢/١٩٩٦ م المؤتمر العام للجماهير

(١) تقرير، نائب إسرائيلي يعارض ترميم بعض المساجد، القدس ١٤/١٢/١٩٩٣.

(٢) يهوشع بورات، الديانة في خدمة حق العودة، تعريف ٦/٨/١٩٩٧، ص ٦.

(٣) إيلي ريخس، إعادة فتح ملف ١٩٤٨، مقال مترجم في صحيفة القدس ٣٠/٣/٢٠٠١، ص ٩.

العربية، الذي شاركت فيه قوى وفعاليات وهيئات وتنظيمات تنشط في مختلف مجالات العمل الشعبي/ الوطني والقومي والديني.

كانت مسألة الأوقاف والمقدسات في صدارة الموضوعات التي ركز عليها المؤتمر، وارتبطت بموضوعات الهوية القومية وقضية الأرض ومقاومة التمييز والقهر القومي. وأضحى واضحا أن هناك علاقة واضحة بين إمكانيات تحسين أوضاع الجماهير العربية المسلمة، وبخاصة الذين يعيشون في المدن المختلطة وبين تحرير الأوقاف، والوقف المتبقي إذا تسلمته أيد أمينة فسيرفع عاليا بالمسلمين، ورفض المؤسسة الصهيونية الحاكمة التعامل مع المسلمين كجزء من الأقلية العربية في البلاد، يؤكد في حقيقة الأمر ملكية المسلمين لهذه الأوقاف، كما أنه يحمل بذور العنصرية السلطوية ضد المسلمين تماما فضلا عن أنه يحمل بذورا مستقبلية. وصدرت عن المؤتمر التوصيات التالية: (١)

- تشكيل لجنة لإحصاء الأوقاف، ثم المطالبة بإعلان الحكومة الصهيونية رسميا عن حجم هذه الأوقاف التي سيطرت عليها.

- معرفة حجم مدخولات الوقف الإسلامي لخزينة الدولة، وأين تصرف هذه الأموال منذ قيام الدولة والعمل على استعادتها.

- تشكيل مجلس إسلامي أعلى منتخب من قبل المسلمين يدير الشؤون الوقفية.

- إقامة كافة لجان الأمناء المعنية.

- الاهتمام بالجانب الإعلامي الذي يبين حالة الوقف الإسلامي، سواء كان ذلك بالنشريات أم الفيديو أم الكاسيت أم الصحيفة أم أي وسيلة إعلامية أخرى.

- المطالبة بإدخال تدريس مساقات حول الأوقاف والمقدسات تاريخيا في بلادنا في المدارس العربية.

- الكف عن انتهاك المساجد، والعمل على تخصيص ميزانيات لترميمها والحفاظ عليها كأماكن عبادة.

- إدراج المقابر والمساجد الإسلامية في لائحة المناطق التي يعرفها القانون كأماكن

(١) وثيقة بعنوان «الأوقاف والمقدسات» قدمت إلى المؤتمر العام للجماهير العربية في فلسطين المحتلة المنعقد في الناصرة يومي ١٣/١٤/١٩٩٦ (في كتاب يتضمن وثائق المؤتمر/ الناصرة ١٩٩٦) ص ١٩.

مقدسة.

- العمل على استقلالية المحاكم الشرعية، ورصد الميزانيات الملائمة والمناسبة لعمل المحاكم.

- إعادة النظر في سبل وطرق تعيين القضاة، إذ إن وظيفة القاضي أعلى وأرفع من وظيفة المرافع الشرعي الذي يتطلب مؤهلات ليصبح مرافعا شرعيا، فيما لا يتوافر هذا الشيء لدى القضاة الشرعيين.

- ضرورة أن يتولى القضاء الشرعي طلبة العلم الشرعي، وعلى من يحصلون على العدالة الجامعية اجتناب الكبائر والصغائر المعروفة بالمصطلح الشرعي.

- زيادة عدد المحاكم الشرعية بما يتناسب والوضع السكاني الجغرافي.

ومن المساهمات البارزة التي عنيت بتقديم المطالب والتوصيات الخاصة بالأماكن المقدسة العربية في البلاد، مذكرة أعدها السيد أحمد الناطور (قاض أول وعضو محكمة الاستئناف الشرعية في فلسطين المحتلة) وقدمها إلى رئيس الحكومة الصهيونية ووزير العدل «تضمنت المطالب التالية:»^(١)

- فرض وتطبيق قانون حماية المقدسات لسنة ١٩٦٧م، وإصدار الأوامر إلى الموظفين ذوي العلاقة والاختصاص بأن عليهم، وعلى مؤسساتهم التقيد بالقانون نصا وروحا، وأن على أذرع سلطات القانون والقضاء معاقبة كل من يعتدي على المقدسات ويتجاوز القانون، كما يحسن بوزير الأديان أن يصدر نظاما لتنفيذ قانون حماية المقدسات بالتشاور مع وزير العدل وفقا للمادة الرابعة من القانون، هذا ويتعين أيضا فرض قانون العقوبات على المعتدين من أجل وضع حد لأعمال التدنيس والاعتداءات المستمرة الواقعة بحق المقدسات الإسلامية.

- إلغاء طراز «لجان الأمناء» على الوقف الإسلامي، والسماح للجماهير العربية المسلمة بانتخاب لجان محلية منتخبة انتخبا حرا وفي سرية دونما تدخل فوقي، وذلك لفترات زمنية محددة (ليس انتخبا مدى الحياة) وتكون هذه اللجان خاضعة لإشراف ولرقابة الجماهير وكذلك لمراقب الدولة.

(١) وثيقة، مذكرة القاضي أحمد الناطور، صحيفة القدس المقدسية ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٠.

- يجب تعديل قانون «أملك الغائبين» بحيث يحظر على القيم القيام بعمليات بيع أو إحالة لأملك الوقف، وذلك بشكل فوري، سواء كانت عين الوقف مقدسة أم غير مقدسة، وذلك طوعا للأحكام الشرعية وإنصافا للإسلام والمسلمين. وينبغي على القيم أن يبين المدخولات التي جناها من أملك الوقف حتى الآن، وجهات صرفها، وهذا ويتعين منع «لجان الأمانة» - إلى حين إلغائها - من القيام بأي إجراء من شأنه المس بعين الوقف التي بأيديها، سواء كانت هذه الإجراءات متعلقة ببيع أو رهن أو إجارة .

- على الوزراء ذوي الصلاحية والاختصاص إصدار أوامرهم إلى الشركات الحكومية و/ أو البلدية بالتوقف الفوري عن أية عملية بناء على أراضي المقابر، كما أن عليهم أن يمتنعوا عن مصادقة أية خارطة بناء أو تخطيط في هذه الأماكن، كما يتعين على هذه الجهات أيضا صيانة وحراسة المساجد والمقابر التي تقع في حدود صلاحياتهم وذلك على حسابها.

- إضافة إلى ما جاء في المادة الرابعة وإكمال له، فإنه يتعين على القيم أن يتحمل مسؤولية ترميم وصيانة المقدسات الإسلامية الواقعة تحت يده لأننا نحمله مسؤولية سلامتها، وتفترض أن يرى نفسه مسؤولا عن سلامة هذه المقدسات طالما كان واضعا يده عليها. كما يتعين عليه أيضا أن يسمح بفتح هذه الأماكن، وتنصيب حراس دائمين عليها.

- لقد أنشئ الوقف قرية لله تعالى وحسبا للعين عن تملكها لأحد من العباد، وتصدقا بالمنفعة على وجود الخير في حياة المسلمين تبعا للنصوص الوقفية. ومن ثم فإن له طابع القدسية، لهذا فإنه من الواجب اتباع قواعد العدالة في توظيف الوقف أعيانا ومنافع، وإحالته إلى إدارة المسلمين وفقا للأحكام الشرعية.

- مقترح لإقامة مجالس إسلامية في المدن والقرى العربية على غرار المجالس الدينية اليهودية القائمة، وترصد لها الميزانيات الحكومية لتقوم بتشغيل رجال الخدمات الدينية الذين تحفظ لهم حقوقهم، ويصان وقارهم لأنها ترعى شؤون المساجد والمقابر. كما يجب رفع درجة رجال الخدمات الدينية الإسلامية بشكل فوري بما يتلاءم ومركزهم لدى الجماهير التي يخدمون، وبما يفي احتياجاتهم، ويجب إعادة توظيف سدة المساجد (حيث كانت وظائفهم قد ألغيت في وقت سابق) فيكون في كل مسجد ثلاثة موظفين على الأقل: إمام، ومؤذن، وقيم، هذا ويتعين تنصيب خادم/ حارس لكل مقبرة، وإلزام موظفي وزارة الأديان بمراقبة سلامة المقدسات الإسلامية خصوصا في المواطن المهجورة .

- يجب انتخاب قضاة بشكل فوري وفقا للأملك المتاحة حالا ولاحتياجات الجهاز.

- تعديل قانون القضاة لسنة ١٩٦١م بحيث يجعل شرطا أساسيا هو توافر المؤهلات الثقافية اللائقة فيمن يرشح للقضاء . هذا ونوصي بأن يشترط أن يكون المرشح للقضاء ذا ثقافة دينية أكاديمية أو ثقافية قانونية - حقوقية ومرافعة شرعية، وذلك كحد أدنى للمؤهلات.

- توسيع وتعميق التعليم الإسلامي في المدارس الأساسية والثانوية، وتوفير مساقات للتخصص في علوم الدين، كما ينبغي عقد دورات تأهيلية لمدرسي الدين العاملين في سلك التربية والتعليم .

- على وزارة المعارف أن تعترف بخريجي الكليات الشرعية في أم الفحم وفي باقة الغربية كخريجي جامعات، وذلك لغرض تشغيلهم في سلك التعليم والتدرج المهني .

- على وزارة المالية أن تعترف بمدفوعات «الزكاة» المفروضة على أملاك ودخولات المسلمين لإنفاقها في سبل البر والتنمية الاجتماعية «كنفقات ضريبية» وكذلك الاعتراف بتبرعات المسلمين لتمويل الخدمات الدينية، وبناء الأماكن المقدسة وصيانتها كنفقات ضريبية أيضا.

- إقامة لجنة من المختصين المسلمين لفحص أوضاع الأوقاف الإسلامية وكيفية إدارتها من قبل القيم على أملاك الغائبين ولجان الأمناء على حد سواء، وكذلك لفحص أحوال الخدمات الدينية المتردية وأوضاع المقدسات الإسلامية التي أوردنا أمثلة منها على سبيل التذليل لا الحصر، كذلك نقترح إقامة مجلس استشاري مؤلف من الحقوقيين المسلمين بجانب وزير العدل، من أجل الشروع في عملية إصلاح تشريعية واسعة، لضمان حقوق المسلمين في مقدساتهم وفي شؤون دينهم وديانهم .

وعلى مستوى الباحثين والكتاب، تم التركيز - وفق تعبيرات أحد الباحثين من الداخل الفلسطيني - على ضرورة قيام السلطات الصهيونية بخطوة غير مسبوقه، وتعمل على ما يلي:^(١)

- تحجير جميع المقدسات الإسلامية المصادرة حسب قانون «أملاك الغائبين» لأن الأوقاف لا تصادر ولا تباع، وهي ملك للمسلمين الذين يشكلون أكثر من ٧٥٪ من الجماهير العربية

(١) فتحي فوراني، الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل، موقع باقون، الرابط:

<http://www.baqoon.com/w6/w6.htm>

الباقية في وطنها، ولم تترك هذا الوطن، ولأن مصادر هذه الأوقاف واعتبار أصحابها الموجودين «غائبين»، يشكّلان انتهاكا فظا للشريعة الإسلامية، وتدخلا سافرا ومهينا في شؤون المسلمين الداخلية.

- تسليم هذه الأوقاف إلى لجان منتخبة انتخابا ديمقراطيا مباشرا، وتمثل المصالح الحقيقية للمسلمين، وتشرف على شؤون أوقافهم، وتديرها بأمانة لما فيه خيرهم.

- اعتبار جميع الصفقات التي تمت على الأوقاف والمساجد باطلة، كتلك الصفقات التي تمت على مسجد حسن بيك في يافا، والمسجد الصغير، ومسجد النصر في حيفا. لأن هذه الصفقات تمت من وراء ظهر المسلمين، وبطريقة مشبوهة تتعارض أشد المعارضة ومبادئ الشرع الإسلامي.

- تعويض المسلمين عن أراضي الأوقاف التي تمت تصفيتها في غفلة من الزمن على يد «الأمناء» وأقيمت عليها الفنادق السياحية، والمنشآت الرسمية، والمراكز التجارية، والتي تتعذر إعادتها إلى سابق عهدها، وذلك بتوفير أراض أخرى من أملاك الدولة، وتسليمها إلى لجان منتخبة، حتى يستفيد منها أصحابها الشرعيون.

- تعويض المسلمين عن ريع الأوقاف التي نهبت خلال اثنين وخمسين عاما، وكانت تصرف بطرق مشبوهة ووسائل ملتوية.

وحسب شهادة للنائب في الكنيست (البرلمان) الشيخ إبراهيم صرصور (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م)، تعدّ قضية الأوقاف الإسلامية في البلاد من القضايا المصرية بالنسبة للمسلمين في البلاد، لأنها من جهة وقف إسلامي خالص، وهي بذلك وحسب التعريف الإسلامي ملك لله سبحانه، وهي أوقاف ما أخذت صفتها هذه إلا لتوضع في خدمة مجموع المسلمين من الجهة الأخرى. ويقول صرصور: من هذا المنطق رفضنا، وسنظل نرفض، اعتبار الدولة الصهيونية لهذه الأوقاف أملاك غائبين ضمّت إلى ملكية الدولة من خلال «دائرة أراضي إسرائيل» أو سلطة التطوير بدعوى أنها كانت تحت تصرف المجلس الإسلامي الأعلى الذي حل وهاجر أعضاؤه أثناء نكبة فلسطين، وهذا بالطبع مخالف للمنطق والقانون والدين والقوانين الدولية. ويرى صرصور أن ملف الأوقاف الإسلامية يجب أن يكون واحدا من ملفات مفاوضات الوضع النهائي، ليس بين السلطة الفلسطينية والدولة الصهيونية في إطار المفاوضات الجارية، ولكن بين الجماهير العربية والدولة الصهيونية^(١).

(١) إبراهيم صرصور، الأوقاف من ملفات الوضع النهائي بيننا وبين إسرائيل، مجلة «حديث الناس»، السنة الحادية عشرة، الناصرة - فلسطين المحتلة ٢٤/٩/٢٠١٠، ص ٦.

ومن الملاحظ أن هذه المطالب الصادرة عن جهات وشخصيات معنية بالأوقاف في الداخل الفلسطيني، تعبّر بوضوح عن جوانب من الهموم الدائمة للعرب في وطنهم، حيال السياسة الصهيونية والتعدّيات الموجهة ضد الأوقاف، لهذا يتعين النظر إليها بأنها صرخة في وجه الظلم تتطلع إلى أن يكون لها صدى في الداخل والخارج على حد سواء.

- استنتاجات الفصل السابع:

١ - بينت وقائع المعركة حول الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، أنها جزء رئيس من الصراع الشامل بين الشعب العربي الفلسطيني في وطنه والكيان الصهيوني الغاصب.

٢ - يتلخص الهدف الأبرز لعرب فلسطين في الحفاظ على شخصيتهم القومية/الدينية المتماسكة والثابتة، على الرغم من محاولات الطمس الصهيونية التي تستهدف هذه الشخصية.

٣ - ينطلق الناشطون العرب - في دفاعهم عن المساجد والمقابر وغيرها من المواقع ذات المكانة الدينية والروحية والتراثية - من مفاهيم وأحكام تتعلق بالمقدسات.

٤ - في مواجهة التعدّيات الصهيونية على الأوقاف الإسلامية (الأراضي - المساجد - المقابر والمقامات...) تتخذ المقاومة التي يبديها العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م أشكالاً عدة.

٥ - عقد العرب في فلسطين مؤتمرات شعبية عارمة أكدوا فيها رفضهم كل المخططات والممارسات الصهيونية، ودعوا إلى تحرير الأوقاف الإسلامية، وتسليمها إلى لجان إسلامية منتخبة من قبل المسلمين بصورة ديمقراطية، وتعويض المسلمين من أراضي الدولة بدل الأراضي والأملاك التي أقيمت عليها مؤسسات رسمية، والسماح بترميم المواقع المقدسة في التجمعات القائمة والمهجورة.

٦ - شهدت العقود الأربعة الأخيرة ازدياداً ملحوظاً في الأطر التنظيمية للفعاليات والقوى الشعبية العربية في فلسطين، التي لاتزال تنشط حتى الآن وتناضل بلا هوادة ضد السلطات الصهيونية.

٧ - تعمل في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨م عشرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والدفاع عنها، من أبرزها «مؤسسة الأقصى» و«جمعية الأقصى».

٨ - نجحت جهود الجماهير العربية في إرغام السلطات الصهيونية على الاستجابة لمطالب هذه الجماهير. ولا يزال العرب يتطلعون إلى إنجاز مهام كبيرة، تتمثل في تقرير مصيرهم

بأنفسهم ونيلهم حقوقهم القومية والمدنية.

٩ - في ساحة المواجهة، يصرّ الشعب الفلسطيني على مواصلة معركة الوجود، وحراسة الذاكرة والمكان، ساعياً إلى تصحيح الخطأ التاريخي الذي لحق به، وإن طال الزمان.

الخاتمة

استنتاجات إجمالية:

من الواضح أن التعديت الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين تشكل أحد العناوين البارزة للعنصرية والاضطهاد التي تنتمي إليهما السياسة والممارسات المعتمدة من قبل السلطات الصهيونية إزاء الوجود العربي في البلاد. ومع ذلك تتحدث هذه السلطات عن السلام والتسامح وغير ذلك من المفاهيم التي تحاول تفريرها من مضامينها الحقيقية، لفرض الأمر الواقع القائم على القهر واغتصاب الحقوق.

ويجدر التأكيد هنا أن السياسة التي تنتهجها السلطات الصهيونية إزاء الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين تتعارض مع المضامين الإنسانية والأخلاقية للشرائع السماوية، وأنه بالرغم من كون القانون الدولي الإنساني واتفاقيات لاهاي وجنيف، وكل المرجعيات القانونية الدولية، تطالب بضرورة حماية وعدم انتهاك حرمة وقدسية الأماكن المقدسة لدى الشعوب المختلفة، وتؤكد أيضا ضرورة الحفاظ على الأوضاع الثقافية والتراثية في أي بلد وعدم المساس بها، غير أن السياسة الصهيونية تواصل العديد من الانتهاكات بحق المقدسات، بتعارض تام مع القانون الدولي الإنساني والمواثيق والأعراف الدولية.

وقد تم، عبر العرض التوثيقي الموظف في ثنايا هذا البحث، الكشف عن جوانب كثيرة من هذه التعديت، التي كان ينشر بعضها منجما وعلى هيئة أخبار وتقارير متفرقة، وجاءت هذه المساهمة البحثية لتقدم صيغة موثقة متكاملة جديدة، قابلة للبقاء كنص يحتفظ بصورة عن السياسة العدوانية الصهيونية حيال فلسطين وتاريخها وهويتها العربية الإسلامية. وقد تبين من هذا النص الحرص على تغطية الموضوع من مختلف جوانبه، وكانت التفصيلات الواردة فيه تصب في اتجاه التكامل.

واستنادا إلى ما ورد في البحث، يمكن إيراد العديد من الاستنتاجات، أبرزها:

١ - لا تختلف الأوقاف، في الحالة الفلسطينية، من حيث تعريفها وأحكامها الشرعية وشروطها وقواعدها وأنواعها، عما هو عليه الحال في الواقع الإسلامي الشامل، ولكن تلك الحالة تتميز عما سواها، بالمصير المأساوي الذي آلت إليه.

٢ - على امتداد العهود الإسلامية، ظل ارتباط المسلمين بفلسطين ينبثق من مكائنها المقدسة والمباركة، ومن الخصائص التعبدية والعقيدية التي تنتمي إلى العقيدة الإسلامية.

٣ - كان الوقف الإسلامي الأول في فلسطين، وقفه الرسول (ﷺ) في مدينة الخليل

(حبرون) على تميم الداري وإخوته (وهم من لحم)، مرتين؛ مرّة قبل الهجرة، ومرّة بعدها، وذلك كبشارة نبوية إعجازية تؤكد هوية فلسطين الإسلامية، قبل فتحها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

٤ - ظلت الغالبية العظمى من أراضي فلسطين - منذ الفتح الإسلامي لها - تعدّ أراضي وقفية تخدم مصالح الأمة الإسلامية، سواء كانت هذه الأراضي خيرية أم ذرية.

٥ - إذا كان بيت المقدس كله وقفا إسلاميا، فإن ما يسري عليه من قدسية يسري على جميع أكنافه. واستنادا إلى ذلك، تعامل حكام المسلمين مع فلسطين ومدينتها المقدسة، فقد قاموا على رعايتها ورعاية مقدساتها وإعمارها.

٦ - شهدت فلسطين تسابقا في إقامة الأوقاف بين الخلفاء والسلاطين والأمراء ورجال الدولة الإسلامية الآخرين، منذ العهود الإسلامية الأولى وحتى سقوط الدولة العثمانية (١٩١٨م).

٧ - اتسعت الأوقاف في فلسطين بصورة ملحوظة إبان العهد العثماني، ودأبت السلطات العليا على متابعتها دوريا وإحصاء موجوداتها.

٨ - تعدّ أراضي الأوقاف في فلسطين أحد الأشكال الخمسة للأراضي التي حددها القانون العثماني الصادر عام ١٨٥٨م، والذي ظل ساري المفعول نحو قرن من الزمن، وهذه الأشكال هي: أراضي الملك (أو المملوكة) - الأراضي الأميرية - الأراضي المتروكة - الأراضي الموات - أراضي الأوقاف.

٩ - تصنيف الأوقاف في فلسطين حسب نوع ملكية الأراضي والممتلكات الموقوفة ضمن نوعين هما: الأوقاف الصحيحة، ويقصد بها التي كانت من أراضي الملك ووقفت وفقا للشرع؛ والنوع الثاني من الأوقاف في فلسطين، هو ما يدعى الأوقاف غير الصحيحة أو أوقاف التخصيصات، وهي مساحات مفرزة من الأراضي الأميرية وقفها سلاطين آل عثمان وغيرهم بإذن سلطاني.

١٠ - مع وقوع فلسطين تحت الاحتلال (الانتداب) البريطاني، باشرت الإدارة العسكرية بإدارة الأوقاف الإسلامية، وقامت بهدم بنايات وقفية. وفي المقابل كانت مؤسسة الأوقاف الإسلامية تلعب دورا طليعيا قبل الاحتلال وبعده، ونجحت في تحجيم الأطماع

الصهيونية.

١١ - ليس ثمة إحصاءات دقيقة للأوقاف في فلسطين، والأرقام التي يوردها الباحثون هي استنتاجات تستند إلى معلومات غير كافية، كما أن المعلومات تتفاوت لأنها تنتمي إلى فترات مختلفة من العهد العثماني، ما قبله وما بعده.

١٢ - تتباين التقديرات حول أراضي الأوقاف ضمن ما يسمى «الخط الأخضر» أي فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م، فقال بعضهم إن نحو ١٠٪ من مجموع أراضي القرى العربية في البلاد أو نحو ٧٪ من مساحة الأراضي الإجمالية لفلسطين - باستثناء النقب - كانت أراضي أميرية موقوفة وقفا غير صحيح. بينما قدر آخرون أن ١٥٪ من مجموع مساحة الريف العربي كانت أراضي أوقاف.

١٣ - على غرار حالات أخرى مماثلة، بدأ بناء المساجد في فلسطين عقب الفتح الإسلامي للبلاد مباشرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

١٤ - انتعشت الصوفية بشكل خاص إبان الحكم المملوكي لفلسطين، ابتداء من القرن السابع الهجري الذي أسست فيه أكثر من نصف الخوانق والربط والزوايا في فلسطين.

١٥ - انتشرت في فلسطين مبان شيدت بوصفها مقامات أو مزارات للعديد من الشخصيات الإسلامية الدينية أو التاريخية التي عاشت في البلاد. ويندر أن تجد قرية ليس فيها مقام لأحد الأنبياء أو الأولياء الصالحين. وظلت المقامات والمزارات تحظى بعناية مستمرة من قبل عامة الناس، ومن المسؤولين والحكام على السواء.

١٦ - تحتفظ المحكمة الشرعية في القدس ومراكز المحفوظات والمكتبات في أماكن متفرقة بعشرات الوثائق والمستندات الوقفية للأراضي والحقوق الإسلامية في فلسطين.

١٧ - تعكس المعالم الوقفية بصورة واضحة الهوية العربية - الإسلامية الخالدة لفلسطين، وتوحي بالغنى الروحي والثقافي للمجتمع الفلسطيني، كما تشير إلى الارتباط الوثيق الذي كان قائما بين مؤسسة الأوقاف والمستفيدين منها. وقد ظل الحال على النحو الذي وجد بصيغة «الوضع الراهن» للأوقاف، حتى نكبة عام ١٩٤٨ م، التي تمثلت بسلب البلاد عن الجسم العربي الإسلامي، وتهجير غالبية مواطنيها العرب وإقامة الكيان الصهيوني عليها. ومنذ ذلك الحين أخذت الأوقاف الإسلامية تنح وتطأ الاحتلال وتعرض لشتى

أنواع التعديت.

١٨ - شكّلت أمكنة العبادة الإسلامية في فلسطين أحد المصادر التي رفدت الأداء الإسلامي العام في البلاد، وقد ظل هذا الأداء قائماً، ينمو حيناً ويتراجع حيناً، حتى عهد الانتداب البريطاني. وفي هذا العهد عمدت سلطات الانتداب إلى انتهاج سياسة صارمة لتعطيل الدور الذي يؤديه نظام الأوقاف في البلاد.

١٩ - في مرحلة قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عام ١٩٤٨م، تعرضت الأوقاف لمنط جديد من التعديت التي جعلت منها السلطات الصهيونية نهجاً ثابتاً.

٢٠ - أسفرت حرب ١٩٤٨م عن وقوع غالبية أملاك الأوقاف الإسلامية الفلسطينية في قبضة الاحتلال الصهيوني. وبشرت المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني، فور الإعلان عن قيامه عام ١٩٤٨م، بمصادرة أراضي الوقف العامة التي هجرها أصحابها أو شردوا منها.

٢١ - أنشأت السلطات الصهيونية «لجان الأمناء»، التي مارس معظم أعضائها دوراً تخريبياً منهجياً في تحطيم الأوقاف وبيعها. وقامت هذه السلطات باستثمار القوانين التي ورثتها عن الانتداب البريطاني، وسنت قوانين لنهب الوقف الإسلامي، وعمدت إلى انتهاك حرمة الأوقاف والمقدسات.

٢٢ - كانت أركان نظام الأوقاف الإسلامية في فلسطين تتداعى ركناً بعد الآخر. فقد وجد القادة الدينيون والوعاظ ومسؤولو الأوقاف وموظفو المساجد أنفسهم خارج فلسطين وممنوعين من العودة إليها. وأغلقت أعداد كبيرة من المساجد وتعطلت الصلوات، وتعرض عدد كبير من المساجد للدمار من جرّاء العمليات العسكرية والممارسات الإجرامية الصهيونية.

٢٣ - خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ - ١٩٦٦م، وهي فترة الحكم العسكري الذي فرض على العرب في فلسطين المحتلة، لم تمنح سلطات الاحتلال الصهيوني أي فرصة للمجتمع الإسلامي الفلسطيني لإعادة تأليف لجان الأوقاف، أو لتعيين موظفين جدد أو للتصويت في انتخابات جديدة لهيئة إسلامية.

٢٤ - أصرّ الكيان الصهيوني على الاحتفاظ لنفسه بالإشراف على شؤون المسلمين

في البلاد، والتحكم في حياتهم اليومية ومصيرهم على النحو الذي يستهدف اجتثاث بذور التطور المستقل التي تظهر في صفوفهم.

٢٥ - كانت هناك رغبة صهيونية كامنة في إلغاء نظام الأوقاف بصورة كاملة، غير أن حكومات الكيان الصهيوني كانت تواجه صعوبة بالغة تعترض محاولات تحقيق رغبتها تلك. وهكذا نشأت سياسة صهيونية رسمية قامت على عدم تفويت أي فرصة للاستيلاء على الأراضي التي تم تهجير أصحابها منها، وعملت أراضي الأوقاف وأملأها بالطريقة ذاتها.

٢٦ - تنحاز المحكمة الصهيونية العليا إلى موقف الدولة الراض للكشف عن الحقائق الخاصة بأملك الأوقاف بذريعة «الأمن القومي الإسرائيلي».

٢٧ - دأبت الحكومات المتعاقبة على مصادرة أراضي الأوقاف التي تم تشريد أصحابها منها، واستعملت أساليب همجية في السيطرة على أملك الأوقاف، وسنت سلسلة من «القوانين»، بالإضافة إلى عملها ببعض القوانين العثمانية والانتدابية الجائرة، في خدمة مصالحها لتمرير سياسات المصادرة.

٢٨ - أنطت الدولة الصهيونية حق إدارة أملك الأوقاف الإسلامية بالهيئة المسماة «القيم على أملك الغائبين»، وذلك باعتمادها على القانون الذي شرعته سنة ١٩٥٠م وأسمته «قانون أملك الغائبين» لسنة ١٩٥٠م.

٢٩ - لم يقيم القيم أبداً بأي إجراء من أجل صيانة المقدسات الإسلامية «المؤتمنة» في يده. ومشاركة حكومة الاحتلال في صيانة الأماكن المقدسة في المدن والقرى الإسلامية تكاد تكون صفراً.

٣٠ - تعيش الأماكن الإسلامية المقدسة في البلاد، وخاصة في المدن المختلطة وفي الأماكن التي ليس فيها مسلمون، أوضاعاً مزرية. وتتم السيطرة على العديد منها واستخدامها لغير الأغراض التي خصصت لها.

٣١ - تعدّ المدن «المختلطة» (أي التي يسكنها العرب واليهود، وهي حيفا وعكا ويافا واللد والرملة وبئر السبع) عصباً حساساً في مسألة الأوقاف الإسلامية، وشاهد على التوجه الرسمي في تعامله مع العرب الباقين في وطنهم.

٣٢ - بعد إزالة أعداد كبيرة من المعالم الإسلامية من قبل السلطات الصهيونية، ظلت غالبية الأماكن العامة الباقية التابعة للأوقاف بمنأى عن الصيانة والترميم، وبمرور الزمن غدت المئات من هذه الأماكن خرائب مهجورة.

٣٣ - تعددت أشكال الجريمة والانتهاكات الصهيونية لحرمة مباني المساجد الواقعة ضمن المناطق المحتلة من فلسطين منذ عام ١٩٤٨م، كونها تعبيراً رمزياً عن حضور العرب المسلمين وجذورهم في البلاد. وكانت المساجد في فلسطين، خلال حرب ١٩٤٨م، هدفاً للهجمات ولعمليات التدمير التي نفذها الصهليون.

٣٤ - كان عدد المساجد في المنطقة التي أقيم عليها الكيان الصهيوني نحو ٣١٣ مسجداً، لم يبق إلا القليل منها، ولم يتجاوز عدد المساجد والمباني الدينية المختلفة أكثر من ٢٠٠ مبنى. وأخذت السلطات الصهيونية تزيل أنقاض القرى العربية المدمرة، وتخفي معالمها، وضمنا مباني المساجد في هذه القرى.

٣٥ - أظهرت وثائق في أرشيف الجيش الصهيوني - تم كشف النقاب عنها - أن الجيش الصهيوني عمل منذ قيام الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨م على إزالة آثار قرى وبلدات عربية جرى تهجير سكانها، ومحوها من الوجود، وتنفيذ حملات غايتها تفجير مساجد وأضرحة أولياء بأوامر صادرة عن قائد الجبهة الجنوبية في حينه موشيه دايان.

٣٦ - لدى استيلاء السلطات الصهيونية على الأراضي والأماكن التابعة للأوقاف الإسلامية في البلاد، استولت بالمثل على العديد من أبنية المساجد، ونقلت بعضها إلى جهات خاصة، وراحت بدورها تستخدم هذه الأبنية لأغراض مختلفة على نحو تنتهك فيه حرمة المكان.

٣٧ - جرى استخدام العديد من المساجد من قبل المستوطنين والمؤسسات الصهيونية كمطاعم وحانات وملاهي ليلية ومتاحف ومواقع سياحية وكنس وحظائر للحيوانات.. إلخ. كما لجأت تلك السلطات إلى هدم العديد من المساجد وسواها من الأبنية الموقوفة. وفي حالات أخرى كانت أبنية المساجد المهجورة والمهملة أمكنة يلجأ إليها المنحرفون اليهود.

٣٨ - بعد وقوع المدن الفلسطينية (صفد وطبرية وبيسان وعكا وحيفا ويافا واللد والرملة وعسقلان) في قبضة الاحتلال الصهيوني، انتقلت غالبية أملاك الأوقاف إلى القيم أو الحارس على «أملاك الغائبين»، ثم إلى «سلطة التطوير» الصهيونية، وتعرضت لعملية

تهويد واسعة النطاق، وعانت المساجد عمليات تدمير وتخريب صهيونية، وألغيت عن بعضها صفة أماكن العبادة، وتم استخدامها من قبل اليهود لأغراض متعددة (حوانيت - مطاعم - مقاه - معارض .. إلخ).

٣٩ - جرى الاعتداء على حرمة غالبية المساجد التي كانت قائمة في مدن البلاد قبل عام ١٩٤٨ م. وشملت التعديات الصهيونية عدة مساجد في منطقة النقب الواقعة في القسم الجنوبي لفلسطين، التي تشغل نحو نصف مساحة البلاد، وتشكل بئر السبع مركزها المدني الأول. كما تعرضت المساجد في جميع القرى الفلسطينية - التي تم تهجير مواطنيها العرب منها وتدميرها - إلى العديد من أشكال التعديات الصهيونية، تراوحت بين التدمير أو التهويد أو استخدامها من قبل اليهود كمنافع لهم.

٤٠ - لم يكتف الصهونيون بانتهاك المساجد والمقدسات الإسلامية في البلاد، بدعم من المؤسسة الحاكمة، بل إنهم راحوا يبحثون عن جميع الآثار والأحجار القديمة في المساجد، لنزعها في سياق محاولة طمس معالم هويتها.

٤١ - في سبيل طمس الهوية العربية الإسلامية لفلسطين، ترفض سلطات الاحتلال غالبية طلبات ترميم أي مبنى قديم من مباني الأوقاف الإسلامية ولا سيما المساجد، بذريعة عدم الحاجة إلى ذلك، وبغرض عدم إتاحة الفرصة لإقامة قرى عربية جديدة في مواقع القرى العربية المهجورة.

٤٢ - تحاول سلطات الاحتلال التحكم في شؤون المساجد والقائمين عليها في المدن والقرى العربية. وتستعثر السلطات الصهيونية بمشاعر المسلمين وحقوقهم، وبالاعراف وقواعد القانون الدولي التي تؤكد ضرورة حماية التراث الثقافي والديني والحضاري للشعوب.

٤٣ - في سياق التعديات الصهيونية على الأوقاف الإسلامية في فلسطين، كانت هناك مئات الحالات من عمليات الانتهاك اللفظ لحرمة المقابر والمقامات. ودلت هذه العمليات على المحتوى اللاإنساني واللاأخلاقي للعقلية الصهيونية، وعلى الاستهتار بمشاعر المسلمين في فلسطين وخارجها.

٤٤ - تعددت أشكال التعديات الصهيونية على مقابر المسلمين والمسيحيين، وشاركت فيها سلطات الاحتلال ومؤسسات الكيان المختلفة، فضلا عن المستوطنين وعصاباتهم

الإرهابية.

٤٥ - في المدن المهجرة والمدمرة وفي المدن المختلطة، أصبحت مقابر متعددة إما غير موجودة أو طمست معالمها أو تعاني الإهمال، وترفض السلطات الصهيونية السماح بترميمها.

٤٦ - طالت التعديات الصهيونية غالبية المقامات في البلاد، وتعددت أشكال هذه التعديات. وبالإضافة إلى عمليات التدمير والطمس، جرى تحويل عشرات المقامات إلى أمكنة مغايرة لهويتها الأصلية، وضمنا القيام بانتحال (تهويد) لبعضها. وقد حولت السلطات الصهيونية خمسين مقاما إسلاميا إلى دور عبادة خاصة باليهود المتعصبين

٤٧ - وصل الاستهتار الصهيوني بمشاعر المسلمين إلى حد قيام سلطة الآثار الصهيونية بتصدير الهياكل العظمية والجماجم لأموات المسلمين الفلسطينيين إلى الجامعات الأمريكية، بهدف إجراء دراسات أكاديمية عليها.

٤٨ - طالت التعديات الصهيونية المساجد والمقابر الفلسطينية الموجودة في منطقة القدس بشطريها؛ الغربي والشرقي، وشملت هذه التعديات: التدمير والنهب - ضم القدس - عزل القدس عن المدن والقرى العربية - تهويد الاقتصاد والتعليم والأراضي والعقارات والمتاحف والآثار... إلخ.

٤٩ - منذ وقوع شرقي القدس في قبضة الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧م، توالى الاعتداءات التي طالت منطقة الحرم القدسي، سواء بطرق مباشرة أم بانتهاج سياسة عنصرية ترمي إلى تهويد هذه المنطقة.

٥٠ - تواصل الجماعات الإرهابية الصهيونية أعمالها الاستفزازية للمسلمين لتصعيد التوتر في الموقع، واستغلال الظروف المناسبة لتنفيذ مخطط تهويد الحرم القدسي إلى حيز الوجود. وإلى جانب الأحزاب اليمينية المتطرفة، التي تتبنى سياسة تهويد الحرم القدسي، تنشط في الكيان الصهيوني عدة حركات وهيئات أكثر تطرفا لتطبيق هذه السياسة. وتتسع دائرة المنظمات اليهودية المتطرفة التي تتمنى تدمير المسجد الأقصى وقبة الصخرة، أو تفكيكهما ونقل حجارتهما إلى مكة المكرمة.

٥١ - في سياق المحاولات الصهيونية الرامية إلى رسم صورة ملفقة عن الهوية اليهودية

المزعومة للمنطقة، وطمس المعالم الأثرية العربية والإسلامية، قامت سلطات الاحتلال بإجراء سلسلة من الحفريات بمشاركة العديد من المؤسسات والهيئات والأجهزة الصهيونية. وشملت الحفريات الصهيونية أمكنة عدة تحيط بالحرم القدسي أو تقع تحت أسواره ومبانيه، وأدت إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة بالحرم وبسواه من الممتلكات الإسلامية، إلى جانب الأضرار المتعلقة بالمعتقدات والقيم للمسلمين.

٥٢ - هدمت سلطات الاحتلال الصهيوني الطريق التاريخي المؤدي إلى باب المغاربة ومنه إلى المسجد الأقصى، وأقامت جسرا مكانه ليتسنى من خلاله لليهود وشرطة الاحتلال الدخول واقتحام المسجد الأقصى. وصارت المعركة حول الجسر جزءا من معركة السيطرة على البلدة القديمة عموما.

٥٣ - سجلت وقائع متعددة في منحنى المحاولات الصهيونية الرامية إلى تهويد الحرم القدسي. ويتم البحث عن موطن قدم آخر في منطقة الحرم القدسي، لتخصيصه كمكان ثابت لإقامة الصلوات اليهودية. وبدأ الحديث يدور في الحاخامية الكبرى عن الخيارات بشأن المكان المرشح لبناء كنيس يهودي فيه.

٥٤ - قامت السلطات الصهيونية ببناء عشرات الكنيس اليهودية حول المسجد الأقصى، حيث باتت تشكل سلسلة دائرية تحيط به من كل الجهات، وبدأت تخلق واقعا استيطانيا خانقا ينذر بأحداث خطيرة جدا. وقدّر عدد هذه الكنيس بنحو ٥٠ كنيسا تقع على بعد عشرات الأمتار من الأقصى وفي عقارات تجاوره وأسفله.

٥٥ - أكثر التقارير الصهيونية من الحديث حول احتمالات تعرض الحرم القدسي لاعتداءات من قبل جماعات من اليمين المتطرف.

٥٦ - يتحدث الصهيونيون عن إمكانية تكرار تقسيم الحرم الإبراهيمي في الخليل بين المسلمين واليهود بالنسبة للحرم القدسي.

٥٧ - دشنت سلطات الاحتلال الصهيوني (٢٠١٠ م) ما يسمى «كنيس الخراب»، ضمن بلدة القدس القديمة، بالقرب من المسجد الأقصى، في خطوة تشكل «إعلان حرب»، لما تنطوي عليه من تهديد مباشر لمدينة القدس والأقصى. وقد أكدت عائلة البشيتي الفلسطينية المقدسية أن لديها أوراقا ثبوتية بملكية موقع «كنيس الخراب».

٥٨ - تم خرق حالة «الوضع الراهن» في القدس؛ من جانب السلطات الصهيونية، حيث فتح موقع «الحائط الصغير»، بشكل رسمي للصلاة وللمناسبات اليهودية، وهو مقطع من حائط الإسناد الغربي للحرم القدسي في قلب الحي الإسلامي في البلدة القديمة.

٥٩ - تتعرض مساجد ومواقع تاريخية أخرى في القدس لاعتداءات متواصلة، وخاصة سور القدس والمباني الوقفية والتاريخية الإسلامية والمسيحية.

٦٠ - خلال الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، سيطرت قوات الاحتلال على الحرم الإبراهيمي، وبدأت تمنع المسلمين من الصلاة فيه أو تعيق وصولهم إليه. ومنذ الأيام الأولى للاحتلال، اقتحم المستوطنون الحرم الإبراهيمي وعمدوا إلى إقامة كنيس يهودي داخله. وقد استولى اليهود تدريجياً على جزء من الحرم الإبراهيمي، وتم تحويل الجزء الأكبر منه إلى كنيس يهودي. وتريد سلطات الاحتلال الصهيوني تهويد الحرم الإبراهيمي وتحويله بكامله إلى كنيس يهودي.

٦١ - تصاعدت الأعمال الإجرامية الصهيونية ضد سكان الخليل والفلسطينيين عموماً، بارتكاب مجزرة ضد المسلمين في الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤م.

٦٢ - خلال سنوات الانتفاضة، شددت سلطات الاحتلال إجراءات منع المسلمين من دخول الحرم، ولم تسمح سلطات الاحتلال بفتح الحرم الإبراهيمي أمام المصلين المسلمين إلا ما ندر.

٦٣ - أدت الإجراءات والقيود والممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب إلى إغلاق سبعة مساجد في الخليل بصورة تامة.

٦٤ - تم تعطيل العديد من المؤسسات والمباني الوقفية، ووضع قيود على حركة المواطنين في مدينة الخليل، وهو ما يحول دون قيام المسلمين بأداء العديد من الشعائر الدينية الجماعية.

٦٥ - في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، كانت عمليات اقتحام قوات الاحتلال والمستوطنين للمساجد في هذه المناطق بمنزلة إجراءات دائمة خلال السنوات الماضية.

٦٦ - نفذت تعدييات على المقابر والمقامات وسواها في القدس وبقية المناطق المحتلة

عام ١٩٦٧ م، وأبرزها مقبرة «مأمن الله» الإسلامية التاريخية، ومقبرة باب الرحمة، ومقبرة وادي حلوة (مدخل بلدة سلوان)، ومقبرة المالحه، ومقبرة الوجة. وهناك حالات متعددة جرى فيها انتهاك حرمة المقابر الإسلامية خلال عمليات تمهيد الأرض للاستيطان أو توسيع المستوطنات في محيط القدس.

٦٧ - تعرض المسيحيون ومقدساتهم في فلسطين للأنماط ذاتها من الاعتداءات الصهيونية التي طالت المسلمين وأماكنهم المقدسة، وجرى استخدام مختلف الأساليب الهمجية في هذه الاعتداءات، دون أي اعتبار لحرمة المقدسات ولمشاعر أصحابها.

٦٨ - شكل اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ م إحدى الذرا في عمليات الاعتداء على المسيحيين وأماكنهم المقدسة في البلاد. وتحتفظ سجلات المؤسسات المسيحية ودوائر المحفوظات الفلسطينية والعربية والدولية بالعديد من الوثائق المتعلقة بذلك.

٦٩ - لم يكتف الصهونيون بما دمروه أثناء الحرب من المقدسات وأماكن العبادة، بل استأنفوا أعمالهم الهمجية، بعد ما استقرت لهم الأمور، حيث هدمت السلطات الصهيونية عشرات الكنائس، في العديد من القرى والمدن الفلسطينية، التي دمرت في عام ١٩٤٨ م، فور خروج أهلها منها.

٧٠ - لم تُج المقابر المسيحية من الاعتداءات الصهيونية، ففي عام ١٩٤٨ م قامت الجرافات بحراثة مقابر المسيحيين وتحويلها إلى حقول وبيارات، وتوالت الاعتداءات الأثمة على المقابر المسيحية في أوقات متفرقة.

٧١ - يؤكد الصهونيون بممارساتهم أنهم لا يفرقون بين مسلم ومسيحي، في موقفهم تجاه كل ما هو غير يهودي، وأنهم لا يفرقون بين الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. ويتعرض المسيحيون ومقدساتهم للاضطهاد الصهيوني المتكرر.

٧٢ - أدت التعديات الصهيونية على المسيحيين ومقدساتهم إلى نزوح عدد كبير من المسيحيين من القدس.

٧٣ - طالت الاعتداءات الصهيونية المسيحيين ومقدساتهم في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م.

٧٤ - رغم الاتفاق الدولي الموقع مع الفاتيكان، الذي تعهدت فيه السلطات الصهيونية

بالحفاظ على حرية العبادة في الكنيسة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلا أن سلطات الاحتلال تدخلت في الأمور الداخلية للكنيسة، مثل فرض تعيين رئيس للكنيسة أو وضع برامج الاحتفالات الخاصة بها.

٧٥ - تعدّ المعركة حول الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين جزءاً رئيساً من الصراع الشامل، الدائر بين الشعب العربي الفلسطيني في وطنه والكيان الصهيوني الغاصب ممثلاً بمؤسساته وقواته ومستوطنيه.

٧٦ - الهدف الأبرز لعرب فلسطين هو الحفاظ على شخصيتهم القومية/الدينية المتماسكة والثابتة، على الرغم من محاولات الطمس الصهيونية التي تستهدف هذه الشخصية، والسعي العربي الفلسطيني إلى الحفاظ على الأماكن التي تجسد هوية البلاد وانتماءها إلى محيطها العربي الإسلامي.

٧٧ - ينطلق الناشطون العرب في دفاعهم عن المساجد والمقابر وغيرها من المواقع ذات المكانة الدينية والروحية والتراثية من مفاهيم وأحكام تتعلق بالمقدسات. وانسجاماً مع الأصول الشرعية الخاصة بالأماكن المقدسة، يتم التركيز على حرمة المساجد والمقابر وغيرها من الأماكن الوقفية.

٧٨ - في مواجهة التعديات الصهيونية على الأوقاف الإسلامية (الأراضي - المساجد - المقابر والمقامات ...) تتخذ المعارضة والمقاومة التي يديها العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م أشكالاً عدة في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: رفض العرب تطبيق «قانون أملاك الغائبين» على الأوقاف الإسلامية - قيام العرب بالعديد من الأنشطة العملية والثقافية على المستويات العامة والشعبية، في محاولة لفضح سياسة السلطات الصهيونية إزاء الأوقاف الإسلامية وتحرير هذه الأوقاف - الإصرار على السماح للعرب بترميم المساجد والكنائس المهجورة في القرى التي تم طرد سكانها منها.

٧٩ - عقد المؤتمر الأول لمسلمي فلسطين (عام ١٩٦١م) الذي أكد رفض العرب في البلاد لكل المخططات والممارسات الصهيونية. وعقد في الناصرة (١٩٧٧م) مؤتمر إسلامي انبثقت عنه لجنة متابعة، وتقرر أن تظل على جدول الأعمال الموضوعات التالية: تحرير الأوقاف الإسلامية وتسليمها إلى لجان إسلامية منتخبة من قبل المسلمين بصورة ديمقراطية - اعتبار كل الصفقات التي طالت أملاك الوقف الإسلامي لاغية - تعويض المسلمين من أراضي الدولة

بدل الأراضي والأماكن التي أقيمت عليها مؤسسات رسمية. وكانت الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية حاضرة بكثافة في المؤتمر العام للجماهير العربية في فلسطين المحتلة الذي عقد في الناصرة يومي ١٣ و١٤/١٢/١٩٩٦ م.

٨٠ - شهدت العقود الأربعة الأخيرة ازديادا كبيرا في الأطر التنظيمية للفعاليات والقوى الشعبية العربية في فلسطين، التي لا تزال تنشط حتى الآن وتناضل بلا هوادة ضد السلطات الصهيونية.

٨١ - تعمل في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م عشرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والدفاع عنها. وتنشط هذه الجمعيات والمؤسسات في الميادين العملية والتطوعية والإعلامية والثقافية وسواها، بتوظيف ما تتلقاه من المساهمات المالية لأعضائها ومن التبرعات وعائدات مشاريعها، وغير ذلك.

٨٢ - نفذت «مؤسسة الأقصى» و«جمعية الأقصى»، عملية مسح شامل للمساجد والمقابر والمقامات وأماكن الوقف في فلسطين، وضمنا في القرى المهجرة. وقامت بترميم وصيانة مئات المواقع المقدسة على امتداد فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م. ونظمتا معسكرات للأعمال التطوعية لهذه الغاية، فضلا عن التعاقد مع ورشات تعمل في مجال الترميم. وتم إيلاء المسجد الأقصى اهتماما كبيرا في عمليات الصيانة والترميم.

٨٣ - قدمت المؤسسات والفعاليات الأهلية التماسات ضد التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الصهيونية، وتعددت الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات والفعاليات. وقد نجحت جهود الجماهير العربية في إرغام السلطات الصهيونية على الاستجابة لمطالب هذه الجماهير. وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققه عرب فلسطين، بلجم الجموح الصهيوني العنصري، والتخفيف من وطأة الاحتلال، عبر العمل المتواصل والجداد على المستوى الجماهيري، غير أن هؤلاء العرب لا يزالون يتطلعون إلى إنجاز مهام كبيرة، تتمثل في تقرير مصيرهم بأنفسهم ونيلهم حقوقهم القومية والمدنية.

٨٤ - تعبر المطالب الصادرة عن جهات وشخصيات معنية بالأوقاف في الداخل الفلسطيني، بوضوح، عن جوانب من الهموم الدائمة للعرب في وطنهم، حيال السياسة الصهيونية والتعديات الموجهة ضد الأوقاف.

٨٥ - وفي ساحة المواجهة، يصرّ الشعب الفلسطيني على مواصلة معركة الوجود،

وحراسة الذاكرة والمكان، ساعيا إلى تصحيح الخطأ التاريخي الذي لحق به، وإن طال الزمان.

- توصيات رئيسة:

على خط الدعم والمساندة العربية والإسلامية الشاملة لقضية فلسطين، وفي سبيل الحفاظ على الأوقاف والمقدسات الفلسطينية، التي تعد ملكا للأمم قاطبة، ثمة سياقات متعددة يوصى ببذل جهود طيبة ضمنها، تتضافر فيها أشكال الأداء العامة والشخصية، ومنها:

١- بناء جسور الاتصال والتعاون مع الهيئات والفعاليات الشعبية العربية في فلسطين، التي تناضل في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي لتعزيز صمودها وزيادة تأثيراتها.

٢- القيام بحملات إعلامية وسياسية ودبلوماسية، على الصعيدين المحلي والدولي، لتعرية الممارسات الصهيونية، وإلزام الكيان الصهيوني بمراعاة مشاعر العرب والمسلمين، واحترام وجودهم وتراثهم الديني/الإنساني.

٣- تكثيف الجهود العربية والإسلامية لدى المنظمات الدولية العاملة في الميادين الثقافية والاجتماعية لتشكيل قوة ضاغطة على الكيان الصهيوني تحمله على عدم تجاوز قرارات هذه المنظمات. والعمل المتواصل، عبر نشاط عربي/إسلامي، لكسب الأصدقاء في العالم، بهدف إجبار الكيان الصهيوني على احترام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأماكن المقدسة والإرث الحضاري للشعوب الخاضعة للاحتلال.

٤- استخدام جميع المنابر لدعوة الأمة رسميا وشعبيا للتحرك السريع والارتقاء إلى مستوى خطورة الحدث، ولوقفه إسلامية جادة من أجل الحفاظ على المدينة المقدسة من معاول الهدم والتهويد، وإنقاذ المسجد الأقصى المبارك، بالدرجة الأولى العاجلة.

٥- جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي وسواها

مدعوة إلى إيلاء الأوقاف والمقدسات في فلسطين الاهتمام الذي تستحقه، ميدانيا وبحثيا وإعلاميا وسياسيا وديبلوماسيا.

٦- في الميادين التنفيذية، يجدر بالحكومات العربية والإسلامية، وخصوصا وزارات الأوقاف والإعلام والثقافة والتربية والتعليم، أفراديا أو جماعيا، أن تخصص مساقات وندوات وبرامج توثيقية وفعاليات مستمرة للتعريف بواقع الأوقاف والمقدسات في فلسطين، وسبل العمل من أجل نصره قضيتها.

٧- ثمة ضرورة للتنسيق مع تركيا (أحفاد العثمانيين) ليكون لهم دور في حفظ إرثهم العظيم في فلسطين، وخاصة في مدينة القدس، وأن يكرسوا الطاقات المادية والمعنوية في هذا المنحى.

.. إنها إمكانيات قائمة، ويتاح تجسيد الكثير منها، لمساعدة شعب ينتظر من الأشقاء أن يمدوه بمزيد من عوامل الصمود واتساع رقعة الأمل بالتغيير الجذري المرتقب.

قائمة مصادر البحث

- أولاً : الكتب :

- ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (دمشق: دار الفكر) ١٩٨٤م.
- أحمد فتحي خليفة، النقب من رحلة النسيان إلى صحوة الضمير (فلسطين المحتلة: مطبعة الصراط في بلدة أم الفحم) ١٩٩٠م.
- اسبير منير، اللد في عهدي الانتداب والاحتلال، سلسلة المدن الفلسطينية / ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٧م.
- القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني (بيروت: الأركان العامة في الجيش اللبناني بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٧٣م.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، أربعة أجزاء (دمشق) ١٩٨٤م.
- توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل / ١٩٤٩م (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٨٦م.
- جاك كنو، مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود منذ وعد بلفور - ترجمة محمد الدويري (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية) ١٩٩٧م.
- جون رودي، بحث في كتاب «تهويد فلسطين» (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني) ١٩٧٢م.
- حبيب قهوجي (إشراف)، الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) ١٩٨٠م.
- د. حسان حلاق، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧م.
- د. حسان حلاق، الأوضاع الشرعية والقانونية لأوقاف المسلمين والمسيحيين في العهد العثماني، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية) ٢٠٠٨م.
- د. حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩م، بيروت:

دار النهضة العربية، ١٩٧٣ م) أو بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط ٢ - ١٩٨٠ م)
١٩٨٦ م - ط ٣.

- د. حسان حلاق، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية/ وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى، بيروت: منشورات روائع مجدلاوي) ١٩٩٨ م.

- د. حسان حلاق، د. عباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية، (بيروت: دار النهضة العربية) ٢٠٠٨ م، ط ٢.

- روجي الخطيب، المؤامرات الإسرائيلية على القدس (عمّان: أمانة القدس) ١٩٧٥ م.

- روجي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الأول (عمان: لجنة إنقاذ القدس) ١٩٧٠ م.

- روجي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الثاني (عمّان: أمانة القدس) ١٩٧١ م.

- روجي الخطيب، تهويد القدس، بحث في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس (بيروت) ١٩٩٠ م.

- سلمان أبو ستة، سجل النكبة ١٩٤٨ م (لندن: مركز العودة الفلسطيني) ١٩٩٨ م.

- د. شكري عراف، طبقات الأنبياء والأولياء الصالحين في الأرض المقدسة (فلسطين المحتلة/ ترشيحا: مطبعة مخول) ١٩٩٣ م.

- صبري جريس، العرب في إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٧٣ م/ ط ٢.

- عبد الجواد صالح ووليد مصطفى، التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام/ ١٨٨٢-١٩٨٢ م (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية) ١٩٨٧ م.

- د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) د. ت.

- علي بركات، خطر التهديم الحضاري على الحرم القدسي الشريف، من أبحاث يوم القدس/ الندوة الرابعة (عمّان) ١٩٩٣ م.

- مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج ١ (عمان) ١٩٧٣ م.
- محاضر الكنيست ١٩٦٦/١٩٦٧ م (القاهرة: مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام ومؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت) ١٩٧١ م.
- محمد أسعد الإمام الحسيني، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر) ١٩٨٢ م.
- محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (بيروت: دار النفائس) ١٩٨٧ م / ط ٦.
- محمد غوشة، تاريخ المسجد الأقصى (القدس) ٢٠٠٢ م.
- محمد غوشة، سجلات المحكمة الشرعية في القدس، بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف (القاهرة) ٦-٨/٥/٢٠٠٠ م.
- محمد محمد شراب، معجم بلدان فلسطين (دمشق: دار المأمون) ١٩٨٧ م.
- محنة المسيحيين في إسرائيل (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة فلسطين - الشعبة السياسية) ١٩٥٧ م.
- مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧/ ق ٢، في ديار الجليل ٢ (بيروت: دار الطليعة) ١٩٧٤ م.
- معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس (بيروت: دار الأندلس) ١٩٧٩ م.
- مايكل دمير، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٩٢ م.
- هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين (بيروت: مكتبة لبنان) ١٩٧٠ م.
- يواكيم مبارك، القدس القضية (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط) حزيران/ يونيو ١٩٩٦ م.
- A.Kesten , Survey of old Acre (Tel Aviv : Government Printers)

1962.

- Aharon laysh , the Muslim waqf in Israel , Asian and African studies , Journal of the Israel Orient society ,Vol.2 (1969).

- Don Peretz , Israel and the Palestine Arabs (Washington D.C: Middle East Institute)1958 .

- Cecil Roth (Ed) the New Standard Jewish Encyclopedia(London : W. h. Allen) 1975.

- C.Conder and M.Kitchener ,The Survey of Western Palestine , Special Papers , Memoirs London 1881.

- Laws of the State of Israel, vol.4-(57101950/1949-), (Israel: Published by The Government Printer).

- L.mayer , some principal Muslim Religions Building in Israel (Jerusalem :Government Printers) 1950,

- T.Canaan , Muhammedan Saints and Sanctuaries in Palestine , Ariel Publishing House , Jerusalem , N.D .

- W.Khalidi , all that remains (Washington D.C: I. for Pal . studies)1992 .

- I.shahak , Arab villages destroyed in Israel , in Documents from Israel 1967/1973- (Pub. By Ithaca Press London) 1975 .

- Raz Kletter, Just Past? The Making of Israeli Archaeology, Equinox – London, 2006.

-إيلي شيلبر، وجدعون بيجر، يروشلایم.. هعیر هعتیکا = القدس.. المدينة القديمة (القدس: إصدار دار أريئیل) ١٩٨٨ م (بالعبرية).

- دورون بار، تقدیس أرض - الأماكن المقدسة اليهودية في دولة إسرائيل (إصدار: معهد بن تسفي وبن جوریون لدراسة إسرائيل ومعهد الصهيونية بجامعة بن جوریون في النقب،

٢٠٠٧م)(بالعبرية).

- يتسحاق رايتير، الأوقاف الإسلامية في عكا (القدس: الجامعة العبرية) ١٩٨٦م
(بالعبرية).

- ثانيا : المجالات :

- إبراهيم عبد الكريم، «الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي.. الإيديولوجيا - المجرىات
- النتائج»، مجلة التعاون (الرياض) العدد ٥٤ - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١م.

- إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي.. دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، مجلة
«شؤون عربية» (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) العدد ٩٦، كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٨م.

- د. السيد فهمي الشناوي، مؤامرة صهيونية على حائط البراق، مجلة «الدوحة» القطرية،
حزيران/ يونيو ١٩٨٦م.

- تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، مجلة آفاق (ع ٣)
آب/ أغسطس ١٩٩٩م، مجلة فكرية تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

- د. حسن صنع الله، الوقف في فلسطين في العهدين المملوكي والعثماني، مجلة شؤون
دولية (ع ٨/ ٩) ٢٠٠٤م، مركز الدراسات المعاصرة (أم الفحم - فلسطين).

- خليل السواحري، الانتهاكات الإسرائيلية للتراث الثقافي في الأرض المحتلة، مجلة
الوحدة (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية) السنة الثانية، العدد ٢١، حزيران/
يونيو ١٩٨٦م.

- زهير أندراوس، الاستيلاء على أراضى الأوقاف العربية كان وما زال وسيبقى، مجلة كل
العرب (فلسطين المحتلة) العدد ٧٧٠ - ١٣/ ٩/ ٢٠٠٢م.

- شوقي شعث، التراث الحضاري والتحديات الصهيونية، مجلة الوحدة (الرباط) حزيران/
يونيو ١٩٨٦م.

- عماد الجواهري، الإقطاع في فلسطين منذ عهد التنظيمات العثمانية، مجلة الدراسات
الفلسطينية (بغداد) العدد ٣٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠م.

- محمد سليمان، ملكية الأراضي في العهد التركي، مجلة صامد الاقتصادي (بيروت) - العدد ٣١، آب/ أغسطس ١٩٨١.

- ثالثاً: النشرات والمذكرات :

- أحد الباحثين، وثيقة الدزدار وقضية البراق (بيروت) ١٩٣٠م، ص ٤ (ويرجى أن معد الدراسة هو د. أسدرستم).
- رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، نشرة أسواق القدس المقدسية ٢٢/ ٨/ ١٩٩٨ م.
- روجي الخطيب، مذكرة حول مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس (عمان: أمانة القدس) ١٩٧٧ م.
- د. عبد الهادي التازي، أوقاف المغاربة في القدس، بحث مقدم إلى «الندوة العالمية الأولى للأثار الفلسطينية» جامعة حلب ١٩ - ٢٤/ ٩/ ١٩٨١ م (مادة مستنسخة).
- مذكرة حول خرق إسرائيل للأوضاع الدينية الراهنة عند حائط المبكى في القدس، مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي لحقوق الإنسان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٦٨ م.
- ورقة حول الأوقاف والمقدسات، وثيقة في «ملخصات المؤتمر العام للجماهير العربية» (الناصره / فلسطين المحتلة) ١٩٩٦ م، ص ١٦.
- نيفين أبو رحمون، على الهامش - التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤م، الفصل السادس/ انتهاك الأماكن المقدسة، ص ٦٦ (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - فلسطين المحتلة)، أيار/ مايو ٢٠٠٥ م
- يوسف العلمي، مذكرة دائرة الآثار العامة في الأردن إلى المؤتمر العام التاسع عشر لليونسكو، نيروبي ١٩٧٦ (مادة مستنسخة).

- رابعاً: مواقع إنترنت :

أ- مواقع فلسطينية في مناطق ١٩٤٨ م :

- اتحاد الجمعيات الأهلية العربية/ اتجاه : <http://www.ittijah.org>

- أخبار النقب : <http://www.akhbarna.com>

- اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية : <http://www.arab-lac.org>

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : <http://www.aljabha.org>

- الحركة العربية للتغيير : <http://www.a-m-c.org>

- المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية/ عدالة : <http://www.adalah.org>

- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان : <http://www.arabhra.org>

- باقون : <http://www.baqoon.com>

- جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية :

٩٨=<http://www.aqsa-mubarak.net/default.asp?catid>

- عرب ٤٨ : <http://www.arabs٤٨.com>

- فلسطينيو ٤٨ : <http://www.pls٤٨.net>

- لجنة التراث الإسلامي : <http://www.alaqsa-online.net>

- مركز مساواة : <http://www.mossawacenter.org>

- مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية :

<http://www.islamic-aqsa.com/Web/pages>

- مؤسسة الأقصى للوقف والتراث :

<http://islamic-aqsa.com/Web/Pages/Default.aspx>

ب- مواقع فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة :

- المشهد الإسرائيلي : <http://almash-had.madarcenter.org>

- دنيا الوطن - غزة : <http://www.alwatanvoice.com>

- موقع فلسطين اليوم : <http://www.paltoday.com>

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (أغلق) : www.pnic.gov.ps

- وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا : <http://www.wafa.ps/arabic>

ج - مواقع متفرقة :

- قدس برس : <http://www.qudspress.com>

- مؤسسة القدس : <http://www.elquds.net>

- منتدى المسجد الأقصى المبارك :

<http://www.1664224481.com/showthread.php?t=1238>

د - مواقع صهيونية :

- إسرائيل إن إن : <http://www.israelnn.com>

- إسرائيل إنسايدر : <http://www.israelinsider.com>

- صوت إسرائيل بالعربية : <http://arabic.iba.org.il>

- معالية هزيم : <http://www.maale-hazeitim.co.il>

- خامسا: الصحف :

أ - الفلسطينية (في الضفة الغربية): القدس المقدسية - الحياة الجديدة - الأيام - النهار.

ب - الفلسطينية (في مناطق ١٩٤٨ م): الاتحاد (حيفا) - الصنارة - صوت الحق والحرية .

ج - العربية: الأخبار (اللبنانية) - السفير (اللبنانية) - الحياة (اللبنانية الصادرة في لندن) -

الدستور (الأردنية) - الرأي (الأردنية) - الرأي العام (الكويتية) - القبس (الكويتية)

- الاتحاد (الإماراتية) - البيان (الإماراتية) - الخليج (الإماراتية) - الأهرام (المصرية).

د - الصهيونية : هآرتس - معريف - ידיעות أحرونوت - جيروزاليم بوست -

دافار (احتجبت عن الصدور) - حداثوت (احتجبت عن الصدور).

- سادسا: قرص ليزري CD :

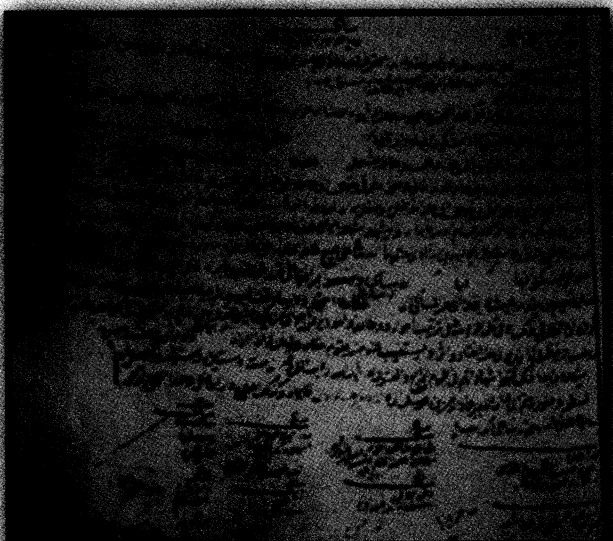
- مآذن في وجه الدمار، سيناريو وإخراج إياد الداود، تعليق أسعد خليفة (عمّان: مؤسسة طيف للإنتاج الفني)، د. ت

ملحق الصور والوثائق الوقفية^(١)



(١) يتقدم المؤلف بجزيل الشكر للباحث الفلسطيني الأستاذ أحمد مروات (مدير أرشيف الناصرة الفلسطيني) الذي زوده ببعض صور الوثائق الوقفية المستمدة من الأرشيف العثماني ومن محفوظات الأرشيف الصهيوني بالقدس المحتلة.

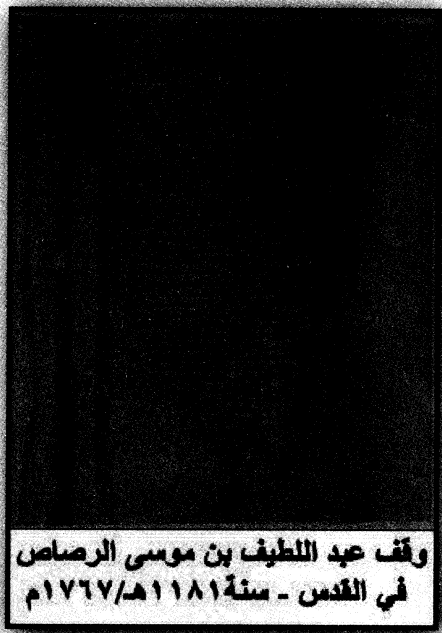
بسم الله الرحمن الرحيم
 في سنة ١٤٧٢ هـ الموافق ١٤٧٢ م
 في حارة الشرف بالقدس
 وقف على مدرسة باسمه
 في الحرم القدسي
 سنة ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م



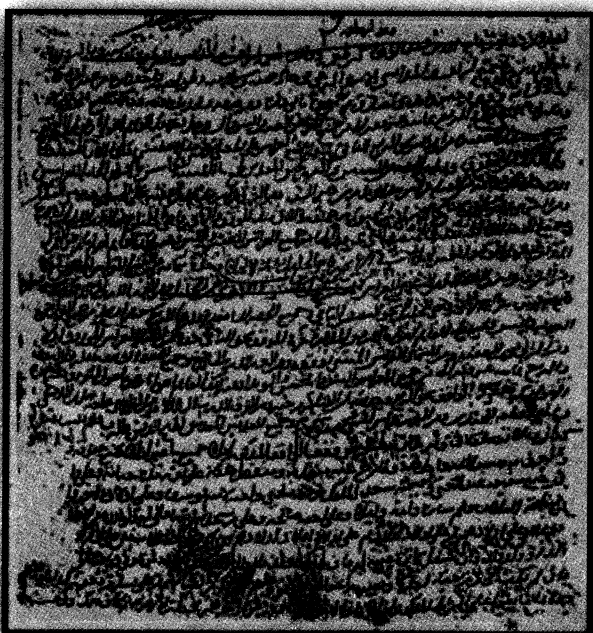
وقف الملك الأفضل نور الدين علي بن السلطان صلاح الدين الأيوبي
 لصلاح المغاربة في الحارة التي حملت اسمهم في القدس
 سنة ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م. وأعيد تكليفه الواقف سنة ٦٦٦ هـ / ١٢٦٨ م



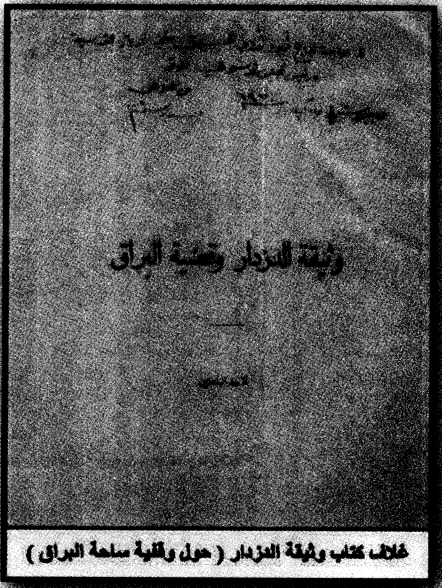
نقش وقف مسجد محمد بن محارب
 في حارة الشرف بالقدس - سنة ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م



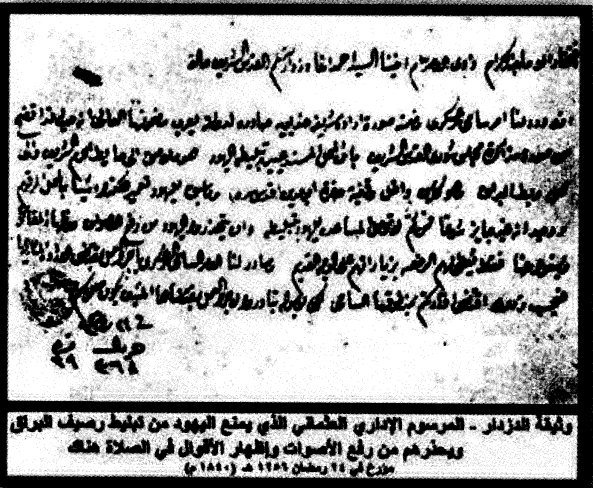
وقف عبد اللطيف بن موسى الرصاص
في القدس - سنة ١١٨١هـ / ١٧٦٧م



وقف عبد الوهاب بن طعمة والده
في القدس - سنة ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م

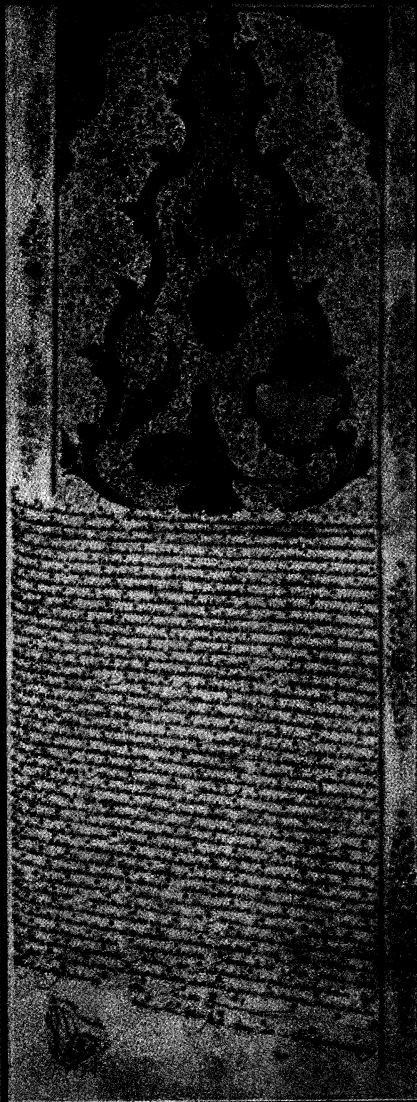


خلاف كتاب وثيقة الزوار (حول وثيقة سلعة البراق)



وثيقة للزوار - المرسوم الاماري القاضي الذي يمنع اليهود من كسب رصيف البراق
وحوطهم من رفع الاصوات والظهور الاكوال في الصلاة خلف
بازع في ٢٤ رمضان ١٢٠٢هـ (١٨٨٧م)

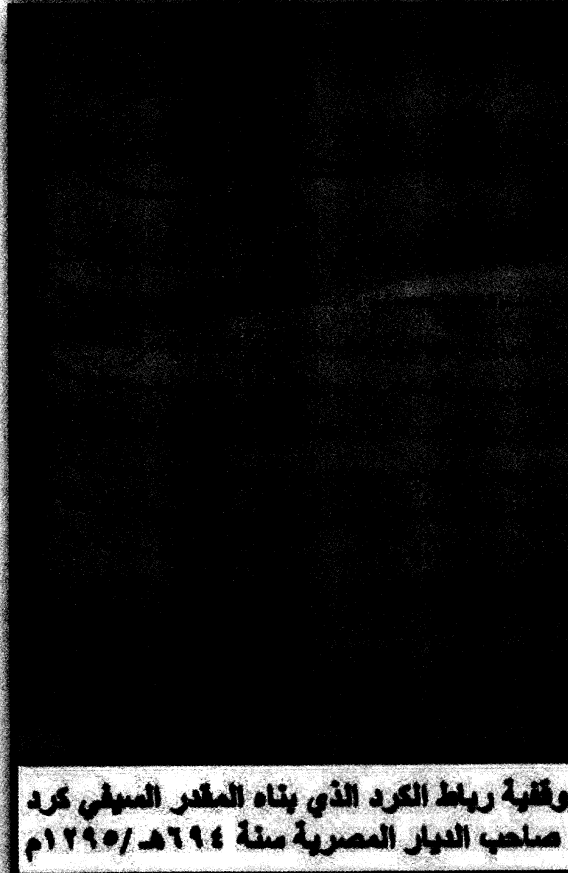
وأولها ملكة آل الشهابي لمينى رباط الكرد
الذي تم تهويده وسمي "كركال عثمان" - لحالط المسافر



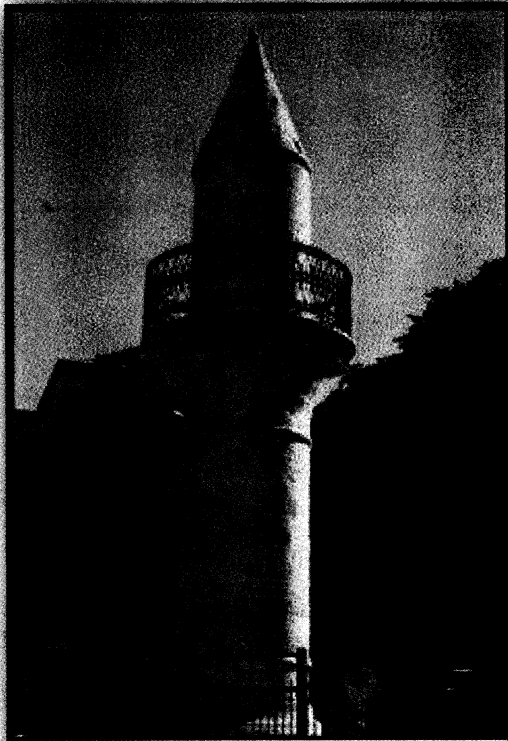
إحدى الوثائق الوقفية من فترة التنظيمات
التي أقرها السلطان عبد المجيد خان
(١٨٣٩م)



مرسوم وقفي عثمانى لبناء كنيسة في القدس الشريف



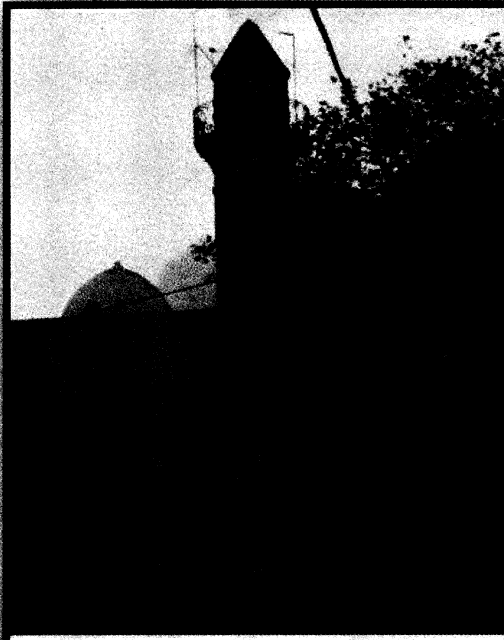
وقفية رباط الكرد الذي بناه المقدر السيفي كرد
صاحب الديار المصرية سنة ١٢٩٤هـ / ١٢٩٥م



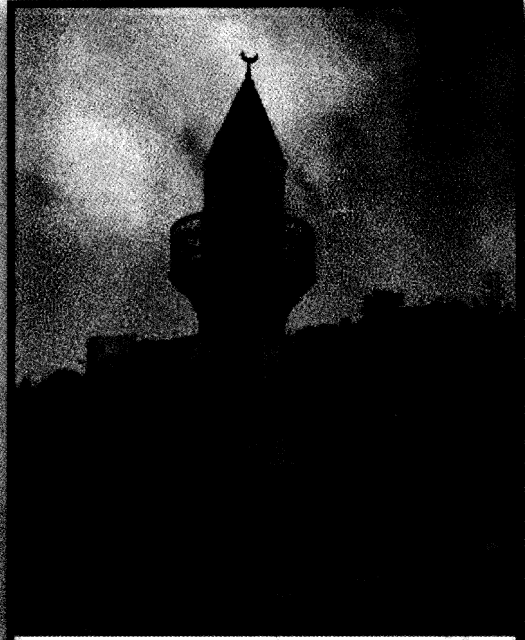
منئنة مسجد السوق في صفاقس
بعد ترميمها (صيف ٢٠١٠)



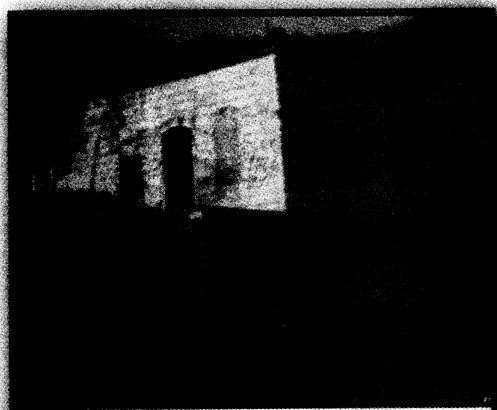
منئنة مسجد السوق في صفاقس
خلال ترميمها (صيف ٢٠١٠)



الجامع الأحمر في صفاقس ترفض السلطات الصهيونية فتحه للصلاة



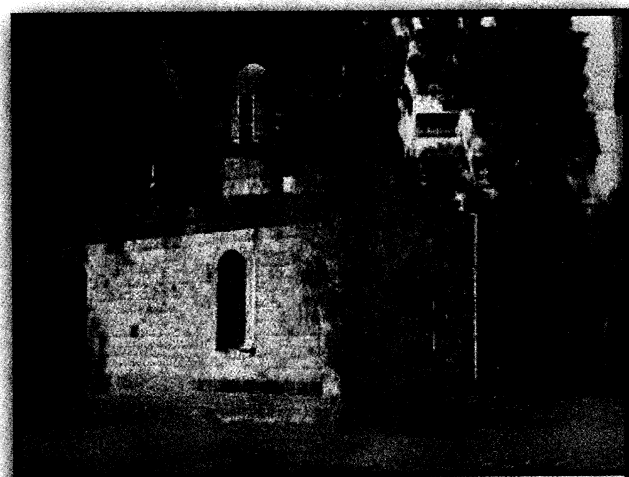
المنئنة هي ما بقي من جامع في مختلف صفاقس هدمه الصهيونيون



مسجد قرية عين الزيتون المعمرة حول الصهيونيين
طابقه الأول إلى زريبة أبقار وطابقه الثاني إلى مخزن زراعي



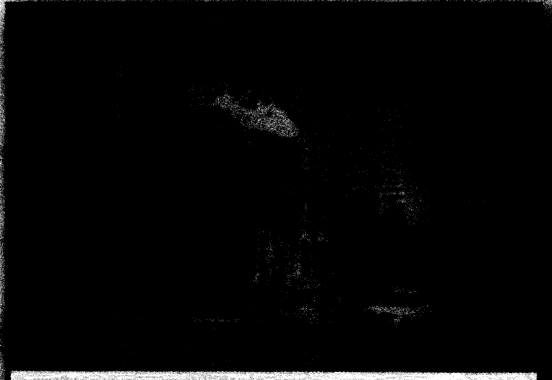
المسجد الأحمر في صفد حوله الصهيونيين إلى مقر لحزب كديما (٢٠٠٦-٣)



مسجد الخالصة الأثر الباقى من القرية
التي أقيمت عليها مستعمرة كريات شمونة - حول إلى متحف



الجانب الأيمن من مسجد قرية عين الزيتون للمعمرة



المسجد الأزهر في القاهرة مقلد ويعرض لافتتاحات صهيونية



أضلاع تكريب صهيونية في مسجد السلطان حسن بالقاهرة (٢٠٠٨-٢٠٠٢)



صهارات ورسوم استغزازية للعرب ومسببة للثبني محمد (ص) على واجهة مسجد البحر في طبرية (أواخر ٢٠٠٨)



مسجد الزيتون في طبرية مقلد وترافض السلطات الصهيونية ارميمه



بنايا مسجد قرية حطين العمرة الذي اخلقه السلطات الصهيونية

اعتداء يهود من عبدة الشيطان
على مسجد البحر في طبرية (أوائل ٢٠٠٩)



أهال اكرم وصيانة مسجد قرية حطين المهجرة/بضام طبرية
(صيف ٢٠١٠)

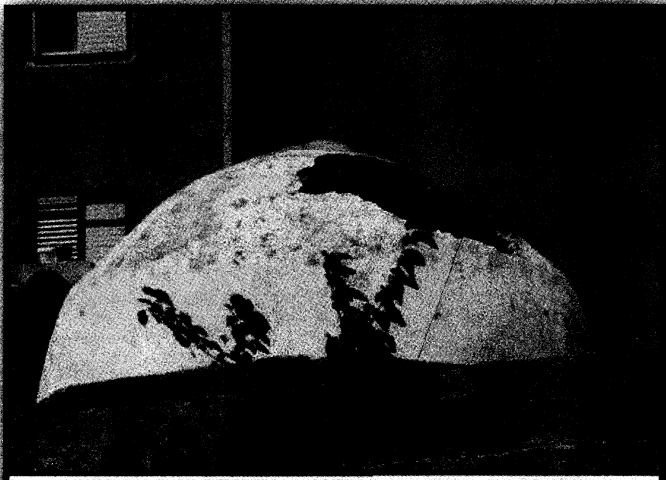
اشعار صهيوني واخلاق
مسجد قرية حطين العمرة متعا لكرميمة (٢٠٠٥)



جامع الجزائر في عكا بعد صيانته وترميمه (٢٠٠٩)



ممثلو السلطات الصهيونية يطوفون
واقف ترميم مسجد حطرن/قضاء طبرية (٢٠١٠/٦/٥)



اعتداء صهيوني على قبة مسجد المثنية في عكا (٢٠٠٦)



جامع الجزائر في عكا (٢٠١١)



ترميم مسجد الرمل في عكا



باب مسجد المنشية في عكا خلفه متطرفون يهود
وكتبوا عبارة "الموت للعرب" (٤ - ٢٠٠٨)



أعمال صيانة وترميم وتطهير في مسجد قرية الفلجسية المهجرة (صيف ٢٠١٠)



مسجد قرية البصة المهجرة بعد ترميمه (٢٠٠٥)



جامع الاستقلال في حيفا خلال ترميمه (١٩٩٥)



متطوعون في أعمال صيانة وترميم وتنظيف
مسجد قرية الغابسية المهجرة (صيف ٢٠١٠)



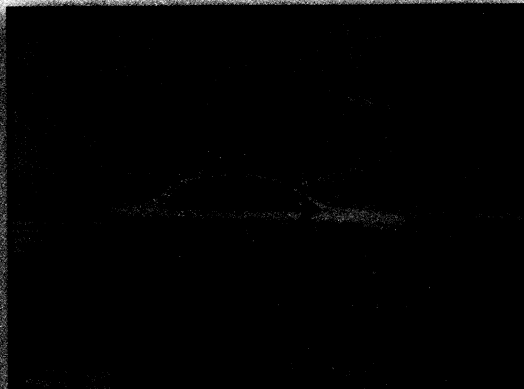
مسجد قرية طيرة الكرمل المهجرة حوله الصهيونيين إلى زريبة ابلان (٢٠٠٤/٤/٣٠)



محراب مسجد قرية طيرة الكرمل المهجرة



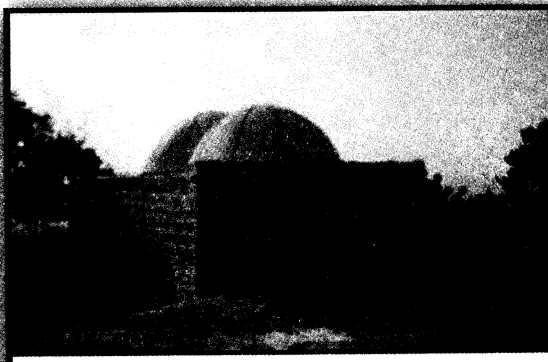
كتابات عنصرية صهيونية على جدار
مسجد قرية إبطن/ قضاء حيفا (٢٠١٠/٦/١٠)



جامع طيرة الكرمل الذي حوّل إلى كنيس (٢٠١٠)



مسجد حسن بيك في يافا - صامد في وجه التهويد



مصلّى (مقام) الشيخ ابريق في طبعون بعد الترميم (٢٠٠٥)



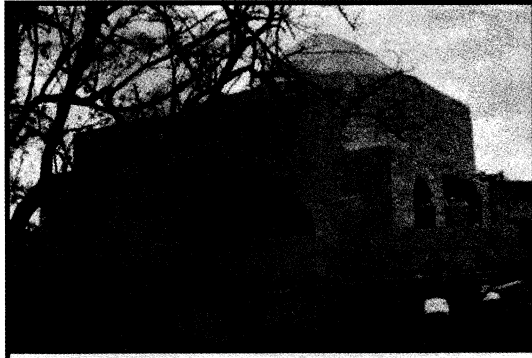
منذنة مسجد البحر في يافا بعد ترميمه



منذنة مسجد البحر في يافا بعد ترميمها



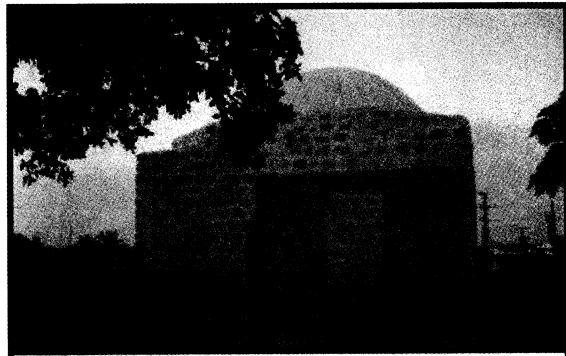
أجزاء مهدمة من مسجد البحر في يافا



مصلى (مقام) الشيخ مراد في يافا بعد الترميم (٢٠٠٥)



كنيس يهودي لحرمة مسجد قرية سلمة المهجرة/ يافا (تريبنا) (٢٠٠٨)



مصلى (مقام) يازور في يافا بعد الترميم (٢٠٠٥)



مصلى (مقام) حمد النبي والمقبرة في حي المتشحة بيافا بعد الترميم (٢٠٠٥)



مسجد مهجور في اللد ترفض السلطات الصهيونية السماح بترميمه



أعمال ترميم داخل مصلى عبد النبي - يافا



مسجد دهمش في اللد بعد استرجاع أجزاء منه وبداية أعمال ترميمه (منتصف ٢٠٠٦)



حواليت يهودية في مبنى مسجد دهمش في اللد الذي تم الاستيلاء عليه عام ١٩٤٨



الجامع العمري في الرملة خلال أعمال ترميمه (أواخر ٢٠٠٣)



أعمال ترميم وتجهيز مرافق
في المسجد الكبير في مدينة اللد (خريف ٢٠٠٩)



مسجد العقولة - حوّل إلى كنيس



افتتاح الجامع العمري في الرملة
بعد ترميمه (أوائل ٢٠٠٤)



مسجد قيسارية حوله الصهيونيون إلى مطعم بار هيلينا



المسجد
الأبيض
في الرملة
أصبح من
الطلول
الدارسة
ولم يبق منه
إلا
بعض
جدرانه
وملذنته



مسجد بنو السبع - ترفض السلطات الصهيونية فتحه للصلاة
وسمحت بوضع التماثيل في محيطه



مسجد شيخنا علي في الحرم (القدس) رممه المسلمون وأعدوا فتحه



هدم مسجد الصحوة في راهط بالنقب
(٢٠١٠/١١/٧)



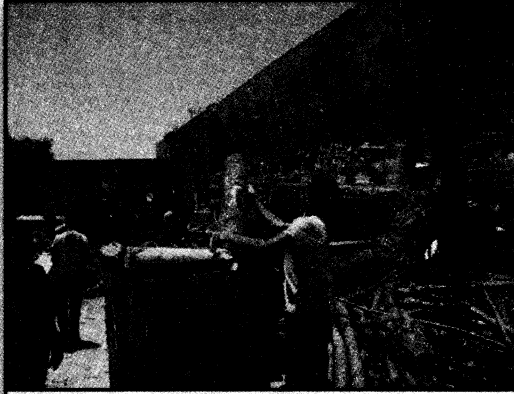
جرافة صهيونية تهدم مسجداً في النقب (٢٠٠٤/١٢/١٢)



اعتداء صهيوني على مقبرة هريج قرب قرية إبطن (٢٠٠٧/٢/١٧)



اعتداء صهيوني على المقبرة الإسلامية في بوسان (٢٠٠٧/٢/١٨)



عمل تطوعي لتنظيف مقبرة باب الرحمة بالقدس (٢٠٠٦/٦/٣)



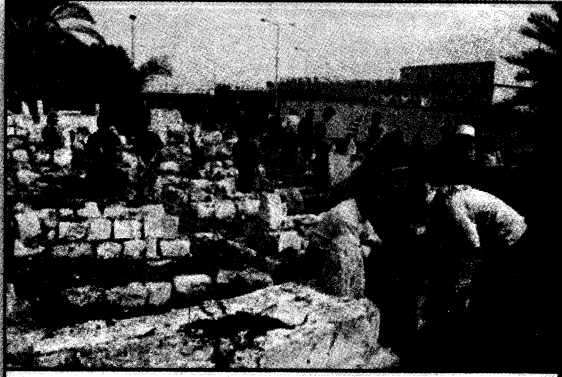
تجريف سهولتي لمقبرة قرية عين غزال المهجرة (٢٠٠٧-٧)



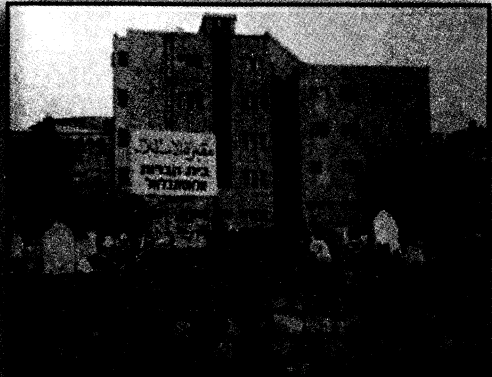
عمل تطوعي لتنظيف مقبرة قرية صفورية المهجرة (٢٠٠٥/٩/٣٠)



عمل تطوعي لتنظيف مقبرة قرية البصة المهجرة (٢٠٠٨/٥/١٧)



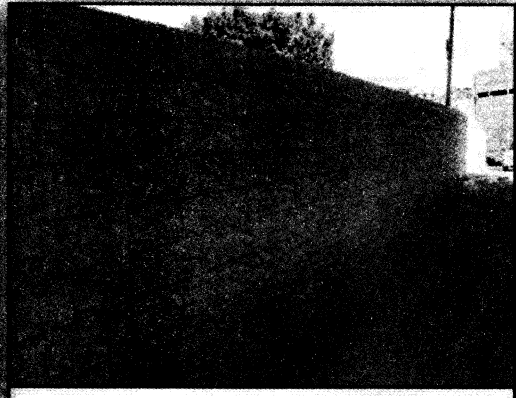
عمل تطوعي لتتظيف مقبرة الاستقلال بحيفا (٢٠٠٥/٣/٥)



بنك هيروليم الصهيوني يعرض مقبرة الاستقلال بحيفا للبيع (مطلع ٢٠٠٥)



عمل تطوعي لتتظيف مقبرة قرية طيرة الكرمل المهجرة (٢٠٠٨/٥/١٦)



تسوير مقبرة الاستقلال بحيفا (منتصف عام ٢٠٠٦)



أعمال إنشائية صهيونية على مقبرة قرية إجزم المهجرة (٢٠٠٤)



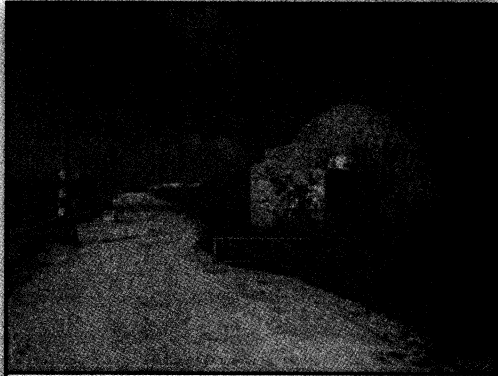
عمل تطوعي لتنظيف مقبرة قرية الباجور المهجرة (مطلع ٢٠٠٦)



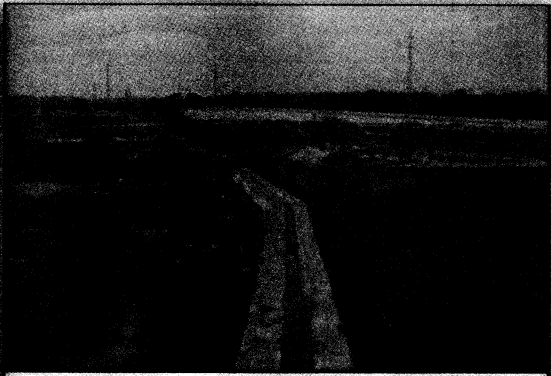
حفرات صهيونية في المقبرة المملوكة في يافا (١-٢٠٠٥)



بناء شقق سكنية لليهود على أرض مقبرة قرية إجزم المهجرة (٢٠٠٤)



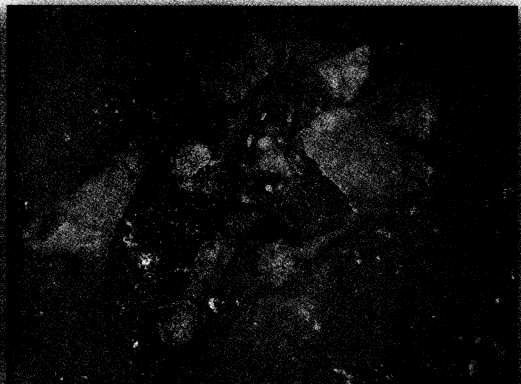
السلطات الصهيونية تشق طريقاً وسط مقبرة كفر سابا



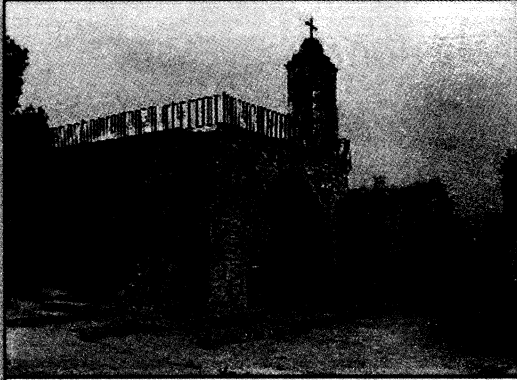
مقبرة طاسو بيافا - بيع نصفها لشركة صهيونية (٢٠٠٨)



منقذاً اعتداء تفجير كنيسة البشارة (٢٠٠٦/٣/٣)



حطام موتى المسلمين تكثر على أرض مقبرة قرية صرافك الصار المهجرة (صيف ٢٠٠٦)



كنيسة قرية كفر برعم المهجرة ترفض السلطات الصهيونية ترميمها



كنيسة قرية إقرت المهجرة تمنع السلطات الصهيونية ترميمها



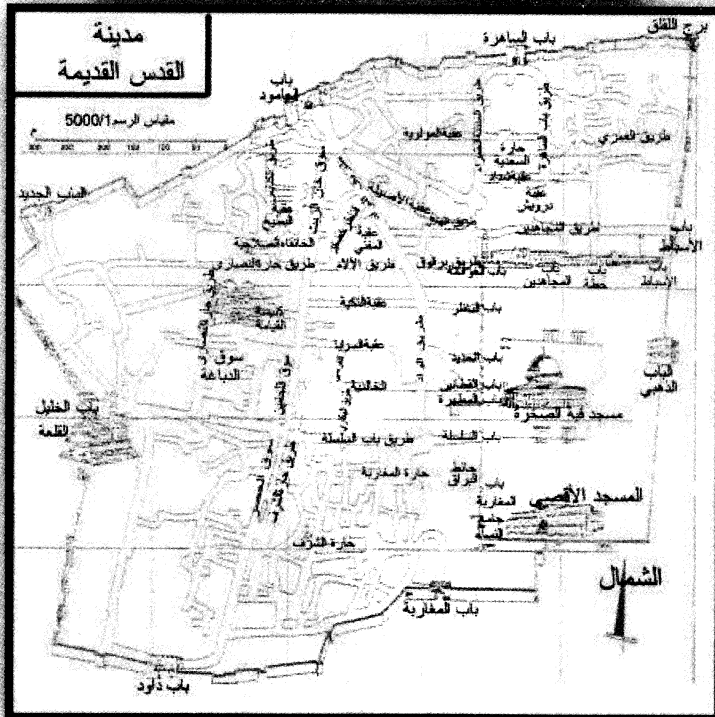
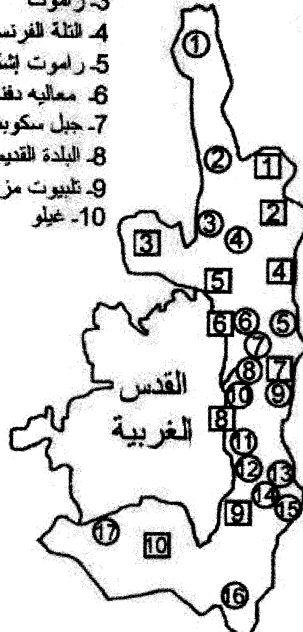
مؤسسة الأقصى تشارك في عمل تطوعي لصيانة المقبرة المسيحية في قرية البصة المهجرة (٢٠٠٥)



تخريب صهيوني لقبور مسيحية في قرية كفر برعم المهجرة (٢٠٠٧/٧/١٧)

التقسيم السكاني في القدس الشرقية

الأحياء العربية	الأحياء اليهودية	حي عربي حي يهودي
1- كفر عقب	1- النبي يعقوب	○
2- بيت حنينا	2- بسغات زئيف	□
3- شعفاط	3- راموت	
4- مخيم شعفاط	4- لثلة الفرنسية	
5- العسوية	5- راموت إشكول	
6- الشيخ جراح	6- معاليه دفنا	
7- وادي الجوز	7- جبل سكوبس	
8- باب الساهرة	8- البلدة القديمة	
9- الطور والشياح	9- تليوت مزراح	
10- البلدة القديمة	10- غيلو	
11- وادي حلوة		
12- سلوان		
13- راس العمود		
14- أبو طور		
15- وجبل المكبر		
16- عرب		
17- السواحلرة		
18- وأم ليسون		
19- صور باهر		
20- وأم طوبا		
21- بيت صفافا		
22- وشرفات والزهر		



قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

- أولاً: سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:
- ١- إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د. فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م [الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م].
 - ٢- الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
 - ٣- الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، د. ياسر عبد الكريم الحوراني، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
 - ٤- أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
 - ٥- حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
 - ٦- الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م [الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م].
 - ٧- دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة (دولة ماليزيا المسلمة نموذجاً)، د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
 - ٨- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
 - ٩- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
 - ١٠- الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- ١١- تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة)، د. أسامة عمر الأشقر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م [الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م].
- ١٢- استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د. فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ١٣- اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر)، ميلود زكري - سميرة سعيداني، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- ١٤- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية، د. نوبي محمد حسين عبد الرحيم، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- ١٥- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، د. عبد القادر بن عزوز، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- ١٦- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية)، الرشيد علي صنقور، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

ثانياً: سلسلة الرسائل الجامعية:

- ١- دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، (ماجستير)، م. عبد اللطيف محمد الصريخ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م [الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م].
- ٢- النظرة على الوقف، (دكتوراه)، د. خالد عبد الله الشعيب، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٣- دور الوقف في تنمية المجتمع المدني/ الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجاً، (دكتوراه)، د. إبراهيم محمود عبد الباقي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٤- تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت (ماجستير)، أ. عبد الله سعد الهاجري، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٥- الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٣-٢٠٠٠م) إدارته وطرق استثماره/ محافظة البقاع نموذجاً، (دكتوراه)، د. محمد قاسم الشوم، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- ٦- دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي، (دكتوراه)، د. خالد يوسف الشطي، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م [الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م].
- ٧- فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام (دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)، (دكتوراه)، د. عبد القادر بن عزوز، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- ٨- دور الوقف في التعليم بمصر (١٢٥٠-١٧٩٨ م)، (ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- ٩- دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية/ دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)، (ماجستير)، ريهام أحمد خفاجي، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
- ١٠- نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا)، (دكتوراه)، د. محمد المهدي، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
- ١١- إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، (ماجستير)، عبد الكريم العيوني، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
- ١٢- تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق (مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية)، (دكتوراه)، د. فارس مسدور، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
- ١٣- الصندوق الوقفي للتأمين، (ماجستير)، هيفاء أحمد الحجي الكردي، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
- ١٤- التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، (ماجستير)، د. زياد خالد المبرجي، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
- ١٥- الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، (دكتوراه)، د. كمال منصور، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
- ١٦- الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجًا)، (ماجستير)، أحمد بن مهني بن سعيد مصلح، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

ثالثا: سلسلة الكتب :

- ١- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د.عبد الستار أبو غدة ود.حسين حسين شحاته، ١٩٩٨م.
- ٢- نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.
- ٣- استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٤- LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE -XVII è - XIX è د.ناصر الدين سعيدوني، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.[الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م]
- ٥- التعديلات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (١٩٤٨-٢٠١١م)، إبراهيم عبدالكريم، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

رابعا: سلسلة الندوات :

- ١- ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقدت في بيروت بين ٨-١١ أكتوبر ٢٠٠١م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.
- ٢- Les fondations pieuses(waqf) en méditerranée :enjeux de société،enjeux de pouvoir مجموعة من المفكرين، ٢٠٠٤م[الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م].
- ٣- أعمال ندوة «الوقف والعولمة»(بحوث ومناقشات الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة

من ١٣ إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٨م تحت شعار «الوقف والعولمة...استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين»، ٢٠١٠م.

خامسا: سلسلة الكتيبات :

- ١- موجز أحكام الوقف، د. عيسى زكي، الطبعة الأولى جمادى الآخرة ١٤١٥هـ / نوفمبر ١٩٩٤م، والطبعة الثانية جمادى الآخرة ١٤١٦هـ / نوفمبر ١٩٩٥م.
- ٢- نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٣- الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، د. أحمد الريسوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

سادسا: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):

- صدر منها ٢١ عددا حتى نوفمبر ٢٠١١م.

سابعا: سلسلة ترجمات في العمل الخيري والتطوعي:

- ١- من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٢- وفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر ١٤١٧هـ / يونيو ١٩٩٦م.
- ٣- المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادى الآخرة ١٤١٧هـ، نوفمبر ١٩٩٦م.
- ٤- جمع الأموال للمنظمات غير الربحية / دليل تقييم عملية جمع الأموال، تأليف: آن ل. نيو وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة مطيع الحلاق، ٧ / ١٩٩٧م.

- ٥- الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ٦- المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو ١٩٩٨م.
- ٧- العمل الخيري التطوعي والتنمية: إستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٨- (Islamic Waqf Endowment): نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب "الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده"، ٢٠٠١م.
- ٩- فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٠- (Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview): نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب "نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت"، ٢٠٠٤م.
- ١١- (A Summary Of Waqf Regulations): نسخة مترجمة لكتيب "موجز أحكام الوقف"، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).
- ١٢- A Guidebook to the Publications of Waqf Projects (Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي»، ٢٠٠٧م.
- ١٣- A Guidebook to the Projects of the Waqf Coordinating State in (the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي»، ٢٠٠٧م.
- ١٤- Wonen And Waqf, Iman Mohammad Al Humaidan، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

ثامنا: إصدارات أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية:

١- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظّمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٥-١٧ شعبان ١٤٢٤ هـ الموافق ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٣ م)، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

٢- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظّمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ٢٩ ربيع الأول - ٢ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ الموافق ٨-١٠ مايو ٢٠٠٥ م)، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

٣- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظّمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١١-١٣ ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٧ م)، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٤- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظّمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية المنعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٣-٥ ربيع الثاني ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠/٣-١/٤/٢٠٠٩ م)، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.

٥- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظّمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بإسطنبول في الفترة من ١٠-١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٣-١٥ مايو ٢٠١١ م)، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

تاسعا: كشافات أدبيات الأوقاف:

١- كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، ١٩٩٩ م.

- ٢- كشف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، ١٩٩٩م.
- ٣- كشف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ١٩٩٩م.
- ٤- كشف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.
- ٥- كشف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.
- ٦- كشف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، ٢٠٠١م.
- ٧- كشف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، ٢٠٠٢م.
- ٨- كشف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، ٢٠٠٣م.
- ٩- الكشف الجامع لأدبيات الأوقاف، ٢٠٠٨م.

عاشرا: مطبوعات إعلامية

- ١- دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي، ٢٠٠٧م (الطبعة الثانية ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م).
- ٢- دليل مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي، ٢٠٠٧م.

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (٤٢٧) بتاريخ (٢٥/٩/٢٠١١)

مشروع مدار الوقف

انطلاقاً من تكليف دولة الكويت كدولة منسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية "جاكرتا" في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتماماً بالغاً بإثراء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، متبينة إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح "مشروع مدار الوقف"، ويضم المشروع عدداً من السلاسل هي:

- أولاً : سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.
- ثانياً : سلسلة الرسائل الجامعية.
- ثالثاً : سلسلة الكتب.
- رابعاً : سلسلة الندوات.
- خامساً : سلسلة الكتيبات.
- سادساً : سلسلة الترجمات.



الأمانة العامة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت
www.awqaf.org.kw

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع